د. محمد الأوراغي

الوسائط اللغوية

1 - أفول اللسانيات الكلية

دار الأمان
الرباط

عنـــوان الكتـــاب : الوسائط اللغوية 1- أفول اللسانيات الكلية
المــــؤلـــــــف : د. محمد الأوراغي
النــــاشـــــــر : دار الأمان للنشر والتوزيع - الرباط
الإخراج الفـــــني : ميتروكوم ـ 34 زنقة وادي زيز ، أكدال ـ الرباط
الطبعـــــــة الأولى :1421 هـ - 2001
رقم الإيداع القانـــوني : 1860/2000

د. محمد الأوراغي

الوسائط اللغوية

1. أفول اللسانيات الكلية

دار الأمان
للنشر والتوزيع
4 زنقة المأمونية - الرباط
مقابل وزارة العدل
الهاتف 72.32.76 الفاكس 20.00.55


بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

تصدير

المرجو من القارئ أن يتكرم بسعة الخاطر إن وقف في هذا العمل على غير مألوف . فقد بدا لنا من أناقة العرض إخلاء المتن من الحرف اللاتيني . وترتب عن هذا القرار إرجاء المكتوب بغير الحرف العربي إلى آخر الصفحة المكون لهامشها ، حيث توضع مصطلحات اللغات الأجنبية ، وشواهدها ، مع إفراد هذه الأخيرة بترقيم متميز بوضع الصفر يسار العدد ، هكذا (01، 02، 03) وفي نفس الاتجاه رأينا أن نقترح عنواناً باللغة العربية مناسباً لعنوان كل كتاب رجعنا إليه في لغته الأصلية ، وأن نذكر الكتاب بالعنوانين حينما نحيل عليه لأول مرة . وفي الباقي نحيل عليه بالتسمية العربية إلا إذا طال الأمد فإنا نكرر ما فعلنا أول مرة ، حتى إذا انتهينا إلى فهرس المصادر ذكرناه بعنوانه الأصلي لاغير ، وأدرجناه ضمن مصادر اللغات الأجنبية .

كون اللغات البشرية متغايرة بنيوياً لا يسمح في الغالب بالحديث عن بنية لغة من نمط معين باصطلاحات نحاة يصفون بنية لغة من نمط آخر . ولبلورة مبدأ ضرورة المحافظة على الأنماط اللغوية أجبرنا أحياناً على تعريب ألفاظ بعض الرواسم البنيوية الخاصة بنمط لغوي دون غيره . فاستعملنا (السُّوجْ) للمفهوم من (sujet) الدال على خصائص مركب في بنية اللغات التركيبية ، ولا يحمل

تلك الخصائص أي مركب في بنية جملة تخص العربية من اللغات التوليفية . ولنفس العلة عربنا لفظ (objet) بالبَوْج، ولفظ (passif) بالفاسف ، ولفظ (accusatif) بالكوز . وكذلك في الباقي المنصوص عليه في حينه بهامش الصفحة . واتبعنا نفس الخطة في كل ما تحدد معناه داخل نظرية خاصة . وحين وجدنا مصطلح (parametre) ، في نظرية شومسكي اللسانية ، مرادفاً لفرضية العينية (hypothèse ad hoc) في الفلسفة الاصطلاحية عربنا لفظه بالبرمتر ، لئلا يختلط بالمفهوم من الوسيط في استعمالنا إياه .

وما دمنا في مجال اللغة الاصطلاحية ينبغي التذكير بالطريقة المتبعة في تسمية ما اهتدينا إليه من المفاهيم والتصورات . إذ عدلنا في الغالب عن طريقة استئناف الوضع الحاصلة بنقل اللفظ من معناه اللغوي إلى معنى اصطلاحي جديد ، وغلبنا طريقة توليد ألفاظ جديدة إما بالارتجال ؛ مثل (النَّصْغ) المتفرع إلى النَّطْق (phonétique) والنُّصْت (phonologie) . وإما بالتركيب المزجي ، مثل (التشقيف المتكون من الاشتقاق والتصريف ، ومثله (القرنب) المنهجية المتكونة من فرعي الاستقراء والاستنباط . في مقابل (الفرنب) التي تتشكل من الفرض والاستنباط . وإن حصل أن اقترن توليد الألفاظ الجديدة بنفور الحس لكنه يشفع لها أن المعاني محفوظة بها والنفور مؤقت ، والاستبدال ممكن .

ولتوثيق ما في النص من الشواهد المأخوذة من القرآن الكريم وضعنا بعد كل آية العدد الذي يشير إلى رقم السورة بعده يأتي رقم الآية . معتمدين في ذلك العد الكوفي المستعمل في المصاحف المغربية. وغايتنا من ذلك الاختصار ، لأن العَقْد مثل اللفظ في البيان .

وأمنيتنا في الأخير أن تتم قراءة هذا العمل داخل الإطار الذي كون الأفكار والتحاليل المشكلة لمحتواه .لأنه إذا غفلنا مثلاً عن كون العلاقة الدلالية عاملة للوظيفة النحوية ، وأن تبني وسيط العلامة المحمولة محرر لمكونات الجملة

من الرتبة القارة فسيبدو من باب المخالفة إسناد وظيفة الفاعل النحوية إلى المركب الاسمي (الأبناء) في الجملة (الأبناء يحترمون الآباء) ، وأن واو الجماعة المقترنة بالفعل المضارع علامة مطابقة كالمقترنة بالصفة في نحو (الأبطال قادمون) . وإذا احتفظنا بفكرة كون العلاقة التركيبية عاملة للأحوال التركيبية؛ لإسهامها في حل الكثير من المشاكل النحوية ، فلا معنى لإنكار أن حروف الجر نواسخ حالة النصب . كما أن لحالة الرفع نواسخها ، وهي (إنّ) و (كان) . ومن هذا القبيل في هذا البحث كثير .

مقدمة

نبدأ التقديم لهذا البحث بسرد أهم البواعث التي حملتنا على اقتحامه بالروية اللازمة للإفادة منه . وعندها نكون قد مهدنا السبيل لبسط الأطروحة التي يدافع عنها . حتى إذا انكشفت طرقنا مسألة كيفية تناول مختلف مباحثها التي تشكل فصول هذا الكتاب . وعقب ذلك نأتي على ذكر النتيجة المستحصلة وإفادتها في اللسانيات خاصة .

كلما رجع الدارس المهتم بالبحث اللغوي من أحد النحويين العربي والغربي إلى الآخر تقوى إحساسه الأولي بكون لغة الوصف المستعملة في كلا النحوين غير متطابقة. فما يجوزه نحو سيبويه قد يمنعه نحو شومسكي مثلاً ، وبالعكس . وأغلب ما يقدمه شومسكي من القواعد والمبادئ التي يصفها نحوه بالكلية ليس له من العربية مثالٌ إلا بإدخال ذاك التركيب عليها . ولإجمال القول في الموضوع فإن توظيف نحو شومسكي من أجل إنتاج عبارات من العربية أو وصفها سيخلق لغة غريبة عن عربية سيبويه وما وصف .

نعت نحو شومسكي بالكلية مع بروج التغاير في اللغات والنظريات إشكال يستحق أكثر من استعجال حله عن طريق الانتصار للجديد وتغليبه ، أو القفز عليه بدعوى أن نحو سيبويه قديم وصف به لغة قديمة . ومن بين ما

أذكى الرغبة في الإبقاء على هذا الموضوع مفتوحاً على طاولة البحث لجوءُ التوليديين والمهتدين بآرائهم إلى الترويج لأفكار وتقاليد يصعب الاقتناع بها فتوظيفها في إرساء قواعد البحث اللغوي العربي الحديث . من هذا القبيل إقرار شومسكي بكون اللغات البشرية منقسمة إلى نمطين : لغات شجرية ولغات غير شجرية ، وتصريحه المتكرر باستحالة تطبيق قواعد اللغة الثانية على لغة شجرية ، وبإمكان توسيع الإطار النظري للغات الشجرية ليتناول اللغات غير الشجرية . مثل هذا القرار لا تسكن إليه نفس علمت أن صاحبه يشتغل بوصف لغة من النمط الشجري .

مع افتراض حسن النية ، لإبعاد كل هاجس بأن للقرار المذكور خلفية غير علمية ، تطالعنا تطبيقات المستعربين لنحو شومسكي على العربية بما لا يليق علماً وعرفاً . إذ لا يتردد الواحد منهم ، وهو يحلل جملاً منسوبة إلى العربية ، بنعت هذه اللغة بالشذوذ إذا لم تذعن بنية جملها لنحو غيرها . ولا ينتظر أن تحين الفرصة لرمي نحاتها بالغفلة وقصور النظر إذا قال أحدهم بما لا يوافق نحو شومسكي . والأغرب من كل هذا هو أن يتخطى رفض بعضهم ميدان اللغة ليستغرق الفكر العربي الماضي بجميع حقوله المعرفية ، وإن دلت القرائن على صعوبة الإحاطة بالمكتوب في مجال الاختصاص وبالأحرى غيره .

ما أودعناه في هذه الفقرات قليل من كثير مسطر في مظانه ، من شأنه أن يبعث كل مهتم بإرساء قواعد البحث اللساني العربي الحديث على التساؤل حول علمية التوجه الموصوف . قد لا يحصل اختلاف حول مسألة انقسام اللغات البشرية إلى نمطين : لغات سماها شومسكي شجرية ، ولغات ميزها بنفي الشجرية عنها ولم يسمها بميزة بنيوية تخصها . على هذين النمطين نطلق تباعاً اللغات التركيبية واللغات التوليفية . لكن غير المقبول عقلاً والمرفوض منطقياً هو القول بإمكان تطبيق قواعد لغة تركيبية على لغة توليفية واستحالة العكس .

اعتقاد شومسكي بأن القاعدة اللغوية مؤثرة في اتجاه واحد لا غير ، إذا أضفنا إليه مبدأً استراتيجياً لم يفارق مشروعه ، مفاده أن ما يصح في اللغة الانجليزية يحتمل أن يكون كلياً يستغرق كل اللغات البشرية ، نكون قد أضفينا كامل المشروعية على أطروحة بحثنا المتقومة مما يلي :

1 ـ ثبوت تغاير الأنماط اللغوية يعني استحالة تطبيق قواعد أحد النمطين على النمط الآخر . وإلا فلا نمطية لغوية ، وإذاك يجوز في الأنجليزية ما يجوز في العربية وبالعكس . وإن القول باستحالة تطبيق قواعد لغة توليفية على لغة تركيبية ليلزم عنه بالضرورة المنطقية استحالة تطبيق قواعد لغة تركيبية على لغة توليفية . وهو ما يجب أن يفهم من النمطية اللغوية .

2 ـ ما يصح في العربية يحتمل أن يكون نمطياً يستغرق كل اللغات البشرية المنتمية إلى النمط التوليفي . كما أن ما يصح في لغة تركيبية كالأنجليزية قد يجوز في كل لغة تقاسمها الانتماء إلى نفس النمط . ونقل القاعدة النحوية إلى خارج نمطها يعد نقضاً لمبدأ ضرورة المحافظة على النمطية اللغوية المقوِّم للنظرية اللسانية النسبية .

3 ـ توسيع الإطار النظري لأحد الأنماط اللغوية ليتناول النمط الآخر يعني بصريح العبارة تحويل نحو نمطي إلى نحو كلي . إلا أن هذه العملية القيصرية المجراة على النحو غير طبيعية ، وسوف يترتب عنها مضاعفات غير متناهية . ولا أدل من كون نحو شومسكي ما استقر على حالة عقداً كاملاً ، ولن يستقر أبداً ، وعمره الآن نيِّفٌ وأربعون سنة ، وقد جمع حوله خلالها أغلب لغوي العالم . ولنتجنب ظاهرة توالد المشاكل المميزة لهذه النزعة غير الطبيعية لا مندوحة لنا عن إقامة نظرية لسانية نسبية من شأنها أن تؤطر أنحاء نمطية . وهي النتيجة الحتمية ، والغاية القصوى لكل بحث لساني يتبنى أطروحة تقوم وسطاً بين لسانيات كلية ، وأخرى خاصة .

تبني التوجه النسبي في البحث اللساني لا ينبغي الوقوف به عند إبطال النزعة الكلية لقيامها على « مبدأ التعميم » غير المشروع . أو تقديمه خطوةً

بإثبات الخلل في سائر النزعات ، بل الأهم من كل ذلك هو السعي إلى إيجاد اللبنات المهيَّأة لأن تتراصَّ في بناء خاص بالنظرية اللسانية النسبية . وكمال هذا البناء النظري في بيان علاقته بتحديد الممكن من النماذج النحوية النمطية . وهذا المسعى لم يغب لحظة عن هذا البحث .

اللسانيات الخاصة متميزة عموماً بكونها غير مؤطرة بنظرية لسانية ، ومن ثمة فإن منهجية البحث المتبعة فيها ، على الرغم من نضجها أحياناً ، قد لا توصل إلى المعرفة العلمية في ميدان اللغة . ولغياب ذاك الإطار تبقى تحاليل النحاة المختلفة وآراؤهم المتباينة قائمة جنباً إلى جنب ، مع اجتهادهم في الاستدلال على إبطال الرأي المخالف . ولو اهتم نحاة اللغة المعينة بإقامة نظرية لسانية تُعيِّن لهم ما يجب قوله في وصف لغتهم وتعاير بين الوصفين المختلفين لانكشف لهم احتمالُ أن تطبق القواعد النحوية الثابتةُ بالامتحان على لغات أخرى تقاسم لغتهم نفس المبادئ المؤسسة للنظرية المقامة . يعني هذا أن النظرية اللسانية النسبية يجب أن تحتوي ما في اللسانيات الخاصة من أوصاف منسجمة وأن تبرهن على نُبُوِّ الوصف المخالف . فلا تعارض إذن بين الخاص والنسبي إذا تطابقت الأوصاف بموجب انتماء كل لغة بشرية إلى نمطها .

وفي مقابل ما سبق نجد اللسانيات الكلية المتشخصة في نظرية شومسكي تتوافر فيها شروط اقتناص المعرفة اليقينية . فهي تقوم على فرضية عمل من جنس المصفوفات المؤسسة لأي نموذج رياضي ، وتنطلق مع التسليم في البدء بصدق مقدمة أولية مفادها أن « الملكة اللغوية بنية عضو ذهني تُتناقل بالوراثة » . منها تشتق ، بتطبيق قواعد رياضية محددة سلفاً ، كلُّ القضايا المتفرعة عنها والتي تشكل مبادئ وقواعد النحو الكلي .

باعتبار المثبت في الفقرة السابقة لا تنتقض اللسانيات الكلية من حيث هي نظرية وإنما تؤتى ، كما توصي بذلك العُلُومِيَّة ، من أساسها المتمثل في مقدمتها الطبْعية الذاهبة إلى أن اللغة عبارة عن نسق من المبادئ المرقونة خِلْقةً في خلايا ذهنية . كما تُراقَب من خرجها بامتحان النتائج اللازمة عنها .

عند إخضاع أساس النظرية للمراقبة لا يخرج الأمر عن أحد الاحتمالين : إما أن يُنظر إلى المقدمة الطبيعية المذكورة بصفتها مصفوفة وفرضية اعتباطية ، بمعنى لا ترتبط بالواقع ولا تحيل على شيء فيه . وفي هذه الحالة تتكفل الضرورة المنطقية المستندة إلى مبدأ الشيء ونقيضه بتوفير فرضية كسبية للسانيات النسبية مفادها أن اللغة ملكة كسبية يتحلى بها عضو ذهني مهيأ خِلْقةً للتشكل ببنيتها . وإما أن تعتبر تلك المقدمة الطبيعية فرضية مراسية بمعنى لها محتوى تجريبي . وفي هذه الحالة لابد من إثبات صدقها ، ولكن ليس من مقدمة سابقة عليها ، وإلا تسلسل إلى ما لا نهاية ، وإنما يستدل عليها من علم مجاور ؛ وهو الإحيائيا المختصة في فزيلوجيا الجهازالعصبي . لكن ذلك الاستدلال سرعان ما يسقط تحت مراقبة ذوي الاختصاص الذين أخرجوا اللسانيين من كل حوار جدي موضوعه بنية الدماغ البشري وهو ما يكشف عنه موقف بعضهم المعبر عنه فيما يلي : إن القول بوجود أبنية لسانية طبعية يبقى أصواتاً لا معنى لها إلى أن يثبتها هذا الفرع من علم الطبيعة . وفي غياب من يتولى التحقيق في هذه المسالة ، لإثبات أبنية طبعية أو نفي وجودها ، قد لا يجد اللساني ونحوه غير المختص حرجاً في استغلال الفرصة واستثمار لغة الإحيائيا باستعمال مصطلحاتها للعبارة عما هو لساني . إن تشبيه الدماغ بالكبد قد ينفع جمهور اللسانيين لكنه خادع بالنسبة إلى النفسانيين والإحيائيين .

وعند تدقيق النظر في الطريقة التي ينتهجها شومسكي ، وهو يثبت الانطباع الخِلْقي لمبادئ نحوه في العضو الذهني ، لن نجد سوى التصريح بأن تلك المبادئ لم تحصل عن تجربة أو تدريب ، ولا شيء غير تصريح عقيب كل مبدأ ذكره . كما في مثل قوله : يستعمل الطفل قاعدة متعلقة بالبنية ولا يخطئ كأن يستعمل قاعدة مستقلة عنها . ومن العبث أن يعزى ذلك إلى تنشئته على استعمال تلك وإهمال هذه ، إذ يحتمل أن يقضيَ المرء جل عمره دون أن

تعترضه وقائع حاسمة . ويتكرر مثل هذه الجمل المعراة من دليل صدقها بعد كل مبدأ نحوي طبعه شومسكي في الذهن . و ما جئنا به يحث على المضي قدماً من أجل فتح أفق جديد في اتجاه مغاير .

كذلك تخضع النظرية للفحص من جهة نتائجها بتطبيق معيارين . معيار الموافقة أو المخالفة . بمقتضاه تصدق النظرية وتصح إذا كشف الامتحان المراسي عن موافقة النتائج اللازمة عنها لحقائق الواقع الخارجي . وكل نظرية لسانية ينقض واقع اللغات البشرية توقعاتها فهي نظرية كاذبة وإن كان حظها ، من البساطة والأناقة والتماسك الداخلي ، وافراً . لكن هذا المعيار لا يُعتبر مقياساً بالنسبة إلى نظرية شومسكي اللسانية المحصنة بمبادئ الفلسفة الاصطلاحية . لأن الواقع ، في هذه الفلسفة ، موضوع متشكل ، ولأن النظرية هي المنظمة للتجربة ، وبالتالي لا تؤثر هذه الأخيرة تعديلاً في الأولى .

أما ثاني المعيارين فيتصل بالتفسير العلمي أو اليقين الرياضي . به يُعاير بين نظرية تطلعنا نتائجُها المفسَّرة علمياً بقوانين مراسية على ماهية الأشياء في عالم واقعي ، وبين نظرية ثانية تتنبأ بنتائج يقينية رياضياً . لكن هذه النتائج قد لا تخبرنا بماهية شيء في عالمنا الذي نعيش فيه . لأنه من مميزات النظرية المبنية على فرضية اعتباطية والمستنبطة لما يلزم عن هذه الفرضية باستعمال قواعد رياضية ألاّ تتوفر على ما به يتأتى التفريق بين عالمنا الحقيقي وبين غيره من العوالم الممكنة . ونظرية شومسكي اللسانية من الضرب الأخير . وهو ما يحمل على الشك في جدوى التقيد بأحكامها .

غرضنا من سرد بعض معايير المفاضلة وأصول المراقبة لمواد النظريات هو إثبات إمكان قيام نظرية لسانية نسبية منافسة لنظرية لسانية كلية . وعليه سيكون من الطبيعي أن يتفرع هذا البحث إلى بابين . الباب الأول مخصص لإبطال اللسانيات الكلية إطار النحو التوليدي التحويلي الذي يطبقه مستعربون

كثير في وصف اللغة العربية . لأنه ، بغير الكشف عن الخلل في نظرية النحو الكلي ، لا مبرر للباب الثاني المعقود من أجل بناء نظرية لسانية نسبية إطار أنحاء نمطية .

لكن بأي منهجية عملنا في الباب الأول على نقض دعائم نظرية النحو الكلي . الواقع أننا لم نهتد في هذه المسألة إلى أكثر من وسيلتين ؛ فحص بناء النظرية من الداخل ، ثم امتحان نتائجها . أما الفحص الداخلي فقد تجهزنا له بوضع نموذج للمعايرة؛ (موضوع الفصل الأول) ، يقوم على مبدأ الانسجام ليرصد طبيعة العناصر التي تشكل هيكل النظرية ، وعملاً بمبدأ الشيء ونقيضه يلزم أن يكون لكل عنصر في نظرية معينة ما يقابله في النظرية المنافسة . باستثمار هذين المبدأين فإن إبطال فرضية العمل الطبعية المؤسسة لنظرية النحو الكلي (موضوع الفصل الثاني) سيؤدي، بمبدأ الانسجام ، إلى إبطال باقي عناصر هذه النظرية ؛ (اعتبار اللغة موضوعاً متشكلاً واتخاذ القرنب منهجاً وتوسيل اللغة للكشف عن بنية الدماغ) ، ويترتب عن نفس الإبطال ، لكن بمبدأ التناقض ، دعمُ الفرضية الكسبية المؤسسة لنظرية الأنحاء النمطية (موضوع الباب الثاني) ، وبمبدأ الانسجام يتعدى الدعم إلى سائر عناصرالنظرية اللسانية النسبية ؛ (اللغة موضوع ثابت ، والقرنب منهج وارد ، وتوسيل الوقائع المادية للغة لإدراك نسقها المجرد) .

امتحان نظرية النحو الكلي من الخارج ؛ وبالتحديد من جهة تنبؤاتها ، أجريناه في عدة مستويات . أولها يخص الوسيلة المنهجية التي تستعملها النظرية من أجل إعادة التلاؤم والتوافق بين ما يلزم عنها من النتائج التي تتوقعها وبين وقائع اللغات البشرية . وبما أن هذا التوجه يتصور اللغة موضوعاً متشكلاً ، والنظرية منظِّمةً للتجربة فإن أي تعارض بين توقعات النظرية اللسانية، ووقائع اللغات البشرية يجب حلُّه بإعادة ضبط الموضوع لا نسق النظرية .

وإذا اشتدت أزمة النظرية ، بسبب ارتفاع نسبة القوادح ، فإن تخطي الأزمة سيكون عن طريق البرمترات (الفصل الثالث) بصفتها متغيرات ، لنفس الكلي الموصوف في النحو ، وقد أخذت قيماً معينة في اللغات الخاصة . لذا فإن برمترات شومسكي ليست سوى فرضيات عينية تساعد نظريته على تجاوز أزمتها . من ظواهر هذا الفصل الموضحة أن مثول السوج في موقعه في جملة اللغة الأنجليزية من الكليات البنيوية . وببرمتر السوج الشاغر، (فرضية عينيه)، قد لا يَمْثُل السوج في جمل لغات أو يمثل في غير موقعه . ويكون هذا البرمتر قد ساعد النظرية على إعادة توافقها مع وقائع لغات من غير أن تدخل على نسقها أي تعديل . علماً أن البرمترات ليست من النظرية . لأن ما ينتمي إليها لا يتحدد من خارجها . وفي المقابل نجد الوسائط اللغوية في اللسانيات النسبية مقومةً للغات وللأنحاء على حد سواء .

والامتحان الثاني لنتائج نظرية النحو الكلي أجريناه في مستوى تؤطره الوسائط وينتفي فيه مفعول البرمترات . إن التوافق أو عدمه يخص هذه المرة تصور النظرية لمكونات النحو بالقياس إلى فصوص اللغات المحددة محتوياتها بالوسائط . عند التركيز على المعجم مثلاً (موضوع الفصل الرابع) سنجده كلياً في نظرية شومسكي وقد عدمت في هذا المستوى البرمترات التي تعيد إليها التوافق مع واقع المعجم الموجود في اللغات متفرعاً بالوسائط إلى نمطين ؛ معجم شقيق ومعجم مسيك . ولا توافق بين نظرية لسانية تحسب المعجم كلياً وهو في اللغات نمطان على الأقل . نمطية المعجم المثبتة بالوسائط تصدق داخل اللسانيات النسبية على سائر فصوص اللغات ؛ من نصغ وتشقيف وتركيب ، كما تصدق الكلية على هذه الفصوص في نظرية النحو الكلي . إذن لا توافق بين تصور هذه النظرية لمكونات النحو وبين الواقع النمطي للفصوص اللغوية .

الامتحان الثالث لنتائج نظرية النحو الكلي يخص وصف مستعربين للغة العربية بتطبيق قواعد النحو الذي وضعه شومسكي . وذلك خلال دراستهم

لظواهر تركيبية ؛ كالرتبة ، والبناء لغير الفاعل ، والضمير والعلامة ، وظواهر صرفية كالجذور والصيغ واللواصق . إضافة إلى استعمال بعض المفاهيم الإجرائية كالعامل ، والإعراب وقابل العوارض . أو بعض المفاهيم التنظيمية كالقوالب النحوية من حيث العدد والطبيعة والتعالق . أساس فحص ما ذكر هو المقارنة بين العربية الموصوفة البنية والفصوص فيما خلفه نحاتُها داخل نمطها التوليفي ، وبين الوصف المنسوب إليها بنيةً وفصوصاً، نتيجة إخضاعها لقواعد اللغات التركيبية . ومن أدلة وجود الخلل في النظرية واتصاف عمل الدارس بالنبو أن يطرد تغليب مستلزمات النظرية على شهادة معطيات اللغة .

جميع المباحث المكونة لفصول الجزء الأول تخلص في مجملها إلى نتيجة واحدة ، هي أنه لم يعد للنحو الكلي مكان بين النظريات اللسانية ، وأن أورد هذه ما تأسس على وسائط لغوية وأطر أنحاء نمطية . وهو ما تسعى إلى النهوض به فصول الجزء الثاني .

دعونا نميز اللسانيات النسبية بطبيعة العناصر المكونة لهيكل النظرية . كالانطلاق من الفرضية الكسبية بدل الطبعية ، ويلزم ؛ بمقتضى مبدأ الانسجام، اعتبار اللغة موضوعاً ثابتاً لا متشكلاً واستعمال منهج القرنب لا الغرنب لدراسة الوقائع المادية للغات توحدها شبكة من الوسائط من أجل الكشف عن الخصائص البنيوية المشتركة بينها . أعز ما يُطلب من هذه النظرية أن تحافظ على علاقتها الطبيعية بموضوعها ؛ فلا تسعى إلى الحد من أنحاء اللغات المحتملة عن طريق التقليص إلى «أنحاء معقولة» قد لا يتجاوز عددها نحواً واحداً يجده اللساني ذو التوجه الكلي في لغته ، كما لا ترمي إلى اختلاق نحو غير محتمل . وإنما تعمل من أجل سبر الممكن من الأنحاء المفضي تحققها في اللغات البشرية إلى تجميع هذه في أنماط لغوية .

وأول ما قد يتساءل عنه هو محتوى الفرضية الكسبية . يقال في الجواب بألفاظ مجملة : إنها تتصور اللغة ملكة صناعية متقومة الماهية من تضافر أربعة

مبادئ : المبدأ الدلالي والمبدأ التداولي ، محتوياتهما كليات بحتة . والمبدأ الوضعي للوسائط اللغوية ؛ يتكون محتواه من تقابل شبكتين من الوسائط المتناسبة . بسببه تتفرع اللغات البشرية إلى نمطين رئيسيين ؛ لغات توليفية ، ولغات تركيبية . وأخيراً المبدأ الصوري ؛ محتواه نسق من المبادئ والقواعد النمطية المتفرعة عن إحدى الشبكتين من الوسائط اللغوية ، والمتحكمة في تكوين بنية قولية ، تتقاسمها لغات من نفس النمط . وللزيادة في تدقيق العلاقة بين المبدأين الأخيرين نقول : إن تغاير الوسائط يسبب في تكوين فصوص لغوية نمطية تسبب بدورها في توليد أبنية قولية نمطية .

استناداً إلى ما سردنا من المميزات يخرج من النظرية اللسانية النسبية أعمالٌ لغوية (موضوع الفصل الخامس) خضع إنجازها للبعض من الضوابط المذكورة . فلا يعد منها ما اكتفى برصد التشابه الكائن بين عناصر قولية تجمعها القرابة السلالية لانحدارها من فصيلة لغوية معينة . ولا الذي استند إلى التشاكل البنيوي الناتج عن القرابة النمطية . وكذلك الحال بالنسبة إلى النمطية اللسانية بصورها المتعددة ؛ استند بعضها إلى ظاهرة بعينها لتنميط اللغات ، كاتخاذ اجرنبرغ رتبة مكونات الجملة أساساً ، بموجبه تصنف كل لغة في نمط تبعاً للترتيب الذي تؤصله . وتوقف سابير وياكبسون ، تباعاً ، عند ظواهر صرفية وصوتية . وبقيت أعمال هؤلاء وغيرهم تمثل نمطيات جزئية لم يرق شيء منها إلى وضعية النظرية التامة المكتملة .

نزعات البحث اللغوي المسرودة ونحوها تلتقي جميعاً عند الاهتمام بالخصائص الجامعة بين لغات والفارقة لها عن غيرها . وهي من هذه الجهة تتقاطع مع النظرية اللسانية النسبية في بعض مفاصلها . كما تتحد هذه مع نظرية النحو الوظيفي من حيث الارتقاء إلى مستوى النظرية والارتكاز على المبدأ التداولي الذي أثبتنا ، بدراسة ظواهر معجمية وصرفية وتركيبية في الفصل الخامس أيضاً، أنه من العوامل الفاعلة للبنية اللغوية ، وأن التداول كالدلالة يضمان كليات بحتة لا تخلو لغة منهما. لكن بين نظرية النحو

الوظيفي ونظرية اللسانيات النسبية فوارق ، من حيث أن الأولى لا تؤسس الوسائط اللغوية ، فلا يتعدد فيها النحو ، وتكون المقارنة بين اللغات في مستوى بنية العبارة بالنسبة إلى كل ظاهرة لغوية . بينما قيام الثانية على الوسائط ينتج لها نحوين ؛ نحو توليفي ، ونحو تركيبي . وهو ما يوسع المقارنة لتشمل الوسائط فالقوالب النحوية فأبنية العبارة اللغوية . وبينهما تغاير نسبي من حيث المنهج المتبع في تحصيل المعرفة اللغوية، إذ تشتركان في شق الاستقراء، وتستنبط نظرية النحو الوظيفي عن طريق الكليات اللزومية المصوغة في سلمية تساند . وفي المقابل يكون الاستقراء ، داخل النظرية اللسانية النسبية ، منضبط المراحل ، يراكبه الاستنباط بقواعده البرهانية ، فشكلا معاً منهجاً موحداً في القرنب موضوع الفصل السادس المخصص لمنهج النظرية اللسانية النسبية لتحصيل المعرفة اللغوية .

تتميز النظرية اللسانية بكون المقارنة بين اللغات انتقلت معها إلى مستويات أعلى من بنية العبارة اللغوية . لأن ما قد يُلاحظ في هذه من الخصائص المشتركة والخاصة هو نتيجة لتغاير واقع في مستوى المبدأ الوضعي للوسائط ومنه انحدر إلى الفصوص اللغوية أو القوالب النحوية موضوع الفصل السابع . وفي هذا الفصل سعينا إلى تحديد المفهوم من القالب ، فوجدناه نموذجاً فرعياً لاقترانه بفص لغوي . كما بينا استقلال القالب بمحتواه من جهة إسهامه في بناء العبارة، دون إغفال لكيفية ارتباط القوالب بعضها ببعض ؛ فوجدنا اشتغال اللاحق مقيداً بالعمليات التي أجراها السابق . فالقوالب متوالية توالي أدوار الفصوص في انتاج العبارة اللغوية .

إن اللغات البشرية واحدة من حيث عدد الفصوص، (لأنه لا تخلو لغة من نصغ متفرع إلى نَطْق ونصت، ومعجم واقع ومتوقع، وتشقيف بفرعيه التصريف والاشتقاق، وتركيب متفرع تبعاً للوسيط اللغوي إلى فرعين أو ثلاثة .

كما في الفصل الثامن) ، ومن حيث انتظام الفصوص وترابطها . لكنها ليست كذلك من حيث محتويات فصوصها . وهكذا التمسنا نمطية لغات في نمطية فصوصها .

إقران القالب اللساني بالفص اللغوي مكننا من تجنب الطابع الاصطناعي المميز لمفهوم القالبية في نظرية النحو التوليدي التحويلي ، وقد ترتب عن ذلك ما ذكرناه في موضعه ، كما حملنا هذا المنطلق على إخراج القوالب المساعدة في نظرية النحو الوظيفي من الانتماء إلى اللغة موضوع النظرية اللسانية .

نخلص من محتويات الفصول السبعة الماضية إلى ضرورة استثمار ما ورد فيها من المواد المبرهن على ورودها ، لبلورة أطروحة هذا البحث في بنية النحو العاملي موضوع الفصل الثامن والأخير . عامليته مستفادة من اطراد العلاقة بين الخاصية اللغوية الملحوظة وبين الشيء الذي يسبب في توليد تلك الخاصية ، وهو بالقسمة الأولى ضربان : عوامل وسيطية تؤثر أنحاء نمطية ، وعوامل بنائية كالعلاقات الدلالية والتركيبية والتخاطبية التي تعمل تباعاً وظائف نحوية وأحوالاً تركيبية ووظائف تداولية أو أغراضاً تواصلية .

كون النحو نموذجاً يشاكل نسق اللغة يلزمه أن يتفرع تفرع اللغات إلى نحوين نمطيين ؛ بحيث يبنى نحو توليفي بوسائط اللغات التوليفية ، كوسيط العلامة المحمولة ، ووسيط الجذر ، ووسيط التصريف . وفي المقابل يبنى نحو تركيبي بوسائط اللغات التركيبية ، كوسيط الرتبة المحفوظة ، ووسيط الجذع، ووسيط الترصيص . هذا التقابل الثنائي بين شبكتين من الوسائط اللغوية هو المسؤول عن وجود نمطين من اللغات ، وبالتالي عن إقامة نحوين مستقلين لكنهما غير متوازيين بسبب التقائهما في قاعدة تتكون من كليات المبدأ الدلالي وكليات المبدأ التداولي .

إذن ، من قاعدة الكليات الدلالية والكليات التداولية ينحدر ، بوسائط لغوية متقابلة ، نحوان اثنان يتقاسمان نفس القوالب المتعالقة بنفس الطريقة ،

لكن محتويات كل قالب ليست واحدة في كلا النحوين . لو نظرنا في القالب التركيبي مثلاً لوجدناه في النحو التوليفي متفرعاً إلى ثلاثة مكونات : مكون تأليفي ومكون إعرابي ومكون ترتيبي . وهو في النحو التركيبي فرعان لا غير ؛ مكون تأليفي ومكون ترتيبي . ولا شيء يفسر تغاير محتوى القالب التركيبي في النحوين التوليفي والتركيبي سوى التغاير على سبيل التقابل بين وسيط العلامة المحمولة المسؤول عن تشكيل قالب تركيبي بثلاثة مكونات ، وبين وسيط الرتبة المحفوظة الذي عمل قالباً تركيبياً بمكونين .

والسؤال المتبادر إلى الذهن هو أين يظهر ما وصف من التغاير في محتوى القالب التركيبي . بمقتضى مبدأ ضرورة المحافظة على النمطية المقيد للنظرية اللسانية النسبية يكون تغاير الوسائط اللغوية مسؤولاً عن اختلاف محتويات القوالب النحوية ، واختلاف محتويات القوالب يولد اختلافاً في تكوين العبارة اللغوية . يعني هذا أن الجملة لا تكون لها نفس الخصائص البنيوية في كلا النمطين ، لأنها لا تخضع في تكوينها لنفس الإجراءات .

الجملة ، في مستوى المكون التأليفي من القالب التركيبي ، يكون لها في النحوين نفس البنية المكونية المتشكلة من المتغيرات المصوغة في :
[± صد (م، مَ)± فض)، كما يكون لها نفس البنية الوظيفية الناتجة عن تعويض متغيرات البنية المكونية المذكورة بمقولات معجمية؛ (كالفعل المتعدي المنتقي لاسمين $س_1$ ، $س_2$)، تؤلفها علاقات دلالية ؛ (كالسببية ⊐، والعلية ⋜)، فيستلم أحد ذينك الاسمين وظيفة الفاعل (فا) النحوية ، والآخر وظيفة المفعول (مف). كما يمثل لذلك بالبنية الوظيفية(± صد($س_1^{فا}$ د قع) ⋜ $س_2^{مف}$) .

للإعراب عن هذه البنية الوظيفية تضطر الجملة إلى مغادرة المكون التأليفي إلى المكون الذي يليه في القالب التركيبي ، حيث تنقل البنية الوظيفي إلى بنية تركيبية مترجمة عنها . وهذه الأخيرة تتكون من علاقات تركيبية

كالإسناد (§) والإفضال (ℨ) العاملتين تباعاً لحالتي الرفع(ع) والنصب (ص) التركيبيتين . وهكذا تكون البنية التركيبية

(± صد (س$_1$^{ع} § فع)ℨ س$_2$^{ص}) معبرة عن البنية الوظيفية (± صد (س$_1$^{فا} ⊃ فع) ⊂ س$_2$^{مف}) .

تمام الاعراب عن البنية الوظيفية يكون بكمال البنية التركيبية الحاصل بإسناد علامات حسية معربة عما يكون للمكون الواحد داخل الجملة من عوارض؛ كوظيفة الفاعل وحالة الرفع ، أو وظيفة المفعول وحالة النصب . عملية إسناد العلامة الحسية المعربة عن العوارض يتولاها ، في النحو التوليفي ، المكوِّنُ الإعرابي . في هذا المستوى من القالب التركيبي يستلم المرفوع (س^{ع}) علامة الضمة (ُ) كما يتلقى المنصوبُ علامةَ الفتحة (َ) ويمثُلان في البنية الإعرابية التالية : ± صد (سُ$_1$ § فع ℨ سَ$_2$) من غير أن يكون لأحد مكونات هذه البنية رتبة معينة بالنسبة إلى الباقي . وإنما تحصل مرتبة بمغادرة مكون الإعراب إلى المكون الترتيبي من قالب التركيب ، حيث تعمل أصول المبدأ التداولي الترتيب في تلك المكونات ، فتخرج مرتبة في بنية موقعية يحددها التداول .

أما في النحو التركيبي فإن عملية إسناد العلامة الحسية المعربة عن العوارض يتولاها المكون الترتيبي . في هذا المستوى من القالب التركيبي يستلم المرفوع (س^{ع}) رتبة معينة تعرب عن حالته كما يستلم المنصوب (س^{ص}) رتبة أخرى لنفس العلة . فيمثلان في بنية موقعية معربة عن الأحوال التركيبية . وتكون العلاقات التركيبية ، في النحو التركيبي ، هي العاملة في تكوين البنية الموقعية . وكأن بأصول المبدأ التداولي تعمل داخل النحو التركيبي بواسطة قاعدة لنقل مركب من موقعه الأصلي إلى موقع آخر ، وبقاعدة إدماج مداخل معجمية معينة لتأدية وظيفة تداولية ، أو أغراض تواصلية تؤديها الرتبة في اللغات التوليفية .

ولا يتفرد محتوى القالب التركيبي بخاصية الاختلاف من نمط لغوي إلى آخر ، وإنما يمس المعجم فصاً وقالباً . إذ وجدناه في التوليفيات معجماً شقيقاً ، وفي التركيبيات معجماً مسيكاً . وكذلك حال التشقيف الفص والقالب المؤلف في النحو التوليفي من اشتقاق شبه اطرادي وصرف جذري ، وهو في النحو التركيبي متكون من اشتقاق شبه ارتجالي وصرف جذعي . ولاشك في نمطية القالب النصغي ، وإن تركنا الكشف عنها لأبحاث أخرى ، وكل تغاير في محتوى القالب المعين سيترتب عنه تباين في البنية القولية الموازية للبنية الكلامية الواحدة في النمطين التوليفي والتركيبي .

ننهي التقديم لمحتوى الفصل الثامن الذي يمثل خلاصة هذا البحث بأن النحوين التوليفي والتركيبي نحو واحد بثوابت ؛ (هي المبدأ الدلالي والمبدأ التداولي وقوالب نحوية) ، ومتغيرات ؛(هي الوسائط اللغوية ، ومحتويات القوالب ، وأبنية قولية) . وسينتج عن ذلك ضربان من الرواسم المكونة للُّغْمَة ؛ رواسم ثابتة كلية ، ورواسم متغيرة نمطية ورواسم شخصية . لأن تقابل الوسائط يتشكل في تقابل محتويات نفس القوالب المتشخصة في تغاير الأبنية القولية المؤدية بدورها إلى تباين رواسم من اللُّغْمَة ؛(– لغة تجمع بين التحديد النظري والوصف المراسي) .

كل عمل طموح لا يكتفي بترديد ما قيل أو يزيد عليه بقليل ليس من الطبيعي أن يولد مشروعاً ناضجاً ، رغم السنوات الكثيرة المنفقة في إنجازه . إذ مازال في النفس شيء من مسائله التفصيلية نصصنا عليها في موضعها . وإذا لم يكن من اللياقة أن يعدد المرء محاسن عمله إلا أن الواجب الأكاديمي يلزمنا بسرد وجوه الانتفاع به .

للمشروع المقترح استعمال في البحث اللساني الصرف ، إذ يشكل إطاراً متميزاً للدراسات اللغوية المقارنة . من أهم مميزاته حفظ نمطية اللغات ، وتفسير من مبادئ عامة ؛ ثوابتَ ومتغيراتٍ ، كل ملا يلاحظ في اللغات ؛

أنساقاً وأبنية قولية ، من أوجه الاختلاف والائتلاف . إذن ، من شأن النظرية اللسانية النسبية المقدمة في هذا العمل أن تطور معرفتنا باللغات البشرية .

حرصنا في صياغة النحو المقترح أن نوفر له أسباب الحوسبة ، إذ روعي في إقامة بنائه حصر الاحتمالات وتدقيق العمليات المتوالية داخل القالب الواحد أو الرابطة بين القالبين داخل التحويين التوليفي والتركيبي . كون هذا المقترح يوازي بين البنية الكلامية المشتركة بين اللغات ، وبين البنية القولية المتغايرة بين الأنماط النحوية يلزمه أن يتصور الترجمة صوغاً بالتحويين للبنية الكلامية في عبارتين مترادفتين معنًى متباينتين مبنًى ونصغاً . وختامه تبسيط النحو الذي أقامه النحاة ونسبوه إلى اللغة العربية .

المسرود من استعمالات المشروع المقترح قد لا يتحقق الانتفاع بها على الوجه الأكمل بغير تقوية جوانب الضعف الملازمة لكل بحث ، وسد ما به من ثغرات معبرة عن محدودية القدرات البشرية مهما بذل الإنسان من الجهد واتخذ من الاحتياط . وإذا جاء فيه ما قد يستحسنه الواحد منا فما التوفيق إلا من الحق سبحانه ، وبفضل من أساتذتنا الاجلاء الذين كان لهم الأثر الطيب في النفس . وأخص بالذكر الدكتور أحمد الادريسي والدكتور أحمد المتوكل . والله ولي من أتى حسناً . وكان الفراغ منه في منتصف صفرعام 1419 .

البـــــاب الأول

نظرية النحو الكلي و تطبيقاته على العربية

تــقــديــم .

الغاية من عقد هذا الباب التصدي لنظرية النحو الكلي بالتحليل ، حتى يتبيّن لنا مصادر جوانب الضعف فيهما ، فتُتجنب عند الإقدام على إقامة بديل عنهما . ولا يخفى ما يحف حول هذا العمل من مخاطر الانسياق وراء رغبة ذاتية ، تُحوِّل الباحثَ إلى حاطب ليل قد لا يفرق بين غث الأدلة و السمين . وندرء تلك المخاطر عددنا قنوات التحليل والاختبار ، حتى إذا التقت أدلتها وتواترت لم يعد في الإمكان منهجياً إهمالها .

من وسائل اختبار النظريات تحليلها من الداخل . لمثل هذا العمل سعينا إلى إقامة خطة للمعايرة ، ترصد من خلال مبدأ الانسجام مواد النظرية ؛ بدءاً من مقدمة الانطلاق ، ومروراً بالمنهجية المتبناة ، فكيفية تصور الموضوع ، وانتهاءً إلى الهدف المرسوم . وعند تطبيق هذا النموذج الاستكشافي وجدنا من جديد نظريتين متقابلتين: نظرية لسانية اصطلاحية . تنطلق من فرضية اعتباطية ، فيضطرها مبدأ الانسجام إلى تبني منهجية القَرِنْب ، واعتبارِ اللغة موضوعاً متشكلاً ، وتوسيل دراسة اللغة لإدراك هدف خارج عنها حدّده شومسكي في الكشف عن بنية الدماغ البشري . وبموازاتها تنهض نظرية لسانية واقعية تنطلق من فرضية مراسية ، لتقودها إلى اتخاذ القَرِنْب منهجاً ، وعدِّ اللغة موضوعاً ثابتاً ، وتوسيل الوقائع المادية للغة لإدراك نسقها المجرد . فكان الهدف داخلياً .

يمكن تعميق نقد النظرية بالتركيز على مادة بعينها أو أكثر لتدقيق فحصها . وتأتي في المقدمة فرضية العمل الطبيعية الذاهبة إلى أن الملكة اللغوية بنية عضو ذهني ، لها مُورِّثات ، كما للون البشرة أو العينين مُورِّثات . بهذه الفرضية المناسبة للهدف الخارجي المذكور صارت نظرية شومسكي اللسانية تقاسم الإحيائيا الموضوع والهدف ، وتختلف عنها في الوسيلة لا غير . يلزم عن تداخل الحقول السعي إلى معرفة رأي الإحيائي في تصور اللساني لموضوع يدخل في اختصاص الأول . وفي نفس الاتجاه يمكن التركيز على الكيفية التي يكتشف بها شومسكي كلياته اللسانية ، وعلى طريقة استدلاله على كليتها . لنرى بعده ما إذا كان المستخلص كلياً أو نمطياً ، وهل من سبيل آخر لإدراكه .

بجانب ما سبق من الاختبارات الداخلية للنظريات اللسانية توجد فحوص أخرى خارجية . وهذه يمكن تجميعها في ضربين . أحدهما يضم قضية التوافق الحاصل بين توقعات النظرية ووقائع اللغات المثبتة بطرق أخرى لتحصيل المعرفة العلمية ، وكذلك مسألة ضبط النظرية اللسانية لنفسها أو لموضوعها إذا تعرضت لأزمة بسبب تصاعد نسبة القوادح .

لتخطي الأزمة المذكورة تضطر نظرية النحو الكلي ، بسبب طابعها الاصطلاحي ، إلى الاستنجاد بالبرمترات باعتبارها متغيرات لنفس الكلي تأخذ قيماً معينة في اللغات الخاصة . وبتبني هذه البرمترات تكون النظرية قد ضبطت وقائع موضوعها ، وتجنبت إدخال التعديل على نسقها ، لأن الوقائع في التوجه الاصطلاحي ، لا تنقض النظرية ، وفي الأخير تكون قد تحصنت من الانهيار مع اشتداد الأزمة . وفي مقابل ذلك يتعين على النظرية الواقعية المتمثلة في اللسانيات النسبية أن تحرص على ضبط نسقها في أصل وضعها ؛ وذلك بإدماج، ضمن مبادئ أساسها ، لمبدأ وضعي للوسائط اللغوية يسمح لها بالتنبؤ بالأنحاء النمطية الممكنة . ولا تخرج عندئذ بنية لغوية عن قواعد نحو نمطي .

أما الضرب الثاني من الفحوص الخارجية فيخص نتائج تطبيق مبادئ النحو الكلي وقواعده على اللغة العربية . غاية هذا العيار معاينة مدى ورود الوصف اللغوي الذي يقدمه بعض المستعربين المطبقين لنحو شومسكي على العربية ، وأساسه المقارنة بين العربية موصوفة بنحاتها داخل نمطها التوليفي وبين الوصف المنسوب إليها نتيجة إخضاعها بمبدأ التعميم لقواعد اللغات التركيبية المتوسعة بجعل نسقها إطاراً لكل اللغات .

ولتكون الصورة كاملة واضحة نجري المقارنة في مختلف المستويات ؛ من المبادئ الأولية إلى تحليل ظواهر جزئية . وبذلك نكون قد لامسنا ما يلي : 1) مدى حضور المبدأ التداولي أو غيابه . وما موقعه في النحو أو منه . 2) الصورة التي يأخذها قص لغوي ؛ كالمعجم مثلاً . أهو كلي أو نمطي . وبم يُفسر كونه بإحدى الصفتين . 3) تحديد نمط التحليل المجرى على ظواهر صرفية وتركيبية عن طريق ربطها بالمفاهيم البنيوية الرائجة إما بين نحاة العربية ومثلهم ممن يصف لغة توليفية وإما بين النحاة الواصفين للغة تركيبية .

وللتحكم في المقارنة المذكورة نكتفي بأعمال بعض المستعربين الذين وصفوا اللغة العربية بنحو شومسكي .

الفصل الأول

أصول المفاضلة بين النظريات اللسانية[1]

"كثرة التآليف في العلوم عائقة عن التحصيل"

ابن خلدون

يشكل ما تراكم حتى الآن من التآليف في اللغة و حولها القديم و الحديث بمختلف اللغات الأكثر انتشاراً في عالمنا العربي عقبةً لا تقل حدتُها عن صعاب الفقر المعرفي في نفس الميدان. إذ كلاهما يشكل عائقاً يحد من وتيرة نمو العلم في الاتجاه السليم، و يعرقل بناء معرفة تمثل حقاً موضوع الدراسة. وليكون التراكم المعرفي عائقاً يكفيه أن تجتمع فيه مواصفات من قبيل ما يلي :

1) نستعمل لفظ اللسانيات هنا للدلالة على كل ما خلفه تأمل الإنسان في اللغة، بصرف النظر عما يلي من القيود : 1) اللغة أو اللغات موضوع البحث. إذ لا عبرة للعدد المدروس من اللغات لإدخال تأمل في اللغة تحت اللسانيات أو إخراجه منها. 2) زمن البحث في اللغة و مكانه. لأنهما ليسا من مقومات النظر و لا منهجه. فقد يهتدي باحثان في اللغة من زمانين متباعدين، أو مكانين إلى نتائج واحدة بأسلوب في البحث واحد. 3) المنهجية المتبعة في الدراسة و أصول مقدماتها. إذ يمكن أن تتعايش نظريتان متنافستان متحدتان موضوعاً و هدفاً مختلفتان بناءً و منهجاً. فلا يجوز، لذلك، اتخاذ منهجية أو بناء نظري معياراً للفصل بين ما تخلفه النظريتان من الوصف اللغوي لنجعل أحدهما من اللسانيات و الآخر خارجها. 4) الأهداف المحتملة أو المختلفة من البحث في اللغة، لأن كل دراسة للغة فإن لها هدفاً ينحصر في معرفتها أولاً، فصياغة بنية ذاتها صياغة تمكّن من تحقيق غايات محتملة، أو توجيه صياغة بنيتها بما يجعلها تحقق أهدافاً مختلفة محددة مسبقاً. -

1- أن يُعْتبر، عند بحث الظاهرة اللغوية ، كلُّ ما خلّفه النظارُ في اللغة من أعمال تعبِّر عنها و تصفها . بصرف النظر عن اللغة المدروسة و لغة البحث أو عصرهما . فلا يُهمل من تلك الأعمال ما يكون في متناول اليد تحت أي علة أو حجة . لأنه بوسع أي فريق من اللسانيين تلفيق مبررات و اختلاق أسباب من أجل إبعاد تصورات غيرهم .

2 . أن ينبعث من فحص البعض من تلك التآليف تعارضٌ قوي بين عدد غير قليل من التصورات المختلفة التي كانها النظّار حول أي مسألة لغوية . إذ يكفي إثارة أسئلة من قبيل : (ما اللغة ، و ما موضوع علمها ، و ما غايته . أوما أقسام الكلم ، و ما تفريعاتها و كيف يكون تراكيبها . ما الفاعل ، و هل العلاقة الرتبية من السمات الداخلة في تشكيل المفهوم من هذه الوظيفة النحوية)، ليتلقى الباحث أجوبة متباينة بنسب متفاوتة من شأنها أن تشوش على الصائب من تلك التصورات و تطمس المسلك المفضي إليه .

3 . أن ينشأ حول موضوع الدراسة الواحد المتعين بذاته أكثر من نظريتين متغايرتين يصل اختلافهما إلى درجة التضاد . لأن تعدد النظريات و النماذج المتنافسة و كثرة الآراء و التصورات المتزاحمة، مع وحدة موضوع البحث ووحدة هدف علمه كاللغة و اللسانيات بالتوالي، ليفوتان إمكان الاهتداء في أقصر وقت و بأقل جهد إلى أنسب النظريتين الواقعتين على طرفي النقيض حتى امتنع أن تقوم معهما نظريةٌ ثالثة .

– استناداً إلى الاعتبارات الأربعة المذكورة لا يُشترط في عمل ذهني ، لكي يدخل ما يخلفه تحت اللسانيات ، سوى أن يتخذ اللغة موضوعاً ووصف بنيتها هدفاً . فلا اعتبار لأنْ يكون موضوع التأمل لغة بعينها، أو كل اللغات ، أو بعضها ، و لا أن يكون ذلك التأمل خاضعاً لمنهجية بعينها ، او أن تكون منطلقاته مؤصَّلةً في حقل معرفي دون غيره ، أو أن يكون إنجاز العمل واقعاً في هذا الظرف دون ذاك ، أوله هذا المطلب دون سواه . و عليه يمكن أن نتصور اللسانيات علماً موضوعُ دراسته اللغة و هدفه صوغ المعرفة الحاصلة ببنيتها بحيث يؤدي استعمال تلك البنية إلى تحقيق غايات محتملة .

4 ـ أن تُفتعل الشهرة لنظرية لغوية في حقبة معينة و يُصطنع لها التفوق العلمي أو التقني على غيرها. بحيث ينجذب إليها عدد كبير من المهتمين بالمسألة اللغوية رغبةً في تحقيق منفعة خاصة ، ولا يكون التفافهم حولها لمبلغ مستوى علميتها كما يزعم أصحابها و يدعيه أعوانهم . إذ لو كان مستواها العلمي كذلك لما غاب عن كبار النظار الذين يواصلون البحث في إطار نظرية سابقة أو ينشئون نظرية أخرى جديدةبجانب « النظرية المسيَّدة » .

لا شك في أن اجتماع المواصفات المذكورة في تآليف أي حقل لـيشكل جوانبه السلبية . وهي سلبيات لا يجوز إهمالها ، بل ينبغي الحد من اتساعها لتقليصها إلى درجة تكون عندها غيرمؤثرة . لكن كيف يمكن أن تتحقق الغاية فلا يعرقل التراكم المعرفي داخل حقل معين وتيرة نمو العلم ولا يحيد به عن الاتجاه السليم .

يلجأ النظار ، إبان وضعهم للجديد من النظريات و النماذج ، إلى أعمال غيرهم ممن سبق للبحث فيها عن « الدعم » ، و « المبرر » . و لا يتخلف أصل نقد المعرفة هذا أبداً . يدعم الناظر أساس بنائه النظري بما يجده في أعمال غيره الواردة من « مبادئ العلم الفلسفية » التي تشكل تصوره للموضوع و تحدد وجهة نظره إليه . و مما يجده فيها من أفكار مناسبة يستعين بها على تحديد الهدف من دراسة ذلك الموضوع ، و على صوغ نموذج يُمكّنه من فهم موضوع الدراسة و التعبير عنه بما يوافق الهدف المرسوم . كما يبرر إقدامه على إقامة نظرية جديدة بما يعن له من الخلل في أعمال غيره المخالفة . فيرصده في مستوى الفرضية الأولية المؤسسة للنظرية المخالفة ، أو في مستوى المنهجية المتبعة في دراسة موضوعها ، أو في مستوى الهدف المراد تحقيقه .

و إذا كان نقد المعرفة أصلاً ضرورياً لبناء نظرية جديدة داخل حقل معرفي معين فإنه لا يفيد كثيراً من أجل تعطيل الأثر السلبي الذي يتركه التراكم المعرفي . لأنــــه لا يتأتى استخدام ذلك الأصل في كل الأعمال التي يخلفها

تأمل الإنسان في اللغة؛ لعدم إمكان الإحاطة بها ، و لأنه ليس كل عمل حول اللغة يسعى إلى إقامة بناء جديد . لذلك نشأت حاجة ملحة إلى منهج المعايرة من شأنه أن يتمثل مختلف الأعمال اللغوية الممكنة . و يستبين أصول بعضها التي تحدد وجهة نظر أصحابها إلى اللغة بالقياس إلى أصول بعضها الآخر. ويُجلِّي الهدف المتوخى في كل منها، و منهجيتها المناسبة لمنطلقاتها وأهدافها.

و يكفينا في الفصل الأول من هذا الباب أن نشرع هذا البحث ، و أن نمهد له بإجماله عن طريق حصر عناصره ، و بيان كيفية تعالقها مُشكِّلةً نموذجاً يكشف عن الممكن من النظريات اللسانية ، و عن ضرورة انحصار عددها في نظريتين اثنتين واقعتين على طرفي النقيض . بهما يستضيء النظار في اللغة فتتوجهانهم في اتجاهين متوازيين . و إليهما يمكن إرجاع كل نشاط ذهني ؛ موضوعه اللغة ، مصوغ في نظرية أو نموذج ، أو كان تحليلاً جزئياً لظاهرة لغوية معزولة ، أو جاء في صورة رأي أو فكرة .

بعد إقامة منهج المعايرة يمكن المرور في فصل ثان إلى اختبار بنائه و قياس فعاليته من خلال دراسة نقدية للسانيات الكلية كما تتشكل في نظرية النحو التوليدي التحويلي. و ذلك بفحصها من حيث المبادئ المؤسسة ، و المنهجية المتبعة ، و الهدف المقصود ، و التصور المتبنَّى للغة موضوع الدراسة .حتى إذا انكشفت طبيعة هذا النحو و تعينت أهدافه صرنا إلى فصل ثالث نختبر فيه مراسياً النتائج التي انتهى إليها الفصل السابق ، و سيكون من خلال مبحثين رئيسيين ؛ أولهما يهتم بتتبع شومسكي ، و هو يستنبط المبادئ الكلية أو يضع البرمترات و يصوغ القواعد النحوية التي يصف بها ظواهر لغوية من الأنجليزية و غيرها من اللغات.

و يتوجه ثانيهما إلى معاينة الأثر الذي يخلفه تطبيق نموذج شومسكي على اللغة العربية أوعلى نحاتها .

والذي ينبغي الاحتفاظ به الآن هو أن التراكم المعرفي في حقل اللغة يستوجب التفكير في مختلف الأنظار للفحص و الاختبار. و هو ، يدعو إلى إنشاء منهج للمعايرة، يتخذ كيفيات البحث في اللغة موضوعاً و يجعل من نقدها هدفاً ، حتى إذا التأمت عناصره في بناء و اتسقت اختبرت قدرته على تمييز ما قد يصدق من النظريات اللسانية و ينجح .

1. تحليل النظرية اللسانية .

يتميز هذا الباب ، كما سبقت الإشارة في مقدمته ، بالترك المؤقت للنظر في اللغة أو تأجيله من أجل الانكباب على دراسة الطرائق التي ينتهجها اللسانيون و هم يبحثون في اللغة . و يستقل فصله الأول هذا بالبحث في تلك العُـدَّة التـي تمكّـن المجهز بها من اتخاذ طرائق النظر في اللغة موضوعاً للتأمل و الدراسة . وعندئذ يكون الناظر قد تحوّل من لساني تخلى مؤقتاً عن دراسة اللغة إلى «عُلُوميٍّ»[2] ، إذ صار يطرح أسئلة موجهة إلى الطريقة التي اتبعها و هو يجيب عن أسئلته اللغوية .و على هذا فإن الباحث في اللغة قد تجده مرةً لسانياً صرفاً ؛ و هو يحلل اللغة و يصوغ معرفته ببنيتها في عبارات مبنية بناؤها ، و تجده مرة أخرى علومياً لسانياً ؛ و هو يحلل المفاهيم المؤسسة لنظرية لسانية بأسئلة تنتمي إلى العلومية اللسانية [3] .

و إذا وجب أن يتقيد البحث في اللغة بمنهجية يضعها اللساني وفق منطلقات محددة و أهداف مرسومة سلفاً ، يشكل كل ذلك طريقته في معالجته للغة ، فإن اتخاذ طرائق اللسانيين موضوعاً للدراسة يجب أن يتقيد هو

---

2) العلومية : المقابل العربي للكلمة الاجنبية Epistemologie ؛ لفظ هذه الراسمة مبني من العلم والعُلُوّ ، أي العلم الاعلى الذي يختص بالنظر في المنهجية المتبعة في علم بعينه لتحصيل المعرفة العلمية .

3) فرق "كرناب" بوضوح بين العلم و فلسفته . إذ الباحث الواحد قد يطرح نوعين من الأسئلة بأحدهما يتوجه إلى ظواهر تنتمي إلى العالم ؛ بينما تنتمي أسئلة النوع الثاني إلى فلسفة العلم أو العلومية . انظر كرناب ، الأسس الفلسفية للفيزياء، ص 183 R . Carnap . Les fondements philosophique de la physique.

الآخر بضوابط ، إذا تعالقت شكّلت نموذجاً استكشافياً . لأنه يمكننا من الكشف أولاً عن الممكن من الأصناف اللسانية التي يخلفها البحث في اللغة . و من تحديد الصنف الذي ينتمي إليه العمل اللساني موضوع النظر . و ثانياً يمكن من وضع اليد على الأسباب المفسِّرة لقيام أصناف مخصوصة من الأعمال اللسانية ، و من الكشف عن الغايات الكامنة وراء تفريع أي صنف من اللسانيات إلى مذاهب و تيارات تؤول إلى صنف واحد . و ثالثاً يمكِّن من تصور واضح لبنية النظرية اللسانية ، و من تحديد درجة انسجام عناصرها . ورابعاً يُفترض فيه أن يكشف عن جوانب القوة في صنف من اللسانيات ليدعم بها أصدق نظرية لسانية تنتمي إليه ، و عن جوانب الضعف في غيره من أصناف اللسانيات ليدحض بها كل النظريات اللسانية المنضوية إليه .

ظهر أن كل باحث ، في حقل معرفي خاص ، يطرح النوعين السابقين من الأسئلة ؛ 1) أسئلة حول الموضوع المبحوث ، مثلاً اللغة بالنسبة إلى دارسها . 2) أسئلة تتعلق بتحليل المفاهيم المؤسسة و المنهجية المتبعة و الأهداف المرسومة للعلم ، (اللسانيات) ، الذي يتولى دراسة ذلك الموضوع ؛ (أي اللغة بالنسبة إلى مثالنا) . كما تبيَّن أن هذا الفصل يشغله النوع الثاني من الأسئلة . إذ ظهرت الحاجة إلى نموذج استكشافي ينتمي إلى العلومية اللسانية بعد أن تراكم في حقل اللغة من المعارف ما صار يُشكِّل عائقاً معرفياً .

1.1. أصناف اللسانيات باعتبار موضوعها .

كل من اشتغل بتصنيف العلوم من القدماء أو المحدثين[4] إلا و اعتبر العلاقة القائمة بين العلم و الواقع ، أو وجهة النظر المتبناة أو المنهجية المتبعة ،

---

4) ينظر من القدماء ؛ الفارابي ، إحصاء العلوم ، ص 53 - 55 . وابن سينا ، البرهان ، ص 100 - 130 ، وكتاب العلوم مقدمة مترجمة إلى الفرنسية ص 53 - 61 Avicenne , Le Livre de Sciences و الغزالي ، مقاصد الفلاسفة ، ص 31 ، 32 ، و المعارف العقلية مقدمة المحقق ص 4 ، 5 . و من المحدثين ينظر ؛ بلانشي ، العلومية ، ص 63 - 73 R. Blanché, L'epistémologie .

يهمنا الآن من تلك الاعتبارات العلاقة المذكورة . فإذا انقسمت العلوم ، باعتبار الارتباط بالواقع أو عدمه ، إلى علوم نظرية لا ترتبط بالواقع يمثلها المنطق و الرياضيات البحتة فإن المرتبط بالواقع يُكوِّن مجموعة العلوم العملية، منها الفيزياء والإحيائيا، واللسانيات . و تنقسم علوم المجموعة الأخيرة بسبب اختلاف موضوعاتها . و هكذا تستقل الفيزياء بموضوع خاص بهذا العلم ؛ إذ يتناول بالدراسة ما للمادة من خصائص عامة و ينشئ القوانين المتحكمة في الظواهر الطبيعية . كما تستقل الإحيائيا بدراسة ظواهر الحياة و قوانينها العامة . وتتخذ اللسانيات موضوعاً للدراسة النسق الرمزي محقق في لغات يتواصل بها الإنسان .

وكما تتعدد العلوم تبعاً لاختلاف موضوعات الدراسة فإن العلم الواحد، كاللسانيات مثلاً ، يمكن أن يتعدد بسبب ما قد يحصل من تنوع في موضوعها الذي هو اللغة ؛ أي النسق الرمزي المستعمل بين الناس للتواصل . و على تعدد العلم الواحد يقع التركيز حالياً . إذ يعنينا تحديد أقسام اللسانيات المحتملة للحصول على إمكان لتصنيف كل الأعمال اللسانية التي خلفها تأمل الإنسان في اللغة .

حصر ابن سينا « اختلاف العلوم المتفقة في موضوع واحد »[5] في إمكان وقوعه على أحد الوجوه الثلاثة الآتية ؛ « إما أن يكون أحد الموضوعين أعمّ و الآخر أخصّ ، . . ، و إما أن يكون لكل واحد من موضوعي علمين شيءٌ خاص و شيء يشارك فيه الآخرُ . . ، و إما أن يكون ذات الموضوع فيهما واحداً و لكن أُخذ باعتبارين مختلفين ، فصار باعتبار موضوعاً لهذا، و باعتبار موضوعاً لذاك »[6] .

5) ابن سينا ، البرهان، ص 109 .

6) نفسه ، ص 111 .

يصدق الاحتمال الثالث في ميدان اللغة ، بأن نقابل بين التداول، بوصفه علماً لسانياً ، يتخذ اللغة موضوعاً للدراسة لكن من جهة القواعد الضابطة لاستعمال عباراتها في أسيقة مناسبة ، و بين النحو الذي يجعل أيضاً من اللغة موضوعاً، لكن من جهة القواعد القاضية بسلامة بنية العبارة أو فسادها بصرف النظر عن الأسيقة المناسبة لاستعمالها . بصحة المثال المقدم لهذا الاحتمال لا يجوز لكل من التداول و النحو أن يزعم لنفسه الأهلية و التفرد بدراسة اللغة ، و أن أياً منهما لا يكفي بمفرده و إلا بقيت جهةٌ من اللغة غير موصوفة . وتكون كفاية الوصف المطلوبة في كل علم ضرورةً تدعو إلى إنشاء « نحو تداولي » لا يهمل جهة من اللغة تحت أي مبرر .

و بتعديل لا يؤثر في الاحتمال الثاني ، كأن يختص أحد العلمين بشيء و ليس كلاهما كما اشترط ابن سينا ، يمكن أن نمثل لهذا الاحتمال أيضاً من ميدان اللغة . إذ يتبين من المقارنة بين النحويين التوليدي التحويلي و الوظيفي(7) كونهما يشتركان في وصف النسق المجرد من قواعد اللغة ، ويختص النحو الوظيفي بوصف قواعد التداول المتحكمة في ظواهر لغوية غير تركيبية . لكن الاختلاف بين النحويين المذكورين مؤقت، لأن الأمر يتعلق بتوسيع النحو من غير أن يصطدم بمشكل الصياغة الصورية . إذ لو تأتى منهجياً أن يمثل النحو التوليدي التحويلي لمعطيات التداول، كما فعل أولاً بظواهر التركيب ثم الدلالة، لوجب أن يزول الفارق بين النحويين.

بما يترتب عن االاحتمالين المذكورين : أولاً من عدم كفاية العلمين المشتركين في موضوع واحد المستقل كل منهما بجهة منه ، و ثانياً من تأجيل أحد العلمين الأخذ بجهة من موضوع الدراسة إلى حين حل مشكل الصياغة

7) انظر الدكتور احمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية ، ص 74 - 78 .

الصورية لمعطياته ، يمكن الجمع بينهما في خاصية عدم ورودهما من أجل تصنيف اللسانيات .لكنهما واردان لتحديد المذاهب اللسانية التي يمكن أن يتفرع إليها الصنف الواجد من هذا العلم. أما الاحتمال الأول المصوغ في أقوال من قبيل ؛ « أن يكون أحد الموضوعين أعمَ و الآخر أخصَ ،. . .، فيكون العلمان مختلفي الموضوعين بالعموم والخصوص،. . .، بأن يكون أحد العلمين ينظر في الموضوع على الإطلاق و الآخر في الموضوع من جهة ما» [8] ، فإنه يشكل المعيار الأورد لتقسيم أولي للسانيات و تكوين أصناف لها ثابتة ، و إن تغير في مرتبة لاحقة المعيار، كالمنهجية المتبعة في البحث أو الهدف المرسوم له، أو وجهة النظر إلى الموضوع . و في ما يلي يتضح وروده .

فإذا ثبت أن الإنسان مذ كان في العالم إلى الآن قد تكلم أكثر من لغة واحدة ،واكتفينا، مما تكلم في الماضي الغابر أو المستمر ويتكلم الآن أو استقبالاً ، بثلاث لغات كا لعربية و الأنجليزية و اللاتينية ؛ فإن أي عمل لساني لا يخرج عن أحد الامكانات التالية : إما أن يتوجه بالبحث إلى المشترك بين كل هذه اللغات ، بغض النظرعن المميزات الفارقة التي تخص أياً منها. مثل هذه الأعمال تشكل إذن العلم الذي ينظر في الموضوع على الإطلاق، أو صنفاً من اللسانيات يهمه وصْف المشترك بين اللغات، و وإما أن يهتم بدراسة إحدى تلك اللغات ، إذ يعنيه وصف القواعد النحوية الضابطة لبنيتها بصرف النظر عما إذا كان الموصوف يعم بعضُه غيرَها من اللغات. أعمال من هذا القبيل يجب أن تُكوّن صنفاً آخر من اللسانيات ، يقابل السابق لانكبابه على اللغة المعينة كالعربية مثلاً . و إما أن يُعنى بما هو مشترك بين لغتين من الثلاثة في مثالنا المذكور ، واصفاً ما يخص اللغتين معاً ولا يوجد في الثالثة . و ما كان كذلك يجب أن يُكوّن صنفاً من اللسانيات مغايراً . و بما أنه لا إمكان آخر يمكن القول: كل الأعمال اللسانية التي خلفها تأمل الإنسان في اللغة، أو يمكن أن

(8) ابن سينا البرهان ، ص 109 - 111 .

يخلفها استقبالاً، لا تخرج استناداً إلى موضوعها الموسّع أو المضيّق عن أحد الإمكانات التالية :

1) أعمال لسانية جامعها أنها تتخذ من النسق الرمزي المهيأ للتواصل موضوعاً، وتنظر إليه على الاطلاق من تحققاته في أيٍّ من اللغات البشرية، وتهتم باقتناص خصائص ذلك النسق المشتركة بين اللغات جميعها. و بذلك تشكل مثل هذه الأعمال صنفاً واحداً نخصه باسم «اللسانيات الكلية». ويمكن أن يمثل له بنحو «بور رويايال». و النحو التوليدي التحويلي.

2) أعمال لسانية يضيق موضوعها إلى اللغة الواحدة المعينة. تقوم في مقابل السابقة وتكوّن «اللسانيات الخاصة». و كل عمل لساني من هذا القبيل فإنه يعنيه بالدرجة الأولى خصائص لغة بعينها يتولى دراستها، بغض النظر كما إذا وجدت لغة أخرى تقاسمها تلك الخصائص أم لم توجد. مما ينضوي تحت هذا الصنف نحو سيبويه.

3) أعمال لسانية تقوم بين الصنفين من اللسانيات المتقابلين: الكلية والخاصة، و تشكل قسماً مستقلاً نخصه باسم «اللسانيات النسبية». لأنها تتخذ من بعض اللغات البشرية موضوعاً لاقتناص ما هو مشترك بينها و يُحتمل ألاّ يوجد في غيرها. و يدخل تحت هذا الصنف كلُّ عمل لساني يهتم بوصف الخصائص اللغوية المشتركة بين مجموعة محصورة من اللغات. منها ما اهتم بالقرابة السلالية بوصفها علاقة تقوم بين لغات تنحدر من «لغة أصلية». و كذلك ما أهتم بالقرابة النمطية، و هي علاقة تقوم بين لغات، و إن لم تنحدر من أصل واحد، لكنها تنتمي إلى نمط لغوي معين، و يكون التشاكل البنيوي أساس التجميع.

بناء على ما تقدم لا يُحتمل وجود قسم رابع إلى جانب اللسانيات الكلية و الخاصة و النسبية، لأن أي عمل لساني يجب أن يصنف إما كلياً يستغرق جميع اللغات البشرية، و إما خاصاً بإحدى اللغات، و إمّا عاماً يشمل أكثر من لغة واحدة و دون كل اللغات.

1. 2. مناهج الأصناف اللسانية .

من المتوقع أن تتأكد أصناف اللسانيات المسرودة باعتبار المنهجية الموافقة لكل صنف . بحيث يشترك في منهجية مناسبة كلُّ الأعمال اللسانية الموحَّدة من جهة موضوع الدراسة . و إذا أخذنا بالتقسيم المشهور للعلوم إلى استنباطية و استقرائية وجب أن يشترك صنفان من اللسانيات في استعمال منهجية واحدة . و بما أن اللسانيات النسبية تشارك اللسانيات الخاصة في خاصية البعضية ، إذ الفارق بينهما عددي لا غير و هو الوحدة أو الكثرة المحصورة ، يتوقع أن يستعمل الصنفان نفس المنهجية في تناول موضوعهما . و بذلك لا ينفك عمل لساني من اتباع إحدى المنهجيتين حسب القسم من اللسانيات الذي ينتمي إليه .

و إذا تعيَّن أن نتناول ، بشيء من التفصيل في الآتي من الفصول ، المنهجية التي يستخدمها صنف لساني فإننا في هذه المرحلة نكتفي بالكشف عن التناسب بين المنهجية و الصنف المعينين .يفهم من التناسب المذكور أن هناك ضرورة منطقية تجبر صنفاً لسانياً على استخدام منهجية مخصوصة و هو يتناول بالدراسة الموضوع الذي ارتضاه لنفسه ، و ليس له أن يختار بين أن يكون علماً استقرائياً أو علماً استنباطياً . و لكي ندقق العبارة ، مسايرة لسعي العلوم المعاصرة إلى نموذج الرياضيات الكامل ، يمكن القول : ليس لأي صنف من اللسانيات أن يختار بين منهجي « الفرض و الاستنباط » : (الفرْتب)، و بين « الاستقراء والاستنباط »، (القرْتب)، لأن موضوعه يجبره على انتهاج إحدى الطريقتين .

و لتوضيح تلك الضرورة المنطقية القاضية بأن يستخدم صنف لساني منهجيةً من الإثنتين يمكن القول :

1) بما أن موضوع اللسانيات الكلية الخصائص اللغوية المشتركة بين جميع اللغات البشرية ، وبما أنه لا سبيل إلى اقتناص خاصية كلية عن طريق

الاستقراء ، لامتناع قسم التام منه و لأن الناقص يفضي إلى التعميم بحمل الخاص بلغات على كل اللغات ، تعيّن اللجوء إلى افتراض الكلي . و لم يعد بذلك للسانيات الكلية بدٌّ من افتراض قضية أو أكثر تسلم بصدقها، و لا تهتم بمدى مطابقة محتواها لواقع كل اللغات، و تتخذها منطلقاً. و بتطبيق قواعد الاستنباط المحددة سلفاً يُشتق من تلك الفرضيات كلُّ ما يلزم عنهامن نتائج ضرورية منطقياً . و هكذا يبدو هذا الصنف من اللسانيات مجبراً على اتباع منهجية القرنَب . بحيث يكون مجبراً على بناء نسق صوري يتشكل من فرضيات أولية لا تُبرهن ، و من مجموعة محصورة من العمليات المنضبطة بعلاقات محددة تُشتق بواسطتها من فرضيات النسق مُبرهناتٌ أو قضايا صادقةٌ في كل اللغات .

2) تأتلف اللسانيات الخاصة واللسانيات النسبية في إمكان اتخاذهما القرنب منهجيةً لمعالجة موضوعهما إذ يمكن أن يتم اقتناص الخاصية (خ) الخاصة بلغة معينة أو المشتركة بين عدد محصور من اللغات عن طريق الاستقراء (أو التجربة المباشرة أو السماع) . و عن طريق «الاستدلال» يمكن تعليق الخاصية (خ) بتوافر شروط معينة ، أو إناطة (خ) بالعلة (ع) لقيام علاقة السببية بينهما . و عن طريق الاستنباط ، (أو القياس) يمكن الانتقال إلى عدد آخر من اللغات الممكنة، (أو إلى عدد غير محصور من الوقائع الممكنة)، بحيث يتأتى حمل الخاصية (خ) عليها إن شاركت لغة الانطلاق في العلة (ع). و بلغة أخرى ، كما سيتبين في مباحث لاحقة يجب أن تشترك في الخاصية (خ) كل اللغات التي تشترك في اتخاذ الوسيط اللغوي (ول) . إلى ذلك الحين ينبغي الآن الاحتفاظ بما لهذين الصنفين من قابلية لإجراء الاستقراء على موضوعهما، و من انعتاقهما من كل ضرورة تجبرهما على اللجوء إلى الافتراض .

اتضح من تقدم أن اللسانيات باعتبار موضوع الدراسة ثلاثة أصناف : كلية و خاصة و نسبية . فلا يتوقع وجود قسم آخر يكون موضوع دراسته شيئاً آخر غير الخصائص اللغوية التي تتقاسمها جميعُ اللغات البشرية ، أو الخاصة بلغة بعينها ، أو العامة لعدد محصور من اللغات . أما باعتبار المنهجية الموافقة لموضوع الدراسة فهي صنفان . إذ لا يتوقع وجود صنف ثالث لا يستعمل واحدة من المنهجيتين : القرنب و القرتب . و هكذا تظهر إمكانية دمج اللسانيات الخاصة ضمن اللسانيات النسبية لقيام علاقة الاحتواء أو الانتماء بينهما . و في المبحث الموالي يتاكد هذا الدمج و ينحصر التقابل بين الكلي و النسبي من اللسانيات .

3.1. طبيعة المقدمة في اللسانيات الكلية و اللسانيات النسبية .

كل عمل لساني ينتمي إلى صنف من اللسانيات تلزمه « مبادئ أولية » منها ينطلق و بها يستضيء ليضمن لنفسه الاتساق في الأفكار و وحدة في وجهة النظر . فلا يختلط عندئذ بغيره مما ينتمي إلى غير صنفه . تلك « المبادئ الاولية » المتشكلة في صورة قضية يجب أن تتنوع من حيث « طبيعتها » بما يجعلها ملائمة لصنف من اللسانيات موضوعاً ومنهجيةً .

إذن ، كل قضية اتُّخذت مبدأً أو مقدمة منها الانطلاق يجب أن تتنوع ، باعتبار العلاقة القائمة بين محتواها و بين موضوع اللسانيات ، إلى : 1) « فرضية اعتباطية » ؛ و هي قضية تختص بسمات . منها أن محتواها وضعي لا يرتبط بواقع حقيقي كان لغوياً أو غير لغوي . و أنها لا تقبل الإثبات ، فتُسند إليها القيمة « صادقة » مع التسليم الاعتباطي بهذه القيمة . و أنها لا تخضع للفحص المراسي و بالتالي لا تقبل النقض ، و كذلك شأن ما يؤسَّس عليها . 2) « فرضية مراسية » ؛ تقابل بسماتها الفرضية السابقة . لانها قضية واقعية محتواها حقيقي ؛ يتم اقتناصه مراسياً بتجريده من جزئيات تشترك في خاصية جامعة .

و لارتباط محتواها بالواقع تقبل الفحص المراسي و تحتمل النقض، و يؤدي عدم تأكيدها مراسياً إلى طرحها مع النظرية المؤسسة عليها.

يتبين من السمات المشكِّلة لطبيعة الفرضية الاعتباطية أن هذه الأخيرة أنسب لمنهجية «الفرض و الاستنباط» أو القرنب الموافقة للسانيات الكلية التي موضوعها الخصائص اللغوية المشتركة بين جميع اللغات أو المتكررة في كل منها. كما تدل السمات الداخلة في تشكيل طبيعة الفرضية الواقعية على مناسبة هذه الفرضية لمنهجية «الاستقراء و الاستنباط» أو القرنب الموافقة للسانيات النسبية، بما فيها الخاصة، التي موضوعها الخصائص اللغوية التي تعم عدداً محصوراً من اللغات أو تخص لغة بعينها.

يُستخلص مما تقدم أن اللسانيات الكلية و اللسانيات النسبية تتفقان في اللجوء إلى «قواعد الاشتقاق»، و هي علاقات منطقية، من أجل استنباط من المبادئ الأولية خصائص لغوية صادقة في كل اللغات أو في بعضها تبعاً لما إذا كان المنطلق قضية كلية أو عامة، و تختلفان في كيفية إنشاء الأوليات. أما اللسانيات الكلية فشديدة الحرص على خلع الأدلة، بأن تجرد الألفاظ المؤلفة لقضايا تتخذها مقدمات أولية من كل دلالة تربطها بالواقع. و هي بذلك تكون من وضع العقل البشري و إبداعه، كما تكون المحدّدة للموضوع الذي يعالجه العلم المعين. في حين تلجأ اللسانيات النسبية إلى «التجربة» خلال مرحلة الاستقراء لإنشاء مقدماتها الأولية.

لحرصنا الشديد على اتساق عناصر خطة المعايرة و تعالقها يمكن أن نتساءل الآن عن علاقة الفرضيتين المذكورتين في هذا المبحث بوجهات النظر الممكنة إلى اللغة التي تشكل موضوع البحث اللاحق. و تبعاً لما سينتهي إليه بحث المسألة يتعين كيف ترتبط اللسانيات، بوصفها نظرية كليه أو نسبية بموضوعها. و اعتباراً لهذا العنصر المتمثل في وجهة النظر نتوقع أيضاً ألاّ يلقانا عمل لساني خارج عما ذكر من أصناف اللسانيات.

4.1. تعلق وجهة النظر بمقدمة الانطلاق

كل عمل لساني يلزمه أن ينظر إلى اللغة من زاوية معينة ، تمثل نقطة استكشاف لها . لأنه منها و بها لا غير يمكن للغة أن تتخذ طبيعة و تظهر في صورة ملائمة . و ما تلك الزاوية سوى مقدمة الانطلاق أو الفرضية الأولى المؤسسة لصنف من اللسانيات . لأنه من الفرضية التي تؤسس علماً ما يتحدد له موضوعه الذي يتولى معالجته. لتحرير العبارة بالمثال فإن «المصفوفات هي التي تحدد قبل كل شيء الموضوعات التي تتناولها الهندسة»[9]. يلزم عن هذا وجود علاقة توافق بين الفرضية الاعتباطية و بين وجهة النظر التي تتبناها اللسانيات الكلية . و إذا كانت وجهات النظر تبدو لأول وهلة منتشرة لكن انحصارها في قسمين أوليين ممكن . مع احتمال أن يتشعب كلاهما ثانية إلى وجهات نظر فرعية تقبل بدورها أن تتفرع من جديد ، و كذلك يستمر بحيث لا تخرج وجهة نظر ، مهما بلغت درجتها في التفريع ، عن أحد القسمين الأوليين الموالين :1) اللغة موضوع متشكل، ينطبع في بنية تصوغها النظرية التي يضعها اللساني . لأنه ليس للغة وجود حقيقي ، و إنما هي من اختراع الباحث أو بناءٌ تنشئه نظريته . و عليه ، يجب على اللغة أن تتشكل كما تتصورها النظرية لتحمل خلقتُها بصمات المتأمل فيها وفق هذا الاتجاه ، مع اختلاف في العبارة قيل : «مبدئياً ، ليس هناك ما يمنع من تصور اللغة موضوعاً رياضياً ، أو اجتماعياً ، أو نفسياً، . . . ، و زعم الوظيفيين أن اللغة قبل كل شيء أداة للتواصل لا يستند إلى مبرر»[10]. بخلاف هذا التعدد في تصورات اللغة ، بوصفها موضوعاً للسانيات، تأتي وجهة النظر المقابلة : 2) اللغة موضوع ثابت، له وجود حقيقي كغيره من الموجودات المنتمية إلى العالم الخارجي،

9) اينشتاين، الهندسة و التجربة ، ص 5 . A . Einstein , la géométrie et l'experience

10) الفاسي الفهري ، اللسانيات و اللغة العربية ، الكتاب الأول ، ص 41 . انظر أيضاً سوسير، محاضرات في علم اللغة العام F . de saussure , cours de luiguistique générale

تستقل بذاتها عن اللساني ، فامتنع أن يخلق بنظريته شيئاً فيها . بل يتخذ النظرية اللسانية ذريعة إلى اللغة ، و يتوسل بها إليها ؛ لأن « النظريات عبارة عن شبكات لاصطياد ما نسميه « العالم » لجعله معقولاً ، و لتفسيره و التحكم فيه »[11]، حتى إذا علم بنيتها على ماهي به عبّر عنها بما يوازيها من الصيغ ويطابقها .

يترتب عن ذينكم المنظورين إلى اللغة أن تقوم بينها و بين النظرية اللسانية علاقة أحادية التأثير . لكن في اتجاهين متعاكسين . فإذا نُظر إلى اللغة ، بوصفها موضوعاً متشكلاً ، كان التأثير من النظرية في اتجاه اللغة . فتكون هذه قابلة غير فاعلة ؛ فلا تبطل النظرية و لا تُصوّبها ، لأنها كيانٌ تصوُّره متعلق بوجهة نظر اللساني و بنيتُه متقوِّمةٌ بنظريته . و لأن النظرية ، من جهة أخرى ، « بإقامتها لمقدماتها بطريقة تجمع بين الاعتباطية والورود تكون قد حددت بكامل الحرية موضوعها »[12].

في إطار مثالية كانط و فلسفة الاصطلاحيين ، كما قدمهما بوبر ، تتضح العلاقةُ القائمة بين النظرية و موضوعها أكثر ، و تتحدد بدقة قيمة تأثيرها فيه . فقد نقل عنهما ما يفيد قوله : « إن عقلنا هو الذي يفرض قوانينه على الطبيعة ، . . . » و أن « قوانين الطبيعة » نتاج إبداعاتنا الحرة ، . . . » و أن علم الطبيعة النظري بناء منطقي لا صورة عن الطبيعة . إذ لا يتحدد هذا البناء بخصائص العالم ، و إنما بخلاف ذلك ، البناء هو الذي يحدد خصائص عالم اصطناعي :

---

11) كارل بوبر منطق المعرفة العلمية ، ص 58 .Karl R. Popper. La logique de la decouverte scientifique

12) عندما تُنشئ النظرية اللسانية مقدماتها لا تلجأ إلى انتزاعها مراعيةً من الموضوع الذي تتولى دراسته ، و هو وجهها الاعتباطي . لكن هذه المقدمة لا تصل في التجريد إلى درجة المصفوفة ، « axiome » ؛ لعلم اللساني بانتمائها إلى ميدان اللغة دون غيره ؛ و هو وجهها الوارد . انظر يلمسليف : مقدمات لنظرية لسانية ، ص 23 .L. HJELMSLEV, Prolégomènes à une théorie du langage و لمعرفة كيف يتراكب الوجهان في قضية واحدة ينظر ابن سينا ، البرهان ، ص 125 و ما بعدها ، وهو يتحدث عن إقامة البرهان على مبادئ العلوم .

عالم من المفاهيم المحدّدة ضمنياً بواسطة القوانين الطبيعية التي اخترناها ، و لا يتحدث العلم إلا عن عالم من هذا القبيل ». و يضيف قائلاً ، « و تبعاً لوجهة نظر الاصطلاحيين فإن قوانين الطبيعة لا تنتقض بالملاحظة. لأن من وراء التماس هذه القوانين نفسها أن تحدد ما الملاحظ »[13].

بخلاف ما تقدم ، فإن اعتبار اللغة موضوعاً ثابتاً ، أي يتمتع باستقلال بنيته الذاتية عن اللساني و ما يضعه من النظريات ، ليعكس اتجاه التأثير ، لينطلق من اللغة صوب النظرية اللسانية . فتصبح هذه قابلةً و اللغةُ فاعلةً ؛ تحدد العناصر المكونة للنظرية ، و العلاقات القائمة بينها لإقامة بنائها ، وتصوِّب فيها ما ينتج قضايا غير مطابقة ، و تُبطل ما كان خطؤه أكثر من صوابه .

للتقابل المتكرر بين ما ذُكر من موضوعي اللسانيات (الكلي أو النسبي) ومنهجيتها (الفرنب أو القرنب) و طبيعة الفرضيتين (الاعتباطية أو الواقعية) وأخيراً وجهتي النظر ، ولوقوع المتقابلين على طرفي النقيض ، فإن اعتبار اللغة موضوعاً متشكلاً وجهةُ نظر توافق اللسانيات الكلية بوصفها نظرية أساسها فرضية اعتباطية منها تشتق بقواعد الاستنباط خصائص كلية تشترك فيها جميع اللغات البشرية . يشهد للتوافق المذكور عبارةٌ من أعمال اللسانيات الكلية تقول : « توجد مبادئ و تصورات منسوجة في الذهن ، إذ ننتزعها من أنفسنا لنسقطها على الموضوعات ، بحيث تشكل إلهاماً من الطبيعة مباشراً و إدراكاً للغريزة الطبيعية . و بالرغم من كون هذه التصورات المشتركة قد تمت إثارتها بواسطة الموضوعات لكن لا أحد ، مهما كانت طريقة تفكيره غير معقولة ، يتخيّلها محمولة في ذات تلك الموضوعات ، ... ، و باستعمال الحقائق الذهنية ، المطبوعة في النفس بمراسيم الطبيعة نفسها و أوامرها ، نستطيع المقارنة بين الأحاسيس الجزئية و تركيبها و تأويل التجربة انطلاقاً من الموضوعات

---

(13) بوبر ، منطق المعرفة العلمية ، ص 77 .

خصائصها و أحداثها التي تشارك بها »[14]. من هذا النص و غيره مما ورد ، في الكتاب المذكور أسفله ، محدداً للأصول الفلسفية للنحو التوليدي التحويلي يظهر بشكل واضح أن القضية المعبرعنها بما يلي «اللغة موضوع متشكل» تمثل أحد أسس اللسانيات الكلية.

وبخلاف ما سبق فإن اعتبار اللغة موضوعاً ثابتاً وجهة نظر توافق اللسانيات النسبية، بوصفها نظرية لسانية تؤسسها فرضية واقعية ، منها تستنتج ، بواسطة قواعد الاستنباط، خصائص محمولة في ذات موضوع الدراسة ، تعم عدداً محصوراً من اللغات . و عليه فإن أهم ما يميز هذا المنظور هو أن يكون الانطلاق من المعطيات الواقعية للانتهاء إلى« القوانين العامة » [15]. و سنعود إلى تفصيل المسألة في الفصل الثالث . إذ ينبغي أن نمر الآن إلى العنصر الموالي في منهج المعايرة .

5.1. أهداف اللسانيات و غاياتها .

قد لا يظهر بوضوح كيف يرتبط عنصر في نسق بغيره ، و ذلك لغموض نوع العلاقة التي تشده إلى باقي العناصر التي تكوّن النسق . و هو حال الأهداف التي ينبغي أن يوافق كل منها قسماً من العناصر التي تؤلفا صنفاً من اللسانيات . كأن تطلب اللسانيات الكلية مثلاً هدفاً يختص بها فلا يوافق غيرها أو تقصد بغيةً لا تناسب سواها. و كذلك شأن النسبية . و كيفما كان الحال فإن الهدف لا يشكل عنصراً في منهج المعايرة ما لم يتنوع بما يجعل صنفاً منه موافقاً لصنف من اللسانيات بعينه. و في هذا الاتجاه ينبغي سوق هذا المبحث .

---

14) شومسكي ، اللسانيات الديكارتية ص 96 ، 97 Chomsky , la linguistique cartésienne
انظرأيضاً كاتز ، فلسفة اللغة ، ص 201 - 209 . Jerrold J . Katz , la philosophie du langage

15) كرناب الأصول الفلسفية للفيزياء ، ص 30 و ما بعدها ; R . carnap . les fondements philosophiques de la physiques

سعياً وراء المطلب المحدد يمكن الانطلاق من أن لكل عمل لساني هدفاً يطلبه . فإذا انتهى إليه حصل له الغرض، و تحققت البغية ، فتوقفت مزاولة ذلك العمل . لأنه لا شيء من وراء ذلك يمكن قصده . و لضبط مدلول الهدف في هذا الموضع لا بأس من تعيين ما بينه و بين الغاية من مشاكلة . فنقول : كما لا يمتنع أن نتصور الهدف مطلباً ترومه النظرية بدْءاً فترْتصفُ عناصرها التي تكوِّنُها على هيأة تجعلها ذريعةً إليه ، حتى إذا ظفرت به سكنت و انقضى عملها ، يمكن أيضاً أن نتصورالغاية فائدة تعقب الهدف وتترتب عليه . وبذلك تكون النظرية سبباً يولد الهدف و يؤدي إلى الغاية . وينبغي الاحتفاظ بالفرق الموجود بين النتائج المحققة بالعمل اللساني في ميدانه و بين الفوائد المستحصلة من استثمار تلك النتائج في أي ميدان .

قد نستند إلى ما بين الهدف و الغاية من التباين المذكور لسبر أقسام العمل اللساني الذي لا يخرج عندئذ عن أحد الاحتمالين التاليين : أحدهما يضم ما كان له هدف تعقبه غاية . مداه موضوع للسانيات و نتائجه تدخل في تشكيل الموضوع . فيكون ببنائه النظري سبباً يولد بنيةً للموضوع و يؤدي إلى فوائد يمكن الحصول عليها من استثمار ما انتهى إليه . و بذلك يمكن القول إن لهذا الصنف من اللسانيات « هدفاً داخلياً » . لأن مطلبه يتحقق باكتشاف الموضوع و إنشائه . أما الآخر فإنه يستغرق ما قصد مباشرةً غايةً معينةً ، فوسَلَ اللسانيات لمدىً لا ينتمي إلى موضوعها ، بحيث يكون له « هدف خارجي » . وتكون النظرية اللسانية ، عندئذ ، سبباً يولد معرفة بغير اللغة لكنه مرتبط بها و هي متعلقة به . كأن توخذ المعرفة الحاصلة ببنية اللغة وسيلةً لمعرفة بنية الدماغ، أو بنية العالم الخارجي . و ذلك لما قد يُفترض من تطابق و موازاة بين النسقين اللغوي و العضوي أو الفيزيائي .

ومن خلال تقديم منهجية « فلسفة اللغة العادية » يظهر بوضوح ماسقناه حول الهدف الخارجي لصنف من اللسانيات . إذ جاء في كلمة حول منهجية أُستين ما مفاده : « لأُستين منهجية ، بل وسيلة لإدراك الوقائع ، و الظواهر ، أو تجربتنا الواقعية ، إنه يطرق الواقع من جهة اللغة العادية ، ... ، فلسفة ترمي من وراء تناول اللغة دراسة الظواهر »[16] . أن تُعالَج اللغةُ من أجل معرفة الواقع أساسه علاقة الانسجام التي يقيمها بينهما « نحو فتكنْشتاين الفلسفي » . كما قدمه راسل و غيره[17] .

تحسن الإشارة إلى ما به يتميز هنا موضوع اللسانيات و هدفها الداخلي خاصة عما سماه سوسورفي محاضرته « مادة اللسانيات و موضوعها »[18] . حيث فرق في المواضع المطرّزة أسفله بين اللغة بوصفها نسقاً صورياً ينفلت للملاحظة ، و يُكوِّن موضوع اللسانيات ، و بين مجموع الوقائع اللغوية التي تشخص النسق و تشكل مظاهره و تجلياته الخاضعة للملاحظة ، وهي مادة اللسانيات . و من دراسة هذه المادة يتوصل إلى ذلك النسق ، فيتحول عندئذ الموضوع إلى هدف يُجمل ما ذكر ، إذ يمكّننا من أن نفرق بين هدف داخلي لنظرية لسانية فتكون سبباً يولد موضوعها، و بين هدف خارجي يكون لنظرية أخرى تفرض على « اللغة ، بوصفها نسقاً من الرموز، أن تشكل منفذاً إلى النسق المفهومي و إلى طبيعة النفس الإنسانية ، فتحتل بذلك اللغةُ مكانة المفتاح الذي يشقّ آفاقاً في اتجاهات كثيرة . اعتبار اللغة كذلك يجعلها تتمتع أن تكون هدفاً للعلم و إن ظلت موضوعاً له ، و تتحول إلى وسيلة لمعرفة كامنة خارج اللغة »[19] .

16) انظر مقدمة جيل لان لكتاب أوستين ، القول فعل ، ص 15 Austin . quand dire c'est faire

17) انظر مقدمة راسل لكتاب فتكنْشتاين L . Wittgenstein , tractatus Logico-philosophicus

مقدمة ماري آن لسكوري لكتابه ، النحو الفلسفي . L . Wittgenstein . la grammaire philosophique

18) انظر سوسير ، محاضرات في اللسانيات العامة : الفصلين الثاني و الثالث ص 20 - 35 . و ما جاء في التعليق عليهما في الطرة 40، ص 414، 415 .

19) يلمسليف ، مقدمات لنظرية لسانية: ص 10

يهمنا في هذه المرحلة أن نقيم الحدود بين الهدفين الداخلي و الخارجي أكثر من إقامتها بين الجانب الملحوظ في النسق الرمزي المفضي إلى جانبه الصوري المجرد . لأنه بهذه الطريقة نكون قد حصلنا على إمكانية لسبر أقسام الهدف و حصرها في اثنين. لكن لا شيء يدل على ارتباط أحد الهدفين، الداخلي أو الخارجي بأحد صنفي اللسانيات ، الكلية أو النسبية . بل يمكن لصنف بعينه أن يكون لبعضه هدف داخلي ، (أو هدف) ، و لبعضه الآخر هدف خارجي؛ (أو غاية)، و أن يجمع بعضه الثالثُ بين الهدف و الغاية . وإذا أضفنا إلى ذلك انتشار الأهداف الخارجية الممكنة، إذ يصعب حصر عدد الغايات المقصودة، وجب التخلي عن هذه الجهة من أجل تجميع مطالب اللسانيات، و البحث عن جهة واردة لسبر أقسام الهدف و حصرها فيما يوافق فروع اللسانيات المذكورة عدداً و طبيعةً .

إذا كان مطلبنا أن نحافظ على صنفي اللسانيات الكلية و النسبية، وعلى توازي الانسجام داخل كلا الصنفين ، و إنْ نظرنا إلى اللسانيات من جهة هدفها ، فإن تحصيل هذا المطلب مرهون بتحديد كيفية ارتباط الهدف بالفرضية أو المنهجية ، أو موضوع الدراسة ، أو جهة النظر إليه . لأن تعلق الهدف بأي واحد من هذه العناصر يكشف عن ارتباطه بجميعها بناء على ما ذُكر من تناسقها و توافقها .

و بربط الهدف الداخلي للسانيات بوجهتي نظرها إلى الموضوع تعيّن أن يتفرع إلى : 1) « هدف إنشائي » ، ينحصر في إقامة موضوع اللسانيات بإنشاء بنية اللغة ، باعتبار هذه موضوعاً متشكلاً لا يستقل بذاته عن النظرية التي يضعها اللساني ، لأنه يقصد من وصفها أن تكون سبباً يولد بنية الموضوع أو ينشئ النسق اللغوي . و هكذا يصير الهدف بناءَ الموضوع في إطار النظرية المقترحة . 2) « هدف استكشافي »؛ ينحصر في فهم موضوع اللسانيات وتمثله، بوصفه كياناً ثابتاً له وجود حقيقي . ثم التعبير عن بنيته المستقلة عن

نظريات اللسانيين بصيغ موازية مطابقة . إذ باستقراء وقائع لغوية يتم تجريد فرضية واقعية تؤسس نظرية ، و بقواعد اشتقاقية تستنبط بنية اللغة و تكتشف .

تبيّن أن هدف اللسانيات الداخلي منحصرٌ إمّا في بناء موضوعها المتشكل و صوغه في نسق من المبادئ و القواعد الكلية . و هو ما يقتضي أن ترتصف النظرية استناداً إلى فرضية اعتباطية ، منها يشتق بواسطة قواعد اشتقاقية مخصوصة الكليُّ من تلك المبادئ و القواعد النحوية . و إما في استكشاف موضوع اللسانيات الثابت ، فإعادة صياغة بنيته في نسق المبادئ و القواعد النمطية التي تعم عدداً محصوراً من اللغات . و هكذا يوافق الهدفُ الإنشائيُّ اللسانيات الكليةَ ، و يلائم الهدف الاستكشافي اللسانيات النسبية .

ولكي نستجمع ما تقدم من مباحث هذا الفصل ليسهل ربطها بما يليها نقول : من المحتمل أن تظهر أعمال لسانية تنضوي إلى صنف من اللسانيات ؛ مميزُها أنها تتخذ من المشترك بين كل اللغات البشرية موضوعاً و قد اعتبرته كياناً قابلاً للتشكل ، و من إنشاء ذاك الموضوع هدفاً . فتقيم له نظرية لسانية أساسها فرضيةٌ اعتباطية ، و منهجيتها الفرْتَبُ ، بحيث تصير تلك النظرية سبباً يولّد الموضوع أو النسق اللغوي . مجموع هذه الأعمال يشكل اللسانيات الكلية .

و في المقابل توجد أعمال لسانية من صنف ثان من اللسانيات ؛ جامعها أنها تجعل من مجموعة لغوية موضوعاً ، و قد اعتبرته كياناً ثابتاً، ومن اكتشاف ذلك الموضوع هدفاً . فتضع له نظرية لسانية أساسُها فرضية واقعية ، ومنهجيتها القرْتَب ، بحيث تتحول تلك النظريةُ إلى سبب يؤدي إلى اقتناص الموضوع أو النسق اللغوي . و تشكل هذه الأعمال في مجموعها اللسانيات النسبية .

6.1. صدق نظرية لسانية و كذب ندها.

دفعنا بعناصر النظرية إلى أقصى الحدود، فحصلنا في الأخير على نظرتين اثنتين واقعتين على طرفي النقيض، فامتنع أن تقوم بجانبهما نظرية ثالثة. تمثل إحداهما اللسانيات الكلية يمكن تسميتها «النظرية اللسانية الاصطلاحية». في المقابل تقوم «النظرية اللسانية الواقعية» الممثلة للسانيات النسبية. أما ما قد يلاحظ من تعدد في النظريات اللسانية و كثرتها، و من الاختلاف الجزئي بين بعضها البعض فهو ناتج عن قابلية كلتا النظرتين للتشقيق. لأنه لا يمتنع عملياً تشقيق نظريات لسانية فرعية عن طريق تغيير واحد على الأقل يحدث في مستوى المقدمات الأولية، أو منهجية البحث المتبعة، أو موضوع النظرية، إلى آخر العناصر المذكورة. لكن جميع تلك النظريات الفرعية يجب أن ينضوي بعضها إلى إحدى النظريتين الرئيسيتين و البعض الآخر إلى النظرية الأخرى. بل إلى النظريتين اللسانيتين؛ الاصطلاحية و الواقعية يتعين إرجاع كل نشاط ذهني حول اللغة مصوغ في نظرية أو نموذج، أو في تحليل خاص بظاهرة لغوية معزولة، أو في تصوُّر أو رأي و فكرة. إذ بهما يستضيء النظار في اللغة فتوجهاتهم في اتجاهين متوازيين.

إن إرجاع مختلف الأنظار اللغوية إلى نظرتين لسانيتين متناقضتين ومانعتين من قيام ثالثة بينهما ليُغري بإحداث عنصر فارق في منهج المعايرة، من شأنه أن يمكن من قياس «القيمة الصدقية» لأي عمل لساني. لأنه إن أمكن تحديد قيمة إحدى النظريتين بالنسبة إلى ندّها التي تناقضها لم يمتنع تعدية تلك القيمة إلى فروعها و ما انحدر منها. و من جملة ما يشجع على اقتحام هذا العنصر الفارق «هيثميَّةٌ» تشكل أصلاً معرفياً يخص حكم النظريات و النماذج المتغايرة التي تشترك في دراسة ظواهر من حقل واحد.

بعد أن ساق الحسن بن الهيثم آراء متباينة تنحدر من مذهبين متضادين متحدين موضوعاً بيّن ما قد يكون لهما من القيم الصدقية إذ قال: «كل

مذهبين متخالفين فإما أن يكون أحدهما صادقاً و الآخر كاذباً ، و إما أن يكونا جميعاً كاذبين و الحق غيرهما جميعاً ، و إما أن يكونا جميعاً يؤديان إلى معنى واحد هو الحقيقة ، و يكون كل واحد من الفريقين الباحثين القائلين بذينك المذهبين قد قصر في البحث ، فلم يقدر على الوصول إلى الغاية ، فوقف دون الغاية ، أو وصل أحدهما إلى الغاية و قصر الآخر عنها فعرض الخلاف في ظاهر المذهبين و تكون غايتهما عند استقصاء البحث واحدة »[20] . و بعبارة أخرى تحتمل النظريتان اللسانيتان ؛ الاصطلاحيةُ و الواقعيةُ المتخالفتان ماهيةً المشتركان في اتخاذ اللغة موضوعاً ، أن تكون إحداهما صادقة و الأخرى كاذبة ، أو أن تكونا صادقتين لكن إحداهما « ناجحة » و الأخرى « فاشلة » . و كذلك حال ما ينحدر منهما . و لوقوع النظريتين الاصطلاحية و الواقعية على طرفي النقيض يمتنع استناداً إلى مبدأ الثالث المرفوع أن تكونا معاً كاذبتين ، بل يمكن القول : كل نظرية لسانية ؛ سواء أكانت رئيسية أم فرعية ، إما صادقة و إما كاذبة . و الصادقة إما ناجحة و إما فاشلة .

قد لا يتضح حتى الآن مدلول صدق النظرية أو كذبها ، و كذلك نجاح الصادقة أو فشلها . لكن يمكن أن نبادر بالقول إن المصطلحين الأولين يرتبطان ببنية النظرية و ما منه يتشكل بناؤها (نظ : 1 - 1 ، 5) و يرتبط الأخيران بمهمة النظرية و ماله صُنعت . إذن النظرية باعتبار ذاتها صادقة أو كاذبة ، و باعتبار مهام الصادقة فهي ناجحة أو فاشلة .

عن عنصر القيمة الصدقية المحدد لمكانة النظرية اللسانية يلزم سؤالان مترابطان ؛ أولهما يخص المواصفات الواجب توافرها في نظرية لسانية لتكون صادقة . و بتوافر أضداد تلك المواصفات في نِدِّها تكون هذه الأخيرة كاذبة . وثانيهما يتوجه إلى ما به يعلل نجاح أو فشل نظرية لسانية ثبت صدقها . أيعزى ذلك إلى مستعملها أم إلى موضوعها أم إليها مع أحد هذين السببين .

20) أبو الحسن الفارسي : تنقيح المناظر ، ص 56 ، 57 .

1.6.1. شروط صدق النظرية

بوبر[21] بقوله : «ليس للنظر النقدي ألبتّة أن يقيم مبرراً كافياً لادّعاء أن نظرية صادقةٌ»، لا يعبر عن بديهية يذعن لها كل عقل ، و تسكن لها بالقبول كل نفس . لكنه يمهد بمحتوى هذه العبارة لاعتقاد «أن نظرية معينة ، في حقبة معينة و في ضوء نظر نقدي عميق و فحوص صارمة دقيقة ، تفضل سواها بكثير . لأنها الأقوى التي خضعت لاختبار جدي . و بذلك تبدو ، و هي ضمن النظريات المتنافسة ، الأكثر اقتراباً من الحقيقة» . و إذا كان الهدف من إنشاء نسق نظري اقتناص الحقيقة فإنه يلزم عن الحكم على نظرية بالاقتراب أو الابتعاد من الحقيقة وجودُ هذه قائمةَ الذات مستقلةً عن النظرية مدركةً بغيرها و هو ما لا تسلم به كل نظرية ، كالاصطلاحية و ما قد يتفرع عنها ، و يثير أيضاً تساؤلاً وارداً من قبيل قولهم « كيف يمكن تقدير المسافة من الحقيقية و نحن نجهل كل شيء عنها . و كيف يُقارن بين نظريتين لإثبات أيهما يقترب أكثر من الحقيقة »[22] . لكن في إطار« فلسفة كسبية »[23] تتأتى المفاضلة بين نظريتين بالقياس إلى الموضوع الذي تشتركان في وصفه و التعبير عنه . كما

---

21) بوبر ، المعرفة الموضوعية ، ص 147، 148 . Karl Popper , la connaissance objective

22) جان ـ جاك روزي ، مقدمة كتاب بوبر، المعرفة الموضوعية ، ص 18 .

23) لعل أهم خاصية تميز الفلسفة الكسبية قيامها على مبدأ « تعدد الشيء الواحد » . ظهر أثر هذا المبدأ قديماً حين تناول المفكرون العرب مسألة ما يكون للشيء الواحد من المراتب في الوجود ؛ (نظر : الغزالي، المستصفى، ج 1 ، ص 21، و معيار العلم ، ص 75 ؛ و القرافي ، تنقيح الفصول ، ص 6 ، و الاستغناء في أحكام الاستثناء ، ص 552) ، تلك المراتب التي ظهرت من جديد في فرضية "الأكوان الثلاثة" لبوبر (نظر : بوبر، المعرفة الموضوعية ، ص 181 ـ 293) ، مع فارق يتعلق بوجهة العلاقة القائمة بين بعض تلك المراتب أو الأكوان . فإذا كانت وجهة تلك العلاقة واحدة لدى الكسبيين العرب أي من العالم المادي نحو العلم الحاصل في الذهن و منه نحو النسق الرمزي ، (نظر : الأوراغي ، اكتساب اللغة في الفكر العربي القديم، ص 140) ، فإن هذه العلاقة ، في نظرية بوبر حول المعرفة الموضوعية ، تنطلق من "الكون الثالث" : أي من النسق الرمزي ؛ و من "الكون الأول" ، أي من العالم المادي الفيزيائي لتلتقي في "الكون الثاني" أي في عالم التصورات التي تكون معرفتنا عن حقائق الأشياء في الكون الأول .

تصح المقارنة بين نظريتين ، بغض النظر عن الأطر الفلسفية الخاصة ، استناداً إلى ما سبق ذكره من العناصر التي تشكل بنيتهما .

و إذا فهمنا من صدق النظرية أو كذبها قيمةً إيجابية أو سلبية تُسند إلى النظرية فعلى أيِّ أساس يتم إنشاء تلك القيمة الصدقية . و لا سبيل في الأفق سوى إخضاع ما ذُكر من العناصر في تعالقها لاختبارات و فحوص . يأتي في المقدمة ؛

I ـ الفرضية الأولية : وهي قضية تؤسس نظرية و لا تُبرهن داخلها ، لكن علماً مجاوراً قد يعاضدها أو يرفضها ، كما تقبل أن تُبرهن من علم أعم [24] ، ومقدمةٌ تكوِّن ذلك الأساس الذي منه يكون البرهان على كل ما يُستنبط داخل النظرية ، و العيارُ الذي يميز بين ما يجب قوله في موضوع النظرية و بين ما يمتنع . و عليه يمكن أن يُفاضل بين فرضيتين ، بإثبات إحداهما و نفي الأخرى بواسطة أدلة واقعة خارج النظرية المعنية ، عامةٍ تنتمي إلى علم أعلى أو خاصةٍ بعلم مجاور . و يكون فحص الفرضية ممثلاً للمرحلة الأولى في اختبار النظرية ، يليها :

II ـ الانسجام الداخلي ؛ يتشعب إلى تماسك العناصر التي تشكل نظرية ، وإلى التئام النتائج التي تنتهي إليها مع مقدماتها . يثبت انسجامها داخلياً أولاً من جهة تماسك العناصر (1.1 - 5.1) فيها . كأنْ توجد في نظرية متوافقةٌ لا ملفقةٌ ، و بالعكس في ندها . بأن تقوم الأولى على فرضية واقعية و تتخذ القرنب منهجية لاكتشاف موضوعها الثابت المحصور في عدد من اللغات .

24) حول الفرضيات الاولية يسميها ابن سينا المبادئ بقول ، « و المبادئ هي المقدمات التي منها تبرهن تلك الصناعة ، و لا تبرهن هي في تلك الصناعة ، إما لوضوحها و إما لجلال شأنها عن أن تبرهن فيه ، و إنما تبرهن في علم فوقها ، و إما لدنو منزلتها عن أن تبرهن في ذلك العلم ، بل في علم دونه . و هذا قليل » البرهان ص 98 . انظر أيضاً ، بوبر ، منطق المعرفة العلمية ، ص 73 .

بينما الثانية تقوم على فرضية اعتباطية ، إذن منهجيتها الفرنبُ و هدفها بناء موضوعها المتشكل والمستغرق لكل اللغات . لكنها قد تتخذ ذلك البناء اللغوي المقام ذريعةً من أجل معرفة بنية غير لغوية تنتمي إلى حقل معرفي آخر. ويثبت الانسجام ثانية من جهة التئام النتائج والمقدمات الذي يحصل تبعاً لبوبر عن طريق «مقارنة بعض النتائج ببعض، و بغيرها من الأقاويل المرتبطة بالمسألة، وذلك بالكيفية التي تكشف عما يجمعها من العلاقات المنطقية، كالمساواة، والمستنبطية، والتلاؤم أو عدمه ، . . . ، بالمقارنة المنطقية للنتائج فيما بينها يثبت الانسجام الداخلي للنسق»[25] . و إذا سلمت النظرية في هذه المرحلة من الفحص يُمر بها إلى المرحلة الموالية .

III ـ التئام النسق و النتائج التجريبية . يحتمل النسق النظري أن يتعرض لأزمات خلال فترة استعماله لاقتناص بنية موضوعه . سببها ، تبعاً لبوبر[26] ، ما قد يحصل من التخالف أو التناقض بين نتائج النظري التي تتوقعها نظريتُه ونتائج التجريبي المثبتة مراسياً[27] .

تختلف النظرة إلى النتيجة المثبتة مراسياً المؤكدة تجريبياً . يعدها بوبر دعماً للنظرية المتفوقة في تطبيقاتها أو دحضاً يقود النظار إلى البحث عن أفضل من النظرية التي ثبت بالتطبيق فشلُها . أما الاصطلاحيون فإنهم يرونها موطِّدة للنسق مثبتةً له ، بها يزداد رسوخاً ، إذ لا يتأثر بها . لأن النسق النظري في تصورهم لا يقبل النقض المراسي ما دام هو المؤطر للتجربة و المشكِّل للموضوع المجرد من أي انتظام داخلي.

ذكر بوبر[28] أن الاصطلاحي يعتمد أساليب خاصة لإخفاء التناقض القائم بين نظريته الإصطلاحية و بين النتائج المثبتة مراسياً . منها أنه يلجأ إلى

---

25) بوبر، منطق المعرفة العلمية ، ص 28 ، 29 .

26) نستعين ، في صوغ ضوابط هذه المرحلة من اختبار النظرية ، بما أورده بوبر ، في كتابه منطق المعرفة العلمية ، حول مفاهيم النقض و الانسجام : (نظ : ص 76 – 91) ، و البساطة :(نظ : ص 137 – 145) .

27) انظر بوبر ، منطق المعرفة العلمية : مبحث النظرية و التجربة ، ص 105 و ما بعدها .

28) انظر بوبر ، منطق المعرفة العلمية ، ص 78 و ما بعدها .

التشكيك في قدرة غيره، ممن يخالفه، على التحكم في الموضوع المعالج. بحيث « يتبنى موقف الشك من الثقة الممنوحة إلى المجرِّب ، و يخرج من العلم ما قد يهدد النسق من ملاحظات المجرب بدعوى عدم كفاية دعائمها ، و أنها غير علمية أو غير موضوعية ، بل يمكن رمي المجرب بالكذب »[29]. كما يدخل « فرضيات عينية »[30] تساعد النظرية على الصمود أمام كثرة الدحوض، و تتقوى بها لتتجنب الانهيار. إذ الغاية من إدخال هذه الفرضيات المساعدة أن تعيد إلى النظرية التوافق المطلوب بين توقعاتها و بين الواقع. منها أيضاً التغييرات التي يمكن إدخالها على النسق من حين لآخر ، تمس بعض حدوده بالتعديل أو التعويض.

إذن، يمكن أن يفاضل بين النظريتين اللسانيتين المتنافستين ، من حيث استغناء النظرية الخارجة متفوقةً من الفحصين (I-II) عن ارتجال فرضيات عينية تساعدها على الصمود ، و ترفعها عن الاستخدام الممنهج لأسلوب القدح فلا تحتاج إلى إنشاء متخيّر من العبارات القدحية ، تطعن بها في أحوال النظرية الند و منهجيتها ، و تشكك في عملية النتائج المخالفة. و في المقابل تحتاج إلى كل هذا و غيره نظريةٌ فشلت في الاختبارين .

نخلص ، بتركيب المتلائم المتوافق من المتقابلين المتوازيين في الاعتبارات (I-III) المذكورة ، أن صدق النظرية يثبت بتزكية من علم مجاور لفرضيتها الأولية أو البرهان عليها من علم أعلى، و بثبوت تماسك عناصرها و التئام نتائجها ، و باستغنائها عن ارتجال فرضيات عينية تحتمي بها ، و عن إنشاء لغة قدحية للطعن في ندها و بنقيض هذه المواصفات يثبت كذب النظرية .

---

29) نفس المصدر، ص 79.

30) الفرضية العينية المقابل العربي لما يسميه بوبر Hypothèse adhoc.

2.6.1. شروط نجاح النظرية الصادقة .

أما نجاح النظرية اللسانية الصادقة أو فشلُها فمردهما إلى اعتبارات أخرى. أولها يخص تمام الموازاة بين توقعات النظرية و بين موضوعها أو نقصانها. فإذا كانت كل الوقائع التي تتنبأ بها النظرية منتميةً إلى موضوعها، و كان كل ما ينتمي إلى هذا الأخير تتكهن به النظريةُ كانت الموازاة بينهما تامةً. وتكون هذه ناقصة إذا تكهنت النظرية بوقائع لا شيء يدل على انتمائها إلى الموضوع غير النظرية. من أمثلة ذلك الضمير المستتر الذي تولده عاملية البصريين المرتبةُ لمبرهنة في نسقها تقول: « رتبة العامل قبل رتبة معموله ». لأنه لا شيء يشهد على وجود هذا العنصر منتمياً إلى اللغة موضوع الدراسة، بل يجب ألا يكون منها في عاملية الكوفيين الحرة، بسبب مبرهنة في نسقها تقول: « و العلة لا ينكر تقدمها و تأخرها إذا كان العامل لا يزايله التقدم »[31]. وهكذا يكون بعض ما تتكهن به النظرية لازماً عنها، و ليس من موضوعها.

من ضوابط تمام الموازاة ألا تتسبب النظرية في إقصاء ما ثبت انتماؤه إلى موضوعها. و بخلافه لا تكون توقعاتها واردة. من هذا القبيل كون الجملة « عصى أصحابُه مصعباً » سليمةً يولدها نسق اللغة العربية [32]، و لاحنةً لا يولدها نسق نظرية لسانية [33] لقيامها على مبدأ، مفادُه أن لكل لغة رتبة أصلية و أن اللغة العربية من نمط: (فع–فا–مف). فإذا كان المستنبط بالنظرية

31) أبو علي الفاسي، أقسام الأخبار، ص 214.

32) تجمعت لابن جني و غيره معطيات كثيرة تشهد لهم بإمكان القول: «إن تقدم المفعول على الفاعل قسم قائم برأسه. كما أن تقدم الفاعل قسم أيضاً قائم برأسه، وإن كان تقديم الفاعل أكثر..... والأمر في كثرة تقديم المفعول على الفاعل في القرآن و فصيح الكلام متعالَمٌ غير مستنكر، فلما كثر و شاع تقديم المفعول على الفاعل كان الموضع له..... و لا تستنكر هذا الذي صورته لك ولا يجْفُ عليك، فإنه مما تقبله هذه اللغة ولاتعافه ولاتستبشعه». انظر الخصائص، ج 1، ص 293 – 300. والبغدادي، خزانة الأدب، ج 1 ص 253 – 256.

33) انظر الدكتور عبد القادر الفاسي، اللسانيات واللغة العربية، ص 103 و ما بعدها.

مساوياً للموضوع ، بحيث لا تهمل شيئاً يلزمه و لا تجعل منه شيئاً لازماً عنها، كانت توقعاتها واردة ، وهي متفوقة ناجحة. و إذا كان بعض المستنبط بها ينتمي إليها و بعض ما في الموضوع لا تدركه النظرية لم يكن ما تولده كافياً و بعضه وارداً ، وهي بسبب ذلك فاشلة .

يمكن أن يُقاس نجاح النظرية اللسانية أو فشلُها بالغايات المحققة بها . بحيث يشهد لتفوق نظرية تعدد مجالات استثمار النتائج التي ظفرت بها ، و أن تكثر فروع المعرفة التي توسل تلك النتائج ، و تتخذها ذريعة للوصول إلى بغية خاصة بها . و يشهد لفشل غيرها ضعف المجالات التي تُستعمل فيها نتائجها . و قلة مردوديتها . إذ الإجداءُ من معايير المفاضلة بين النظريات المتنافسة [34] .

نصل مما سبق إلى أن نجاح النظرية يحصل بتمام موازاة المستنبط بها لبنية موضوعها ، و بإدراكها لما فيه، فلا يغيب عنها شيء منه ، و بتعدد غاياتها. وبخلاف ذلك يثبت فشل النظرية، كأن تكون الموازاة ناقصة ، و بعض توقعاتها غير واردة ، و غاياتها قليلة ضعيفة .

34) انظر ، بوبر ، منطق المعرفة العلمية ، ص 108.

خلاصة

لاحظنا ، من خلال تقديم ما سمي هنا بمنهج المعايرة ، إمكان استعمال ما ذكرنا من العناصر من أجل تحديد أصدق النظريتين اللسانيتين ، الاصطلاحية المشكلة للسانيات الكلية أم الواقعية المشخصة للسانيات النسبية . و بالعنصر (1. 5) يمكن الفصل بين نظرية لسانية لها هدف داخلي إنشائي إذا كانت اصطلاحية ، أو استكشافي إذا كانت واقعية ، و بين غيرها مما يتطلع إلى مدى واقع خارج اللغة أياً كانت صلته بها . و بما ثبت في (6.2.1) يمكن الفصل بين تفوق إحدى النظريتين و فشل الاخرى المنحدرتين معاً من أصدق النظريتين الرئيسيتين .

سوف نتحقق ، في فصول هذا الباب ، من جدوى هذا النموذج المقترح في صيغته الأولية هذه . لنرى كيف يُوسّل للتمييز، داخل الاعمال اللغوية التي خلفها التأمل البشري في اللغة و حولها ، بين ما لا يسقط تحت أي من أصناف اللسانيات ، الخاصة و النسبية و الكلية، و بين ما يحتمل رده إلى أحد هذه الاقسام ، وكيف تنحل به النظرية اللسانية إلى مكوناتها لفحصها واحداً واحداً، و كيف تتركب به أخرى سالمةً من نقائص السابقة ، فشكلت تقدماً علمياً .

الفصل الثاني

2. نشأة اللسانيات الكلية وأهدافها [35]

اتضح ، مما سقناه في الفصل الأول ، أن بعض ما خلّفه التأمل البشري أو سيخلّفه في اللغة أو حولها يسقط تحت مصطلح اللسانيات الكلية . باعتبار هذا الصنف (أي الكلية) من هذا العلم (أي اللسانيات) يتميز بكونه يُعنى بالخصائص اللغوية التي تشترك فيها جميع اللغات البشرية . و قد لا تخلو حقبة ، من تاريخ اللسانيات الغربية على الخصوص ، من وجود نزعة في

35) دأب المبدعون من النظار الغربيين أن يختلقوا أسماء لتوجهاتهم المستحدثة ، تُميّز أعمالهم في الميدان المعيّن، و تُعرب عن استقلال فكر كل واحد ممن سواه من المتقدم أو المعاصر ، و تكشف عن وجهة نظره إلى الموضوع، و عن كيفية تناوله إياه . كل يمهد لعمله بتعيين المسافة التي تفصل تصوره عما تركه غيره في الميدان ، و يجتهد خلال بلورة أفكاره من أجل تعميق الهوة بين التصورات . لكنه يغلب على أسماء كثير من الأنظار أن تؤول إلى أصول واحدة . من ذلك أسماء أنحاء ، تنضوي جميعها إلى اللسانيات الكلية ، سبق لشومسكي : (نظ : كتابه اللسانيات الديكارتية ، ص 86) ، أن أوردها تحت مصطلح « اللسانيات الديكارتية » الذي قابل به « اللسانيات المراسية » : (نظ : نفس المصدر ، ص 16) ، كالنحو العام ، و النحو الطبيعي ، و النحو الفلسفي ، و النحو العقلاني ، و النحو الكلي . جامع هذه الأنحاء و غيرها ، كالنحو التوليدي التحويلي ، كونها تعنى بالدرجة الأولى بالمبادئ الكلية لبنية اللغة البشرية بجانب ما قد يكون لبعضها من خصائص فارقة تميز نمطها ؛ كما هو الحال في النموذج الأخير من نحو شومسكي . و يقوم ما سُرد من الأنحاء أو غيرها مما يهتم بنفس الموضوع في الطرف المقابل للأنحاء النمطية التي تهتم بالقواعد العامة التي تستغرق مجموعة محصورة من اللغات إلى جانب ما قد يميز كل لغة داخل نمطها ، و الأنحاء الخاصة التي يهتم كل واحد منها بالقواعد الخاصة بلغة بعينها و لا يعنيه ما إذا كان بعض تلك القواعد مشتركاً بين لغات من نمط واحد ، أو أن تلك القواعد على خصوصيتها تخضع لمبادئ عامة تشكل نحواً كلياً .

الدراسة اللغوية تهتم بخصائص كلية تتقاسمها جميع اللغات . و إن استمرار هذه النزعة ليبعث على التساؤل عن الأسباب الداعية إلى التفكير في إنشاء لسانيات كلية وشروط تكوّنها . و لا شيء يدل على صحة تلك الشروط سوى الكشف عن ثبوتها في مختلف الأطوار التي مرّ بها هذا النمط من التفكير في اللغة .

قد يسهل أن نتصور إمكان قيام نظرية لسانية تتعاطى الشيءَ الكلي في اللغات . لكن ما تتصدى له من المشاكل استعصى عليها حلُّه مجتمعاً . منها ؛ تصوُّر مسمى هذا الكلي ، و تحديد طبيعته ، و التمثيل له ، و الإثبات المراسي لسريانه في كل اللغات . يُلاحظ ذلك ، من خلال الاعمال المؤرخة للسانيات الغربية على قلتها ، بالنسبة إلى المنحدر من أصل نظري واحد . كانت أنحاء عامة مختلفة أو أفكاراً موزعة تؤول إليها ، أو أطواراً متغايرة مرَّ بها النحو . كما هو حال النحو التوليدي التحويلي .

1.2. شروط تكوّن اللسانيات الكلية .

ما غفل كتاب تعرض لنشوء اللسانيات الغربية ، و أرخ لأطوارها عن ذكر ما لاحظه مؤرخو هذا العلم ، على قلة أعمالهم في هذا الباب ، من الاختلاط الحاصل في الدراسات اللغوية و الفلسفية و المنطقية لدى اليونانيين و كثير ممن جاء بعدهم . يرجع عدم الفصل بين هذه المجالات المعرفية إلى سيادة التفكير الفلسفي و شموله لما هو لغوي أومنطقي[36] . حيث كانت اللغة تُتناول في الغالب تناولاً فلسفياً .

من نتائج عدم تفرد اللغة بعلم مستقل عن الفلسفة ، يتناول ظواهرها بالدراسة بمعزل عن المسائل الفلسفية و المنطقية ، أن كانت أغلب المفاهيم

---

36) انظر تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة ، ص 14 . و لاينس ، اللسانيات العامة ، ص 7 Lyons , Linguistique générale.

اللغوية المنقولة عن اليونانيين قد لاحظها فلا سفتُهم و صاغوا حدودها بمصطلحاتهم الفلسفية أو المنطقية . فاتسمت الاكتشافات النحوية و الآراء اللغوية المنسوبة إلى فلاسفة اليونان ، كافلاطون و أرسطو، و بعض فرقهم كالرواقية و السفسطائية بالغموض و عدم الدقة في تحديد المفاهيم . « لم يُعرفوها بألفاظ مفهومة تقترن بالصورة القولية وتدل عليها . و إنما عرفوها باصطلاحات مجردة يُفترض فيها أن تشير إلى دلالة المقولة اللسانية »[37] . فكان أفلاطون مثلاً يستعمل اصطلاحات المنطقيين لتعريف مفاهيم لغوية اكتشفها ، كأقسام الكلم[38] فجاء اهتمامه باللغة بالقدر اللازم لحل مسائل غير لغوية .

و من الفلاسفة العرب الذين طرقوا اللغة من منظور غير لغوي نجد ابن سينا و الفارابي . في كتبهما المنطقية ، و غيرَ هذين ممّن أخذ علم المنطق عن ابن سينا خاصة ، كالغزالي . و ليس الغرض من ذكر هذا الفريق من الفلاسفة أن نقتفي أثر الخلط بين التفكير الفلسفي و اللغوي في مختلف الأنظار البشرية . و إنما نسعى من وراء ذلك إلى الكشف عن الخصائص التي تطبع تناول اللغة في علاقتها بما ليس منها . و لنبين أيضاً من خلال أعمال هؤلاء الكثيرة كيف يتحدث الفلاسفة عن اللغة بألفاظ لا تدل على الصورة القولية ، أو لا تقترن بوجه اللغة الدال ، بل تتوجه مباشرة إلى المدلول عليه ، و إلى المعنى المجرد من اللفظ ، و هو الدلالة البحتة .

استناداً إلى ملحوظة ابلمفلد حول الجانب الموصوف من اللغة في الفلسفة اليونانية يمكن القول إن غير اللغوي يهمه من اللغة بعض مظاهرها . و هذه خاصية عامة تسري في كل فكر بشري يغادر موضوعه ليقيم بينه و بين اللغة جسراً ، يعبُر به من أحدهما إلى الآخر . فلا ينبغي لصاحب المنطق ، في نظر

---

37) ابْلُمفلد ، اللغة ، ص 11 . BLoomfield , Le Langage

38) أنظر لاينز ، اللسانيات العامة ، ص 12 .

ابن سينا ، أن يهتم بشكل البنية أو الصورة القولية كما يصفها أهل اللغة . لأن سعيه إلى إقامة قواعد « تعصم الفكر بأيّ لغة من الوقوع في الخطأ » ضرورةٌ تُلزمه أن يتناول تلك البنية من جهة الدلالة لا الصورة القولية الخاصة بكل لغة . وهو ما عبّر عنه صراحةً ، في أكثر من موضع يُفرق فيه بين الدلالة البحتة أو ما يجب بحسب الأمر في نفسه و بين الصورة القولية الممكنة للعبارة عن الدلالة البحتة في مختلف اللغات البشرية أو ما يجب بحسب كل لغة . منها قوله : « لااعتبار في صناعة المنطق بما يكون بحسب لغة لغة ووضع وضع ،...، فلا يجب أن يلتفت المنطقي في ذلك و ما أشبهه إلى لغة معينة،...، و إذا لم يكن النظر المنطقي بحسب لغة لغة ،...، لا يضر المنطقيين تعارف أهل اللغة ،...، بل يجب أن يعتبر المنطقي ما يوجبه الحدُّ ، و هو ممكن أن يقع في اللغة »[39] .

لقد فصل الفلاسفة و المناطقة [40] « البنية الكلامية » عن « البنية القولية » ليهتموا بالأولى لعمومها على حساب الثانية لخصوصها . حتى إذا عادوا بنظرهم من البنية الكلامية إلى البنية القولية تكوّن لديهم ما اعتقدوه مفاهيم لسانية كلية . و عليه فإن كل من وصل إلى بنية الصورة القولية منطلقاً إليها من غيرها المقترن بها حصل له شعور بأن ما في لغته يجب أن يمثّل ما في كل اللغات . و هذا أول شرط لتكوّن صنف اللسانيات الكلية .

يظهر سريان الشرط المذكور أولاً في استدلال نحاة على انحصار أقسام الكلم في الاسم و الفعل و الحرف ، حيث قيل : « الكلمة جنس تحته هذه

39) ابن سينا ، العبارة ، ص 19 - 21

40) أثناء الوصف المنطقي للقضية ميّز ابن سينا بين مكونات القضية الدلالية ، أي المعاني المفردة مع علاقات التأليف بينها التي يحتاج إليها لتكوين قضية و هي البنية الكلامية ، و بين مكوناتها اللفظية : أي الألفاظ بنوعيها المقترنة بالمعاني المفردة و الدالة على علاقات التأليف بينها . و هي البنية القولية المطابقة . مع اختلافها من لغة إلى أخرى ، للبنية الكلامية الواحدة في أي لغة . و للمزيد من التدقيق انظر كتاب العبارة ، الفصل الخامس ، ص 30 . و الشاطبي ، الموافقات ، ج 2 ، ص 46 .

الأنواع الثلاثة لا غير ، أجمع على ذلك من يعتد بقوله . قالوا : و دليل الحصر أن المعاني ثلاثة، ذات ، وحدث، و رابطة للحدث بالذات . فالذات الاسم ، والحدث الفعل ، و الرابطة الحرف ، . . . ، و لا يختص انحصار الكلمة في الأنواع الثلاثة بلغة العرب ، لأن الدليل الذي دل على الانحصار في الثلاثة عقلي ، والأمور العقلية لا تختلف باختلاف اللغات »[41] . فقد عبر النص بوضوح عن إمكان اتخاذ موجودات الكون ، في لزوم بعضها عن بعض ، (أي ذوات عنها تصدر أحداث بها ترتبط)، أساساً لتجميع الكلمات في الأنواع الثلاثة بالنسبة إلى كل اللغات ، و لتشكيل بنية مقولية للغة موافقة لانتظام الموجودات في الكـــون ، بحيث يتأتى التعبير ، في كل لغة ، عن أي جنس فيه بنوع من اللفظ مواز له .كما يظهر ثانياً في اعتقاد نسبه ابلمفلد[42] إلى قدماء اليونانيين، مفاده أن بنية لغتهم على الخصوص تشخص الصور الكلية للفكر البشري وتحتمل أن تشخص نظام الكون . عن هذا الاعتقاد يتولد إمكان حمل خاصية لوحظت في لغتهم على كل اللغات البشرية . اللجوء إلى التعميم النظري قد يزكيه التناظر الملحوظ عند المقارنة بين لغتين .الشيء الذي فعله نحاة الروم و هم يقارنون لغتهم اللاتينية بالإغريقية[43] . أو عند المقارنة بين اللغة و ما طرأ عليها من التغير ، كما عند نحاة اللاتينية خلال القرون الوسطى . إذ « كانوا يرون في اللغة اللاتينية الصورة القياسية ، منطقياً ، للكلام البشري . و ستدفع هذه العقيدة فيما بعد « نحاة القرن 17 » إلى صوغ أنحاء عامة يُفترض فيها أن

41) ابن هشام ، شرح شذور الذهب ، ص 21 . نفس هذا الأساس لتجميع كلمات اللغة و تشكيل بنيتها المقولية، يتكرر ذكره في الزجاجي ، الإيضاح ، ص 41 - 45 ، و في أبي البركات الأنباري ، أسرار العربية ، ص 3، 4. والسيرافي ، شرح كتاب سيبويه ، ج 1 ، ص 45 - 61 . و مع ذلك فإن بعض أقسام الكلم هذه تكون مفقودة في بعض اللغات ؛ حسب ابلمفلد ، اللغة ، ص 24 .

42) انظر ابلمفلد ، اللغة ، ص 11 .

43) انظر لاينز ، اللسانيات العامة ، ص 14 .

تستدل على أن بنية لغات ، خاصةً اللاتينية ، تجسد قوانين المنطق التي يذعن لها الكل و يقبلها »[44] . و أخيراً يظهر سريان هذه العقيدة في أعمال شومسكي من النحاة المعاصرين، إذ يقول : «لم أتردد في اقتراح أن المبادئ التي تبدو ذات قدرة تفسيرية بالنسبة إلى الانجليزية هي مبادئ النحو الكلي »[45] ، نخلص مما تقدم إلى أن الانتهاء إلى بنية اللغة انطلاقاً من بنية غيرها شرط لتكون اللسانيات الكلية بضمان التطابق المقام بين البنيتين .

2.2. من بنية اللغة إلى بنية المعرفة المفهومية

ترسخ اعتقاد بين النحاة الفلاسفة الغربيين مفاده : « أن اللغة تشبهُ المرآة ، لأنها تعكس الحقيقة الباطنية لظواهر الكون المادية »[46] .و نصوغ هذا الاعتقاد في عبارة عامة يمكن القول : إن اللغة تشبه المرآة لأن بنيتها انعكاسٌ لبنية غيرها. و غيرها هذا إما نظام الكون ، و إما بنية الذهن العضويةُ أو المُلَكيةُ . و هو ما يعبر عنه يلمسليف إذ يقول : « يتعين على اللغة ، بوصفها ، نسقاً من الرموز أن تشكل منفذاً إلى النسق المفهومي وإلى النفس الإنسانية . وبوصفها مؤسسة اجتماعية ، تتخطى الفردي، يجب أن تسهم في تعيين ميزة الأمة . وبما يطرأ عليها من التغيير و التطور وجب أن تفتح الطريق لمعرفة الأسلوب الشخصي ، ولمعرفة أقدم صروف الأجيال الغابرة .وبذلك احتلت اللغة موقع المفتاح الذي يشق آفاقاً في اتجاهات كثيرة .اعتبار اللغة كذلك يجعلها تتمنّع أن تكون هدفاً للعلم و إن ظلت موضوعاً له ، و تتحول إلى وسيلة لمعرفة تكمن خارج ذاتها »[47] . يلزم عن هذا الكلام أن الناظر ، من أي حقل كان موضوع

44) المسدي : اللغة ، ص 12 .

45) شومسكي ، تأملات في اللغة ، ص 147 . Chomsky . Reflexions sur le langage

46) لاينز ، اللسانيات العامة : ص 15 .

47) يلمسليف ، مقدمات لنظرية لسانية ، ص 10 .

دراسته ، يمكنه أن يوسل اللغة و يتخذها ذريعة لحل مشاكل فلسفية و منطقية أو نفسية و اجتماعية . بحيث يكون المستهدف في دراسة بنية اللغة فهمَ بنية معالقها الخارج عنها[48] .

من رأى بنية اللغة تعكس نظام الكون ، « كالفلاسفة المدرسيين والرواقيين، اتخذ اللغة وسيلة لتحليل بنية الواقع ،...، فكانت مهمة النحو العلمي أو النظري منحصرة في الكشف عن المبادئ التي بواسطتها يرتبط اللفظ، بوصفه رمزاً ، بالذهن البشري من جهة و بالشيء الذي يدل عليه من جهة أخرى . هذه المبادئ تُصُوِّرت ثابتة و كلية »[49] . لكن المتسائل عن تلك المبادئ الثابتة الكلية التي لها وظيفة الربط المذكورة قد لا يظفر بجواب يحدد أصلها و يصوغ كيفية عمل إواليتها و هي تؤدي وظيفتها .

و تحت مدلول « اللسانيات الديكارتية »[50] جمع شومسكي جملة من الأفكار و النتائج المؤطَّرة بنظرية للعقل و المرتبطة بطبيعة اللغة . أفكار بما يترتب عن تحاليلها من النتائج تتوزعها أعمالٌ فلسفية و منطقية و لسانية يغطي قسم منها ثلاثة قرون،(18 - 19)، من التأمل في اللغة الممهد لقيام اللسانيات الكلية في صورتها المعاصرة . أما « وجهة النظر التي سادت طيلة تلك الفترة فهي كون اللغات خير مرآة للعقل البشري »[51] . الشبه المقام في الفكر الغربي بين اللغة و المرآة يمتد إلى الوقت الحاضر في النحو التوليدي التحويلي . في المسألة يقول

48) استضعف بوبر ، و هو يبني نسقاً منطقياً للمعرفة العلمية ، كل منهجية تقوم على اتخاذ اللغة أداة يتوسل بها إلى معرفة تكمن خارجها . إذ هاجم بعنف « تحليل اللغة العادية» باعتباره أنسب منهجية للفلسفة ، لأنها منهجية تقضي بطريقة موضوعية في اعتقاد كثير من الفلاسفة إلى « المعرفة العادية » أو « المعرفة المشتركة » . إنه لا يرى كيف يتأتى تحليل المعرفة عن طريق التحليل اللغوي . و بنفس الطريقة تصدى بوبر إلى مناطقة اهتموا بدراسة « اللغة العلمية » و اصطنعوا لها نماذج من شأنها أن تؤدي إلى « المعرفة العلمية » المتطورة عن المعرفة العادية . لمزيد من التفصيل ، انظر كتابه منطق المعرفة العلمية ، ص 12 - 18 .

49) لاينس ، اللسانيات العامة ، ص 15 .

50) انظر شومسكي ، القسم الأول من كتابه اللسانيات الديكارتية .

51) شومسكي ، اللسانيات الديكارتية ، ص 57 .

شومسكي ، و هو يكشف عن الأسباب التي حملته على دراسة اللغة ، « من جملة الأسباب الأكثر إثارة في دراسة اللغة كونها مغرية لأن تُعتبر مرآة للعقل حسب العبارة التقليدية »[52] .

فلا تفارق من نظر من الغربيين في اللغة فكرةُ مطابقة اللغة للفكر بسبب وجود « فعالية » واحدة تنتجهما ، أو لأن القوة التي تنتج الفكر لا تختلف في شيء عن القوة التي تنتج اللغة[53] .

يترتب عن الطابع المرآتي المخلوع على اللغة أن يتعدد الملحوظ فيها و يتغاير تبعاً لطبيعة ما تعكسه . فإذا اعتبرت مرآة تعكس « بنية عضو » ذهني محددة بالضرورة البيولوجية ، كما حصل لها مع العقلانيين ، فإن أكثر ما يهم الواحد منهم « هو إمكان الكشف ، من خلال دراسة اللغة ، عن المبادئ المجردة التي تحكم بنيتها و استعمالها . هذه المبادئ كلية بمقتضى ضرورة عضوية لا بمجرد صدفة تاريخية ، إذ تنبع من مميزات ذهنية للنوع »[54] . كون التحليل اللغوي تحليلاً للمعرفة المفهومية المكوَّنة عما تعكسه فكرةٌ تتكرر في الفلسفة العقلانية كما يتضح من قول ليبنز : « التحليل السليم لدلالة الألفاظ يؤدي أكثر من غيره إلى معرفة العمليات الذهنية »[55] . لأن « بنية اللغة تعكس بدقة متناهية العقل ، حتى صار علم اللغة لا يختلف في شيء عن علم العقل، (أي العلم الذي يدرس طبيعة العقل البشري و إواليته)، . . . ، فاعتُبر النحو بداية لتحليل طرق العقل ، و أن مبادئ النحو و قواعده وسائل تمكِّنُ من مطابقة صور اللغة بصور العقل الكلية »[56] .من هذه النصوص ، و غيرها الكثير جداً المشخصة للنحو الفلسفي و الفلسفة العقلانية و اللسانيات المنبثقة عنها ،

52) شومسكي ، تأملات في اللغة ، ص 12 .

53) انظر شومسكي ، فيما نسبه إلى هينت في كتابه اللسانيات الديكارتية . ص 42 - 57 .

54) شومسكي ، تأملات في اللغة ، ص 12 .

55) انظر : الفقرة 56 من كتاب شومسكي ، اللسانيات الديكارتية ، ص 57 .

56) نفس المصدر ، ص 58 ، نفـ : هـ 58 .

يُلاحظ حديث بألفاظ عامة عما هو كُلِّي ، المؤصَّل في الذهن البشري المنقول إلى اللغة بناء على اعتقاد المطابقة المقامة بين النسقين ، العضوي و الرمزي . و عليه فإن المنتظر من نحاة اللسانيات الكلية أن يصوغوا بنية العضو الذهني آلة الفكر صياغةً نحويةً ، بحيث تكون مبادئ النحو و قواعده تمثيلاً لتلك البنية الطبيعية ، أو تحويلاً لها إلى واقع تام الوصف يمكن التحكم فيه .

و بخلاف ما سبق اعتبر هنبلت من الرومنسيين اللغة مرآة تعكس الذهنية الخاصة بالأمة التي تتكلم تلك اللغة ، على أساس أن تكون تلك الذهنية ملكة مستحصلة تنعكس في ما سماه هنبلت « طَبْع اللغة » لا في صورتها [57] . و عليه، فإن ما يلاحظ من الاختلاف بين اللغات يمكن أن يفضي إلى اختلاف في الطرق الذهنية لا تصح معه المقارنة بينها . لأنه إذا كان طبع اللغة المرتبط بالعناصر الأخرى التي تميز الأمة يعكس أفعال الذهن الخلاقة وجب أن يظهر في اللغات خصائص مميزة متغايرة .

نخلص مما سبق إلى أنه بالمطابقة المقامة بين اللغة ، بوصفها مرآة ، و بين غيرها المنعكس على بنيتها تتكون « مفاهيم لغوية كلية » تدخل في صياغة النحو الفلسفي العام . و استناداً إلى تغاير معالق اللغة ، من جهة كونه بنية للكون ، أو بنية لعضو ذهني طَبْعية أو مَلَكية ، وجب أن تتغاير طبيعة تلك المفاهيم اللغوية . فهي إما كلية فزيائية أو عضوية ، و إما خاصة مميزة لذهنية . لكن السائد ، تبعاً لانتشار الفلسفة العقلانية في صورة الأنحاء الفلسفية العامة، هو أن المفاهيم اللغوية الكلية ذاتٌ معرفيةٌ لاقترانها بالبنية العضوية لعدة الاكتساب . و إذا انكشف أصل الكليات اللغوية و تعيّن مصدرُها وجب المرور إلى تناول مسألة الصياغة النحوية لهذه المفاهيم في الأنحاء العامة مع التركيز على النحو التوليدي التحويلي بوصفه أنضج هذه الأنحاء .

57) انظر شومسكي ، اللسانيات الديكارتية ، ص 53 ، فيما يخص تأويله لمفهومي هنبلت : طبع اللغة المعينة و صورة اللغة : Le caractère d'une langue et la forme du langage .

3.2. الكليات اللغوية في النحو التوليدي التحويلي

النحو التوليدي التحويلي الموضوع من قبل شومسكي واحد من الأنحاء العامة المكونة للسانيات الكلية القائمة على اعتقاد أن اللغة مرآة تعكس العقل. فانبثق عن هذا الطابع المرآتي المخلوع على اللغة مفاهيم و فرضياتُ عمل شكّلت إطاراً خاصاً. داخله صار البحث اللغوي يُجرى بواسطة «نظرية لسانية عقلية»، موضوعُها الرئيسي «قدرة المتكلم المثال»[58]، (أي المعرفة الحاصلة له بلغة وسطه المتجانس لغوياً)، لا اللغةُ على ما هي به في الاستعمال. و غايتها الكشف عن حقيقة ذهنية كامنة خلف إنجاز تلك القدرة المحقق[59]. وهكذا صارت النظرية اللسانية شديدة الارتباط بالعضو الذهني حيِّز القدرة اللغوية، إذ بالإمكان، كما يرى شومسكي، «اعتبار النظرية اللسانية كنظرية للعدة العضوية الكامنة خلف اكتساب اللغة و استعمالها. و بعبارة أخرى كنظرية للنحو الكلي الذي يتوخى التعبير عن خصائص لغة الإنسان الضرورية عضوياً»[60]. إذن، بقدر ما تقترب النظرية اللسانية من تلك العدة العضوية تبتعد من الوسط اللغوي المحيط بالمتكلم. لأن هذا الأخير لا دور له في

---

58) يعتقد فلاسفة اللغة التوليديون أن العبارة اللغوية تنتج عن تفاعل عناصر متغايرة. و أن أحد هذه العناصر لا غيرُ يكوِّنُ النسق المقدر من القواعد اللغوية الذي يشكل معرفة المتكلم بلغته. إذن، باقي العناصر غيرُ واردة لغوياً. و ينصل اللساني الذي يدرس قدرة المتكلم اللغوية إلى تحديد إسهام هذه القدرة في انتاج العبارة يجب أن يتثبت من اتصاف إنجاز المتكلم بالاطراد بحيث لا يتغير بأيٍّ من العناصر الخارجية الآتية : 1) كل ما يؤدي إلى تغيير في الإنجاز يحدثه المتكلم في عبارة قالها في سياق إما عن سبق إصرار إلا قصد المداعبة و الممازحة و إما عن خطأ الذهول اعتراه أو شرود. 2) كل تعبير يلحق الإنجاز من متكلم إلى آخر تبعاً لتغاير في الخيط و المقاصد أو في الطباع و الفطنة و المشاعر. 3) كل تعبير يحصل في الإنجاز يتعلق بقصور نفسي عام من قبيل النقص في المعجم المحفوظ المذكور و ضيق في مجال الإدراك و التصور. إذن كل من لم يتأثر إنجازه بأي من الأسباب المذكورة فهو متكلم مثال. للمزيد من التفصيل، انظر كاتس، فلسفة اللغة، ص 102 و ما بعدها Jerrold J. Katz, La philosophie du Langage و شومسكي، أوجه النظرية التركيبية، ص 12.

59) انظر شومسكي، أوجه النظرية التركيبية، ص 12. Chomsky, Aspects de la theorie syntaxique

60) شومسكي، دراسات في الصورة و المعنى، ص 10. Chomsky, Essais sur la forme et le Sens و يعبر، في موضع آخر، عن تصوره للنحو الكلي فيقول : «النحو الكلي نسق من المبادئ و الشروط و القواعد، و هي عناصر كل اللغات البشرية أو خصائصها التي لم تكن وليدة الصدفة بل لضرورة عضوية لا منطقية طبعاً. و هكذا يمكن اعتبار النحو الكلي تعبيراً عن «جوهر لغة الإنسان» فهو لا يتغير تبعاً للأفراد، إنه يحدد الحالة التي ينتهي عندها اكتساب اللغة»، انظر كتابه، تأملات في اللغة، ص 40.

تكوين أية خاصية من خصائص لغة الإنسان ، ما دام منبع تلك الخصائص « الملكة اللغوية » بوصفها عضواً مكوناً للدماغ البشري .

من المفاهيم الأساس في نظرية شومسكي اللسانية ما يسميه « الملكة اللغوية » باعتبارها عضواً ذهنياً ، و ليست ، كما يتصورها الكلسبيون ، صفة حادثة ، بالاكتساب تحلُّ في عضو من الدماغ معدّ لأنْ يتشكل بها فيمتلك الفرد قدرة على فعل الكلام . و بين المعنيين فرق كبير ، لأنه يمكن الحديث عن ملكتين لغويتين : « طبعية » و أخرى « كسبية »[61]. عن هذا المفهوم للملكة اللغوية المحددة في إطار الفلسفة العقلانية تتولد فرضية عمل يسميها شومسكي : « الفرضية الطبعية » . بموجبها يُسند اللسانيون و النفسانيون من العقلانيين إلى الذهن البشري « أصولاً معرفية » تشكل « العلم الضروري الطبعي » . فهو « علم طَبْعي » لأنه ينشأ عن تكوُّن العضو الذهني و معه مشكلاً حالته البدائية ، و « ضروري » إذ لابد منه لإمكان انتقال الذهن عن حالته البدائية ، و لازم لزوم ضرورة من أجل بناء أنساق معرفية و لسانية في مراحل لاحقة وصولاً إلى حالة اكتمال الذهن النهائية .

عن الملكة اللغوية يتفرع مفهومان مترابطان هما : قدرة المتكلم اللغوية و إنجازه الكلامي . أما تفريع المفهومين الأخيرين فآتٍ من تعلق القدرة اللغوية ، من جهة ، بالملكة اللغوية و قد انتظمتها علاقةٌ بمعطيات التجربة أو الوسط اللغوي المتجانس المحيط بالمتكلم . إذ المعرفة اللغوية اللازمة لكل متكلم فصيح طليق لا تحصل له بغير الملكة اللغوية . لأن هذه ، بمعية معطيات التجربة ، تُنْشِئُ تلك[62] . و يأتي أيضاً مما يرتبط بالقدرة اللغوية من الجهة الأخرى المتمثل في الإنجاز ، أي في الاستعمال الفعلي لتلك المعرفة اللغوية في أسيقة

61) في ما يتعلق بتفصيل الملكة اللغوية كما يقدمها المفكرون العرب في إطار التفكير الكسبي ينظر محمد الأوراغي ، اكتساب اللغة في الفكر العربي القديم ، ص 112 .

62) ينظر شومسكي : اللغة و مسائل المعرفة ، ص 60 . Chomsky , language and problems of knowldage

محسوسة . بحيث يُفترض في الإنجاز ، إذا لم يتأثر بأي من العناصر الخارجة عن نسق القواعد اللغوية المضمر ، أن يعكس القدرة . و قبل الشروع في تحليل ما ذكر من المفاهيم ينبغي الكشف عن انعكاسها على مستوى البناء النظري . و ذلك لسببين : أولهما لما يترتب عن بنية النظرية من مفاهيم إجرائية تستحق الذكر ؛ من قبيل « مبدأ التعميم » . و ثانيها لأن قياس درجة ورود النظرية اللسانية أو النموذج النحوي سيكون بعرض مكونات بنيتهما على منهج المعايرة المقدم في الفصل الأول .

يؤدي الترابط الموجود بين الملكة و القدرة اللغويتين إلى قيام علاقة ، في البناء النظري ، بين النظرية اللسانية ، باعتبارها تمثيلاً للملكة اللغوية ، و بين النموذج النحوي بوصفه جهازاً يكشف عن بنية القواعد التي تشكل القدرة اللغوية[63] .بسبب تلك العلاقة نشأ ما يُعرف من اللسانيات باسم النحو التوليدي التحويلي الذي يجمع في الدراسة بين نسق القواعد المكتسب ، (أي النحو) ، و بين مناهج الاكتساب ، (المقترنة بالنحو الكلي)، أي بين نموذجي الإدراك و التعبير ، إلى جانب الأسس المادية لمجموع ذلك[64] . و إذا كانت الملكة اللغوية تتشخص في النحو الكلي الذي يُحوّل معطيات التجربة إلى النحو الذي يشخص قدرة المتكلم اللغوية فإن تحديد محتوى تلك الملكة يتطلب إقامة نظرية للملكة اللغوية ، (أي نظرية للنحو الكلي أو نظرية لسانية) .

و من الأسئلة المحتملة المترتبة عما ذكر من الترابط يتبادر بإلحاح سؤال حول القيود التي تُلزم بها فرضيةُ « الملكة الطبيعية » النظريةَ اللسانية . و آخر حول الكيفية التي تصوغ بها النظرية ما في الملكة من كليات صياغةً تقبل الفحص و الاختبار و تحظى بالقبول من طرف العلوم الطبيعية . لأن « تناول

63) فيما يخص العلاقة بين النظرية اللسانية و النموذج النحوي المنضبط بها انظر كاتس ، فلسفة اللغة ، الفصل الرابع منه ، ص 87 - 157 .

64) شومسكي ، حوار مع متسورونه، الفصل الثاني من ص 63. Chomsky , dialogues avec Mitsou Ronat.

مسألة طبيعة اللغة يجب أن يتم ، مجرداً عن أي فكرة مسبقة ، كما يُعالج أي عضوي مادي حسي في جسم الإنسان»[65] . و ما قد يظهر من الدور في السؤالين فإنه يرتفع ، كما سيأتي ، بالتقيد في البحث عن جواب لهما بفرضية العمل الطبعية .

من مستلزمات الفرضية الطبعية التي توجب اعتبار الملكة اللغوية بنية منسوجة في خلايا عضو ذهني تُتحدَدُ وراثياً أن تخضع نظرية النحو الكلي أولاً لشرط تقليص الأنحاءالمحتملة . بمقتضاه ، كما يُستفاد من لفظه ، يجب أن يلتزم البحث اللغوي المنجز في إطار نظرية النحو التوليدي التحويلي بالعمل على الحد من تعدد أنحاء اللغات الممكنة . مراعاة هذا الشرط لم يفارق مشروع شومسكي منذ نشأته و هو مـا يعبرعنه إذ يقول : « تقليص طبقة الأنحاء المستحصلة ، نظرياً ، بالنحو الكلي من بين الاهتمامات الكبرى للعمل المعاصر في النحو التوليدي بدْءاً من أصوله تقريباً »[66] .

عن نفس المبدأ يعبر في موضع آخر بقوله : « أغلب البحوث المنجزة ، خلال العشرين سنة الأخيرة في إطار النحو التوليدي التحويلي ، التصقت بحصر انتشار الاختيارات الممكنة موافقةً مع المعطيات المتوفرة حول لغات مدروسة دراسة جيدة »[67] . و يُشترط ثانياً أن يتوافق مضمون النحو الكلي و اختلاف الأنحاء المتواجدة أو الممكنة . بشرط التوافق الأخير تضمن النظريةُ الكليةَ أو العمومَ لمحتوى النحو الكلي ، و تضبط درجة تقييد الشرط الأول لئلا يخرج نحوٌ ممكن . و بشرط التقليص لا يسمح النحو الكلي إلا بمجموعة محصورة من

65) شومسكي ، ضمن مسيموبالماتلي : نظريات اللغة و نظريات الاكتساب ، ص 121 -Massimo Parelli Palmarini , théories du langage théories de l'apprentissage

66) شومسكي : نظرية العمل و الربط ، ص 32.. Chomsky , théorie du gouvernement et du liage

67) شومسكي : التركيب الجديد ، ص 84 . Chomsky , la nouvelle syntaxe

الأنحاء . لأنه بغير خاصية التناهي هذه يصير كل شيء ممكناً أياً كان . و تصير اللغات و الأنحاء الممكنة عندئذ غير متناهية[68] . إذن بعضها غير الموافق للنحو الكلي لا يُكتسب ما اعتُبر هذا الأخير نسقاً من المبادئ يُحوّل معطيات التجربة إلى نسق من القواعد . من جملة ما يُغلّب خاصية التناهي أن انطباع النحو الكلي بها يمكنه أيضاً من أن يضبط بدقة الصور التي يجوز لأنساق القواعد المستضمرة أن تتشكّل عليها و تظهر بها ، و يتحكم في تطبيق القواعد . فيسمح المبدأ المعين بإجراء قاعدة في حالات و يمنعها في غيرها ، كما سيأتي موضحاً ضمن معالجة القضايا المثارة .

1.3.2.اللغة نسيج خلايا ذهنية

« من المعقول التصدي لدراسة اللغة كما يُدرس أي عضو في الجسم »

شومسكي .

يعنينا في هذا المبحث أن نتطرق إلى فرضية العمل الرئيسية التي توجه تفكير التولديين ، كانوا فلاسفة لغة أو علوميين أو لغويين ، و تؤطر مشروع بحثهم اللغوي . و هي فرضية رئيسية إذ عنها يتفرع كل ما يجب قوله عند إنشاء النظرية و إقامة بنائهما ، و في نفس الوقت تمنع من إدراج في المشروع كل ما لا يشتق منها و تنبه عليه . و بذلك تحدد ما يجب قوله في الموضوع و ما لا يجب . يهمنا فحص فرضية العمل هذه ، لأنه يلزم عن التسليم بها قبول تصورات نظرية النحو التحويلي و مفاهيمها . من قبيل أن اللغة بنية عضو ذهني تتعين لاعتبارات الضرورة العضوية كما هو حال أي بنية عضو في جسم الإنسان . و من ثمة يجب أن تتحدد بنية اللغة في نظرية لسانية بوصفها فرعاً من علم النفس النظري الذي يُعنى بطبيعة عضو ذهني خاص ، و بوظيفته ، و أصله . و هكذا يصير بالإمكان صوغ بنية اللغة باصطلاحات الإحيائيا .

68) فيما يخص تعليب خاصية التناهي المميزة للنحو الكلي ، و كيفية حصر الأنحاء المتغايرة الممكنة . انظر شومسكي ، نظرية العمل و الربط ، ص 32 و ما بعدها .

و إدراج دراسة اللغة في العلوم الطبيعية [69] . من جملة ما يترتب عن ذلك التصور للغة ضرورة افتراض الاستقلال المطلق للنحو الصوري [70] لأنه ، ما دامت بنية اللغة تتحدد على الأقل جزئياً لاعتبارات الضرورة العضوية و ليس لشيء آخر ، و ما دامت تلك البنية متحيزة في عضو مستقل عن باقي الأنساق المعرفية الأخرى أمكن قبول مشروعية كون النحو صورياً ، أي يستند إلى مفاهيم أولية صورية بحتة ، و مستقلاً ببنيته الخاصة المحددة بتلك المفاهيم الأولية لا من شيء آخر كالوظيفة ، و العقائد أو الوقائع و غيرها من الأنساق المعرفية الأخرى .

بعض ما ذُكر يحمل كل مَن تهمه مسألة اللغة على جعل أصول نظرية النحو التوليدي التحويلي محط تساؤل و نظر ، و على الاحتراز من التسليم العفوي بصدقها و صحة نتائجها . و يدعو اعتقادٌ من قبيل ، (ما ثبتت صحته في اللغة الأنجليزية يتوقع أن يكون كلياً) [71] ،إلى التروي قبل عقد العزم على اتخاذ تحاليل لظواهر لغوية من الانجليزية نموذجاً يُنسج على منواله تحاليل لظواهر من لغات أخرى مغايرة ، و إلى ضرورة إعمال النظر في المقروء لئلا ينتشر « علم الرواية » و تتسع قاعدته ، و لكي لا يتحول مبدأ ضرورة الاطلاع على فكر الآخر للكشف عن وجه الاستفادة المحلية منه إلى مجرد تهافت اللسانيين على أنظار الآخرين طلباً للامتياز محلياً و الاندماج في مؤسسة علمية أجنبية لتزكية ذلك الامتياز و تأكيده .

من أصول اللسانيات التوليدية ننتقي للنقاش الثابتَ القارَّ على تبدل النماذج النحوية و تغيرها . في المقدمة تأتي « فرضية العقلانيين الطبعية » . لتسويغ هذه الفرضية عبر شومسكي بما يفيد قوله ، تعتبر النظرية اللسانية ، أي

69) انظر شومسكي ، دراسات في الصورة و المعنى ، ص 45 ، و 49 ، و 82 ، و 206 . و تأملات في اللغة، الفصل الأول منه .

70) شومسكي ، دراسات في الصورة و المعنى ، ص 48-78 و حوارات مع متسو رونة ، ص 101 .

71) فيما يفيد المدلول المنصوص عليه بالعبارة أعلاه انظر شومسكي ، دراسات في الصورة و المعنى ، ص 25 ، 63، 83 و تأملات في اللغة ، ص 147 .

نظرية النحو الكلي ، خصيصة مطبوعة في الدماغ البشري يمكن مبدئياً تصويرها باصطلاحات الإحيائيا[72] . وفي انتظار تقدم هذا العلم و تطور فرعه الذري على وجه الخصوص يمكن للسانيات التوليدية أن تقوم حالياً بهذا الدور، أي الكشف عن طبيعة الدماغ بصوغ محتواه في نظرية لسانية .

لوضع المشكل بطريقة واضحة يمكن القول : إن إنجاز عبارات لغوية يحتاج إلى معرفة لغوية ؛ أي إلى نحو يفتقر بدوره إلى « عُدَّة » تُمكِّن الفرد ببنيتها المادية من اكتساب تلك المعرفة أو بناء النحو . و قد تم صوغ عناصر هذه الفكرة صياغات متقاربة [73] جداً، أحدثها ، وفق ما اهتدينا إليه ، ما يعبر عنه المبيان (I) .

معطيات ← [الملكة اللغوية] ← لغة ← بناء العبارات .

جميع ما يتصور من الأسئلة الآن ينصب على الملكة اللغوية أو عدة اكتساب اللغة و نهجه . منها ما يتوجه إلى الاستفسار عن ذات هذه الملكة لتصور محتواها وأصلها ، أو عن وظيفتها و علاقاتها بالمحيط الخارج عنها وبغيرها من الملكات الذهنية الأخرى . ومن مسائلها أيضاً كيف يتأتى الكشف عن محتوى عدة الاكتساب علماً أن الملكات الذهنية تنفلت للملاحظة، وبأي الطرق يمكن الوصول إليها . وما أنسب السبل لصوغ الملكة اللغوية في نظرية لسانية بحيث ينقلب محتواها نحواً كلياً . وينبغي البحث

---

72) شومسكي ، تأملات في اللغة ، ص 46 .

73) عناصر المبيان (I) الواردة في شومسكي ، اللغة و مسائل المعرفة ص 60 ، سبق أن عبر عنها في كتابه المبادئ والبرمترات في النظرية التركيبية ص 35 كما يلي :

معطيات ← [عدة اكتساب اللغة] ← نحو .

و قبل ذلك صاغ كاتس ، فلسفة اللغة ص 206 ، تلك العناصر بألفاظ قريبة كما يلي :

(خطابات و غيرها من المعطيات الواردة الناجمة عن الحواس) ← [نهج اكتساب اللغة] ← (استضمار قواعد اللغة)

في أعمال التوليديين عن أجوبة لأهم الأسئلة المسرودة ، و عن انتقاداتها المحتملة في أعمال غيرهم ، قبل عرضها للاختبار و الفحص على عناصر النموذج الاستكشافي .

الملكة اللغوية ، مثل غيرها من الملكات الذهنية ؛ جسم مادي ذو بنية مخصوصة كأيّ عضو آخر في البدن من قبيل الكبد و القلب . كما لا يفترق عضو ذهني عن عضو بدني ؛ أي كلاهما جسم مادي ، كذلك لا تختلف المنهجية المتبعة في دراسة بنية أيّ منهما[74] إذن البحث في الملكة اللغوية يعني الحديث عن بنية ثابتة مميزة لنوع الإنسان .

تبعاً للفرضية الطبعية ليست بنية العضو الذهني « مثالاً » لبنية المحيط الواردة عليه من خارج ، بل هي داخلية تنشأ فيه[75] . و تنمو ؛ منتقلة عن « الطور الأصل » عبر أطوار متلاحقة إلى « طورها النهائي »[76] ، وفق برنامج مرقون في ذاتها . إذن ، لاحظَّ للمحيط الخارجي أو للتجربة و الممارسة في نسج محتوى الملكة و تكوينه ، و إنما له أن يُحرِّضها و يبعثها على النهوض بما لها أن تفعله من الأنشطة المحددة سلفاً .

و تحسن الإشارة إلى أن ، طور الملكة الأصل (ط 0) الضروري لاكتساب اللغة ل ، (ط 0 ل) يمثل حالتها قبل أن تنتظما علاقة بمعطيات المحيط ، و أنها في حالتها الأولى تلك تنتقل عبر الأجيال بالوراثة أباً عن جد .

لكن إثارة فكرة توارث البنية المعرفية يدعو إلى الاستفسار عن مصدرها و عن كيفية نشوئها . و بعبارة شومسكي : كيف حصل الذهن البشري على البنية الطبعية التي نضطر إلى إسنادها إليه . بعض الطبعيين مثل لُورنْز أعزى ،

---

74) انظر ، شومسكي ، ضمن ضبيمو ، نظريات اللغة و نظريات الاكتساب ، ص 105 .

75) انظر شومسكي ، أوجه النظرية التركيبية ، ص 71 و ما بعدها .

76) شومسكي ، تأملات في اللغة ، ص 180 . انظر أيضاً مقاله ، فيما يخص البنيات المعرفية و نموها ، رداً على بياجي ، ص 65 - 87 ، ضمن ضبيمو ، نظريات اللغة و نظريات الاكتساب .

مستنداً إلى الدروينية ، نشوء البنيات الذهنية إلى الصدفة في التحول و التغير، و تطورها إلى الانتقاء الطبيعي . و نسب بيرس تكوينها إلى فيض الطبيعة التي تنجب ذهن الإنسان مع أفكار حين تَنضج تُشبه والدتَها الطبيعة . أما شومسكي فمتوقف في هذه المسألة مبيناً أن القوانين التي تضبط التغير المحتمل و تحدد طبيعة الأجهزة العضوية المعقدة مازالت غامضة غير معروفة . لكن أكثر الطبعيين على مذهب داروين القائم على « مبدأ من الأميبه إلى أينشتاين »[77] .

فلنعد إلى موضوع الملكة اللغوية في طورها الأصل لنر كيف يتم تصوير محتواها . قبل ذلك يحسن استخلاص الثوابت في تناول شومسكي لها للوقوف على درجة توافقها و انسجامها .

(I) تُعتبر الملكة اللغوية بعض موهبة الإنسان العضوية و أحد مكونات دماغه السابقة على التجربة ، وقبل دخولها في علاقة مع معطيات المحيط الخارجي[78] وهي عندئذ تكون في حالتها الأولى أو طورها الأصل (ط 0)، إذ تصدق الملكة على محتوى العضو الذهني و هو في هذا الطور (ط 0) .

(II) انتقال الملكة اللغوية ، كأي ملكة ذهنية أخرى من طور إلى آخر إلى أن تستقر في طورها النهائي ، يكون نتيجة لمراحل نُضْج البنيات الذهنية . نضجٌ تحكمه إواليات النمو العامة . لأن الطور الأصل في نظر شومسكي « يتألف من نسق من إواليات النحو العامة التي تؤدي ، مع التجربة ، إلى خلق الطور النهائي »[79] . نسق مازال ينتظر من يتولى أمره و ينهض بإقامته .

(III) محتوى الملكة اللغوية ، كغيرها من الملكات الذهنية ، لا يتعلم و لا يُكتسب ، إذ به ينشأ الفرد و يتكون . وهو القاعدة اللازمة و الأساس

---

77) اعتمد فيما سبق من الأفكار حول أصل البنيات الذهنية و تطورها شومسكي في كتابه ، اللغة و العقل : ص 135 و ما بعدها ؛ و مسبُو ابَّاتلي في تعليق له بكتاب ، نظريات اللغة و نظريات الاكتساب ص 342 .

78) شومسكي ، اللغة ، و مسائل المعرفة ، ص 60 ، ودراسات في الصورة و المعنى : ص 206 .

79) شومسكي : ضمن نظريات اللغة و نظريات الاكتساب ، ص 170 ، انظر كتابه تأملات في اللغة ، ص 170 .

الضروري للاكتساب و تحويل معطيات التجربة الواردة التي تكتفي بدور التحريض إلـى معرفـــة لغوية ، (نحو)[80] .

(IV) كون الملكة اللغوية بنية عضو في دماغ الإنسان وصفةً مميزةً يقضي بأن يكون محتواها المشترك بين آحاد النوع كلياً متوارثاً تحمله أمشاج الأبوين . لذلك يولد الطفل و هو مزود بملكات ذهنية بتفاعلها مع المحيط الخارجي تتفصل و تتهذب مكونة أنساقا معرفية . و ينبغي البدء بتسجيل ما يترتب عن مجمل أفكار شومسكي المسرودة ، و ما عنّ لنا فيها من تدافع .

(V) إذا صح ، كما ثبت في (I) ، أن الملكة اللغوية أحد مكونات ذهن الإنسان وجب أن يتغاير محتوى كل ملكة ذهنية فلا يجمعها سوى ما في (II) أي نسق إواليات النمو العامة الذي يُجبر و الحيطُ كل ملكة على النضج . و إذا صح أيضاً أن الكشف عن الملكة اللغوية ، كما تسعى إليه اللسانيات التوليدية بوصفها علماً طبيعياً[81] يحصل بصوغ محتواها في نظرية للنحو الكلي ، أي نظرية لاكتساب المعرفة اللغوية ، وجب أن تختص كل ملكة ذهنية بنظرية لاكتساب المعرفة الخاصة بميدان معين[82] . فلا تصلح نظرية النحو الكلي مثلاً لاكتساب المعرفة بغير اللغة . إذن ، لكل حقل نظرية متميزة تعبر عن بنية

---

80) من جملة ما يعبر عن المنصوص عليه في (III) قول شومسكي وهو يتحدث عمّا في الملكة اللغوية : « دراسة الشروط الكلية التي تحدد صورة أي لغة بشرية تشكل النحو العام ، تلك الشروط الكلية غير مكتسبة إنها تشكل مبادئ تنظيم تسمح باكتساب اللغة ، فوجب أن تكون موجودة للانتقال من المعطيات إلى المعرفة . إسناد هذه المبادئ إلى الذهن لجعلها خاصية طبعية له يمكن من إدراك حقيقة بديهية هي أن متكلم لغة يعرف الكثير من الأشياء لم يتعلمها » . اللسانيات الديكارتية ، ص 96 .

81) اعتبر شومسكي اللسانيات الحالية فرعاً من علم النفس النظري أو المعرفي الذي يُعنى بدراسة الأنساق المعرفية بوصفها أعضاءً ذهنية ، (نظ : دراسات في الصورة و المعنى ، ص 45 . و حوارات مع متسو رونة ، ص 65) . مهام هذا العلم حصرها شومسكي في الكشف عن الخطاطة الطبيعية المميزة لطبقة اللغات المحتملة ، و في الدراسة المفصلة لحقيقة التحريض و تفاعل الجهاز العضوي و المحيط . وفي التحديد الدقيق لمدلول مرضية انسجام نحو اللغة مع معطيات الحس . (نظ : اللغة و العقل ، ص 128) .

82) جعل شومسكي في دماغ الإنسان بنيتين معرفتين : (I) نسق من المعتقدات و التصورات المتعلقُ بطبيعة الأشياء وسلوكها . يُدعى « الحس المشترك » ، و (II) نسق لغوي ، يُدعى « النحو » . (تأملات في اللغة ، ص 171 وللزيادة في توضيح العلاقة بين الملكة الذهنية الخاصة و مجال المعرفة المعين انظر ص 23 - 47 منه) .

ذهنية خاصة ، إذ تتفاعل مع معطياته لا غيرُ فتحول تلك التجربة بالخصوص إلى معرفة بعين ذلك الحقل . فوجب لذلك أن تتعدد نظريات الاكتساب لتعدد أبنية الذهن المعرفية المطابقة لتعدد مجالات المعرفة و حقولها . و عليه رأي شومسكي كما يظهر من قوله : « إنّ ندرسْ نمو البنيات المعرفية نكتشفْ نظريات للاكتساب متباينة و إن ائتلفت في بعض الخصائص لكنها تختص من حقل إلى آخر »[83] .

من أهم المشاكل التي تعترض تصور شومسكي فيما يخص ضرورة تعدد نظريات الاكتساب نذكر : 1) أن حقل الرياضيات البحتة مثلاً تلزمه بنية ذهنية خاصة . لـكـن هذه البنية ليس لها تجربة واردة أو محيط خارجي يحرضها و يبعثها على القيام بوظيفة إنشاء نسق رياضي ، مع إلحاح شومسكي على « ضرورة التجربة المناسبة لبعث تلك المبادئ الطبعية و تنشيطها ، إن قانون « التصورات المشتركة » و قَدْرَ غيرها من أشكال المعرفة أن تبقى ساكنة خامدة ما لم تحرضها الأشياءُ » هذا القانون غير سليم لأن نسقاً رياضياً بحتاً أنشأته بنيةٌ ذهنية و كوّنته مع عدم التجربة الملائمة . و 2) استقلال الملكات الذهنية ، كما يظهر في استقلال النحو ببنيته و خصائصه ، يعوق الانتقال عن معرفة إحدى البنيات الذهنية إلى معرفة الباقي . فلا يتصور إمكان افتراض أن « أي تقدم يحصل في « سيكلوجية اللغة » يوفر نماذج جيدة لمظاهر أخرى من السيكلوجية المعرفية »[84] . حتى و إن وقع التسليم بأن النحو بعضُ النسق العام[85] فإن فرضية العقلانيين ترفض إمكان الوصول من معرفة النسق الخاص باكتساب اللغة إلى

83) شومسكي ، ضمن نظريات اللغة و نظريات الاكتساب ، ص 170 .

84) شومسكي ، حوارات مع متسورونة ، ص65 .

85) يعتبر شومسكي النحو نسقاً خاصاً ضمن نسق عام كما يكشف عن ذلك قوله : « دراسة اللغة داخلة في مشروع عام ، وهو الوصف المفصل لبنية الذهن ، تمسكاً بالفرضية السابقة القائلة بأن النحو نسق له بنيته الخاصة و خصائصه يمكن الاستمرار في اعتبار النحو مكوناً منفصلاً عن النسق العام ، و الانكباب على دراسة خصائصه المميزة » . دراسات في الصورة و المعنى ، ص 49 .

معرفة النسق العام . لأن مثل هذا الانتقال من إجراءات ذهن الكسبيين لا الطبعيين . و 3) التطابق في تعدد النظريات و البنيات الذهنية و مجالات المعرفة فكرةٌ طورها شومسكي عن رأي لأفلاطون يفيد أن العلم المعين عبارة عن نوع من الصور المجردة التي لها مثال قائم بالذهن لا بالمادة في الخارج . و قد تصدى ابن سينا ، في القديم أيضاً ، لمُثُل أفلاطون و صوره الطبعية المجردة . فكان يختم تحليله في أغلب الأحيان بمثل قوله : « و أما الصور الأفلاطونية فعليها السلام ، فإنها أصوات و أسماء باطلة لا معنى لها »[86] أو قوله : « فهذه هي المذاهب المنسوبة إلى القدماء في أمر النفس و كلها باطل »[87] . كل ما ذكر هنا يقوي الشك في تكثير النظريات و يُغلِّب الظن بوجود نظرية واحدة لاكتساب المعرفة في أي حقل .

(VI) يتصور فُدور من الطبعيين[88] أن الانتقال من طور إلى آخر ، كما في (II) ، لا يرتبط باكتساب المفاهيم ، بل يتعلق بنمو متوال لأبنية ذهنية تنتظمها علاقة الاحتواء . بحيث يبني الطفل خلال نموه متوالية من الأشكال المنطقية يضمُّ اللاحقُ منها السابق بوصفه أحد أجزائه ، فيتقوى المنطق باستمرار . من جملة الاعتراضات على تصور فدور نجد :1) نقض التجربة باعتبارها ضرورية، باجماع العقلانيين ، لإنشاء أنساق معرفية متنامية إلى أن تثبت و تتمكن في طورها النهائي . و 2) من تطبيق تصور فُدُور على تاريخ

86) ابن سينا : البرهان ، ص 169 . انظر أيضاً ص 128 منه ، و مواضع كثيرة من كتبه التي أبطل فيها أفكار الطبعيين من اليونانيين . منها كتاب النفس ، ص 14 - 21 ، و ص 187 - 196 ، و ص 221 - 231 . و الإشارات و التنبيهات ، ج 3 . النمطان الرابع و السابع ، و ج 2 : النمط الثالث . و غيرها من الإحالات الكثيرة المثبتة في القسم الأول من كتاب اكتساب اللغة في الفكر العربي القديم .

87) ابن سينا ، النفس : الفصل الثاني منه في ذكر ما قاله القدماء في النفس و جوهرها و نقضه ، ص 14

88) انظر جيري فدور : تثبيت العقائد و اكتساب المفاهيم ، ضمن نظريات اللغة و نظريات الاكتساب ص 225 - 219 . و فيما يخص الإرث التام لكل الرياضيات انظر المقول عن بينز من طرف شومسكي . الوجه النظرية التركيبية ، ص 83 .

الرياضيات يستنتج أبياجي[89] ألا شيء فيها بمخترع مادام اللاحقُ متضمَّناً في السابق ، وهو ما يقضي بأن الرياضيات جميعها طبعيةٌ متوارثةٌ ، و أن أنضج النظريات الرياضية المعاصرة ، أخذاً تبدأ من الأميبه إلى أينشتاين ، يجب أن تكون متشكلة من قبل في ذات البكترْيا أو الفيروس . و3) أوضح تفسير لانتقال الذهن البشري من طور إلى آخر قدمه ابن سينا من الكسبيين وهو ينظر في تكوين العقلين النظري و العملي[90] .

(VII) كون محتوى العضو الذهني لا يُتعلم ، كما جاء في (IiI) ، مسألة رئيسية في الفرضية الطبعية . يتطلب تناولُها الوصول إلى بنية ذلك العضو للتعبير عنها بالتفصيل المطابق لمجالات المعرفة . لكنه يجب وضع الحدود بين الملكات الذهنية قبل محاولة الشروع في تحديد محتوياتها . و بما أنه لا سبيل يفضي مباشرة إلى الذهن و يُمكّن من تمييز أبنيته المتغايرة لم يبق سوى النفاذ إلى كل منها عن طريق مجال المعرفة المطابق . كأن يُتوصل بالتحليل المفصل للغة الملحوظة المعطاة ، و دراستها الجيدة إلى الكشف عن الخصائص البنيوية المحددة نحيتياً[91] المكونة لجهاز عضوي موروث . إذن بدراسة جيدة للغة المعطاة يظهر مثلاً أن « مبدأ التعلق البنيوي » خاصية عضوية للملكة اللغوية[92]، كما قد يتبين أيضاً من تحليل مفصل لظواهر من حقل مغاير أن التصور الطبعي ، « الأشياء المساوية لشيء واحد متساوية »[93]، خاصية عضوية لملكة ذهنية

89) انظر رد أبياجي على فدور : ضمن المرجع السابق ، ص 227 .

90) انظر محمد الأوراغي : اكتساب اللغة في الفكر العربي القديم : ص 72 - 96 .

91) نسبة إلى النحيتة المقابل العربي للمصطلح الأجنبي Génotype ، و هي عبارة عن عنصر في خلية منوية يُفرز الفرد عمى خليقته .

92) مبدأ التعلق البنيوي لقواعد النحوية مثال عزيز على شومسكي استشهد به في كثير من المواضع على وجود شروط عامة غير مكتسبة تُسند إلى الملكة اللغوية كإحدى خصائص هذا العضو البنيوية . انظر، شومسكي ، تأملات في اللغة ص 42، و 97 . و مقاله حول البنيات المعرفية و نموها ضمن نظريات اللغة و نظريات الاكتساب ، ص 65 - 87 . و كتابيه ، دراسات في الصورة و المعنى ، ص 83 . و أوجه النظرية التركيبية ، ص 80 .

93) شومسكي ، أوجه النظرية التركيبة ، ص 72 .

أخرى . و بألفاظ الطبعيين[94] العامة ، محتوى الملكة الذهنية عبارة عن مخزون متوارث من المفاهيم و العقائد و التوقعات المرقونة أصلاً في تسيج الخلايا الذهنية و المصوغة في فرضيات سابقة على الملاحظة . مخزون جاهز في عضو قبل أن يتعرض هذا الأخير لأي تجربة واردة . إلا أن هذه المفاهيم و العقائد إلخ لا تتضح بغير تحديدها الدقيق ، و بيان كيفية الاهتداء إلى كونها مرقونة وخاصية عضوية . ذلك ما سيشكل المبحث (3.3.1) الآتي المخصص للنحو الكلي .

(VIII) تبرز في الانتظام اللغوي الملحوظ ، (أو النظم اللغوي المعطى) ، خصائص مشتركة بين نظوم كل اللغات البشرية . و معلوم أن « الانتظام الملحوظ »يستند إلى « انتظام كامن » يتقوم عند البيولوجيين[95] من 1) شريحة الشباك العصبية الخاصة ، و 2) نشاط تلك الشباك ، و 3) علامات يتلقاها الجهاز العضوي عن أعضاء الحس . و بما أن « الكامن » موضوع الدراسة ينفلت للملاحظة لم يبق من سبيل لاقتناصه سوى الأخذ بمبدأ « من العارض إلى الذات »[96] و إن لم يكن محل إجماع .

السمات المشتركة المتجلية في النظوم الملحوظة للغات البشرية تستوجب وجود « سند » ترتكز عليه و تُناط به . عند تحليل هذا « السند » ، لتمييز الفاعل من عناصره ، وَجَدَ كاتس[97] تكوين اللغات و إنشاءها يتم مع عدد من العناصر المختلفة و بوجودها . و هذه بالقسمة الأولى : 1) عناصر متغيرة متبدلة . منها

94) انظر مسيملو ابياتلي : في تعليقه على تصور فدور و غيره ، ضمن تفربات اللغة و نظريات الاكتساب ، ص 224 - 242 .

95) شنجو جان بيير ، حتمية وراثية و خلقية لشبكة الخلايا العصبية : ضمن نظريات اللغة و نظريات الاكتساب ، ص 276 - 289 .

96) لما أراد ابن سينا دراسة قوى النفس لم يجد علم التشريح آنذاك نافعاً في التعرف على ذاتها . فسلك إليها من خلال تحليل الأفعال المتولدة عنها . فصاغ المبدأ المذكور بقوله : « أثبتنا وجود شيء مما له عرض ما ، و يحتاج أن يُتوصل من هذا العارض الذي له إلى أن تتحقق ذاته لنعرف ما هيته كأنا قد عرفنا أن الشيء يتحرك بمحرك ما ولسنا نعلم من ذلك أن ذات هذا المحرك ما هو » انظر كتابه النفس ، ص 5 . وقد ارتكز شومسكي على المبدأ نفسه و إن حرعليه نقد البيولوجيين انظر شنجو ، المقال المذكور في (ط 95)

97) انظر كاتس ، فلسفة اللغة ، ص 224 - 227

ما هو نفسي كالمظاهر المميزة لكل فرد عن غيره . و منها ماهو ثقافي كالأنساق العقدية المتنوعة ، و منها ماهو اجتماعي كالأعراف و العادات و النظم الخلقية المتباينة من جماعة إلى أخرى . كل ما يدخل في هذا القسم ، و إن لم يفارق تكوين اللغات ، لا يكون سبباً ألبتة في وجود السمات المشتركة الظاهرة في نظومها الملحوظة . لأن المتغير لا يسبب المشترك . و 2) عناصر ثابتة غير واردة ككون المتكلمين باللغة يعيشون على الأرض و يمشون على اثنين و يأكلون الطعام و يستنشقون الهواء . كل ما يحتويه هذا القسم فهو من الثوابت المصاحبة غير الفاعلة في تكوين اللغات أو اكتسابها ، عن طريق إقصاء النوعين السابقين بقي ؛ 3) عناصر ثابتة فاعلة تسبب إنشاء اللغات أو اكتسابها و تُشكّل إلهاماً مشتركاً طبعياً يوجد لنوع الإنسان لا لما دونه من الأنواع . بهذا الإلهام يُعلِّق كاتس و كل التوليديين السمات المشتركة التي تظهر في النظوم الملحوظة .

أما الاعتراض على التفسير الذي قدمه كاتس لوجود سمات مشتركة تظهر في نظوم جميع اللغات فيمكن صوغه كما يلي : 1) صحيح ألاّ أحد يُرجع الانتظامات المطردة و السمات المشتركة إلى محض الصدفة لأنه لابد لها من سبب أو علة . 2) يمكن اللجوء إلى طريقة الإقصاء أو الإسقاط من أجل تعيين العناصر الثابتة الفاعلة و استنباط العلل المؤثرة في وجود سمات واحدة في كل اللغات . لكن طريقة الإسقاط تفيد مع السبر و التقسيم المنحصر الذي يأتي على ذكر جميع الأقسام المحتملة و بإبطال قسم يترجح مقابله[98] ، ولا تفيد مع التقسيم المنتشر الذي يُهمل قسماً محتملاً و لا يعتمد التقابل في سَوْق الأقسام الممكنة وهو ما فعله كاتس إذ كان عليه أن يقول : إن السمات المشتركة الظاهرة في نظوم اللغات الملحوظة تلزمها علة ثابتة . و إذا كان السؤال

98) للمزيد من التفصيل انظر كتابنا ، اكتساب اللغة ، البحث الخاص بمنهجية الاستدلال على العلة المستنبطة ، ص 204 و ما بعدها .

عن طبيعة هذه الأخيرة وجب أن تنحصر في ما يلي من الاحتمالات : إما أن تكون العلة المؤثرة خارجية ؛ بمعنى أنها تنتمي إلى الانتظام القائم في المحيط الخارجي المعتبر أصلاً لانتظام كامن يظهر في اطرادات ملحوظة في نظوم جميع اللغات و إما أن تكون داخلية ، أي أنها تنتمي إلى ملكات الفرد الذهنية . و إذا كانت داخلية إما أن تكون ناجمة عن ضرورة عضوية ، و إما أن تنتج عن ضرورة منطقية . 3) لما في طريقة السبر و التقسيم المنحصر من الصرامة المنطقية فإن ترجيح قسم مما ذُكر يلزم عنه إبطال مقابله مع النظرية المنافسة المؤسسة عليه . لذلك يجب أن ينتج الترجيحُ فالإبطالُ عن « ضرورة » لا عن « فرضية عمل » . لكن حصل أن استمسك الفلاسفة العقلانيون و معهم النحاة التوليديون بفرضية العمل الطبعية و اعتصموا بها ، حتى صاروا باسم هذه الفرضية فحسب يربطون الخصائص المشتركة بين اللغات بمبادئ و تصورات مرقونة في خلايا الذهن ، و يرفضون إقرانها بغيرها كالمحيط الذي نفوا عنه أي انتظام أو أي دخل في تكوين الاطرادات الظاهرة في كل اللغات ، و نحوه من « القضايا الضرورية منطقياً »[99] .

و قد خضعت فرضية العمل الطبعية المؤسسة لنظرية النحو التوليدي التحويلي لفحوص من لدن مختصين كثير ، فانتهت أعمالهم إلى نتائج يؤكد بعضُها كون هذه المقدمة النظرية تختص بسمات الفرضية الاعتباطية ، (نظ : 3.1) منها أن « دعم أو دحض فرضية لا ينزّل منزلة فحصها و لا يعادله . إذ بصوغ فرضية يتوجب فحصها إذا أُريد لها أن تصير نظرية يقبلها العلم »[100] .

99) في نفي الانتظام عن المحيط جاء (في تشومسكي ، اللسانيات الديكارتية ، ص 96) ما نفيد أنه من الذهن تُنتزع المبادئ و التصورات الطبعية لإسقاطها على المحيط الذي يثير بموضوعاته تلك الطبعيات . و مع ذلك لا أحد مهما كان تفكيره غريباً ، يعتقد أن تلك المبادئ و التصورات محمولة في ذات موضوعات المحيط . و قد رأى بعضهم : (فودور ، تثبيت العقائد و اكتساب التصورات ، ضمن نظريات اللغة و نظريات الاكتساب ، ص 219 - 225) ، أن يحتفظ تشومسكي بالانتظام لكن من غير أن يجعله علة تُسبِّبُ بنية للذهن أو تؤثر اطراداً في اللغات . كما نزع تشومسكي : (دراسات في الصورة و المعنى ، ص 206) ، عن الضرورة المنطقية أي دور في إيجاد خاصة تتقاسمها اللغات .

100) انظر آدم شاف ADAM Schoff ، النحو التوليدي و مفهوم التصورات الطبعية ، (grammaire générative et conceptions des idées innées) ضمن مجلة الإنسان و المجتمع (L'homme et la societe) ص 3 - 50 .

لأن « فرضيةالعمل الطبيعية غير كافية لتفسير المعرفة العلمية »[101] . و إذا اتضح أن هذه الفرضية لا يتأتى فحصها بسبب انفصالها عن « الواقع الموضوعي » وارتباطها ب « واقع وضعي »[102] أمكن القول مع ابياجي في الموضع المشار إليه من مقاله المذكور أعلاه ، إنه لا حاجة في ميدان اللغة إلى الفرضية الطبعية .

أما من الوجهة الإحيائيا المختصة في فزيلوجية الجهاز العصبي فإن القول بوجود أبنية لسانية طبعية يبقى أصواتاً لا معنى لها إلى أن يثبتها هذا الفرع من علم الطبيعة . و في غياب مَن يتولى التحقيق في هذه المسألة ، لإثبات أبنية طبعية أو نفي وجودها ، قد لا يجد اللساني و نحوه غير المختص حرجاً في استغلال الفرصة من أجل استثمار لغة الإحيائيا ، باستعمال اصطلاحاتها في العبارة عما هو لساني . « فيسهل عليه القول إن اللغة البشرية محددة وراثياً . . . و أن المحيط لا يؤثرفي تعقيد بنية الدماغ أكثر مما يؤثر في باقي الأعضاء . تشبيه الدماغ بالكبد قد ينفع جمهور اللسانيين لكنه خادع بالنسبة إلى النفسانيين و الإحيائيين . . . و بصفة عامة ، إذا كانت « الافتراضات الإحيائية » تنفع أحياناً لكنها سرعان ما تصير مضلِّلة »[103] . ويكفي هذا القليل من المكتوب الكثير المناهض لفرضية العمل الطبعية للكشف عن الغاية من وراء تمسك شومسكي بها . لأنه بغير افتراض وجود الأبنية اللسانية الطبعية لا يقوم القول بوجود نحو كلي صوري . فلا شيء بعدها يمكن أن يعلّق به و يُناط . لكن يهمنا الآن معرفة كيف يتصور شومسكي نحوه الكلي الصوري ، و يعنينا أكثر أن نعرف كيف اقتنصه من « الخابية المظلمة » .

---

101) ابياجي ، ملاحظات تمهيدية (Remarques introductives) ، ص 95 - 100 ضمن نظريات اللغة و نظريات الاكتساب .

102) انظر بيشوف . (Norbert bischof) . كيف يمكن أن تصير فرضيات العمل ضرورية ص 343 - 352 ، ضمن نظرية اللغة و نظريات الاكتساب .

103) شانجو ، حتمية وراثية و خلقية لشبكة الخلايا العصبية ، ص 276 - 289 ، ضمن نظرية اللغة و نظريات الاكتساب .

2.3.2.حمل الظاهر الخاص على الكامن لتعميمه

ما غفل شومسكي عن ترديد مسعاه إلى إدماج نحوه التوليدي التحويلي في علم الطبيعة، و جعل نظريته تنجح حيث لم تتوفق علوم طبيعية تعتمد الملاحظة و التجربة. و بذلك صرح إذ قال : « من جوانب المتعة الفكرية في دراسة اللغة العملُ على إقامة أدلة مركبة تعوض ندرة التجربة المباشرة »[104] . لكن الإحيائيون لا يوافقون شومسكي ، لأن ما اعتبره متعة فكرية في دراسة اللغة ليس سوى خدعة بالنسبة إليهم . و لأن « الجهاز العصبي البشري لا ينال من اهتمام اللساني أو النفساني أكثر مما يوليانه إلى خابية مظلمة ، فلا يوصف لدى الراشد العادي أو خلال النمو غير قواعد لعلاقات الدخل و الخرج . . . و لأن القيود القوية الإجبارية التي يفرضها التركيب البنيوي للجهاز العصبي و كذا نشاطُه الخلْقي على السلوك يجعل من المخاطرة أي عملية عكسية ، تستهدف أن تستنبط من السلوك الظاهر الانتظامَ الكامنَ ، كالتركيب البنيوي و النشاط الخلقي و حتميتهما الوراثية »[105] . نستخلص مما جاء في التقديم لهذا المبحث منسقاً على مباحث الفصل الأول من هذا الباب ما يلي :

(I) نظرية شومسكي اللسانية تتخذ من اللغة موضوعاً للدراسة ، و تجعل من المعرفة الحاصلة ببنية الموضوع المدروس ، بوصفها المَخْرَجَ الظاهر الذي يعكس بإخلاص التركيب البنيوي لعضو في الدماغ ينفلت للملاحظة ، وسيلةً ، و من معرفة تركيب الجهاز العصبي و نشاطه الخلْقي هدفاً ، و بذلك صارت نظرية النحو التوليدي التحويلي ، من جهة ، تُقاسمُ الإحيائيا الهدف ، لكن تخالفها في الوسيلة إليه . و من جهة أخرى تشارك « فلسفة اللغة العادية » في توسيل اللغة و اتخاذ المعرفة الحاصلة ببنيتها ذريعة إلى غيرها ، لكنها تخالفها في الهدف . لأن هذه تطلب ، من دراسة اللغة ، معرفة بنية العالم ، بينما تنشد

104) شومسكي ، حول بنيات التعلم و نحوها، ص 65 - 90 ؛ ضمن نظرية اللغة و نظريات الاكتساب .
105) شانجو ، حتمية وراثية و خلقية لشبكة الخلايا العصبية ، ص 278 .

تلك ، من دراسة الموضوع نفسه ، اقتناص بنية الدماغ . مع اختلاف هدف هذين الضربين من اللسانيات : (بنية العالم أو بنية الدماغ) ، لكن باعتبار علاقته بموضوع الدراسة (أي اللغة) فمتميز بخاصية واحدة ، هي كونه هدفاً خارجياً) كما سبق تحديده . (نظ : 5.1) . و بسبب اشتراك فرعين معرفيين (النحو التوليدي التحويلي و الإحيائيا) في هدف واحد ، (الكشف عن التركيب البنيوي للدماغ) ، كل حسب طريقته الخاصة لا مفر من احتدام النقاش بين هذين الفرعين المعرفيين حول المنهجية المتعبة .

(II) من الظاهر إلى الكامن مبدأ منهجي[106] تسلم نظرية شومسكي اللسانية بوروده ، و بجدواه في إدراك الهدف المطلوب من دراسة اللغة . تأتيه النجاعة من جهة أن الانتظام اللغوي الظاهر طريق يؤدي إلى الانتظام العضوي المكنون . ويكتسب الورود من تسليم هذه النظرية بكون التركيب البنيوي للجهازالعصبي الكامن ينعكس في التركيب البنيوي الظاهر في اللغة المستعملة في وسط متجانس لغوياً . و عليه يمكن منهجياً توسيط « اللغة الخرج » التي تظهر في الاستعمال لاقتناص بنية الجهاز العصبي المكنونة .

يترتب عن وساطة اللغة الخرج ألاّ يُنْسب إليها شيءٌ من البنيات المجردة منها المصوغة في كليات صورية . بل يجب إسنادها إلى « نحائث » وهي عوامل وراثية تُقرِّر الفرد على خليقة مبرمجة في النحيتة ذاتها . لذلك ليس للفرد أي دور في اختيار تلك الكليات الصورية و اكتسابها أو في التمكن من خرقها و تصويبها . و إذا لم تتوصّل بعدُ علوم الطبيعة، كالإحيائيا بمختلف فروعها الدقيقة ، إلى الكشف عن البنية المادية للغة المطبوعة بدءاً في العضو الدماغي المسمى « ملكة لغوية » فإن نظرية شومسكي تقترح نفسها لأن تصوغ تلك البنية في كليات صورية .

لكن الهدف الذي اختاره شومسكي لنظريته اللسانية و الخطة التي

106) انظر في شأن هذا المبدأ المنهجي الطرة 96 .

رسمها لتحقيق الهدف جرا عليه اعتراضات من علوم مختلفة كالإحيائيا و الرياضيات و العلومية و غيرها . نذكر في مقدمتها :

1) لنظرية شومسكي اللسانية هدف خارجي ، إذ تحولت إلى سبب يولد المعرفة بغير اللغة عندما اتخذت اللغة موضوعاً للدراسة و عينها على بنية الدماغ . فلا يهمها أن تدرس اللغة من أجل ذاتها، و إنما يعنيها أن تكشف ، من خلال دراسة اللغة ، عن مبادئ كلية خلقةً ، تنبثقُ من الخصائص الذهنية المميزة لنوع الإنسان[107]. عمل شومسكي على تحقيق غاية عبر عنها في مواضع كثيرة من كتبه ، و هي إدماج دراسة اللغة في العلوم الطبيعية . بحيث تصير اللسانيات ، في تصوره ، ذلك القسم من علم النفس البشري الذي يُعنى بطبيعة عضو خاص وأصله[108] . و بذلك أصبحت اللسانيات تقتسم والإحيائيا دراسة الدماغ البشري فتجاوزت حقلها إلى مجال غيرها .

2) اعتبار الانتظام الخارجي المتشكل في بنية اللغة طريقاً ينفذ بسالكه إلى ذات الدماغ لمعرفة ماهيته مبدأ منهجي قد يناسب التأمل الفلسفي في موضوعات علوم خاصة ، لكنه من جهة هذه العلوم غير وارد . فلا تأخذ به الإحيائيا و لا تطمئن إلى نتائجه بسبب ما فيه من المخاطرة التي وصفها شانجو في مقاله المذكور أعلاه (نظ : ط 96) . و لعدم وروده لا تستكن إليه العلومية أيضاً . فانتقده بوبر بشدة في شخص فلسفة اللغة العادية ، و كل النماذج اللغوية التي تُوسّل التحليل اللغوي إلى تحليل المعرفتين العادية أو العلمية . إذ لاحظ في ما درس من النماذج اللغوية قصوراً لا يؤهلها لخدمة

---

107) انظر الفصل الأول من كتاب شومسكي ، تأملات في اللغة .

108) يحاق الدراسة اللغوية بالعلوم الطبيعية اكبرهماً شومسكي . لذلك تراه يفصح عنه حين يتحدث عن مهام النحوي ، و النظرية اللسانية ، و في الغاية من دراسة اللغة . للمزيد من التفصيل انظر دراسات في الصورة و المعنى ، ص49 - 55 ، و 206 ، و تأملات في اللغة الفصل الثاني ، و حوارات مع متسو رونة ، ص 63 .

العلم [109]. و من الوجهة الرياضية انبرى لهذا المبدأ المنهجي بالنقد جان بُتيتُو [110]. إذ أثبت إمكان الانطلاق من الصياغة الصورية للبنيات المجردة من اللغة الخرْج الظاهرة في الاستعمال لاستنباط القدرة اللغوية في طورها النهائي. لكنه لا يمكن، عن طريق الارتداد، الوصول إلى استنباط، من الطور النهائي، الطور الأصل كما تمثله «الملكة اللغوية» التي تصدق على «كليات صورية» لا دخل للفرد في اختيارها أو اكتسابها و لا في خرقها أو إدخال تعديل عليها، لأنها تشكل الإرث البيولوجي.

و بعبارة أخرى، قد يتوصل من الصياغة «الجَبْرَ تَوافُقية» [111] للتجريدات المطردة في الإنجاز اللغوي إلى استنباط القدرة اللغوية، لكنه لا يمكن البتة الوصول من هذه الصياغة الصورية مباشرة إلى استنباط القيود المتجسمة التي تكون نواة أولية تستقل بحيزها عن باقي مكونات الدماغ. وهو ما تتوخاه نظرية شومسكي اللسانية، وقد قامت أصلاً لتستنبط، من الدماغ بوصفه تبعاً للفرضية الطبعية «خابية مظلمة»، تلك القيود المتجسمة التي تشكل الأساس اللازم لاكتساب اللغة و انتاج عباراتها. و مما لاحظه بوتيتو في مقاله المذكور أن شومسكي يحاول أن يستنبط ما يظنه محتوىً للملكة اللغوية و لا يصفه وصفاً كما يدعي. بل لا يمكن الوصول إلى الملكة اللغوية عن طريق القدرة اللغوية. و لأنه بالاستناد أيضاً إلى ابياجي [112] لا يتأتى التمييز داخل القدرة اللغوية بين ماهو طبعي يولد مع الفرد و بين ماهو كسبي يتلقاه الفرد من محيطه الخارجي.

---

109) انظر، بوبر، مقدمة كتابه، منطق المعرفة العلمية.

110) انظر جان بوتيتو، (Jean petitot) الفرضية الغالبة و نظريات الكوارث (Hypothése localiste et théonie des catastrophes)، ضمن نظريات اللغة و نظريات الاكتساب، ص 516 - 524.

111) المقابل العربي المقترح للفظ الأجنبي: Algebrico combinatoire. انظر المرجع السابق، ص519

112) انظر ابياجي، ملاحظات تمهيدية، ضمن نظريات اللغة و نظريات الاكتساب، ص99.

نخلص من هذا المبحث إلى نتائج أهمها : 1) لنظرية شومسكي اللسانية هدف خارجي غير لغوي . لذلك يحاول شومسكي بكل الوسائل لإدراج أعماله في حقل الطبيعيات[113] . فهو يسعى ، كالإحيائيين، إلى الكشف عن التركيب البنيوي للدماغ البشري . لكن نظرية شومسكي ، من وجهة العلومية و العلوم الطبيعية أدخل في فلسفة اللغة التي تجتهد لخدمة العلم عن طريق إقامة نماذج لغوية استعمالُها في التحليل اللغوي يفضي إلى تحليل المعرفة الخاصلة بموضوع غير لغوي ، أي واقع خارج مجال اللغة . 2) لا سبيل إلى الكليات الصورية، بوصفها قيوداً متجسمة في ملكة لغوية مستقلة بعضوها عن سائر أعضاء الذهن ، سوى الانتظام الظاهر في اللغة الخرج . اعتبار نظرية شومسكي الانتظام الظاهر طريقاً سالكاً إلى الانتظام الكامن يجعلها تتبنى مبدأ منهجياً يميز فلسفة اللغة عموماً . إذ تقيم جميع النماذج المنضوية إليها تطابقاً تاماً بين الانتظامين ، بناء على أن اللغة تعكس مشخصةً مُعالِقَها كان عقلاً أو عالماً خارجياً .

3.3.2.خصائص الأنجليزية كليات لغوية .

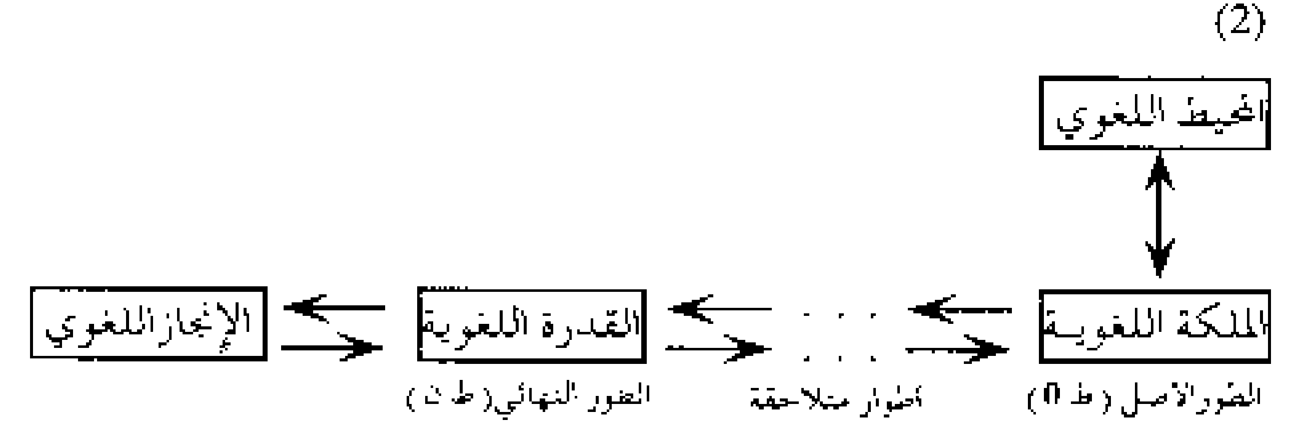
لم يتوقف شومسكي ، وهو يبني نظريته اللسانية ، عن ترديد فرضيته القائلة ، إن ما يصح في الأنجليزية يحتمل أن يكون كلياً يستغرق جميع اللغات البشرية ، أو أن يكون تحقيقات خاصةً لمبادئ كلية أشد تجريداً لم تنكشف

113) لقد صرح شومسكي بهدف نظريته المذكور في مواضع كثيرة من كتبه . يكفي منها إيراد حديثه المستمر عن المشكل الذي يعنيه من دراسة اللغة ، يقول : إنما المشكل يكمن في كيف يمكن إدراك بنيات مجردة لنوع الإنسان تستند إلى جهاز عضوي في دمه . يجب أن نجد حلاً لهذا المشكل عن طريق فحص حالات خاصة ، و فحص كل التفسيرات المحتملة ، و ذلك بنفس المنهجية المتبعة عند دراسة بنية الكبد أو أو القلب أو جهاز البصر . انظر ص 105 من كتاب نظريات اللغة و نظريات الاكتساب ؛ و ص 81 و206 من كتاب شومسكي ، دراسات في الصورة و المعنى ؛ و ص 152 من كتابه تأملات في اللغة .

بعـــــد[114] . لأنه يعتقد ، استناداً إلى فرضية العمل الطبيعية ، أنه بالإمكان الوصول ، من خلال دراسة عميقة للغة المعينة ، إلى اكتشاف المبادئ العامة المنتمية إلى الملكة اللغوية بوصفها جهازاً تزوّد به « الانسانُ الأول » ثم صارت تُتناقل في خلفه بالوراثة ، إذ هي إلهام مشترك بين الناس .

قبل الإفصاح عن الخطة التي وضعها شومسكي للكشف عن محتوى الملكة اللغوية و تحديد طبيعة مبادئها يحسن أن نجمل تصوره لعلاقات هذه الملكة الذهنية بغيرها بالمبيان التوضيحي الآتي :

(2)



من جملة ما يعبر عنه هذا المبيان أنه بسبب التفاعل القائم بين المحيط اللغوي الذي له دور التحريض و الإثارة لا غير و بين الملكة اللغوية بوصفها الجهاز الطبيعي اللازم لتحويل التجربة إلى نحو يتكوّن لدى الراشد نسق يُمكّنه من معرفة اللغة خلال أطوار متلاحقة إلى أن تكتمل قدرته اللغوية في طورها

114) صاغ شومسكي محتوى الفرضية المذكورة بعبارات مختلفة في مواقع متعددة من أعماله . منها قوله فسنتساءل من جديد عما إذا كانت المبادئ المؤسسة لهذا التحليل كلية أو خاصة بالانجليزية و يبدو من المعقول اعتبارها كلية . مرةً أخرى يعبر عن نفس التصور إذ يقول : القيام بتحليل عميق للغة الواحدة يُمكن أن يقدم الوسائل الكفيلة بالكشف عن خصائص النحو الكلي . انظر كتبه : دراسات في الصورة والمعنى ، ص 25 ، و 63 ، 83 ، و مسائل الدلالة ، ص 73 ، و نظرية العمل و الربط ، ص 25 . و قد سبق رُقّي من أتباع شومسكي نفس الفكرة المعبر عنها بقوله : يمكن بناء نظرية للكليات اللسانية انطلاقاً من لغة واحدة . انظر تقديمه للتركيب التوليدي و التركيب المقارن ، مجلة اللغة ، (Langage) ، عدد 60 دجنبر 1980 .

النهائي القار . و يُفترض في هذه القدرة أن تنعكس في الإنجاز اللغوي ، لأنها أساسه الذي يولده . و لذلك يمكن مرة أخرى العودة إلى القدرة من الإنجاز . ومن الوصف المسند إليها يمكن الاهتداء إلى الملكة اللغوية المفسّرة لذلك الوصف، و الكشف عن البنية التركيبية لهذا العضو الذهني . وهو ما يسلم به شومسكي فقط دون سواه ممن لا يسير على خطاه .

وللوصول باللسانيات إلى الغاية المحددة لها ، أي جعلها قسماً من البيولوجيا ، وضع شومسكي خطة عمل تجمل خطواتها كالتالي : 1) حصر اهتمام اللسانيين في قدرة المتكلمين اللغوية المنعكسة في انجازهم اللغوي الخالص من تأثير أي عنصر أجنبي عن تلك القدرة . 2) التماس القدرة من دراسة الإنجاز في اللغة المعينة لا باعتباره موضوعاً في حد ذاته لكن بوصفه طريقاً سالكاً إلى القدرة . و بذلك يتأتى استنباط معلومات عن طبيعة القدرة المستهدفة في الدراسة اللسانية[115] . 3) من الوصف المسند إلى القدرة يمكن التماس الملكة اللغوية . إذ يمكن إدراك محتواها إذا تمّ التمييز ، داخل القدرة اللغوية ، بين المستفاد المستحصل عن طريق التجربة ، و بين الجهاز الطبيعي الضروري لاكتساب ذلك المستفاد . 4) التمييز بين الملكة الذهنية و القدرة المكتسبة يحصل بعزل الخصائص غير المكتسبة الكامنة وراء المستفاد المشترك بين المتكلمين بأية لغة المتعلق اكتسابُه بتجربة واردة .

يتضح مما سبق أن اللساني يسعى بعمله إلى تحديد الخصائص الطبيعية التي لا دخل للتجربة في تشكيل سلوكها ، إذ تعمل على طريقة واحدة و إن خضع أصحابها لتجارب متباينة تمام التباين . وهو ما يدل على أن تلك الخصائص تنسّقَ سلوكُها بكيفية محددة سلفاً في العضو الذهني . و عليه

---

115) في ما البت هنا حول أطوار الاكتساب ، و تخليص الإنجاز من آثار العناصر الأجنبية عن القدرة انظر شومسكي : تأملات في اللغة ، ص 148، و 170 ، و أوجه النظرية التركيبية ، الفصل الأول منه ، و انظر أيضاً كاتس ، فلسفة اللغة ، ص 224 ..

تُتَصوَّرُ الملكة اللغوية جسميات تتفاعل داخلياً مكوّنةً إوالية ضرورية للاكتساب ، لأنها السبب الذي يُولِّد المستفاد المشترك بين جميع اللغات البشرية . و بغير الكشف عن هذه الإوالية لا تجد اللسانيات ما به تفسر الخصائص التي تتقاسمها لغات الإنسان . لذلك ينبغي الدفع بهذا العلم حيث يتأتى اكتشاف الإواليات الطالعة في تشكيل القدرة و الإنجاز اللغويين ، و صوغ ذلك في نظرية للملكة اللغوية يسميها شومسكي النحو الكلي . و لتوضيح الخطوات المذكورة بمثال نجد شومسكي يصرح و يعمل بما يلي :(I) يعتبر النحو التوليدي التحويلي نظرية لقدرة المتكلم اللغوية ، لأنه يسعى بالتحليل الواضح القطعي إلى وصف ذات هذه القدرة[116] .(II) من دراسة إحدى اللغات استعمالاً و فهماً ، كاللغة الانجليزية مثلاً ، يمكن استنباط خصائص لا يكتسبها المتكلم من خارج ذاته ، و إنما تنبعث فيه من ذات الملكة اللغوية .

اعتقاد شومسكي أن الخصائص المستخلصة من دراسة جمل من الأنجليزية منبعثةٌ من الملكة اللغوية و ليست مكتسبة من المحيط اللغوي جعله ، أولاً ، يفترض كُلية الخاصية (خ) المثبتة . بمعنى يجب أن يكون لنحو أي لغة الخاصية (خ) . لأن النحو الكلي يحتم أن تكون تلك اللغة كذلك . وثانياً، يتخذ اطراد أقوال المتكلمين وأحكامهم عليها وسيلةً لإثبات أن للغة المعينة الخاصية (خ) إذا دأب أهلُها استحسان ما طابق (خ) و استقباح ما خرقها . وثالثاً ، ينسب إلى الملكة اللغوية الخاصية (خ) إذا ثبت أن كانت (خ) مجردة لم ينتزعها ، باستقراء أنحاء ترضي (خ)، متكلمٌ ما خضع أصلاً لتجربة مناسبة ولا تلقى تكوينا لملاحظة تلك الخاصية[117] .

(III) إسناد الخاصية (خ) المستنبطة من دراسة إحدى اللغات إلى الملكة اللغوية لا إلى المحيط اللغوي افتراض يمكن فحصه مراسياً بإجراء تجارب

116) انظر شومسكي ، أوجه النظرية التركيبية ، الفصل الأول ، ص 12 و ما بعدها .

117) لمزيد من التفصيل انظر شومسكي ، دراسات في الصورة و المعنى ، ص 82 ، و 206 .

الاختبارية . كاختلاق محيط محايد بالنسبة إلى الخاصية المعنية أو محيط لا يناسبها . و إذا ثبت مع ذلك إرضاء تلك الخاصية تعيّن إرجاعها إلى الملكة الذهنية و بالتالي تكون استجابة كل اللغات لها واجبةً لضرورة عضوية . لكننا لم نهتد في أعمال النحو التوليدي إلى ذكر تجربة من هذا القبيل ، و هو ما يدل على أن القضية المصوغة في (II) فرضية عمل و مسلمة داخل هذا النحو لا غير.

(IV) التعلق البنيوي للقواعد اللغوية[118] خاصية غير مكتسبة ، لأنه شرط قبلي لإمكان الاكتساب و حصوله، و مبدأ منسوج في ذات الملكة الذهنية، و إحدى خصائص النحو الكلي و إنْ اسْتخلص من دراسة جمل من اللغة الواحدة كالأنجليزية . و يعني هذا المبدأ أن مفعول القاعدة النحوية مقيد بما تسمح به البنية . فلا تمارس عملها في استقلال عن البنية . على سبيل التمثيل، لا تحركُ القاعدةُ مكوناً من موقعه إذا لم تسمح البنية بذلك التحريك.

يعتقد شومسكي أن ذهن المتكلم ، بفضل مبدأ التعلق البنيوي المطبوع أصلاً في ذاته ، يقوم بعمليات صورية لإنشاء أبنية مجردة . و لتعلق القاعدة بمنشآت الذهن الصورية يجب أن تعالج قواعد نحو أي لغة العبارةَ بوصفها سلسلة لفظية تنحل إلى مركبات مجردة : (أي لا تتعيّن أطراف تلك المركبات و لا تتحدد مقولاتها حسياً) . و عليه يجب أن ترفض اللغات أي قاعدة نحوية تباشر العبارة بوصفها متوالية مـــن الكلمات المفردة .

كون العبارة تنحل إلى مركبات ، سواء أكانت مجردة أم حسية ، و ليس إلى متوالية من الكلمات المفردة قضية لم تكن محط جدل بين اللغويين . قديماً تنبّه لسانيو اللغة العربية إلى هذه المسألة ، و لاحظوا سريان مبدأ التعلق المذكور

118) في تقديم مبدأ التعلق البنيوي للقواعد النحوية نعتمد من أعمال شومسكي : أوجه النظرية التركيبية ، ص 80 ، و دراسات في الصورة و المعنى ، ص 83 ، و تأملات في اللغة ، ص 42.

من خلال دراستهم لعدد كبير من الظواهر اللغوية[119]. لكن ما قد يشكل مصدر الخلاف هو السؤال حول ما إذا كان مبدأ التعلق البنيوي لقواعد النحو منبعثاً في الملكة اللغوية من ذاتها أو مستحصلاً من المحيط الخارجي .

حاول شومسكي ، وهو يجيب عن السؤال كيف يعرف المقبل على اكتساب اللغة كون عباراتها تنحل إلى مركبات و ليس إلى مفردات ، أن يثبت أن هذه المعلومة مطبوعة في الملكة اللغوية و منسوجة في هذا العضو الذهني . بل هي معلومة مرقونة في الأمشاج المكونة للطفل ، فيُولد مزوداً بها . لذلك لا يخطئ فيها أبداً ، إذْ لا يُجوِّز انحلال العبارة إلى مفردات . لأنه لا يطمئن إلى مبدأ استقلال القاعدة النحوية عن البنية . يزعم شومسكي أن الفرد يعيش متمسكاً بمبدأ التعلق البنيوي و إن لم يخضع طيلة حياته السابقة لتجربة واردة، أي لم يسمع قط ما يستفيد منه تعلق القاعدة النحوية بالبنية ، و لم يُلقَّنْه أو يُهيّأ لملاحظته . و يدعي أيضاً أن تغييب التعلق البنيوي على استقلاله لا يمكن إناطته بالحرص على نجوع التواصل ، أو استخلاصه بقياس على شبيه له في مجال معرفي آخر ، وبقي أن يكون ذلك خِلْقةً و طبعاً متوارثاً . إذ لو كان الناس على غير هذه الخلقة لقبلوا مطمئنين مبدأ استقلال القاعدة النحوية عن

---

119) من تحدث بوضوح عن تدرج مستويات التركيب نجد الجرجاني كما يظهر من قوله : تعطف تارة جملة على جملة ، و تعمد أخرى إلى جملتين أو جمل فتعطف بعضاً على بعض ، ثم تعطف مجموع هذي على مجموع تلك . . . واعلم أن سبيل الجملتين في هذا ، و جعلهما بمجموعها بمنزلة الجملة الواحدة ، سبيل الجزأين تعقد منهما الجملة ، ثم يُجعل المجموع خبراً أو صفة أو حالاً . . . فكما يكون الخبر و الصفة و الحال لا محالة في مجموع الجزأين لا في أحدهما، كذلك يكون الشرط في مجموع الجملتين لا في إحداهما . و إذا علمت ذلك في الشرط فاحتذه في العطف فإنك تجد مثله سواء ». دلائل الإعجاز ، ص 245 - 247 . و من هذا القبيل قولهم : « الفعل و الفاعل كالجزء الواحد » .انظر ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج1 ، ص 14 . و الأنباري ، أسرار العربية ، ص 79 . و قولهم : « حرف الجر يتنزل منزلة جزء من الاسم » . ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج 8 ، ص 10 . و كذلك شأن المتضايفين و التابع مع متبوعه ، و الموصول مع صلته ، و نحو هذه المركبات التي لا تقبل التفكيك بنقل جزء منها خارج مجالها . انظر ابن السراج ، الأصول في النحو ، ج2، ص 231 . و باستعمال علاقتي الانتماء (∈) و عدمه (∉) استطاع ابلمفلد أن يدقق مفهوم المركب ، انظر الفصلين الحادي عشر و الثاني عشر من كتابه ، اللغة .

البنية . و عليه يجب إسناد التعلق البنيوي للقواعد النحوية إلى العضو الذهني في طوره الأصل (ط 0) .

و إذا ثبت أن كان مبدأ التعلق البنيوي أو نحوه مكتسباً ، (يحل في العضو الذهني من خارج ذاته) ، أو ثبت ارتباطه بما نفى شومسكي أن يرتبط به، (كأن يرتبط حصوله بالحرص على نجوع التواصل ، أو بقياسه على شبيه له في مجال معرفي آخر) ، زال كل ما من شأنه أن يدعو إلى اعتقاد وجود كليات لها طبعية هذا المبدأ و نحوه من المعتبر كلياً طبعياً منسوجاً في خلايا الملكة اللغوية . تحقيقاً لهذه الغاية يتعين الشروع في فحص كليات شومسكي اللسانية من جهة الطريقة التي انتهجها لإثبات أولاً وجود الكلي اللساني من قبيل مبدأ التعلق البنيوي و نحوه من الشروط و القيود الضابطة لقواعد النحو في أي لغة . و ثانياً كون مبدأ التعلق أو نحوه طبعياً ينبعث في الملكة اللغوية منها بتحريض من المحيط اللغوي . و ثالثاً كون المبدأ المذكور، أو نحوه ، كلياً لأنه يقيد سلوك القاعدة النحوية ، و كيفية تطبيقها في كل اللغات .

4.3.2. كليات لسانية لازمة عن فرضية العمل الطبعية .

قد يسهل الجواب بالإثبات عن السؤال هل الكليات اللسانية موجودة . لأنه يكفي لاعتقاد ضرورة وجودها الأخذ بفرضية العمل الطبعية التي تقضي بكون كل متكون يولد مزوداً بملكة لغوية ، و أن في ذات كل ملكة لغوية معارف لسانية واحدة . معارف يتعلم بها المتكلم و لا يتعلمها مصوغةٌ خلْقةً في عضو من ذهنه صياغة الأوامر ، من قبيل « كوِّنْ قاعدة متعلقة بالبنية و أهمل كل قاعدة مستقلة عن البنية »[121] .

و بما أن في ذهن كل متكلم نزوعاً طبعياً إلى مثل الأمر المذكور وجب أن ينعكس هذا الأخير في كل اللغات . و باهتداء الباحث في اللغة المعينة إلى

[121] شومسكي ، تأملات في اللغة ، ص 44

خاصية فيها تشخصه « يستنتج أن للُغاتٍ أخرى نفس الخاصية معتمداً في حكمه هذا على فرضية مفادها أن الناس ليسوا مهيئين لتعلم لغة بدل أخرى . استناداً إلى هذه الفرضية يصح في نحو كل اللغات ما يصح في نحو اللغة الأنجليزية »[122] . يتضح من هذا أنه من دراسة شومسكي لأبنية معينة أو لحالة خاصة باللغة الأنجليزية يستخلص مبادئ و شروطاً يزعم أنها عامة، من شأنها أن تقيد قواعد النحو في كل اللغات البشرية .

تبيّن مما سبق أنه تمَ إثبات وجود الكلي اللساني بطريقة نظرية تتخذ شكـــل الفرنب .(2.1) المصوغ في ما يلي :

(1) . افرض وجود معارف طبعية واحدة في الملكة اللغوية لدى كل متكلم مهيّأ لتعلم أي لغة .

(2) . إذا ثبت ، عند دراسة لغة معينة ، وجود خاصية بها تعكس معلومة طبعية .

(3) . ينتج ضرورةً أن تكون تلك الخاصية موجودة في كل اللغات .

(4) . تُمحص هذه النتيجة مراسياً بأن يركز نحاةٌ ، وهم يسترشدون في دراستهم للغات مختلفة بالنحو التوليدي التحويلي ، على البحث في لغاتهم الخاصة عن وقائع واردة بالنسبة إلى مبادئ ذلك النحو و قواعده .

(5) يلزم عن كون العلاقة بين النظرية و موضوعها المتشكل أحادية التأثير، (من النظرية في اتجاه الموضوع (4.1)، أن يهمل النحاةُ المسترشدون أحكامَ المتكلمين الأشهاد و ما يلقونه في لغاتهم من أمثلة و ظواهر لا تلائم مبدأً أو قاعدةً في النحو المرشد .

و إذا انكشف كيف تم إثبات وجود الكلي اللساني ، و كيف يجب على سائر اللغات البشرية أن تنظر إليه لنعت كل منها بالطبيعية و لتجنب أي منها أن توصف بالشذوذ، تعيّن التساؤل أولاً عن مقولة هذا الكلي و طبيعته قبل النظر في وجوده الفعلي .

---

122) نفسه ، ص 45 .

كل ما يطبع شومسكي في الملكة اللغوية ، من المبادئ و الشروط والقيود، ذو طبيعة صورية[123] .و كل ماله هذه الطبيعة يلزمه أن يوجد مستقلاً عن مضايفه المادي أو الدلالي . و يُفترض في المتضايفين المستقلين ألاّ تتقوّمَ ذاتُ أحدهما بالآخر ، لكن هناك علاقة تنتظمهما لا ينفك بها أيٌّ منهما عن صاحبه . حتى صار من أهم أهداف النحو التوليدي منذ نشأته تحديد العلاقة التي تنتظم الصوري و الدلالي .

بالاستناد إلى علاقة الاستقلال المذكورة يجب أن تنقسم أوليات النظرية اللسانية إلى مفاهيم صورية بحتة ، و إلى مفاهيم دلالية بحتة . يترتب عن هذا الانقسام إمكانُ إقامة نظرية تعنى بالمفاهيم الصورية يسميها شومسكي[124] نظرية الصورة اللسانية و نظرية النحو الصوري . وهي نظرية مكتملة داخلياً لها خصائصها و بنيتها الذاتية ، لكن دون إغفال لحظة روابط منتظمة تقرن الصورة و المعنى . و عن استقلال الصورة و ارتباطها بالمعنى تولدت فرضية عمل تفيد أن «بنيات النحو الصوري تولد مستقلة ، ثم تُعلّق بها تأويلات دلالية بواسطة مبادئ و قواعد تنتمي إلى نظرية سيميائية أوسع»[125] .

بسبب الصورية توجد مفاهيم لسانية ثابتة غير متغيرة ، وهي كلية ، و بسبب استقلال المفاهيم الصورية عن المفاهيم الدلالية يجب ألاّ تظهر رواسم : (أي ألفاظ اصطلاحية تظهر في الحد المفصل المعادل للحد المجمل) ، أحد

---

123) المبادئ العامة و ما قد يتفرع عنها من القيود الضابطة لقواعد النحو مفاهيم صورية في نظرية النحو التوليدي التحويلي . توجد مستقلة عن المادة المتشكلة بها ، فلا دخل لهذه الأخيرة في ما يكون لتلك المفاهيم من الخصائص . إذ ليس للمادة كالصوت و الدلالة و التداول دخل في قوام الصورة اللسانية المتفرعة في مبدأ التعلق البنيوي (Principe de dependance Structurale)أو في شرط الفاعل المعين (Condition du sujet spéciéfié)أو في قيد المركبات الاسمية المعقدة (Contrainte Sur Syntagnes Nominaux Complexes) ، أو في قواعد التحويل (regles de mouvement) أو في مثل هذا ما يلزم عن فرضية استقلال التركيب أو تجرد قواعد النحو . للمزيد من التفصيل في مسألة استقلال النحو و صورية قواعده ، انظر شومسكي ، دراسات في الصورة والمعنى ، الفصل الأول منه ، ص 35-78 . و حواره مع متسورونه ، ص 97 و ما بعدها . و في علاقة الصورة بالمادة عموماً انظر ابن سينا ، الإشارات و التنبيهات ، ج2 ، ص 149-286 . و الغزالي ، مقاصد الفلاسفة ، ص 158-162

124) انظر الفصل الأول من كتابه . دراسات في الصورة و المعنى .

125) شومسكي ، دراسات في الصورة و المعنى ، ص 75 .

الصنفين في تعريف الآخر . نخلص مما سبق إلى أن الكليات اللسانية داخل نظرية النحو التوليدي ؛ (من قبيل مبدإ التعلق البنيوي و نحوه من الشروط و القيود الضابطة لقواعد نحو أيّ لغة بشرية) ذات طبيعة صورية .

5.3.2. الكليات الصورية طبعية .

وصف مفهوم صوري بكونه طبعياً يعني أن هذا المفهوم ينبجس من الملكة اللغوية و يتكون في ذاتها من غير أن يكون للمحيط أي دور ماعدا دور التحريض و الإثارة . إذن، ماهو طبعي لا يُكتسب من خارج ؛ لأن المتكلم يتعلمه من ملكته الذهنية المجهزة بَدْءاً بمثل شرط السوج المعيّن[126] . لكن كيف أثبت شومسكي كون الشرط المذكور طبعياً .

من الملحوظ في نظرية النحو التوليدي من حيث البرهنة و الاستدلال أن شومسكي لا يثبت نظرياً أو مراسياً طبعية ما ينسب إلى الملكة اللغوية . و حين تقوده دراسة الحالة المعينة إلى الاستدلال على طبعية الكلي المستخلص منها تراه يسوق عبارات خبرية غير مقترنة بدليل صدقها . فلا تحمل أيّ متردد ، مهما ضعفت درجة شكه، على الإذعان لاعتقاد شومسكي بأن شرط السوج المعين مثلاً ينبجس من الملكة اللغوية و ليس حاصلاً في ذاتها من خارج .

يمكن التسليم جدلاً بفرضية شومسكي القائلة : « إذا حصلت المعرفة بشيء ، مع انعدام التجربة المناسبة ، تعيّن إسناد تلك المعرفة إلى ذات الملكة

---

126) من دراسة حالة المركب ؛ (each other) ، و استعمالاته في اللغة الانجليزية استخلص شومسكي قيداً عاماً سماه شرط السوج المعيّن . رمز له بالحروف المصدور (css) ؛ و عرفه بقوله : « يمتنع ربط المركب س الموجود داخل المركب ج بغيره الواقع خارج ج إذا كان ج يحتوي سوجا مغايراً للمركب س » . وقد اعتبره طبعياً لانتمائه إلى الملكة اللغوية ، و صورياً لاستقلاله عن الدلالة و عن أي نسق معرفي غير التركيب ، و عاماً لكونه يقيد نحاة كل اللغات . في شأن الشرط المذكور بجميع الصيغ المتعاقبة عليه ينظر شومسكي ، دراسات في الصورة و المعنى ، ص 91 . و تأملات في اللغة ص 126، 183 . و نظرية العمل و الربط ، ص 389،261 . ومقالة حول البنيات المعرفية و تطورها ، ص 72. ضمن نظريات اللغة و نظريات الاكتساب ، ص 65_87 .

اللغوية المشتركة بين أفراد النوع»[127]. إلا أنه لا يكفي للتثبت من صدق هذه الفرضية أن يصرح شومسكي عقب كل مبدأ مُستخلص أن معرفته قد حصلت للمتكلم بدون تجربة أو تدريب مناسبين . أن يعتبر« قيد المركبات الاسمية المعقدة » من النحو الكلي يحتاج إلى إثبات .أما قوله : « يصعب تصور أن يكون كل متكلم قد تلقى تدريباً مناسباً أو خضع لتجربة ملائمة » ، فمجرد من الدليل على ضرورة إسناد هذا القيد إلى الملكة اللغوية . وقد كرر شومسكي نفس العبارة عقب إسناده لشرط السوج المعين إلى النحو الكلي فقال : « يصعب ، من جديد ، قبولُ كونه نتيجة لتجربة أو تدريب مناسبين» . وفي قالب آخر صاغ نفس الكلام « من جديد يحتمل أن يقضي شخص جل عمره أو كله من غير أن تعترضه معطيات واردة بلْهَ التدريب ... يبدو إذن من العبث الدفاع عن كون التجربة توفر الأساس لهذه الأحكام » . و حيث تحدث عن مبدأ التعلق البنيوي يعقب بما يفيد قوله : « يستعمل الطفل قاعدة متعلقة بالبنية ولا يخطئ كأن يستعمل قاعدة مستقلة عنها . و من العبث أن يعزى ذلك إلى تنشئته على استعمال تلك و إهمال هذه ... إذ يحتمل أن يقضي المرء جل عمره دون أن تعترضه وقائع حاسمة ، و مع ذلك لا يتردد في استعمال قاعدة متعلقة بالبنية و إنْ حصل أنْ طابقت تجربتُه برمتها فرضية استقلال القواعد عن البنية»[128] .

كل هذه النصوص و غيرها الكثير أخبار مجردة من أدلة صدقها ، فلا تحمل غير قائلها على الإذعان لقبول مقاصدها ، لأنه ليس فيها ما يدل على ضرورة إسناد ما يعبر عنه شومسكي بألفاظ : المبدأ ، أو الشرط ، أو القيد ، أو القاعدة ، إلى الملكة اللغوية ، وهو ما يقوي الشك في أن يكون لهذه الملكة المحتوى المسند إليها بغير برهان .

127) للتثبت من صحة ما نسب إلى شومسكي من الأقوال الواردة بين مزدوجتين إعلاه ينظر كتابه دراسات في الصورة و المعنى ، متوالي الصفحات ، 83، 89، 92، 95

128) شومسكي ، تأملات في اللغة ، ص 44 . نظر أيضاً مقاله حول السمات المعرفية و تطورها : ص 74.

و من جملة ما يقوي الشك في كلية السوج المعين و نحو هذا الشرط المانع من وجود في نحو أي لغة لقاعدة تربط مركبين من قبيل ما ورد في تعريفه كون هذا الشرط نفسه لا يمنع وجود في اللغة العربية قاعدة تربط المركب (بعضهم ببعض) ، وهو واقع داخل (ج)المتضمنة لفاعل مغاير (القاضي)، تربطه بالمركب (المعتقلون) الواقع خارج (ج) . كما تشهد صحة العبارة (3) ومثلها (4) بعدها.

(3). و إن تبادل المعتقلون داخل المحكمة التهم لا يجرم القاضي بعضهم ببعض .

(4). يعلم كل مترشح أن زيداً يزكي ببعضهم بعضاً .

يترتب عن سلامة العبارة (3) و نحوها (4) في اللغة العربية أن يكون شرط السوج المعين المستخلص من دراسة حالة خاصة باللغة الأنجليزية ذا مفعول خاص بالأنجليزية و نحوها من اللغات . إذ في نحوها يمنع وجود قاعدة تربط مركبين من قبيل ما ذكر ولا يمنع وجود تلك القاعدة في نحو اللغة العربية .
و بما أن شرط السوج المعيّن لا يعني نمط اللغة العربية ، بدليل سلامة العبارتين (3، 4) فيها ، فإن اعتبار هذا الشرط كلياً مجرد رغبة من قبيل الحكم بالتشهي بجعل في كل اللغات ما ثبت في الأنجليزية . و من غير المعقول البتة عدُ هذا الشرط كلياً و لم تُبرهَن كليتُه نظرياً . أما مراسياً فقد ثبتت خصوصيته، و لأنه عن تعميم الخاص تتولد بالضرورة جملة من النعوت النقائص . من قبيل إن اللغة الفلانية شاذة غير طبيعية . تشهد سلامة العبارة كذا فيها على وجود قاعدة في نحوها تخرق مبدأ كلياً ، و غير هذا مما يحمل المسترشدين على إعادة الوضع .

و الذي يجب قوله ، باعتبار اللغة موضوعاً ثابتاً لا موضوعاً متشكلاً ، إن سلامة البنية في مثل العبارتين (3، 4) لشاهد على خصوصية شرط السوج المعين ، لأن أي مبدأ صوري مجرد من دراسة حالة في لغة معينة قد يعم نمطاً

من اللغات و لا يكون كلياً إلا إذا ثبتت كليته مراسياً ، فلا تسمع عندئذ من لساني كون لغة ما قد خرقت شرطاً كلياً و لم تتقيد به حتى حسن فيها ما قبح في غيرها . لأنه ليس يوجد مبدأ عام تخرقه لغة خاصة . فدليل عموميته أن يتوافق و جميع اللغات ، و أن يسلم من اعتراض احداهن عليه . إذن ، يكون المبدأ الصوري كلياً بثبوت رقيه إلى مستوى الموافقة الدافع لكل اعتراض من أي لغة . و لا يثبت رقي المبدأ إلى المستوى المذكور بواسطة منهجية الغرنب ، بل يحصل باستعمال منهجية القرنب . و بذلك تشكل المنهجيتان أصل الخلاف بين اللسانيات الكلية و اللسانيات النمطية[129] .

عند تناول شومسكي لمسألة استقلال النحو تراه يتحدث عن الموضوع بلغتين . ففي تأملاته الفلسفية . (حواره مع رونه) ، يعمل على إثبات الاستقلال المطلق للنحو . و كذلك حاله في أعماله الأولى . لكنه في دراسته التقنية الموجهة إلى صوغ نظرية الصورة اللسانية تجده يستعمل لغة تحيل على مفاهيم أولية صورية و أخرى دلالية .

يستحضر شومسكي الخصائص الدلالية للعبارة المعالجة ، و في وصف بنيتها يستعمل لغة تحيل على خصائصها الصورية . يشهد لذلك أنه ما ثبت أن استحسن بنية باعتبار خصائصها الصورية فقط . و لا ثبت إهماله لمبدأ تفاعل الدلالة و التركيب . و يكفي التساؤل عن العامل المسؤول عن تكوين أنواع من المركبات لنجده في الأخير ذا طبيعة غير صورية .

و ليكن اختبارنا لدعوى استقلال التركيب من النحو عن الدلالة و غيرها من الأنساق المعرفية من خلال تدقيق النظر في مبدأ التعلق البنيوي لقواعد النحو ، بوصفه أشهر مبدأ طبعي : (أي غير مكتسب إذ يلاحظه المتكلم و إنْ لم يخضع في حياته الماضية لتجربة لغوية واردة) ، و صوري : (أي لا تأثير للدلالة أو غيرها في تشكيله و صياغته في الذهن) .

(129) انظر بولو رامي . النمطية اللسانية . Paolo Romat . Typologie Linguistique

استناداً إلى دراسة (بوتنام)[130] لمبدأ التعلق البنيوي يمكن الانطلاق لتحليل المبدأ المذكور و اختباره من سؤال حول الأساس الذي يستند إليه المتكلم لتغليب فرضية التعلق البنيوي على فرضية استقلال القاعدة النحوية عن البنية[131].

يعتقد شومسكي ، بناء على الفرضية الطبيعية التي اختار العمل بها ، أن المتكلم يستند في استعماله لفرضية التعلق و إهماله لفرضية الاستقلال إلى ميْل مرقون خِلْقةً في بنية العضو الذهني المسمى ملكة لغوية . هذا الميل الغريزي إلى إحدى الفرضيتين لم يرق(بوتنام) فحاول في مقاله المشار إليه إبطاله ليؤصّل ذلك الاختيار في الدلالة ، و يربطه بملكة ذهنية عامة محتواها المنطق بقسميه الاستنباط و الاستقراء . إن اكتساب النحو عنده متعلق باكتساب الدلالة ، و أن القاعدة الدلالية المحتملة هي التي لا توجد مستقلة عن البنية . إذ « لاتنحصر غاية الطفل في اكتساب قائمة من القواعد التركيبية في حد ذاتها ، بل يعنيه أن يعلم قواعد دلالية »[132] .تأتى لبوتنام ربط الاختيار المذكور بأصل دلالي حين تمكن من تحديد مفهوم النحوية بالارتكاز على حساب صدق القضايا وكذبها . و في ما يلي يمكن بدورنا أن نستدل مراسياً على أن مبدأ التعلق البنيوي غير طبعي ، و أن نوضح معنى كونه دلالياً و ليس صورياً .

لتعميم التصور و دفع أي التباس نستحدث لفظ « التركيب المتدرج » الدال هنا على كل عملية بمقتضاها تتآلف عناصر في مركبات تكوّن كلاً يؤلف مع غيره مركباً أوسع يُراكبه آخرُ ، و كذلك يستمر التأليف و التركيب إلى غاية اكتمال القصد في الوحدة المعينة . معنى ذلك أن هذه الوحدة، كانت لغوية أو

130) انظر هيلاري بُتنام ، ماهو طبْعي ولِمَ ، ص 415-443 ، ضمن نظريات اللغة و نظريات الاكتساب HiLary Putnam , ce qui est inné et pourquoi .

131) للتذكير بالفرضتين فإن فرضية استقلال القاعدة عن البنية تقضي بأن يكون تحليل العبارة إلى متوالية من الألفاظ المفردة . في حين توجب فرضية التعلق أن يكون ذلك التحليل إلى متوالية من المركبات المفردة

132) بوتنام ، ماهو طبعي ولِمَ ، ص 423 .

غير لغوية ، قابلة للتحليل إلى مركبات تقبل التحليل إلى مكوناتها ، إلى حين الانتهاء إلى الجزء الذي لا يتجزأ . إذ بعكس التركيب يجب أن يتدرج التحليل أيضاً .

قد نضطر إلى طبع مبدأ التركيب المتدرج في عضو ذهني لنراقب فيما بعد تجلياته في ظواهر خاصة من اللغة المعينة : (تكوين الاستفهام في اللغة الانجليزية) ، و نفترض وجوده في كل اللغات البشرية إذا لم تشخصه ظواهر طبيعية ثابتة في المحيط الخارجي . فلو اعتمدنا اللون بوصفه أقوى المدركات الحسية الفارقة لأمكن للكبير و الصغير منا تحليل وحدة الإنسان إلى فصائل بشرية ، يمنع تمايزُها من هذه الجهة نقل فرد لإدراجه في غير فصيلته التي تؤويه ، لما في ذلك من وصل الشيء بغيره من جهة فصله عنه . لكن سرد ممثل عن كل فصيلة لابد أن يأتي على أحد التراتيب المحتملة . و لأمكن أيضاً إدراك أن وحدة الزمن تنحل إلى توالي الليل و النهار المنحل كلاهما إلى متوالية من الأوقات يمنعها تغايرُها المرتَّب من تبادل المواقع . و كذلك حال توالـــي ألوان الطيف .

و باعتبار الصورة يكفي المرء أن ينظر إلى المرآة ليكتشف في أحد فكَّيه متوالية من الانسان ، غيرُ المكرر منها يتألف من مُركّبي القواضع و الأضراس يربطهما النابُ الواقع بينهما . و بإمعان النظر في كلا المركبين يجد هذا الاخير مكوَّناً من ضرس العقل و الضاحكة المفصولين بمركب الطواحن . و يجد الأول مؤلفاً أيضاً من رُباعيتين بينهما مركب من ثُنْتَيْن .

انتظام الأوقات ، و كذلك الأسنان في متوالية من المركبات المتجزئة إلى مركبات أصغر و إلى عناصر ، واقعٌ قائم في المحيط الخارجي . من ارتسام مثاله في الملكة الذهنية المصوِّرة يتأتى تجريدُ إمكانية تنظيم أو انتظام عناصر أياً كانت طبيعتها في مركبات متوالية . بحيث لا يأتلف مباشرة بعض العناصر المتماسة . فمع تماس الخيطين الأسود و الأبيض لكنهما لا يأتلفان لانتماء الأول إلى الليل

و الثاني إلى النهار . و بالاستناد إلى مثال الطيف المرتسم في الملكة المصورة يُهتدى إلى ما في تمثيله المرسوم على الورق من التقيد بتدرج تركيب عناصره ، إذا جاءت على هذا التوالي : (الأحمر ، فالبرتقالي ، فالأصفر ، فالأخضر ، فالأزرق ، فالنيلي ، فالبنفسجي) ، أو الطفرة ، كأن يوجد الأزرق مثلاً في متوالية واقعاً بين الأحمر و البرتقالي . لأنه من نقل ذلك العنصر من موقعه الأصلي إلى موقعه الجديد يتولد مركبان لا تأتلف عناصرهما لعدم التئام الألوان المتوالية في كليهما . و بسبب ظهور ممثلي الفصائل البشرية كل مرة في متوالية مغايرة من حيث ترتيب العناصر التي تكونها يتأتى تجريد إمكانية أخرى لتنظيم أو انتظام عناصر ، كيفما كانت طبيعتها ، في متوالية يعالق بعض مكوناتها بعضاً أياً كانت نقط تماسها .

ظهر مما تقدم احتمال أن تُجرّد الملكة الدراكة من ظواهر في المحيط الخارجي إمكانيتين لائتلاف مكونات متعاقبة ، و أن تتصوَّر ذاتُها بطريقتين لتحليل أي متوالية . بالاستناد إلى طبيعة المتوالية المعينة ؛ (وهي إما بسيطة تأتلف جميع عناصرها المتماسة لعدم انتماء أي منها إلى مركب . و إما معقدة : بعض عناصرها المتماسة لا تأتلف مباشرة لانتماء السابق إلى مركب غير المركب الذي ينتمي إليه اللاحق) ، تختار الملكة الدراكة الإمكانية الواردة ، و تملي على الملكة الذهنية المتصرّفة الطريقة المناسبة لتحليل المتوالية المعنية . و بذلك تصير طريقتا التحليل ملكة مكتسبة ، و يصير اختيار إحدى الطريقتين متعلقاً بطبيعة المتوالية المعنية .

بإجراء الملكة المكتسبة في مجال اللغة ، باعتبار هذه موضوعاً ثابتاً من مقوماته المبدأ الوضعي للوسائط اللغوية ، يسهل على المتكلم بنمط لغوي قائم على وسيط العلامة المحمولة إدراك أن الجملة (5) متوالية بسيطة أي يمكن نقل أي عنصر يطلبه الاستفهام إلى الصدر . كما في (أ–ج) . و أن الجملة (6) متوالية معقدة تنحل مباشرة إلى مركبين ، يقبل كلاهما أن يُنقل ليلي

الاستفهام في الصدر . كما في (6.أ،ب) ، لكن تفكيك أحدهما بوضع الآخر في حشوه يفضي إلى تنافر دلالي و فساد تركيبي . كما في(6 . ج،د) .

(5) أ) أبكر بنى مسجداً .

ب) أبنى بكر مسجداً .

ج) أمسجداً بنى بكر .

(6) أ) أتحبس الذي يكرم عالماً .

ب) الذي يكرم عالماً تحبس .

ج) أعالماً تحبس الذي يكرم* .

د) أيكرم تحبس الذي عالماً* .

إدراك قبح الجملتين (6. ج، د) ، و ما يجري مجراهما في اللغات الأخرى[133] ، لا يجوز إسناده إلى مبدأ التعلق الغائب المتخيل مع حضور مبدأ الانتظام الدلالي أو اضطرابه و نبوه[134] . لأنه بوضع الكلم في غير موضعه تنشأ في العبارة بؤرتان للتوتر الدلالي . سببه تفكيك نواتين دلاليتين ناتجٌ عن أخذ عنصر من إحدى النواتين لقذفه في حشو النواة الأخرى . فوقع في (6. د) تماسُ عنصرين (يكرم تحبس) لا تنتظمهما علاقة دلالية . و لذلك قيل لا يدخل فعل

133) انظر شومسكي حيث يستدل على وجود مبدأ التعلق البنيوي للقواعد المحوية في المواضع المشار إليها من كتبه في الطرة(118) . و من جملة ما يدل على فساد استدلاله أمران : أولهما ما يلاحظ فيه من الدور إذ ينطلق من اللغة ليثبت وجود مبدأ التعلق وهو في حكم الغيب لانفلاته المطلق لأي ملاحظة ثم يعود إلى هذا المبدأ نفسه ليستدل منه على حسن تركيب العبارة أو قبحه . و لا يخفى هذا الدور في تفكير شومسكي إذ يثبت من اللغة مبادئ النحو الكلي ، و من هذه المبادئ يفسر وصف اللغة . و ثانيهما : أن المبدأ المذكور لو كان حقاً نزوعاً مطبوعاً في البنية العضوية للملكة الذهنية ، يقضي عند إنشاء الاستفهام بتحويل الجملة الخبرية إلى مركبات مجردة من محتواها الدلالي و بنقل الرابطة الواقعة لأول مركب اسمي إلى الصدر ، لوجب للضرورة العضوية نشوء الاستفهام بنفس الطريقة في كل اللغات . لكن المقارنة بين لغتين نحويتين كالعربية و العبرية في مقابل الانجليزية و الفرنسية تظهر التغاير التام في تكوين الاستفهام

134) اعتمد نحاة العربية مفهوم الانتظام الدلالي و اضطرابه فأسسوا عليه نعتاً واصفة لقبح الجملة و حسنها . كقول سيبويه : « و أما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه نحو قولك قد زيداً رأيت ، و كي زيدٌ يأتيك و أشباه هذا» (الكتاب ، ج1 ، ص8) و إلى نفس القسم يشير أبو علي الفارسي بقوله : « و القبيح النظم القريب من الفهم : قد عبد الله قام ، و لن حاجتك أغفل و أجلس حتى في أمرك انظر» أقسام الأخبار ، ص 201 – 220 ، ضمن مجلة المورد . وقد وسع الجرجاني المفهوم و بنى منه نظريته في النظم . انظر دلائل الإعجاز، ص49 .

على فعل . وكذلك شأن (الذي عالماً) ، فكان لهما إعراب مع عدم ما يقتضيه. و من ثمه قيل لا يُتَصَرَّفُ في الصلة بنقل شيء منها إلى خارجها أو بتقديم بعض مكوناتها على بعض أو بالحذف . و بنفس الكيفية يمكن أيضاً وصف بؤرتي التوتر الدلالي . كما في (6 . ج).

و إذا ثبت احتمال أن تكتسب الملكة الدراكة تينكم الإمكانيتين لانتظام العناصر التي تؤلف متوالية، وثبت أن اختيار الملكة المتصرفة لإحدى الإمكانيتين من أجل تحليل أي متوالية متعلقاً بهذه المتوالية ذاتها (أهي بسيطة أم معقدة)، لم يعد هناك ما يدعو إلى طبع كل ذلك في الدماغ لجعله من خصائص الملكة اللغوية الموروثة . و بذلك يمكن تجنب ما يترتب عن أهم خاصية تميز المبادئ والشروط الضابطة لقواعد الأنحاء في نظرية شومسكي اللسانية . وهي أن الكليات الصورية المثبتة باللجوء إلى استعمال منهجية الفرنب لا تسلم عند الفحص المراسي من اعتراض أمثلة عليها من لغات مغايرة . حتى إذا اشتد ضغط الأمثلة المضادة على النظرية لم يبق للمحافظة عليها من النقض سوى التسلح بحيل الاصطلاحيين من أجل إبطال أي تأثير للغات الأخرى يهدد النظرية بالانهيار . كما يكشف المبحث الموالي عن ذلك .

4.2. دوء نقض النظرية بالحيل .

قد يأتي على النظرية المعينة في أي حقل معرفي يومٌ تشتد فيه أزمتها وتصير مهددة بالانهيار بسبب نتائج مخالفة انتهت إليها نظريات منافسة أو تجارب جديدة . لكن هذه النظرية تظل في أعين أصحابها الاصطلاحيين على وجه الخصوص ثابتة وأشد رسوخاً من قبل [135] . يدافعون عنها بعُدَّة اصطنعوها لطمس ما قد يظهر على نظريتهم من التنافر و عدم الالتئام .

135) في المثبت هنا من الوصف لخصائص النظرية غير الشاهدة على صحتها أياً كان مجالها نعتمد بوبر من خلال كتابه ، منطق المعرفة العلمية ، خصوصاً فصول القسم الثاني منه ، حيث يتناول بالبحث مسائل : النظرية ص 57 ، و الدحض ص 76 ، و مشكل الأساس المراسي ص 92 ، و مراتب التحقق ص 112 و البساطة ص 136 .

انتقد بوبر بشدة عقائد الاصطلاحيين التي تمس مجال المعرفة العلمية ومنهجية تحصيلها . يهمنا أن نتعرض باختصار شديد لتلك العقائد ، وهي داخل العلومية ، لنراها من جديد مطبقة في ميدان اللسانيات على يد شومسكي بوصفه اصطلاحياً .

من العقائد الرئيسية الموجهة لتفكير هؤلاء كون الجانب النظري من العلم في أي ميدان لا يمثل صورة لموضوعه . فما العلم إلا بناءٌ منطقي ، لذا لا يدخل في تحديد لبناته خصائصُ موضوعه . بل على العكس من ذلك . إذ هو المتدخل في تشكيل الموضوع و تحديد خصائصه، و ذلك عن طريق المبادئ والقوانين التي اختلقها الدارس و اصطنعها لنفسه .

يترتب عن اتخاذ الاعتقاد المذكور منطلقاً مفهومٌ للدحض خاص بهم . و إن كان هذا المصطلح يعني على وجه العموم ضبط المعيار العلمي أو تصحيحه فإن موضع الخلاف بين الاتجاهين الواقعي و الاصطلاحي كامن في مرجع الدحض . إذ نجد الفريق الأول يستند إلى موضوع العلم و يعتبر معطياته لدحض النسق النظري . و في الوقت ذاته يتخذ الاصطلاحي من « قراراته الاعتباطية و اصطلاحاته » قاعدة ، يرجع إليها لضبط البناء المنطقي للنسق النظري . فلا يلتفت عندئذ إلى الموضوع و لا يعتبر الملحوظ فيه ، لأن تحديد الملاحظات يتعلق بالأساس النظري الموضوع وضعاً ، و لأن الحكم على البناء المنطقي للنسق النظري بالدقة و الضبط يتعلق باستجابة المستنبط للمصفوفات[136] التي تَقرَّرَ تبنيها . و هكذا تجرد المعطيات الملحوظة و النتائج التجريبية من إمكانية التأثير لدحض النظرية .

136) المصفوفة المقابل العربي للفظة الأجنبية : (axiome). وهي عبارة عن قضية أولية موضوعة من غير مراعاة مطابقتها للواقع . يتم التسليم بها بدءاً إذ تُسند إليها قيمة صادقة . وهي مركبة من "ألفاظ أولية غير معرّفة . و من ألفاظ معرفة من الألفاظ الأولية . و عن المصفوفات تشتق قضايا أخرى صادقة عن طريق تطبيق قواعد الاستنباط المعينة من قبل . بحيث تعتبر القضية (ج) صادقة داخل النسق الصوري (س) إذا أمكن استنباطها من مصفوفات (س) بواسطة عدد محصور من العمليات المسموح بها داخل (س) . لمزيد من التفصيل انظر بوبر ، منطق المعرفة العلمية ، ص 71 – 75 .

عند اشتداد أزمة بناء منطقي بسبب اصطدامه بنتائج مغايرة و معطيات ملحوظة يضطر الاصطلاحي ، لطمس ما يظهر على نظريته من التنافر و لانقاذها من الانهيار ، إلى استخدام وسائل غير علمية نعتها بوبر بالخدع و الحيل . وهي كثيرة حصر أهمها في أربعة أنواع .

(I) التشكيك في قدرة المنافس العلمية ؛ كأن يزعم الاصطلاحي أن منافسه غير قادر على التحكم الكافي في الموضوع المعالج . وهو ما جعله ينتهي إلى نتائج تبدو مناقضة للنظرية السائدة . ينعكس مثل هذا التقليل من قيمة المنافس في اللسانيات ، إذ نجد له صدى في أعمال شومسكي وهو يرد على مخالفيه[137] .

(II) نزع العلمية عن ملاحظات المنافس التي تهدد النسق النظري ؛ وذلك بإثارة الشكوك حول المعطيات الملحوظة و النتائج التجريبية . منها عدم كفاية مهما ، و أنها غير علمية و لا موضوعية ، بل يمكن الذهاب إلى

---

137) من ردود شومسكي المقللة من قيمة ما يقترحه مخالفوه نسوق بعضاً من أقواله الموضحة للنمط الأول من حيل الاصطلاحيين . من المعلوم أن مبدأ التعلق البنيوي من محتوى الملكة اللغوية في طورها الأصل . و لما جرد بوتنام (نظ : ط 130) من محتوى ملكة ذهنية عامة سماها « الذكاء العام » دافع شومسكي عن تصوره بقوله : « إذا كان بوتنام بالفعل قادراً على أن يشخص بكيفية أو بأخرى « الذكاء العام » و « تناظر خطط الاكتساب المتعددة » ، و أن يبين ولو بطريقة فضفاضة كيف تناط خاصية تعلق القواعد التركيبية بالبنية الطبيعية كما يتصورها بوتنام ، ساكون سعيداً بتبني فرضية إسناد تلك الخاصية إلى الذكاء العام بدل إسنادها إلى الملكة اللغوية في طورها الأصل ... ، يشير اقتراح بوتنام المضادُ إلى أن في ذهنه شيئاً آخر و أن اعتراضه فاسد الصياغة » . نظ : نظريات اللغة و نظريات الاكتساب ، ص 445، 447 . و في معرض رده على أصحاب الدلالة التوليدية الذين غيروا أساس النظرية المعيار إذ جعلوا الدلالة مكان التركيب قال شومسكي : « يجب أولا إثبات أننا بإزاء تقابلات حقيقية لا أمام طرق مغايرة لحديث بكيفية غامضة و غير صارمة عن نفس النسق النحوي ، إن المسألة ، كما تصورها النقاشات الأخيرة ، ليست بهذا المستوى من البساطة و البداهة » . و قد كرر مثل هذا الكلام بصيغ متقاربة في مواضع كثيرة من كتابه ، قضايا دلالية ، الفصل الأول منه على الخصوص . و في رده على الوظيفيين يقول : « يدعي الوظيفيون أن لاستعمال اللغة وظيفة تؤثر في صورتها : قد يصح ذلك شريطة إثباته ووضعه في المستوى المناسب » حوارات مع متسرونه ، ص 101 . في نفس الاتجاه نجد من أقوال عبد القادر الفاسي ما يلي « اعتبار اللغة أداة للتواصل لا يوحي به إلا الحس المشترك السطحي » اللسانيات و اللغة العربية . الكتاب الأول ، ص 41 . و منه « تراهم يكتبون في مواضع لا يسمح لهم تكوينهم بالكتابة فيها » . نفسه ، ص 61 . و كذلك قوله : « و لكن حينما أرى عملا يقرأ بالفعل التراث قراءة علمية سأتفق معه في هذا المجال . و لكن إلى حد الآن لم أره » . المنهجية في الآداب و العلوم الإنسانية ، ص 94 .

درجة تكذيب المجرّب . باختصار يجب إخراج من العلم كل شاهد على صحة الاتجاه المنافس يُقوّض البناء المنطقي لنظرية جيدة في اعتقاد الاصطلاحي تستحق كل رعاية و تعهد ، فتعيّن الاحتفاظ بها و إن صارت مهدّدة[138] .

تظهر الوسيلة (II) في حقل اللسانيات بوضوح لدى شومسكي وهو يبني مجموعة من الوصايا حصناً يمنع معطيات اللغات الأخرى أن تخترقه لتهدد نظريته اللسانية[139] . فأقام قواعد التركيب ، كما يكشف المبيان (7) أدناه ، بين الشروط الكلية و معطيات اللغات الخاصة لمنع أي ارتباط مباشر بينهما .

(7)

شروط كلية	⇄	قواعد تركيبية	⇄	معطيات اللغات الخاصة

يعبر المبيان ، كما ينص عليه شومسكي في الموضع المشار إليه من كتابه المذكور آنفاً ، عن وضع مجموعة من القرارات يمكن إجمالها كالتالي :

1) الشواهد الملحوظة في معطيات اللغات الخاصة يجوز استعمالها لاختبار قواعد التركيب المقترحة . لكنه ليس لها أن تدعم أو تنقض مباشرة شرطاً كلياً لأن ذلك من اختصاص قواعد التركيب . التسليم بهذا القرار يترتب عنه 2) تجريد أحكام المتكلمين المستشهد بلغتهم و كذلك قوائم الأمثلة مهما كثرت من أي دور مباشرفي تثبيت شرط مقترح أو نقضه . و إنما يكون لها ذلك الدور من خلال نسق القواعد المخالف أو الموافق للشروط . 3) يمكن نقض الشروط الضابطة للقواعد أو اختبارها . أما تقييم هذه الشروط فيتطلب أولاً

138) إذا اصطدمت نظرية بنتائج تجريبية مغايرة تعيّن إضعاف التجربة بإضفاء نعوت عليها تنزع عنها اطمئنان النفوس إليها . في هذا الاتجاه نجد « النظريات التي بلغت درجة من العمق التفسيري في مجال محدود يجب ألا تنحى بمجرد تقديم الحجة على كونها تتعارض مع التجربة كما تظهر في الحس العادي . . . من ذلك انقاذ النظرية الجيدة الجديرة بالاهتمام ، و خلق تجربة عصبية جديدة ، و تصور علوم جديدة ، و تغيير المقاييس العلمية . . . و تضمين مقاربة أكثر مرونة في علاقة النظرية بالتجربة » . عبد القادر الفاسي ، عن أساسات الخطاب العلمي و الخطاب اللساني ، ضمن المنهجية في الأدب و العلوم الإنسانية ، ص 43 63 .

139) انظر المدخل من كتابه دراسات في الصورة و المعنى .

مستوى معيناً من العمق في تحليل الظواهر المعنية، و ثانياً نسقاً من القواعد المتحكمة فيها مناسباً لنظرية للنحو الكلي المقترحة . و بغيرذينكم المطلبين لا تُدرك أهمية الظاهرة بالقياس إلى مبدأ كلي ، و لا تُجدي كل دراسة لسانية تقوم على سرد ملحوظات و تعميمات من التحاليل الجزئية للغات المختلفة .4) يتعيّن اللجوء إلى الاختبار أو الرفض و إلى التركيز على الوقائع الواردة بالنسبة إلى ما أقامته النظرية من المبادئ التفسيرية، مع التغاضي عن الكثير من المسائل الأخرى التي تحتمل أن تجد تفسيراً لها في نظريات لاحقة مغايرة أو أكثر عمقاً .استناداً إلى قرارات شومسكي المسرودة يجب رفض كل النتائج المستحصلة و الوقائع الملحوظة إذا ثبت اعتراضُها على نظريته و كشفت عن الدعامة المستهدفة بالنقض في بنائها المنطقي .

لقد اضطر شومسكي إلى تبني القرارات المنهجية المذكورة لكي يتخلص نهائيا من كيفية للاستدلال الداحض المصوغة في : ((ق ← ج) . ج)← ق، المعبرة عما يلي : إذا أمكن اشتقاق النتيجة (ج) من النسق (ق) فإن علاقة الاستنباط (ق ← ج) تقضي بضرورة أن يكون النسق (ق) خاطئا إذا كانت النتيجة (ج) خاطئة : (ج←ق)، إلا إذا تعلقت (ج) بقسم مخصوص من النسق فإن الباقي غير معني[140] . وبإبعاد شومسكي لهذه الكيفية المنطقية في الاستدلال على خطأ النسق كلياً أو جزئياً يكون قد حصن نظريته من النقض ، إذ تظل صادقة و إن ثبت كذب النتائج المشتقة منها .

(III) تغيير الحدود ، لاشك في خضوع النظريات العلمية للتغير المستمر، تغير ينتج عادة عما يتم إدخاله على النسق ، عند معاودة فحصه ، من تعديلات على بعض حدوده ، أو بإقحام فرضيات جديدة . يهمنا في هذا الموضع أن نبيّن كيف يعدل الاصطلاحي ما يضع من الحدود لإنقاذ نظريته من الانهيار[141] .

---

140) للمزيد من التفصيل انظر بوبر ، منطق المعرفة العلمية : ص 75 و ما بعدها .

141) فيما نسوقه هنا حول مسألة تغيير الحدود نعتمد بوبر : منطق المعرفة العلمية : المباحث : 16–24 .

بقدر ما يعتبر المراسي نتائج التجربة الداحضة إضاءةً تكشف عن مواطن الخلل في النظرية ، و تفتح أمامها آفاقاً جديدة ، تبدو تلك النتائج للاصطلاحي كارثة تقـــود النظرية إلى الإفلاس التام . و بسبب النتائج الداحضة يضطر كل من المراسي و الاصطلاحي إلى تغيير حدود في النسق النظري . إلا أن الأول يشترط أن يمس التغيير البناء المنطقي للنظرية ، بحيث يؤدي النسق المراجع إلى تطوير معرفتنا بالعالم موضوع الدراسة . و بخلافه يشترط الثاني أن يتم تغيير الحدود ، إرضاءً لمطابقة متوهمة بين النظرية و الواقع ، في ظل المحافظة على النسق النظري الضامن لتطويرمعرفتنا و تقدمها . إذن ، كيفما كان التغيير المدخل على الحدود المعنية ، بسبب النتائج الداحضة ، يجب في نظر الاصطلاحي ألاّ يصل إلى النسق ، و ألاّ يمس ثوابتــه التي تجعل منه نظرية متميزة .

و إذا تعيّنت الغاية من تغيير الحدود في الاتجاهين يهمنا الآن الكشف عن طريقة الاصطلاحيين ، فتقديم مثال لذلك من نظرية شومسكي اللسانية ، و تجب الإشارة إلى أن بوبر يقسم الحدود ، باعتبار الطريق الذي يكتسب منه مفهومٌ معناه داخل النسق ، قسمين : 1) حدود ضمنية . و2) حدود صريحة[142] . إ ذ المصفوفات ، تبعاً لبوبر ، يمكن اعتبارها إما 1) مسلمات : أي قضايا أولية توضع وضعاً لتتخذ مقدمات من غير إثباتها بحجة ، و تسلّم طائفة بقبولها . إلى هذه المسلمات يُفوّضُ أمرُ تحديد المفاهيم الأساس التي تُدمجها ، بحيث تُعيِّن ما يجب قوله في تعريفها و ما لا يجوز قوله . و بذلك تعتبر

142) الحدود الضمنية : المقابل العربي لما يدل عليه لفظ Définitions implicites في أعمال بوبر : وهو عبارة عن المعنى الذي تأخذه الرواسم الأولية داخل النسق المصفوفي استناداً إلى مسلماته . الرواسم الأولية تقابل بها لفظ Les termes primitifs : وهي عبارة عن الألفاظ التي تظهر في الحد المنفصل الطرف المعادل للحد الضمني . الحدود الصريحة : المقابل العربي المقترح للفظ الأجنبي : Définitions explicites . معناه عند بوبر: إسناد إلى مفهوم مسنو إلى نسق مصفوفي معنى تدل عليه رواسم تنتمي إلى نسق في مستوى من الكلية أقل . و بذلك يفصله عن الحدود المبينة الموضوع مقابل Définition ostensive يعني به . إسناد إلى مفهوم معنى مراسي مضبوط عن طريق ربطه بأشياء تنتمي إلى عالم الحقيقة .

مسلمات الاصطلاحي ، أو فرضيات العمل التي يتبناها ، تحديداً ضمنياً لجميع المفاهيم و التصورات المدمجة . و إما 2) تجريبيات ، أو « فرضيات مراسية أو علمية »[142م] . تشكل نسقاً مصفوفياً ،الرواسمُ الأولية فيه لا تتحدد ضمنياً بل تأخذ معناها استناداً إلى « ثوابت عقلية » تتعلق بالأشياء المراسية المنتمية إلى عالم الحقيقة . و بعبارة أبسط ، يكون التحديد ضمنياً إذا عيّن نسق المسلمات نفسُه المعاني التي يجب إسنادها إلى الرواسم الأولية . ويكون التحديد تصريحاً إذا استمدت تلك الرواسم معانيها من خارج نسق التجريبيات أي من مصدر له علاقة بالأشياء في عالم الحقيقة .

و إذا اتضح الفرق بين الحدين الصريح و الضمني ، و تعيّن هدف التغيير و مداه في كلا المذهبين المراسي و الاصطلاحي فإن كلمة « تغيير الحد » تعني لدى الفريق الأول « قبول أو رفض »[143] ما يترتب عن النتائج الداحضة من التعديلات الواجب إدخالها على الحدود الصريحة . و عن قبول إجراء التعديل يلزم معاودة فحص النسق من جديد، بحيث تؤدي مراجعته إلى تطوير معرفتنا بالعالم موضوع الدراسة . وهي تدل لدى الاصطلاحيين على « التحويل » بمعنى إعادة صوغ النتائج الداحضة في حدود ضمنية و ذلك للمحافظة على ثبات النسق النظري و تحصينه من النقض، كما يكشف عنه مثال توضيحي نسوقه من جدال أثارته فرضية التمييز بين بنيتي التركيب العميقة و السطحية[144] .

142م) نستعمل المسلمات لمدلول Les conventions ، و التجريبيات لمدلول Les hypotheses empiriques ou scientifiques . و ذلك للتشاكل الدلالي بين اللفظ العربي عند ابن سينا ، البرهان، ص 16 . و كذلك الغزالي ، مقاصد الفلاسفة ، ص 100 . و بين اللفظ الأجنبي عند بوبر ، منطق المعرفة العلمية ، ص 71 .

143) للمزيد من التفصيل حول مسألة تغيير الحدود انظر المبحث 20 و الفصل 5 من كتاب بوبر ، منطق المعرفة العلمية .

144) ما سنسوقه هنا لتشخيص خدعة الاصطلاحيين المتمثلة في تحويل الحدود الصريحة إلى حدود ضمنية للدفاع عن النظرية نعتمد على العدد 38 من مجلة اللسان (1975) الخصص لنحو الأحوال : (Langage 38, juin 1975)، و على ما جمعه مشو رونه من المقالات في كتاب ، النظرية التوليدية الموسعة : (Langue, théorie générative étendue) ، و على شومسكي : الفصل الأول من كتابه: قضايا الدلالة (questions de semantique) .

يُعتبر ما توصل إليه فِلْمُور نتائجَ داحضةً ، لأنه يترتب عنها معاودة فحص النظرية المعيار من جديد . أما ما كتبه شومسكي و من سار على نهجه للرد على فلمور و غيره من أصحاب الدلالة التوليدية فإن له هدفاً رئيسياً حصره شومسكي[145] في ضرورة المحافظة على بنية النظرية المعيار و إنقاذها من التصدع و الانهيار . و السبيل إلى ذلك هو إعادة صوغ نتائج فلمور الداحضة في حدود ضمنية بحيث لا يُسمح لغير التركيب المتشكل من أساس مقولي و تحديد رتبي للوظائف بأن يتولى مهمة تحديد مفاهيم «الأحوال أو الأدوار الدلالية» . لبسط المسألة مختصرة يمكن سوق الجدال بين الدلاليين و التركيبيين من التوليديين كما يلي :

أولاً . ملاحظات فِلْمُور و مقترحاتُه . من دراسة فلمور لبعض الجمل الشائعة انتهى إلى أن النظرية المعيار تحدد الوظائف التركيبية بطريقة «رُتبية» ، (أي بالاستناد إلى مواقع العناصر في البنية العميقة المشخصة بشجرة مركبية) ، و أن هذه الطريقة لا تسمح بالتفريق بين مختلف الأحوال التي تأخذها مختلف العناصر التي تحتل نفس الموقع في البنية العميقة . إذن ، هذه البنية لا تمثل للعلاقات الدلالية وهي أورد بالقياس إلى العلاقات التركيبية . بل لاحظ فلمور« أن لمركبات اسمية أدواراً دلالية لا يمكن نسبتها إلى مواقعها التركيبية في السطح أو العمق . وهو ما يدعو إلى إعادة صوغ مفهوم البنية العميقة ، بحيث تسمح بالتمثيل المباشر لبعض الأنماط من الوظائف الدلالية المسندة لمركبات اسمية»[146] .

ولاعتقاد فلمور: في أن الأحوال ليست سوى مجموعة محصورة من العلاقات الدلالية الموجودة في كل اللغات لاحتمال انطباعها في أذهان كل الأفراد ، لم يتردد في اقتراح استبدال بالأساس المقولي و التحديد الرتبي

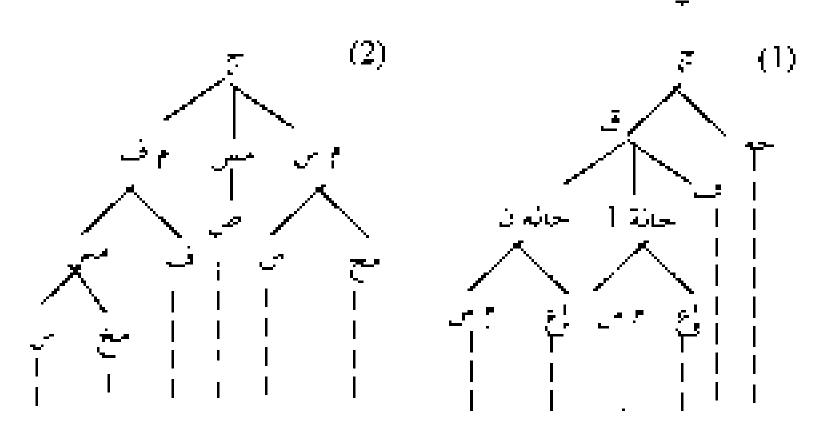
145) انظر شومسكي ، قضايا الدلالة ، ص 54 .

146) فلمور : من مشاكل نحو الأحوال ، ضمن مجلة اللسان ، عدد 38 ، ص 65 .

للوظائف التركيبية في النظرية المعيار أساس حالي يسمح بالتأشير للأدوار الدلالية مباشرة في البنية العميقة، كما توضحه عجرُ الشجرة الحاليةُ في الطرة[147] أسفله . و عن طريق التحويلات يُشتق من حالة المقولة المقولاتُ التي تكوّن مع الوظائف التركيبية المسندة إليها البنيةَ السطحية . وهو ما تشخصه عجرُ الشجرة المقولنيةُ في نفس الطرة أسفله .

قبول نتائج فلمور يعني ، داخل النسق المنطقي الذي وضع بوبر للمعرفة العلمية، معاودة فحص نظرية النحو التوليدي التحويلي من جديد . بيد أن الاصطلاحيين يعتبرون تلك النتائج تهديداً مباشراً للنظرية : وهو ما يدعو إلى حمايتها و الدفاع عن استمرارها بصيانة حصونها بطرق شتى، منها تحويل الحد الصريح إلى حد ضمني .

147) تمثل الشجرة (1) لعجر الأحوال المكونة لبنية الجملة العميقة في نحو الأحوال . بيد أن الشجرة (2) تمثل في نفس النحو عجر المقولات المشتقة التي تكوّن مع وظائفها التركيبية بنية الجملة السطحية . و هذا الوضع معكوس في النظرية المعيار وفي جميع نظريات النحو التوليدي التحويلي المتعاقبة و للمزيد من التوضيح انظر أندرسون ، نحو الأحوال : J . M . Anderson , La grammaire casuelle ضمن مجلة اللسان؛ عدد38: ص18 64 .



تشير (جهـ) في (1) إلى « الجهات » بمعنى : أي كل ما يتميز بخاصية كون وجوده ليس شرطاً لتكون ق(ضية) . وإنما يلحق (ق) ليعين نوعها (استفهام أو استثبات ، أو عرض ، أو دعاء أو تحضيض ، أو تمن ، أو تعجب) ؛ انظر أيضاً مفهوم الخصص الإنجازي ، المتوكل : آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي ، ص 13 . و يشير (حالة1 ... حالةن) إلى ما يرافق كل ف(عل) من المركبات الحالية . و (إ ع) إلى الوسيلة التي تعرب بها اللغات عن الأحوال . أما في (2) فإن (مخ) يعني لفظ المخصص الذي به يكون تعريف الاسم ، و (مس) يعني لفظ المساعد ، و (ص) مطلع الصيغة الدالة على زمن ف(عل) .

ثانياً . خط أمان لا يسمح شومسكي بتجاوزه . معلوم أنه من شروط النظرية : (2.6.1-6.1) ، انسجامها الداخلي ، و التئام توقعاتها مع النتائج المثبتة بأية وسيلة علمية أخرى . و أن انطلاق شومسكي من فرضية العمل الطبعية بما يترتب عنها ، (5.3.2-3.2) ، يُلزمه المحافظة على «صورية الأساس و استقلاله» ، و أن يستمر في الدفاع عن تجرد «أساس النحو» من الدلالة و غيرها من الأنساق المعرفية في جميع النظريات المتعاقبة على نموذجه . إذن ، استناداً إلى فرضيته «لايمكن بناء تركيب أساســه الدلالة»[148] . لأنه يترتب عن تغيير الأساس تغيير فرضية الانطلاق . و لذلك فإن الأحوال أو الأدوار الدلالية لا يجوز، في نظرية شومسكي الصورية ، أن تكون أولية، بل يتعين ربطها ببنية مقولية ووظيفية أصلية ذات طبيعة صورية . و بعبارة أخرى ، يجب أن تكون تلك الأدوارُ ، في أيٍّ من مستويات التمثيل لها خلال البنية العميقة طبعاً و بأي نسق من القواعد كان التمثيل ، مشتقةً من مقولات تشكل مع وظائفها التركيبية بنيةَ الجملة العميقةَ . إذ «تقضي قاعدة ، قد تكون كلية ، بإمكان تأويل «سوج» الأفعال العلاجية الحيّ بكونه منفذاً»[149] .

يُستخلص مما سبق أن المفهوم من الدور الدلالي المعيّن لا يختلف في عمومه من فلمور إلى شومسكي . و إنما المتغير هو طريقة تحديد تلك الأحوال . إذ يستند الأول في ضبط معنى (المنفذ) مثلاً إلى ثوابت عقلية تتعلق بالأشياء المراسية في عالم الحقيقة . فلا غرابة إذن أن نجد في لغته مثل قوله : «هب أن إحدى الأحوال التي تتحقق منها حدساً هي حالة المنفذ» . و قوله : «في العالم حوادث جمة تنشئ سلاسل من العلل المتصاعدة»[150] . وبخـــلافـــه ترى شومسكي يدمج في نظريته أدواراً دلالية ، بنفس المعنى الذي لها في نحو الأحوال ، لكنه يكل أمر تعيين ذلك المعنى الذي يجب قوله في تحديد كل دور

148) شومسكي ، قضايا الدلالة ، ص 54 .

149) شومسكي ، نفس المصدر ، ص 23 . انظر أيضاً مقاله ، مدخل إلى النظرية المعيار الموسعة ، ضمن كتاب ، النظرية التوليدية الموسعة ، ص35 . و لنتجنب اختلاط المفاهيم اقترحت لفظ السَّوْج لمدلول Sujet في أبحاث اللغات العربية .

150) فلمور ، من مشاكل نحو الأحوال ، ضمن ، مجلة اللسان عدد 38 ، ص 68 ، 71 .

إلى نسق نحوه . كما يتضح من عبارته السابقة « بقاعدة قد تكون كلية يمكن تأويل السوْج الحي لفعل علاجي بكونه منفذاً » .

و بتحويل الحد الصريح للأدوار الدلالية إلى حد ضمني يكون شومسكي قد حصّن نظريته من النقض و ضمن لها الاستمرار و إن لم يُسهم التغيير المحدَث بها في تطوير معرفتنا باللغة . إذ لم تكن نظريته سبباً يولد المعرفة الحاصلة بنسق الأدوار الحالية . (IV) إدخال فرضيات مساعدة خدعة الاصطلاحيين الرابعة . و لإنجاح هذا الصنف من الفرضيات و إبعادها عن غاية الاصطلاحيين من استعمالها وضعَ بوبر ، لقبول الفرضية المساعدة أو رفضها ، قاعدة منهجية تقول : « يُقبل من الفرضيات المساعدة ما يؤدي إدخاله إلى رفع درجة نقض النسق المعني ؛ و ليس إلى خفض درجة نقضه »[151] . ترفع الفرضية درجة النقض إذا نشأ عن إدخالها إمكانيات جديدة لإخضاع النسق للفحص ، و بنائه من جديد فتتوقع النظرية بمساعدة الفرضية المدمجة نتائج جديدة .

و بما أن الاصطلاحي لا ينظر إلى نظرياته بوصفها أنساقاً قابلة للنقض ، بل يعتبرها موضوعات و اصطلاحات[152]، فإنه بإدخاله لفرضيات مساعدة يتمكن من إنقاذ نظريته إذا تعرضت لأي تهديد . فهو لا يحاول من وراء تلك الفرضيات سوى أن يعيد للنظرية توافقها مع التجربة . و بذلك تتميز الفرضية المساعدة في التوجه الاصطلاحي بكونها مسالمة لا تؤثر في النسق . و تتحول إلى « فرضية قاصرة » ، وهي عبارة عن « أقاويل خاصة ليست من النسق النظري و لا تنتمي إليه حقيقة . إذ يكون لنجدة النظرية »[153] .

---

151) بوبر ، منطق المعرفة العلمية ، ص 81 . الفرضية المساعدة و الفرضية القاصرة تستعملان بالتوالي في مقابل hypothèse auxiliaire و hypothèse Adhoc في أعمال بوبر . يعنى بهذه الأخيرة ما كان خاصاً بمعيّن لا يتجاوزه إلى غيره . يقال في النحو عن قاعدة إنها قاصرة إذا لم تتعدّ موضع الظاهرة التي من أجلها أنشئت تلك القاعدة . و في القياس قد توصف علة بكونها قاصرة إذا لم يتعد بها حكم من موضعه إلى غير الأصل الذي وُجد فيه .

152) للمزيد من التفصيل انظر بوبر ، منطق المعرفة العلمية ، ص 145 .

153) بوبر ، المصدر نفسه ، ص 81 .

يتبيّن مما تقدم أن فرضية الاصطلاحيين المساعدة تتميز بخصائص هي : 1) كونها لا تنتمي حقيقة إلى النسق فلا تؤثر فيه ، و إنما تركب عليه ليُدرأ بها تهديداتُ نتائج التجربة الداحضةُ المثبتة بوسيلة علمية مغايرة . 2) كونها فرضية قاصرة ، تصاغ في قول يخص مسألة بعينها و لا يتناول غيرها . 3) كونها لا ترفع ، بانضمامها إلى النسق ، من توقعات النظرية ، و لا تزيد من اكتشافها لوقائع جديدة في عالم الحقيقة . 4) كونها تساعد النظرية على استرداد توافقها مع التجربة .

و إذا أردنا أن تمثل للفرضية القاصرة بما يقابله في نظرية شومسكي اللسانية وجب أن يتوفر في المثال ما ذُكر من الخصائص (1-4) . و لعل « البرمترات » الملحقة بنظرية شومسكي اللسانية في مطلع الثمانينات أفضل ما يشخص الفرضيات القاصرة في النحو التوليدي التحويلي . كما سيتبين في الفصل الموالي . قبله يحسن أن نتعرف على موقف التوجه المراسي ، كما يمثله بوبر ، من خدع الاصطلاحيين الأربعة (I-IV) و غيرها الكثير ، إذ القائمة غير مقفلة ، و أن نكشف ، مما وضع شومسكي من الشروط المقيدة للنظرية اللسانية، عن الطابع الاصطلاحي لهذه الأخيرة .

استناداً إلى مبدأ الاصطلاحيين القاضي بضرورة التمسك بالنظرية، بوصفها نسقاً اصطلاحياً لا ينتهي أبداً و لا يقبل النقض ، شدد بوبر على وجوب ترك طريقة هؤلاء لإقامة التوافق المطلوب بين النظريات و الواقع . و رأى أن « أنجع السبل لتجنب التوجه الاصطلاحي هو اتخاذ قرار بعدم تطبيق مناهجه، و التصميم ، إذا تعرض نسقنا لأي تهديد، على رفض إنقاذه بأي من خدع الاصطلاحيين ، و بذلك نتفادى استغلال إمكانية متوفرة دائماً ، لأنها تؤمن لأي نسق وقع عليه الاختيار أن يصل إلى ما يعرف « بمطابقته للواقع »[154] . إن التحايل ، باستعمال خدع الاصطلاحيين المسرودة ،

154) بوبر ، المصدر نفسه ، ص 80 .

لإظهار« مطابقة نظرياتهم للواقع » إمكانيةٌ بلغت من العموم ما يجعلها تؤمن التطابق بين الواقع و بين نسقين متناقضين . لذلك يجب تجنب استغلال هذه الامكانية المتاحة .

5.2. معايير المفاضلة بين الأنظار النحوية[155].

مما هو معلوم أن شومسكي لا يعنيه ما قد يقع في اللسانيات خارج نظريته ، و لا يهمه أمر ما قد يأتي به غيرُه . لأنه إن لم يدعم بوجه من الوجوه نظرية النحو التحويلي فهو عمل ليس من علم اللغة في نظر شومسكي[156]، و ليس أهلاً لأنْ يُقارن بنحوه .

باعتبار ما ذُكر ليست هناك ضرورة تدعو شومسكي إلى إقامة عيار تقدّر به قيم النظريات اللسانية ، و تُقاس به درجة جودتها . لأن المقارنة ، كما يتصور شروطها، لا تكون إلا بين مقترحات النحاة التوليديين ، بمعايير يجب أن يتحدد معناها داخل النظرية ذاتها كما لو كانت من مفاهيمها التي تستعملها في دراسة اللغة . إذن ، داخل نفس النظرية يجب أن يتحدد المفهوم من معيار « البساطة » مثلاً و المفهوم من « النحو » أو غيرهما ، و إن كان الأول من مستوى أعلى ؛ إذ يقيد جهاز الدراسة ، و الثاني من مستوى أدون ، لأنه يرتبط بتنظيم الموضوع المدروس .

و عليه ، إن معايير التقييم التي وضعها شومسكي للمفاضلة بين ما يمكن اقتراحه من النماذج النحوية تخص نظريته و لا تتجاوزها إلى غيرها . لأن تلك المعايير لا تنتمي إلى العلومية الخاصة باللسانيات ، و بذلك لا يمكن الاستعانة

155) نستعمل لفظ « الأنظار » هنا بدل « النظريات » لدلالة على ما يُبْنى من الأنساق استناداً إلى فرضيات ممكنة داخل النظرية الواحدة ، لنخلّص بذلك لفظ النظرية للأنساق المبنية على فرضتين واقعتين على طرفي نقيض فلا تجتمعان في عام .

156) يكفي القارئ للتثبت من صحة المثبت أعلاه أن يرجع إلى الفصلين الرابع و الخامس من حواره مع متسو رونه ، و للوقوف أيضا على نوع الانتقادات التي يوجهها عادة شومسكي إلى مختلف التيارات اللسانية السابقة عليه أو المعاصرة له .

بها من أجل المقارنة بين النظريات اللسانية المختلفة التي تتنافس على التفرد بدراسة اللغات البشرية . و لقد طوّل شومسكي إذ قال و أعاد ما يفيد كون معيار« البساطة » و نحوه يتحدد معناه داخل نظريته اللسانية . بحيث لا تؤخذ بأيّ من التصورات العامة المكونة عنه خارجها[157] .و كذلك شأن كل معايير التقييم المستعملة للمقارنة بين الأنظار النحوية أو الفرضيات التي تؤسسها . و يظهر ارتباط معايير تقييم الأنظار النحوية بنظرية شومسكي اللسانية من خلال تقديم هذا الأخير لمسوغات النحو و مبررات وروده .

وضع شومسكي نظمةً تقييمية تتشكل في الأصل من الكفايتين : الوصفية ، والتفسيرية . على أساسهما يحكم على النحو المقترح بالورود أو النُّبُوّ . يكون النحو من حيث الكفاية الوصفية وارداً إذا ثبت إرضاؤه لشروط، بأحدها يسند النحو إلى الجمل أوصافاً بنيوية مطابقة لقدرة المتكلم اللغوية ، و موافقة لحدسه . و بعبارة أخرى ، إذا وصف النحو بدقة متناهية القدرة اللغوية للمتكلم المثال وجب أن يكون وصفه البنيوي لجمل اللغة مطابقاً لحدس المتكلم بها . و في هذه الحالة فقط يحكم على ذلك النحو بالورود، لأنه قد استجاب لمعيار التقييم المدعو بالكفاية الوصفية . لكن هذا المعيار، كما سبق ، ماهو إلا دليل خارجي على تبرير النحو و تسويغه .

و يُسوّغ النحوَ المقترحَ دليلٌ داخلي ينكشف بمعيار آخر للتقييم يُدعى الكفاية التفسيرية . و يكون النحو وارداً من حيث الكفاية التفسيرية إذا ثبت أن وُجد منضبطاً بمبادئ تربطه بنظرية لاكتساب اللغة ؛ نظرية ترصد القوى الطبعية التي تجعل ذلك الاكتساب ممكناً و تكشف عنها . و بعبارة أخرى ، إن النظرية المبنية لرصد القوى الطبعية اللازمة لاكتساب اللغة إذا ثبت أن اختارت نحواً و فضلته على سائر الأنحاء الممكنة كان هذا الاختيار دليلاً داخلياً على ورود ذلك النحو من حيث الكفاية التفسيرية .

157) فيما نسوقه هنا حول معايير التقييم نعتمد شومسكي من خلال كتابه أوجه النظرية التركيبية ، القسم الأول منه . و لتعميق مفهومي البساطة و الأناقة يمكن الرجوع إلى بوبر : منطق المعرفة العلمية ص 136 و ما بعدها

اكتساب اللغة يعني في تقدير شومسكي أن ينشئ المتكلم نحواً، مما يمكن، مطابقاً لما بحوزته من المعطيات . و إذا انكشف كيف صار النحو المختار محدداً استناداً إلى ما بحوزة المتكلم من المعطيات اللغوية الأولية و موافقاً لسواها كان اختيار ذلك النحو يرضي أيضاً معيار البساطة . إذ يكفي الكشف عن كيف تم إقران عينات من المعطيات اللغوية الأولية بأحد الأنحاء الممكنة التي بناها المتكلم المواجه بتلك المعطيات للحكم على ذلك النحو بكونه يرضي معيار البساطة .

نخلص مما ورد في محتوى هذا المبحث إلى أن معايير التقييم التي وضعها شومسكي للمقارنة بين الانحاء و المفاضلة تخص نظرية لسانية لها نفس الأهداف التي رسمها شومسكي لنظريته . إنها معايير خاصة لا تنتمي إلى العلومية الخاصة باللسانيات . لأنه لا لسانيات في تقديره خارج نظريته ، وبالتالي ليس هناك ما يدعو إلى إنشاء معايير للمقارنة بين نظريته و بين لا نظرية لسانية منافسة . إنه يؤمن ، كغيره من الاصطلاحيين ، بأن نظريته لا تنتقض أبداً . و إذا تعرضت لأي تهديد وجب حمايتها و الدفاع عنها بوسائل موضوعة لهذه الغاية . منها « البرمترات » موضوع الفصل الموالي .

خلاصات .

1) من التقليد الغربي أن ينظر مفكروه إلى اللغة بوصفها مرآةً تعكس بنيتُها نظام الكون أو الذهن . فوسّلوها على مر العصور ، و التمسوا بها معرفةً واقعة خارج ذاتها . و لهذا التقليد تصدى سوسور من غير أن يثني عنه من جاء بعده .

2) أخذاً بالتقليد الغربي المذكور لم يعن شومسكي من دراسة اللغة سوى استكناه بنية الذهن البشري و صياغتها . و صار علم اللغة عنده لا يختلف في

شيء عن علم العقل الذي يدرس طبيعة العقل البشري و إوالياته . و تحولت النظرية اللسانية معه إلى قسم من الإحيائيا مختص بالتشريح النظري لجهاز عضو ذهني ينفلت للملاحظة بكل أشكالها . و هكذا أعاد شومسكي للغة مكانتها التقليدية التي كادت تفقدها بظهور سوسور .

3) لاعتقاد شومسكي وجود « أصول معرفية صورية » منسوجة بدْءاً في عضو ذهني سماه « الملكة اللسانية » آمن بضرورة انعكاس تلك المبادئ في بنية كل اللغات البشرية ، و بإمكان الوصول ، من خلال الدراسة الجيدة للمعطيات المتوفرة حول لغة خاصة كالأنجليزية ، إلى الكشف عما في الملكة اللسانية من كليات لسانية صورية و صياغتها صياغة تقبل الفحص و الاختبار و تحظى بقبول العلوم الطبيعية . و هكذا يمكن صوغ بنية اللغة باصطلاحات الإحيائيا ، و يتحقق إدراج الدراسة اللغوية في العلوم الطبيعية .

4) تبعاً لما جاء في الخلاصة (3) فإن أيّ خاصية مستنبطة من الدراسة المدققة للغة الأنجليزية ثبت انبعاثها من ذات الملكة اللغوية لعدم ثبوت اكتسابها باستقراء أنحاء من قبل فرد لم تعترضه تجربة واردة و لم يتلق تكويناً مناسباً وجب افتراض أن تكون تلك الخاصية كلية ، تتقيد بها قواعد أنحاء اللغات الخاصة . من فرضية العمل الطبعية و بتطبيق قواعد استنباطية مضبوطة يمكن اشتقاق قوله : ما يصح في نحو اللغة الأنجليزية يصح في كل الأنحاء. لكن أي خاصية لسانية ثبتت كليتها بهذه الطريقة من الفرض و الاستنباط تبقى كليتها نظرية لا غير . و إن اجتهد المسترشدون بنظرية شومسكي لإيجاد مقابلات تثبت مراسياً سريان تلك الكلية المزعومة في لغاتهم الخاصة .

5) ما تتوقعه نظرية شومسكي اللسانية من الخصائص اللغوية وتبرهن على صحته لا يجوز إبطاله و لا ردُّه بأي دافع كيفما كانت طبيعته . وعليه يجب رفض كل النتائج المستحصلة و الوقائع الملحوظة إذا ثبت اعتراضها على نظريته ، و كشفت عن الدعامة المستهدفة بالنقض في بنائها المنطقي . ولرفض

نتائج الخصم الداحضة هيّأ شومسكي « تقنيات » يهش بها مع أتباعه عن نظريته .

6) نظرية شومسكي اللسانية تُقاسم ، من جهة ، « فلسفة اللغة العادية » النظرة إلى اللغة ، إذ توسّلانها لتحصيل معرفة واقعة خارج ذاتها . و تشارك ، من جهة ، أخرى الإحيائيا الهدفَ ، إذ تنزعان إلى معرفة التركيب البنيوي للجهاز العصبي و نشاطه الخَلْقي . و بهذا الهدف تميزت نظرية شومسكي عن فلسفة اللغة العادية التي تتطلع من خلال اللغة إلى الكشف عن بنية العالم ونظامه . و بالخطة التي رسمها شومسكي لإدراك الهدف تفترق نظريته عن الإحيائيا .

7) تستند خطة شومسكي في البحث إلى مبدأ منهجي يسمح باتخاذ الانتظام الظاهر المتشكل في بنية اللغة طريقاً ينفذ بسالكه إلى اقتناص التركيب البنيوي للجهاز العصبي و نشاطه الخلقي . مبدأ من الانتظام اللغوي الظاهر إلى الانتظام العضوي المكنون قد يناسب التأمل الفلسفي في قوى النفس الإنسانية لكنه غير وارد بالنسبة إلى الإحيائيا . كما أن حشو التأمل الفلسفي في الدماغ البشري بمصطلحات الإحيائيا وافتراضاتها قد يرضي جمهور اللسانيين المتطلع إلى مكانة بين علماء الطبيعة و المشتغلين بالعلوم الدقيقة ، لكن هذه « الخلطة اللغوية » خدعة مضللة بالنسبة إلى فرع الإحيائيا المختص في فزيلوجية الجهاز العصبي .

8) إذا استطاع شومسكي أن يقنع أتباعه بنجاح نظريته اللسانية حيث فشلت علوم طبيعية تعتمد الملاحظة و التجربة ، و أن يصوّر لجمهور المستضئين بآرائه أن اللسانيات صارت معه فرعاً من الإحيائيا المختص في فزيلوجية الجهاز العصبي، فإن نظريته لم تحظ مع نتائجها بالقبول من أحد الإحيائيين أو العلوميين أو الرياضيين غير المسخّرين .

9) بتحول اللسانيات مع شومسكي إلى علم طبيعي ، أو بالأحرى إلى فلسفة الطبيعة التي تعنى بطبيعة العقل البشري و إوالياته ، فقدت نظريته

مشروعية بقائها ضمن اللسانيات التي جعلت من اللغة موضوعاً و هدفاً ، و لا يستحوذ « وصفها اللغوي » على لب أحد من اللغويين غير الاتباع و المنبهرين .

10) النحو التوليدي التحويلي من قبيل الأنساق الاصطلاحية ، يدل عليه أمران يصعب دفعهما . أحدهما : أن التطابق القائم بين وصف النحو لجمل المتكلم و بين قدرته اللغوية يعتبره شومسكي دليلاً خارجياً على ورود النحو . لكن انضباط النحو بمبادئ تربطه بالنظرية يعد دليلاً داخلياً على وروده . و لا يخفى ما فيه من تغليب الاصطلاحيين لمسألة الالتئام الداخلي للنسق على درجة مطابقة وصفه لما يعتبر موضوعاً له . أما ثانيهما فيمثله اضطرار شومسكي إلى استعمال أساليب الاصطلاحيين للمحافظة على استمرار نظريته . فهو لا يومن ، بوصفه واحداً من هذا الفريق ، بقابلية النسق النظري للنقض مهما كثرت النتائج الداحضة المثبتة بوسيلة علمية أخرى .إذ كل ما يمكن فعله هو إدخال تعديلات عليه إما بإعادة صوغ تلك النتائج في حدود ضمنية ، و إما بإدخال فرضيات قاصرة ، و نحو ذلك مما يحصن النظرية من النقض و يضمن لها الاستمرار ، و إن جاء ذلك على صيغ متغايرة متعاقبة ، كما هو حال النحو التوليدي التحويلي الذي لا يثبت على صورة واحدة .

الفصل الثالث

3. بترمترات النظرية ووسائط اللغة[158]

يُستشف من عنوان هذا الفصل أن « الوسيط اللغوي » مستعمل هنا بمعنى مغاير جزئياً للمفهوم من « البرمتر » في نظرية شومسكي اللسانية . إذ يلتقيان من جهة اعتبارهما مسؤولين عن فشو ظاهرة الاختلاف بين اللغات البشرية ، ويتباينان بما لكل منهما من خصائص فارقة ، سنعمل في هذا الموضع على رصدها و الكشف عنها .

1.3. البرمترات فرضيات مساعدة .

قبل الشروع في إثبات صحة التناظر بين البرمتر في النحو التوليدي والفرضية المساعدة في الأنساق الاصطلاحية يحسن ، من أجل توضيح هذه المسألة ، البدءُ بالبحث عن الأصول التي تبناها شومسكي فأحوجته في مرحلة من نمو نظريته إلى اختلاق مفهوم البرمتر .

158) لتقريب المفهومين يمكن القول في شرح معناهما : إن البرمتر في نظرية شومسكي اللسانية عبارة عن عنصر متغير يُثبت بالتحديد المراسي لقيمته ؛ أما الوسيط ، كما نتصوره ، فعبارة عن إمكانات متقابلة ، تجبر اللغات جميعا على اختيار بعضها لإمكان وإهمال مقابله المنتقى من بعضها الآخر ، فتحصل اللغات البشرية بذلك في أنماط بنيوية متغايرة

لاشك في كون فرضية العمل الطبعية ظالعة في افتعال المفهوم المذكور . لأنه من جملة ما يترتب عنها الاعتقاد في إمكان إقامة نظرية لسانية مستقلة عن الدلالة و غيرها من الأنساق المعرفية . نظرية للنحو الصوري مكتملة داخلياً لها خصائصها و بنيتها الذاتية تُعنى بمفاهيم صورية تقترن بها تأويلات دلالية بواسطة روابط منتظمة تجمع الصورة و المعنى .

اعتبار شومسكي النحو بنيةً للتعلم مستقلةً ، لكنها تتفاعل مع غيرها من الأنساق المعرفية و العقدية، سيضطره إلى الاقتناع بعدم إمكان تحديد النحو الخاص باللغة المعينة في استقلال عن العقائد و الوقائع مصدريٌ ما في اللغات من صفات خاصة ، و يحمله أيضاً على التفكير ، منذ النصف الثاني من عقْد السبعينات ، في إقامة نظرية للصورة اللسانية ذات برمترات . قيم هذه البرمترات تتحدد خارج النحو الصوري ، و تُؤخذ بعين الاعتبار في بناء تلك النظرية التي تظل محتفظة ببنيتها الداخلية ، و إن صار استقلالها مبرْمَناً [159] .

في الآتي من أعمال شومسكي ، بعد الحقبة المذكورة ، يلزمه أن يكون اختياره قد استقر على أحد المشروعين من أجل إنشاء نظرية لطبقة الأنحاء الممكنة ؛ إما أن يتوجه العمل إلى صوغ القواعد النحوية مجردةً من الشروط بحيث لا يُفصح بناؤها عن مدى تطبيقها لكن لها برمترات تحدّد قيمها في

---

159) انظر شومسكي ، دراسات في الصورة و المعنى ، حيث ربط البرمتر :(ص 48-76) بالمعجم بوصفه جزءاً من النحو يقضي بإدخال العقائد و الوقائع في الاعتبار عند بناء نظرية للصورة اللسانية ، قيم هذه البرمترات تتحدد داخل المعجم فسماها برمترات دلالية ،(ص56) . و حيث يتطرق ،(ص217 و ما بعدها) ، إلى مسألة « فيض التوليد » : (المقابل العربي للفظ الأجنبي Surgénération وهو يعني وجود قاعدة تولد أبنية بعضها سليم و غيره لاحن) ، نجد شومسكي يقترح هناك إمكانيتين للحد من فيض توليد القاعدة المعنيــة .(I) إما بوضع شروط على تطبيق القواعد ؛ (II) و إما بوضع شروط على الأبنية السطحية خرج القواعد . يهمنا من مقترحه ذلك إقراره بكون الشروط المذكورة نســبية ، لأنها تعني صنفاً من القواعد دون غيره أو نمطاً معيناً من اللغات ، و عليه تمكن في نظره اعتبارها برمترات يتعيّن تثبيتها عن طريق ضبط قيمها و تحديدها .

استقلال عن القاعدة . و إما حصرُ الاهتمام في بناء تلك النظرية بحيث تسمح بأن يُدمج في القاعدة ذاتها شروطُ تطبيقها . و في كلتا الحالتين لم يعد واردا الحديثُ عن كلية القواعد النحوية أو كلية شروط تطبيقها .

و هكذا صار شومسكي يتخلى ظاهرياً عن فكرة ؛ يصح في نحو كل اللغات ما يصح في نحو الانجليزية ، و يزداد شكُّه في وجود ذلك الشرط المقيد لسلوك القاعدة النحوية الضابط لتطبيقها في كل اللغات البشرية . و في المقابل أخذ اهتمامه بالعام [160] يشتد ، و نزوعه يتقوى إلى استعمال « القرْنَب » [161] ، بوصفه المنهجية المناسبة للتوجه الجديد في البحث اللغوي . وهو ما يتضح من قوله : « إذا حصل أن كان شرط تطبيق القاعدة (ش) خاصاً بإحدى اللغات من المرتقب أن نعثر على مبدأ عام يُبين أن تلك القاعدة تطبق أيضاً في لغات من نمط معين » [162] .مضمون هذه العبارة يتكرر في مواضع من كتبه بألفاظ أخرى تصف منهجيته القائمة على استقصاء الجزئيات للاستدلال بها على العام المجرد منها . يقول : « يمكن أن يتحسّن فهمنا للموضوع من الشروط البحتة العامة على الأنساق النحوية ، أو البنيات اللسانية ، من خلال تدقيق الاستقصاء لأحد

---

160) يُستعمل العام للدلالة على خاصية تستغرق لغات محصورة بين أكثر من لغة واحدة و جميع اللغات إلا واحدة . أما الكلي فيصدق على خاصية تستغرق اللغات البشرية جميعها . لذلك فإن العام لا يرادف الكلي

161) القرنَب : عبارة عن سلسلة من العمليات التي يقوم بها الذهن متنقلاً بين الاستقراء و الاستنباط ، و بعبارة أدق ، القرنب منهجية للبحث ذات شقين : أولهما يتخذ الاستقراء المرتكز على قواعد مخصوصة تمكن من الاكتشاف التدريجي لمبادئ عامة تتحول ، في الاستنباط الشق الثاني من المنهجية ، إلى « فرضيات مراسية » منها الانطلاق لاشتقاق بواسطة قواعد محددة نتائج مستحسنة عنها . و للمزيد من التفاصيل التوضيحية انظر جاك فرنُو : الفكر العلمي : . Jacques franceau , la pensée scientifique

162) شومسكي ، دراسات في الصورة و المعنى ، ص 219 . وفي هامش ص 220 نجده يؤكد خصوصية القيد بقوله : « من المحتمل أن تختلف القيود جزئياً من لغة إلى أخرى ؛ بحيث يصدق القيد المعين في لغة تتفرع فيها الظاهرة المعنية بالتقييد ، و لا يصدق في لغة لا تتفرع فيها تلك الظاهرة ، و قد وافقت معطيات . و إذا كانت قلتها غير مقنعة ، هذه الفرضية الأخيرة التي تقضي بوصف القيد مقترناً باللغة التي يُطبق فيها بإيجاد المفسر المقصور» انظر أيضاً هامش ص 221 حيث يقارن شومسكي بين اللغتين الانجليزية و الكورية .

تحققاتها الحسية»[163] . وهو بذلك لا يختلف كثيراً عن المذهب المراسي الذي بالغ في انتقاد مختلف توجهاته اللسانية بحكم اعتقاد أصحابها أن تحصيل أي معرفة يقتضي عمليات ذهنية من قبيل الموصوفة في الاستقراء[164] .

إن تحول اهتمام شومسكي إلى العام المستغرق لنمط معين من اللغات لناتج عن التراكم المتزايد لما كشف عنه لسانيون كثر من الخصائص الفارقة التي تميز بعض اللغات البشرية عن بعض ، و لما أثبته أيضاً أصحاب الدلالة التوليدية من قصور بعض قواعد نحوه حتى بالنسبة إلى اللغة الأنجليزية ذاتها . و لبيان ذلك تكفي الوقفات السريعة على كثرة المواطن في كتب شومسكي التي تعرض فيها للرأي المخالف بالقبول أو الرفض .

و لا يخفى ما لتصاعد ضغط النتائج المضادة من الأثر البالغ في تعديل تصور شومسكي للعلاقة بين النظرية و موضوعها ، إذ صارت مزدوجة الاتجاه والتأثير[165] ، كما يستشف من الخط الذي رسمه لنظرية المعبر عنه في قوله :

---

163) انظر شومسكي ، دراسات في الصورة و المعنى ، ص 259 . و نظرية العمل و الربط ، ص 19 .

164) فيما يخص انتقاد شومسكي لغيره من المراسين انظر الفصلين الرابع و الخامس من حواره مع متسُمُو رونه . بإمعان النظر في الطريقة التي يستنهجها شومسكي ، مقترنة بفكرة «الارتداد : Retrospec-tion» التي يتبناها ، نجدها واضحة المعالم فيما عبر عنه ابن سينا بقوله : «الأقدم عندنا هي الأشياء التي نصيبها أولاً ، . . . و الأعرف عندنا هي أيضاً الأقدم عندنا ، . . . فإذا رتبت الكليات بإزاء الجزئيات المحسوسة كانت المحسوسات الجزئية أقدم عندنا و أعرف عندنا معاً ، و ذلك لأن أول شيء نصيبه نحن و نعرفه هو المحسوسات و خيالات مأخوذة منها ، ثم منها نصير إلى اقتناص الكليات العقلية . . . و إن كنا قد نستقرئ من تكرار المحسوسات أموراً كلية ، لا لأن الحس أدركها و نالها ، و لكن لأن العقل من شأنه أن يقتنص من الجزئيات المتكررة كلياً مجرداً معقولاً لم يكن الحس أدركه و لكن أدرك جزئياته فاحتلق العقل من الجزئيات معنى معقولاً لا سبيل إليه للحس ، . . . و أيضاً فإن كثيراً ما يتوصل بالحس إلى مقدمات كلية ، لا لأن الحس يدركها ، بل لأن العقل يصطادها على سبيل التجربة على ما أوضحناه نحن من قبل » البرهان ، ص 184،55 . و كأنَّ بشومسكي يصوغ مضمون هذا القول صياغة جديدة بعبارته التالية :

تجربة ← [عدة اكتساب اللغة] ← نحو . Experience → LAD → Grammar

انظر شومسكي ، المبادئ و البرمترات في النظرية التركيبية ، ص 32 – 75 . ضمن التفسير في اللسانيات : المشكل المنطقي لاكتساب اللغة : Principles and parameters in syntax theory . pp 32-75 in Explanation in linguistics , the logical problem of language acquisition

165) فيما يخص العلاقة التي يمكن أن تقوم بين النظرية و موضوعها انظر يلمسليف : مقدمات لنظرية لسانية ، ص 23 و ما بعدها . وكذلك الفصل الأول من هذا العمل .

« يتعين على نظرية النحو الكلي أن تتصف بسمتين ؛ أن تكون متوافقة مع تغاير الأنحاء المتواجدة أو الممكنة ، و أن تكون في الوقت ذاته مقيدة و حاصرة بما فيه الكفاية لما تسمح به من الاختيارات . و ذلك من أجل التمكن من إدراك أن أياً من تلك الأنحاء ينمو في الذهن استناداً إلى أساس محصور من المعطيات المراسية »[166] . وإذا صح أن كان نمو النحو في الذهن يستند إلى الأساس المراسي المذكور فإنه من الصعب أن يقبل أحد دعوى شومسكي بعد ذلك بكون ما ينتهي عنده الاكتساب من الخصائص المؤسسة للأنحاء تتحدد جزئياً بمعطيات يتوفر عليها الفرد مكتسبُ اللغة ، و أن تلك الخصائص الأساس يجب إسنادها إلى النحو الكلي . يصعب تصديق مثل هذا الكلام لما فيه من التردد بين أصلين متناقضين، أحدهما طبعي و الآخر كسبي .

2.3. ارتباط البرمترات بفوارق اللغات .

سبق في الفصل الثاني أن سقنا أدلة تكشف بوضوح عن انضواء نظرية شومسكي اللسانية إلى فلسفة العلوم الاصطلاحية ، و أن بيّنا كون الفرضية المساعدة بمالها من الخصائص في العلومية الاصطلاحية يُرادفها البرمتر في النظرية اللسانية ، باعتباره لا ينتمي حقيقة إلى النسق . و إنما يلتحق به في مرحلة من نموه ليدفع عنه تهديدات النتائج الداحضة . و أن الغاية من اختلاقه تكمن في مساعدة نظرية النحو التوليدي التحويلي على استرداد التئامها مع الواقع اللغوي . إذ صار فقدها للتلاؤم المذكور و لتوافق مكوناتها متناسباً مع تصاعد النتائج الداحضة لتوقعات النظرية ، و تنامي ضغطها على المفاهيم الأولية التي تشكل بنيتها . في هذه المرحلة سنهتم بشيء من التفصيل بخاصيتين من جملة خصائصه الأربع : 1) البرمتر ليس من النسق و لا ينتمي

166) شومسكي ، نظرية العمل و الربط ، ص 21،20 .

إليه حقيقة . 2) التحاقه بالنظرية في مرحلة من تطورها من أجل تحصينها من الانهيار .

بظهور مقال شومسكي : «المبادئ و البرمترات في النظرية التركيبية» ، في مستهل عقد الثمانينات انضمت البرمترات إلى نظرية النحو الكلي إذ أصبحت نسقاً من المبادئ المصحوبة ببرمترات مسرّحة تقيدها التجربة [167] . و إذا تساءلنا عن الهدف المطلوب من وراء هذا الإلحاق فلن نجد غير الحرص على إعادة الالتئام بين النظرية التركيبية و بين الواقع اللغوي . لأنه بغير التئام هذين الطرفين المرتبطين بعلاقة التعدية بمعناها الرياضي يصعب إنقاذ تلك النظرية من الانهيار و ضمان البقاء لها و الاستمرار .

إن إدماج البرمترات في النظرية التركيبية لم يكن من أجل إخضاعها للفحص من جديد و لا لرفع توقعاتها ، كما هو مشروط في إدخال الفرضيات المساعدة إلى الأنساق الواقعية . و يدل على التحاقه بها و عدم انتمائه إليها حقيقةً كون محتوى البرمتر لا يتحدد من داخل النظرية بالإستناد إلى أولياتها ، وهو شرط انتماء أي مفهوم إليها تبعاً لترسكي [168] ، بل يستمد محتواه من خارج النظريةالتركيبية ، و تتحدد قيمته استناداً إلى الوقائع التجريبية .

و كأنّ بشومسكي يستفيق في مرحلة متأخرة من تفكيره على خانة فارغة في نظريته . إذ أقام نحوه الكلي على مبادئ من شأنها أن تضيّق طبقة

167) للمزيد من التوضيح انظر شومسكي ، المبادئ و البرمترات في النظرية التركيبية ، ص 38 . و هذا الإلحاق بالتبني للبرمترات قد لا يعدّ خدعة من يُسلّم بكون النظرية نسقاً متجدداً لا ينتهي بناؤه أبداً . لكن قبول هذه المسلمة لا يكون خارج علومية الاصطلاحيين بسبب تمسكهم بما نسب إليهم في الفصلين السابقين من المبادئ و العقائد التي توجه تفكيرهم و قد أثبت غيرُهم عدم ورودها .

168) يتضح من تقديم ترسكي لكيفية بناء نظرية استنباطية داخل ميدان معين كون نسق تلك النظرية يقوم على مصفوفات بيّنة بنفسها تسمى الرواسم الأولية . تُستعمل هذه الأخيرة من غير تحديد محتواها لأنه لا سبيل إلى ذلك . إلا أنه لا يجوز إدخال أية راسمة أخرى ما لم يكن محتواها محدداً مسبقاً بواسطة الرواسم الأولية . لمزيد من البيان انظر ترسكي ، مدخل إلى المنطق ، ص 109 و ما بعدها A. Tarski, Introduction à la logique . انظر أيضاً الفصل الثاني من هذا العمل (4.2) و إحالاته .

الأنحاء الممكنة و تقيّد صورتها . فتكوّن لديه نسق مهيّأ برواسمه الأولية أن يحدّد ضمنياً أي خاصية لسانية تتقاسمها كل اللغات ، وهو ما يُفترض فيه . و في نفس الوقت لم تكن الطبيعة الكلية لتسمح لنحوه بملامسة ماهو جزئي يخص هذه اللغة أو تلك . خاصة وقد اتسع بكثرة حديث اللسانيين عنه ، حتى صار قسيماً للكلي لكن من غير أن يكون ممثلاً في النظرية . فكانت هذه ناقصة بوصفها خالية مما يناط به الملحوظ من الخصائص الجزئية المنتشرة في اللغات .

لم تكن غاية شومسكي إذن من إدخال البرمترات إخضاع نحوه للمزيد من الفحص و الاختبار ، و لم يرد إعادة بناء نسقه ليتوقع نتائج جديدة . لأنه لم يحاول أن يجعلها عناصر منتظمة في بنية نظرية بحيث يتحدد البرمتر بأوليات النظرية ، و يحدد بدوره ما يجب إسناده من الصفات إلى الجزئيات اللغوية . كل ذلك لم يكن، لأنه أقحم في النظرية و أضاف إليها ، برمترات لم تستضفها، و بقيت ملتزقة بها و لا تواصل بينهما . لأن البرمتر ظل يستمد قيمه من خارج النظرية التركيبية . أي من التجربة[169] .ولذلك لا يستبعد ألبتة أن يظل مشروع شومسكي لمدة غير قصيرة لا يعنيه سوى البحث في مختلف اللغات عن قيم لتثبيت البرمترات و إلزاقها بالنظرية إلزاقاً . بالنظر إلى ضبط تغاير اللغات في مختلف المستويات ، و بسبب تعلق قيم البرمترات بالواقع اللغوي ، وجب أن تتنوع البرمترات ، داخل نظرية مجبرة على التفريع ، تبعاً لتنوع مصادر قيمها . و عليه سيضطر شومسكي إلى التفكير في إنشاء « نظرية

169) إن الناظر فيما اتجه شومسكي ، منذ صدر مقاله « المبادئ و البرمترات » من أقوال حول العلاقة بين النحو الكلي و الأنحاء الخاصة باللغات ، سينتهي لا محالة إلى كونه سعى من وراء إدخال مفهوم البرمتر جبر النحو الكلي بتضمينه شيئا يربطه بالخاص في اللغات ، أو بتزويد النظرية بما يمكن أن يناط به الاختلاف الملحوظ بين اللغات .

قـالبـيـة »[170] . قوالبها أنساق فرعية مستقلة بمبادئها و قواعدها الخاصة لكنها متماسكة ، إذ تتعاون على أن يرصد كل قالب نوعاً من الخصائص الداخل مع باقي الأنواع في تسكيل وحدة معينة .

وضع نظرية للنحو مفصصة غايته إذن اختلاق نوع من التطابق بين مستويات اللغة و الأنساق القوالب ، بحيث يتكفل كل نسق قالب في النظرية بضبط مصدر التغيرات الحادثة في المستوى الذي يقابله في كل اللغات . و بعبارة أخرى « من نتائج الانتظام المفصص إمكان ضبط مصادر التغاير اللغوي في مختلف الأنساق الفصوص المكونة للنحو »[171] . و بغير تفصيص النظرية لإقحام برمترات في أنساقها الجزئية لا يقوى النحو التوليدي التحويلي على التصدي لمشكل التغاير اللغوي .

و لتوضيح ما سبق لا بأس من تحرير العبارة بأمثلة مأخوذة من نموذج « العمل و الربط »[172] . بوصفه نحواً مفصصاً يتصدى لإشكال التغاير اللغوي الملحوظ في تحاليل كثير من الظواهر المدروسة في عدد غير قليل من اللغات ، ويوفر إمكانية رصد العلاقة بين النحو الكلي و الأنحاء الخاصة بلغات معينة . ومن غير الإطالة بعرض ما صار حالياً مألوفاً بين اللغويين و بعضه متجاوزاً سأركز على قضايا : « الفاسف » و « الشغور » و « الرتبة »[173] ، لنرى كيف يرصد نحو

---

170) تُستعمل النظرية القالبية هنا بمعنى Théorie modulaire بوصفها نظرية متفرعة إلى أنساق قوالب ، يستقل كل منها بمبادئه و قواعده الخاصة ، لكنها بتفاعلها تتماسك و تشتغل متعاونة لتبلغ مجتمعة إلى غاية واحدة . للوقوف على قائمة هذه الأنساق القوالب عد إلى شومسكي ، التركيب الجديد ، ص 80 . نظرية العمل و الربط ، ص 17 و 43 . اللغة و مشاكل الاكتساب : -Langage and problems of knowl edge حيث يُفصص ، (في ص 161) الدماغ أيضاً إلى أنساق مستقلة لها خصائص مميزة . و انظر أيضاً زكري ، المقدمة و التكملة Postscript من كتاب شومسكي : التركيب الجديد .

171) زكري : مقدمة كتاب شومسكي : التركيب الجديد : ص 61.

172) « العمل و الربط » يقترح في مقابل العبارة gouverment and binding المقلصة إلى مطلعيها (GB) . كما بسط شومسكي بنية هذا النموذج في محاضراته .

173) سأكتفي بتعريب الرواسم : Termes ، الدالة في لغات أجنبية على « مفاهيم وظيفية » لا تطابق كمياً « مفهوماً وظيفياً » مشابهاً في اللغة العربية ، من قبيل الفاسف وهو معرب passif ، و السوج معرب Sujet و البرمتر معرب Parametre ، و هلم جرا . و نستعمل مقابلات عربية لما اتفق معناه كالرتبة في مقابل Ordre ، و لما لا مقابل له في نحو العربية . كالشغور المقابل للوصف الأجنبي (vide,nul) .

شومسكي مصدر تغايرها في اللغات، فتقويم ذلك في إطار النموذج المقترح للنحو النمطي.

إلا أنه يجمل التذكير بأهم التصورات الجديدة التي شكلت تحولاً كبيراً في مسيرة النحو التوليدي التحويلي . في المقدمة يمكن أن نسوق :

1) إلغاء المفهوم السابق للقاعدة من النحو الكلي ؛ (أي بوصفها ميْلاً طبْعياً يقضي بالإنجاز الآلي لمتوالية من العمليات التي تنتهي بصوغ « مفهوم وظيفي » على صورة واحدة في كل اللغات) ، و تعويضه بمفهوم « السمات المجردة الأساس » . هذه السمات تنتج ، من جهة ، عن تفكيك ما كان في الأصل قاعدة نحوية ، و تُوزَّع ، من جهة أخرى، على الأنساق الفرعية . وهكذا « يمكن من جديد أن يُتصور « الفاسف » ، أو « تكوين الموصول » ونحوهما ، تهييجةً ذات طبيعة أعم و لها دور وظيفي في النحو ، لا قاعدة نحوية »[174].ولمزيادة في ضبط المفهوم البديل و تقييده أضاف شومسكي في نفس الموضع المشار إليه : «أن ليس هناك تلازم تام بين الدور الوظيفي للتهييجات وبين الخصائص الصورية ، لكنه غير منعدم » . و بعبارة أخرى تجمل أيضاً ما سيأتي يمكن القول :إن السمات المجردة الأساس التي تكوّن الفاسف مثلاً من المحتمل ألا تتشكل على صورة واحدة في كل اللغات . و سنعود لبيان ذلك إن شاء الله.

2) اختلاق مفهوم النحو النواة . و ذلك من أجل التفريق بين مجموع المبادئ و القيود المجردة التي تميز ملكة الإنسان اللغوية و بين التحققات الحسية لمبادئ تلك الملكة في مختلف الأنحاء الخاصة .النحو النواة نحوٌ خاص يتعيّن

---

174) شومسكي . نظرية العمل و الربط ، ص 26 وقد استعملت هنا التهييجة في مقابل processus للدلالة على توالي عمليات مرنة تنتهي بنتيجة معينة . كرر شومسكي توجهه الجديد فقال : « خلال البحث أخذ مركز الاهتمام يتحول تدريجيا من دراسة أنساق القواعد. . . ، إلى دراسة أنساق المبادئ التي صارت تحتل موقعا مركزيا لتحديد طابع اللغات البشرية الممكنة و اختلافاتها». النحو الجديد ، ص 84 .

بالتحديد التجريبي لقيم مختلف البرمترات المحقّقة للمختار من الإمكانات التي يوفرها النحو الكلي . أما النحو الكلي فعبارة عن مبادئ و قيود مجردة تمثل الملكة اللغوية في حالتها البدائية ، و برمترات مسرّحة أي غير مثبتّة تمثل مختلف الاحتمالات . و عند اتصال المتكلم بلغة محيطه تنبعث في دماغه مبادئ مجردة و تتحدد قيم برمترات كانت مسرحة فيحصل له نحوٌ نواةٌ محددٌ بتحديد النحو الكلي لمجموع الأنحاء النووية التي يسمح بها [175].

3) إحلال التناسب الدلالي محل التشاكل البنيوي . أساس التشاكل البنيوي اعتبار خاصية بنيوية أو أكثر ، من قبيل التركيز على البنية المكونية والحالية دون غيرها كإهمال البنية الوظيفية و الحملية . و غايته تجميع تراكيب تشترك في الخاصية البنيوية المعتبرة[176] . أما التناسب الدلالي فقائم على سمة نواة من جملة السمات المجردة الأساس . و غايته تجميع تراكيب متناسبةٍ دلالياً ، لانتساب جميعها إلى معنى واحد ، و متغايرةٍ بنيوياً ، بسبب توفر إمكانية الاختيار بين مجموعة من الإجراءات المتاحة[177] .

4) وضع مفهوم التفصيص اقتضاه المثبت في (1-3) . لأنه بغير تفصيل النحو النواة إلى أنساق فصوص لا يتبين من جهة الداعي إلى تفكيك ما كان قاعدة إلى سمات مجردة أساس ، تعتبر نواة تجتمع حولها تراكيب متغايرة بنيوياً . وتنعدم ، من جهة ثانية ، الأداة الصورية التي تضبط في مستوى معين من التمثيل مصادر التغاير البنيوي لما تناسب دلالياً من التراكيب .

---

175) للمزيد من التفصيل انظر شومسكي ، دراسات في الصورة و المعنى ، ص 259 . و نظرية العمل و الربط ، ص 27 ، 43 .

176) ليكشف بأمثلة من اللغة العربية المقصود هنا بالتشاكل البنيوي انظر عبد القادر الفاسي ، اللسانيات و اللغة العربية ، الفصل الخامس منه ، تجده يجمع في تناول واحد أبنية من قبيل « شفي زيدٌ مريضاً » و « كان زيدٌ مريضاً » . لأن صياغتها الصورية تخضع لقاعدة مركبية واحدة ، و لأن بنيتها المكونية لا تختلف .

177) للمزيد من التفصيل انظر شومسكي ، نظرية العمل و الربط ، ص 214 ، تجده قد جمع هناك ، من لغة واحدة و من لغات مختلفة ، تراكيب متغايرة بنيوياً متناسبة دلالياً لاشتراكها جميعاً في معنى التفاسف .

لنجوع المشروع تعيّن قيام تناظر بين التفكيك و التفصيص . و بذلك فقط يمكن لمبدأ معين في فص بعينه أن يتكفل بسمة مجردة مخصوصة . و كذلك الشأن في الباقي . عن هذا التناظر يعبر شومسكي إذ يقول : « تفكيك الخصائص هو المرتقب المرغوب في إطار التفصيص المتميز بفرضيات تقضي بأن تكون النهيجة المعينة ، كالفَوْسَفة مثلاً ، متألفةً من سمات مجردة أساس على منوال ائتلاف عناصر أنساق فصوص ، كنظرية الأحوال و النظرية المحورية وهلم جرا »[178] .و هكذا ينتج ، عن تفاعل مختلف المبادئ المنتمية إلى مختلف قوالب النحو ، قائمةٌ تامة من ا لخصائص المميزة للتركيب المعين .

و قبل ترْك أهم ما ذكر من تصورات شومسكي الجديدة ، و الانتقال عنها إلى بيان كيفية اشتغالها في وصف بعض الظواهر اللغوية من أجل الوقوف على مداها و تحديد منتهاها ، لابد من تسجيل ما عنّ لنا من الملحوظات . أولها : النحو الكلي ، بوصفه إرثاً عضوياً ، جعله شومسكي يتألف من مبادئ و قواعد و برمترات مسرّحة من غير أن يبيّن كيف يمكن إسناد إلى « خابية مظلمة » عناصر يتحدد محتوى بعضها من داخلها كالمبادئ و القواعد ، و بعضها الآخر كالبرمترات تتعين قيمها من خارجها أي من التجربة . ثانيها : كون شومسكي يستبدل التناسب الدلالي مكان التشاكل البنيوي يعني ضمنياً التخلي عن تأسيس الإواليات الصورية لفائدة « السمات المجردة الأساس » الدلالية . من تحاليل شومسكي لظواهر يتبيّن بوضوح ، و إن لم يصرح بذلك ، كون « السمات الدلالية » تخلف « الأدوات الصورية » في الأساس المنطلق منه لتحديد الخصائص المميزة لقائمة من التراكيب المدروسة في تناول واحد . ثالثها أن اللجوء إلى مفهوم البرمتر لم يكن من أجل رفع توقع النظرية لنتائج جديدة ، بل أُحضرتْ ليُعزى إليها الملحوظ من الاختلاف في الخصائص

178) شومسكي : نظرية العمل و الربط ، ص 221 . عد أيضاً إلى ص 26 ، و 214 منه .

الصورية لتراكيب يجمعها معنى واحد كما سيتبين أولاً من خلال التقديم الموجز للتحليل أبنية الفاسف في إطار هذا النموذج .

4.3. سمات الفاسف و البناء للمفعول .

من إثارة مسألة الفاسف و نحوها الشغور و الرتبة يهمنا أولاً ، أن نعاين أثر تصورات شومسكي الجديدة في وصف تلك الظواهر في الأنجليزية و نحوها من اللغات المشابهة . و ثانياً ، أن نقف على امتداد ذلك الأثر إلى العربية عن طريق المستضيئين في دراستهم لهذه اللغة بتلك التصورات أو ببعضها . وثالثاً، أن نعمل على الكشف عن تصورات مغايرة ، من شأنها أن تحفظ لهذه اللغة أو تلك بنيتها النمطية .

وجد شومسكي الفاسف في الأنجليزية قسمين : 1) فاسف معجمي يدخل في تكوينه « صفاتٌ مزجية » لها في الأنجليزية مدلول اسم المفعول في العربية ، تسند إلى المسوج نفس الدور المحوري الذي يسنده إلى المفعول الفعل الذي تنتسب إليه تلك الصفة . 2) فاسف تركيبي : لا دخل لقواعد تكوين عبارته في تحديد معناه. إذ تتكفل به خصائص بنيته العميقة و بنيته السينية[179] . أول مشكل يتولد عن هذا التقسيم إيجاد الوسيلة التي تمكن من تحديد قائمتي الخصائص المميزة لكلا الفاسفين . و إذا ثبت أن كانت العربية بخصائصها المترتبة عن وسائطها اللغوية ، لا تلجأ إلى القسمين فسيترتب عنه بالضرورة اختلاف بين نحاة العربية و لسانييها من حيث تصور الظاهرة المعنية ، و تحديد خصائصها المميزة لتغايرها إن تعددت .

179) شاع استعمال البنية العميقة بمعنى D-Structure . بخلاف البنية السِّينية الموضوعة هنا بإزاء S-Structure و هي واقعة بين البنية العميقة و البنية السطحية . للمزيد من التدقيق انظر شومسكي ، المبادئ و البرمترات في النظرية التركيبية ، ص 40 ، ورُوفري ، مقدمة كتاب شومسكي ، النحو الجديد، ص 29 .

و إذا صح أن كانت العربية و نحوها من اللغات قائمة على «وسيط الجذر اللغوي»، و كانت الأنجليزية و نحوها مؤسسة على «وسيط الجذع اللغوي» ، وجب أن تختلف التراكيب المعبرة داخل هذين النمطين عن نفس « المفهوم الوظيفي » ، كالفاعل المنطقي أو الإضافة المحضة ، أو المفاهيم الوظيفية المتقاربة : كالفاسف و المبني للمجهول[180] . و أن تختلف أيضاً المسائل التي يبحثها نحاة هذه اللغة أو تلك ، و كذلك شأن أوصاف الفريقين . لكن المستضيء بالنحو التوليدي التحويلي في دراسة العربية لابد أن تتراءى له خصائص الفاسف مائلة في تراكيب ، بعضُها دخيلٌ على العربية من لغة الدارس ، فيأتي وصفه موافقاً للأنجليزية ، كما هي موصوفة بنحاتها ، ومخالفاً للعربية و لوصف نحاتها[181] .

أخذ العربية بوسيط الجذر اللغوي يعني أنها تصنع ، من توالي محلات مضبوطة تقطنها عادة أحرف الجذر و من الزوائد التي تسبق تلك المحلات المتوالية أو تتخللها و قد تجتمعان عليها ، صيغاً صرفية مهيّأة للتفريع

180) الجذع و الجذر يشتركان في كونهما مثالين أوليين . و المثال الأول عبارة عن تركيبة مقترنة بمعنى مفرد . إليهما يرتد ، على التوالي ، أبنية الألفاظ المصرفة و المعاني الفرعية المشتقة . و ذلك في توازٍ مطلق . أما آليات التصرف في صيغة المثال الأول مجاراةً لتفريع المعاني الاشتقاقية من معناه فإنها تختلف من نمط لغوي إلى آخر تبعاً لاختلاف الوسائط اللغوية المنمطة .

المفهوم الوظيفي مستعمل هنا للتعبير عن سمات دلالية بحتة من شأنها أن تؤثر ، بوسيط لغوي معين، في تشكيل تركيب على صورة خاصة بذلك المفهوم الوظيفي داخل النمط اللغوي المستعمل للوسيط اللغوي المعني .

181) للوقوف على حقيقة ما أثبتناه أعلاه تكفي المقارنة بين دراسة عبد القادر الفاسي لما سماه «البناء لغير الفاعل» طلباً للموافقة مع الفاسف . (انظر الفصل الخامس من كتابه البناء الموازي) . و بين دراسة نحاة العربية لما «لم يسم فاعله» من خلال أسئلة أجملها ابن عصفور إذ قال : «حكم ما لم يُسمَّ فاعله أن يُبنى الفعل للمفعول ، و يحذف الفاعل و يقام المفعول مقامه . فيحتاج في هذا الباب إلى معرفة ستة أشياء . وهي : السبب الذي لأجله حذف الفاعل ، و الأفعال التي يجوز بناؤها للمفعول ، و كيفية بنائها للمفعول ، و المفعولات التي يجوز إقامتها مقام الفاعل ، و الأولى منها بالإقامة إذا اجتمعت ، وهل فعل المفعول بناء برأسه أو مغير من فعل الفاعل» . شرح جمل الزجاجي، ج1 ، ص 534 انظر أيضاً كيف عالج أحمد المتوكل بعض هذه المسائل في كتابه قضايا معجمية ، ص 120 .

الاشتقاقي . من الجذر و الصيغة تتألف لفظة مصرفة موازية لمعنى مشتق . و تكون دلالة تلك اللفظة مركبة من معنى الجذر و معنى الصيغة[182] . و معنى هذا أن اللواصق غير دالة في العربية ، و ينحصر دورها في مشاركة الجذر في بناء صيغة اشتقاقية دالة . و إنما يدل من اللواصق ما زاد على الصيغة ، كاللاصقتين (ت) ، (ون) الداخلتين على الصيغة (استفعل) فتكون (تستنجدون) . أما الزائدة (است) و نحوها (ان) في (انفصل) فمن صميم الصيغتين (استفعل) و (انفعل) . يدل على ذلك أن معاجم اللغة و كتب الاشتقاق و التصريف تشرح معنى الصيغة و ليس الزائدة . إضافة إلى كون الصيغة في العربية تترجم بلاصقة في لغات تأخذ بوسيط الجذع اللغوي[183] .

أن تأخذ الأنجليزية و نحوها بوسيط الجذع اللغوي يعني أن ترص بالحركات جملة من الأحرف الأصول فيتكون جذع رصيص لا تخترق لاصقة حشوه ، و بالتالي أن تستعمل من إمكانات الاشتقاق :إلصاق سابقة أو أكثر ، و إلصاق لاحقة أو أكثر ، أو الجمع بينهما . من الجذع و اللاصقة تؤلف لفظة مصرفة يتركب مدلولها من معنى الجذع و معنى اللاصقة[184] .

من إدراج الحديث عن الوسيطين اللغويين المتقابلين الجذع و الجذر في هذا الموضع بالذات يهمنا :

---

182) في باب الدلالة اللفظية و المعنوية : (الخصائص ، ج3، ص 98) ، بين ابن جني بأمثلة أخرى ما انتهينا من أن اللفظة المصرفة تتركب من أحرف أصول و من صيغة ، و أن دلالتها مركبة من المعنى المعجمي للجذر و المعنى الاشتقاقي للصيغة .

183) في الأنجليزية تكون اللاصقة (y-) التي تلحق الاسم (Johnny) دالة على معنى التصغير المدلول عليه في العربية بصيغة من قبيل «فُعَيْل» أو نحوها . و اللاصقة (er) الملحقة بالفعل (Sing) في مثل (Singer) . تقابلها صيغة (فاعل) أو نحوها الدالة في العربية على اسم الفاعل . و في الألمانية تكون اللاصقة (en) الملحقة بالاسم (Blum) في مثل (Blumen) دالة على معنى الجمع المدلول عليه في العربية بإحدى صيغ جمع التكسير .

184) للمزيد من التفصيل انظر ابلمفلد ، وهو يفرق بين « الصيغ الحرة : Formes libres » و « الصيغ المقترنة Formes liées » ، في الفصل العاشر من كتابه اللغة ، ص 150 و ما بعدها .

1) إثبات مجاراة أحد الأتباع لنحو الأنجليزية و نحاتها وهو يدعي كون اللاصقة (است) أو (انْ) أو نحوهما تدل بمفردها في اللغة العربية دلالة اللاصقة في الأنجليزية . و أن ما أورده عن انتظام الزوائد في العربية [185] مجرد أصوات لا طائل تحتها . و إذا بطل التطابق المقام بين نسقي الإلصاق في النمطين اللغويين فإن كل ما يُبنى من وصف العربية على نسق الأنجليزية في الإلصاق باطل أيضاً .

2) مع التسليم المنهجي بمضارعة الفاسف في الأنجليزية لتركيب ما لم يسم فاعله في العربية فإن هذه اللغة ، بمقتضى خاصية الاطراد الاشتقاقي التي يوفرها لنمطها وسيط الجذر اللغوي ، لا يعنيها ما تعرفه الانجليزية من انقسام الفاسف فيها إلى معجمي و تركيبي . لأن أي « تركيب اسمي » ، وهو المتكوّن من موضوع يتلقى من صفة دوراً محورياً ، يمكن في العربية إرجاعه إلى « تركيب فعلي » . وهو ما تكوّن من موضوع يتلقى نفس الدور المحوري من فعل يطرد اشتقاق تلك الصفة منه كما يتبين من الجملتين (1) و(2) الآتيتين الشيء الذي لا يحصل في الانجليزية خاصة مع صفات مزجية ليس لها تركيبٌ مصدرٌ يظهر فيه فعل تنتسب إليه و يُسند نفس الدور الذي تُسنده[186] .

1) رُقم الكتابُ .

2)الكتابُ مرقوم .

و بما أن اسم المفعول يطرد اشتقاقه من الفعل المبني للمجهول، وبما أن « الجملة الاسمية » مشتقة من « الجملة الفعلية » [187] و إن كانت هذه

185) انظر عبد القادر الفاسي ، البناء الموازي خاصة ص 189 حيث يتحدث عن أنواع اللواصق .

186) تطلق الصفات المزجية على المركب في الأنجليزية و نحوها تركيباً مزجياً من قبيل الصفة-Semi educated أو ما خففه لاصقة غير اشتقاقية من قبيل (un) في مثل (unespected)

187) يطالعنا لغويو العربية القدماء بمفهومين لكل من الجملة الاسمية و الجملة الفعلية . أحدهما صوري يستند إلى موقع إحدى المقولتين المتراكبتين بعلاقة الإسناد التركيبية . إذا احتل الفعل صدر الإسناد و الاسم عجزه (قد أفلح المومنون) و (غُلبت الروم) فالجملة فعلية . و بعكس ذلك الترتيب (الله يحيي و يميت) ، و (الموؤودة سئلت) تصير الجملة اسمية . و الآخر دلالي يرتكز على تقييد محتوى جملة بزمن معين أو –

الأخيرة عندئذ في حكم المنسوخ[188]، تعيّن أن تكون الجملة (2) متفرعة عن الجملة (1) بنفس النهيجة التي تفرعت بها (1) عن (3) .

3) رقَمَ الورّاقُ الكتابَ .

تبيّن مما سبق أن العربية تستعمل ، للتفريق بين « جهتي » الجملتين (1) و (2) ، المقولتين (الفعل) و (الصفة) المسندتَيْن إلى الموضوع (الكتاب) في الجملتين نفسَ « الوظيفة النحوية » أي المفعولية . و أنها لا تستعمل تينكم المقولتين كالانجليزية من أجل التفريق بين فاسفين معجمي و تركيبي . كما أنها لا تلتفت ، في ذلك التقسيم غيرالوارد فيها ، إلى احتلال الصفة أو الفعل لموقع معين بالقياس إلى موقع الموضوع الذي يتلقى عنهما نفس « الوظيفة النحوية » . أهو أيضاً في موقعه الأصلي أو منقول إلى موضع غيره . لأن تلك الخصائص وليدة اعتبارات نظرية تؤسس نموذجاً نحوياً و تناسب نمطاً لغوياً معينين . وبعبارة موجوزة ليس لاختلاف المقولة و الموقع أثر في التقسيم المذكور . وهكذا تكون التراكيب (4-7) من نفس النوع مع وجود تفاوت في عمليات النهيجة التي ولدتها .

4. ﴿ غُلِبَتِ الرُّومُ ﴾ . (30-2) [189]

= إطلاقه. فإذا تقيد محتوى جملة بزمن مدلول عليه بصيغة الفعل فالجملة فعلية : أيّاً كانت رتبه الفعل (غُلبت الروم) و (المؤودة سئلت) ، و (الله يُعطي و يمنع) و (قد افلح المومنون) . و إذا كان محتوى الجملة مطلقاً من الزمن المعين بسبب تجرد التراكيبن فيها منه فالجملة اسمية ، (كلٌ مسؤول عن رعيته) . و بعبارة الرازي « إذا كان الغرض من الإخبار الإثبات المطلق غير المشعر بزمن وجب أن يكون الإخبار بالاسم . . . و أما إذا كان الغرض من الإخبار الإشعار بزمان ذلك الثبوت فالصالح له الفعل » . نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز ، ص 41 . و بالتمييز القائم على مقياس دلالي يؤخذ هنا .

188) فيما يخص اشتقاق الجملة الاسمية من الجملة الفعلية التي أصبحت في حكم المنسوخ انظر الجرجاني : أسرار البلاغة ، ص 338 .

189) لتوثيق آي القرآن الكريم يشير العدد الأول بين القوسين (. .) إلى رقم السورة في المصاحف و يشير الثاني إلى رقم الآية . و يبين إعراب النحاس لقوله تعالى : (جناتُ عدن مفتحة لهم الأبواب) إذ قال : رفعت الأبواب لأنها اسم ما لم يسم فاعله أن نحاة العربية لا يفرقون بين المعجمي و التركيبي في البناء للمجهول ، إذ يصدق على فُعِلَ و ما اشتُق منه مع مراكيبهما ، و على ما أضيف من المصادر إلى المفعول . كما سيتضح في مبحثي الفاسف و الشعور الآتيين .

5. ﴿ الْمَوْؤُودَةُ سُئِلَتْ ﴾ .(81-8)
6. ﴿ النُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ ﴾ . (16-12)
7. ﴿ ذَلِكَ يَوْمٌ مَجْمُوعٌ لَهُ النَّاسُ ﴾ . (11-103)

فلا عبرة في التقسيم المذكور بما يولد أصلا صفةً في قاعدة النموذج المصنوع ، و ما يولد في عدْن المفعول المنقول بعد ذلك بقاعدة التحريك إلى عدْن السَّوْج ، لأن من تلك الخصائص ما يرتبط بالنموذج في حالة معينة؛ كضرورة مرور الفاسف التركيبي عبر مستويات التمثيل الثلاثة : البنية العميقة فالبنية السينية فالبنية السطحية أو الصورة الصوتية . بخلاف المعجمي فإنه يقفز على مستوى البنية السينية . و بتغيير النموذج يتغير مقياس الوصف . ومن تلك الخصائص ما يرتبط بنمط لغوي معين . من هذا القبيل توطين مكونات الجملة في عُدون موسومة بأدوار محورية مطابقة لما يسنده الفعل إلى موضوعاته . حتى إذا نقل موضوع إلى غير عدنه ورث منه سمته المحورية . و هذا كله لا يعني العربية كما سيأتي في مباحث الرتبة .

من خلال تحليل شومسكي لمختلف التراكيب الفاسفية ، داخل اللغة الواحدة أو بين لغات متغايرة ، يلاحظ نوع من التركيز على إبراز الخصائص البنيوية الفارقة إلى درجة تجريد المقولة المدعوة عادة الفاسف من إمكانية تشكيل طبقة طبيعية داخل لغة بعينها أو بمقارنتها مع غيرها من اللغات بل في لغات من الفواسف ما ليس في غيرها [190]. من الاهتمام بالفوارق سعى شومسكي عن طريق الإسقاط إلى تعيين ثوابت يعتقدها مشتركة بين اللغات . و مما وجد المعبر عنه بما يفيد : «للغات طرق مختلفة لتجنب توجيه الاهتمام إلى الفاعل المنطقي و العناية به . أو لها كيفيات متباينة لتجنب التعبير عنه مع تمسكها بضرورة تركيبية تقضي بمثول المركب الاسمي السوج» [191]. ثم قضى

(190) انظر شومسكي ، نظرية العمل و الربط ، ص 211 و ما بعدها تجد كثيراً من الأمثلة الخاصة بإحدى اللغات المدروسة .
(191) نفسه ، ص 213.

بسريان ما وجد : (تُجنِّبُ الاهتمام بالفاعل المنطقي بتجنب ذكره و مثول المركب الاسمي السوج) ، في مختلف اللغات ؛ كالعربية و غيرها ، و في مختلف أقسام الفاسف في الأنجليزية و نحوها .

و بعبارة أخرى تُعيد المحذوف من كلام شومسكي و تجنبه التكرار يمكن القول : إذا كان تجنب تركيز الاهتمام على الفاعل المنطقي من المقاصد الكلية وجب أن يكون لمختلف اللغات البشرية طرق ؛ قد تكون متباينة لتجنب التعبير عما قُصد فيه إخراجه من حيز اهتمام المتخاطبين ، مع السماح للمركب الاسمي السوج بالمثول . لأن مثوله ضرورة تركيبية تلزم كل لغة . بهذه العبارة لاخلاف إذا غضضنا الطرف عن المفهوم من السوج .

و في إطار ما ذُكر سابقاً من تفكيك النهيجات إلى سمات مجردة بموازاة تخصيص النحو إلى أنساق فرعية يخلص شومسكي ، بالنسبة إلى حالة الفاسف، إلى « أن للغات نزوعاً لامتلاك إواليات مهيأة لاختزال الفاعل ، لكن تحققه مختلف تبعاً لاختيارات تُتبنّى بالقياس إلى مختلف مكونات النحو الكلي »[192] . و لاشك في أن الاختلاف في تحقق الفاسف ناتج عن اختلاف الإواليات الصورية ؛ (أي تركيبات من العلاقات المحضة من شأن أي منها أن تفعل الفاسف و نحوه على صورة بعينها) ، المستعملة في كل قسم منه داخل اللغة الواحدة كالإيطالية أو في فواسف مختلف اللغات .

إذا كان الغرض محصوراً في الكشف عن كيفية اختلاف الإواليات الصورية أمكن الاقتصار في التمثيل على تحقق الفاسف التركيبي . وهو الذي يتميز في الأنجليزية بمثول مفعول يتولد مباشرة في قاعدة النحو في عدن يعد

---

192) نفسه ، ص 214 . الاختزال المذكور أعلاه قسيم الاختصار و كلاهما حذف . الأول حذف للمعنى و اللفظ على السواء من غير دليل دفعا لأي قصد إليه . و الثاني حذف لفظ بدليل يبقي على معناه المقصود . و الاختزال انسب القسمين إلى ما ذكره شومسكي أما الفاعل فسنسند معناه من الآن تصاعداً لمعنى الفاعل المنطقي . و نحتفظ بالسوج للوظيفة التركيبية Sujet في نحو شومسكي .

الفعل المغير ، بقاعدة تحريك اللاصقة أو بقاعدة معجمية أو صوتية ، إلى مقولة لها خاصية الفعل و شيء من خاصية الاسم [193] . و قد قضى شومسكي بأن تحقق الفاسف المذكور يتطلب : 1) عملية تحريك . و 2) صياغة صرفية للفاسف . لكنه لاحظ في تراكيب متغايرة ، جامعها اختزال الفاعل منها ، أن بعضها تحقق بالصياغة الصرفية دون عملية التحريك . ومنها ما تحقق بالتحريك . و منها ما تحقق بالتحريك من غير صرف الفاسف . والباقي تحقق بغير تحريك و لا صرف . بجانب العمليات المسرودة ساق أمثلة من الإيطالية تشخص تجويز هذه اللغة للتحريك و عدمه . و ما دمنا في مقام التعداد لا يحسن إغفال ما يتحقق بالجمع بين عملية التحريك و الصياغة الصرفية .

قبل النظر في التفسير الذي تقدمه أنساق* قوالب للمذكور من الوقائع يحسن تسجيل ما عنّ لنا من الملاحظات و الاستنتاجات . 1) إذ تبين انطلاق شومسكي من كون تراكيب الفاسف يجمعها اختزال الفاعل و مثول السوج ، و أن تحققها يحصل بالجمع بين عملية التحريك (ح) و الصياغة الصرفية (ص) بوصفه واحداً من الاحتمالات لم يبق سوى إقامة باقي الإمكانات المثبتة في المبيان (8) . ثم البحث في مختلف اللغات عن أمثلة مناسبة .

(8) (أ) . [ا ح + ص]
(ب) . [ا ح – ص]
(ج) . [+ ح ص]
(د) . [– ح + ص]
(هـ) . [± ح – ص]

(193) لمزيد من التفصيل حول الفاسف التركيبي انظر شومسكي : نظرية العمل و الربط : ص 101 ، 110 ، 211 .
و لتحديد معنى المعدّل المذكور أعلاه نقول : في النعات الأحادية بوسيط الرتبة المحمولة المعدل عبارة عن موضع موسوم بخصائص مقولية : (اسم ، فعل ، صفة) ، و / أو خصائص وظيفية : (الأحوال التركيبية و الوظائف النحوية) . بحيث يفرض المعدل على المركب النازل به أن يكون مهيأ لتلقي الخصائص التي تسمه .

2) الإواليات الصورية المحققة للفاسف المعبر عنها في المبيان (8) تمثل مصدر التغاير و الاختلاف بين تراكيب الفاسف الموحّدة من غير جهة الصوري، فلم يبق سوى التداولي؛ (تجنب تركيز الاهتمام على الفاعل)، و الدلالي؛ (اختزال الفاعل). و ما يُعتبر أساساً في توحيد تراكيب لا يُلغي في تحليل أبنيتها .

3) كثرة الاحتمالات المسرودة في المبيان (8) تصير كل التراكيب في اللغة المعينة تنتمي إلى الفاسف إلا ما مثُل فيها فاعل منطقي . و عليه يجب اعتبار كل التراكيب العربية الآتية من قبيل المبني للمجهول ، أو لما لم يسم فاعله إن كانت الراسمتان مترادفتين مع الفاسف أيضاً .

(9). (أ).

(I) . جُبِرَ العظْمُ .

(II). انهزم الفريقُ .

(ب). وقع انفجار في الصباح و حدث انشقاق في الصفوف .

(ج) . لا يعجب المرء من جنون إنسان .

(د) . النجوم مسخّرات .

(هـ) . ﴿ محرمٌ عليكُمْ إخراجُهم ﴾ .(2-85) .

الآخذ بما أثبت شومسكي من السمات العامة للفاسف المحقق بإحدى التهيجات المسرودة في المبيان (8) يلزمه اعتبار جميع التراكيب العربية المسوقة في (9) من قبيل المبني للمجهول أو لما لم يسم فاعله . إذ تحققت جملتا (أ) بإجراء عمليتي الصياغة الصرفية : (جُبِرَ ، وانهزم)، و التحريك (نقل الاسمين : العظم و الفريق من موقع النصب إلى موقع الرفع). و ذلك استجابة للضرورة التركيبية القاضية بمثول مرفوع أو سوج في التركيب . أما التركيب (ب) فقد تحقق بغير العمليتين . و تحقق (ج) بإحدى العمليتين : أي بنقل (إنسان) من موقع الفضلة لإضافته إلى مصدر (جنون) غير مصرّف، لأنه ليس لفعله مبني

للمعلوم أو للفاعل [194] . إذن اسم الحدث المضاف للمفعول مصدرٌ للفعل المبني للمفعول . و تحققت الجملة (د) بإجراء عملية صرفية لاشتقاق اسم المفعول (مسخرات) دون تحريك أو معه كما تشخصه مثليتها (هـ) .

4) لا سبيل إلى إقصاء جملة من تراكيب الفاسف المدرجة في (9) إلا عن طريق إلغاء النهيجة المسؤولة عن توليدها . و ليس في النظرية ما يمكن أن يبرر إلغاء نهيجة لثبوت جميعها مراميا باستقراء معطيات من وقائع اللغات . إضافة إلى ذلك يتعين تعديل السمة العامة (تجنب توجيه الاهتمام إلى الفاعل) لوجودها أيضاً في جملة من نحو (10) . إذ بها علل سيبويه و بعده الجرجاني وقوع المفعول بين الفعل و الفاعل [195] .

10) . قتلَ الخارجيَّ زيدٌ .

يصعب التسليم ، ولو جدلاً ، بإمكان إدراج مثل (10) ضمن تراكيب المبني للمجهول ، و إن رادفت فاسف الأنجليزية الذي يبقى فيه على الفاعل

194) عدّ بعض نحاة العربية إضافة المصدر إلى المفعول من قبيل تراكيب المبني للمجهول . ففي مفصل الزمخشري جاء في وصف قوله تعالى : (كحب الله) ، مصدر من المبني للمفعول . و إنما استغني عن ذكر من يحبه لأنه غير ملبس ، (ج1 ، ص 211) . و في موضع آخر : (ج3، ص 127) ، ذكر أن إضافة المصدر إلى المفعول في مثل (فعلَ الخيرات و إقام الصلاة و إيتاء الزكاة) ، تمثل آخر مرحلة اشتقاقية كما يتضح في الخطوات الموالية :
1) تُفعَلُ الخيراتُ ــ 2) فعلاً الخيراتَ ــ 3) فعلُ الخيرات . و كذلك إقام الصلاة و إيتاء الزكاة . و قد سرد أبو حيان الأندلسي : (البحر المحيط ، ج1 ، 470) جملة من الآراء في جواز الاعتقاد في كون المصدر يبنى لما لم يسم فاعله و يضاف إلى المفعول .

195) انظر سيبويه : الكتاب ، ج1 ، ص 15 . و الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، ص 106 . نجدهما يستعملان « الأهم و المهم » لتبرير موقعي المفعول و الفاعل في مثل (10) بمعنى منظوري الوجهة الرئيسي و الثانوي اللذين استعملهما الدكتور أحمد المتوكل مع الوظائف التركيبية و الدلالية لتمييز الفاسف في الأنجليزية عن غيره ، (قضايا معجمية ، ص 120) . وهو ما يتضح من خلال المقارنة التالية بين الجملة (10) في العربية و الجملة (01) من الأنجليزية .

(10)

الفعل .	الأهم .	المهم .
قتلَ	الخارجيَّ	زيدٌ
قُتلَ	القاضي	رجلاً

(01)

منظور رئيسي	واقعة	منظور ثانوي
John	eat	the apple.
the apple	was eaten	by John .

والمفعول ، و قد تبادلا المواقع و أدخلت على العبارة التغيرات البنيوية اللازمة . كإدخال لاصقة خاصة على الفاعل النازل في العدد الخاص بالمفعول . و إلصاق الرابطة بالفعل المسرف . كما توضحه الجملة (01) في (ظ 195) و كذلك شأن الجملة (9.ب) ، إن خضعت لتهيجة الفاسف المذكورة في (8.ب) وشخصت السمة المجردة العامة (اختزال الفاعل و مثول السوج) المعبّر عنها في وصف ابن هشام لمثل (9.ب) فقال : « تارة يتعلق الغرض بالإعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين من أوقعه أو من وقع عليه ، فيجاء بمصدره مسنداً إلى فعل كون عام ، فيقال : حصل حريق أو نهب »[196] .ولن نتعرض لما في نحو (9.د) من خلاف بين نحاة العربية ، وكذلك (II.I.9) .

5) يدل مسرد التهيجات (8) على تحول النحو الكلي إلى مجمّع لمختلف الإمكانات المتوصل إليها عن طريق الاستقراء . إذ ثبت وجود كل تهيجة بمعاينة تركيب في لغة أو أكثر . لكن التراكيب المستقراة لم يقم دليل على انتمائها إلى نوع واحد ، و لا كانت السمة المجردة الجامعة لها مانعةً من انضمام غيرها إليها ، كما تبين وجود معلومة طبعية في الدماغ لتنظيم معطيات التجربة واكتشافها فإن غياب تلك المعلومة مع شدة الحاجة إليها يشكك في وجود مثيلاتها . و لا يكفي أن يُنعت الفاسف بكونه مقولة غير طبيعية لا تقضي إلى الدماغ لحصر انعدام المعلومة الطبعية في تراكيب الفاسف خاصة .

6) التوقف على اعتبار النحو الكلي ، إضافة إلى المبادئ و القواعد ، مجمّعاً من الإمكانات المستحصلة باستقراء الوقائع لا يسمح بالاستمرار في استخدام منهج لغرنب، كما سبق تشخيصه و تجريبه ، و لا بتوقع على أي نحو تقع المقولة المعينة في لغة مخصوصة . لأن مثل هذا التوقع لا يحصل بغير سبر الأقسام و حصرها ، وهو ما لا ينبغي إغفاله .

196) ابن هشام ، مغني اللبيب ، ج2 ، ص 677 .

وبعودتنا إلى جهاز الوصف نجد شومسكي يحاول أن يفسر ، بنظرية الأحوال بصفتها أحد الأنساق القوالب المكونة للنموذج ، ما أجري من العمليات على تراكيب الفاسف المدروسة . و إذا كانت غايتنا من تلك العودة ، بالإضافة إلى تشخيص التفكيك و التفصيص بالأمثلة ، التأكد من سلامة النسق جاز الوقوف على صنف الفاسف التركيبي في حالته العادية المألوفة الممثل له بالجملة (02) في الطرة [197] .

ذكر شومسكي أن التحريك في الفاسف التركيبي المشخص بمثل الجملة (02) إجباري . و علله بكون « الفعل الصفة المفوسف » لا يقوى على إسناد « الحالة » [198] . و بالتالي لا يكون الموقع بعده عدناً تسند منه حالة « النصب » إلى المركب الاسمي النازل به . و بما أن أصلاً في نظرية الأحوال يقضي بأن يتلقى أي لفظ ينتمي إلى مقولة الاسم حالة إعرابية وجب التحريك، بنقل المركب الاسمي بعد الفعل الصفة، لانقطاع العلاقة العاملية بينهما ، إلى موقع قبله يتلقى منه حالة « الرفع » إذ يرتبط عاملياً عندئذ بلواصق المطابقة التي تعمل فيه .

ومن غير الدخول في تفاصيل ما يُقدم من الأسباب لإحجام الفعل الصفة عن العمل في المركب الاسمي بعده ، فكان مجبراً بمقتضى « مصفاة الأحوال » على الانتقال إلى عدن السوح المرتبط عاملياً بلاصقة المطابقة التي تجلب له

---

(02) Cesar was killed by brutus

197) .

198) انظر شومسكي ، نظرية العمل والربط ، ص 215 ، استعملنا في المتن أعلاه « الفعل الصفة المفوسف » في مقابل Le participe passé passif ، باعتبار ما حصل للفعل من حلول الرابطة عليه . إذ تحول عن مقولة الفعل (+ف -س) إلى مقولة تتميز بخاصية (+ف) و تميزها ، في لغات كالفرنسية ، لاصقة المطابقة الجنسية و العددية التي تلحق عادة الصفة (+ف +س) . أما الحالة فقد جرى استعمالها في مقابل Cas . وهي « رفع » بمعنى nominatif يسند في نظرية الأحوال إلى مركب اسمي يرتبط عاملياً بلواصق المطابقة أو الزمان . أو « نصب » بمعنى Objectif يسند في نفس النظرية إلى مركب اسمي يرتبط عاملياً بالفعل . للمزيد من التفصيل انظر وقري ، التكملة من كتاب شومسكي ، التركيب الجديد ، ص 205 . وشومسكي ، نظرية الربط و العمل ، ص 91 و ما بعدها .

« حالة الرفع » ، يلاحظ أن نفس المصفاة لا تجبر الواقع بعد الفعل الصفة المُفَوْسَف إذا كان مركباً جملياً . لأن هذا الأخير لا يخضع لها . و إذا قارنا من العربية على سبيل التمثيل بين الجملتين (11) و (12) :

(11) . فُسخ العقدُ .

(12) . عُلم أنّ زيداً كـــريمٌ .

يكون المركب الاسمي (العقد) ، بمقتضى مصفاة الأحوال ، مجبراً على الانتقال إلى حيث يتلقى عن لاصقة المطابقة حالة الرفع . بخلاف المركب الجملي (أن زيداً كريم) لعدم خضوعه لتلك المصفاة لا يتحرك .

و إذا تبيّن أن الفعل المُفَوْسَفَ صرفياً لا يعمل حالة إعرابية في الاسم الذي يليه فإنه ليس له أيضاً أن يسند إليه دوراً محورياً . فوجب ، بمقتضى مصفاة الأحوال و العيار المحوري ، نقل ذلك الاسم إلى عدن السوج حيث يتلقى حالة إعرابية و دوراً محورياً موروثاً عن طيفه الذي خلفه في موقع محوري[199] . كالضمير في العربية العائد على الاسم (السرير) في بناءي المجهول و المعلوم المبنيين بالتوالي في الجملتين (13) و (14) .

(13) . السريرُ نيم فيه .

(14) . الســرير نام كلبٌ فيـــه .

---

199) نقل الاسم (John) الواقع بعد الفعل الصفة في البنية العميقة (03) [Sn e] was killed John إلى موقع السوج في الجملة (04) John was killed يبرره شومسكي بوضع مجموعة من الفرضيات منها : 1) يتميز الفعل المفوسف بخاصية امتصاص الحالة الإعرابية و 2) الفعل الذي يسند حالة إعرابية إلى المفعول يسند أيضاً دوراً محورياً إلى سوجه، يلزم عنه 3) إذا لم يتلق مركب اسمي حالة إعرابية عن الفعل المرتبط به عاملياً فإن المركب الفعلي الذي يتصدره ذلك الفعلُ لا يسند دوراً محورياً و4) العيار المحوري . critère thématique يقضي بأن يحمل كلُّ موضوع دوراً محورياً واحداً لا غير، و بأن يُسند أيّ دور محوري إلى موضوع واحد. كما يستوجب ربط أي موقع محوري بموضوع واحد وأن إقران الموضوع به شرطه أن يحتله الموضوع نفسه أو طيفه، لمزيد من التفصيل انظر شومسكي، نظرية الربط و العمل، وللمقارنة انظر كتابنا، قضايا ابستمولوجية... ص 108 و ما بعدها

مع التسليم طبعاً بأن الموقع الأصلي للاسم (السرير) أن يأتي في البنية العميقة بعد الفعل . و بإجراء قاعدة أنقل الألف يتحرك إلى موقع السوج أو المبتدأ في البنية السينية ، مخلفاً في موقع محوري ضميراً يعود عليه في الصورة المنطقية بدور محوري ، أو يخلف المنقول طيفاً كما في الجملة (15)

(15) . الشيءُ بالشيء يُذكر-ط

مما وضع شومسكي في نظريتي الأحوال و الأدوار من الفرضيات : وهي في حقيقتها مراسية تم تجريدها من الملحوظ في التراكيب المحلّلة ، يحاول تفسير مختلف العمليات المجراة لإنشاء أبنية الفاسف في المدروس من اللغات . و قبل الشروع في اختبار تلك الفرضيات بحكم تجريدها من حالات خاصة بالأنجليزية نمهد له بما سجل شومسكي من قصور فيها ، و كيف سعى إلى تجاوزها في إطار النحو النووي المفصص .لاحظ شومسكي أنه لا يترتب أحياناً عن فوسفة الفعل أي تحريك ، خاصة إذا كان الفعل يتعدى إلى الجملة و لا تربطه علاقة عاملية بمركب اسمي داخلها . انعدام مقولة الاسم بعد فعل مفوسف يُرضي مصفاة الأحوال فلا تجبر أحداً على الحركة . لكن انتقال المركب الجملي (أن اضربْ بعصاك الحجر) في (16) إلى مثل الموقع الذي يحتله المركب الاسمي في (5) يبقى في النظرية غير مبرر .

(5) . ﴿ المؤوودة سُئلت ﴾ .

(16) . أنْ اضربْ بعصاك الحجر أُوحيَ إلى موسى .

نفس الملاحظة تصدق أيضاً في لغات ، ذكر منها العربية ، تُفَوْسف فيها الأفعال اللازمة . و هذه الملاحظة غير واردة بالنسبة إلى العربية و نحوها . لأن المركب الاسمي يخضع مع الفعل اللازم لما يخضع له مع الفعل المتعدي . إذ ينتقل معها عن حالة النصب إلى حالة الرفع . فتطرأ حالة الرفع الجديدةُ على حالة النصب الممتصة بفوسفة الفعل . و لا يختلفان إلا من جهة أن الاسم الذي يراكب اللازم يدخل عليه حرف جر فينسخ نصبه مع المبني للمعلوم ، ورفعه

مع المبني للمجهول[200]. لكنه يكوّن معه مركباً حرفياً واحداً إلى المجموع تسند الحالة الإعرابية [201]. و بخلافه يكون الاسم مع الفعل المتعدي ، إذ لا يقبل نسخ إعرابه القديم أو الجديد . فلا يدخل عليه حرف الجر . و مما تقدم يمكن صوغ ملحوظة لا تتخلف في العربية و نحوها من اللغات التي تأخذ بوسيط الجذر اللغوي .

(17) (I) كل فعل يُبنى للفاعل المنطقي تُصاغ منه بنية للمجهول .

(II) كل ما يبنى للمجهول يجبر المركب الاسمي، أو المركب الحرفي، أو المركب الجملي، على الانتقال عن حالة النصب إلى حالة الرفع .

وإذا ترجح صدق المثبت في (17) بدعم من المعطيات اتضح عدم ورود قوله : «ليس لصرف الفاسف حاجة إلى اختلاق وظيفة نحوية جديدة من جراء تحريك أو إوالية أخرى، . . .، كما لا يحتاج معنى الفاسف و خصائصه الأخرى إلى الاقتران بعملية التحريك أو ببنيته الصرفية . و هكذا يمكن أن يرتبط بالحركة دون صرف الفاسف، أو بالعكس» [202].ثم عاد في محاولته لوضع «نواة للفاسف» إلى اعتبار سمتين اثنتين :1) بنية الفاسف الصرفية. و 2) ضم وظيفة نحوية ثانوية إلى ما كان مفعولاً مباشراً. وهو الحد الادنى الذي يجب أن يكون لكل لغة .

---

200) كون الحالة واحدة أحوال المركبات الاسمية مرخّ في الجمع تكسيرها على لفظ الحال الذي بمعناها . و ذلك من أجل إخراجها إلى اللغة الاصطلاحية ضرورة أيضا . و الأحوال التركيبية كما سيأتي (4.5.3) صنفان لا ثالث لهما : 1) حالة الرفع ، و 2) حالة النصب . أما الجر فنسخ لحالة النصب : كما كان الفنع نسخاً لحالة الرفع . للمزيد من التوضيح حول نسخ حالة الرفع خاصة انظر محمد الأوراغي ، إعراب الناسخ الحرفي .

201) تنقل المركب الحرفي النصب عن الفعل اللازم استدل عليه نحاة منهم ابن يعيش إذ قال : « يكون موضع الحرف الجار و الاسم المجرور نصباً بالفعل المتقدم ، . . . إن حرف الجر يتنزل منزلة جزء من الاسم ، حيث كان و ما بعده في موضع نصب ، . . ، يدل على ذلك أمران أحدهما أن عبرة الفعل المتعدي بحرف الجر عبرة ما يتعدى بنفسه إذا كان في معناه ، . . . ، مررت بزيد معناه كمعنى جزت زيداً، . . ، فكما أن ما بعد هذه الأفعال المتعدية بأنفسها منصوب فكذلك ما كان في معناها مما يتعدى بحرف الجر لأن الاقتضاء واحد . . . . و الأمر الآخر من جهة اللفظ فإنك قد تنصب ما عطفته على الجار و المجرور نحو قولك مررت بزيد و عمراً وإن شئت (وعمرو) بالخفض على اللفظ و النصب على الموضع . و كذلك الصفة نحو مررت بزيد الظريفَ بالنصب و (الظريفِ) بالخفض فهذا يؤذن بأن الجار و المجرور في موضع نصب » شرح المفصل ج 8 . ص9.

202) شومسكي ، نظرية العمل و الربط ، ص 221 .

أن يكون في المتناول الوقوف على ما بقي معلقاً من المشاكل المتولدة عن إقصاء سمة التحريك من نواة الفاسف إرضاءً لبعض التراكيب في الأنجليزية لا يعفينا من اقتضاب القول في نقض ذلك الإقصاء لكثير من فرضيات النظرية المسرود بعضها في (ط 199) . فإذا كانت عملية التحريك يثيرها امتصاص الفاسف لحالة النصب و تقتضيها مصفاة الأحوال و عيار الأدوار فإن الإبقاء على مركب في موضعه لا يمنع الفعل المفوسف من الاستمرار في إسناد الدور المحوري . و لا شيء يمنع المسوج من تلقي ذلك الدور المحوري سوى فرضية ملحوظة في تراكيب مخصوصة ، من قبيل العبارة (05) في الطرة (203) .

من صحة الجملة (16) ورجحان صدق المثبت في (17) يمكن صوغ محوظة لا تتخلف في العربية ، و تجنبها ما تستغني عنه من مشاكل نظرية ونغوية خاصة بالأنجليزية .

(18) . الفعل المبني للمجهول يسند للمرفوع الدور المحوري الذي يسنده للمنصوب الفعلُ المبني للفاعل المعلوم .

إلى جانب المذكور من الخصائص المميزة نجد الجملة الفاسف ، في الأنجليزية و نحوها ، بنيةً رابطية . إذ تضطر إلى إدخال « الرابطة » على الفعل فيتغير عن مقولته ، (–ف–س) ليصير إلى مقولة الصفة ، (+ف) . أما العربية و نحوها مما يأخذ بوسيط الجذر اللغوي فتحصل على فعل مبني للمجهول محتفظ بانتمائه إلى مقولة الفعل . و مع هذا التغيير الصرفي فقط يستوجب تغييراً ، خلافاً لتشومسكي ، يتجلى في نقل المركب من حالة النصب إلى حالة الرفع ، و من موقع عدم المطابقة إلى موقع المطابقة مع الفعل كما يتبين من خلال

---

203) العبارة (05) الواردة . (05) it was believed (held, reasoned, ...) that the conclusion was false تعتبر من تراكيب الفاسف في الأنجليزية . وهي شاهد على أن فوسفة أفعال من قبيل (believe) مانع من نقل الجملة (that p) بعده إلى موقع قبله . و شاهد أيضاً على أن « الحشوة » (it) يجب ألا يتلقى أي دور محوري ؛ لأنه لم ينقل ، بل تولد في موقع غير محوري بتطبيق قاعدة إقحامه في عدات المسوج . و للمزيد من التوضيح انظر شومسكي . نظرية العمل و الربط ، ص 214 و 120 .

المقارنة بين الجملتين (19) و (20).

(19). زيَّن الله السماءَ الدنيا .

(20). زُيِّنت السماءُ الدنيا .

المرور من الجملة (19) إلى الجملة (20) حصل بإجراء سلسلة من العمليات :[204] تبتدئ باختزال الفاعل (الله) ، فصرف الفعل (زيَّن) إلى البناء للمجهول (زُيِّن) مع استبدال لواصق المطابقة ، فنقل المفعول (السماء) من موقع النصب إلى موقع يأخذ منه حالة الرفع و يمكنه من أن يفرض على الفعل أن تلحقه لاصقةُ المطابقة (تْ) التي تومئ إليه. و لولا إدراك العلاقة الصرفية بين صيغتي الفعل (زيَّنَ) و (زُيِّنَ) في الجملتين (19) و (20) لما أمكن لنحاة العربية أن يتساءلوا عن أيتهما أصل للأخرى . ولولا التحريك المتميز هنا بتخلي مركب عن « محل النصب » لاستلام « محل الرفع » و انتقاله إلى المطابقة عن موقع عدمها لما جاز أيضاً لنحاة العربية إطلاق وصف « نائب الفاعل » على المركب الاسمي (السماء) في الجملة (20) . و عليه تكون سمة التحريك ، في تركيب البناء للمجهول ، في درجة سمتي صَرْف الفعل و اختزال الفاعل . وليس لشومسكي أن يلغي من العربية سمة التحريك إرضاءً لبعض التراكيب في الأنجليزية . و لا لغيره المستضيء بنحوه أن يجبر البناء للمجهول على تحمُّل « الموضوع الضمني » ولو كان « مقولة ضميرية فارغة ذات تأويل مبهم » من أجل إرضاء بُجَرْ . إذ باجتماع هذه المقترحات تُسلب العربية البناء للمجهول . لأنه لم يبق سوى صرف الفعل وهي سمة لا تتحقق في إضافة المصدر إلى المفعول . كما تبين سابقاً .من مسوغات الشك في صحة ما وُضع داخل نظريتي الأحوال و الأدوار من فرضيات تخص الفاسف هو أن تلك الفرضيات في حقيقة أمرها ملحوظات مجردة من تراكيب خاصة بالأنجليزية . إنها خصائص تراكيب

---

204) سبق أن ذكر د. أحمد المتوكل ما يُرد من العمليات أعلاه . انظر كتابه ، قضايا معجمية ، ص 118.

معينة صيغت صياغة الفرضية أو المبدأ و نحوهما من الأسماء . مراعاة تلك « الفرضيات المراسية » في وصف لغات مغايرة كالعربية تؤدي إلى نتائج غير مقبولة ، تظهر أولاً في العربية الموصوفة و ثانياً في لغة وصفها .

من نتائج الصنف الأول اختلاق تراكيب في العربية ليست منها[205] . بحيث يترتب عن تعميم العيار المحوري عدُّ الجملة (21) من تراكيب البناء للمجهول في العربية وهي ليست منها .

(21) . أُكلت التفاحةُ من طرف الولد .

و منها أيضاً حسبان تراكيب غير جائزة في اللغة العربية لعدم جواز ما يناظرها في الأنجليزية . فيقبح في تلك ما يقبح في هذه . و كذلك الشأن فيما يحسن ، كما سبق . من شواهد لا يحسن في لغة ما يقبح في غيرها الجملة (16) المستحضرة من جديد هنا .

(16) . أن اضربْ بعصاكَ الحجر أوحي إلى موسى .

إذ قُبْح تركيبها ناتج في نظر شومسكي عن تحريك غير مبرر ما دام المركب الجملي لا يخضع لمصفاة الأحوال . و منها كذلك افتراض في العربية ما ليس من أصولها الملحوظة . فقد لاحظت العربية اختزال الفاعل المنطقي الذي يُراكب الفعل بإحدى صيغتَيْه (فُعِلَ) و (انفعلَ) المتناظرتين . يوضح تناظر الصيغتين من حيث اختزال الفاعل إمكانُ تأكيد الفعل بمصدر صيغته الأخرى . كما يتبين من الجملتين (22) و (23) .

---

205) إن جعل شومسكي من « تجنُّب الاهتمام بالفاعل المنطقي بحصص بعض اللغات نذكره » مستَعامة لتراكيب الفاسي فإن عبد القادر الفاسي قد ضمَّن الفاسف فاعلاً منطقياً يظهر أحياناً بعد أداة تسند إليه « حالة الفاعل » . مثل (by) في الأنجليزية و (Par) في الفرنسية ، و (من لدن) أو (من قبَل) أو نحوهما في العربية . كما في مثل (06) . انتُقد من لدن أطراف عديدة . انظر عبد القادر الفاسي ، البناء الموازي ، ص 181 . و ذكر أحمد المتوكل ، (قضايا معجمية ، ص 123) ، أن الفاعل المنطقي أو الحد المنفذ بلغته قد يُبقى عليه في الأنجليزية و يتحقق بعد (by) . أما في العربية فيطرد اختزاله ، و لا يظهر إلا في تراكيب دخيلة من قبيل (07) أعطيت هندٌ باقة ورد من قبل (لدن ، طرف ...) خالد .

(22) . كُسِرَت الكأسُ انكساراً .

(23) . انكسرت الكأسُ كسْراً .

و مع ذلك أفردت الجملة (22) بافتراض مساواتها لتركيب البناء للفاعل بالنظر إلى عدد المحلات التي تشغلها موضوعات الفعل المحققة و المتضمنة أو المنحرفة . إذن افتراض أن تكون الجملة (22) مساوية ، من حيث عدد المحلات، للجملة [206] (24) و ليس للجملة (23) لا يعضده أصل ملحوظ في العربية .

(24) كَسَرَ الولدُ الكأسَ .

بل ينقضه المعبر عنه في (25) إن لم يتخلف في العربية و نحوها .

(25) إذا تغيرت الصيغة الصرفية للفعل المعين وجب أن تتغير معها بنيتـــه التركيبية إلا إذا كانت الصيغتان مترادفتين تركيبياً لا دلالياً ، مثل (فُعِلَ) و (انْفعلَ) .

و من نتائج الصنف الأول دائماً إمكان تجريد اللغة المعينة من الخصائص المميزة لنمطها . من هذا القبيل ما سبق إثباته من كون الصيغ الصرفية، في اللغات الآخذة بوسيط الجذر كالعربية ، توازي اللواصق في لغات تعتمد وسيط الجذع . لكن العربية ، فيما أشير إليه من أعمال نحاة جدد ، سُلبت خاصية صوغ الجذور فالإلصاق عند ما فُكّكت صيغها الصرفية من أجل تكوين لواصق تُلحق بجذر الفعل في الجملة [207] .

كما يؤثر سلباً الاسترشاد بفرضيات مراسية في الوصف المقدم للغة تنتمي إلى نمط مغاير فإن له نتائج غير مقبولة على مستوى لغة الوصف . في

206) جاء في البناء الموازي لعبد القادر الفاسي « البناء لغير الفاعل لا يختلف عن البناء للفاعل بالنظر إلى عدد المحلات » (ص182) . و من افتراض موازاة بين التركيبين ، ترفضه أصول العربية و أعمال مختلف النحاة . هرق المؤلف الكثير من المداد في مسألة التمثيل لموضوع الضمني الذي تفرد بالحاجة في تركيب البناء للمجهول و أجمع غيره من حذاق النحاة على اختزاله كما تقدم . بل إن البناء لغير الفاعل من قواعد الاشتقاق التي تقلص موضوعات الفعل بواحد بالقياس إلى الفعل المبني للفاعل ، كما جاء في قضايا معجمية ، ص 19 للدكتور أحمد المتوكل .

207) انظر عبد القادر الفاسي ، البناء الموازي ، ص 189 و ما بعدها .

المقدمة يأتي إخراج ، من الحوار العلمي ، ما تولد عن وصف العربية من أعمال المفكرين العرب القدماء . تنحية صنف من وصف اللغة لم يكن مبرراً علومياً ، بل كان موقفاً أملاه اختيار الاستضاءة . وقد ينجر المستضيء ، لتثبيت اختياره و تأكيده ، إلى خطأ مزدوج معرفي و منهجي يمثله الادعاء بكون العربية قد انتقلت عن نسقها القديم الموصوف في أعمال نحاتها القدماء إلى نسق جديد مختلف عن السابق ، لا تليق بوصفه آلة وصف النسق القديم[208].

كون العربية صارت إلى نسق جديد مغاير لنسقها القديم مجرد دعوى ما لم تثبت بالوسائل المنهجية المتعارف عليها في كل « دراسة تلاحقية » للغة . ولا يجوز في أي بحث لغوي يزعم الجدية إسناد نسقين مختلفين إلى لغة معينة بغير إثبات . كما لا يجوز في حق الباحث الجاد أن يستخلص موقفاً انطلاقاً من مقدمات غير مقترنة بأدلة صدقها . وليس له أيضاً أن يدعي ، بنفس المسطحية المرفوضة لسذاجتها ، فشل نموذج نحاة العربية حيث نجح النموذج الغربي [209] ولا يليق بالعلماء حقاً أن يحسبوا الانتقال عن نموذج إلى غيره من شروط تقدم العلم و تطوره في مجال بعينه . لأن المعرفة البشرية تنمو بتوليد نماذج اقتناصها ، وليس باقتراض نماذج جاهزة لم تسهم في وضع لبناتها العربية و لا أفكار نحاتها . بل إن ذلك الاقتراض المتهافت لمن شأنه أن يؤدي إلى نتيجة سلبية أخرى تكشف عنها الفقرة الموالية .

كل ما سبق سرده من النتائج المنعوتة هنا بالسلبية مرفوض إلا في إطار ما يستعمله التوجه الاصطلاحي من حيل للدفاع عن أطاريحه . وكذلك

---

208) للتوسع في مثل المزاعم المذكور بعضها أعلاه انظر عبد القادر الفاسي : اللسانيات و اللغة العربية ، الكتاب الأول ، ص 59 و ما بعدها .

209) للوقوف على أقاويل عبد القادر الفاسي المدافعة عن نجاعة النموذج الغربي في وصف العربية ، و الناعتة لنحو نحاتها بالفشل ، و نظرات كله بالعائق ، انظر مداخلته و تعقيباته في كتاب المنهجية في الأدب و العلوم الإنسانية ، و كتابه اللسانيات و اللغة العربية ، القسم الأول منه ، و مقاله ، البعد الإحالي ، ضمن تكامل المعرفة عدد 9 ، ص 121-143 .

الشأن فيما يخص افتعال مشكل الرواسم : (أي الحدود المجملة التي يستعملها نحاة جدد في « وصف العربية ») . من مظاهر المشكل المذكور تحبير مقالات أو فصول من كتاب حول التعريب . و ما كان لمشكل التعريب أن يظهر بهذه الحدة ، و لا دخل في اهتمام النحوي[210] لو فُهِمَ من تقدم المعرفة خلق تجربة علمية جديدة ، بدل التركيز على وضع رُكام من الرواسم الجديدة ، و جلّها غير وارد كما يتضح من تصنيفها الموالي :1) رواسم غير دالة في العربية لأنها لا تحيل على تركيب فيها . من هذا الصنف نذكر على سبيل التمثيل « البناء لغير الفاعل اللاشخص »[211] . و « البناء لغير الفاعل القصير » ، و « بناء لغير الفاعل طويل » ، و « البناء لغير الفاعل الربطية » . و « البناء لغير الشخص » . و مثل هذا يكثر في القليل من الصفحات

2) رواسم دالة في العربية و في غيرها ، إذ تحيل على خصائص مشتركة . استعمل لها نحاة العربية رواسم و غيرهم أخرى . فتهمل الأولى لتقترح ألفاظٌ جديدة في مقابل الثانية . نذكر من هذا الصنف « الأفعال اللاأركتية » و« الأفعال اللامنصوبات »[212] . و استبدال « الاستفهام-الصدى » بالاستثبات . و« المنفذ و الضحية » بالفاعل و المفعول على التوالي . وهذا أيضاً مما يكثر تكفي منه النماذج .

3) مفاهيم ثابتة تُعطى مداليلَ متغايرةً في آلتي الوصف الحديثة المفترضة والقديمة المهملة . من هذا القبيل مفهوم « العمل » الذي يعني قيام علاقة بين

---

210) انظر الفصل التاسع من الكتاب الثاني : اللسانيات و اللغة العربية لعبد القادر الفاسي .

211) البناء لغير الفاعل اللاشخص وضعه الفاسي (البناء الموازي ، ص 198) في مقابل Passif impersonnel الذي استعمله شومسكي مقترنا بلغات حديثة ، و مثل له من الإيطالية في الغالب أو من الفرنسية في القليل كما في الجملتين (08) و (09) . انظر شومسكي : نظرية العمل و الربط .

(08) Le Mel Si mangiano.

(09) Les pommes se mangent.

212) ليس في المفهوم من الفعل اللاأركتي unergative ، و الفعل اللامنصوب معنى يزيد أو ينقص عما يدل عليه ، بالتوالي : الفعل اللازم ، و الفعل القاصر . و للتحقيق يمكن المقارنة بين المصطلحين في الفاسي ، البناء الموازي ، ص 198 ، و الأوراغي : اكتساب اللغة ، ص 157-160 .

عامل يسند حالة إعرابية إلى قابل . لكن العامل الذي يسند الحالة المعينة مختلف . في عاملية نحاة العربية يعمل حالة الفاعل الفعلُ المتعدي أو اللازم . و يعمل حالة المفعول الفعلُ المتعدي، أو المركب منه و من الفاعل . أما في عاملية شومسكي المطبقة في وصف العربية [213] فإن الأولى يعملها الزمن، أو لاصقة المطابقة ، و الثانية يعملها الفعل . و من هذا الصنف فرضية جديدة تقضي بضرورة أن يسير العمل في أحد الاتجاهين ، من اليمين نحو اليسار أو بعكس المنحى . و للغات و نحاتها الخيرة في تحقيق أحد الاحتمالين ببرمتر . بازائها فرضية كوفية تقضي بكون موقع العامل من القابل ليس شرطاً في عمله .

ما سقناه من الأمثلة شاهد بصحته على أن استعمال الفرضيات المراسية المنتمية إلى مختلف الأنساق الفصوص المشكلة لنموذج النحو التوليدي التحويلي ، تُخلّف نتائج غير مقبولة . لأنها تؤثر سلباً في اللغة و في آلة وصفها . و عليه ، فإن أقل ما يجب في حقها إعادةُ صوغها بما يجعلها تتضمن خصائص تراكيب العربية و المفاهيم الواردة لبناء آلة وصفها .

5.3. ترتيب الكلم .

غايتنا من طرح مسألة « ترتيب الكلم » للبحث الكشف عن ارتباط تناولها المختلف بتغاير الوسائط اللغوية التي تنمط اللغات البشرية . و بيان، عن طريق المقارنة بين الوسائط اللغوية المتقابلة ، كيف يتأتى استبدال فرضية مراسية تحافظ على الخصائص النمطية لمثل العربية بغيرها ما يضمن للانجليزية ونحوها خصائص نمطها . و كيف يمكن تجنب إسقاط خصائص أحد النمطين على غيره، و تفادي آفات كثيرة من نوع ما سبق سردُه . بجانب ذلك نسعى إلى ملامسة فعالية المستخلص من الوسائط .

---

213) انظر عبد القادر الفاسي ، البناء الموازي ، ص 58، و 73.

تناول العلاقة الرتبية القائمة بين العناصر المكونة لمقولة الجملة يستلزم البحث عن «الأصول الفاعلة» التي تباشر تلك العناصر وتؤثر فيها بالترتيب. يعني هذا أنه بفعل فاعل تنشأ علاقة رتبية بين عناصر محصورة، و لا يُعزى ذلك إلى مجرد الصدفة، لأنه لا يمكن تفسيره، و لا إلى الطبيعة المقولية لتلك العناصر، وإلاَّ وجب أن يكون الترتيب واحداً في كل اللغات، وهو ليس كذلك. و بعبارة أخرى نعلم قيام علاقة رتبية بين عناصر الجملة، ونعلم أن هناك أصولاً باشرتها، يجب الكشف عنها وتحديدها.

الأصول الفاعلة للرتبة القاضية بإسكان العنصر المعيَّن في محله المجاور للمحلات المسكونه بما يراكبه يجب ألاَّ تكون أجنبية عن اللغة، كأن يثبت انتماؤها إلى ما يولّد لها خصائصها البنيوية. و لا تخلو فواعل الرتبة من أن تكون طبيعتها دلالية، فهي إذن تنتمي إلى «المبدأ الدلالي»، أو أن تكون ذات طبيعة تداولية تنضوي إلى «المبدأ التداولي»، تحصّل من هذا أن فاعل الرتبة إما أصل دلالي، و إما أصل تداولي، ولا ثالث لهما [214].

فاعل الرتبة، سواء كان دلالياً أو تداولياً، لا يؤثر مباشرة في إنشاء علاقات رتبية بين مكونات الجملة. و إنما يكون لها ذلك عن طريق «وسائط لغوية» [215]. يعني هذا أن إحلال عناصر الجملة في متوالية من المساكن المتجاورة تباشره أصول دلالية أو تداولية بوسائط لغوية. و إذا تعددت هذه الاخيرة و تغايرات نتج: 1) فاعل الرتبة دلالي في لغات تكوّن نمطاً واحداً، وتداولي في لغات من نمط ثان مخالف للأول. 2) فاعل الرتبة الدلالي، (وكذلك التداولي)، لا يُلزم عنصراً بعينه، مما يدخل في تكوين الجملة، أن تنتظمه نفس العلاقة الرتبية في كل اللغات المنتمية إلى نمط واحد. و لتوضيح

214) يصدق المبدأ التداولي على العلاقة القائمة بين متخاطبين التي تؤثر خاصية في بنية العبارة. و يضم أصلي الإفادة و الخفة. أما المبدأ الدلالي فيضم نوعين من الأصول الدلالية. الأصول الدلالية المفردات التي تكون المداخل المعجمية للغة، و الأصول الدلالية العلاقات التي بواسطتها تنتظم الأصول المفردات مكونة عبارات. للمزيد من التفصيل انظر الأوراغي «اكتساب اللغة في الفكر العربي القديم»، الباب الأول من القسم الثاني.

215) الوسائط اللغوية عبارة عن أصول وضعية بالاختيار. بها يترجح احتمال مما يمكن و يُهمل الباقي، و يضمن للصنيع وقوعه على الوجه الذي يخفّ في القيام بوظيفته التي من أجلها عُمل. للمزيد من التفصيل انظر الأوراغي: اكتساب اللغة، ص 122.

ما سبق من المفاهيم المستعملة هنا نوردها من خلال تناول مفهوم الجملة في اللغويات العربية .

1.5.3.تركيب الإسناد في نحو العربية .

النظار في اللغة ، كانوا فلاسفة أو لسانيين ، مجمعون على أنّ الاجتماع الحاصل من موالاة عناصر لغوية أو ألفاظ معجمية في لحظة ، كما في (زيد عمرو مدح) ، لا يدل على تراكبها : أي انتظامها « بعلاقات دلالية » و رتبية . و لا على أن لبعض تلك العناصر عند بعضها الآخر « أحوالاً » و « وظائف » . فكان لابد من أن تلحقها « علامات » يعرب بعضها عن أحوال العناصر ووظائفها ، و يكشف بعضها الآخر عن روابط تلك العناصر. و إلا ظلّ كلّ عنصر في المجموعة (زيد عمرو مدح) معزولاً لا يكوّن مع الباقي جملةً ووحدةً[216] .

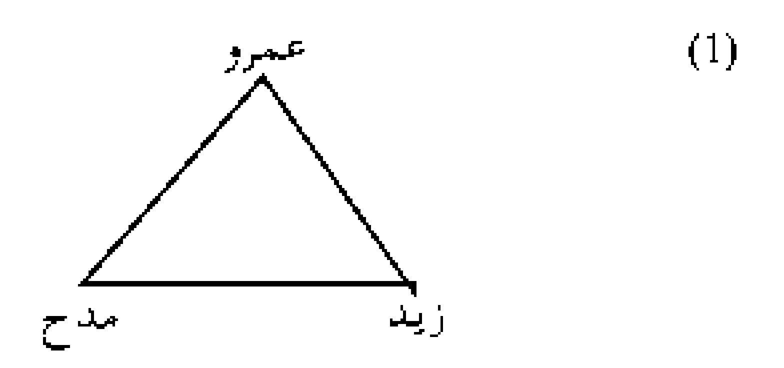
ولتظهر بوضوح حاجة كل اللغات البشرية إلى علامات الربط و الإعراب نتخذ منطلقاً جملةً متوازنة : (أي جملة أحد عناصرها فعل متعد افتراقي)[217] . يمكن صوغها كما في (1) .

---

216) كون الموالاة غير كافية لتكوين وحدة يعبر عنه ابن سينا بقوله : « أما نفس تلو لفظ في زمن قصير فليس يدل على حال أحدهما عند الآخر دلالة تحصل بالاجتماع » . العبارة ، ص 38 . في نفس الموضوع انظر أيضاً سابير ، اللغة ، ص 83 . . E. SAPIR, Le langage.

217) صنف أبو علي الفارسي الفعل المتعدي ، باعتبار ما يحتمله مراكباه من وظيفة الفاعلية فحالة الرفع أو وظيفة المفعولية فحالة النصب إلى ثلاثة أضرب : 1) فعل متعد ، « يجوز فيه أن يكون الفاعل له مفعولاً به ، . . ، والمفعول به فاعلاً له . نحو أكرم بشرٌ بكراً ، وشتم زيدٌ عمراً ، و ضرب عبد الله زيداً » . نسمي هذا الضرب « الفعل الافتراقي » باعتبار إمكان إسناده بالتناوب إلى أحد مراكبيه . فيتلقى عنه وظيفة الفاعل و حالة الرفع ، و يستلم الآخر وظيفة المفعول وحالة النصب . 2) فعل متعد : « لا يكون فيه المفعول به فاعلاً ، نحو دققت الثوب ، و أكلت الخبز » . نسميه « الفعل الاقتراني » لخاصية اقترانه بأحد مراكبيه ، فلا تلحقه وظيفةُ الآخر وحالته . 3) فعل متعد « يكون إسناده إلى الفاعل في المعنى كإسناده إلى المفعول به . و ذلك نحو أصبت ، ونلت و تلقيت . . . قرأ ابن كثير وحده (فتلقى آدمَ من ربه كلماتٌ) بنصب الاسم و رفع الكلمات ، و قرأ الباقون (فتلقى آدمُ من ربه كلماتٍ) برفع الاسم و نصب الكلمات » . يمتاز هذا الصنف بإمكان تبدُّل الحالة التركيبية دون الوظيفة النحوية . نسميه الفعل الاقترافي . انظر الحجة في علل القراءات السبع ، ج ص 33 .

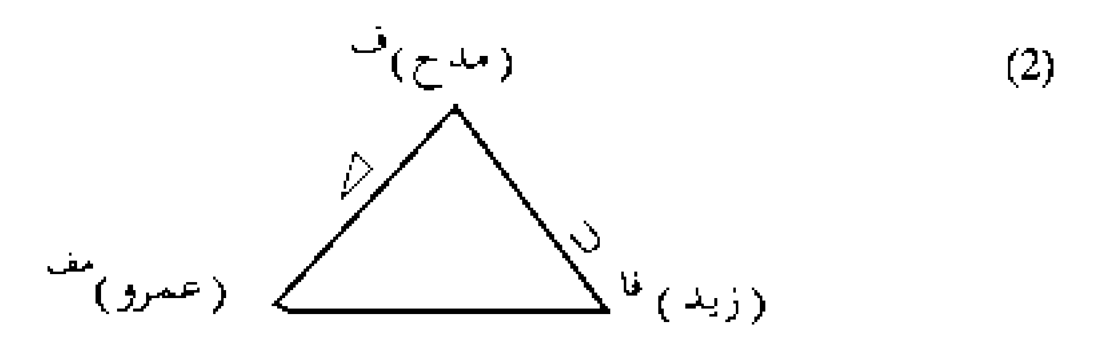
(1)



العناصر المعجمية (زيد عمرو مدح) تنتمي إلى الأصول الدلالية المفردات . لتكوّن جملة تفتقر إلى علاقات دلالية تؤلّف بينها . كعلاقة السببية (⊃) القائمة بين الطرفين (س ⊃ ف) . بحيث يكون حدوث الطرف (ف) متعلقاً بوجود الطرف ($س_1$) . و ما يكون لهذا الأخير من المعاني العارضة متعلق بالطرف (ف) . و علاقة العلية (⊲) المنتظم بها الطرفان (ف $س_2$) بحيث يكون ($س_2$) حافظاً لوجود (ف) . وهذا الأخير ضامناً لمعالقه ($س_2$) أن تعتريه معان عارضة(218) .

بإدخال إلى (1) العلاقتين الدلاليتين بما يلزم عنهما من المعاني العارضة المصوغة في (3.أ) نحصل على التوليفة (2) الموالية :

(2)



من قراءة المصوغ في (2) يجب أن تتفطن كل اللغات البشرية إلى ما يلي : (3) . (أ) . كما يجب أن يختص المكوّن (زيد) بوظيفة نحوية مقترنة بعلاقة السببية التي تجمعه بالفعل (مدح) ، يلزم المكوّن

218) عن علاقتي السببية (⊃) و العلية (⊲) الدلاليتين يعبر العكبري بألفاظ أخرى إذ يقول : « الفاعل يخرج المصدر من العدم إلى الوجود ، و المفعول به حافظ لوجوده ، فلا يستقيم تجدد المصدر إذا افترضنا انتفاء أحدهما » . شرح اللمع ، ج 1 ، ص 46 . و عن الوظائف النحوية و الأحوال التركيبية العارضة لمراكبي الفعل بسببه يعبر ابن جني بقوله : « بالأفعال التي تدخل بها الأسماء في المعاني و الأحوال » . الخصائص ، ج2 ، ص 33 .

(عمرو) أن يتميز أيضاً بوظيفة نحوية مغايرة ترتبط بعلاقة العلية التي تجمعه بما يراكبه . للأول وظيفة الفاعل (فا) و للثاني وظيفة المفعول (مف) النحويتان[219] .

(ب) . يجب أن يكون للمركبين (زيد) و (عمرو) خصائص تركيبية متغايرة من جراء تغاير وظيفتيهما النحويتين اللازم عن اختلاف علاقتيهما الدلاليتين بما يراكبهما[220] . ولولا الوسائط اللغوية لكانت ، للمركب المنتظم بنفس العلاقة الدلالية الذي تلزمه نفس الوظيفة النحوية ، نفس الخصائص التركيبية .

لتحقيق الخلاصة المصوغة في (2) تضطر اللغات البشرية إلى تعيين أيّ المكونين : (س فا) ، أو (س مف) اختارت لتجعله داخلاً مع العنصر (ف) في علاقة الإسناد التركيبية[221] . و تجتهد لوضع وسائط تبرر الاحتمال المنتقى . أما المكوّن الذي تربطه بالعنصر (ف) علاقة الإسناد فإنه يختص بخلع أماراته على الفعل . فتلتصق بهذا الأخير علاماتٌ مطابقة لخصائص صرفية في الذي أُسند إليه الفعلُ . يترتب عنه :

(4) .لا يجوز تركيبياً ألاّ تطابق[222] لغةٌ بين (ف) وأحد مراكبيه (س فا) أو (س مف) ، ولا يجوز أن تطابقهما معاً بالفعل ، لأن هذه الحالة كلا مطابقة . لكن لها الخيرة في إقامة المطابقة بينه وبين أحدهما .

عن المثبت في (4) تولد احتمالان اختارت منهما العربية وكثير من اللغات أن تطابق بين الفعل (ف) والاسم (س فا) كما توضحه الجملة (5) .

---

219) الوظيفة النحوية تدل هنا على معنى عارض لمركب بسبب علاقة دلالية تجمعه بغيره . منها وظيفة الفاعل ؛ وهي عبارة عن معنى عارض لمركب تنتظمه علاقة السببية بالفعل ؛ ووظيفة المفعول وهي أيضاً معنى عارض للمركب بسبب علاقة العلية التي تجمعه بالفعل و ما يراكبه .

220) مرادنا بالخصائص التركيبية العلامات الحسية التي تُحصل بها الصياغة القولية للبحث المجرد منها الذي تشخصه الصيغة (2) أعلاه .

221) الإسناد : علاقة تركيبية تتحقق بواسطة علاقة دلالية ، كعلاقة السببية ، أو العلية ، أو علاقة الانتماء وتتشخص بما يحمله أحد المتساندين من أمارات تعكس خصائص صرفية في الآخر .

222) التطابق إلصاق علامات أو أمارات بأحد المتساندين تدل على خصائص صرفية في مراكبه . (نظ : 4.6.3) .

وفي حالة « كمون »[223] العنصر(س فا) قامت علاقة الإسناد المشخصة بالمطابقة بين (ف) و($س_2$ مف) . كما يتبين من التراكيب(6) الموالية .

(5) . راودت عيسى ليلى .

(6) . (أ) سقطت الكمثرى .

(ب) انهزم رضى .

(ج) دُعيت ليلى .

و بمجرد الاختيار يصير الاحتمال المتروك غير جائز إلا في لغة اختارته بَدْءاً، فيجوز فيها مثل (7) و لا يجوز في نحو العربية .

(7) . أكلت عيسى كمثرىً .

اختلاف الوظائف النحوية الناتج عن تغاير العلاقات الدلالية ، كما صورته (3.أ)، يجبر كل اللغات البشرية على أن تميز تركيباً بين (س فا) و (س مف) . و ذلك بإفراد كليهما بخاصية مغايرة . لكن لكل لغة الخيرة في انتقاء ، بوسيط لغوي ، أحد الاحتمالين الممكنين لوسم المتغايرين وظيفياً بسمتين مختلفتين بحسب ما يلي :

(8) . وسيط الرتبة المحفوظة : إذ لجأت لغة إليه ، لتمييز المتغايرين وظيفياً بسمات فارقة ، تضطر إلى إنشاء متوالية من المساكن الموسومة بما يكون للنازل بها من الحالة التركيبية و الوظيفية النحوية . كأن تبني مسكناً بخصائص العنصر (س1) الذي يراكب (ف) بعلاقة الإسناد فَتُكْسِبَهُ حالة الرفع التركيبية (س ع) ، ووظيفة الفاعل النحوية (س1عفا) إن تحقق الإسناد بعلاقة السببية . و تبني مسكناً ثانياً بخصائص (ف) المقولية ، و ثالثاً بخصائص العنصر (س2) الذي يراكب « المركب الإسنادي » بعلاقة « الإفضال »[224] التركيبية فتكسبه

223) الكمون مستعمل هنا للدلالة على غياب العنصر ($س_1$) المترتب عن انتفاء علاقة السببية حين تحقق الإسناد بعلاقة العلية .

224) الإفضال : علاقة تركيبية ، قد تتحقق بعلاقة العلية الدلالية ، تقوم بين طرفين : أحدهما مركب إسنادي ، لا يخضعان لنظام المطابقة .

حالة النصب التركيبية (س$_2$ ص) ووظيفة المفعولية النحوية (س$_2$ ص مف) إن تحققت علاقة الإفضال التركيبية بعلاقة العلية الدلالية . وهكذا تنشئ اللغة سلسلة وظيفية يصوغها نحاتها بما يناسب نظرياتهم .

(9) . وسيط العلامة المحمولة : باختياره يلزم ما يلي :

(أ) تنشئ لغةٌ نسقاً من العلامات ، فتسم بعلامة مخصوصة لفظ العنصر (س$_1$) لكونه راكبَ (ف) بعلاقة الإسناد ، فأكسبته حالة الرفع التركيبية ، (س$_1$ع) ، إلى جانب وظيفة الفاعل النحوية (س$_1$ع فا) إن تحقق الإسناد بعلاقة السببية الدلالية . و تسم بعلامة أخرى مغايرة لفظ العنصر (س$_2$) وقد راكبه مركب إسنادي بعلاقة الإفضال التركيبية فأكسبته حالة النصب التركيبية (س2ص) إلى جانب وظيفة المفعول النحوية (س$_2$ ص مف) إذا تحقق الإفضال بعلاقة العلية الدلالية .

(ب) تحرر مكونات الجملة من أي ترتيب قبلي، لأن دور العلامة الملصقة بالألفاظ في اللغة القائمة على وسيط العلامة المحولة دور الرتبة الموسومة في اللغة التي اختارت وسيط الرتبة المحفوظة . و بذلك تكون قد وفرت الرتبة لتوظيفها من جديد في تبليغ أغراض تداولية .

من جملة ما يلزم عن محتوى الوسطين اللغويين (8) و (9) نذكر :

1) تكوّن اللغات الآخذة بوسيط الرتبة المحفوظة نمطاً لغوياً واحداً ، يمكن أن نخصه باسم اللغات التركيبية ، باعتبارها غلّبت العلاقة الرتبية . من اللغات التركيبية نذكر على سبيل التمثيل الأنجليزية و الألمانية و الفرنسية والإيطالية ونحوها . كما تشكل اللغات الآخذة بوسيط العلامة المحمولة نمطاً لغوياً آخر، نخصه باسم اللغات التوليفية باعتبارها غلّبت التأليف[225] . من اللغات

225) لتحديد مدلول التأليف اكتفي بسوق عبارات تكشف عنه : «التأليف أقدم من الترتيب . . . و الترتيب أخص من التأليف ، لا بأن يوجد تأليف من أشياء . . . من غير ترتيب فإن ذلك لا يمكن . . . بل بأن الترتيب المعين يستلزم التأليف المعين ، و التأليف المعين لا يستلزم الترتيب المعين ، بل يستلزم ترتيباً ما مما يمكن وقوعه في تلك الأجزاء . مثلاً التأليف من (ا ، ب ، ج) يمكن أن يقع على هذا الترتيب ، و يمكن أن يقع على ترتيب (ب ، ا ، ج) و غيره مما يمكن» . نصير الدين الطوسي : شرح الإشارات و التنبيهات لابن سينا ، ج1، ص 129 .

التوليفية نذكر العربية و اليابانية و الكورية و اللاتينية و الفارسية و نحوها .

2) فواعل الرتبة ، في اللغات التركيبية ، تتمثل في الأحوال التركيبية ، كحالتي الرفع و النصب ، وفي الوظائف النحوية : كوظيفتي الفاعل و المفعول. أما في اللغات التوليفية فإن فواعل الرتبة أصول تداولية ، مثل « رفع الارتياب » و « تثبيت الاختصاص » ، و « تركيز الاهتمام »[226] .

3) يجب أن يكون لكل لغة تركيبية رتبة أصلية ، كأنْ تؤصّل أحد الاحتمالات : (ف–فا–مف) أو (فا–ف–مف) أو (فا–مف–ف) إلخ ، ثم

---

226) ذكر سابير ، وهو يقارن بين الأنجليزية التركيبية و اللاتينية التوليفية ، أن النمط الأول يلجأ إلى الرتبة لتشخيص العلاقات النحوية القائمة بين العناصر التي تكون الجملة . و يلجأ النمط التوليفي إلى إحداث تغيير بذات الكلمة نفسها، وبقضيه ، في هذه اللغات يرجع ترتيب الكلم إلى ماهو بلاغي ، و ليس إلى ماهو نحوي صرف . فلا يكون للرتب المحتملة اختلاف إلا فيما يخص البلاغة أو الأسلوب . إذ لا تفيد الجمل (أ–د) ، بغض النظر عن معنى الرتبة ، غير ما تفيده الجملة (01) .

(01) المرأة رأت الرجل .

(أ) homimen femina videt

(ب) femina homimen videt

(ج) homimen videt femina

(د) videt femina homimen

للمزيد من التفصيل انظر الفصل الرابع من كتاب اللغة ، ص 57 و ما بعدها .

و ما أثبته سابير من خصائص اللاتينية وجده أندري فاير في اليابانية و الكورية . باعتبار أن لهما نسقاً واحداً من العلامات المعربة عن الأحوال و الوظائف ، كما يظهر في الجملتين (02.أ) الكورية و (02.ب) اليابانية ، بمعنى (الطفل يأكل تفاحة)

(02) (أ) ai mùn sagwa rùt mog-mùm. da

(1) (2) (3) (4) (5) (6) (7)

(ب) kodomo wa ringo o tabe-ru

(1) (2) (3) (4) (5) (6)

حيث يمثل (1) « الطفل الفاعل » و (2) اللاصقة المعربة عن وظيفته . و (3) « التفاحة المفعول » ، و (4) اللاصقة المعربة عن وظيفة المفعول ، و (5) الفعل (يأكل) . و باعتبار أن مكونات الجملة حرة في اللغتين أيضاً إذ « يأتي الفاعل عادة في صدر الجملة . لكن الاهتمام بعنصر آخر يمكنه من أن يترتب قبل الفاعل ، وكلما ابتعد عنصر عن موقع الفعل كانت العناية به أبلغ » أندري فابر ، المقارنة النمطية بين اللغتين اليابانية والكورية . ص 109 . ضمن مجلة اللغة عدد 68 سنة 1982 .

Andrefabre. Typologique du Japonais et du Curéen, in language. N68. année 1962

و بعض الأصول التداولية يرتب سيبويه و الجرجاني و غيرهما مكونات الجملة الحرة في اللغة العربية انظر الكتاب ، ج 1 ، ص 15 ، ودلائل الإعجاز ، ص 106 .

تفرّع ما تسمح به بواسطة قاعدة حرك الألف التحويلية ، كما وصفها النحو التوليدي التحويلي . وفي المقابل لا يجوز أن يكون للغات التوليفية رتبة أصلية . لأنه بالعلامات التي تلحق ألفاظ العناصر المؤلفة بعلاقات دلالية و أخرى تركيبية تتشخص ، على التوالي، الوظائف النحوية و الأحوال التركيبية ، والأصل التداولي المعني تترتب العناصر المؤلفة في الجملة المحققة . 4) كلية اكْرنْبرْغ [227] القاضية بأن يكون لكل لغة رتبة أصلية ليست سوى فرضية مراسية منتزعة من اللغات التركيبية ، لا تصدق في غير هذا النمط . و عليه يجب أن يقال : لكل لغة تركيبية رتبة أصلية ، وقد تسمح ببعض التراتيب الممكنة . وكل مكونات الجملة ، في اللغات التوليفية ، حرة في تبادل المواقع إلا بتدخل من غير الأحوال و الوظائف . كما يتضح في المبحث الموالي .

2.5.3. فواعل الرتبة في اللغات التوليفية أصولٌ تداولية .

تسعى من وراء عقد هذا المبحث أن نطرق أكثر من مسألة . أولها الكشف عن أصول التداول المسؤولة في اللغات التوليفية عن ترتيب عناصر الجملة . و ثانيها بيان أن « حرك الألف » قاعدة تحويلية تناسب اللغات التركيبية لا التوليفية ، و ثالثها إثبات أن نظرية ترّ غير واردة للإسهام في تحديد الأحوال و الوظائف في اللغات التوليفية . و رابعها العمل على إقامة نسق عاملي لإسناد الأحوال و الوظائف مغاير للمستعمل بين النحاة القدماء و الجدد . و قبل

227) منذ أن أصدر اكرنبرغ سنة 1968 كتابه بعض كليات النحو، Greenberg, somcuniversalsofGrammer، أخذ يستقر في "أذهان لغويين معاصرين وجود رتبة أصلية لكل لغة بشرية . وحاول بعضهم أن يؤصل للعربية الترتيب (ف فا مف) منهم شومسكي : (نظرية العمل و الربط ، ص 224) و من أحال عليهم كيوسف عون ، و هليرْ ، اللغات (فا ف مف)؛ ص 47 . ضمن النحو التوليدي والتركيب المقارن . ومن هؤلاء عبد القادر الفاسي . كما يتبين من استهلال مبحث الرتبة في العربية بقوله : « نفترض أن الرتبة في العربية من نمط ف فا مف (مف1 مف2) » . اللسانيات و اللغة العربية، ج 1 ، ص 105 .

الشروع في تناول ما سردناه من المسائل لا بأس من التذكير بأهم خصائص النمط التوليفي حتى يتبين المقابل و يتضح .

كل لغة أخذت بوسيط الرتبة المحفوظة فهي مما ينتمي إلى النمط التركيبي المتفرد بمميزات أهمها :1) نقل العلاقات الدلالية، التي بواسطتها تتألف العناصر اللغوية في الجملة فيكون لبعضها عند بعض وظائف ، إلى علاقات رتبية تتشكل في المجال .2) تثبيت الحالة التركيبية : الناتجة عن العلاقة التركيبية والوظيفة النحوية الناتجة عن العلاقة الدلالية، في مسكن موسوم بعوارض النازل به و محدّد بما يليه . وبذلك يصير مكلفاً بالإعراب عن حالة ووظيفة معينتين . فلا يستقبل ذلك المسكن عنصراً يحمل حالةً ووظيفةً مخالفتين لما يعرب عنه إلا بإحداث تغيير في البنية مناسب . كما في تركيب الفاسف . 3) ضرورة إدخال موقع المسكن المحدد بعلاقته الرتبية عند تحديد الحالة و الوظيفة أو عند إسنادهما . يعني هذا أن النماذج النحوية المؤسسة، كالنمط التركيبي من اللغات، على وسيط الرتبة المحفوظة، يلزمها أن تحدد الأحوال و الوظائف برواسم مرتبطة بمواقع تركيبية . و يجوز لها اللجوء إلى قيد التجاور ، القاضي بإسناد الأحوال التركيبية على التوالي بحسب الجوار[228] .

إن قيام اللغات التوليفية على وسيط العلامة المحمولة ليقضي بان يكون الإعراب عن العوارض من أحوال تركيبية ووظائف نحوية ، بغير الرتبة، و لم يبق سوى إلحاق علامة بروي العنصرإعراباً عن عوارضه . داخل النمط التوليفي اختارت العربية علامات من جنس الحركات المستعملة في بناء الكلمة، (وقد يختار غيرها علاماته من جنس الحروف ، أو يجمع ثالث بينهما)، فتلحق بروي (ا) العنصر (زيد) ضمّةٌ (أ) للإعراب أولاً عن حالة الرفع التركيبية المسندة إلى العنصر إذا راكب غيره بعلاقة الإسناد التركيبية ، و ثانياً عن وظيفة

---

228) قيد التجاور يُقابل Condition d'adjacence بمعناه عند شومسكي في نظرية العمل و الربط ، ص 166 و ما بعدها .

الفاعل النحوية إذا ألفتْه علاقةُ السببية الدلالية بعنصر فعْليّ مهيّأ لإسناد تلك الوظيفة . كما تُلحق بروي العنصر (عمرو) فتحة (آ) إعراباً عن حالة النصب التركيبية المترتبة عن ارتباطه بمركب إسنادي بواسطة علاقة الإفضال التركيبية ، و عن وظيفة المفعول النحوية اللازمة عن ائتلافه بالمركب الإسنادي بعلاقة العلية الدلالية .

إذن ، بإلحاق علامة (أُ) بعنصر و أخرى (آ) بغيره تعرب العربية ، بالتوالي ، عن حالة الرفع فوظيفة الفاعل ، وحالة النصب فوظيفة المفعول . ويمكن للغة من نفس النمط الاكتفاء بعلامة واحدة ، بحيث يكون إهمال الأخرى معرباً إعراب العلامة الملحقة ، كما هو الحال في اللغة الفارسية . و الذي ينبغي الإسراع بتسجيله هنا أن الموقع المعين ليس شرطاً ليستلم عنصرٌ حالة تركيبية ووظيفة نحوية . عوارض عنصر لا تتغير بتغير العلاقات الرتبية ، كما في اللغات التركيبية ، و إنما تتغير بتغير العلاقات التركيبية ؛ (إسناد أو إفضال) و العلاقات الدلالية ؛ (سببية أو علية) . وجب أن يكون للعنصر (زيد) عوارضه الخاصة ، و للعنصر (عمرو) أخرى في الجملة (10) مهما تغيرت رتبتهما في الاحتمالات (أ – و) .

(10) . (أ) مدح زيدٌ عمراً
(ب) مدح عمراً زيدٌ
(ج) عمراً مدح زيدٌ
(د) زيدٌ مدح عمراً
(هـ) عمراً زيدٌ مدح
(و) زيدٌ عمراً مدح

و الذي يستحق أن يسجل أيضاً أنْ ليس أحد التراتيب (أ – و) أصلاً للباقي . بل كل واحد يحقّق مباشرة من التوليفة (2) بأمر صادر من المبدأ التداولي . من قبيل : فليأخذ الكلُّ موقعه بحيث يعرب ترتيب الجميع عن

« استجابة المخاطب لقبول ما يُلقى إليه »[229] . بمقتضى هذا الأمر تترتب عناصر التوليفة على صورة (أ) . و بتجدد الغرض : « انحصار الاهتمام في وقوع الفعل بالمفعول[230] » يتغير الأمر بحيث تتحقق عناصر التوليفة مرتبة على صورة (ب) . و إذا تجدد الغرض ؛ (تثبيت اختصاص المفعول بفعل الفاعل[231] ، صدر من المبدأ التداولي أمرٌ بترتيب العناصر على الصورة (ج) ، بحيث يعرب ذلك الترتيب عن الغرض المقترن به . و من أجل « رفع الارتياب في استبداد الفاعل بالفعل أو وقوعه منه[232] » ، يصدر أمرٌ بخروج العناصر المؤلفة مرتبةً على صورة (د) . أما الترتيب (هـ) فغرضه مركب من غرضي الترتيبين (ج) و (د) أي « رفع الارتياب في استبداد الفاعل بالفعل أو وقوعه منه بالمفعول المذكور على وجه الخصوص[233] . و لم أهتد فيما رجعت إليه إلى غرض يقترن بالترتيب (و) . و لذلك ظل معطلاً لا يجوز تداولياً . أما تركيبياً فهو جائز جواز باقي التراتيب التي تفضله بجوازها تداولياً أيضاً .

قبل الانتقال إلى استخلاص مميزات النمط التوليفي من اللغات نسجل ملحوظة تبدو في هذا الموضع مهمة . وهي كون التقييد بوسيط العلامة المحمولة يقضي بضرورة أن يظل (زيد) محتفظاً بحالة الرفع التركيبية ووظيفة الفاعل النحوية في جميع تراتيب الجملة (10) . أما امتناع تقدمه على فعله ، و إن حصل

---

229) استجابة المخاطب لقبول ما يُلقي إليه أصل تداولي اقتدته من مفهوم الخبر الابتدائي عند السكاكي . مفتاح العلوم ، ص 81 .

230) عبر الجرجاني عن الغرض المذكور بألفاظ أخرى وهو يصف الترتيب (قتل الخارجيَّ زيدٌ) . انظر دلائل الإعجاز ، ص 106 .

231) الغرض المقترن بالترتيب (ج) يستفاد مما كتبه تاج الدين السبكي وهو يفرق بين الحصر و الاختصاص . و من الأخير جعل قوله تعالى (إياك نعبد) أي تخصيصه بالعبادة من غير التعرض لغيره ، وهو قصْدُ الخاص من جهة خصوصه ، انظر السيوطي فيما نقله عنه في كتابه ، معترك الأقران في إعجاز القرآن ، ج1 ، ص 191 .

232) انظر الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، ص 128 ، حيث يتناول تقديم المحدَّث عنه في الخبر .

233) يستفاد الغرض المذكور مما علل به الزمخشري ترتيب قوله تعالى : (و بالآخرة هم يوقنون) . انظر الكشاف ، ج1 ، ص 42 . و مثل الآية قولهم : بالقرين القرينُ يقتدي و لتوضيح الغرض المذكور يمكن نقله إلى الحصر في مثل ؛ بالقرين لا بغيره القرينُ يقتدي لا غيرُه .

ووقع خرج إلى باب المبتدأ فهو من مستلزمات العاملية المرتبة التي وضعها نحاة البصرة . و لا شيء، من اللغة لا من آلة وصفها ، يدل على امتناع وقوع الفاعل قبل الفعل . في مبحث الشغور نعود إلى الموضوع . كما قد يوصف أحدُ تراتيب الجملة (10) بكونه غير جائز تركيبياً . لكن بمعنى آخر للتركيب يتحدد داخل آلة للوصف مغايرة . أما إذا فهمنا منه؛ التأليف بعلاقات دلالية ، و الربط بعلاقات تركيبية ، و تشخيص العوارض بعلامات محمولة ، و الترتيب بأصول تداولية فإن الترتيب (و) وحده لا يجوز إذ لا يُوصِّله غرض بأصل تداولي .

عن التصور المقدم هنا لتحرر مكونات الجملة من أي ترتيب قبلي يلزم أن يتميز النمط التوليفي؛ كما يتشخص في اللغة العربية ، بخصائص نجملها فيما يلي :

(أ) . لا تكون للُغةٍ مؤسسة على وسيط العلامة المحمولة رتبةٌ أصليةٌ. وعليه ليست العربية ، و غيرها من اللغات التي تشكل معها نمطاً لغوياً واحداً، من الفصيلة اللغوية (ف فا مف) ، و لا من الفصيلة (فا ف مف) خلافا لرأي أغلب نحاة العربية المجمعين على وجود رتبة أصلية ، المنقسمين حول مسألة أي الرتب الممكنة أصل[234] . فلا يعتبر الترتيب (10، أ) أصلاً يتفرع عنه (10، ب) بقاعدة تحويلية . بل كلاهما قسم قائم برأسه، وهو ما لاحظه أيضاً ابن جني و غيره من القدماء و استدل عليه مستشهداً بما توفر لديه من المعطيات

234) ما اتفق نحاة اللغة العربية المسلّمون بوجود رتبة أصلية يستدلون على ما يُؤصلون من الرتب المحتملة . قديماً ذهب سيبويه ، و من تبعه كابن السراج و أبي علي الفارسي ، إلى تأصيل الاحتمال : (فا ف مف) . و بعده أصل الزمخشري و ابن يعيش و الزجاج الاحتمال (ف فا مف) . للمزيد من التفصيل انظر ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج1 ، ص 73 . و البطليوسي ، كتاب الحلل ، ص 144-149 . و من المحدثين أصل الاحتمال (ف فا مف) كل من الدكتورين : أحمد المتوكل ، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي ، ص 63 ، و من البنية الحملية إلى البنية المكونية ، ص 79 . و عبد القادر الفاسي ، اللسانيات و اللغة العربية ، الفصل الثالث من الكتاب الأول .

المتنوعة الكثيرة[235] . وكذلك شأن الاحتمالين (10 . أ) و (10 . ج) . فهما أصلان لا يؤخذ أحدهما من الآخر ، و قد نبه عليه من المحدثين الدكتور أحمد المتوكل[236] . إلا أن خاصية الاستقلال هذه لا تخص الترتيبين المقابل بينهما قديماً و حديثاً بل تعم كل التراتيب (10 . أ – و) . لأن كل واحد يشتق مباشرة من التوليفة (2) بأصل تداولي . و عليه يجب أن يفهم من مثل العبارة : الرتبة الحرة ، أو تحرير الكلم من الترتيب القبلي ، أن مكونات الجملة توجد في إحدى « مراحل النظم » مؤلفة بعلاقات دلالية و مترابطة بعلاقات تركيبية ، عند التحقيق تتشخص بأمارات المطابقة و علامات الإعراب . وهي في تلك المرحلة الممثل لها بالتوليفة (2) تنتظر من المكون التداولي الأمر للانتقال إلى مرحلة الترتيب فتخرج محققة على إحدى الصور (10 . أ – و) .

(ب) المواقع المحددة بالعلاقات الرتبية غير موسومة ، في النمط التوليفي ، بالأحوال والوظائف . بل هي مجردة مما يعرض للعناصر بسبب علاقاتها التركيبية و الدلالية . لذلك فإن التركيب لا يحسن ، في هذا النمط بحصول التطابق بين العوارض التي تشكل مسكناً و العوارض التي تلحق عنصراً من علاقتيه الدلالية و التركيبية ، كما هو الشأن في النمط التركيبي من اللغات . وإنما يحسن بحصول التطابق بين عوارض العنصر ، و بين نوع العلامة الملحقة به

235) كون الترتيب (ف مف فا) قسماً قائماً برأسه صار المفعول في مثل (عصى أصحابُه مصعباً) مؤخراً عن فاعله لفظاً مقدماً عليه معنى . وقد حاول ابن جني الاستدلال عليه من خلال تناوله لقول الشاعر : (جزى ربُّه عني عديَّ بن حاتم) . و قال : « إن المفعول قد شاع و اطرد من مذاهبهم كثرة تقدمه على الفاعل حتى دعا ذلك أبا علي إلى أن قال : إن تقدم المفعول على الفاعل قسم قائم برأسه ، كما أن تقدم الفاعل قسم أيضاً قائم برأسه ، . . . فلما كثر و شاع تقديم المفعول على الفاعل كان الموضع له حتى إنه إذا أخّر فموضعه التقديم ، . . . و لا تستنكر هذا الذي صورته لك و لا يجفُ عليك فإنه مما تقبله هذه اللغة و لا تعافه و لا تستبشعه ، . . . فكذلك أيضاً يصير تقديم المفعول لما استمر و كثر كأنه هو الأصل ، و تأخير الفاعل كأنه أيضاً هو الأصل » انظر الخصائص ، ج 1 ، ص 293-300 .

236) من خلال المقارنة بين تناول النحويين : التوليدي التحويلي و الوظيفي للعلاقة القائمة بين البنيتين الآتيين :

(أ) . زيداً قابل خالدٌ . (ب) قابل خالدٌ زيداً .

بيّن أحمد المتوكل أن النحو الوظيفي ، بخلاف النحو التوليدي ، يعتبر البنيتين (أ) و (ب) بنيتين أصليتين يتم اشتقاقهما من بنية وظيفية غير مرتبة . انظر كتابه ، الوظائف التداولية في اللغة العربية ص 22 .

المخصَّص للإعراب عن صنف من الأحوال و الوظائف . لتجرد الموقع ، في النمط التوليفي ، من عوارض مكونات الجملة يتحرر العنصر فيتنقل حاملاً علامته المعربة عن حالته ووظيفته ، و ينزل في أي موقع من غير أن يضطرّه حلولُه به إلى التنازل عن عارض ليتلقى غيرَه . لأن ذلك من خصائص النمط التركيبي . إذ داخله يحتاج العنصر المنقول إلى حدوث تغيير في بنية الجملة ، من شأنه أن يعرب عن احتفاظ المنقول ببعض عوارضه و تركه لبعضها في مسكنه يستلمها الذي يحل به . يشهد لذلك تبادل المواقع الحاصل في تركيب الفاسف في اللغتين الأنجليزية و الفرنسية[237] .

بناء على ما تقدم تحسن الجملة في اللغات التوليفية بحصول « التوافق » بين عوارض العناصر و بين ما يلحق ألفاظها من أمارات الربط و علامات الإعراب . و تقبح بحصول « التنافر » بين العوارض و المؤشرات المذكورة . أما في اللغات التركيبية فإن حصول التوافق أو التنافر يكون بين عواض العناصر ومساكن ألفاظها . للتوضيح نأخذ جملة فعلُها المتعدي اقتراني ؛ أي يفعله أحد مراكبيه بالآخر و لا ينعكس . و لتكن كما في (11) و (12) .

(11) . تفاحةٌ أكلت هنداً* .

(12) . المرتضى أكلت كمثرى* .

الجملة (11) لاحنة . يعزى قبح تركيبها في النمطين إلى التنافر. إلا أن التنافر في التركيبي حاصل بين عوارض و محط كلا العنصرين (تفاحة) و(هند) . بسبب تبادل المساكن بغير ترخيص من البنية يسمح لهما بتبادل

237) لتوضيح ما قيل نسوق الجملتين (03) و (04) .

(03)Cesar a été assassiné par brutus .

(04)Mary was killed by John .

و باستعمال الرواسم المألوفة في الوصف يمكن القول : إن المركب الاسمي (Cesar) المنقول ، بقاعدة التحويل حرك الألف ، قد احتفظ من العوارض ب « دور الضحية » لكنه تنازل عن « حالة المفعولية » ليستلم بحلوله في مسكن غيره [م س ، ج] أو [sn,p] « حالة السرج » إرضاء لصفاة الأحوال .

بعض العوارض لتبادل المواقع . أما في التوليفي فإن التنافر حاصل بين عوارض العنصرين و بين علامتي الإعراب ، (اُ) و(آ) الملحقتين بلفظهما . و لا تحسن الجملة (11) في النمط التركيبي إلا بإعادة كلا العنصرين إلى مسكنه الأصلي . إلا أن هذه العملية لا تحسّنها في النمط التوليفي . و إنما يحصل لها ذلك بتبادل علامتي الإعراب لا غير . و يُعزى لحن (12) إلى التنافر بين أمارة ربط المتساندين (أكلْتُ كمثرى) و عوارض العنصرين (المرتضى) و (كمثرى) . ولا شيء يقبّح (12) في التركيبي سوى حملها على المطابقة و قد أهملتها .

(ج) . الخاصية الثالثة المميزة للنمط التوليفي من اللغات تتمثل في تثبيت الحالة التركيبية و الوظيفة النحوية بنوع خاص من العلامة . و تبعاً لذلك وجب تحديد تينكم الحالة و الوظيفة أو وصفهما برواسم لا تحيل على موقع العنصر ، و إنما على أمارة ربطه و علامة إعرابه المشخّصتين لعلاقتيْه التركيبية والدلالية اللتين يحددهما طرفاهما . و عليه تكون الضمة (اُ) الملحقة بروي « القوابل » في الجمل (13) إعراباً عن حالة الرفع التركيبية اللازمة عن علاقة الإسناد التركيبية المحقّقة ، (لانتماء الأفعال فيها إلى صنف القاصر)، بعلاقة العلية الدلالية التي تسند إلى القابل وظيفةَ المفعول النحوية .

(13) . (أ) . زيدٌ هلك .

(ب) . سقطت الورقةُ .

(ج) . اللّبَنُ حمُضَ .

(د) . سَعدٌ الفائزُ .

من صحة المثبت في الخاصية (ج) يمكن صوغ الفرضية المراسية التالية :

(14) . (أ) . إذا راكب عنصر فعلاً بعلاقة الإسناد المحققة بعلاقة العلية المدلول عليها بمقولة الفعل أو بصيغته الصرفية لحقت رويّه أومحلّه ضمّةٌ (اُ) إعراباً عن حالة الرفع ووظيفة المفعول .

(ب) . إذا راكب عنصر فعلاً بعلاقة الإسناد المحققة بعلاقة السببية المدلول عليها بمقولة الفعل أو بصيغته الصرفية لحقت رويَّه أو محلَّه ضمَّةٌ (ُ) إعراباً عن حالة الرفع ووظيفة الفاعل .

(ج) إذا راكب عنصر المركب الإسنادي (ب) بعلاقة الإفضال التركيبية المحققة بعلاقة العلية لحقت رويَّهُ أو محلَّه فتحةٌ (آ) إعراباً عن حالة النصب التركيبية ووظيفة المفعول النحوية .

استناداً إلى المثبت في (14، ب ، ج) نستطيع تحديد عوارض العنصرين (بكر) و (خالد) في الجملة (15) برواسم تحيل على علامتهما لا على موقعهما .

(15) . خالداً بكرٌ شتم .

لتحديد عوارض القوابل في جملة فعلية متوازنة من قبيل (15) يمكن القول : القابل (خالداً) المفتوح الروي (آ) له حالة النصب اللازمة عن علاقة الإفضال التركيبية ووظيفة المفعول اللازمة عن علاقة العلية المُحقِّقة للإفضال . و للقابل (بكرٌ) المضموم الروي (ُ) حالة الرفع اللازمة عن علاقة الإسناد ، ووظيفة الفاعل اللازمة عن علاقة السببية المحققة للإسناد . و بهذا تكون البنية الموقعية سمة غير واردة لتحديد الأحوال و الوظائف داخل النمط التوليفي ، لكنه واردة لتحديد الأصل التداولي المرتَّب .

3.5.3. ترتيب بغير قاعدة تحويل .

نسب شومسكي إلى هالي مقترَحاً يقسم فيه اللغات إلى نمطين يرتبط اختلافهما باختلاف بنيتهما القاعدية . لأحدهما بنية قاعدية ذات ترتيب قار . أما قاعدة النمط الآخر فغير مرتبة[238] . ونسب إليه أيضاً كون اللغة اليابانية

---

238) انظر شومسكي : نظرية العمل و الربط ، ص 170 . و يلاحظ أن تقسيم اللغات إلى النمطين المذكورين يوافق ما ذكرناه من انقسام اللغات ، بوسيطي الرتبة المحفوظة و العلامة المحمولة اللغويين إلى نمط تركيبي ؛ =

من النمط الأخير المعروف هنا باسم التوليفي . و أضاف معلقاً بما يفيد قوله : « سبقت منا الإشارةُ غير ما مرة إلى عزّة بل انعدام المبررات الداعية إلى افتراض إمكان تطبيق قواعد من قبيل حرك الألف على اللغة اليابانية »[239] .

إذا ربطنا أفكار هذه الفقرة بما سبق أن أثبتناه للنمط التوليفي من الخصائص أمكن القول : بما للنمط التوليفي من بنية حرة تتولد منها مباشرة ، بأصول تداولية ، كل التراتيب المحتملة لا يفتقر و لا يحتاج إلى قاعدة حرك الألف التي يشغلها النمط التركيبي من أجل تفريع بنية بترتيب مغاير لترتيب بنيته القاعدية القارّ. و لا تعوز قاعدةُ حرك الألف و لا تحوجه إليها إلا بسعي في إطار اللسانيات الكلية إلى رفع الفوارق بين الأنماط اللغوية بتخطي الوسائط . وهو ما حاوله شومسكي أولاً عن طريق ما يسميه بتعميم إطار نظريته للإحاطة بأنماط من اللغات المختلفة ظاهرياً . و لإدراك شومسكي استحالة رفع الفوارق بين بنيتين قاعديتين؛ إحداهما قارةُ الرتبة و الأخرى حرتُها، لم يبق أمامه لمحوالفوارق النمطية سوى « اصطلاح فكرة » كون الأنماط اللغوية ليست في نهاية الأمر سوى خصائص مجردة تحققها اللغات على أحد الوجوه بمالها من الأنساق الفرعية المختلفة [240] .

إن المفهوم من قاعدة حرك الألف ؛ أي نقل أي مقولة إلى أي موقع ، المرفقة طبعاً ببرمترات لاختيار المنقول و مكان إقامته [241]، يجعل منها قاعدة لا تنسجم إلا مع بنية قاعدية تتراص فيها مكوناتها و تلتحم ، بحيث لا تترك

– تتحدد فيه العوارض بالعلاقة الرتبية فكانت له بنية قاعدية قارة الرتبة ، و إلى نمط توليفي تتحدد فيه العوارض بأمارات المطابقة و علامات الإعراب فكانت له بنية قاعدية حرة تمثلها السوتيفية (2).2.5.3)).
ويتأكد أيضاً بتقسيم شومسكي إياها إلى ؛ لغات متراصة تركيبية Langues configurationnelles و لغات غير متراصة Langues non configurationnelles . انظر ص 224 من نفس الكتاب .

239) شومسكي ، نفس المصدر ، ص 225 .

240) انظر شومسكي ، نفس المصدر ، ص 232 . و كذلك ، ص 225 قبلها .

241) انظر شومسكي ، التركيب الجديد ، ص93 .

فرجةً تنفذ منها مقولةٌ أجنبية عن المقولات القاعدية ، فتمنع تواصلها و تقطع على بعضها العمل في المجاور . و يمكن أن تنسجم أيضاً مع بنية قاعدية تتوالى مكوناتها متقطعة كالتي افترضها يوسف عون للغة العربية[242] . و باختصار شديد حرك الألف قاعدة تحويلية واردة إذا ارتبطت بلغات اختارت وسيط الرتبة المحفوظة ، فتكفلت العلاقات الرتبية بتشخيص الأحوال التركيبية والوظائف النحوية . لكن نفس القاعدة غير واردة بالقياس إلى اللغات التي اختارت وسيط العلامة المحمولة من أجل تحرير المقولات في البنية القاعدية . ومادامت المقولات مؤلفة غير مرتبة لا يجوز الحديث عن تحريك أو قاعدته . لأنه في هذه المرحلة لم تتعيّن بعدُ المقولةُ الممكن نقلُها ، و لا من أين تسري بها قاعدة حرك الألف و إلى أين .

اتضح أن للغات التوليفية بنية قاعدية حرة . للانتقال عنها لا تحتاج إلى قاعدة تحريك ، بل إلى « قاعدة تنضيد » تُنشئ بها علاقات رتبية بين مكونات الجملة المشرفة على التحقيق ، فتتموقع تلك المكونات بمحلات موسومة تداولياً محايدة تركيبياً ووظيفياً . واتضح أيضاً أن المفهوم من تعميم نظرية لا يتجاوز رفع الفوارق النمطية بتخطي الوسائط اللغوية .

إن فكرة تعميم إطار نظري ليستغرق التوليفي من اللغات، كالعربية واليابانية أو نحوهما ، لم تنل حظها من اهتمام أحد المسترشدين[242م] من خلال تناوله لظاهرة الرتبة في اللغة العربية . إذ استهل المبحث بافتراض كون العربية من نمط (ف فا مف) . وهو في ذلك يستلهم اكْرِنْبرْغ فرصيته المراسية القاصية بأن يكون لكل لغة رتبة أصلية ، و كأنّ جميع اللغات تركيبية و لا أحد تطرق إلى ما تطرحه الرتبة في اللغات التوليفية من مشاكل في إطار النحو التوليدي .

242) انظر تشومسكي ، فيما نسبه إلى عون ، نظرية العمل و الربط ، ص 224 .

242م) . انظر د . عبد القادر الفاسي حيث يتحدث في أعماله عن الرتبة في العربية .

بعد أن قدم باحثنا بعض الأمارات من التراث التي تؤيد في ظاهرها الرتبة المفترضة تحوّل ، طلباً للدعم ، إلى نظرية سَ في النحو التوليدي . فقاس ترابط مكونات الجملة بترابط مكونات غيرها من المركبات المتراصة[243] كالمركبات التبعية ماعدا العطف ، و الموصولية ، و الحرفية ، و الإضافية . و ليس بين رتبة مكونات الجملة و بين رتبة مكوني المركب الوصفي أو الحرفي جامع إلا في اللغات التركيبية التي اختارت من مفهوم التركيب العلاقة الرتبية و عممتها ، وفي نظرية سَ التي اخترعت للصدر رأساً ، فتيسر حل كثير من مشاكل اللغة العربية[244] .

و إذا ثبت على العربية و نحوها من اللغات التوليفية حكْمُ انتمائها إلى نمط (ف فا مف) انكشف لموحّد الأنماط افتقارُ العربية إلى قاعدة حرك الألف . لأنه بها في نظره تتمكن هذه اللغة ، في « البنى الاستخبارية » من إخراج أدوات الاستفهام من « داخل البنية الجملية » و نقلها إلى موقع خارج الجملة[245] و لم تهتد إلى أحد من نحاة العربية القدماء أو المحدثين أنكر لحوق أداة الاستفهام رأساً بصدر الجملة أو الكلام . لأن « كل ما أثر في معنى الجملة من الاستفهام ، والعرض ، و التمني ، والتشبيه و نحو ذلك فحقها صدر تلك الجملة »[246] .

243) المركب المتراص مستعمل هنا للدلالة على مركب ترابطت مكوناته بعلاقة رتبية . فامتنع عليها تبادل المواقع ، أو نقل بعضها ، أو الفصل بينها . و إلى أمثلة ما سُرد يمكن إضافة « خوالف » تمام حسان ، اللغة العربية معناها و مبناها . و ليس منها بعض ما أورده ابن السراج ، الأصول في النحو ، ج2 ، ص 231 . لارتباط أغلبها بحالات خاصة .

244) للمزيد من التفصيل انظر عبد القادر الفاسي ، اللسانيات و اللغة العربية ، الفصل الثالث من الكتاب الأول .

245) تشهد معطيات العربية و أوصاف نحاتها على أن أداة الاستفهام لا تقع داخل البنية الجملية إلا في الاستثبات . و في هذه الحالة لا يُنقل أبداً . انظر ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج8 ، ص 151 . و أبا علي الفارسي ، المسائل المنثورة ، ص 127 . أما في الاستفهام فتقع الأداة في صدر الجملة و لا تُنقل عنه . كما في (ما لونُها) و (مَنْ بعثنا) ؛ و (ماذا يَفقدون) ؛ و (كم سورةً في القرآن) . أو تدخل رأساً على الجملة . كما في (هل بلغك الخبر) ، و (أأنت قلت هذا الكلام) . و أداة الاستفهام في كل ذلك ليس لها سوى التصدير . انظر في شأن قواعد إدماجها الدكتور أحمد المتوكل ، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي ، ص 132 .

246) انظر الرضي ، شرح الكافية ، ج 2 ، ص 91 . للمزيد من تعليل أحقية الاستفهام بالصدر و لحوقه به رأساً .

العربية كغيرها من اللغات التوليفية تحتاج إلى « قاعدة تنضيد » تنشئ بها علاقات رتبية بين مكونات الجملة المتطلعة ، في الاستفهام ، إلى مراكبة أداته كما مضى . و في غيره إمّا إلى مراكبة المنادى كما في (16) ، و إما لمراكبة « المبتدأ » كما في (17) ، و إما لمراكبة « المنتسب » . كما في (18) .

(16) (أ) ﴿ يوسف أعرض عن هذا ﴾ (29ـ12)

(ب) أفاطم مهلاً

(ج) أقبل يا بطل .

(17) (أ) ﴿ والشعراء يتبعهم الغاوون ﴾ . (26–224)

(ب) ﴿ وأما ثمودُ فهديناهم ﴾ . (41–17)

(ج) حتى نعلُه ألقاها .

(د) ﴿ وأما ثمودَ فهديناهم ﴾

(18) (أ) أشوقي شرح المعري شعرَه أم المتنبي .

(ب) خالداً لا يعرفُ أحدٌ أباه .

(ج) بكرٌ لا يحترم أخوه أحداً .

(د) ليلى نست أمُّها الطبيخ .

يلاحظ في جميع التراكيب (16، أ ، ب ج) كون الجملة فيها تراكب ؛ في مرحلة ثانية من التنضيد ، « مركب النداء » ؛ (المتكوّن من المنادى و الأداة المختصرة أو الماثلة) ، الذي يحتل الرتبة الأولى (16، أ، ب) ، أو الرتبة الثانية (16، ج) . و يفسر الموقع الذي يحتله تركيب النداء بالنسبة إلى الجملة بأصل تداولي ، يقال في التعبير عنه ؛ الدعاءُ لتلقي الجملة أو إلقاء الجملة فالدعاء إليها .

و مثل تركيب النداء في الانضمام إلى الجملة « المبتدأ »[247] الذي تبنى عليه الجملة في(17) ،حيث تنشأ علاقة الإسناد التركيبية بين المبتدآت؛ « الشعراءُ »، و« ثمودُ » و « نعلُه »، و« ثمودَ » تباعاً وبين الجمل « يتبعهم الغاوون » ، و« فهديناهم » و« ألقاها » ، و« فهديناهم »... وعن تلك العلاقة التركيبية يتلقى المبتدأ الضمة (اُ) . ومن المحتمل أن يتلقى المبدأ الإعراب المسرَّب إليه من داخل الجملة، فيرث فتحة (آ) من الضمير المنصوب الذي يعود عليه ، ويكون تسريب الإعراب من داخل الجملة [248] ، كما في (17، ج، د)، وفي (18، أ ، ب) ، طمساً لإعراب المبتدأ ، وليس لدورالتنبيه ، وإيذاناً بالوظيفة النحوية التي تكون للعائد الضمير في (17 ، ج ، د) ، أو تكون للنسيب الذي يربطه الضمير بالمبتدأ في مثل (18، أ ، ب) . وبفرضية تسريب الإعراب ، من الضمير أو النسيب الواقعين داخل الجملة ، يمكن الاستغناء عن تقدير العامل المفسَّر ، وبالتالي عن باب الاشتغال .

يظهر مما سبق أن « التركيب المتدرج » مألوف بين نحاة العربية و أورد لمثل هذه اللغة . في طور من مراحل تركيب العبارات المعقدة من قبيل ما مضى يتم إنشاء مركبات متطلِّعة لأن تتراكب في طور لاحق . و عن هذا المعنى يعبر الجرجاني بقوله : « اعلم أن سبيل الجملتين في هذا ، و جعلهما بمجموعها

---

247) راسمة المبتدأ تتناول هنا المركب الذي اجتمعت فيه الخصائص التالية : 1) لا تؤلفه بغيره علاقة دلالية كالعلية و السببية ، 2) يراكب مركباجمليا بعلاقة الإسناد التركيبية ، و ينتج عنه 3) وقوعه خارج الجملة ، وهو ما يوجب 4) أن يكون له في مراكبه رابط لفظي كالضمير البارز بجمعهما . (انظر استدلال أحمد المتوكل على خارجية المبتدأ ، الوظائف التداولية ، ص 122) . 5) قد ينسخ إعرابه بناسخ حرفي ،أويقطع بعملية التسريب المسهِّلة بعلاقة الارتباط اللفظية ، لقيامها بين طرفين؛ أحدهما جملة متضمنة عنصرا يحيل أو يناسب الطرف الثاني . 6) لا يفارقه دور التنبيه .

248) لمبتدأ في (18) دور التنبيه الذي يكون لفرع العمدة ، من جملة العبارات المصورة لهذا الدور قول الزملكاني : « يؤتى باسم معرًى من العوامل إلا بحديث قد نُوي إسناده إليه . فإذا قلت : « عبد الله » فقد أشعرت السامع بأنك قد أردت الحديث عنه ... » . البرهان ، ص 214 . انظر أيضا سيبويه ، ج 1 ، ص 41 ، و الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، ص 128 . أما الدكتور أحمد المتوكل فإن لفظ المبتدأ يعني عنده الوظيفة التداولية . انظر كتابه ، الوظائف التداولية ، ص 113

بمنزلة الجملة الواحدة سبيلَ الجزْءين تعقد منهما الجملة ، ثم يجعل المجموع خبراً أو صفة أو حالاً . كقولك : « زيد قام غلامه » و « زيد أبوه كريم » ، « ومررت برجل أبوه كريم » و « جاءني زيد يعدو به فرسه »[249] . وتباشر التركيبَ المتدرجَ المتضح أيضاً في كلام الجرجاني قاعدةٌ تنضيدية يجري تطبيقها في مراحل .

بالتركيب المتدرج المجرى بقاعدة التنضيد يمكن الاستغناء عن المفاهيم النظرية المناسبة لتحليل لغة من النمط التركيبي . إذ لا تحتاج العربية و مثلها من التوليفيات إلى قاعدة حرك الألف . لأنه يتحقق فيها من التراكيب بقاعدة تنضيدية ما يتحقق في النمط التركيبي من اللغات بقاعدة التحريك المذكورة . لأنه لما ارتصّت فيه مكونات الجملة بوسيط الرتبة المحفوظة صار ما يعرف بتراكيب « الاستفهام و « الخفق » ، و التبئير ، و التفكيك » و كذلك « الأداة المقطوعة » و نحوها الكثير[250] ، من التراكيب التي لا تتحقق في اللغات التركيبية إلا بواسطة القاعدة التحويلية المذكورة . و ما في العربية من التراكيب المسرودة تُحققُه بقاعدة تنضيدية مباشرة من بنيتها القاعدية الحرة .

---

(249) الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، ص 246 .

(250) للوقوف على أصناف من التراكيب المكوّنة في اللغات التركيبية بواسطة قاعدة حرك الألف انظر الفصل الثاني من كتاب ، النحو التوليدي و التركيب المقارن ، ص 67 . و عبد القادر الفاسي ، اللسانيات و اللغة العربية ، الفصل الثالث .

تقابل بالأداة المقطوعة اللفظ الأجنبي : preposition strunding التي تظهر في الانجليزية خاصة في تراكيب الاستفهام من قبيل which condidat have you voted for حيث قطعت الأداة (for) عن المجرور بالنقل و بقيت يتيمة في موقعها

4.5.3. عوامل الأحوال و الوظائف .

« المبتدأ و الخبر هما الاسمان المجردان للإسنـــاد ، . . . ، وكونـهـــما مجردين للإسناد هو رافعهما ، لأنه معنى قـد تـناولهـمـا مـعـــاً تـنـــاولاً واحـداً . من حـيـث أن الإسناد لا يتأتى بدون طرفين مسند و مستـــد إليه » .

الزمخشري

« بالأفعال تدخل الأسماء في المعاني و الأحوال » .

ابن جني .

تبيَن مما جاء في المبحث (1.5.3) أن الأحوال و الوظائف عبارة عن نوعين من العوارض التي تلحق القوابل في الجملة . و اتضح أيضاً أن الأحوال تعملها علاقاتٌ تركيبية في القابل [251] . كعلاقة الإسناد التي تعمل الرفع . كما عبر عن ذلك الزمخشري في النص مطلع هذا المبحث . وعلاقة الإفضال التي تعمل النصب . و اتضح أيضـاً أن الوظائف تعملها علاقـات دلاليـة . مثل علاقـة السببية التي تعمل وظيفة الفاعل ، و علاقة العلية التي تعمل وظيفة المفعول . و إلى الوظيفة النحوية و عاملها يشير نص ابن جني . إذ جعل الفعل ، وهو أحد طرفي علاقة السببية أو العلية ، سبباً في ما يعتور معالقه من معاني الفاعلية أو المفعولية و نحوهما . و برز من هذا التقديم أيضـاً وجود نوعين من العوارض؛ (الأحوال التركـيبيـة و الوظائف النحوية) ، متعلقين بنوعين من العلاقـات؛ (العلاقات التركيبية و العلاقات الدلالية) . و تعيَن لدينا المفهوم من العامل . إذ وجدناه علاقةً تخلّف عارضاً يلحق قابلاً . يهمنا في هذه المرحلة العمل على

[251] القابل مأخوذ عن السكاكي ؛ (مفتاح العلوم ، ص 37) بخاصيته المحددة في قوله : « والمراد بالقابل هيهنا هو ما كان له جهة اقتضاء للأثر فيه من حيث المناسبة » . وهو كل مركب دخل في علاقة عاملية مع ما يوجب له حالة تركيبية أو وظيفة نحوية .

حصر عدد العلاقات المنضوية إلى النوع التركيبي . و كذا الأحوال المتعلقة بها . ثم حصر عدد العلاقات الدلالية التي تكون النوع الثاني ، فالوظائف النحوية المرتبطة بها .

ولا بأس من البدء بالتذكير بضرورة التفريق بين الحالة التركيبية التي تعملها العلاقة التركيبية و بين « علامة الإعراب » التي يعملها الوسيط اللغوي . إذ حالة الرفع مثلاً تعملها علاقة الإسناد ، لكن علامة الضمة (ُ) يعملها وسيط العلامة المحمولة . أما وسم المسكن المعين في سلسلة المساكن المتجاورة الموسومة بعوارض النازلين بها فيعملها وسيطُ الرتبة المحفوظة . و بما أن الحالة التركيبية غير العلامة الإعرابية أمكن عزلُ إحداهما لتناولها مستقلةً عن الأخرى . لكن في التناول يجب ربط العلامات بالوسائط و الأحوال بالعلاقات فالكشف عن أوجه التطابق بين الحالة و العلامة و الوظيفة .

وللتحكم في مسألة حصر العدد التي تكون في الغالب مستعصية، نقدم لها بصوغ ما ثبتت فعاليته من الفرضيات المراسية التالية :

(19) (أ) .العامل يجلب نوعاً واحداً من الأثر للقابل أو للقوابل المتحدة الإعراب .

(ب) . يتحد إعراب قابلين على الأقل إذا تناولهما معاً عاملٌ و إلا فعن طريق التسريب إلى اليمين أو عن طريق التبعية إلى اليسار .

(20) (أ) . أثارة القابل المعالق يمكن نسخها بأثارة أخرى يجلبها إليه ناسخ يكوّن مع القابل مركباً واحداً .

(ب) بأثارة يعملها أصل دلالي أو تداولي يمكن قطع امتداد العمل إلى عنصر يُكوِّن مكباً واحداً مع قابل معالقٍ للعامل .

إذ صح محتوى الفرضيتين (19) و (20) سهل الكشف عن الأحوال التركيبية للمركبات في الجمل الآتية . وعن العلاقة التركيبية العاملة .

(21) (أ) اللُّبانُ نباتٌ .

(ب) الحكْمةُ خيْرٌ .

(22) (أ) النسوةُ وَجِلاتٌ .

(ب) الفقيرُ موصولٌ .

(ج) المتحاربان منهزمان .

(23) (أ) اللاجئُ عائدٌ .

(ب) الرجالُ قوّامون .

(24) (أ) سعدَتْ الأمّةُ .

(ب) المستور انكشف .

(ج) السائحاتُ نُهِبنَ .

(25) (أ) أقلعت الطائرةُ .

(ب) زيد غاصَ .

المركبات الاسمية ، في الجمل الاسمية (21-23) المطلق إسنادُها من الزمن و في الجمل الفعلية (24، 25) المقيد إسنادها بالزمن[252] ، معمولة بعلاقة الإسناد التركيبية المعبر عنها بمطالع ألفاظها (ع س ر) أي عن (ع س ر) يتلقى كلُّ اسم ، في الجمل المذكورة ، حالةَ الرفع التركيبية ، فيستلم لرويه ، من وسيط العلامـــة المحمولة (و ع ح) الضمةَ (اُ) المعربة في العربية من النمط التوليفي عن حالة الرفـــع[253] .

تقدم أن الإسناد يتشخص في اللغات باختيار المطابقة داخل هذه العلاقــــة

---

252) انظر الطرة 187 فيما يخص الفرق بين الجملتين الاسمية و الفعلية .

253) الرفع : حالة تركيبية يعملها الإسناد و تتلقاها المكوناتُ الأساسُ التي تُقوِّمُ بنية الجملة . و يقابله النصب : وهو أيضاً حالة تركيبية يعملها الإفضالُ و تتلقاها المكوناتُ التمامُ التي تكتمل بها بنية الجملة . عن هاتين الحالتين يعبر الرضي ، وهو يتناول المعاني العارضة للقوابل ، إذ يقول : « ومثل هذا المعنى إنما يكون في الاسم لأنه بعد وقوعه في الكلام لابد أن يعرض فيه إما كونه عمدة الكلام أو كونه فضلة » . شرح الكافية ، ج1 ، ص 20 .

التركيبية، بحيث تنعكس أمارات أحد المتساندين في علامات تلحق الآخر، و أنّ تحقّق الإسناد يُجوجه إلى علاقة دلالية ، وهي إما علاقة انتماء المعبر عنها بالرمز(∋) التي تقوم بين طرفين أحدهما أعمُّ يقيّد الآخر ، فسمي الإسناد المحقق بها « تركيب التقييد »[254] . في هذا التركيب لا تعمل(∋) وظيفةً نحويةً ، ولاتشخِّص المطابقةُ الإسناد التقييديَّ كما يتضح في مثل (21) .

و في غير تركيب التقييد تُشخِّص المطابقةُ (ع س ر) التي تجلب حالةَ الرفع لطرفيها القابلين في مجموعة الجمل الاسمية (22) . (ع س ر) تحققت بعلاقة العلية (⊲) ؛ (المدلول عليها بالصيغة الصرفية للقوابل المشتقة : وَجِلات، موصول ، منهزم) ، التي عملت وظيفة المفعولية لطرفها الآخر ؛ (النسوة، الفقير ، المتحاربان) . و في مجموعة الجمل الاسمية (23) تغيرت العلاقة الدلالية فقط ، إذ صارت سببية (⊃) ؛ (تدل عليها الصيغة الصرفية للقابلين المشتقين : (عائد ، و قوامون) ، تعمل وظيفة الفاعل النحوية في طرفها الآخر (الفدائي ، الرجال) . و في هذا المفصل من التناول ينبغي تسجيل ملحوظة مهمة بصيغة فرضية مراسية تخص جهتي الجملتين الاسمية و الفعلية .

(26) (أ) علاقتا ⊃ ، ⊲ الدلاليتان إذا تعاقبتا على تحقيق إسناد ؛ أحد طرفيه صفة و الآخر ليس فعلاً ، عملتا على التوالي وظيفة الفاعل ووظيفةَ المفعول من جهة الوصف . (نط :3.3.8.)

(ب) إذا كان أحد طرفي العلاقتين فعلاً عملتا الوظيفتين النحويتين من

254) باعتبار العلاقة الدلالية المحققة للإسناد صنّف نظارُ العربية هذه العلاقة التركيبية إلى ثلاثة أضرب : 1) إسناد واجب ؛ يتحقق بعلاقة الانتماء ، كما في (الأسد سبع) . وهو المركب الإسنادي المعلوم مدلوله ضرورة تبعاً للأشموني . و 2) إسناد ممتنع ؛ يتحقق بعلاقة عدم الانتماء (∌) كما في « السبعُ لونٌ » ، و « السرابُ سائلٌ » و 3) إسناد ممكن ؛ يتحقق بعلاقة السببية « زيد واقف » أو العلية « زيد مريض » . للمزيد من تفاصيل أضرب الإسناد الثلاثة انظر ابن سينا ، الإشارات و التنبيهات ، ج1 ، ص 261 . و الغزالي ، محك النظر ، ص 35 . و سيبويه ، الكتاب ج1 ، ص 27 . و السيوطي الاقتراح ، ص 46 . و الأشموني ، شرح الألفية ، ج1، ص 31

جهة المراس [255]. عملاً بالفرضية (19 أ) يكون الإسناد قد عمل الرفع في القابل المكون للجملة الفعلية في المجموعتين (24، 25) . و بالفرضية (14، أ) يتلقى الاسم في (24) وظيفة المفعول . و ذلك من جهة المراس استناداً إلى (26. ب) وبمقتضى (14، ب) يستلم الاسم في (25) وظيفة الفاعل من نفس الجهة تبعاً لمقتضى نفس الفرضية . و من وسيط العلامة المحمولة يستلم كل مركب اسمي يراكبه غيره بعلاقة الإسناد الضمةَ (اُ) الملحقة برويه إعراباً في فصيلة العربية من النمط التوليفي عن حالة الرفع .

بما سبق من الفرضيات يمكن وصف ما لحق المركبات الاسمية في الجمل التالية من العوارض .

(27) ﴿ أولئكَ لَهُمْ رِزْقٌ مَعْلُومٌ فَواكِهُ ﴾ . (42-45) .

(28) (أ) كانت كلمتكم مسموعةً .

(ب) ﴿ إنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ (8—10) .

(ج) ﴿ إنَّ الْعَهْدَ كانَ مسْؤولاً ﴾ (17—24) .

(د) ﴿ وكَفَى باللَّه نصيراً ﴾ (4-45) .

(هـ) في الحلق غصةٌ .

في الجملة (27) المركبات ؛ (أولئك ، لهم ، رزق ، معلوم ، فواكه) قوابل متحدة الإعراب . بمقتضى الفرضية (19، ب) بعض تلك المركبات ؛ (لهم رزق) يتلقى حالة الرفع مباشرة من الإسناد . نفس الحالة يتلقاها (أولئك) عن طريق التسريب إلى اليسار ، و(معلوم فواكه) عن طريق التبعية إلى اليمين .

جمل المجموعة (28) تتميز باقتران ناسخين بالمتساندين ، كما في (ج)،

---

255) بإدخل الجهة الجديدة يعاد صوغ الجملتين الاسمية و الفعلية كما يلي .
الجملة الاسمية : إسناد مجرد من الفعل مطلق من الزمن ، يتلقى فيه أحد المتساندين وظيفتي الفاعل أو المفعول من جهة الوصف .
الجملة الفعلية : إسناد مقيد بالزمن المحدد بصيغة الفعل في أحد طرفيه ، يتلقى فيه الطرف الآخر وظيفتي الفاعل أو المفعول من جهة المراس .

أو ناسخ بأحدهما كما في الباقي . بموجب الفرضية (20، أ) يطمس الناسخُ من إعراب مراكبه الضمةَ (أُ) إذا أثر فيه الفحتة (آ) كما في (أ، ب ، ج) ، أو الكسرة (إِ) كما في (د ، هـ). و لا يجرّده أبداً من الحالة التركيبية أو الوظيفية النحوية المسندتين عندئذ إلى المركب الحرفي المتكون من الحرف الناسخ والاسم المؤثَّر به. من جملة ما يشهد على تلقي المركب الحرفي نفس الحالة أو الوظيفة التي كانت للاسم قبل اقتران الحرف الناسخ به ظهور علامة حالته على تابعه المعطوف عليه كما يتضح في مثل (29).

(29) (أ) ﴿إنّ الله بريءٌ من المُشْركِينَ وَ رَسُولُهُ﴾ (9-3) .

(ب) كفى بالله و الرسولُ للمرء هادياً .

(ج) لسنا بالجبال و لا الحديدَ .

(د) سلام عليكم ما تلاقينا من اليوم أو غداً .

و حيث يتحدث نحاة العربية عن العطف على المحل مع إمكان العطف على اللفظ(256) يكون حديثهم ذاك دعماً للفرضية (20، أ) و تعضيداً لها .

كما تُنْسَخ أثارةُ الحالة التركيبية بأداة ناسخة ؛ (حروف الجر و النواسخ الفعلية أو الحرفية) ، تقترن بمركب معمول بعلاقة الإسناد في مثل الجمل (28) و (29) ، يمكن بمقتضى الفرضية (20، ب) طمسها بالقطع . كما توضحه الجمل في نحو (30) الموالية .

(30) (أ) بنا تميماً يُكشفُ الضباب .

(ب) نحن المغاربةَ نبالغ في الإيثار .

(ج) يأوي إلى نسْوةٍ عطّلٍ و شُعْثاً .

(د) نحن النازلون بكل معترك و الطيّبينَ .

(هـ) عاج الفضلاءُ على المعترَ البائسَ .

(و) تعلمنا على يد الأستاذ الفاضلَ .

(ز) سقوهُ العلقمَ عُداةَ الله .

(256) انظر سيبويه ، الكتاب ، ج1 ، ص 33 .

(ح) ما حضر المدعوون إلا زيداً .

تشترك جمل المجموعة (30) في انقطاع امتداد أثر العامل إلى اليسار بطريق التبعية الذي تقضي به الفرضية (19، ب) . و ذلك استجابة لغيرها المصوغة في (20،ب) ، يعني هذا أن هناك توالياً في إجراء الفرضيات المراسية المذكورة . بحيث يمتد ، بمقتضى (19، ب) ، أثر العامل يساراً عن طريق التبعية إذا أحجمت (20، ب) عن قطعه بأثارة يعملها أصل تداولي مما يلي :

لكون الضمير علامةً على اسم ظاهر كان اسماً مثله ، لكنه من صنف الاسم المبهم الذي يحدُّه ظاهرُه . لذا قد يؤتى للضمير بظاهره بعده يحدُّه ، كما في (30، أ، ب) ، فيكوّنان معاً مركباً واحداً . إلاّ أن الثاني يتلقى عن الأول أثارةَ حالته التركيبية التي استلمها مباشرةً من العلاقة التركيبية العاملة .

وإذ قد تبيّن أن الغاية من اختيار وسيط العلامة المحمولة جعل المكون التداولي يُسهم بجانب المكون الدلالي في تشكيل بنية الجملة سهُل أن نتصور إمكان تدخل أصول تداولية لطمس أثارة المكون الثاني في أيّ من المركبات البدلية أو الوصفية أو العطفية . و هكذا يكون « التشنيع » ؛ (أي الحط من قدر العنصر الأول في المركب) ، أصلاً تداولياً عمل الفتحة (آ) في (و شعثاً) فطمس أثارته (لِـ) الموروثة عن (عُطّلٍ) في نحو (30، ج) . و بنفس العمل في (عُداةَ الله) طمَسَ أثارتَه (أُ) الموروثةَ في مثل (30، ز) . و تكون « الرِّفعة » ؛ (أي تعظيم قدر العنصر الأول في المركب) . الأصل التداولي الذي عمل الفتحة (آ) في (تميماً) فستر أثارتَه (أُ) الموروثة عن المركب (بنا)[257]، وفي (الفاضل) فتوارت أثارته (لِـ) الواجبة له بالتبعية . وكذلك شأن (الطيبين)

257) عوض « أصل الرفعة » التداولي يُعتاد أعلاه استعمل بعض نحاة العربية الاختصاص ؛ بمعنى : جعل المركب مختصاً بما أسند إليه و مسنداً به . وهذا المعنى غير وارد لأنه دور تؤديه الرتبة ، والآخر بمعنى الإيضاح والبيان الذي يقدر له أعني و أخص. انظر ص 66 من كتاب الجمل في النحو المنسوب إلى الخليل ومغني ابن هشام، ص 607 . وهذا أيضاً غير وارد لأنه دور البدل كان متصلاً أو منقطعاً . وبيانه أن يؤتى بضمير المتكلم من وراء حجاب ، أو من المذياع ، قبل ظاهره الذي يوضحه على البدلية ويقطع إعرابه للثناء عليه والرفع من قدره . و للمزيد من التفاصيل المتعلقة بقطع امتداد العمل إلى التابع وبشروطه انظر، سيبويه: الكتاب، ج1 ، ص 248-258 والرضي، شرح الكافية ، ج1، ص 314-318 . وابن أبي الربيع : البسيط في شرح جمل الزجاجي، ج 1 : ص 315-321 .

بالنسبة إلى متبوعه (النازلون) . كما تكون « الرقة » (أي استجلاب الشفقة لحال المراكب)، أصلاً تداولياً يعمل الفتحة (آ) في (البائسَ) فأخفى أثارته (لـِ) الموروثة عن مراكبه (المعتر) . و يكون « تركيز الاهتمام » في العام (المدعوون) قبل « إلاّ » قاضياً بقطع امتداد العمل إلى الخاص (زيداً) بعدها في مثل (ح) .

نستخلص من انقطاع العمل أمرين ؛ أولا ، كون أصول المكون التداولي، داخل النمط التوليفي ، تعمل في بنية الجملة عملين ؛ أولهما ترتيب مكونات الجملة بقاعدة تنضيدية ، و ثانيهما ترك أثارة تقطع امتداد عمل العلاقة التركيبية إلى عناصرَ تُراكبُ قابلاً يُعالق العاملَ. و ثاني الأمرين . بإعمال أصول التداول نتجنب الكثير من المشاكل التي استعصى حلها على النحاة . من قبيل، أيجوز تقدير الفعل العامل في المنقطع المنصوب و إظهاره أم لا يجوز. سيبويه منعه تجنباً لجعله من باب الحذف المختصر لفظُه المراد معناه[258]. لكن أغلب النحاة المتأخرين لا يمانعون في التقدير ، و إن ترتب عنه خلاف لم ينقطع[259]. و يكفي لتجنب المشاكل المذكورةاستبدال مفهوم العامل .

العامل، كما اتضح ، عبارة عن علاقة 1) تركيبية تعمل الأحوال . كعلاقة الإسناد التي تعمل حالة الرفع ، و علاقة الإفْضال التي تعمل حالة النصب. و لكلتا الحالتين علامة يعملها وسيط العلامة المحمولة في اللغات التوليفية، و رتبة يعملها وسيط الرتبة المحفوظة في اللغات التركيبية . 2) دلالية تعمل الوظائف النحوية . كعلاقة السببية التي تعمل وظيفة الفاعل النحوية . وعلاقة العلية التي تعمل وظيفة المفعول . لوظيفة الفاعل حالةُ الرفع و علامة الضمة (أُ) ما لم تطمسها أثارةُ ناسخٍ . و لوظيفة المفعول حالةُ النصب ، (ما

---

258) وهو الظاهر من كلام سيبويه إذ يقول « ونصبه على الفعل ، كأنه قال : أذكر أهل ذاك ، و أذكر المقيمين و لكنه فعل لا يُستعمل إظهاره . » الكتاب ، ج1، ص250 .

259) أنظر ابن أبي الربيع ، البسيط في شرح جمل الزجاجي ، ج1ص 316-319 .

ثم يراكبه فعليٌّ بعلاقة الإسناد فتكون له حالة الرفع و علامة الضمة)، و علامة الفتحة (آ) ما لم تُطمس بأثارة ناسخ . 3) تداولية تعمل الترتيب في البنية القاعدية الحرة . و تُخلَف أثارة تقطع امتداد العمل يساراً عن طريق التبعية . و ذلك من أجل أن يؤدي معمولاها أدواراً تداولية .

إلى جانب الأحوال،والوظائف، و الأدوار التي تعملها على التوالي، العلاقات التركيبية، والدلالية ،والتداولية توجد الوسائط اللغوية التي تعمل بحسب الاختيار « صياغة قولية »[260] . إذ، بوسيط الجذع اللغوي ترتصّ الكلمة وجهُها الصوتي . وللاشتقاق من وجهها الدلالي بقي من إمكانات التصرف في وجهها الصوتي إلصاق سابقة، أو أكثر ، و إلصاق لاحقة أو أكثر ، والجمع بينهما . وبوسيط الجذر اللغوي تُعمل صياغةٌ قوليةٌ مغايرة؛ إذ به يتشكل الوجه الصوتي للكلمة بحيث يقبل؛ خلال الاشتقاق من وجهها الدلالي، التصرف فيه بتغييرات إضافية؛ كإسناد الحركات، والمخالفة بينها، و إلصاق سابقة أو أكثر، ولاحقة أو أكثر، و إدماج فارقة أو أكثر . وبصحة المثبت هنا تكون الوسائط اللغوية من العوامل الوسائطية كما تشهد التسمية على ذلك . إذ عن

260) الصياغة القولية : عمليات مطردة تجري على تصويتات اللغة ؛ غايتها بناء صور صوتية بناءً الصور الكلامية . يظهر من هذا أننا ننطلق من إقامة موازاة بين القول بوصفه صورة صوتية ، و بين الكلام باعتباره صورة معنوية . بحيث يتم القول بتمام الكلام و ينقص بنقصانه . و عليه يصدق الكلام . بل إن الكلام عبارة عن الدلالة المجردة البحتة التي هيأها الفرد من أجل إبراقها فتُصنع لها قوالب حسيةٌ تعبر بها الأثير إلى الطرف المقابل . إن الواحد منا ينطق أولاً بفكره فيتكلم فيقول كلامه . عن هذه الموالاة يمكن التعبير بما يلي

النطق ← الكلام ← القول

و توضيحها بقول الغزالي « العبارة المحصلة المنظومة الصادرة عن الفكر النطقي و الحدس العقلي قبل إلقاء القول عليها كلامٌ . فما دام المعنى مختفياً مستوراً في حجر الفكر يسمى نطقاً ، فإذا صدر عن الفكر و دنا من القول يسمى كلاماً . فإذن ، النطق يحتاج إلى مخرج و مؤدٍّ ليصير كلاماً ، و الكلام يحتاج إلى عبارة و نظم و لفظ ليصير قولاً ، و القول يحتاج إلى حركة و آلة و قطع صوت ليصير حديثاً .. و هذه المراتب إنما تنتظم في حق الآدمي » ، المعارف العقلية ، ص 54 . و من الموازاة المذكورة يتضح أننا نأخذ بتمييز النظار بين الكلام و القول و ليس بالفروق التي أقامها بينهما ابن جني ، و انتشرت بين نحاة بعده . (نظ : 1.6.3) .

طريقها تعمل العوامل التركيبية و الدلالية والتداولية. كون هذه العوامل الثلاثة ثوابت لا تتغير، و كون العامل الوسيطي يتبدل و يختلف و كونه يعمل الصياغة القولية وجب أن تتغاير اللغات من هذه الجهة.

و إذا تمكنا من حصر العوامل في تلك الأنواع الأربعة، و ضبطنا ما يخلفه كل نوع، إلا أن علاقة الإفضال التركيبية و إن كانت تعمل النصب لا غيرُ، لكن هذه الحالة تتلقاها عناصر مختلفةٌ وظائفها النحويةُ. معنى هذا أن الإفضال كالإسناد باعتبارهما يتناولان معمولاتهما تناولا واحداً و يتحققان بأكثر من علاقة دلالية. غير أن العلاقات الدلالية؛ (⊃، ⊂ ∈) تتعاقب على تحقيق (ع س ر) و لا تتوارد فيها أبداً. بخلاف علاقة العلية (⊂)، فإنها تتوارد مع غيرها في تحقيق علاقة الإفضال التركيبية (ع ف ر). كما يتضح من الجملة (31) التالية:

(31) جَلَدَ زيدٌ متجبراً عمراً عشرين جلدةً ترهيباً البارحةَ أمام الحكمة و خروجَ القضاة.

المركبات الاسمية السبعة؛ (متجبراً، عمراً، عشرين جلدةً، ترهيباً، البارحةَ، أمام، خروجَ) تشترك جميعُها في كونها معمولة بعلاقة الإفضال التركيبية، فتلقت عنها حالة النصب، و من وسيط العلامة استلمتْ لرويّها الفتحة (آ). أحد تلك المركبات السبعة (عمراً) معمول بعلاقة العلية الدلالية فكانت له وظيفة المفعول النحوية. أما الباقي فغير معمول بالعلية و ليس له تلك الوظيفة النحوية.

كل واحد من المركبات الاسمية المنصوبة في الجملة (31)، عدا الذي وظيفته المفعول، تلزمه وظيفة نحوية تعملها غير علاقة العلية الدلالية. من جملة ما يتبادر إلى الأذهان، استناداً إلى ما سبق أن يكون لكل منصوب وظيفة نحوية تعملها علاقة دلالية خاصة. لكن الأمر هنا مغاير لوظيفتي الفاعل و المفعول المناظتين، على التوالي، بعلاقتي السببية و العلية بدون تقييد

أو إضافة شروط .

إذا صح أن كل منصوب غير ذي وظيفة المفعول تدخل مقولتُه و شروطٌ أخرى في تكوين وظيفته النحوية أمكن إقامة علاقة دلالية واحدة ، تعمل بشروط خاصة وظيفةً نحوية معينة يتلقاها منصوب ، و تعمل بشروط أخرى غير تلك الوظيفة يستلمها منصوب آخر ، و في هذا الاتجاه نواصل البحث عن باقي الوظائف .

العلاقة التي تعمل الوظائف النحوية بشرط موضوعٍ على المنصوب المعمول بها نسميها « علاقة اللزوم الدلالية » المختزلة في الرمز « ⇐ » . و هي كغيرها من العلاقات تقوم بين طرفين ، لكن مع علاقة اللزوم خاصة يكون أحد الطرفين متضمِّناً للآخر . الطرف المتضمَّن عنصر مما يتراكب بعلاقتي الإسناد أو الإفضال المحققتين بعلاقتي السببية أو العلية . بخلافه العنصر المتضمِّن (ص) الذي يكون طرفاً في علاقة الإفضال المحققة بعلاقة اللزوم . كما يتضح من الصيغ (32) الموالية :

(32) (أ) (س ⊃ ف) ⇐ ص .

(ب) (س ◁ ف) ⇐ ص .

(ج) (س ⊃ ف ⁄ س) ⇐ ص .

من خصائص علاقة اللزوم الدلالية هذه « ⇐ » أنّ مثولَ الطرف (ص) في بنية الجملة يلزمُه أن يَمْثُل فيها مُتضمَّنُه و لا ينعكس . و إذا لم يظهر بقي موقعه شاغراً ، كما في (33) ، و تعيّن تقديره .

(33) (أ) السفرُ غداً .

(ب) المفتاحُ أمامَك .

(ج) الهلالُ في الأُفق .

ا عرفنا أن العناصر المرفوعة في (33)معمولة بعلاقة الإسناد ،

والمنصوبة معمولة بعلاقة الإفضال و إذا علمنا أيضاً أنه لا يتراكب عنصران بعلاقتين تركيبيتين ، لأن عدد الأطراف ضروري أن يكون أكبر من عدد العلاقات ، تعيّن تقدير عنصر يُراكب المرفوعَ ، كالمظهر في (34)[261] .

(34) (أ) السفرُ واقعٌ غداً .

(ب) المفتاحُ موجودٌ أمامك .

(ج) الهلالُ ماثلٌ في الأفق .

أما العنصر المتضمَّن فإن مثوله في الجملة لا يُحوجه إلى أن يتواجد معه المتضمِّن ولا يلزمه . كما في (35)، ولا داعي إلى تقديره، لأن عدد الأطراف أكبر من عدد العلاقات ، و لأنه لا يمكن ذلك التقدير .

(35) (أ) السفرُ واقعٌ .

(ب) المفتاح موجودٌ .

(ج) الهلالُ ماثلٌ .

لكنه يطلبه لتقييده . إذ يُستدل من المركب (السفر واقع) على حصوله في زمان يُعيّنه عنصر دالٌّ عليه . من نحو(الآن ، أو ، الساعةَ ، أواليومَ ، أو غداً ، أو الأسبوع و الشهر القادمين . . .) . و يكون لأيٍ من العناصر المذكورة « وظيفة التوقيت النحوية » . وتحصل هذه الوظيفة بعلاقة اللزوم الدلالية المحقِّقة لعلاقة الإفضال التركيبية بشرط دلالة حاملها على الزمان لا غير : [- ج +ز][262] . نخلص إلى أن وظيفة التوقيت النحوية تعملها [⇐] بشرط [- ج +ز] ، و يتسلّمها المنصوب : مثل (البارحة) في الجملة (31)

261) في ما يخص مسألة العامل في الظروف الأخبار و تقديره انظر الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1 ، ص 245 . و لتقدير متعلق لأداة الجر الناسخة انظر الباب الثالث من المغني لابن هشام .

262) تتميز العناصر المنتمية إلى مقولة الاسم بالخاصيتين الدلالتين المعبر عنهما بما يلي [± ج ± ز] . وهي متفرعة إلى صنف [+ ج - ز] الذي يضم من الأسماء ما دلّ على مجوهر [+ ج] مجرد من الزمان [- ز] ، مثل الرجل ، والشجر ، و الحجر ، و إلى صنف [- ج + ز] الذي يضم من الأسماء ما دلّ على زمان [+ ز] لا غير [- ج] : مثل اليوم ، و الساعة ، و الثانية ، والدهر . ولم يشترط نحاة العربية في الاسم الذي يأتي ظرفا سوى دلالته على الزمان مع تضمنه معنى « في » التي قد ترد معه . انظر ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج 2 ، ص 40 .

و (غداً) في (33، 34) .

و يتطلع المركب الجملي (المفتاح موجود) إلى التقيد بمكان يعينه عنصر دال عليه[263] . من قبيل (هنا ، تحت ، خلف ، يمين ، الرباط ، الجامع ، الكلية، السوق .) و يكون لمثل هذه العناصر وظيفة التمكين النحوية الحاصلة بعلاقة اللزوم الدلالية التي تحقِّقُ علاقة الإفضال التركيبية بشرط دلالة حامل هذه الوظيفة على معنى [+ ج–ز] من ضرب المكان [ن] المعبرعنه في [+ج –ز / ن] إذن وظيفة التمكين النحوية تعملها [⇐] بشرط [+ج–ز / ن] و يستلمها المنصوب (أمام) في الجمل (31، 33، 34) ، و المركب الحرفي (في الأفق) في الجملتين (33، 34) .

و من المركب الفعلي (جلد زيد) في الجملة (31) يمكن الاستدلال على إمكان تقييد الفعل بكَمٍّ أو كَيْفٍ و الفاعل بهيئة . أما تقييد الفعل فمشروط بتسميته ؛ (أي تحويله إلى اسم مدلوله حدث بغير زمن) ، ليتقبَّل عوارض الأسماء من تعداد ، كما في الجملة (36) ، أو تخصيص بالصفة كما في (37) .

(36) . ﴿ فَاجْلِدوهُم ثَمَانِينَ جَلْدَةً ﴾ . (24-4) .

(37) . ﴿ وَ زُلْزِلُوا زِلْزَالاً شَدِيداً ﴾ . (33-11) .

حصول وظيفتي « التكميم أو التكييف » النحويتين مشروط بأن يكون حاملها مركباً عددياً أو مركباً وصفياً . نواة المركبين صفة [+ح–ز] من صنف المصدر[ر] شقيق الفعل الماثل في نفس الجملة[264] . ويكون عاملها ؛ [⇐] بشرط [+ح –ز / ر] ، ليتلقاها المركب العددي (ثمانين جلدة) في الجملة

263) عن علاقة اللزوم الدلالية و شرطها المتمثل في دلالة مِنْ ضرب المكان يتحدث ابن يعيش إذ يقول : « دلالة الفعل على المكان ليست لفظية و إنما هي التزام ضرورة أن الحدث لا يكون إلا في مكان . و لا يدل على أن ذلك المكان الجامع أو مكة أو السوق ، و لذلك يتعدى إلى ما كان مبهماً منه لدلالته عليه . . . ، و أما المكان فعلى ضربين مبهم و مختص ، فالمبهم ما لم يكن له نهاية و لا أقطار تحصره نحو الجهات الست ، كخلف و قدام . . . و المختص ما كان له حد و نهاية نحو الدار و المسجد . . . » شرح المفصل ، ج 2 ، ص 43 .

264) في مسألة دلالة الفعل على اسم الحدث المبيِّن لعدده أو نوعه ذكر سيبويه ؛ « كما أن ذهب قد دل على صنف وهو « الذهاب » . و ذلك قولك : ذهب عبد الله الذهاب الشديدَ . و قعد قعدةَ سوءٍ ، وقعد قعْدتين . لما عمل في الحدث عمل في المرة منه و المرتين ، و ما يكون ضرباً منه » . الكتاب ، ج1، ص 15 .

(36)، أو المركب الوصفي (زلزالاً شديداً) في الجملة (37) أو المركب الإضافي (كلَّ الميل) في الجملة (38)

(38) ﴿وَلاَ تميلُوا كلَّ المَيْلِ﴾ . (4-129) .

أما تقييد الفاعل ،و كذلك المفعول ، بهيئة فمشروط بأن يكون حامل وظيفة التهييء النحوية منتمياً إلى مقولة الصفة [+ح –ز][265] بهذا الشرط تعمل علاقة اللزوم الدلالية وظيفة التهييء النحوية و تُسندها إلى اسم الفاعل « متجبراً» في (31)، أو اسم المفعول « مذءوماً مدحوراً) في (39) ، أو الصفة المشبهة (صعقاً) في (40) . و إلى ما كان بمعنى ما سبق ، كالمصدر (كرهاً) في (41) ، أو الجامد (طوراً) في (42) .

(39) . ﴿اخْرُجْ مِنْهَا مذْءُوماً مدْحُوراً﴾ . (7-18) .

(40) . ﴿وَخَرَّ مُوسى صعقاً﴾ . (7-143) .

(41) . ﴿لاَ يحلُّ لكمْ انْ ترِثُوا النِّساءَ كرْهاً﴾ . (4-19) .

(42) . ﴿ وَ قَدْ خلقَكُمْ أَطْوَاراً ﴾ . (71 : 14) .

كما يتقيد الفاعل بهيئة له إبّان إنجازه للفعل يتقيد المفعول بهيئة له مغايرة وهو يتلقى فعل الفاعل . كما في الجملة (43) .

(43) . جلد زيدٌ متجبراً عمراً مجرّداً .

و إذا توالت الحالين يُشترط أن تترتبا ترتيب معالقهما كما في (44) .

(44) . (أ) جلد زيدٌ عمراً متجبراً مجرّداً .

(ب) جلد عمراً زيدٌ مجرداً متجبراً .

نخلص إلى أن وظيفة التهييء النحوية تعملها (⇐) بشرط [+ح – ز]

---

265) في معنى الحال و شروطها ذكر ابن يعيش : « الحال وصف هيئة الفاعل أو المفعول ...... و إنما سُمّيَ حالاً لأنه لا يجوز أن يكون اسم الفاعل فيها إلا لما أنت فيه تطاول الوقت أم قصر ...... و الحال لا تبقى بل تنتقل إلى حال أخرى ...... و لذلك اشترط فيها ما يشترط في الصفات من الاشتقاق نحو ضارب و مضروب » شرح المفصل ج1 ، ص 55-57 .

في الاسم المشتق المنصوب بعلاقة الإفضال التركيبية .

استناداً إلى أصل معرفي ؛ كل فعل فلغاية يقع[266]، يُستدل من المركب الفعلي (جلد زيد) على إمكان مثول مركب في بنية الجملة يعيّن الغاية من إنجاز الفاعل (زيدٌ) للفعل (جلد) المسند إليه ، و تكون له وظيفة الغائية النحوية . يُشترط في حامل هذه الوظيفة أن يكون منتمياً الى مقولة الصفة [+ح –ز] ، من صنف المصدر[+ح–ز / ر] غير مرتبط اشتقاقياً و صرفياً بالفعل المذكور في الجملة ، لكنه يكون مسنداً إلى الفاعل فيها و لا يظهر معه[267] . يمكن التعبير عما ذكر بالصيغة التالية [(+ح –ز / ر)⊂ ∅] و بهذا الشرط تعمل [⟸] وظيفة الغائية النحوية ، لتتلقاها المصادر المنصوبة بعلاقة الإفضال التركيبية في الجمل (45)

(45) (أ) . يُغضي حياءً .

(ب) وأغفر عوْراء الكريم ادّخارَهُ و اعرض عن شتم اللئيم تكرّماً

(ج) ﴿ صَبَرُوا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِمْ ﴾ . (13 .22) .

بعلاقة الإفضال المحقَّقة بعلاقة اللزوم المقيدة بالشرط المذكور تتلقى المصادرُ في (45) حالةَ النصب ووظيفة الغائية ، و من وسيط العلامة المحمولة تستلم ثرويها الفتحة (آ) المعربة في العربية عن العارضين .

وبعلاقة اللزوم يُستدل أيضاً على وجود مركب مصاحب للفاعل أو

---

266) بالأصل المعرفي المذكور يفرق النظار بين « العبث » و « الحكمة » كما يتضح من قول الماتريدي : « المعقول من جميع الحكماء انه لمقاصد يعقب الصنيع . و كذا ، كل فاعل لا يعلم عواقب فعله انه لماذا يفعله فهو غير حكيم ،.... و كل بان شيئاً للنقض لا غير فهو عابث غير حكيم » . كتاب التوحيد ، ص 98-100 و إلى معنى الحكمة المذكور يرمي ابن يعيش بقوله : « العاقل لا يفعل فعلاً إلا لعلة ما لم يكن ساهياً أو ناسياً » ، شرح المفصل ، ج 2 ، ص 53 .

267) ما سقناه حول الغائية و شروطها ذكره نحاة في تناولهم للمفعول له . قال الرضي : « يكون علةً غائيةً حاملة على الفعل ،... و يكون فعلاً لفاعل الفعل المعلل و مقارناً له » . شرح الكافية ، ج1 ، ص 192 انظر أيضاً ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج2 ، ص 52 .

المفعول من غير أن يكون مشاركاً للأول في إنجاز الفعل أو للثاني في تلقيه . و بما أن حمْل وظيفة الماعية النحوية لا يتعلق بأي تصنيف لمقولة الاسم [+ج ـز] فإن إسناد علاقة اللزوم لتلك الوظيفة مشروط «بالمركب الواوي» المعبر عنه كما يلي : (و[+ج ـ ز])[268].بهذا الشرط تعمل علاقةُ اللزوم وظيفة الماعية في المركب الواوي ؛ (وخروجَ القضاة) في الجملة (31) . وفي مثلها من المركبات الواوية في (46) .

(46) (أ) ﴿فأجْمِعُوا أمْرَكُمْ و شركاءكمْ﴾ . (10-71) .

(ب) انتظرتك و عودة اللاجئين .

(ج) مالك و هنداً .

و بما ثبت لدينا ، من خلال تناول وظيفة التوقيت في مثل (السفرُ غداً) ، من امتناع أن يتراكب عنصران بعلاقتين تركيبيتين تعيّن، في مثل الجملة (46، ج)، تقدير عنصر يراكب بعلاقة الإسناد المرفوعَ . كأن يقال : (ما صنَعٌ لكَ وهنداً) . و تنضم بنية الجملة (46، ج) إلى بنية الجملة في المجموعة (33) لتأكيد الفرضية المراسية المصوغة في (47) .

(47) . يلزم عن ضرورة أن يكون عدد العلاقات أصغر من عدد أطرافها ألاّ يتراكب عنصران بعلاقتين .

تقضي الفرضية (47) بضرورة تقدير مكوّن في كل جملة لم يدخل في تكوينها غيرُ عنصرين لكليهما حالة تركيبية عملتها علاقة خاصة . بهذه الفرضية و بما يلي من الخلاصات ننهي هذا المبحث .

(1) . العامل هنا عبارة عن علاقة تؤثر عارضاً يتلقاه قابل .

268) لم يشترط النحاة في الذي تُسند إليه وظيفة الماعية غير كونه مركباً واوياً . «اعلم أن المفعول معه لا يكون إلا بعد الواو ، و لا يكون إلا بعد فعل لازم أو منته في التعدي . . . و ذلك أن معنى «مع» الاجتماع و الانضمام و الواو تجمع ما قبلها مع ما بعدها و تضمه إليه . . . و توجب المصاحبة» . ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج 2 ، ص 48 .

(2) . العامل أربعة أنواع : (I) عامل تركيبي يؤثر حالة تركيبية . وهو ثلاثة أضرب :

(أ) إسناد يعمل حالة الرفع . (ب) إفضال يعمل حالة النصب . (ج) إضافة تعمل حالة الجر . (II) عامل دلالي يؤثر وظيفة نحوية . وهو أربعة أصناف لا غير : (أ) علاقة السببية تؤثر وظيفة الفاعل، (ب) علاقة العلية تؤثر وظيفة المفعول . (ج) علاقة السبلية تؤثر وظيفة « الفاعل به »(نظ : 1.3.8) . (د) علاقة اللزوم ، تؤثر بالشرط المعين الوظيفة النحوية المعينة كوظائف ؛ التوقيت ، و التمكين ، و التكميم أو التكييف ، و التهيىء، و الماعية و الغائية . (III) عامل تداولي يؤثر ترتيباً ، و أثارة ، و حذفاً أو إظهاراً، كما سيتضح في المبحث (6.3) . (IV) عامل وضعي يؤثر بالاختيار الضمة (اُ) ، والفتحة (اَ) ، والكسرة (اِ) .

(3) . بتضافر العوامل الأربعة تتولد العبارة اللغوية . إذ تنشأ حالةُ الرفع التركيبية عن علاقة الإسناد ، ووظيفة الفاعل النحوية عن تحقق الإسناد بعلاقة السببية الدلالية ، وبوسيط العلامة المحمولة تنشأ الضمة (اُ) الملحقة بروى القابل المرفوع الفاعل المنزل في رتبة معينة بأصل تداولي . و كذلك شأن سائر العلاقات العاملة لعوارض مخصوصة .

(4) علاقة الإسناد التركيبية تتحقق بإحدى العلاقات الدلالية الأربعة : السببية أو العلية أو « السبلية » أوالانتماء . وتتشخص، فيما عدا العلاقة الأخيرة ، بأمارات المطابقة . أما علاقة الإفضال التركيبية فتحققها إحدى العلاقتين الدلاليتين العلية أو اللزوم ، و يشخصها التجرد من أمارات المطابقة .

(5) يمكن توسيع البنية الإعرابية عن طريقي التسريب إلى اليمين والتبعية إلى اليسار . إلا أن علامة القابل التابع يمكن طمسها بأثارة أصل تداولي . كما يمكن نسخ علامة حالة الرفع بأثارة ناسخ حرفي من قبيل ؛ (إنّ ، كأنّ ...) . أو ناسخ فعلي ؛ (كان ، صار ...) ، أو ناسخ جملي (ظن ، علم

...) أما علامة حالة النصب فيمكن طمسها بإثارة ناسخ حرفي من قبيل (في، عن ، إلى ...) .

و يمثل هذه العاملية التكوينية التي تنشئ العبارة اللغوية و تفسر بنيتها نستطيع أن نتجنب ما يتولد عن عاملية نحاة العربية من مشاكل كثيرة استعصى حلها و بقيت معلقة إلى الآن . و نتفادى أيضاً افتعال الكثير من المشاكل الفارغة الناجمة عن تطبيق فصّيْ الأحوال و الأدوار من نظرية شومسكي على اللغة العربية .

5.5.3. اللغات التوليفية و قالبا الأحوال و الأدوار في نظرية النحو التوليدي .

يعنينا في هذا المبحث أن نتعرف على نسقي إسناد « الأحوال التركيبية » و« الأدوار المحورية » أو إسناد العوارض بصفة عامة في نظرية العمل و الربط . وأن نكشف ثانية عن درجة ورود فرضياتهما المراسية المفسرة للكيفية التي تسند بها العوارض في غير النمط التركيبي من اللغات .

حيث يتحدث شومسكي عن قوالب نظريته اللسانية يضطر إلى ربطها بارتصاص البنية القاعدية المتميزة بالترتيب القار المعبَّر عنه بالتركيبة (1) الموالية :

(1) م س - صرف - م ف

بناء آلة لإسناد الأحوال و الأدوار إلى المركبات القابلة في كل اللغات يحوج شومسكي [269] والمشتغلين بالنحو في إطار نظرياته إلى جملة من الفرضيات . أولها افتراض كون اللغات ؛ في مستوى معين من التمثيل ، ذات

---

269) انظر المبحثين (2.ص43) و (9.2ص235) من كتاب شومسكي : نظرية العمل و الربط ، و مواضع أخرى حيث تتردد التركيبة SN-FLEX-SV . و تكون (صرف) في (1) إعلاء تعبيراً عن المعروف حالياً بين لغوي العربية باسم الصُّرْفة المقابل العربي للفظ الأجنبي Flescion . هذه الصرفة تضطلع أولاً بتعيين إحدى جهتي الجملة : 1) إسناد مقيد بالزمان المتصل (+ زمن) و 2) إسناد مطلق من الزمان (– زمن) ؛ و ثانيا بتقييد الإسناد الزمني بأحد مستوياته الثلاثة : المنقضي و المستمر ، والمتوقع .

رتبة قارة ؛ كانت مكوناتها متراصة ، كما في النمط التركيبي أو متقطعة ، كما في التوليفيات . إذن ، ما قد يواجه قالب الأحوال من المشاكل ينحصر في نمط الترتيب القاعدي ، و في تراص المكونات أو تقطعها ، ثانيها افتراض أن للغات معجماً واحداً موحّداً باعتبار الموضوعات التي يتطلع إليها كل فعل من أجل إسناد العوارض إليها[270] . فكان تصنيف الأفعال ؛استناداً إلى أنواع « التركيبات »

---

270) انظر شومسكي ، نظرية العمل و الربط ، ص 166 ، و 225 ، و 238 ، تجد المعجم عبارة عن مجموعة من المداخل المعجمية ، كل مدخل يتميز بمقولته و ببنية معالقاتها و بما يكون له من نحائز أخرى . و قد استعملنا أعلاه لفظة « الفعلي » ليتناول على السواء الفعل و ما يعمل عمله من المصادر و الأسماء المشتقة منه و للوقوف على نظمة للمعجم يمكن الرجوع إلى الفصل الثاني من كتاب اللسانيات و اللغة العربية لعبد القادر الفاسي .

و لا بأس من إثارة بعض المشاكل الناجمة عن تصور المعجم في اللسانيات التوليدية . في المقدمة يأتي تسكين المعجم و تجريده من خاصيته التطورية باعتباره أكثر مكونات اللغة تبدلاً و تغيراً . ثانياً تجريده من خاصيته الطبيعية المميزة للنسق اللغوي . إذ بهذه الخاصية يُسمح للأفعال بما تمنعه النَّظْمَة الصورية للمعجم . بحيث تكون الأفعال ، أو غيرها من المقولات ، في المعجم الطبيعي أكثر تحرراً منها في المعجم الصناعي . إذ يسمح الأول للأفعال بتبادل المداخل و يحكم بسلامة الجمل (I) و (II) . لكن الثاني يمنع ذلك فلا يجوز (ب) منها لأن لها بنية حملية مغايرة لبنيتها الحملية في المعجم الصناعي .

(I) (أ) سافر زيدٌ نهاراً في رمضان .

(ب) أكل زيدٌ نهاراً في رمضان .

(II) (أ) بنى زيد الدارَ .

(ب) دخل زيد الدارَ .

و من صياغة البنية الحملية للفعل المعين مثل (قال) لا يتوقع ما قد يكون له من مداخل أخرى الممثل لبعضها بالجمل (III) الآتية :

(III) (أ) أتقول الحقَّ .

(ب) أتقول زيداً بخيلاً .

(ج) أتقول ربُّنا اللهُ .

إذن ، البنية الحملية المصوغة للفعل المعين في المعجم الصناعي لا تمثل سوى أحد الاحتمالات الممكنة التي يوفرها المعجم الطبيعي .

و مما يشكك في كون المعجم واحداً في كل اللغات الاضطرار إلى ترجمة بعض المداخل المعجمية . كنقل الفعل (أعطى) من بنيته الحملية في العربية بوصفه ثلاثي المحلات ، إذ يتطلع إلى فاعل و مفعولين (إنا أعطيناك الكوثر) ، إلى بنية أحد الفعلين donner ، to give المتناظرين حملياً إذ كلاهما يتطلع إلى فاعل و مفعول واحد مباشر و آخر غير مباشر . إخراج الفعل من بنيته الحملية الأصلية في اللغة التي ينتمي إليها لإلحاقه ببنية ما يشاكله دلالياً من الأفعال في لغة أخرى أحد المظاهر الكثيرة الناجمة عن افتراض كون المعجم واحداً في كل اللغات . من نتائج هذه الفرضية النقاش الدائر بين اللغويين المحدثين حول مسألة المفعول الأحادي أو المزدوج .

الممكنة تهييء لقالبي الأحوال و الأدوار . إلا أن توحيد معجم اللغات تعترضه مشاكل جمّة نكتفي حالياً بالمسرود في الطرة أسفله . ثالثها : استمرار التشبث بفرضية أسبقية « الأحوال التركيبية » و تأخر « الأدوار المحورية » ، و إن تمّ توسيع مبدإ الإسقاط حتى تعدى البنية المنطقية إلى غيرها من مستويات التمثيل[271] . لأنه مهما كثرت مستويات التركيب أو قلت فإن التمثيل للأحوال التركيبية يستأثر بالبنية الأقدم و الأسبق لكن الاحتكام إلى عيار الأدوار التماساً للتمثيل الأورد للاحوال التركيبية يدفع ضمنياً الأدوار المحورية إلى البنية العميقة . وهو ما يُتنبأ بحصوله في نماذج شومسكي اللاحقة ، و إن ظل يرفضه في نماذجه السابقة منذ أن دعا فلمور إلى ذلك . و بما أن مجال عامل الحالة التركيبية أوسع من مجال عامل الدور المحوري ؛ (إذ تبين ، في المبحث السابق (نـظ : 4.5.3.) ، إمكان إسناد حالة تركيبية واحدة إلى مركبين مختلفي الوظيفة النحوية) ، امتنع أن تسهم الحالة التركيبية المسندة إلى العنصر المعين في تحديد أو تعيين الدور المحوري الذي يمكن إسناده إليه . لذلك لم يجد شومسكي بُداً من تعميق فرضيات البنية المنطقية .

قبل الشروع في دراسة فرضيات قالبي الأحوال و الأدوار يحسن استحضارها هنا للتعرف على مقتضياتها . تبعاً لرُفْري[272] يتقوّم قالب الأحوال من ثلاث فرضيات أصول وهي :

– كل ما يتحقق صوتياً من العناصر المنتمية إلى مقولة الاسم تلزمه حالةٌ . و إذا تشكلت بنية تحتوي مركباً اسمياً بغير حالة فهي قبيحة النظم .

التمييز الوارد تركيبياً لا يكون بتعيين الحالة التي يجب أن يتلقاها

---

(271) من نتائج توسيع مبدإ الإسقاط أن صار « عيار الأدوار » المنتمي أصلاً إلى البنية المنطقية يحكم أيضاً البنيتين السطحية و العميقة في نموذج الثمانينات . بحيث يلزم أن يكون التمثيل للاحوال في البنية العميقة واردا بالنسبة إلى الوسم المحوري ، كما يلزم ألا يؤدي تطبيق قاعدة النقل إلى خرق عيار الأدوار في مستوى البنية السطحية . للمزيد من التفصيل انظر شومسكي، التركيب الجديد ، ص 85 و ما بعدها .

(272) انظر رُفْري ، انتكسة من كتاب شومسكي النحو الجديد ، ص 207 .

المركب المعني دون غيرها من الأحوال و إنما يحصل بطروء الحالة على ذلك المركب أو عدم طروئها .

– من التركيبات البنيوية ما يعيّن أسبقية لإسناد الأحوال ؛ كقيام علاقة عاملية بين مقولة عاملة و مقولة قابلة موسومة بحالة ، و منها ، لا يعين .

و بعبارة مجملة ، كل عنصر منتم إلى مقولة الاسم إذا انتظمته علاقة عاملية تلزمه حالة تركيبية ؛ إما « النَّوْمِيَّةُ » ، و إمّا « البَوْجِيَّةُ » ، و إمّا « البونِيَّة »[273] . ولا يجوز أن يمثُل مركبٌ اسمي في الجملة من غير إحدى الحالات الثلاثة . يعنينا ، بعد حصر عدد الأحوال ، أن نكشف عن عواملها وهو المقصود من عقد هذا المبحث .

الأحوال ، في اللغات التركيبية المتميزة ببنية قاعدية سبق صوغها في التركيبية (I) ، تتولد عن عامل بشرط التجاور . كأن يُسند الفعل أو الأداة حالةً إلى مركب اسمي مجاور ، و إلى مركب اسمي موال إذا كان المجاور له حاملاً لحالة[274] . بمقتضى قيد التجاور يجب أن يشكل عاملُ الحالة رأسَ المركب و حاملُها ذيله . و هكذا نجد المركب الفعلي (م ف) ينحل إلى الفعل (ف) العامل لحالة البَوْجية ، و إلى المركب الاسمي(م س) الحامل لتلك الحالة

273) النومية ، و البَوْجيةُ ، و البَوْنية معربات الرواسم : oblique , objectif , nominatif بالتوالي المذكور . أما الغاية من الاكتفاء بالتعريب فمن أجل المحافظة على معناها الاصطلاحي في أصولها . إذ النومية عند ابلقلد ؛ (نظ : كتابه اللغة ، ص 157) ، دور محوري ، يصدق على الفاعل بالمعنى المنطقي . و من هذا الجنس « الكَوْزية » معرّب accusatif الذي يصدف عنده على المفعول المنطقي أي الذي وقع به عمل الفاعل . أما في النحو التوليدي فإن النّومية حالةٌ تركيبية يتلقاها المركب الواقع سوّجا في الجملة و الكَوْزيةُ ؛ بوصفها حالة تركيبية تشمل البوجية و البونية المتشاكلتين إلا من حيث العامل لهما و موقع حاملهما ، كما يتضح من الجملة (IV) .

(IV) . زيد وهب ضيعةً لعمرو .

في هذه الجملة يعتبر المركب الاسمي (زيدٌ) سوّجاً يتلقى عن عامل مخصوص حالة النومية . أمّا المركبان : « ضَيْعةً » و « لعمرو » فكلاهما كَوْزيٌ . إلا أن الأول يتلقى عن عامله حالة البَوْجية ، و يتلقى الثاني عن عامل آخر حالةُ البونية . للمزيد من التوضيح انظر شومسكي ، نظرية العمل و الربط ،(2 ، 3) و (2، 5) و رُفْري ، التكملة من كتاب شومسكي، النحو الجديد ، ص 205 .

274) شومسكي ، نظرية العمل و الربط ، ص 168 .

التي عملها رأس المركب الذي ينتمي إليه (م س) . وكذلك المركب الحرفي (م ح) الذي ينحل إلى الحرف (ح) رأس المركب العامل لحالة البونية في المركب الاسمي ذيل (م ح) .

أما حالةُ النومية فإنها تُسند إلى سَوْج « الجملة الفعلية »[275] ؛ وهي الجملة التي تحتوي على أمارات المطابقة (طبق) ، و تكون فيها الصرفة (صرف) مقيدة بخاصية [+زمن] . و عليه فإن المركب الاسمي (م س) في التركيبة (1) المعادة هنا للتذكير :

(1) م س – صرف – م ف

يُعتبر بحكم موقعه سوْجاً يتلقى حالةَ النّومية عن عاملها الذي هو أمارة المطابقة غير المنفصلة في الانجليزية عن صرفة الزمن [276] . و عليه لا يُسند إلى موقع السوج غير حالة النومية ، و لا يعمل هذا الحالة غير أمارة المطابقة .

نخلص مما تقدم إلى عوامل تجلب لقوابل الأحوال التركيبية الآتية :[277]

(2)   (أ) يعتبر م س نَوْمياً إذا كان عامله المطابقة (طبق) .

(ب) يعتبر م س بَوْجياً إذا كان عامله فعلاً متعدياً (فع) .

(ج) يعتبر م س بَونياً إذا كان عامله حرف إضافة (حض) المصاحب لزمرة مخصوصة من الأفعال .

توضح الجملة (3) الأحوال المسرودة في (2) مع عواملها .

(3) ليلى تهب الدنانير للمرتضى .

في الجملة (3) يُمثّلُ المركب الاسمي (ليلى) في موقع السوج . ولكونه مصاحباً للمطابقة ؛ (م س – طبق) ، ملازماً لها يتلقى عنها حالة النومية التركيبية . و يتلقى العنصر (الدنانير) ذيلُ المركب الفعلي حالةَ البوجية عن

---

275) استناداً إلى ما سقناه في (الفقرة 187) حول التقسيم الدلالي للجملة . نستعمل الجملة الفعلية هنا في مقابل phrase à temps fini . انظر شومسكي ، نظرية العمل و الربط ، ص 93 .

276) صاغ رُفْري عاملي النومية و البوجية فقال : يعتبر م س نومياً إذا كان معمولاً بواسطة طبق و / أو زمن و يعتبر م س بوجياً إذا كان عامله الفعل . التكملة من كتاب شومسكي ، النحو الجديد ، ص 207 .

277) انظر شومسكي ، نظرية العمل و الربط ، ص 290 . وكذلك ، ص 276 حيث سرد العوامل الثمانية ، و إن أهمل بعضها فيما بعد ، و تردد في بعضها الآخر . وخاصة بالنسبة إلى حالتي النومية ، و البونية ، كما جاء في ص 290 و 430 .

الفعل (تهب) رأس المركب الفعلي . و بما أن الفعل لا يسند سوى حالة واحدة فإن (المرتضي) ذيل المركب الحرفي يتلقى عن حرف الإضافة (ل) رأس هذا المركب حالة البونية .

و من غير الدخول في تفاصيل الكثير من المشاكل الفرعية التي أجبرت شومسكي على تحبير في العوامل و أحوال القوابل صفحات تفوق ما يعد بالعشرات يمكن البدء بتسجيل ملحوظة عامة ؛ تذهب إلى أن تصور شومسكي للعاملية لا يختلف في عمومه عن تصور نحاة العربية لها . وذلك بالنظر إلى ما يلي :

ـ العوامل ، مقولياً ، واحدة في النحويين العربي و التوليدي . إذ اعتبر في النحويين عاملاً مقولات ؛ الفعل [+ف ـس] ، و الحرف [ـ ف ـ س]، والصفة [+ ف + س] ، والاسم [ـ ف + س] كالمطابقة (طبق) و المصدر ونحوهما . العوامل الأربعة عبر عنها شومسكي بالصيغة [± ف ± س] . إلا أن شومسكي يجعل المطابقة عاملاً يجلب النومية للسوج (ليلى) في الجملة (3) . في حين يعتبر نحاة العربية الابتداء يجلب الرفع للمبتدأ (ليلى) في الجملة نفسها . في مقابل التصورين جعلنا علاقة الإسناد التركيبية عاملا يجلب حالة الرفع التركيبية للعنصر القابل في طرفيها أو في أحدهما .

ـ آثار العوامل ، في النحويين ، واحدة أيضاً . كالنومية أو الرفع، والبوجية أو النصب المسند إلى المفعول به خاصة ، و البونية أو الخفض المسند إلى المفعول الثاني على وجه الخصوص . أما الاختلاف الحاصل بين كلّ من المتاقبلين،(النومية و الرفع ، ...الخ) فإنه ينحصر في اختلاف القوابل التي تسند إليها تلك الأحوال في اللغتين العربية و الأنجليزية .

و يلاحظ بين شومسكي و نحاة العربية تباينٌ في كثير من مواطن العاملية . نذكر منها :

– بما أن نحو شومسكي مركبي وجب انتماء العامل و القابل إلى نفس المركب ، بحيث يشكل رأسُ هذا الأخير العاملَ و ذيلُه القابلَ ، إلا في حالة النومية فإنه لم يجد سوى المصاحبة . أي مصاحبة السوج و ملازمته للمطابقة المتضمّنة في الصرفة ؛ [+س–ف+صرف] ، التي تعمل فيه حالة النومية[278] . و هكذا تكون عاملية شومسكي تعمل في الاتجاهين من اليمين نحو اليسار وبالعكس . بخلاف ذلك عاملية النحاة العاملة في اتجاه واحد من اليمين نحو اليسار . إلا عاملية الكوفيين منهم فإنها تعمل أيضاً في الاتجاهين كما تعبر عن ذلك الجملة (4) .

(4) زيد شتم أخاه

إذ يعمل (شتم) الرفع في (زيد) ، و المركب منهما (زيد شتم) يعمل النصب في(أخاه) . و بما أن عاملية النحاة لوصف الإعراب في لغة توليفية فإن العامل يؤثر في القابل كان مباشراً له ، كما في (4) أو غير مباشر كما في (قتل الخاريَ زيدٌ) .

– الفعل ، في نحو شومسكي المركبي ، يؤثر عملاً واحداً في قابل واحد لا غير . فهو لا يجلب غير حالة البوجية للمركب الاسمي الذي يُباشره . و إذا وجد في بنية أكثر من مركب اسمي يحمل حالة البوجية تعيّن تشقيق من المركب الفعلي « مُرَيْكباً فعلياً » يجلب حالة البوجية للمركب الاسمي الثاني ، كما توضحه بنية الجملة في الطرة[279] أسفله . و الفعل في عاملية نحاة البصرة خاصة يُنْسبُ إليه رفعُ الفاعل و نصب كل المفعولات .

غايتنا من سرد بعض الملحوظ من أوجه الاتفاق و الاختلاف بين عاملتي نحاة العربية و شومسكي إثبات أنّ تصور العاملية واحد ، لكن الشروط المقيّدة

278) انظر شومسكي ، نظرية العمل و الربط ، ص 433 . و عبد القادر الفاسي ، البناء الموازي ، ص 79

279) من التراكيب التي يُشقق فيها المركب الفعلي إلى أصغر منه ما احتوى الفعل (أعطى) و نحوه . بحيث تصاغ بنية جملته كما يلي : john (sv (v¯gave bill) a book) . انظر شومسكي ، نظرية العمل و الربط ، ص 276 و ما بعدها ، و 455 .

لمكوناتها ؛ (العامل ، و الأثر ، و القابل) متغايرة تبعاً لتغاير النمطين اللغويين موضوعي الدراسة . إذ يجمع مختلف النحاة على أن للمركب الاسمي (زيد) في مثل الجملة (3) حالة بنيوية . تسمى « رفعاً » عند بعضهم و « نومية » عند غيرهم . و لذلك يترجم أحياناً أحد اللفظين بالآخر . أما عامل تلك الحالة فهو إما « الابتداء » عند البصرية ، و إما « الفعل » عند الكوفية ، و إما المطابقة عند التوليدية .

و لما أراد شومسكي استبدال عامل النومية أو الرفع لم يجد أمامه ، بعد أن جرّد الابتداء من العمل و فرّغ الفعل لعمل البوجية ، سوى أمارات المطابقة التي تحتويها صرفة [+زمن] . و جعل طبق عاملاً و إن اضطره ذلك إلى توسيع نظرية الأحوال لإدخال ؛ [+س ـف] ضمن العوامل و لم يكن منها ، لأن طبق مقولياً اسم . و لا جدّة في نقل العامل من مقولة إلى أخرى ، خاصة إذا جرّ من المشاكل أكثر مما حلّ . كما لا يعتبر تجديداً في الدراسة اللغوية إهمال ما جعله نحاة العربية عاملاً لاستعمال بديل شومسكي ، وهو ما يتصوره بعض النحويين الجدد[280] .

و بعودتنا إلى قالب الأدوار المحورية نجده مؤسساً على عيار محوري، مفاده : لا يحتمل الموضوع الواحد غير دور محوري واحد . كما لا يُسند الدور المحوري الواحد لأكثر من موضوع واحد . و يُعتبر موضوعاً كل عنصر له وظيفة إحالية تمكّنه من استلام دور في علاقة محورية . كالأسماء ، و العوائد ، والضمائر . اعتباراً للنمط التركيبي الذي تتميز فيه اللغات ببنية قاعدية ذات رتبة قارة يلزم وجود مواقع محورية . بحيث يستلم أي موضوع دوره من الموقع الذي يحتله هو أو « طيفُه » . أما تعيين هذه المواقع فمرتبط بالتفريع المقولي . إذ كل موقع متفرع فهو موقع محوري ؛ الفضلة فيه موسومة محورياً بالرأس وهكذا

280) انظر الفصل الثاني من كتابه ، البناء الموازي للدكتور عبد القادر الفاسي .

يبدو الوسم المحوري ، في قالب الأدوار ، مرتبطاً بالتفريع المقولي[281] .
يترتب عما تقدم أن هناك إعداداً مسبقاً لسلسلة من المواقع ، تستوطنها متواليةٌ من المقولات . كل موقع في السلسلة يتفرع تفرّع المقولة التي تقطنه . و بذلك تتكوَن صدورٌ موقعيةٌ أو رؤوسٌ مقوليةٌ تسمُ محورياً أعجازاً موقعيةً أو فضلات مقوليةً . إلا أن الوسم المحوري الخاص بكل رأس لا يتحدد استناداً إلى الصدور الموقعية، و إنما بالرجوع إلى المعلومات التي يوفرها المعجم عن كل عنصر معجمي. وعليه يجب أن يتوفر العنصر الواسم للمقولة أو للموقع على خصائص واردة يقدمها المعجم ، إذ بها ينتقي موسوماته المباشرة أو غير المباشرة؛ كالفعل مثلاً الذي ينتقي مفعوله و فاعله إن أسهم في إسناد الدور المحوري إليه[282] .

الإعداد المسبق لسلسلة المواقع المذكور في الفقرة أعلاه يتولاه مبدأ الإسقاط ، لأنه المكلف بتعيين التركيبات التي يجب أن تظهر في أيٍّ من مستويات التركيب الثلاثة ، وهو المقيد لأيّ رأس معجمي بأن يظهر في تركيبة تتحدد استناداً إلى أساس من الخصائص المعجمية، والمعيِّن للموقع الذي يستلم منه دوراً سوجُ كلّ جملة . و يفسح للغات مجال التغاير من حيث التمثيل للمواقع المحورية أو عدم التمثيل لها في أيٍّ من مستوايات التركيب . ويقضي بضرورة مثول السوج ، في لغات كالأنجليزية و الفرنسية ، إذا كان السوج موقعاً محورياً .

و إذا تساءلنا عن العناصر المتفاعلة في تحديد الادوار المحورية ؛ (كالمنفذ و المتقبل) ، نجد شومسكي[283] يقدم نوعين : 1) عنصر الوظائف النحوية؛

281) لمزيد من التوضيح انظر المبحث (2.2.) من كتاب شومسكي ، نظرية العمل و الربط ، ص 69
282) يخضع الوسم المحوري لمعيار الأدوار المرتبط بمبدأ الإسقاط المتكون من الضوابط التالية : 1) عن التفريع المقولي المجرد يتولد الوسم المحوري . 2) الموسوم أصلاً موقع و ليس عنصراً بعينه أو مقولة مخصوصة .3) وســم المقولات أو المواقع يتم بنفس الطريقة في جميع مستويات التركيب ؛ (الصورة المنطقية ، و البنية العميقة ، و البنية السطحية) . انظر نظرية العمل و الربط ، ص 76، وص 550 .
283) انظر شومسكي . نظرية العمل و الربط ، ص 81 و 82 .

(كالسوج ، و البوج ، و نحوهما) . و هذه الوظائف تتحدد ، في اللغات التركيبية ، بواسطة علاقات نحوية . إذ تعتبر العلاقة النحوية « [م س ـ ج] » عن الوظيفة النحوية « سوج ـ ج » ، و تعبر العلاقة « [م س ـ م ف] » عن الوظيفة « بوج ـ م ف » . و 2) خصائص العناصر المعجمية رأس مكونها المقولي . إذ من خصائص الفعل (ف) رأس المركب الفعلي (ف ، م ف) إسناد الدور المحوري « المتقبل » إلى موقع بوجه . و من خصائص المركب الفعلي(م ف) إسناد الدور المحوري « المنفذ » إلى موقع سوج الجملة : (م س ـ ج) . و بما أن التمثيل للوظائف النحوية يكون في البنية العميقة ، و بما أن الوظائف النحوية تسهم جزئياً في تحديد الأدوار المحورية تعيّن أن يكون لكل دور محدَّد في البنية العميقة موضوعٌ ذو وظيفة نحوية مناسبة ، و أن يكون لكل موضوع دور محوري تحدده وظيفتُه النحوية . لكن شومسكي[284] من خلال تتبعه لتراكيب من الانجليزية سيكتشف نوعاً من الوظائف النحوية « الثانوية » تمتاز بعدم إسهامها في إسناد الأدوار المحورية . الأمر الذي سيضطره إلى تقسيم المواقع إلى « مواقع موضوعاتية » تنتمي إلى البنية العميقة و تقترن بها وظائف نحوية محورية . و إلى « مواقع غير موضوعاتية » تقترن بها وظائف نحوية غير محورية ، يستلمها مركبٌ اسمي غير محيل ، يتم إدراجُه في البنية السينية في مرحلة من الاشتقاق التركيبي ، و نقله إلى موقع لا يتلقى فيه أي دور محوري .

انتهاء شومسكي في الفقرة السابقة إلى إيجاد نوعين من المواقع سيجره إلى تقسيم عناصر المعجم إلى عناصر غير موضوعات . يضم هذا الصنف : كل ما ليس بمركب اسمي ، و المركب الاسمي غير المحيل ، كالحشوة من قبيل ما في الـطرة (203) ، و الجزء من العبارة المتحجرة ، و « طيف » المركب الاسمي[285] .

284) انظر ص 84 و 303 و ملحقهما من نفس المرجع السابق .

285) يُطلق الطيف على الأثر الذي يخلفه المركب الاسمي في مكانه بعد نقله إلى مكان آخر أو اختزاله . وهو المقابل العربي للفظ الاجنبي :Trace . و للاستزادة من التفاصيل الموضحة للمقولات المكونة لصنفي : الموضوعات و غير الموضوعات انظر البحث (2 .6) من كتاب شومسكي نظرية العمل و الربط ، ص 180 .

و إلى عناصر موضوعات يتكون هذا الصنف من أربع مقولات : 1) العوائد؛ من قبيل ؛ (البعض ، و القدر ، و النفس ، و الذات) ، في مثل (المحترورون يلامس بعضهم بعضاً ، و عاش من عرف قدره ، و زيد يحترم نفسه ، و المراهقة تعشق ذاتها) . 2) المضمرات : وهي المتميزة بتوفرها على أمارات الجنس والعدد و الشخص ، و غيرها من علامات الإعراب . هذه المقولة تتفرع بدورها إلى الضمائر : (هو ، هي ، هم ، هن . . .) ، و إلى « الضمائم » الذي يشمل في العربية الضمير المستتر ، و واو الجماعة و نون النسوة ، و نحو ذلك . 3) المركبات الاسمية ، ماله خصائص الاسم من المتغيرات كالأسوار . 4) الجمل المعمولة[286] ، وهي الواقعة عند شومسكي فضلةً لمركب فعلي . كما في (حَسِبْتُهُ يَلْعبُ) . بحيث تتلقى الجملة (يلعب) دوراً كالمسند إلى الضمير (هـ) قبلها .

و إذا تساءلنا عن عوامل الأدوار المحورية وجدنا شومسكي[287] ، بالنسبة إلى دوري المنفذ و المتقبل ، يصرح و يعيد بأن الفعل يقضي بضرورة شغل موقع فضلته بما يناسب ، كما يقضي المركب الفعلي أيضا بضرورة شغل موقع السوج بما يناسب و إن لم يسند إليه دوراً إن لم يوجد . و عليه فإن الذي يجلب دور المنفذ للسوج ، إن وجد ، هو المركب الفعلي لا الفعلُ رأسُ هذا المركب . لأن هذا الأخير يجلب دور المتقبل للمركب الاسمي فضلته . و قد تبيّن لشومسكي ، من دراسته « لتراكيب اسمية » ، أن الفعل في حد ذاته لا

286) الجملة المعمولة تصدق هنا على كل جملة لها الخصائص التالية : 1) كونها جملة مدمجة ؛ أي تنتمي إلى عبارة أكبر منها و أعم . 2) تنتظمها بمركب واقع خارجها علاقةٌ عامليةٌ فتتلقى بذلك ؛ كأي مركب اسمي ، حالةً و دوراً . للمزيد من التوضيح انظر الأوراغي ، إعراب الناسخ الحرفي . ضمن مجلة كلية الآداب ، عدد 19 . سنة 1994 . ص 31-65 .

287) انظر البحث (6. 2)من كتاب شومسكي نظرية العمل و الربط ، ص 180 .

يستوجبُ شغْل موقع السّوج ، و لا أن يكتسب الموقع دوراً محورياً ، لأنه لا تعالق بين الفعل و سوج الجملة لقيام العلاقة بين هذا الأخير و المركب الفعلي . إلا أن لدور المنفذ عامل آخر ؛ يتمثل في أداة بعينها . تظهر في أبنية الفاسف ، و التراكيب الجعلية خاصة[288] .

ما سقناه ، حتى الآن ، عن قالب الأدوار المحورية يبدو كافياً إن نحن أردنا الوقوف على مدى ورود فرضيات هذا النسق الفرعي بالنسبة إلى نمط اللغات التوليفية ، و مدى عموم المفاهيم المشتقة عنها . من جملة ما يشجع على المضي قدماً في فحص تصورات شومسكي و اختبارها إقرارُه بانقسام اللغات البشرية إلى نمطين ؛ سميناهما اللغات التركيبية و اللغات التوليفية ، و تصريحُه المتكرر باستحالة تطبيق قواعد توليفية على لغة تركيبية[289]، و بإمكان توسيع الإطار النظري للغات التركيبية ليتناول اللغات التوليفية . و بعبارة صريحة يجوز في نظره وصفُ اللغات التوليفية بمقتضى الفرضيات المراسية المجردة من دراسة تراكيب اللغات التركيبية ، و لا يجوز العكس . مثل هذا التوجه غير اللساني في البحث اللغوي لا يبرره سوى ما سبق أن أثبتناه من خصائص اللسانيات الكلية (نظ : 2-5.2.) . في المقدمة اعتقاد أصحاب هذا التوجه عبر التاريخ أن بنية لغتهم على الخصوص تشخص الصور الكلية للدماغ البشري أو فكره . لما تقدم يجب ألاّ يسلّم بإمكان امتداد فرضية خارج إطارها .

1) . افتراض كون المعجم واحداً في كل اللغات البشرية ترفضه الوقائع اللغوية و تكذبه . و قد سبق (نظ : ط 270) ، أن شككنا في صحة هذه

---

288) بانضمام مركب اسمي وهو مقترن بالأداة (by)أو نحوها (par)؛ كما في مثل الجملتين التاليتين (و The window was broken by john) و (Faire manger la pomme par Pierre)، يكون المركبان (John) و (Pierre) قد تلقيا دور المنفذ عن الأداة المقترنة بهما (by) و (Par) . و بإسقاط نفس التصور على العربية تكون الأداة (من لدن) أو (من قبل) ، في نظر عبد القادر الفاسي ، أداة منفذية تجلب دور المنفذ إلى المركب الاسمي الذي اقترنت به . كما في مثل قوله (انتقد من لدن أطراف متعددة) . و للمزيد من التفاصيل الموضحة للتصور المقدم انظر على التوالي : شومسكي : نظرية العمل و الربط ، ص 184، 187 ، و عبد القادر الفاسي ، البناء التوازي ، ص 180 ، 181 .

289) انظر كتابه ، نظرية العمل و الربط ، ص 232 و 234 .

الفرضية على الأقل من حيث الموضوعات التي تتطلع إليها المداخل المعجمية المفترضة واحدةً في جميع اللغات . وسنبيّن في هذا الموضع أن مداخل معجمية ، في اللغات التوليفية القائمة على وسيط الجذر اللغوي ، تنقض عيار الأدوار الذي لا يحتمل الاستثناء في نظر شومسكي .

يقضي العيار المذكور بالأحادية؛ بحيث لا يحتمل الموضوع الواحد غير دور محوري واحد ، و لا يُسند الدور المحوري الواحد لأكثر من موضوع واحد . كما أن الموقع المحوري الواحد يُقرن بموضوع واحد لا غيرُ ، و لا يرتبط بالموقع المحوري الواحد غيرُ موضوع واحد . ينتقض عيار الأدوار بما صيغ من المداخل المعجمية في العربية و نحوها على هيئة (فاعَلَ) للمشاركة . كما في مثل الجملة (5) المرادفة للجملة (6) .

(5) شاتمت ليلي بشرى .

(6) تشاتمت بشرى و ليلى .

للاسمين المتراكبين (ليلى) و (بشرى) في كلتا الجملتين نفسُ الأدوار المحورية . بمعنى أن كلا الاسمين يشارك الآخر في الدور المسند إليه . و يكون للمركب الاسمي ، في الجملتين ، دور المنفذ و يشارك في دور المتقبل المسند إلى (بشرى) الذي يشارك بدوره (ليلى) في دور المنفذ . وهكذا يتلقى كلا الاسمين في الجملتين دورين في آن واحد . و بعبارة سيبويه ؛ « إذا قلت : فاعلتُه فقد كان من غيرك إليك مثل ما كان منك إليه ، . . . ، ففي تفاعلنا يلفظ بالمعنى الذي كان في فاعلته »[290] . و لا تفترق الجملتان ؛ (5 و 6) ، إلا من حيث التنصيص باعرابي الرفع و النصب ، في الجملة (5) ، على أن فعل (شاتم) كان من المرفوع أولاً فالمنصوب ثانياً . وهو لا يتبيّن من اتحاد إعراب

290) سيبويه ، الكتاب ، ج 2 ، ص 238 ؛ 239 . انظر أيضاً المبرد ، المقتضب ، ج1 ، ص 210 . و الرضي ، شرح الشافية ، ج1 ، ص 96 . و ابن جني ، المنصف ، ج1 ، ص 92 . حيث اضاف « و المعنى في قولك : ضارب زيدٌ عمراً و تضارب زيدٌ و عمرو واحد » . و قد وجب الوضوء على (النساء) بسبب المشاركة في دور المنفذ في قوله تعالى : (أو لامستم النساء) . في قراءة الآية قيل : « يقرأ بإثبات الألف و طرحها . فالحجة لمن –

الاسمين في الجملة (6) . عن المثبت هنا يترتب ، كما سيتضح أيضاً مما سيأتي من مباحث معجم العربية ، كون لغات تبني مداخل معجمية تسبب في إسناد دورين محوريين إلى نفس الموضوع . و عليه يمكن صوغ فرضية مراسية مناسبة تذهب إلى أن في معجم اللغات القائمة على وسيط الجذر اللغوي صنفاً من الأفعال متميزاً بإسناد أيّ عنصر فيه دورين إلى الموضوع الواحد . و بما ذكر هنا ينهار عيار الأدوار ، و لا يمكن الدفاع عن استمراره إلا بحيل الاصطلاحيين المذكور بعضُها في المبحث (4.2) .

2) لأدوار شومسكي المحورية عواملُ و مواقعُ تناسب اللغات التركيبية لا غير . إذ شرط التجاور ملحوظ أيضاً في عامل الدور كما كان في عامل الحالة . كالفعل رأس المركب الفعلي الذي يجلب دور المتقبل للمركب الاسمي فضلته، والمركب الفعلي الذي يجلب دور المنفذ لسوجهه ، أو الأداة التي تجلب نفس الدور لمركب اسمي مقترنة به وارد في غير موقعه . لأن شومسكي لم يحرص سوى على فكرة المركب و التجاور ، و إذْ اضطرته إلى أن ينسب عمل الدور الواحد (المنفذ) إلى مقولتين متغايرتين تماماً ، و هما الفعل و الأداة . فقد يحمله منهجه الإجرائي على إلصاق عمل الدور بما يناسب فرضية وضعها حتى ولو كانت طبيعة ذلك العامل (الأداة مثلاً) لا تُسبّبُ دخولَ القوابل في المعاني و الأحوال ، الذي هو من اختصاص الأفعال في تصور نحاة العربية .

3) . انكباب شومسكي على دراسة الأنجليزية من اللغات التركيبية جعله يتصور المواقع موسومة بالأدوار المحورية . مما ترتب عنه الجزمُ باستحالة التحريك

– ثانيتها أنه جعل الفعل للرجل و المرأة . و دليله أن فعل الإثنين لم يأت عن فصحاء العرب إلا ب « فاعلت » و ب « المفاعلة » . و أوضح الأدلة على ذلك قولهم : جامعت امرأة . و لم يُسمع عنهم جمعت . و الحجة لمن طرحها أنه جعله فعلاً للرجل دون المرأة . و دليله قوله تعالى : (إذا نكحتم المؤمنات) ، و لم يقل ناكحتم » . ابن خالويه : الحجة في القراءات السبع ، ص 124 . انظر أيضاً ما أورده الفخر الرازي في تحليل الآية في كتابه التفسير الكبير ، ج 10 ، ص 112 ، و ج 11 ص 168 .

من موقع محوري إلى موقع محوري آخر . لأن العنصر المحرك سيتلقى عندئذ دورين ؛ أحدهما بوجب الموقع الجديد الذي يحتله و الآخر يرثه عن طيفه الذي تركه في موقعه الأول . إذن لا ينقل الموضوع إلا إلى موقع غير محوري[291] . مثل هذه الملحوظات غير واردة بالنسبة إلى اللغات التوليفية المتميزة بتجرد المواقع من الوسم المحوري .

4) لا يختلف شومسكي عن سيبويه بحكم إجماعهما على تقسيم المقولات إلى عوامل تؤثر الأدوار ، و إلى قوابل تتلقى تلك الأدوار . و إنما يختلفان فيما يجعلانه عاملاً يؤثر دوراً بعينه . و إذا كان الأول يجعل المركب الفعلي عاملاً يجلب دور المنفذ لسوجه ، و يجعل الفعلَ رأس ذاك المركب عاملاً يجلب دور المتقبل لبوجه فإن سيبويه ، في «باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول» و في «باب بناء الأفعال التي هي أعمال تعدّاك إلى غيرك وتوقعها به»[292] ، يجعل صنف الفعل المتعدي عاملاً يجلب على السواء الفاعلية و المفعولية بوصفهما دورين محوريين . و لا جديد يُبسّط النحو بغير نقل عامل الدور إلى العلاقة الدلالية كما سبق أن فعلنا . و إلى جانب الاختلاف المذكور بين شومسكي و سيبويه نجد هذا الأخير ، بوصفه مراسياً لا يشغله إرضاءُ فرضية وضعها ، لا يتصور إمكان نسبة دور المنفذ مرة إلى المركب الفعلي و مرة أخرى إلى أداة خاصة . لأنه ليس من طبيعة المنتمي إلى مقولة الأداة أن يسبب دخول الأسماء في المعاني و الأحوال . أضف إليه كون سيبويه لا يسلم بإمكان عمل المتأخر موضعاً في المتقدم أصلاً أو لفظاً و معنىً .

(5) يتفق نحاة مختلف اللغات على كلية المركب الفعلي . لكنهم يختلفون حول ماهيته . فإذا كان شومسكي و من تبعه[293] يعتقدون أن

291) انظر شومسكي ، نظرية العمل و الربط ، ص 199 .

292) الكتاب ، ج1 ، ص 14 ، و ص 214 . و بعبارة الجرجاني : « اجتمع الفاعل و المفعول في أن عمل الفعل فيهما إنما كان من أجل أن يُعلم التباسُ المعنى الذي اشتق منه بهما . فعمل الرفع في الفاعل ليعلم التباس الضرب به من جهة وقوعه منه ، و النصب في المفعول ليعلم التباسَه به من جهة وقوعه عليه » دلائل الإعجاز، ص 153

293) يعتقد عبد القادر الفاسي وفاقاً أن في العربية مركباً فعلياً يتكوّن من الفعل و المفعول . ادعاء أحد التوليديين كون هذا المركب مطبوعاً في خلايا الذهن البشري يُجزئ منهجياً عبد القادر الفاسي عن إقامة الدليل على-

المركب الفعلي يتكوّن من الفعل و يَوْجه فإن نحاة العربية مجمعون ، بما توفر لديهم من الأدلة الكثيرة ، على أن المركب الفعلي في العربية يتكون من الفعل و الفاعل . و حيث تعرضوا للمبررات المانعة من تقديم الفاعل على الفعل نجد مثل قولهم : « الفاعل كالجزء من الفعل و المفعول ليس كذلك ، ... ، اعتقدوا أن الفاعل جزء من الفعل ، و أن المفعول منفصل عنه »[294]. مثل هذا الكلام وغيرُه الكثير شاهد على وجود مركب فعلي في العربية و في أعمال نحاتها، لكنه لا يتكوّن من الفعل و المفعول ، خلافاً لشومسكي و أتباعه، بحكم عدم تراكيهما . و إذا رضينا ، من مبررات النحاة ، بدليل التراكيب المشخص بأمارات تلحق الفعل ليطابق بها مراكبه وجب أن يتكون المركب الفعلي من الفعل والفاعل في كل لغة اختارت أن تطابق بينهما . كالعربية والإنجليزية والفرنسية ولغات أخرى كثيرة . وأن يتكون نفس المركب من الفعل و المفعول في كل لغة اختارت أن تطابق بينهما . كلغة البُنْتُو المنتشرة بجنوب افريقيا ، ولغة الشُّينوك بامريكا الشمالية[295] . بصحة المثبت هنا يكون المركب الفعلي الذي كونه شومسكي من الفعل و المفعول من قبيل أوضاع الاصطلاحيين . وما بناه عليه في مجال العمل قرارات يتخذها ، وقد ينص على ذلك في أكثر من موضع في الكتاب الواحد .

ما سقنا من الاعتراضات كاف لبيان أن قالبي الأحوال و الأدوار غير واردين لوصف العوارض في اللغات التوليفية . وأن التثبت في العلم شرط

- وجوده أيضاً في العربية على الصورة التي حددها شومسكي . وللوقوف على تفاصيل اخرى انظر كتابه ، البناء الموازي ، ص 57 .

294) انظر فخر الدين الرازي ، التفسير الكبير ، ج1 ، ص 56 . والأنباري ، أسرار العربية ، ص 79 . و الإنصاف ، ج 1 ص 79 . وابن يعيش ، شرح المفصل ، ج 1 ، ص 75 . وابن أبي الربيع ، البسيط في شرح جمل الزجاجي ، ج1 ، ص 272 . من عبارات هذا الأخير قوله : « الفعل و الفاعل كالشيء الواحد ، ... ، و المفعول ثم يتنزل مع الفعل كالشيء الواحد » . انظر أيضاً البطليوسي ، الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ، ص 95 .

295) للمزيد من التفصيل حول الصنف الأخير من اللغات انظر سابير، اللغة ، ص112 ، 113 .

لتجديد المعرفة البشرية في أي حقل. وأن الدراسة اللغوية الجديدة الجادة لا تُدرك باختلاق «لغة واصفة» غير مألوفة، والترويج، بالترهيب أو الترغيب، لشبكة من المفاهيم اللسانية التي لا ترتبط بنمط اللغة العربية و لا توافق أوصاف أصحابها . وأن الأقاويل المعبرة عن الكليات الصورية مجرد أصوات لا طائل تحتها . كما سيتضح مجدداً من خلال تناول مسألة المسوج الشاغر في المبحث الموالي .

6.3. الشغورالبنيوي .

الشغورالبنيوي غيرُ الحذف ، و إن اشتركا في خلو موقع ، داخل البنية في أحد مستوييها ، من بعض مكوناتها ، و في أنه لا يكفي ، لتناول أحدهما ، الوقوفُ عند مستوى «الصورة القولية» ، بل لابد من تخطيها ، و اختراقها للنفاذ من خلالها إلى «الصورة الكلامية» لتلمس «الشاغر» أو المحذوف على هذا المستوى أيضاً . إذن ، من مسائل هذا المبحث مستويات التمثيل للشغور أو نحوه الحذف . و بأي المنهجين تنكشف خصائص الشواغر . أبالملاحظة المباشرة للصورة القولية أم بالافتراض إذ كانت الشواغر تعكس الخصائص الذاتية للذهن[296] . و هكذا يجب أن تتخلل المبحث أدلةُ دعم إحدى النظريتين المرتبطة بأورد المنهجين . و من مسائل المبحث الكشف عن شروط الشغور المترتبة عن الوسيط اللغوي المعتبر في صنف من اللغات ، بدليل أن اتخاذ لغات لوسيط غيره يوفّر شروط «المثول» . إلى جانب ذلك سنحاول ، انطلاقاً من النمط التوليفي ، أن نختبر مختلف الفرضيات المكونية لقالبي «المراقبة» ، و«الربط»، و ما يترتب عنها من المفاهيم التي يعممها شومسكي على سائر اللغات .

---

296) من أهداف تناول الشغور ذكر شومسكي؛ (نظرية العمل و الربط ، 4.2)، إمكان مساهمة هذه الدراسة في الكشف عن البنية العضوية للملكة اللغوية . وسوف نتتبعه في مختلف الفصول و المباحث الكثيرة المعقودة لهذه الظاهرة في كتابيه نظرية العمل و الربط ، و النحو الجديد طالبين أدلة صدق أحد المنهجين؛ (التقريب ثم التقريب) ، و كذب الآخر . و كذلك حال النظرية المرتبطة بهذا أو بذاك .

1.6.3. ارتباط الصورتين الكلامية و القولية .

شرعنا في الطرة (260) في تناول مفهومي الكلام و القول و العلاقة القائمة بينهما . و قد ذكرنا هناك أن لهذه الثنائية تصورين في الفكر العربي، وأن أوردهما المنسوب إلى النظار من المتكلمين و المنطقيين و الفلاسفة، وبخلاف ذلك المنسوبُ إلى ابن جني المنتشرُ في كتب النحو بعده[297] . إذ لا يستثمر في حل أي مسألة لغوية و عدم استعماله كاف لإهماله .

يتميز تصور النظار غير اللغويين للثنائية بقيامه على علاقة موازاة بين الكلام و القول . موازاة تضمن تطابقهما و صوغ أحدهما على صورة الآخر. وبعبارة أخرى لكل جملة بنية كلامية تطابقها بنيتُها القولية. بحيث يبتدئ إنشاء الجملة بتكوين بنيتها الكلامية ، و ينتهي بصوغ البنية الكلامية المكوَّنة في بنية قولية .

297) للتفريق بين الكلام و القول استند ابن جني إلى معيار استقلال العبارة بالفائدة أو عدم استقلالها، فتكوّن لديه قسمان : عبارة تامة تكتفي عناصرها لحصول الفائدة . فإذا قلت : (قام) و أخليته من ضمير فإنه لا يتم معناه ، لأنه إنما وضع على أن يفاد معناه مقترناً بما يُسند إليه من الفاعل . و (قام) هذه نفسها قول ؛ وهي ناقصة محتاجة إلى الفاعل » . على القسم الأول من العبارة يطلق ابن جني الكلام ، و على القسمين معاً يطلق لفظ القول . و هناك أكثر من مبرر لرفض تصور ابن جني لهذه الثنائية . أولاً في كل تفريع لا تقوم مهجياً أو واقعياً ، علاقة انتماء أحد الفرعين إلى الآخر كالتي جعلها ابن جني بين الكلام و القول . و لذلك ليس أحدهما قسيماً للآخر . ثانياً ، خلو مثل (قام) من الضمير مدرك في مستوى الكلام أولاً ، و ملحوظ في مستوى القول ثانياً . إذن ، تتم العبارة أو ينقصها مكوّن في مستوييها المعروفين بالكلام و القول . ثالثاً : لم يرم ابن جني من وراء تصوره ذلك حلّ أيّ مسألة لغوية ، و لذلك لم يستعمله نحوي ممن جاء بعده في تناولهم لمختلف الظواهر اللغوية . إذ كان هدفه ، كما يتضح مما ختم به الباب ، الرد على المتكلمين بنقض تصورات فرقهم لمدلول الكلام . رابعاً : كلام سيبويه ؛ (الكتاب ، ج1 ، ص 62 و 471) ، لا يحتمل قراءة ابن جني التي ولدت لديه تصوره المذكور للكلام و القول . إذ يستفاد من كلام سيبويه في الموضعين أن المتكلم يريد من استعماله للفعل (قال) أن يحكي عن غيره معنى عباراته لا لفظها، دليله أن (قال) لو كان في الأصل لحكاية لفظ العبارة لوجب أن يعمل فيها . و بما أنه لا يعمل فيها وجب أن يكون لحكاية المعنى أو الكلام ، و ليس لحكاية اللفظ المرتبط به أو القول . و إلى القراءة الثانية ذهب السيرافي في شرحه لكلام سيبويه ، انظر هامش ص 471 من الكتاب . و للمزيد من التفصيل حول تصور ابن جني للثنائية انظر الخصائص ، ج1 ، ص17-32 ، أو ما يضعه أغلب النحاة من مقدمات لكتبهم النحوية .

تبيّن من هذه الفقرة أن البنية الكلامية عبارة عن دلالات معجمية تجمعها علاقات دلالية ، من قبيل علاقة الانتماء(∋) أو الاحتواء (∈) ، وعلاقة الإضافة (ج1 لـ ج2) ، وعلاقة السببية (⊃) ، و علاقة العلية (≼) ونحو هذه العلاقات . و يتكون من المجموع صورةٌ كلامية ، في مقابلها تَنْتَصِبُ صورة قولية تنحل إلى أجزاء بعدد مكونات الصورة الكلامية . كل جزء من القول يرتبط بجزء من الكلام ارتباط مجموع أجزاء الأول بمجموع أجزاء الثاني . عن ترابط الصورتين الكلامية و القولية بالكيفية المذكورة يعبر فخر الدين الرازي بقوله : « متى علمنا كون كل واحد من تلك الألفاظ المفردة موضوعاً لتلك المعاني المفردة ، فإذا توالت الألفاظ المفردة بحركاتها المخصوصة على السمع ارتسمت تلك المعاني المفردة مع نسب بعضها إلى بعض في الذهن، ومتى حصلت المفردات مع نسبها المخصوصة في الذهن حصل العلم بالمعاني المركبة لامحالة »[298] . و يمكن توضيح تعالق مكونات البنية الدلالية التي تشكل صورة كلامية بموازاة تعالق مكونات البنية الصوتية التي تشكل صورة

298) فخر الدين الرازي ، المحصول في علم أصول الفقه ، ج1 ، ص 269 . و مما يدل على وضوح الفرق في أذهان النظار بين البنية الدلالية و البنية الصوتية الموازية لها إطلاق المعتزلة . (القاضي عبد الجبار، المغني ، ج7) لفظ الكلام على البنية الصوتية الملابسة للبنية الدلالية ، بحكم « استحالة وجود الكلام المعقول عارياً من الأصوات المقطعة ، و استحالة وجود الأصوات المقطعة عارية من الكلام » . و بخلافه يطلق الأشاعرة (الجويني ، الإرشاد ، ص 106 ، و الجرجاني ، دلائل الإعجاز 528) لفظ الكلام على البنية الدلالية و هي مستقلة عن البنية الصوتية المطابقة لها . « و مما يوضح ذلك أن اللفظة ترجمة عما في الضمير . وهذا مما تقضي به العقول » الجويني ، المصدر المذكور . و قد طوّر الغزالي (المعارف العقلية ، ص 24-72) ، تصوّر الأشاعرة بإنشائه لعلاقة تعدية و لزوم بين مصطلح « النطق » الذي أضافه إلى الكلام و القول . إذ جعل « النطق » بمعنى القدرة اللغوية في المرتبة الأولى ، وهو شرط لتكوّن الواقع في المرتبة الثانية ، وهو الكلام بمعنى القدر المقتطع من مجموع المقدور عليه . و الكلام بدوره شرط لتكوّن القول الواقع في المرتبة الثالثة . و هكذا يُسبب كلّ عنصر في الثلاثية في وجود الذي يليه كما تكشف عنه الصيغة الموالية .

{ النطق } ⟵ [الكلام] ⟺ (القول) .

عن التوازي (⟺) المذكور بين الكلام و القول يعبر الفارابي من الفلاسفة بقوله : « فيحصل تركيب الألفاظ شبيهاً بتركيب المعاني المركبة التي تدل عليها تلك الألفاظ المركبة ، و يُجعل في الألفاظ المركبة أشياء ترتبط بها الألفاظ بعضها إلى بعض متى كانت الألفاظ دالة على معانٍ مركبة ترتبط بعضها ببعض . ويتحرى أن يجعل ترتيب الألفاظ مساوياً لترتيب المعاني في النفس » . كتاب الحروف ، ص 140 .

قولية بالصيغة الموالية :

(1) I [س$_1$ [ع$_1$ $\cup$ ع$_2$] س$_2$]

II (كتابٌ (لِـ) رجلٍ)

الفلق (I) من الزوج المصوغ في (1) تعبير عن انتظام معنيين : (س$_1$، س$_2$) بعلاقة الإضافة ؛ (ع$_1$ $\cup$ ع$_2$) . فتكوّنت بنية دلالية تترتبط بها بنية صوتية يُعبّر الفلقُ (II) عن مكوناتها اللفظية التي توازي مجتمعةً و اشتاتاً البنية (I) . و يلاحظ نفس التوازي بين الصورة الكلامية (I) ، في مثل (2) ، و الصورتين القوليتين (II) و (III) المقترنتين بها[299] .

(2) (I) [±ف $\subset$ [س$_{\pm فا}$ $\vee$ س$_{\mp فا}$]]

(II) فاز زيدٌ لا عمرٌو

(III) ما فاز عمرٌو بل زيدٌ

وإذا اتضحت علاقة الموازاة التي تقوم بين الصورتين الكلامية و القولية صــار بالإمكان الانتقال إلى استثمارها لتوضيح الحذف[300] أولاً . إذ ربطناه بالثنائية المذكورة وجب ألا يخرج عن الاحتمالين الآتيين :

أ) الاقتصار؛ وهو خلْع مكوّن أو أكثر من البنية القولية الناتجُ عن نزْع ضروري تداولياً للمقابل من البنية الكلامية . بحيث يصير المنزوع نسياً منسياً، و في حكم المتناسى فلا يجوز إحضارُه ولا تقدير وجوده و إن اقتضته المكوناتُ المقتصرُ عليها الماثلةُ في البنية القولية . من هذا الصنف الجمل (3) .

---

299) و للمزيد من التوضيح حول علاقة التوازي القائمة بين الصورتين الكلامية و القولية ينظر القسم الثالث من كتابنا اكتساب اللغة في الفكر العربي القديم ، ص 235 .

300) للتوسع في مختلف المسائل التي تكوّن ظاهرة الحذف ، ينظر الزركشي ، البرهان في علوم القرآن ، ج 3، ص 103-220 . و الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، ص 146-172 . و ابن هشام ، مغني اللبيب ، الباب الخامس ، خاتمته ص 668 . و ابن جني ، الخصائص ، ج 1، ص 284-293 . و ج2 ، باب في شجاعة العربية : ص 360 .

(3)(أ) زيد يضر و ينفع .

(ب) الله يعطي و يمنع .

(ج) ﴿كلوا و اشْرَبُوا﴾ . (69-24) .

(د) ﴿و أنّه هو أضْحَكَ و أبْكى ، و أنّهُ هُوَ أماتَ و أحْيى﴾ (54-43، 44)

تتميز البنية القولية للجمل (3) بخلوها من المنصوبات التي تقتضيها عاملياً الأفعال المتعدية الماثلةُ. فلا يجوز تقدير وجودها لتفويت غرض النزع[301]، ولأنه لا يمكن إحضار المخلوع إذ لا يُسترجع .

2) الاختصار، وهو اختزال يقع في القول و ليس في الكلام. يحصل بإسقاط مكوّن أو أكثر من البنية القولية من غير أن يترتب عنه ، بشهادة دليلٍ ، سقوطُ المقابل من البنية الكلامية . و يكون المختزل مع وجود الدليل عليه كالثابت في القول الماثل في بنيته[302]. من شواهد الاختصار العبارات (4) .

(4) (أ) علفتها تبناً و ماءً بارداً .

(ب) يجدع الله أنفه و عينيه .

(ج) ﴿ولا تَقُولوا ثلاثةٌ﴾ . (4-171) .

(د) ﴿أُكلُهَا دائمٌ و ظلُّها﴾ . (13-35) .

(هـ) ﴿ناقَةَ اللّهِ و سُقْياها﴾ . (91-13) .

(و) (السيارةَ السيارةَ .

يلاحظ أنّ جملاً في العبارات (4) تخلو بنيتُها القولية من بعض

301) انظر، للوقوف على الأغراض التي يحذف لها المفعول ، الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، ص 154 . و الزركشي ، البرهان ، ج3 ، ص 175 .

302) حيث يتحدث عن الحذف في المصادر المسرودة في (ط، 300) يكثر دوران مثل عبارة ابن جني «المحذوف إذا دلت الدلالة عليه كان في حكم الملفوظ به» . و قول ابن هشام : «المحذوف لدليل كالثابت» . و دليل الحذف باعتبار طبيعته ثلاثة أقسام : حالي و مقالي ، صناعي . و باعتبار المستدلّ عليه يكون دليلاً إما على مطلق و إما على معين .

مكوناتها ، لكن الثابت فيها يقوم أيضاً بدور الدليل المرشد إلى أنّ مقابل المختزل مازال كامناً في البنية الكلامية . لأن الحذف لم يتوجه إليه لقصد الإبقاء عليه ، و إنما تسلط على الجزء من القول الدال على المعنى الماكث في الكلام مجرداً من لفظه المقترن به .

بانضمام الكمون الدلالي إلى إرشاد المكونات الماثلة في البنية القولية يمكن استرجاع الجزء المختزل من (18أب) . وذلك بتقدير فعلَيْ (سقى) و(فقأ) المنتقيين ، تباعاً ، للمنصوبين (ماءً بارداً) و(عينيه) . إذ يمتنع عطفهما على الاسمين (تبناً) و(أنفه) قبلهما ، لأن الفعلين المذكورين لا ينتقيانهما . ولأن « من شرط المعطوف أن يكون صالحاً لأن يعمل فيه ، ما عمل في المعطوف عليه »[303] .

استناداً إلى الفرضية المراسية (4.5.3،(47)) القاضية بضرورة أن يكون عدد العلاقات أقل من عدد أطرافها تعيّن تقدير مسند إليه للاسم النكرة المرفوع (ثلاثة) في (ج) ، فتصير (ولا تقولوا آلهتنا ثلاثةٌ) . ومسند للاسم المعرفة المرفوع (ظلّها) يفسره المذكور في (د)، وتصبح البنية القولية للجملة (أكلها دائم و ظلها دائم) . وللمنصوبين في مثل (هـ ، و) يقدر فعل (حذر) المسند إلى المخاطب . وكذلك يستمر إعادةُ إلى البنية القولية ما ينقصها من مكوناتها المختزلة . من هذا التقديم الموجز للحذف نستخلص ما يلي :

ـ قسم الاقتصار، من الحذف، يرتبط باصل الإفادة من مبدأ التخاطب [304] . ولذلك لا يجوز إحضاره ولاتقدير وجوده . و إذا زال الغرض الذي أوجب الاقتصار بحلول نقيضه الذي يقتضي الذكر عادت الجملة ببنيتيها الكلامية والقولية . أما قسيمُه الاختصار فمرتبط بأصل الخفة من المبدأ

303) الزركشي ، البرهان ، ج3 ، ص 125 .

304) سبق أن أثبتنا ، (انظر اكتساب اللغة في الفكر العربي القديم ، الباب الأول من القسم الثاني) ، أن اللغة كغيرها من الموجودات الطبيعية أو الوضعية تقوم من أربعة مبادئ . أحدها تخاطبي يتفرع إلى أصلي الإفادة و الخفة .

المذكور، و إذا عرض ما يقتضي الذكر ظهر المختزل . و إذا صح ماثبت هنا وجب ألاّ يرتبط الشغور البنيوي بأصلي الإفادة و الخفة . و إلا كان حذفاً .

ـ الحذف بقسميْه ، الاقتصار و الاختصار ، يتسلط على العوامل كما يتسلط على القوابل . و باللغة المستعملة في هذا المبحث يتوجه الحذف إلى أحد طرفي العلاقة التركيبية المحققة بأيٍّ من العلاقات الدلالية . و بما أنه لا وجود لمركب لا يكون طرفاً في علاقة وجب أن يشارك الشغور البنيوي الحذف في هذه الخاصية . و بسبب هذه الخاصية ربط شومسكي الشغور باسناد دور محوري من غير أن يتضمّن الموقع المحوري أي مادة معجمية[305] إلا أن هذه الخاصية التي ذكرها شومسكي في أكثر من موضع غير كافية لتحديد المفهوم من الشغور . إذ يؤدي الاقتصار عليها إلى إدراج مثل الجمل (3) في الشغور أيضاً . فقد توفرت في جميعها الخاصية المذكورة لتضمنها أفعالاً متعدية تجلب دور المتقبل من غير أن يتضمن الموقع المحوري ؛ أيْ فضلة المركب الفعلي ، مادةً معجمية .

ـ الحذف ، لما فيه من نزع مكون أو أكثر من إحدى البنيتين أو منهما معاً، يعتبر خلافاً للأصل الذي هو الذكر[306] . إذ يُصار من هذا الأخير إلى الحذف طلباً للخفة أو لتحقيق غرض يزولان بالعودة إلى الذكر . يترتب عن الخاصية الأخيرة كون الشغور البنيوي أصلاً ، عنه ينتقل إلى المثول من أجل تحقيق فائدة أو لإرضاء قاعدة تركيبية .

تكفي الخصائص المسرودة لبيان أن الحذف غير الشغور ، و إن كان قسم الاختصار من الأول يلتقي مع الثاني في عدم مثول مادة معجمية أو صيغة صوتية في مستوى البنية القولية ، و بالتالي عدم إسناد إلى ظاهرٍ الدّور المحوري الذي يقتضيه عاملٌ . فلننظر الآن في المقولات المكونة للشغور البنيوي في

305) انظر شومسكي : التركيب الجديد ، ص 97 .

306) انظر السكاكي حيث يتحدث في كتابه مفتاح العلوم عن ترك أحد مكونات الجملة أو ذكره . و الزركشي البرهان ، ج3 ، ص 104 .

اللغات التركيبية ، و هل لتلك المقولات مقابلات في اللغات التوليفية .

وجد شومسكي و غيره الكثير[307] أن من بين الشواغر في بعض اللغات، كالسوج في الإيطالية و نحوها ، ما يكون واجب المثول في لغات أخرى كالانجليزية و نحوها . إذن ، بأي وسيط لغوي يقترن وجوب المثول ، و بنقيضه يحصل الشغور . و لتجنب التباس المفاهيم ، و لضبط خطة التناول ، يتعين النظر أولاً في مفهوم الشغور داخل لغة تأخذ بوسيط وجوب المثول . و ثانياً في غيرها مما يُوسّط لاحتمال الشغور . و يجب ألا يغيب عن الأذهان بُعْدُ ما بين وسائط اللغة و برمترات النظرية . إذ من الأولى تتقوّم اللغة ، و من الثانية يتشكل بعض نظرياتها ، و للسيطرة على الموضوع ننطلق من مبدأ عام للشغور نصوغه كما يلي :

(5) تحتمل اللغات ، بنيةً أو وضعاً ، أن تخلو الصورة القولية لجمل فيها من بعض مكوناتها، فتخلّف كوّةً تتحدد استناداً إلى إحدى الفرصتين؛(I، II) المواليتين :

(I) افتراض بنية قاعدية ذات رتبة قارة يلزم عنه اعتبار الموقع المهجور في البنية التركيبية عَدَنْاً شاغراً : أ) إذا لم يتحقق العنصر الذي يحتل الموقع المهجور . ب) إذا تحقق في غير عدنه .

(II) افتراض بنية قاعدية ذات رتبة حرة يلزم عنه اعتبار الموقع المهجور في البنية التركيبية موقعاً شاغراً إذا لم يتحقق العنصر في الموقع المهجور .

(III) إذا لم يتحقق العنصر المعين في لغة بعينها و كان ، بنفس الشروط، واجب التحقيق في غيرها كان من الضروري إناطة هذا التباين اللغوي بوسيطين، وسيط للماثل ، ووسيط للشاغر .

فلنتحقق من عموم مبدأ الشغور المذكور ، و ذلك من خلال تحاليل النحاة

307) انظر شومسكي ، نظرية العمل و الربط : (4 ، ص 389) . و مختلف المقالات المخصصة للسوج الشاغر المنشورة تحت عنوان : وسيط السوج الشاغر من قبل أزقلدْ ، و سفير .
The Null Subject parameter, Edited by Osvaldo Jaeglli et Kenneth J. Sofir

تمثل الجمل (6)

(6) (أ) زيد يسافر ليلاً .

(ب) يسافر زيد ليلاً .

(ج) أتسافر ليلاً .

عاملية البصريين المرتبة ؛ أي الآخذة بالفرضية (I.5) ، تقضي بشغور موقع الفاعل في الجملة (6 أ) . إذ لم يتحقق بعد الفعل (يسافر) مباشرة ليتلقى عنه حالة الرفع التركيبية ووظيفة الفاعل النحوية . و قد يمثل في ضمير الرفع المنفصل إرضاء لقاعدة العطف التي تقضي بإبراز المستتر . كما في مثل الجملة (زيد يسافر هو وأبوه ليلاً) . أما في إطار عاملية الكوفيين الحرة التي تأخذ بالفرضية (II 5) ، و لا تجعل من موقع الفعل شرطاً لعمله في الفاعل فلا شغور في مثل (6 أ) . إذ يمكن أن يظهر الفاعل في أحد موقعيه ؛ قبل الفعل (6 أ) أو بعده (6 ب) . و بما أن الضمير لا يوجد في نحو شومسكي ضمن المقولات الشاغرة[308] ، و لكون (زيد) في الجملة (6 أ) ماثلاً في موقعه فلا شغور في الجملة المذكورة .

و لمثول (زيد) بعد (يسافر) في (6 ب) لا شغور في نحو البصريين والكوفيين . لكن الأمر بخلاف ذلك في نحو شومسكي . لأنه إذا قضى بتحقق الفاعل في مثل الجملة (6 أ) في موقعه فإن مثوله من جديد بعد الفعل ، كما في (6 ب) ، أو مثول السوح بعد الفعل في الإيطالية[309] و نحوها الإسبانية

---

308) الشواغر عند شومسكي ثلاثة أنواع : 1) الضميمة المخترلة في ضم المقابل للفظ الأجنبي Pro 2) الطيف (ط) المقابل للفظ Trace ، وهو قسمان : طيف المركب الاسمي . والمتغير وهو عبارة عن طيف يقترن باسم الاستفهام ، فالشواغر إذن : ضميمة وطيف مركب اسمي ، و متغير . وعلى أساس هذا التقسيم صاغ شومسكي مبدأ المقولات الشاغرة فقال : المقولة الشاغرة إما أن تكون طيفاً إذا كانت معمولة ، وإما أن تكون ضميمة إذا كانت غير معمولة . وقد عبر عنه من جديد في موضع آخر فقال : المقولة الشاغرة تكون ضم إذا لم تكن معمولة ، وتكون ط إذا كانت معمولة . انظر بالتوالي كتابيه : النحو الجديد ، ص 102 و119 ; ونظرية العمل و الربط ، ص 268 .

309) الإيطالية و نحوها الإسبانية من اللغات التي ترخص بعدم مثول السوح في بعض جملها . و يحصل الشغور إما لتحقق السوح في غير موقعه ، كما في الجملة (01) ، وإما لعدم تحققه أصلاً . كما في الجملة (02) فيما يلي .

(01) Hamangio giovani.

« أكل الحلوياني »

(02) Hortovato il libro.

« وجد الكتاب »

يعتبر تحققاً لهما في غير موقعهما . كما تنص عليه الفرضية (5 Iب) . إذ لا يُجوِّز النحو التوليدي للعربية أو غيرها من اللغات أن يكون (زيد) في الجملتين (6 أب) فاعلاً محققاً في موقعه . و إنما يكون كذلك مع اختلاف موقعه فيهما في نحو يأخذ بالفرضية (5 II) .

كون شومسكي يضع نحواً في إطار اللسانيات الكلية ، كما تحددت خصائصها في الفصل الأول ، سيضطر منهجياً ، فيما يخص مسألة الشغور ، إلى إفراد اللغة الإيطالية و نحوها من اللغات ببرمتر يلغي منها ضرورة مثول السوج . و لملْء الفراغ الذي يحصل في النحو يلزمه اختلاق مقولات الشغور: (كالضميمة (ضم) ، و الطيف (ط) بقسمية طيف المركب الاسمي (ط م س)، و الطيف المقترن بأسماء الاستفهام (ط فهم)) . إذا خلت جملة في أي لغة من مكوّن واجب المثول في جملة اللغة الأنجليزية نشأ بالمقارنة فراغٌ يسدُّ بالمناسب من المقولات المذكورة . و يكون شومسكي، بما أوجد من المقولات، كنحاة البصرة الذين منعوا نظرياً أن يتقدم الفاعل على فعله فاختلقوا مفهوم الضمير المستتر في نحو (زيد قام) من أجل شغل خانة فارغة في عامليتهم[310]، هي بقاء العامل (قام) بدون قابل يستلم عنه العوارض . ويكون الائتلاف من حيث افتعال مفاهيم من النظرية في اللغة .

التحليل المقترح لمثل الجملتين (6 ب ج) ، في اللغات التي تسمح

310) انظر ابن مضاء القرطبي ، الرد على النحاة ، ص 79-84 .

بغياب السوج ، لا يستقيم في إطار افتراض بنية قاعدية كلية إلا بإنشاء شبكة من المفاهيم الاصطلاحية . نبدأ بذكر أولها حتى إذا بان عدم وروده انسحب نفسُ الحكم على ما يلزم عنه .

(1) برمتر السوج الشاغر ، يفترض شومسكي وجود برمتر وحيد للسوج الشاغر ينتمي إلى النحو النووي . به تتميز مجموعة من اللغات كالإيطالية عن غيرها من اللغات كالفرنسية التي لا تسمح بشغور السوج [311] . و لاشك في كون الفرضية المذكورة قاصرة ؛ (4.2 و 1.3) ، إذ ضمها إلى النحو النووي يساعد على الدفاع عن استمرار فرضية البنية القاعدية الكلية . من جملة ما يدل على قصورها إخلاء النحو من مقابلها . فإن كان لكل فرضية مقابل بالضرورة يلزم وجود برمتر آخر للسوج الماثل . لكن افتراض برمترين متقابلين يمنع افتراض بنية قاعدية واحدة لكل اللغات ، وهو ما لا يرغب فيه التوليديون . في مقابل الفرضية الوحيدة للسوج الشاغر نستعمل هنا وسيطين لغويين :

1) وسيط التصريف ؛ يظهر داخل اللغات التي تأخذ به في تمام المطابقة بين الفعل و مراكبه . و تكون المطابقة بينهما تامة إذا ألصق بصيغة الفعل أمارات صرفية ، يعكس بعضُها خصائص دلالية في الاسم الذي يراكبه كخاصيتي الجنس و العدد . و بعضها الآخر يعكس خصائص تداولية كأمارتي الغياب و الحضور بقسميه التكلم و الخطاب . 2) وسيط الترصيص ؛ أساسه متخامة المتراكبين . ينعكس داخل اللغات الآخذة به في نقصان المطابقة بين الفعل و الاسم الذي يراكبه . يتدرج نقصان المطابقة بدءاً من أدنى مستوياتها المتمثل في الإهمال شبه التام لأنواعها الثلاثة : الجنسية والعددية و الشخصية . وهو حال اللغة الانجليزية، إذ لا تتعدى في أحسن الأحوال المطابقة الشخصية التي تبدو فيها ناقصة . إذ أهملت تفريع الحضور إلى التكلم

---

311) للمزيد من التفصيل انظر المبحث (3.4) من كتاب شومسكي ، نظرية العمل و الربط . ص 404 و ما بعدها

و الخطاب ، و لم تكن صارمة في التمييز بين الغياب و غيره . في المستوى الموالي تأتي لغة تأخذ بالمطابقة الشخصية التامة و تهمل الباقي . يليه لغة تأخذ بالمطابقة الشخصية إلى جانب المطابقة العددية . وهو حال اللغة الفرنسية التي لا تطابق من حيث الجنس بين الفعل و مراكبه الاسم . و في الأخير تأتي لغة بنوعين من المطابقة تامين .

بافتراض وسيطي التصريف و الترصيص اللغويين ، في مقابل برمتر السوج الشاغر لدى شومسكي ، نستطيع أن نميز بوضوح بين نسقين صرفيين . أحدهما غني وهو المرتبط بوسيط التصريف . و الآخر أنساقٌ صرفيه متفاوتةُ الغنى تبعاً لمستويات وسيط الترصيص الذي ترتبط به . كما يمكن الاهتداء بكل سهولة إلى ما ذكره شومسكي نقلاً عن غيره[312] . مع إمكان تطويره بقولنا : إن شغور السوج مسموح به في لغات تتوفر على نسق صرفي غني ، و غير مسموح به إطلاقاً في لغات كالانجليزية لتوفرها على نسق صرفي يوافق أدنى مستويات وسيط الترصيص . وبمستواه الثاني يتولد للغات كالفرنسية نسق صرفي يسمح لها ، في تراكيب معينة ، بمثول السوج في غير موقعه .

يُضاف إلى ما سبق أنا كشفنا عن الوسيطين المنتميين إلى « المبدأ الوضعي للوسائط اللغوية » المسؤولين مباشرة عن اختلاف الأنساق الصرفية ، بكل ما يلزم عنه من ضرورة مثول السوج في عدنه ، كما في مثل الجملة (6 أ) أو إمكان مثوله في غير موقعه ، كمثل الجملة (6 ب) ، أو غيابه ، كما في الجملة (6 ج) . و بهذين الوسيطين يمكن منهجياً أن نتجنب طريقة الأصطلاحيين في وضع فرضية ، كبرمتر السوج الشاغر ، و إلحاقها بالنظرية من أجل تلفيق ملاءمتها مع ما يجري في لغات لم تكن النظرية في أصل وضعها تتوقعه .

(II) مقولات الشغور؛ لشغل المواقع التي تستوجبها البنية القاعدية ؛

(312) نسب شومسكي إلى Taraldsen فكرة ارتباط شغور السوج بغنى النسق الصرفي للغة المعينة ، وقد تكرر ذلك في أكثر من موضع في كتابيه نظرية العمل و الربط ، و النحو الجديد .

(م س ـ صرف ـ مف) للجملة في كل لغة يلزم شومسكي اختلاق مقولات شاغرة صوتياً ، من شأن بعضها أن يملأ عدَن السوج المحقق في غير موقعه ، أو غير المحقق أصلاً . إذن ، الشغور الصوتي أحد خصائص المقولة المقترحة لمَلْءِ عدن السوج الفارغ . خاصيتُها الثانية كونها غير معمولة ، إذ بهذه الخاصية تتميز مقولة الشغور ضم عن الطيف الذي يُخلّفه في موقعه المركبُ الاسمي المنقول ليأخذ عنه العوارض من هناك[313] . ثالثاً توفر مقولة الشغور على محتوى أو خصائص إحالية هي نفس خصائص السابق ، إنْ كان لها سابق تعود عليه . كما يتبين من المثال (7) الموضوع للتوضيح .

(7) زيد يكره [ضم صحبة السوء] .

حيث يراقب السابق (زيد) مقولة (ضم) التي تملأ عدن السوج الشاغر في الجملة المصدرية ؛ (صحبة السوء) ، فكان للعائد (ضم) من الخصائص الإحالية التي تشكل محتواه ما يكون عادة للسابق (زيد) الذي يراقب عائده . و إذا لم يكن للعائد (ضم) سابق و كان مواطئاً للسوج المحقق بعد الفعل خلع عنه شومسكي خاصية كونه موضوعاً . و بما أن (ضم) حر لا يراقبه سابق فإن ربطه بالسوج اللاحق يتم آلياً بواسطة « تأمير سابق » ؛ أي بنصب علامة ؛ فلتكن (ي) تلحق المترابطين؛ (ضم) و (زيد) في مثل التركيب (8) المصوغ لتشخيص ما يجري في لغة تستعمل برمتر السوج الشاغر حسب شومسكي[314]

(8) ضمي طبق - فرحَ زيدي .

بحيث يكون السوج (زيد) ؛ المحقق بعد الفعل (فرح) الذي تقترن به

---

313) للاستزادة مما أورده شومسكي من الفوارق المميزة لكلتا المقولتين ضم ، ط انظر الفصل الثالث من كتاب نظرية العمل و الربط ، ص 261 . و الفصل الخامس من كتابه النحو الجديد ، ص 174 .

314) بموجب قالب الربط أن يرتبط أي مضمر بعجره من العناصر المحيلة . و لربط المضمر بلاحق وضع شومسكي نسقاً من المفاهيم ليس من المهم . إذ يستهدف منه حل مشاكل الربط المترتبة عن وضع مقولتي الطاف والضميمة . للوقوف على استعماله لنسق المذكور انظر نظرية العمل و الربط ، ص 534 و 557 .

علامات المطابقة (طبق) ، مؤشراً بأمارة (ى) المقولة الشاغرة صوتياً (ضم) التي تحل في موقع السوج أصلاً كما في الجملة (6 ج) المعادة هنا ،

(6 ج) أتسافر ليلاً .

استعاد (ضم) خاصية كونه موضوعاً ، و صار له محتوى يتحدد داخل محله بواسطة طبق الذي يعمل فيه ؛ إذ يجلب له حالة تركيبية بحكم أن طبق يواطئ دائماً السوج الذي يعمل فيه و يجلب له حالة النومية كما سبق . أضف أن طبق يعيّن ما يكون للسوج غير الماثل من سمات نحوية؛ كالجنس والعدد والشخص، وكذلك الحالة التركيبية في لغات السوج الشاغر تبعاً لشومسكي[315] .

و لتجنب كل تطويل ناتج عن تتبع التفاصيل المتبدلة باستمرار لما يدخل عليها من التغيير والتعديل نكتفي مرحلياً بسوق تصور شومسكي[316] للشغور ولأنماط مقولته . إذ يربط الشغور بالشرطين المواليين :

1) إذا تمّ إسناد دور محوري ولا مادة معجمية في الموقع المحوري المطابق نشأت المقولة الشاغرة و تكونت . 2) تضم الجملة مقولة شاغرة سوجاً إن غاب السوج المحقق ، كما في « الجمل المصدرية » و « الجمل الفعلية » في اللغات التي لا يتحقق فيها السوج ، أو يتحقق في غير موقعه ، و يفترض ألاّ وجود في الأصل لأكثر من مقولة شاغرة واحدة لكنها تتشكلُ ، بما قد يكون لها من الوظائف و السمات المميزة ، مكوّنةً ضميمةً (ضم) أو طيفَ المركب الاسمي (ط م س) أو المتغير . و قد طوّل شومسكي في تحديد خصائص كل صنف من غير أن يكون الفصل حاسماً .

و باستعمال ما كشفنا عنه من الوسائط اللغوية نستطيع أن نتناول ظاهرة الشغور البنيوي بكيفية أبسط تُجنّبنا الخوض في العدد الكبير من المشاكل المتوالدة التي تلزم عن افتراض برمتر وحيد يخص صنفاً من اللغات . من

(315) انظر النحو الجديد ، ص 183 ، و نظرية العمل و الربط ، ص 406

(316) انظر على التوالي : النحو الجديد ، ص 97 ، ونظرية العمل و الربط 528 .

خصائص وسيط العلامة المحمولة المذكور آنفا كون البنية القاعدية ، في اللغات التي تأخذ به ، توليفية ؛ بحيث تكون مكوّناتها متآلفة بعلاقات دلالية لكنها غير مرتبة ، إذ تنتظر من المكون التداولي الأمر بالدخول في علاقات رتبية، عن هذا الوسيط اللغوي يلزم من القيم ما يلي :

1) إنّ الفاعل ؛ (مركب اسمي تنتظمه علاقة السببية بالفعل اللازم أو المتعدي)، في كلتا الجملتين (6،أ، ب) المعادتين هنا

(6) (أ) زيد يسافر ليلاً .

(ب) يسافر زيد ليلاً .

قد تحقق في موقعه باعتبار أصول التداول المرتبة (نظ : 2.5.3) . و يلزم عن ذلك : أولاً . كون الفعل الواقع بعد فاعله (6 أ) لايتضمن ضميراً مستتراً خلافاً للبصريين. لأن المترابطين بعلاقة دلالية وبعلاقة الإسناد التركيبية المشخصة بأمارات المطابقة الملتصقة بالفعل مستغنيان عن رابط إضافي يقدّر بضمير مستتر في الفعل . ثانياً . إنّ الفاعل الواقع بعد فعله (6 ب) محقق في موقعه. وعليه فلا شغور بنيوي خلافاً لشومسكي الذي يعتقد ما سبق أن ذكرناه في مقولات الشغور .

وهذا الذي قلناه في الجملة (6 ب) في اللغة العربية يصدق أيضاً على مثلها في اللغة الإيطالية[317]، لكن من جهة وسيط لغوي آخر غير وسيط العلامة المحمولة الذي أهملته اللغة الإيطالية . إمكان تبادل الفعل و الفاعل المواقع ينال الإيطاليةَ من جهة وسيط التصريف ، كما سيأتي بيانه .

317) من أمثلة الجمل المدروسة في شغور عدت الممرج المحقق في غير موقعه يقدم شومسكي من الإيطالية إضافة إلى (01) الجملة (03) الآتية :

(03) Telefonano molti studunti

« يتلفن كثير من الطلبة »

2) الاستغناء عن قاعدة تحريك الألف ؛ (نظ : 3.5.3)، يستوجب إقصاء من الشغور البنيوي كل موقع يملؤه غيرُ ضم . و عليه لا يكون منه الموقعُ الذي يملؤه الطيف بقسميه ؛ الطيف المقترن بالاستفهام ؛ (ط فهم) وطيف المركب الاسمي ؛ (ط م س) ،كما يتشخصان على التوالي بالمثالين (9) و (10) .

(9) مَنْ [ط قال إنه سينتصر] .

ى ى ى

(10) زيد يبدو [ط في موقف حرج] .

ى ى

لأن (من) في مثل (9) ، بالقياس إلى النمط التوليفي من اللغات ، تحقق أصلاً في موقعه . فلم يحتج إلى قاعدة تحريك تنقله ، و إلى قاعدة أخرى لإدماج طيفه في موقعه الأصلي . و بإقصاء الطيف من مقولات الشغور عند شومسكي ، يبقى معنا حتى الآن ضم المقترن إما بالجملة الفعلية في اللغات المؤسسة على وسيط التصريف كالعربية و الإيطالية و نحوهما الإسبانية وغيرها. و إما بالجملة المصدرية على الإطلاق . و سوف نعمل على تحديد درجة ورود التناول الذي اقترحه شومسكي لهذه المقولة من خلال مبحث الإضمار الموالي .

2.6.3. من الظاهر إلى الأمارة .

أكثر أفكار شومسكي، فيما يخص ضم المقترن بالجملة الفعلية (11) أو المصدرية (12) صدى يردد آراء نحاة العربية حول الإضمار وشبهه التقدير[318].

(318) انتشر في نحو العربية مصطلحات : الحذف ، و الإضمار، و التقدير ، للتفريق بينهما نسوق ما ذكره الدكتور إبراهيم أنيس منسوباً إلى السهيلي من نحاة العربية إذ قال : «أما الحذف فيحصه بما أمكن ذكره ثم حذف لغرض ما ، ... و أما المضمر فهو مقصور على ما لم يلفظ به من الضمائر كالفاعل في نحو (الذي قام) ، ... فأما المقدر فهو الذي لا يقتضيه بناءً كالمصدر ؛ المصدر لا يضمر فيه الفاعل و لكنه يقدره» . هامش ص 84 من كتاب ابن مضاء الرد على النحاة .

(11) ﴿ يسألونك عن الأنفال ﴾ (8-1)

(12) ﴿ لقد ظلمك بسؤال نعجتك إلى نعاجه ﴾ (38-23)

و للكشف عن مواطن الالتقاء يتعين البدء بتحديد الخصائص الفارقة التي تميز مقولتي الضمير و العلامة. تناول نحاة العربية الضمير مرتبطاً من جهة بالاسم الظاهر و من جهة أخرى بالعلامة و انتهوا إلى تجريد الخصائص التالية[319]

3.6.3. الظاهر والضمير

الضمير، باعتبار الخصائص الدلالية ، اسم ناقص يفتقر إلى اسم تام يفسره ، إذ يفرض للضمير الذي يطابقه ماله من الخصائص الدلالية . و إذا كان الضمير من حيث الصورة الصوتية غير الاسم الظاهر فإنهما دلالياً عنصر واحد . فكانا تركيبياً متعاقبين على الموقع الواحد ، و لا يتراكبان فيه إلا من جهة البدل بحيث يكون الظاهر مفسراً للضمير كما في « أكرمته زيداً » . لتناظرهما دلالياً عدّ سيبويه الضمير علامة على اسم معروف متروك إظهارُه اختصاراً أوبياناً .

الضمير، باعتبار أصلي الإفادة و الخفة ، أقوى من الاسم الظاهر . إذا المقصود من وضع الضمير، كما في (الرضي ، ج 1 ص 3) ، « رفع الالتباس . فإن (أنا) و (أنت) لا يصلحان إلا لمعنيين . و كذا ضمير الغائب نص في أن المراد هو المذكور بعينه ، . . . ، و في المتصل يحصل مع رفع الالتباس الاختصارُ .

319) سنعتمد ، فيما سنسوقه هنا عن الضمير و العلامة ، على ما يلي من كتب نحاة العربية : سيبويه ، الكتاب ، ج1 ، ص 257 ، و 377-397 . و ج2 ، ص 304 . و المبرد ، المقتضب ، ج1 ، ص 174 ، و 396-407 . و ج 3 ، ص 186 . و ابن جني الخصائص ، ج1 ، ص 101 ، و 320 ، و ج 2 ، ص 184-196 و سر صناعة الإعراب ، ج1 ، ص 308-320 ، و ابن السراج الأصول في النحو ، ج1 ، ص 172 . و ابن أبي الربيع ، البسيط في شرح جمل الزجاجي ، ج 1 ، ص 264-272 ، و 303-308 . و الرضي ، شرح الكافية ، ج1 ، ص 81 ، و 91 ، و ج2 ، ص 3-29 ، و 224-234 ، و ابن يعيش ، شرح المفصل ج3 ، ص 84-125 و ج 8 ، ص 126 و الأنباري ، أسرار العربية ص 341-344 و الإنصاف ، ص 695 و ابن هشام ، مغني اللبيب ، ص 541-552 . إلى جانب ذلك شروح الألفية ، لابن الناظم ، ص 56-71 وللأشموني ، ج1 ، ص 303 .

و ليس كذا الاسماء الظاهرة ، فإنه لو سمي المتكلم و المخاطب بعينهما فربما التبس . و لو كرر لفظ المذكور مكان ضمير الغائب فربما توهم أنه غير الأول » .
و عما في الضمير من الخفة و الاختصار يعبر ابن جني بقوله : « أما وجه الاستخفاف فلإنك إذا قلت : ألعَبَيْثرانُ شممته ، فجعلت موضع التسعة حرفاً واحداً كان أمثل من أن تعيد التسعة كلها : فتقول : العَبَيْثَرانُ شممت العبيثران . نعم ، و ينضاف إلى الطول قبح التكرار المملول »[319م] .

الضمير ، بوصفه علامة على الاسم المتروك إظهارُه بياناً و اختصاراً يلزمه أن يكون مطابقاً للاسم المعود عليه ، فيشاخصه كان يتضمن أمارة دالة على أن الاسم المضمر إما غائب ، و إما حاضر متكلم أو مخاطب ، و يُعاددُه بأن يتضمن أمارة أخرى تدل على كون المعود عليه مفرداً أو مثنى أو جمعاً ، و يُجانسُه ؛ إن كان يتضمن أمارة ثالثة دالة على جنس الاسم المضمر تذكيراً أو تأنيثاً . و أخيراً يُحاوله ؛ كان يتوفر الضمير على أمارة رابعة تُعرب عن الحالة التركيبية الرفع أو النصب التي تعرض للاسم المضمر . و بالمقارنة بين الجملتين : (13) و (14) الآتيتين :

(13) أنتَ تُسافرُ ليلاً .
(14) هي تسافرُ ليلاً .

يظهر أن العنصر (أنت) ضمير بوصفه علامة على اسم حاضر مخاطب ، مفرد ، مذكر ، حالته التركيبية الرفع . و أن العنصر (هي) علامة على اسم غائب مفرد مؤنث حالته التركيبية الرفع أيضاً ؛ إذ تنتظمها نفس العلاقة التركيبية مع الفعل (تسافر) . وقد أوجب رفع اللبس أن يكون المسند إليه في

319م) انظر الخصائص ، ج2 ، ص 193 .

الجملة (13) مذكوراً بضمير (أنت) المفسَّر بالمشاهدة لحضور المسمى . ثم انضاف إلى رفع اللبس الاختصار فتعيّن ذكر المسند إليه في (14) بضمير (هي) المفسَّر بعود عليه سبق ذكره .

نخلص مما سبق إلى أن الضمير اسم ناقص بوصفه علامة على اسم تام ، منه يتلقى الضميرُ ما يكون له من الخصائص المعجمية ، و الصرفية ، والتركيبية، والدلالية ، و التداولية ، فيتأمّر بأماراته ليكون مطابقاً له . لذلك يتعاقبان على الموقع الواحد ، و لا يتراكبان إلا على وجه أن يبيّن الظاهر الضمير ، كما في (هي العربُ تقول ما شاءت)[320] . و إذا تبيت علاقة الضمير بالاسم الظاهر الذي يفسره تعين النظر في العلامة بوصفها رمزاً يدل على الضمير .

4.6.3. الضمير و العلامة

إذا استوجب أصلا البيان و الخفة طي الاسم لذكر مسماه بضمير يطابقه فإن أصل الخفة بمفرده يقضي بطي الضمير لإعادة ذكره من جديد ببعض أماراته المتصقة بالفعل التصاق أجزائه ، حتى صارت منه ، إذ قد تحدث في أحد أحرفه تغييراً بالحركة أو السكون ، و يلتصق بمجموع ذلك ضمير مغاير . كما سيتضح .

من المثبت هنا يتبيّن أن الضمير واسطة بين العلامة و الاسم الظاهر . بمعنى أن العلامة ، باعتبار صورتها الصوتية ، توصّل الفعل إلى الضمير المطابق لاسم ظاهر . و عليه يجب أن تكون العلامة أضعف من الضمير دلالةً على مسمى الاسم الظاهر ، و أوهن منه مادة صوتية . يعبر ابن جني عن هذه التراتبية في قوة الدلالة على المسمى المعني التي توازيها تراتبية في ثقل الدال

---

320) انظر ، فيما يخص الأغراض و المواضع التي يعود فيها الضمير على متأخر : ابن هشام ، المغني ، ص 541 و ابن أبي الربيع ، البسيط ، ج1 ، ص303 .

و خفته المتزايدة فيقول ؛ وهو يحدد علة خلع الأدلة عن الأسماء و علة بنائها : « الخلع العارض فيها إنما لحق متصلها دون منفصلها ، و ذلك لضعف المتصل ، فاجترئ عليه لضعفه، فخلع معنى الاسمية منه . و أما المنفصل فجارٍ بانفصاله مجرى الأسماء الظاهرة القوية المعربة . . . إن الأسماء المظهرة من حيث كانت هي الأول القدائم القوية احتُمل فيها (البناء) لسبقها و قوتها . و الأسماء المضمرة ثوانٍ لها و أخلاف منها ، و معوَضَةٌ عنها ، فلم تقْوَ قوة ما هي تابعة له ، ومعتاضة منه : فأعلّها ما لا يعلُّه ووصل إليها ما يقصر دونه . و أيضاً فإن الضمير المتصل ، و إن كان أضعف من الضمير المنفصل ، فإنه أكثر و أسير في الاستعمال منه . ألا تراك تقول : إذا قدرت على المتصل لم يأت بالمنفصل . فهذا يدلك على أن المتصل أخفُّ عليهم و آثرُ في أنفسهم[321] » .

و لا يكاد كتاب في النحو تعرض فيه صاحبه للضمير يخلو من قولهم : « متى قدروا على المتصل لم يأتوا مكانه بالمنفصل »[322] . إلاّ أنَّ هذا الأصل ، كما تكشف عنه المعطيات المستشهد بها[323] ، ملحوظ في المتصل و المنفصل من الضمائر المعربة عن حالة الرفع . و عليه يجب تقييد عبارة ابن جني السابقة كما في (15) ، و صوغ عبارة جديدة تخص ضمير الرفع كما في (16) .

(15) . متى أمكن استعمال ضمير النصب متصلاً بطل فصله بغير مقتض تركيبي أو تداولي .

321) ابن جني ، الخصائص ، ج 2 ، ص 191 ، 192 .

322) إضافة إلى المنقول عن ابن جني أعلاه انظر الاشموني ، شرح الألفية ، ج 1 ، ص127، تجد قوله : « لا يجيء الضمير المنفصل إن تأتى أن يجيء الضمير المتصل . لأن الغرض من وضع المضمرات إنما هو الاختصار ؛ والمتصل أخصر من المنفصل . وقد عبر سيبويه ، الكتاب ، ج1 ، ص 377-382 عن نفس المعنى بألفاظ تطبيقية من قبيل لا تقوى أن تقول . . . لأنك تقدر على . . . وكذلك يتكرر في شرح المفصل ، ج3 ، ص 84 . ومن هذا الكلام المبثوث في كتب النحو المسرود بعضها هنا صاغ شومسكي معنى الأصل المذكور أعلاه بمقتضى الاسم « مبدأ تجنب الضمير » انظر كتابه : نظرية العمل و الربط ، ص 119 ، 430 .

323) من شواهد سيبويه ، ج1 ، ص 283 على خرق أصل الخفة المذكور أعلاه ذكر في باب ما يجوز في الشعر ولا يجوز في الكلام قولهم : « إليك حتى بلغت إيّاكا » و « إنما نقتل إيّانا » . ومن شواهد الخصائص قولهم : (قد ضمنتْ إيّاهم الأرضُ) .

(16) متى أمكن استعمال العلامة بطل الإتيان بضمير الرفع بدون موجب تركيبي أو تداولي .

يترتب عن صحة هاتين العبارتين أن يكون للغة العربية و نحوها من اللغات صنفان من الضمائر لا غير .

(أ) ضمائر نصب متصلة بالفعل ، تقبل بموجب تركيبي أو تداولي ، الانفصال عنه بعماد . وهي ثلاثة أقسام :

– للتكلم (ي) للواحد (ة) ، و (نا) للإثنين و لجمع الذكور أو الإناث . و تكفي مشاهدة مسمى الاسم المضمر للفرق .

– للخطاب (ك) المفتوحةُ ؛ (كَ) للواحد ، و المكسورة (كِ) للواحدة . بإضافة أمارة العدد (ما) إليه يتكون (كُما) للإثنين ؛ تفرق المشاهدة بين الجنسين . و بإضافة أمارتي العدد و الجنس (م) و (ن) يتكون (كُمْ) للذكور و (كنَّ) للإناث .

– للغياب (هـ) المحرّك بغير الفتحة (ه) للواحد ، و بالفتحة المشبعة (هَا) للواحدة . بإضافة أمارة العدد (ما) يتكوّن (هما) للإثنين يفرق بين الجنسين مفسّره الذي يعود عليه . و بإضافة أمارتي الجنس والعدد (م) و(ن) يتكون (هُم) لجمع الذكور ، و (هنّ) لجمع الإناث .

أغلب ضمائر النصب المسرودة أضعف صوتياً بالقياس إلى ضمائر الرفع الآتي تعيينها ؛ فما كان متصلاً كان أقل حروفاً من المتفصل ، لفصلها احتاجت إلى عماد ، فارتُجلت التركيبة (إيّا) خصيصاً لدعمها ، إذ لم يثبت استعمال (إيّا) لغير العماد[324] . من جملة ما يدل على أن للنصب في العربية الصنفُ

324) ضمائر النصب المذكورة تأتي في التركيب متصلة بالفعل كما في : سألني ، سألنا ، سألكَ ، سألكِ ، سألكما ، سألكم ، سألكنّ ، سألهُ ، سألها ، سألهما ، سألهمْ ، سألهنّ . و قد تنفصل عنه مستعينةً بالعماد (إيّا) بموجب تركيبي : ما سألَ إلاّ إيّاي ، إلاّ إيّاكَ ، إلاّ إيّاهُ . أو لموجب تداولي : إيّاي ، أو إيّاك ، أو إيّاهُ سأل .
ومن آراء النحاة المتغايرة حول صورة ضمائر النصب المنفصلة نأخذ بالرأي المعبر عنه في قول بعضهم : « الياء ، و الكاف ، و الهاء ، هي الأسماء . و (إيّا) عمادٌ لها لأنها لا تقوم بأنفسها » . ابن جني ، سر صناعة–

المسرود من الضمائر لا غير كون كل واحد منها يتكرر على صورة واحدة في النصب الصريح انفصالاً ؛ (إيّاها يسأل العون) ، أو اتصالاً (الدار دخلتها) ، أو في النصب المنسوخ لاتصال الجارّ به ؛ (الدارُ دخلت إليها) . « فضمير الجر في اللفظ و الصورة كلفظ المنصوب »[325] . ننتهي مما سبق إلى الخلاصة الآتية :

لحالة النصب الصريح أو المنسوخ صنف واحد من الضمائر . من خصائصها أن تتصل بالعامل فيها ؛ كان مركباً جملياً أو حرف جرّ . و إذا انفصلت عنه ، بموجب تركيبي أو تداولي ركّبت إلى عمادها (إيّا) .

(II) ضمائر الرفع ؛ من خصائصها الانفصال ، لأنها في قوة الاسم الظاهر. وهي من حيث الصورة الصوتية صنفان (أن) للحضور، و (هـ) للغياب[326] . بانضمام أمارتي العدد و الجنس تتشكل منهما إثنتا عشرة صورة تتجمع في ثلاثة أقسام على المنوال التالي :

– للمتكلم بمفرده (أنا) ، و معه غيرُه (نحن) ، يتساوى فيه المذكر و المؤنث . أما الفارق فمشاهدة مسمى الاسم المضمر . استبدال التاء بالألف لا يخرج الضمير (أن) من الحضور ، و إنما يحوله إلى قسيم التكلم الموالي :

=الإعراب ، ج 1 ، ص 313 . انظر أيضاً الأنباري ، أسرار العربية ، ص 342 . و قد تكرر ذكر هذا الرأي مقترناً بدليل صحته في شرح المفصل ، ج3 ، ص 100 ، و في الإنصاف ، ص 695 حيث قيل : « لأن هذه الكاف والهاء و الياء هي الكاف و الهاء و الياء التي تكون في حال الاتصال ، لأنه لا فرق بينهما بوجه ما ، إلا أنهما لما كانت على حرف واحد و انفصلت عن العامل لم تقم بنفسها فأتي ب (إيّا) لتعتمد الكاف و الهاء و الياء عليها ، إذ لا تقوم بنفسها ، فصارت (إيّا) بمنزلة حرف زائد لا يحول بين العامل و المعمول فيه » . وفي شرح الكافية ، ج2 ، ص 13 نجد « إن الضمائر هي اللاحقة ب (إيا) ، و (إيّا) دعامة لها لتصير بسببها منفصلة . وليس هذا القول ببعيد من الصواب » .

325) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج 3 ، ص 92 .

326) يكاد نحاة العربية يجمعون على أن ضمير الرفع المنفصل الموضوع للحضور تكلماً و خطاباً هو (أن) . جاء في شرح المفصل ، ج3 ، ص 93، وج7، ص 126 قول ابن يعيش : « قولك أنا فعلت ، إذ الاسم هو (أن) ، والألف زائدة بدليل حذفها في الوصل » . و في شرح الكافية ، ج2 ، ص 10 . قال الرضي : « وأما (أنتَ) إلى (أنتنّ) فالضمير عند البصريين (أن) و أصله (أنا) ، و كأنّ (أنا) عندهم ضمير صالح لجميع المخاطبين والمتكلم » . وذكر ابن جني في سر صناعة الإعراب ، ج1 ، ص 315 ، في (أنت) أن « الاسم هو الهمزة والنون ، و التاء المفتوحة تفيد خطاب المذكر ، و التاء المكسورة تفيد خطاب المؤنث » . و للغياب الهاء وحدها عند الكوفيين . كما في شرح الكافية ، ج2 ، ص 10 . وفي شرح المفصل ج 3، ص 96-98 فالثابت (هـ) عليها تتعاقب أمارتا العدد و الجنس .

– للخطاب (أنت)؛ تُفتح تاؤه (أنتَ) للواحد، و تُكسر (أنتِ) للواحدة . بانضمام أمارة العدد (ما) يتكوّن (أنتما) للإثنين من الذكور أو الإناث ، يفرق بين الجنسين المشاهدة . و بأمارتي العدد و الجنس (م) أو (ن) يصير ضمير الخطاب إلى (أنتم) لجماعة من الذكور ، و إلى (أنتنّ) لجماعة من الإناث .

– للغياب الضمير (هـ) . لأنه الثابت الذي تتعاقب على موضع الزيادة منه أمارات العدد و الجنس . إذا لحقته إحدى الأمارات ؛ (واي م ن) ، أو اثنتان على الأكثر تركّبتْ الصورُ ؛ (هُوَ) ، و (هيَ) و (هما) ، و (هُمْ) ، و (هنَّ) ، العائدة ، بالتوالي المسرود ، على الواحد ، و الواحدة ، و الإثنين من الذكور أو الإناث ، و الجماعة من الذكور ، و الجماعة من الإناث .

يمكن أن نجمل ما سقناه حول ضمائر الرفع المسرودة كما يلي : 1) كونها من حيث الصورة الصوتية في قوة الأسماء الظاهرة . 2) كونها لا تتصل بما يراكبها و لا تلتصق به ، كما هو حال الأسماء الظاهرة . 3) كل واحد من ضمائر الرفع مركب من سمة رئيسة (أن) ، أو (هـ) و قد اقترنت بها أمارتا العدد و الجنس . 4) تعرب ، بصورتها المنفصلة عن معالقها ، عن حالة الرفع التركيبية . وهي في ذلك كضمائر الصنف السابق التي تعرب بصورتها المتصلة بمراكبها عن حالة النصب الصريح أو المنسوخ بالكسر .5) ضمير الرفع لا يقبل الاتصال بمراكبه ، و إن كان قسيمه ضميرُ النصب يقبل الانفصال بعماد مخصوص عن مراكبه . الأول يحذف اختصاراً ؛ (اقتطاع لفظه من الصورة القولية و الابقاء على معنى المعود عليه في الصورة الكلامية) ، و الثاني يُحذَف اقتصاراً ؛ (اقتطاع لفظه من الصورة القولية و اقتلاع معناه من الصورة الكلامية) . 6) ضمير الرفع يقبل الاختصار لكونه يخلّف أمارتيه ملتصقتين بمراكبه . كما سيتضح من خلال دراسة العلامة .

5.6.3. العلامة المرصوصة و المفكوكة

بصحة المثبت في المبحاث الثلاثة الأخيرة وجب أن تكون العلامة ، بصورتها الصوتية الواهنة ، مجرد وامئ إلى لفظ ضمير الرفع المختصر بمقتضى الأصل السابق الذي يقول : متى أمكن استعمال العلامة بطل الإتيان بضمير الرفع بدون موجب تركيبي أو تداولي . و بسبب ضعف صورتها الصوتية وجب اتصالها بما يراكب ضمير الرفع بحيث لا تنفك منه و لا تنفصل عنه . و عليه ، العلامة إيماءٌ إلى لفظ ضمير الرفع لا غير .

العلامة ، بوصفها إشارة صوتية إلى لفظ ضمير الرفع ، تعيّن قدر الإمكان[327] أن تكون مادتها الصوتية مطابقة جرساً و هيئة لبعض التصويتات التي يتركب منها لفظ الضمير ، و بما أن لفظ ضمير الرفع عبارة عن صورة صوتية مركبة من سمة رئيسية تدل على الشخص المضمر ، و من أمارة عدده و جنسه أمكن بالصدى تكوين علامة مرصوصة . و ذلك بإعادة ذكر تلك الأمارة متصلةً بالفعل من آخره . و بنفس الطريقة ، مع إمكان ترديد تصويتة من السمة الرئيسية ، تتكوّن علامة مفكوكة؛ بعضُها يتصل بأول الفعل والباقي بآخره . إذا صيغت أكثرُ من أمارة في صورة واحدة تلتصق بالفعل من جهة واحدة تكونت علامة مرصوصة . كما يتبين من (17) . و إذا تفرقت العلامة على أمارتين أو أكثر ، كل واحدة تلتصق بجهة من الفعل فالعلامة مفكوكة . كما في (18) .

(17) **ضمير . فعل . علامة مرصوصة**

أنا . ((عرف) . (تُ)) .

---

(327) من مبادئ الوضع تحري الانتظام قدر الإمكان . و قد صاغه الفارابي بعبارة متغايرة في أكثر من موضع منها قوله : « تتحرى في تلك الألفاظ أن تنتظم بحسب انتظام المعاني على أكثر ما يتأتى لها في الألفاظ فيجتهد في أن تعرب أحوالها أشبه من أحوال المعاني » . انظر كتاب الحروف ، الفصل الحادي و العشرين .

نحنُ ((عرف) + (نَا)).

أنتَ ((عرف) + (تَ)).

أنتِ ((عرف) + (تِ)).

أنتما ((عرف) + (تُمَا)).

أنتمْ ((عرف) + (تُمْ)).

أنتنّ ((عرف) + (تنَّ)).

هوَ ((عرف) + (Ø)).

هيَ ((عرف) + (تْ)).

هما ((عرف) + (ـا/تا)).

هُـم ((عرف) + (وا)).

هـنّ ((عرف) + (نَ)).

(18) ضمير أمارة 1 + فعل + أمارة 2 + إعراب . علامة مفكوكة

أنا ((أ) + (عْرف) + (Ø) + (ـُ)) . (أَ + Ø) .

نحنُ ((نَ) + (عْرف) + (Ø) + (ـُ)) . (نَـ + Ø) .

أنتَ ((تَ) + (عْرف) + (Ø) + (ـُ)) . (تَ + Ø) .

أنتِ ((تَ) + (عْرف) + (ي) + (نَ)) . (تَ + ي) .

أنتُما ((تَ) + (عْرف) + (ا) + (نِ)) . (تَ + ا) .

أنتُمْ ((تَ) + (عْرف) + (و) + (نَ)) . (تَ + و) .

أنتنّ ((ت) + (عْرف) + (نَ) + (Ø)) . (تَ + نَ) .

هوَ ((يَـ) + (عْرف) + (Ø) + (ـُ)) . (يَـ + Ø) .

هيَ ((تَ) + (عْرف) + (Ø) + (ُ)) . (تَ + Ø) .

همَا ((يَـ/تَـ) + (عْرف) + (ا) + (نِ)) . (يَـ + ا) .

همْ (يَـ) + (عرف) + (و) + (نَ)) . (يَـ + و) .

هنّ ((يَـ) + (عْرف) + (نَ) + (Ø) . (يـ + نَ) .

الأمــارة 1 التي تتصل بأول الفعل في (18) لم يعتبرها نحوي ضميراً وإن أُسندت لها من الخصائص الصرفية ما يسند إلى ضمائرالرفع قبها ، كما يظهر من استعمال نفس العبارة في وصفهما[328] . وأما الأمارة 2 المتصلة بآخر الفعل فإن عدم بعضها (ø) مبرر بإمكان التعويل على الأمارة 1 في الإشعاربضميرالرفع المختصر . لأن « أفعل مشعر بأن فاعله أنا ، و نفعل مشعر بنحن ؛ الهمزة بالهمزة ، و النون بالنون . وكذا يفعل نُصّ في المفرد الغائب ، فلم يحتاجوا له إلى ضمير بارز . و أما (تفعل) فإنه و إنْ كان محتملاً للمخاطب و الغائبة لكنهم لم يبرزوا ضميره إجراءً لمفردات المضارع مجرى واحد في عدم إبراز ضميرها »[329] . وبعبارة أخرى . الأمارات السوابق ؛ (أ، ن، ت، يـ) ، مع عدم أمارة لاحقة (ø)، ليست في مفردات المضارع الخمسة؛ ((أ + ø) ، (ن + ø) ، (ت + ø) x 2 ، (يـ + ø))، سوى جزء من العلامة المفكوكة التي تشير إشارة صوتية إلى ضمير الرفع المختصر لفظُه استخفافاً القابل للبروز من جديد في موقعه كما في العبارتين (19، 20) الآتيتين .

(19) نحن نجود و أنت تبخل .

(20) هي تسأل وهو يمنع و أنا لا أرضى .

328) يكاد الرضي يساوي حرف المضارعة الماثل في الأمارة 1 أعلاه بالضمير قبله، وذلك من حيث الدلالة على نفس الخصائص الصرفية التي يتوفر عليها المعود عليه . فاستعمل في وصف ضمير الرفع؛ (شرح الكافية ؛ ج2 ، ص 7-10) ، عبارات من قبيل « أنا : للمتكلم المذكر و المؤنث . . . ونحن : للمتكلم مع غيره المذكر و المؤنث » . و قد أعاد ذكرها بالنص ؛ (نفسه ، ص 227) حيث وصف أحرف المضارعة بقوله : « الهمزة : للمتكلم وحده ، مذكراً كان أو مؤنثاً . و النون ؛ للمتكلم مع غيره ، سواء كانا مذكرين أو مؤنثين أو مختلفين . و كذا يصلح للجمع بالاعتبارات الثلاث . . . و التاء ؛ للمخاطب مذكراً كان أو مؤنثاً . مفرداً كان أو مثنى أو مجموعاً . و للمؤنث الغائب و للمؤنثين أيضاً » . و للمزيد من تفاصيل العلاقة بين ضمير الرفع و أحرف المضارعة انظر ؛ ابن يعيش ؛ شرح المفصل ؛ ج3 ، ص92 . و تمام حسان ، اللغة العربية معناها و مبناها ؛ ص 159 . كما ساوى ابن سينا في كتاب العبارة؛ أحرف المضارعة بما يعرف بين النحاة بضمائر الرفع المتصلة بالفعل الماضي ، إذن لا فرق بينهما، فكلاهما علامة.

329) الرضي ؛ شرح الكافية ؛ ج 2 ، ص 8.

يلزم عن ذلك ألاّ وجود لمفهوم ضمير الرفع المتصل المستتر وجوباً في مفردات المضارع الخمسة . لأنه لا وجود لأمارة صوتية تملأ موقعه ، و لأن إظهاره لا يكون إلا بصورة ضمير الرفع المنفصل . و كذلك الشأن في الماضيين للغائب و للغائبة ، إذ لا وجود لشيء يظهر دائماً على صورة غيره وهو لا يحتملها . لأن المفروض في المتصل ان يكون أخف من المنفصل . وبعبارة الرضي ؛ «قول النحاة ؛ إن الفاعل في نحو (زيد ضرب) ، و (هند ضربت) هو وهي تدريس لضيق العبارة عليهم ، لأنه لم يوضع لهذين الضميرين لفظ فعبروا عنهما بلفظ المرفوع المنفصل لكونه مرفوعاً مثل ذلك المقدر»[330] .

و قد اختلفت آراء النحاة حول الأمارة الثانية التي تحققت بآخر المضارع في مثل (17) على إحدى الصور : (ي، ا ، و ، ن) . أما الياء في مثل (ترغبين) فأمارة لخاصيتي الجنس و العدد الصرفيتين دون خاصية الشخص المدلول عليها بالتاء في أول الفعل . و بسبب اقترانها بخاصيتين صرفيتين من ثلاثة وجب أن تكون أمارة و حرفاً لا ضميراً واسماً . و كذلك اعتبرها نحاة . كالأخفش و المازني[331] . بل ذهب هذا الأخير إلى أن كل الأحرف ؛ (ي ، ا ، و ، ن) أمارات و ليست ضمائر . وكذلك نعدها للمبررات التالية : 1) كونها تقترن ببعض الخصائص الصرفية . كاقتران الألف بخاصية العدد لا غير ، واقتران كل من الياء ، و الواو ، والنون بخاصيتي العدد و الجنس فقط . 2) إجماع النحاة، كما ذكر المازني، على اعتبار بعضها (ا ، و) في الصفات (مسلمان، ومسلمون) مجرد حرف . و3) ومن مبررات المازني أن الضمير الذي يكون فاعلاً لا يقع في حشو الكلمة ؛ أي بين الفعل و إعرابه الذي هو

---

330) نفسه .

331) نسب الرضي إلى الأخفش قوله : «الياء في تضربين ليس بضمير بل حرف تأنيث ... و مذهب المازني أن الحروف الأربعة في المضارع و الأمر ؛ أعني الألف في المثنيات ، و الواو في جمعي المذكر ، و الياء في المخاطبة و الياء في جمعي المؤنث علامات كألف الصفات وواوها في نحو ضاربان ؛ و حسنون . وهي كلها حروف والفاعل مستكن عنده» . شرح الكافية ؛ ج 2 ، ص 9 .

النون في الأفعال الخمسة . و 4) نضيف إليه . إن الضمير الذي يكون فاعلاً أو مفعولاً يشكل ظاهرة تركيبية تمنعه من الخضوع لقواعد التصريف . و متى ثبت إجراءُ أيِّ قاعدة صرفية على أيٍّ من الأمارات (ي ، ا ، و ، ن) ، و نحوها مما يتصل بالفعل الماضي وجب اعتبارها حرفاً من مكونات بنية الفعل الصرفية التركيبية ، أو (البنية الصركيبية)[332] .

من أدلة انتماء (واي ن) إلى البنية الصركيبية للفعل تأثرها بالحذف المنضبط بقاعدة التقاء الساكنين الصرفية الملحوظة في مثل (لم يقل ، و لم يستطع) . إذ تحذف واو الجماعة المعتبرة عند نحاة ضمير الفاعل بدخول نون التوكيد كانت ثقيلة أو خفيفة لالتقاء الساكنين كما في (هل تَنْصُرُنَّ و هل تَضْرِبُنْ) . فقد حذفت واو الجماعة من الفعلين و بقيت الضمةُ قبلها شاهدة على حذفها . و كذلك ياء المخاطبة المحذوفة بنفس القاعدة الصرفية من الفعلين : (هل تَسْمَعِنَّ) ، و (هل تقْرئِنْ) . وقد أبقي على الكسرة قبلها دالةً عليها . و لم تحذف ألف الإثنين في نحو (لا تَتَّبِعانِّ) لئلا يشتبه بالفعل المسند إلى الواحد ، و لتوفر الشرط المعلق لقاعدة الحذف و هو كون سكون الأول ميتاً و الثاني مدغماً . كما في (شابَّة)[333] .

5) نجد نحاة العربية يجمعون على أن (واي ن) ليست سوى أمارات في لغة بعض القبائل العربية ، كطيِّئ ، و بلحارث ، و أزد شنوءة ، التي تطابق عددياً بين الفعل و فاعله المتأخر[334] ، كما يظهر من الشواهد (21) الآتية :

---

332) للفعل ، في اللغات الآخذة بوسيط الجذر النحوي : (نظ : 3 .4) ، بنية صرفية تتشكل من إحدى صيغه : (فعلَ ، فاعلَ ، تفاعلَ ، افعلّ : استفعل ، انفعل ، افتعل ، الخ) ، و بنية صرفية تركيبية : (صركبية) تتكون من صيغته الصرفية و لواحق تركيبية تهيئ الصيغة للدخول في علاقات تركيبية . كما في (نستفعل ، يستفعلون ، تتفاعلون) . في نفس الاتجاه نجد الانباري يجعل (واي ن) من مكونات الفعل ؛ حيث يقول : « فلولا أنهم جعلوا هذه الضمائر التي هي : الألف ، والواو ، والياء في يفعلان ... و يفعلون و تفعلين ... ، بمنزلة حرف من نفس الكلمة لما جعلوا الإعراب بعدها » أسرار العربية ، ص 81 .

333) للمزيد من التفصيل انظر الرضي ، شرح الشافية ، ج2 ، ص 210 ، و شرح الكافية ، ج 2 ، ص 402

334) في تلك اللغة يقول سيبويه : « وزعموا أن من العرب من يقول : ضربوني قومك ، و ضرباني أخواك . فشبهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في (قالت فلانة) . فإنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث » . الكتاب ، ج1 ، ص 236 .

(21) (أ) يَعْصِرْنَ السليطَ أقاربُه .

(ب)﴿ و أَسَرُّوا النَّجوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ (21-3) .

(ج) قُلْن الجواري ما ذهبتَ مذهباً .

(د) يتعاقبون فيكم ملائكةٌ .

(هـ) يلومونني في حب ليلى عواذلي .

(و) ﴿ فَعَمُوا و صَمُّوا كثيرٌ منهم ﴾ (3-71) .

استناداً إلى ما سبق من الأدلة نستطيع القول إن (واي ن) كتاء التأنيث الساكنة في العربية فصيح كلامها ، و ليست كذلك في بعضها فقط . و إذا جعلت الفعل لا يطابق عددياً فاعله الواقع بعده فمن أجل رفع لَبْس في لغة بلحارث و غيرها من القبائل . فقد لاحظ نحاة أن المطابقة العددية بين الفعل و فاعله تقدم أو تأخر يؤدي إلى «إلباس ، إذ كان من كلامهم التقديم و التأخير، فكان السامع إذا سمع : (قاموا الزيدون) ، لا يدري هل هو خبر مقدم ، والواو فيه ضمير أم الواو علم الجمع فقط غير ضمير ، و كذلك الألف في (قاما الزيدان) »[335] . و إذا كانت (واي ن) الملتصقة بالفعل قبل فاعله علامة لا يجوز أن تتحول إلى ضمير بوجود الفعل بعد الفاعل . لأنه ليس للرتبة هـــذا الدور القوي لإخراج عنصر من مقولة الحرف إلى مقولة الاسم أو العكس. و هذا النوع من ترديد عنصر بين مقولتين مألوف في النظرية و في نحو النحوي لا في اللغة و نحوها .معنى هذا أن الجائز في اللغة و غير الجائز يمكن وصفهما نظرياً بكيفيتين ، كما سيتضح .

نحاة العربية لا يجوزون مثل الجمل (22) .

(22) (أ) صوّتا الفدائيان *

---

335) ابن السراج ، الأصول في النحو ، ج 1 ، ص 173 . وقد عبر ابن يعيش عن نفس المبرر إذ قال : « لم يختاروا قاما أخواك ، و لا قاموا إخوتك ، لئلا يُتوهم أنه خبر مقدم فيلتبس الفاعل بالمبتدأ ، فاعرفه » شرح المفصل ، ج3 ، ص 89 .

(ب) طاروا الأعداءُ *

(ج) يزغردن النساءُ *

استناداً إلى أصلين اثنين من أصول نحوهم : 1) لا إضمار قبل الذكر إلا المضمر في الغيبة على شريطة التفسير[336] ، و 2) الفعل لا يرفع فاعلين أحدهما مضمر و الآخر ظاهر[337] ، تكون الجمل (22) قد خرقت بأبنيتها الأصلين المذكورين على أساس أن العناصر (وان) المقترنة بالأفعال فيها ضمائر و ليست علامات .

لكن الجمل (22) يمكن تفسيره بغير الأصلين المذكورين ، على أساس أن العناصر (وان) و نحوها المقترنة بالأفعال ليست ضمائر و إنما هي علامات تومئ إلى ضمائر الرفع المختصرة . و ذلك بالاستناد إلى :

(23) المسند ، أيا كانت مقولته ؛ [+ ح+ز] أو [+ ح–ز] ، لا يتحمل ضمير المسند إليه . وقد يتحمل صنف الفعل [+ ح+ز] ضمير الفضلة . الفعل .

(24) الفعل، بوصفه أحد طرفي علاقة الإسناد التركيبية ، لا يراكبه عنصران بنفس العلاقة إلا من جهة التبعية ؛ بأن يكون أحدهما تابعاً للآخر .

محتوى الأصل (23) يقضي بأن تكون العناصر (وان) في الجمل (22) علامات ليس إلا . كل واحدة تومئ ، (بكون العربية من اللغات التي تطابق عددياً إذا تقدم المسند إليه و لا تطابق إذا تأخر) ، إلى ضمير معين مختصر لفظُه بمقتضى أصل الخفة (16) ، إعرابُه الرفع إذ يراكب بعلاقة الإسناد الفعل المؤمّر بالعلامة الدالة . و بمقتضى (24) لا تُراكبُ الاسماءُ الظاهرة في الجمل (22) الأفعال قبلها و لا تتبع ما يراكبها لعدم مثوله . لأن الظاهر يراكب ، من جهة

---

336) أن يُعرف مسمى المذكور بلفظ الضمير شرط لطيِّ اسمه الذي يعرف به . إذ ، الاسم لا يضمر إلا بعد أن يعرف ، و يكون معك ما يفسره و يدل على الذي تريد به ، وقد يضمر في الغيبة على شريطة التفسير في أبواب مخصوصة حصرها النحاة . انظرها في ابن أبي الربيع ، البسيط ، ج 1 ، ص 303 ، و في مغني ابن هشام ، ص 541 .

337) انظر ابن يعيش : شرح المفصل ، ج3 ، ص 88 .

التبعية ، الضميرَ الماثل لا المختصرَ . و لا يراكب العلامة من نفس الجهة كما سيأتي . و بذلك بقي كل اسم مضموماً إلى الفعل قبله لا تجمعه به علاقة دلالية و تركيبية ، وهو ما يمكن أن يفسر به لحن تلك الجمل .

و إذا اتضح إمكان تعليل لحن الجمل (22) بأصول مغايرة لما ذكره النحاة جاز من جهة أخرى إلحاقها بمثل الجمل (21) ، على اعتبار جمل المجموعتين من العربية الفصيحة التي توحّد الفعل إذا تقدم و تطابقه إذا تأخر ما لم يتدخل « أصل التعيين التداولي » المعبر عنه بقولنا : استشعاراً بأهمية الفعل يُركّبُ مسنداً إلى مبهم يُعيّنه الاسم الظاهر بعد الفعل . بأصل التعيين هذا تحسن الجمل (22) كما حسنت جمل المجموعة (21) . لكن ليس على لغة بلحارث و أزد شنوءة و طيّئ ، و لا على إبدال الظاهر من العلامة في الفصيحة ؛ لأنهما لا يتراكبان من هذه الجهة كما سيأتي ، و إنما بالاستناد إلى « مبدأ التفسير البعدي العام » .

يلزم عن صحة الأصل (23) أنَ كل ما عدّه أغلب النحاة ضمير رفع متصلاً فهو هنا مجرد علامة[338] . و العلامة إما مرصوصة كاللواحق المتصلة بالفعل الماضي الماثلة في (17) ، و إما مفكوكة ؛ كالمتكونة من أمارتين تسبق إحداهما الفعل المضارع خاصة و تلحقه الأخرى . كما في (18) .

6) دليل آخر يدعم ما سبق من الأدلة المتضافرة في شهادتها على صحة ما أثبتناه في آخر الفقرة السابقة . وهو أن المتصل بالفعل إذا كان علامةً أو بعضَها غيّر صيغته بتسكين متحرك منه ، أو بتحريكه بغير حركته ، و إذا كان ضميراً سلمت صيغة الفعل من كل تغيير . ولا يمكن تفسير هذه الظاهرة إلا باعتبار العلامة أو بعضِها الأمارةِ جزءاً من « تركيبة الفعل » التي تضم صيغته أيضاً (نظ

338) وهو مذهب المازني و غيره المروي عنه في كتب النحو . ذكره ابن يعيش إذ قال : « وذهب أبو عثمان المازني وغيره من النحويين إلى أن الألف في (قاما) و الواو في (قاموا) حرفان يدلان على الفاعلين و الفاعلين المضمرين » . شرح المفصل ، ج3 ، 88 .

: ط 322) ، في المقابل يجب أن يكون الضمير واقعاً خارج تركيبة الفعل ، و إن اتصل بها ، مستقلاً عنها ، إذ يمكن فصله بعماد .

تكفي المقارنة بين ضمائر النصب ، وهي متصلة بالفعل الماضي المبني وضعاً على الفتح ، و بين ما يلحقه مما عدّه نحاة ضمير رفعٍ متصلاً ، لينكشف أن العناصر الأولى لواحق بتركيبة الفعل لا تؤثر في صيغته ، وأن العناصر الثانية لواحق بصيغة الفعل جزء من تركيبته بسبب ما تحدثه من التأثير الظاهر في تسكين المتحرك أو ضمّه . و قد لاحظ صرفيون و نحويون أن العناصر الأخيرة جزء من الفعل فلا تنفصل عنه[339] ، و عند التمثيل يُؤتى لها بضمير الرفع المنفصل .

و إذا ركزنا على المادة الصوتية للواحق الماضي الداخلة في تركيبة فعله سنجدها بصورتها تلك مجرد أمارة تلحق ضمير الرفع المنفصل . كما في ضمائر الحضور خاصة إذ تظهر معها بوضوح في مثل (أنتَ فعلتَ) و (أنتِ فعلتِ) ، و(أنتُما فعلتُما) ، و (أنتُمْ فعلتُمْ) و (أنتُنَّ فعلتُنَّ) . و لا يجوز أن تكون مع الفعل اسماً و مع الضمير علامة إلا في النظرية كما هو حالها من جراء تطبيق ابن جني لمبدأ « خلع الأدلة »عليها[340] . و قد اتضح ، مما سبق من

339) انظر ابن جني ، الخصائص ، ج1 ، ص 101 ، نجد مثل قوله : « الفاعل الذي هو التاء لولا أنه قد مُزج بالفعل و صيغ معه حتى صار جزءاً من جملته كما كانت الكاف من الضمير المتصل ... لكنهم أجروا التاء التي هي ضمير الفاعل في نحو ضربتك ، و إن لم تكن من نفس حروف الفعل ، مجرى نون التوكيد التي يُبنى الفعل عليها » . عن الامتزاج المذكور المؤدي إلى تغيير الفعل يعبر ابن يعيش بقوله : « إنه كجزء منه إذ كان يغير بناءه حتى يختلط به ، كأنه من صيغته . كقولك : ذهبتُ ، و ذهبتُما و ذهبتُمْ ، و ذهبْتنَّ فتسكن آخر الفعل ، وقد كان مفتوحاً قبل اتصاله به » . شرح المفصل ، ج 3 ، ص 104 . انظر أيضاً سيبويه ، الكتاب ، ج1 ، ص 389 ، وهو يقارن بالمتصلين .

340) يعتقد ابن جني أن عناصر بعينها يتحدد انتماؤها المقولي استناداً إلى ما يراكبها . فالتاء و نحوها تكون اسماً إذا راكبت فعلاً كما في (فعلتَ) . و إذا راكبت اسماً كما في (أنتَ) جردها الاسم (أن) من صاحبة الانتماء إلى مقولة الاسم فتحولت حرفاً . و بعبارة ابن جني « التاء في قمتَ ، و قعدت ، و نحو ذلك هي هنا تفيد الاسمية و الخطاب ، ثم تخلع عنها دلالة الاسمية و تخلص للخطاب البتة في أنتَ ، و أنت . فالاسم (أن) وحده ، و التاء بعده للخطاب » . الخصائص ، ج 2، ص 189 . و قد ردد نفس الفكرة في سر صناعة الإعراب ، ج1 ، ص 315، 316 .

مباحث هذا الفصل ، أن أغلب اللغات تلجأ إلى المطابقة لتشخيص العلاقات التركيبية القائمة بين عناصر متراكبة تشكل مقولة معينة . و أن العربية من بين اللغات التي تستعمل هذه الوسيلة لتشخيص علاقة الإسناد التركيبية . بقي أن نذكر أن المطابقة بوصفها وسيرة للتعبير عن العلاقات التركيبية المجردة تبلغ ذروتها التعبيرية إذا قامت على مبدأ وحدة النغمة . و هذا المبدأ يعني قيام علاقة تركيبية بين عنصرين ، و إضافة إلى العنصر الثاني نفس الجرس المسموع مقترناً بالعنصر الأول ؛ أو تسوية العنصرين المتراكبين بنفس العلاقة التركيبية عن طريق إلحاق نفس الصورة الصوتية بهما .

مبدأ وحدة النغمة تحققه العربية لتشخيص علاقة الإسناد التركيبية القائمة بين ضمير الرفع و الفعل كما في (أنا أفعل) ، و (نحن نفعل) ، و (أنت تفعل) ؛ و (أنت فعلت) و (أنتم فعلتمْ) . و تحققه اللغة اللاتينية كما ذكر سابير لتشخيص علاقة تركيبية مخصوصة[341] . و بما أن المبدأ المذكور ملحوظ في أكثر من لغة ترجحت التاء التي تسبق المضارع و تلحق الماضي لأن تكون أمارة و علامة تدل دلالة إشارة على الضمير الذي يراكب الفعل المعلَم . و كذلك شأن سائر العناصر المماثلة .

7) تشهد ظواهر تركيبية كثيرة على أن التاء التي تسبق المضارع وتلحق الماضي، ونحوها من العناصر التي تتعاقب معها على ذينكم المحلين، مغايرة للضمير المحيل على الاسم الظاهر. أحدها إمكان عطف الضمير على الظاهر ؛ (الله يرعى أبا حرب و إيانا) . أو الظاهر على الضمير (فاذْهَبْ أنْتَ

---

341) من خلال حديث سابير عن المطابقة بوصفها وسيلة لسانية لتشخيص النسب المجردة الموجودة بين العناصر المتراكبة ذكر أن اللغة اللاتينية تلجأ إلى ما سمّي هنا بمبدأ وحدة النغمة لتشخيص علاقات التبعية القائمة بين اسم الإشارة و مراكب المنعوت ، كما يظهر من قولهم :

guarum dearum seavarum

القاسيات الإلهات هؤلاء

للمزيد من التفصيل انظر كتابه اللغة ، ص 111 .

و ربَك) . و(إنَك و زيداً منطلقان) . أو عطف الضمير على الضمير ؛ (إنَّا وإيَّاكم لعلى هُدًى أوْ في ضلالٍ مُبين) . و لا يقع شيء من هذا مع العلامة وبالأحرى الأمارة . فلا تعطف على نفسها ولا على غيرها . كما لا يعطف غيرُها عليها . فلا يجوز (فعلتُ و زيدٌ)، و(أفعلُ و بكرٌ)، و(ذهبتَ وأنا)[342] بسبب خرق مبدأ التناظر في المستوى المقولي . و إذا جاء في الشعر شيء من هذا العطف ؛ (أقبلت و زُهْرٌ) ، و (لحقنا و الجيادُ)[343] وجب حمله على الاختصار الضروري لضمير الرفع الواجب إظهاره في غير الشعر : (أقبلتْ هي وزهر) ولحقنا نحن و الجيادُ) .

ثاني الظواهرالتركيبية الشاهدة على أن اللواصق بصيغة الفعل الداخلة في تركيبته علاماتٌ لا ضمائر هي أن الاسم الظاهر يراكب ، من جهة التوكيد ، الضمير، و هما لا يراكبان من نفس الجهة العلامة . و عليه ، لا تجوز الجملتان ؛ (تذهبين عينُك) ، و (هرب نفسُه) بمبررين مختلفين . أولهما يقدمه سيبويه مستنداً إلى خاصية معجمية لكلمتي (عين ، و نفس) هي كونهما غير خالصتين لوظيفة التوكيد . وبما أن (اجمعون) تخلص للوظيفة المذكورة جاز (فزتم أجمعون) .لكنَّ القيد المذكور؛ (الخلوص لوظيفة التوكيد) ، لا يمنع مثل (سجدوا كلُّهم) مع أنَّ (كل) مثل (عين ونفس) في عدم الخلوص للتوكيد[344] . ثاني المبررين أقامه ابن جني على أصل الخفة . وهو أن اختصار

---

342) علل سيبويه ، (الكتاب ، ج1 ، ص 389) ، عدم جواز الجملتين أعلاه بالاستناد إلى ما سبق أن ذكرنا في الدليل (6) الصرفي . بمعنى ان اللواصق بصيغة الفعل المنتمية إلى تركيبته لا يُعطف شيء عليها واقع خارج التركيبة . و بما أن ضمير النصب كضمير الرفع و الاسم المظهر في وقوع الجميع خارج تركيبة الفعل جاز عطف بعضها على بعض ، و لا يجوز عطف أحدها على ماهو من تركيبة الفعل . و يمكن تعليل قبح العطف في مثل (فعلتُ و زيدٌ) و (أفعل و زيدٌ) بكون مبدأ التناظر قد خرق في المستوى المقولي ، إذ يمنع هذا المبدأ عطف المختلفين مقولياً ؛ كعطف الاسم على الحرف كما في المثالين . للمزيد من التدقيق حول مبدأ التناظر راجع الدكتور احمد المتوكل ، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي ، ص 175 .

343) انظر سيبويه ، الكتاب ، ج1 ، ص 390، 391

344) للمزيد من التفصيل انظر سيبويه ، الكتاب ، ج 1 ، ص 390 . و ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج 3 ، ص42 .

ضمير الرفع (أنتم) اكتفاءً بعلامته (تُمْ) الداخلة في تركيبة الفعل (فزتُم) اقتضاه أصل الخفة (16) الذي يقول : متى أمكن استعمال العلامة بطل الإتيان بضمير الرفع بغير موجب تركيبي أو تداولي ، و إنّ الإتيان بالمؤكد ، أياً كانت خاصيته المعجمية ، يعتبر خروجاً إلى باب الإطناب و الإسهاب ضدّ التخفيف والإيجار[345] . أخذاً بمحتوى المبرر الثاني لا يجوز عند ابن جني شيء مما جوز سيبويه . و إذا صح أن المؤكّد المعلّم قد يُختصر فإن قبح مثل (تذهبين نفسُك)، و (سجدوا كلُّهم) آت من اختصار ضمير الرفع ، و الحال أن الكلام قد خرج بالتأكيد إلى باب الإطناب . و لذلك فإن إظهاره من جديد يحسن تلك الجمل. كما في (أنتِ نفسك تذهبين) و(هو عينُه هرب)، و(هم كلّهم سجدوا)، و(أنتم أجمعون فزتم) .

يترتب عما سبق أن التوكيد موجب تركيبي يمنع الاقتصار على العلامة و يقضي بإظهار الضمير . و يتبيّن من صحة الجمل التي يظهر فيها ضمير الرفع و قُبْح التي لا يظهر فيها أن الاسم الظاهر يراكب بالتبعية من جهة التوكيد ضمير الرفع ، كما سبق أو ضمير النصب ، كما في (استهدفوك نفسك) ، و (يدعونكم أجمعين) ، و لا يراكب من نفس الجهة العلامة . و لا مبرر لذلك سوى انعدام التناظر المقولي . و بما أن الضمير كالظاهر مقولياً يلزم ألاّ يراكب الضمير العلامة عن طريق التبعية من جهة التوكيد . و أما الذي اعتبره نحاة ، في مثل الجمل (25) الآتية توكيداً فهو إظهار، بموجب تداولي ، لضمير الرفع المسند إليه الفعلُ .

(25) (أ) كيف وصلتِ أنتِ من الزحام .

(ب) تراجعوا أنتم قليلاً .

(ج) تخرجُ أنتَ أولاً .

---

345) انظر ابن جني ، الخصائص ، ج 1، ص 126 و 127 و 287 .

(د) تتكلّفن أنتنّ بالجناح ألف .

(هـ) نلتم أنتم نصيبكم .

جميع الأفعال الواردة في الجمل (25) مسندة إلى ضمائر الرفع (أنتِ ، أنتَ ، أنتم، أنتن) الواقعة بعدها . تطابقُهما العددي إعراب عن تحقق تلك الضمائر في موقع عيّنه أصلُ « حصر الخطاب »[346] التداولي . بحكم هذا الأصل يظهر ضمير الرفع بعد الفعل الذي يطابقه شخصاً و عدداً و جنساً . و ذلك لعزل الشخص المعني من بين الأشخاص الذين يتناولهم الفعل الواقع قبل الضمير ، إذن تعيين الشخص المعني بالفعل غاية تحصل بإظهار الضمير بعد الفعل المطابق

و التعيين الذي ذكرناه أورد في مثل الجمل (25) من التأكيد الذي قال به النحاة و حصروا معناه في تمكين المعنى في نفس المخاطب و إزالة الغلط في التأويل . إذ تشترك جميعها في خاصية تركيب الفعل مسنداً إلى مخاطب يُعيِّنُه الضميرُ المظهرُ بعد الفعل . وهي في ذلك مثل جمل المجموعة (21) التي يقوم فيها الاسم الظاهر بدون الضمير هنا . و كلتا المجموعتين من الجمل محكومة بمبدأ التفسير البعدي الذي يحكم أيضاً مثل جمل المجموعة (26) الآتية :

(26) (أ) ﴿ إنه أنَا اللّهُ ﴾ .

(ب) ﴿ فقضَاهنَّ سبْعَ سمَوَاتٍ ﴾ . (41-12)

(ج) ربَهُ فتيةً دعوتُ إلى مايورث المجد .

---

346) حصر الخطاب أصل تداولي أفدته معنى و تقنية من شهاب الدين القرافي . دور هذا الأصل يتمثل في تعيين، من بين الحاضرين ، الشخص المعني بالفعل ، و تتكون نهيجته من ذكر الفعل معلماً بأمارات تجعله يعم المخاطبين على البدل و التناوب لإسناده إلى الضمير بعده المحصور ، بواقع المشاهدة ، في بعض المخاطبين بالفعل قبله . و تعبير القرافي « بحصر الواقع المسمى في شخص معين ، . . . ، إذ قلت لجماعة بين يديك انت أخاطب و استوت نسبتك في الخطاب معهم و مواجهتك إليهم و إشارتك لم يفهم أحد منهم نفسه بخصوصه ، و إنما يفهمها إذا حصر الواقع الخاطبة فيه » . للتوسع انظر كتابه ، شرح تنقيح الفصول ، ص 35.

و إذا أمكن ، في نحو (26) ، تفسيرُ الضمير المبهم[347] بالظاهر الجملة أو المفرد بعده صار من باب أولى تفسيرالعلامة أو الأمارة بالظاهر كما في (21) و (22) أو بالضميركما في (25) . بأصل « استعظام الفعل » التداولي تحقق في مجموعتي الجمل (21 و 22) الأسماء الظاهرة بعد الفعل و قد انتظمتهما علاقةُ الإسناد التركيبية المشخَصة بالمطابقة ، فوجب لها حالةُ الرفع التركيبيةُ . و في نفس الموقع و بنفس العلاقة و الحالة التركيبيتين لكن بأصل حصر الخطاب التداولي تحققت ضمائر الرفع في مجموعة الجمل (25) . و بنفس العلاقة و الحالة التركيبيتين ، لكن بأصل « الاستبداد » التداولي المقترن بمبدأ التفسير القبلي ، يتحقق ضمير الرفع قبل فعله الذي يطابعه . كما في مجموعة الجمل التالية .

(27) (أ) هُمْ يُفرِشون اللِّبْد كلَّ طمِرَّةٍ .

(ب) أنتَ اصطدتَ نحو العربية بغير النظرية التوليدية .

(ج) أنا سعيتُ في مصلحتك .

(د) هو يحب الثناء .

بأصل الاستبداد تفرداً بالفعل أو تمكيناً لثبوته في نفس المخاطب[348] يتعيَّن إظهار الضمير مسنداً إلى فعل بعده يطابقه . و لولا الاصل المذكور لما ظهر الضمير عملاً بمحتوى القيد (16) الذي يقول : متى أمكن استعمال العلامة بطل الاتيان بضمير الرفع بغير موجب تركيبي أو تداولي. نستخلص مما سبق النتائج التالية :

347) للاستزادة من المواضع التي يتأخر فيها المفسِّر عن الضمير، وأغراض هذا الاستعمال انظر ابن يعيش ، شرح المفصل ،ج3 ، ص 114. وابن هشام، مغني اللبيب، ص 541. وابن أبي الربيع، البسيط، ج1، ص 303 . والرضي، شرح الكافية، ج 2 ، ص 27. انظر الأنباري ، البيان، ج 2، ص 339 ، والزمخشري، الكشاف، ج 4، ص 190 .

348) فيما يخص القيمة التداولية لذكر الفاعل قبل فعله انظر الجرجاني، دلائل الإعجاز، القول في التقديم والتأخير، ص 106 .

ـ اختصار ضمير الرفع أو إظهاره عمليتان تقترنان ، على التوالي ، باصلي الخفة و الإفادة المكونين لمبدأ التداول بوصفه أحد المبادئ الأربعة المقوّمة للغة .

ـ لوقوع ضمير الرفع واسطة بين الاسم الظاهر الذي يفسره و بين العلامة الدالة عليه دلالة إشارة فإن العلامة تحجب الضمير الذي يحجب بدوره الاسم الظاهر ، و لذلك لا يظهران معها بغير مقتض تركيبي أو تداولي .

ـ ضمير النصب يخضع لعملية الاقتصار من الحذف المقترن باصل الإفادة ، إعادة ذكره نَقْضٌ للغرض من الحذف . بخلافه ضمير الرفع الخاضع لعملية الأختصار المرتبط بأصل الخفة فإن إظهاره قبل الفعل المعلّم به أو بعده يخضع لأصل الإفادة .

ـ كما أن لضمير النصب صورة صوتية واحدة ، كان متصلاً بتركيبة الفعل أو منفصلاً عنه، فإن لضمير الرفع أيضاً صورة صوتية واحدة ليس إلاَّ . يراكب بها فعلاً ، منفصلاً عنه ، بعلاقة الإسناد التركيبية المشخصة بالمطابقة و قد بلغت ذروتها التعبيرية في الحضور لقيامها على مبدأ وحدة النغمة . و إذ لم تقم المطابقة في الغياب على نفس المبدأ فلتعاقب الضمير و الظاهر على مدخل المسند إليه أحد طرفي علاقة الإسناد التركيبية . و بما أن هذا التعاقب لا يكون في الحضور بقسميه التكلم و الخطاب ، و إلا تحوّل إلى غائب ، صار بالإمكان إقامة المطابقة على مبدأ وحدة النغمة . كأن يقترن نفس الجرس (تُنَ) مثلاً بالمتساندين على السواء . كما يظهر من « أنْـ (تنَ) فرر(تنَ) » .

ـ المسند ، بوصفه أحد طرفي علاقة الإسناد التركيبية ، تتصل بصيغته إذا كان فعلاً علامةٌ مرصوصة أو مفكوكة دالةٌ على مراكبه . من مجموع الصيغة و العلامة تتشكل تركيبةٌ يقترن بها ضميرُ النصب لا غير . لأنه لم يبق فيها مكان لإخفاء صورة ما سماه نحاةُ الضمير المستتر . و قد تبيّن مما سبق أن هذا المصطلح مفهوم نظري ، تولد عن عاملية نحاة البصرة المرتبة ، و ليس له في

الواقع اللغوي مكان . فهو لا ينسجم ، من جهة ، مع وسيط العلامة المحمولة الذي يقضي بتحرير مكونات الجملة لترتيبها أصول التداول ، و لأنه ينقض من جهة ثانية « مبدأ البيان » أساسَ اللغة بوصفها نسقاً من الرموز يعبر عن المقاصد . لأن هذا المبدأ يقضي بأن يكون لكل عنصر لغوي صورة صوتية ، و الضمير المستتر لا صورة له أصلاً . و لدخول علامة ضمير الرفع و مفسّره الظاهر في تركيبه الفعل ينتفي كل داع إلى اقتران أحدهما بالفعل .

–يتميز الفعل في اللغات الآخذة بوسيط التصريف اللغوي بتركيبة تتشكل من صيغته مضاف إليها علامات ترفع عن الفعل ضرورةَ أن يمْثُلَ معه مراكبه بعلاقة الإسناد . و إذا لم يمثل مع الفعل المؤشَر بعلامة مراكبه ، أحدُ الضمائر ؛ (أنا ، نحن ، أنتَ، أنتِ ، أنتُما ، أنتُم ، أنتُنّ ، هُو ، هي ، هُما ، هُم ، هُنّ) ، أو اسمٌ ظاهر مما يرادف أحد ضمائر الغيبة ؛ (هو – هنّ) ، حصل في بنية الجملة شغور .

– بما قدمنا من الأدلة الفاصلة بين الضمير و العلامة ، و من الأصول المتحكمة في استعمال الضمير أو مرادفه الظاهر يصبح تناول نحاة جدد لموضـــــوع الضمير و العلامة غير وارد[349] . لدعم هذه الملاحظة هناك أكثر من مبرر نكتفي بذكر أربعة .

1) عرض الباحث أفكار نحاة منتقداً إياها انتقاداً عقدياً لا معرفياً ، فلم يهتد ، بهذا الأسلوب في البحث المتميز بافتعال الأسباب لاستبدال فكر بآخر ، إلى فكرة أو تحليل جديدين عدا ما سيأتيه من عرض نظرية شومسكي في الموضوع .

2) لم يتناول الدارس الضمير و العلامة على وجه العموم فتنكشف له الخصائص الفارقة . بل تراه ، يعمد إلى المعروف عند جمهور النحاة بضمائر

---

349) انظر د . عبد القادر الفاسي ، الربط الإحالي ، التطابق و تغطية اللغات ، مجلة تكامل المعرفة ، عدد 9 . ص 144-121

الرفع المتصلة ليجعل منها مجموعتين ، و ليس له من المبررات سوى التصريح بذلك . كأن قوله : «نضع هنا جانباً مشكل المتصلات التي توجد في المتكلم و المخاطب ، . . . ، لأنه يختلف عن الإشكال المطروح في وجوه متعددة» كاف لفصل عناصر الغيبة مقولياً عن عناصر الحضور بقسميه . و الأمرُ أن تتغاير عنده عناصرُ الغيبة . إذ بسكوته عن نون النسوة صارت من قبيل المتصلات التي طرحها جانباً . في المقابل وقع التركيز على واو الجماعة و ألف الإثنين ، و قد اعتبرهما علامتين بدون أي مبرر ، و الفاعل ضمير مستتر كالذي في المجرد من العلامة . وهو في هذا لم يأت بشيء لم يقله أبو عثمان المازني . و مع هذا التصنيف التحكمي الذي لا يستند إلى أي معيار تراه يعيب على من عالج كل عناصر المجموعة في تناول واحد ، ووحّدها مقولياً : (إما ضمائر رفع متصلة ، وإما علامات على ضمائر الرفع و لا تكون إلا منفصلة) ، و يقول : «هناك فرق بين هذه الضمائر و الغائب المرفوع . لأن هذه ضمائر متصلة و الغائب المرفوع يمكن اعتباره علامة تطابق . فهناك فرق بينهما ، و إن كان النحاة لا يفرقون بينها . و هذا مشكل» و لكنه مشكل بالنسبة إلى من يعتبر و لا يعتبر .

2) استضاءة الباحث بنماذج نحوية تدّعي لنفسها الكلية في تحليله لجمل منسوبة إلى العربية سيضطره إلى نعت هذه اللغة بالشذوذ إذا لم تذعن ألفاظها لصوغها في نحو غيرها ، و إلى رمي نحاتها بقصور النظر إذا لم يقدم أحدهم في مسألة الضمير و العلامة ما يقنع . و سوف يتأكد في المبحث الموالي ما سبق أن رأينا في منهج الاستضاءة من مزالق شنيعة أخطرها تجريد اللغة المعينة من الخصائص المميزة لنمطها .

4) يبدو صاحب المقال ، من خلال تناوله للضمير و العلامة في العربية ، باحثاً يمارس مهارة التمرين على إثبات الكلية لأفكار شومسكي و مواضعاته الاصطلاحية التي ضمّنها «نظرية الربط العاملي» . من جملة ما يكشف عن انحصار هذف الدراسة في ما قيل انتقاءً ، من بين ضمائر الرفع المتصلة أو

العلامات الثلاث عشرة : ما فيه شيء من مفهوم العناصر الفارغة في النظرية المذكورة . و لولا إثارة شومسكي لمفهوم العنصر الفارغ لما فزع باحثنا إلى العناصر الثلاثة التي حظيت دون أخواتها بالدراسة . و عملاً برأي شومسكي المثبت لكل اللغات بنية نووية قاعدية يلزم كل المطبقين أن يجتهدوا لوضع الحجج طريقة تسهل إقحام العنصر ضم في الحديث عن لغتهم ، و إن كان وصفها لا يفتقر إلى ضم إلا من أجل ضمها إلى نمط الأنجليزية . و في هذا الباب لم يقصر صاحب المقال كما يشهد المبحث الأخير منه .

6.6.3. من تراكيب الشغور البنيوي .

لا ينبغي أن يفهم من الشغور البنيوي المستعمل في هذا الموضع أن هناك عنصراً مجوّفاً ؛ (جوفه خال من أي مادة صوتية) ، تنتظمه علاقة تركيبية بغيره من العناصر الثخينة ؛ (تتوفرعلى حشو صوتي بين السطوح) ، فتتكون « جملةٌ فعلية » في اللغات الآخذة بوسيط التصريف خاصة ، أو « جملةٌ مصدرية » في كل اللغات . لكن العنصر المجوّف لا يتلقى « عوارض » في الجملة المصدرية لخولها من « صرفة الزمن » التي تعمل « النّومية » في « الممسوج » . و حرصاً على كلية الأحكام وجب ألا يتلقى المجوّف ، وهو في الجملة الفعلية المتوفرة على صرفة الزمن داخل اللغات الآخذة بوسيط التصريف ، ما يتلقاه من العوارض العنصر الثخين الواجب الظهور في نفس الموقع من الجملة الفعلية داخل اللغات الآخذة بوسيط الترصيص . فما ذكرنا هنا معنى ضم العنصر المجوّف المدرج في نظرية شومسكي لاحتواء لغات قد لا يمثل سوجُ جملتها في البنية المكونية التي وضعها شومسكي لكل اللغات . و سوف نرى أن ليس للعنصر ضم هذا موقع في نحو يستهدف وصف اللغات التي تكوّن مع العربية نمطاً واحداً بحكم اشتراكها في وسيط التصريف اللغوي .

عملاً بما ثبت لدينا في مباحث الظاهر و الضمير و العلامة ينتج الشغور البنيوي عن توافر خاصيتين . الخاصية الأولى صرْكيبيّةٌ ؛ (صرفية تركيبية) ، تحصل بإعداد تركيبة للفعل عن طريق إلصاق بصيغته الصرفية علامات ينتقي بها الفعلُ العنصرَ الذي ينبغي له أن يراكبه . و الخاصية الثانية تركيبية ، تنحصر في عدم مثول العنصر الذي انتقاه الفعل في الطرف الآخر من علاقة الإسناد التركيبية . فلا يشترط في الشغور البنيوي سوى تركيبة يكتسبها الفعل بانتمائه إلى النمط التصريفي من اللغات المتميز بتمام المطابقة ، إضافة إلى خلو الطرف الآخر من علاقة الإسناد التركيبية من العنصر الذي انتقاه الفعل بعلامته . و يظهر للوهلة الأولى أنه بغير تضافر هاتين الخاصيتين لا شغور بنيوي . وهو ما سنحاول التثبت منه .

إذا أخذنا بالتحديد المقدم للشغور البنيوي في الفقرة السابقة لا يدخل في هذا الظاهرة من الجمل المدروسة في مبحث الشغور سوى الجمل التي تتوفر على فعل ، بعلامة ملتصقة بصيغته ينتقي ضميراً أو ظاهراً من غير أن يستجيب أحدهما للمثول معه في الجملة . كما يتضح من الجملة (6ج) المعادة هنا .

(6) (ج) أتسافر ليلاً .

إذ ينتقي الفعل بتركيبته (تسافر) أحد الضميرين (أنت) و (هي) أو ظاهراً مرادفاً لهذا الأخير . و لكن لم يمثل معه في الجملة أحدُ مَدْعَوِيه الثلاثة . و كذلك شأن الفعل في الجملة (11) .

(11) ﴿ يسألونك عن الانفعال ﴾ .

حيث ينتقي بعلامته المفكوكة الياء و الواو الضمير (هم) أو مرادفا له من الأسماء الظاهرة من غير أن يمثل معه أحدُهما في الجملة . و في «الجملة المؤسِّسة» ؛ (لقدظلمك) ، بخلاف «العبارة الدامجة» ؛ (بسؤال نعجتك إلى نعاجه) في مثل التركيب (12) الموالي :

(12) (لقد ظلمتك بسؤال نعجتك إلى نعاجه) .

يكون الفعل (ظلم) قد دعا بتركيبته المجردة من العلامة الضمير (هو) أو مرادفاً له من الأسماء الظاهرة و ما استجاب أحدهما . أما العبارة الدامجة فإن انتفاء الخاصية الصركيبية منها تخرجها من تراكيب الشغور البنيوي و سنعود بعد قليل إلى مثل هذه التراكيب المصدرية لتحليلها بدقة . و بخلاف ما تقدم، للجملتين (13) و (14) بنية مكونية تامة .

(13) أنت تسافر ليلاً .

(14) هي تسافر ليلاً .

إذ يصطفي الفعل (تسافر) بعلامة مفكوكة (ت ، Ø) في تركيبته الضميرين (أنت) و (هي) أو اسماً ظاهراً يرادف (هي) ، و تسمح علاقة الإسناد التركيبية بالمثول في الجملة لما يحمل المواصفات المعلّمة في تركيبة الفعل ، و يرتب أصل الاستبداد التداولي طرفي الإسناد مظهراً (أنت) و (هي) قبل الفعل في الجملتين (13) و (14) فتمت بنيتهما المكونية ، كما تمت ، بنفس الضوابط الثلاثة ؛ (يصطفي الفعل ... و تسمح علاقة الإسناد ... و يرتب أصل الاستبداد) ، البنيةُ المكونية للجملة في المجموعة (27) المعاد منها الجملةُ (أ) الموالية .

(27) (أ) هم يفرشون اللّبد كلَّ طمرَّةٍ .

الأفعال الواردة في مجموعتي الجمل (21) و (22) مشبّعة بحكم حصول كل فعل على اسم ظاهر اختاره الفعل بعلامة في تراكيبته . مثول الظاهر في تلك الجمل بعد فعله المؤشّر بعلامة دالة عليه حصل بمقتضى أصل التعيين التداولي كما سبق تحديده ، و بترخيص من 1) وسيط العلامة المحمولة الذي يوفر للغات الآخذة به كالعربية بنيةً قاعدية توليفية ذات رتبة حرة . و 2) وسيط التصريف الذي يسمح ، خصوصاً للفعل و الاسم المرفوع في اللغات الآخذة به بتبادل المواقع وإن قامت تلك اللغات على وسيط الرتبة المحفوظة . كما هو حال اللغة الإيطالية و نحوها الإسبانية . و 3) مبدأ التفسير البعدي الذي يحكم « ضمير

الشأن » و غيره من المبهمات كانت ضمائر أو علامات . بالمثبت في هذه الفقرة يمكن القول في وصف مثل الجملة (21 هـ) المعادة هنا .

(21) (هـ) يلومونني في حب ليلى عواذلي .

استشعاراً بأهمية الفعل (يلومون) يؤشر بعلامة (يـ + و) مبهمة بترخيص من مبدأ التفسير البعدي ، و يُحقق ، بترخيص من وسيط التصريف اللغوي ، في الرتبة الأولى لبراكبه (عواذلي) الاسمُ الظاهر بعده ، المقبولُ ، (بما يحمل من المواصفات ؛ كونه غائباً مذكراً جمعاً ، المعلَمَة في تركيبة الفعل) لتعيين المركب الواقع في الطرف الآخر من علاقة الإسناد الحامل لحالة الرفع التركيبية ووظيفة الفاعل النحوية . من الوصف المقدم لهذه الجملة الذي يسري على مثيلاتها في المجموعتين (21) و (22) نستخلص النتائج التالية .

1) الفعل في العربية يُعادد فاعله المتأخر عنه استشعاراً بأهميته . و لا يعادده تنبيهاً على أهمية الفاعل أو المفعول بحسب رتبه أحدهما من الفعل . و إذا تقدم الفاعل المستبد بفعله تعينت المطابقة العددية منعاً لإمكان إسناده إلى أي اسم محتمل يأتي بعده . هذا الكلام يمكن صوغه من جديد في ضابط المطابقة (28) الموالي .

(28) الفعل ، في العربية و نحوها من اللغات ، يطابق عددياً الفاعل في حالتي ؛ استبداد الفاعل بالفعل ، أو التنبيه على أهمية الفعل بصرف النظر عن الفاعل . و لا يطابقه في حالة التنبيه على أهمية الفاعل أو المفعول بحسب رتبة أحدهما منه .

2) بصحة ضابط المطابقة (28) لا يصح من العوارض ؛ (أي الأحوال التركيبية كحالتي الرفع و النصب و الوظائف النحوية كوظيفتي الفاعل والمفعول) ، التي أسندها نحاة العربية[350] إلى الاسم الظاهر بعد الفعل المطابق له عددياً كما في مثل (21) سوى حالة الرفع التي عملتها علاقة الإسناد التركيبية

350) انظر الفراء ، معاني القرآن ، ج1 ، ص 315 ؛ و ج 2 ، ص 198 . و سيبويه ، الكتاب ، ج1 ، ص 236 . والأنباري ، البيان ، ج 2 ، ص 158 ؛ و ج1 ، ص 301 . و أبا جعفر النحاس ، إعراب القرآن ، ج 2 ، ص 366 .

المشخَّصة بالمطابقة التامة بين المتساندين ، ووظيفة الفاعل التي عملتها علاقة السببية المحقِّقة لعلاقة الإسناد .

3) تبيَّن أن وسيط العلامة المحمولة يوفر للغات الآخذة به بنية قاعدية توليفية ذات رتبة حرة ، و أن وسيط التصريف يوفر للغات الآخذة به و بوسيط الرتبة المحفوظة كالإيطالية بنية قاعدية ذات رتبة حرة جزئياً ؛ إذ يمكن للفعل و الفاعل التعاقب على الموقع الواحد لخلوه من سمة أحدهما . يلزم عن هذا أن الأسماء الظاهرة بعد الأفعال المطابقة لها قد تحققت أصلاً في موقعها . كما في مثل (29) ، و نحوها من الإيطالية (04) ، و من البرتغالية (05) في الطرة[351] أسفله .

(29) يلومنني في اشترائي النَخيلَ أهلي فكلّهم ألوم .

4) ليس في تراكيب الجمل (21) و(22) و(29) ونحو ذلك من الإيطالية (01) و(03) و(04) أو البرتغالية (05) تأخير للفاعل بحكم ظهوره بعد الفعل . ففي العربية لم يكن الفاعل محققاً قبل الفعل بحكم تطابقهما العددي، ثم وقع تحريك الفاعل ، و أبقي على المطابقة دليلاً على انتقاله بعد فعله . لأن هذه العملية غير معللة ، فلا تدخل في أيٍّ من « الاحتمالات المسبورة » في ضابط المطابقة (28) . و كذلك الشأن في غير العربية من اللغات المذكورة . إذ لو كان الفاعل منقولاً إلى موقع بعد الفعل لخلّف طيْفاً في عدنه . و العود على متأخر يضيف مشكلاً جديداً إلى قالب الربط الذي وضعه شومسكي لربط العوائد بالمفسِّر السابق .

---

351) من الجمل التي يتأخر فيها الفاعل في الإيطالية ذكر شومسكي الجملة (04) إلى جانب الجملتين (01) و(03) في الطرتين (309: 317) ، وذكر روفري من البرتغالية الجملة (05) . انظر التركيب الجديد، ص 293، 176

(04) arriva un ragazzo

طفل وصل

(05) sairam os ropazes

الأطفال انصرفوا

5) لمثول الفاعل بعد الفعل في نحو الجمل (29) و (01) و (05) لا شغور بنيوي في مثل هذه الجمل . لأن خاصية التعاقب الحر للفعل و الفاعل على نفس الموقع ؛ (يوفرها عندنا وسيط التصريف اللغوي و عند شومسكي برمترالسوج الشاغر) ، لا تؤدي بشرط مثول الفاعل بعد الفعل إلى شغور عدن السوج الذي يجب ملؤه بالعنصر المجوّف ضم ، خلافاً لما يراه شومسكي . لأن رأيه هذا قد يسلم في إطار نحو يزعم محتواه الكلية القائمة على عقيدة ما يصح في الأنجليزية يصح في غيرها من اللغات ، و يسعى أخيراً بالبرمترات إلى الكشف عن الخصائص النمطية للغات المغايرة من أجل رفع الفوارق و إعادة ما يبدو منها شارداً إلى حضيرة الأنجليزية بوصفها اللغة التي تشخص الصور الكلية للفكر البشري .

لتوضيح سند شومسكي فيما يراه في المسألة أعلاه يمكن القول ؛ بما أن الانجليزية من نمط اللغات التي تستوجب مثول السوج في الجملة قبل الفعل و لا تُجيز خلعه سهل ؛ (بسند من العقيدة : ما يصح في الأنجليزية يصح في غيرها) ، وضع الفرضية التالية : للجملة في كل اللغات بنية نووية قاعدية واحدة يمثل لها بما يلي : (م س – صرف – م ف) . و قد سبق بيان ذلك (3.5.5.(1)) . و كل لغة يعتبرها شومسكي، بوجه من الوجوه ، من النمط الذي يؤصّل الرتبة (فا فع مف) ، تقبل بترخيص من برمتر السوج الشاغر أن يمثل الفاعل بعد الفعل في بعض تراكيبها يجب تهذيبها لئلا يبقى عدن السوج شاغراً في البنية المكونية ، و يحصل ذلك بما يلي .

وضع العنصر المجوّف ضم محاطاً بشروط لملء الفراغ الناجم عن تحقق السوج بعد الفعل في جمل من الإيطالية و نحوها الإسبانية و البرتغالية و هلم جرا . يتكوّن ضم بوجود عامل يؤثر دوراً محورياً و لا قابل تخين في عدن السوج يستلم أثر العامل . و عملاً بمبدأ تجنب الضمير الذي صاغه شومسكي من قول نحاة العربية متى قدروا على المتصل لم يأتوا في مكانه بالمنفصل ؛ (نظ

؛ ط 322) ، جاز للعنصر المجوف ضم أن يمثل في عدن سوج ثم يظهر أو ظهر بعد الفعل في جملة حرة غيردامجة في غيرها .
و للمحافظة على خاصية تجرد ضم من العوامل كما لو كان في الجملة المصدرية المتميزة في الانجليزية و غيرها من اللغات بالتجرد من صرفة الزمن العاملة في عدن السوج لم يجد شومسكي بداً من إلغاء عمل صرفة الزمن الكائنة في اللغات غير المظهرة للسوج . بهذا القرار يتحصن ضم من العوامل و إن وقع في عدن السوج المراقب عاملياً في الجملة الفعلية بعنصر المطابقة (طبق) من الصرفة[352] و خلو هذا الحديث من الجدية لا يخفى على ذي بصيرة .

و إذا لم نلتفت لغير الخصائص الذاتية للنمط اللغوي المحددة بوسيط التصريف لم نجد ما يمكن أن يبرر به إدراج مثل الجمل (29) و (04) و (05) في تراكيب الشغور . لأنه بمثول طرفي علاقة الإسناد فيها تكون بنيتها المكونية تامة بحيث لا تقبل إضافة أي عنصر آخر يُرْبَط مع الماثل فيها بنفس العلاقة . لذا يمكن أن يقال ، في وصف أي جملة مما ذكر في أي لغة من نمط العربية و نحوها الإيطالية و الإسبانية و البرتغالية و غير ذلك ، كلام من قبيل : استشعاراً بأهمية الفعل (ف) يؤمَّر بعلامة (ع) مبهمة بترخيص من مبدأ التفسير البعدي ، و يحقَّق (ف) بترخيص من وسيط التصريف اللغوي في الرتبة الأولى لبراكيبه (م س) الاسم الظاهرُ بعده المقبول ، بما يتوفر عليه من الخصائص الصرفية المعلَّمة أيضاً في تركيبة (ف) ، لتعيين المركب الاسمي الواقع في الطرف الثاني من علاقة الإسناد ، و الذي يتلقى عنها حالة الرفع التركيبية ، ووظيفة الفاعل النحوية إذا كان الإسناد قد تحقق بعلاقة السببية .

و بمثول طرفي الإسناد في مثل (وصلتِ أنتِ) من المجموعة (25) تكون البنية المكونية لجملها تامة ، فلا تقبل عنصراً إضافياً تربطه نفس العلاقة بالظاهر

352) للاستزادة من صنف الأفكار الواردة أعلاه انظر المباحث :(3.4 - 5.4) من كتابه شومسكي نظرية العمل والربط .

فيها . و لولا أصل حصر الخطاب التداولي لما ظهر ضمير الرفع بعد الفعل و قد انتظمتهما علاقة الإسناد التركيبيةُ المشخَّصة بالمطابقة التامة القائمة على مبدأ وحدة النغمة . و يكون مثول الضمير في جمل (25) ، كالاسم الظاهر في مثل (29) ، مانعاً من إدراج هذه التراكيب كلها في الشغور البنيوي . و بهذا الوصف المفسِّر بما أثبت من الأصول و المبادئ و الوسائط نستطيع أن نحافظ على الخصائص النمطية للغات ، و أن نتفادى العديد من المشاكل المترتبة عن زيادة العنصر المجوَّف ضم لإلحاق لغات بنمط غيرها . و بجعل علاقة الإسناد عاملةً حالة الرفع في القابل قبل الفعل (هم يُفرشون) أو بعده (بلغت أنت) نستغني عن تحايل شومسكي[353] على إيصال حالة الرفع من ضم في عدن السوج قبل الفعل إلى المركب الاسمي الماثل بعده في الجملة (04) و نحوها .

تبيَّن مما سبق إمكان الاستغناء عن مفهوم العنصر المجوف عند وصف الجملة الفعلية التي تحتوي فعلاً ؛ تقدَّمَ المرفوع فيها أو تأخر . يهمنا الآن المرور إلى بيان وضعية هذا العنصر الذي قد يُضطر إليه لسد فراغ في جملة من المجموعات (31-33) المتميزة بخلو بنيتها المكونية من عنصر أو أكثر إذا قيست بجمل المجموعة (30) الموالية .

(30) (أ) عجبت لصاحبكم من احتقاره أهلَه .

(ب) ﴿ ولَوْلا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الأَرْضُ ﴾(2-251) .

(ج) مجتمع يتميز بكُرْه الابْنِ أبوه .

(د) ليس من المروءة شتمٌ زوجةٌ زوجَها .

(هـ) ليس من العفة تقبيلٌ الزوجُ زوجتَه تحت أعين الناس .

---

353) نفس المصدر ، ص 440 .

(31)(أ) لا يُنهِنْهُ الكبارَ وعيدُ البُغاث .

(ب) ﴿ جاءهُمْ نصرُنا ﴾ . (12-110) .

(ج) وقف المتهم ينتظر إصدار الحكم .

(د) ﴿ لا يستطيعُون نصرَ أنفُسهم ﴾ . (21-43) .

(32)(أ) إكرامٌ للمرء استخفافٌ بالخلق .

(ب) ﴿ وصدٌّ عن سبيل الله ﴾ . (2-215) .

(33) (أ) فلولا رجاء النصر منك و رهبةٌ عقابَك قد صاروا لنا كالموارد .

(ب) ﴿ إطعامٌ في يوم ذي مسغبة يتيماً ﴾ . (90-14) .

(ج) ضعيفُ النكاية أعداءَه يخالُ الفرار يُراخي الأجَل .

(د) ﴿ لا يُحبُّ اللهُ الجهرَ بالسّوء من القوْل إلاّ مَنْ ظُلمَ ﴾ . (4-148) .

في المجموعة (30) تتميز الجمل المصدرية الدامجة ، لا تنتمائها إلى عبارة أكبر، بتمام بنيتها المكونية . فقد ارتبط المصدر بالاسم المرفوع بعده ، كما في (30د، هـ) ، بعلاقة الإسناد التركيبية غير المشخصة . لأن المصدربصفته اسماً لا يتحمل علامات المطابقة . ثم ارتبط المركب منهما بعلاقة الإفضال التركيبية بالاسم المنصوب . و بما أن علاقة إسناد المصدر إلى المرفوع لا تشخصها المطابقة صار من الممكن اللجوء إلى علاقة الإضافة المدلول عليها بحرفها (ل) المختصرة من أجل تركيب المصدر إلى الفاعل ؛ كما يتضح من (30 أ ب) ، أو إلـــى المفعول ، كما في (30 ج) . و الذي ينبغي الاحتفاظ به هنا هو إمكان اللجوء إلى علاقة الإضافة[354] لتركيب عنصرين كان من الممكن ربطهما بعلاقة الإسناد لو تحمل أحدهما ما للآخر من الخصائص الصرفية .

354) يضاف المصدر إلى الفاعل أو المفعول و يتعين أحدهما بالإعراب الظاهر على غير المضاف . انظر سيبويه . الكتاب ، ج1 ، ص 97 . أو المبرد ، المقتضب ، ج1 ، ص 151 . و ج 3 ، ص 204 هامشها . و ابن جني ، الخصائص ج 2، ص 406 .

بخلاف ذلك نجد المصدر في المجموعة (31) مركباً بعلاقة الإضافة إلى الفاعل ، كما في (وعيد البُغاث) و (نصرنا) ، و لم يمثل مع المركب منهما المفعولُ اقتصاراً ، كما تقدم في مبحث الحذف . و بنفس العلاقة يراكب المصدرُ المفعولَ ، كما في مثل (إصدار الحكم) ، و (نصْرُ أنفسهم) . و لم يمثل الفاعل مع المركب من المصدر و المفعول لأن الإضافة[355] هنا عوّضت علاقة الإسناد التركيبية المحقَّقة بعلاقة العلية الدلالية . كما يكون ذلك مع الفعل المبني للمجهول .

عدم مثول الفاعل ، في الجملة المصدرية ، مع المركب من المصدر المضاف إلى المفعول ، يبرره نحاةُ العربية بالاختزال المستعمل أيضاً لتبرير عدم مثول الفاعل في الجملة الفعلية التي بني فيها الفعلُ للمفعول . (نظ : مبحث 4.3) . و لذلك لا يضمرون فاعلاً في الجملتين[356] . و قد ساوى الزمخشري بينهما باضطراد[357] . و إذا صح أن كانت الجملة الفعلية المتكونة « من مرفوع يُراكبه بعلاقة الإسناد « فعلٌ قاصرٌ » أو فعلٌ متعد مبني للمجهول ، تُناظرُ الجملة المصدرية المتكونة « من مصدر يراكبه بعلاقة الإضافة ذو وظيفة المفعولية ، وجب إخراج التركيب الأخير كما أخرج الأول من ظاهرة الشغور البنيوي[358] .

---

355) علاقة الإضافة تتكون دلالياً من مجموع (U) العلاقتين (ع 1 ، ع 2) بين العنصرين (س ، ص) المعبر عن كل ذلك بما يلي : س(ع1 U ع 2) ص . للمزيد من التوضيح انظر الأوراغي ، اكتساب اللغة، ص 115 .

356) من عدم إضمار الفاعل في الجملة المصدرية يعبر أبو حيان الأندلسي بقوله وهو يحلل قوله تعالى : (ونحن نسبح بحمدك) : « الحمد : مصدر مضاف إلى المفعول ... و الفاعل عند البصريين محذوف في باب المصدر ... و ليس بمنوي في المصدر ... لأن أسماء الأجناس لا يضمر فيها » البحر المحيط ، ج 1 ، ص 143 . انظر ص 470 منه .

357) يتكرر مثل قوله حيث تعرض لإضافة المصدر إلى المفعول ، كما في قوله تعالى (يحبونهم كحب الله) . « على أنه مصدر من المبني للمفعول ، و إنما استغني عن ذكر من يحبه لأنه غير ملبس » . الكشاف ج 1 ، 211 . و ج 4 ، ص 507 قال : « رهْبَة : مصدر رهب المبني للمفعول » .

358) فرضية شومسكي المتعلقة ببرمتر السوح الشاغر قادت الدكتور عبد القادر الفاسي إلى إضمار العنصر المجوّف في المصدر . يقول : « إذا قلت : أراد زيد قتله ؛ فإن فاعل القتل هو ضم . و ضم هنا يرجع إلى زيد » . تكامل المعرفة ، ص 133 . و قد سبق أن رأيناه يقدر ضميراً مبهماً يوطّئه في عدد السوح في تراكيب الفاسي .

و إذا كانت أبنية (31) توضح إمكانية اقتصار المفعول أو اختزال الفاعل فإن جملتي (32) شاهدتان على إمكان اجتماع في جملة[359] ما تفرق في جمل (31) . بحيث يُذكر المصدرُ (إكرام) أو (صدٌّ) مقطوعاً عن الإضافة إلى الفاعل و المفعول مربوطاً بعلاقة إسناد إلى مثله (استخفاف) أو إلى أحد مشتقات الفعل[360] و في هذه الحالة لا شغور بنيوي بحكم تمام البنية المكونية و مثول طرفي علاقة الإسناد . يلزم عن المثبت هنا وجود جمل فعلية أو مصدرية تخلو من مركبات تحمل وظائف نحوية . معنى ذلك أن علاقة الإسناد قد تحققت بعلاقة الانتماء الدلالية ، كما سبق أن بينا ذلك . (5.5.3) .

في جمل المجموعة (33) يلاحظ أن المصدر مقطوع عن الإضافة إما بتنوينه (رهبةٌ عقابك) و (إطعامٌ يتيماً) ، و إما بإدخال (ال) عليه (ضعيفُ النكاية أعداءه) و (الجهر بالسوء)[361] . و عملاً بمبدأ سبق إثباته يقضي بضرورة أن يكون عدد الأطراف أكبر من عدد العلاقات وجب أن يكون المنصوب في مثل (33) قد راكب بعلاقة الإفضال التركيبية مركباً إسنادياً ينحل بدوره إلى عنصرين تربطهما علاقة الإسناد . لكنه لم يمثل سوى أحد المتساندين ؛ (رهبةٌ) و (إطعامٌ) ، و (النكايةُ) و (الجهر) . و لعدم مثول الطرف الثاني من العلاقة المذكورة . تعيَّن إدراج مثل هذه التراكيب إما في الشغور و إما في الحذف . و إذا أخذنا بعين الاعتبار انخرام أحد شرطي الشغور ، و هو انعدام العلامة الدالة على الطرف غير الماثل ترجح الحذف اختصاراً أو

---

359) يجتمع الاقتصار و الاختزال في جملة فعلية لأنه « تارة يتعلق الغرض بالإعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين من أوقعه أو من وقع به . فيجاء بمصدره مسنداً إلى فعل كون عام ، فيقال : حصل حريقٌ أو نهب » ابن هشام . مغني اللبيب . ص 677 .

360) ذكر أبو حيان الأندلسي من خلال تحليل لقوله تعالى : (وصدٌّ عنْ سبيل الله) « أن هذه الجملة من مبتدأ و خبر . فالمبتدأ (صد) ... وهو مصدر محذوف فاعله و مفعوله للعلم بهما أي وصدكم المسلمين عن سبيل الله » انظر البحر المحيط ، ج 2 ص 146 .

361) قال الأنباري في تحليل الآية : « بالسوء » في موضع نصب لأنه يتعلق بالجهر ، وهو مصدر جهر ... و إعمال المصدر و فيه الألف و اللام قليل . و ليس في التنزيل إعماله إلا في هذا الموضع و لم يعمل في اللفظ و إنما عمل في الموضع » البيان ، ج 1 ، ص 272 .

اقتصاراً . وقد جوز نحاة إمكان حذف الفاعل إذا راكب مصدراً مقطوعاً عن الإضافة عاملاً النصب في المفعول . كما جوزوا الإضمار فيه مخالفين أصل ألاّ إضمار في أسماء الأجناس ، فقالوا : «المصدر إذا عمل في المفعول كان فيه ضمير كاسم الفاعل[362] . »

اضطرأولئك النحاة إلى حذف فاعل المصدر و إضماره فيه لما لاحظوا من نقص في البنية المكونية لمثل الجملة (رهبةٌ عقابَك) . و كأنهم يقولون معنا لا يتراكب المرفوع و المنصوب بعلاقة تركيبية واحدة . فبحثوا للمرفوع (رهبةٌ) العامل النصب في المفعول (عقابك) عن مراكب له حالةُ الرفع التركيبيةُ ووظيفةُ الفاعل النحويةُ فلم يجدوا سوى ضمير الفاعل المستتر في المصدر . قد يتبادر إلى الذهن إمكان إبراز هذا الضمير بصورة العنصر المجوَّف ضم الذي من خصائصه ملء الفراغ الملحوظ في البنية المكونية للجملة المصدرية الدامجة . و لهذه الغاية وضع شومسكي العنصر ضم. و في هذه الحالة يتعين إدراج مثل هذه التراكيب في الشغور البنيوي لا الحذف .

افتراض ضم في هذه التراكيب لا يفيد ، لأن ضم في أصل الوضع غير معمول . وهي أهم خاصية تميزه عن قسيمه الطيف العنصر المجوَّف الثاني في نظرية شومسكي[363] . و بهذه الخاصية طبقه على العربية أحد النحاة الجدد[364] . فإذا جعلنا في موقع الفاعل ضم غير المعمول احتجنا إلى عنصر آخر يتلقى حالة الرفع ووظيفة الفاعل . و إذا حاولنا مخالفة الوصايا بتكييف ضم مع العربية فنجعله معمولاً، لئلا نقدر ما لا ينفع في حل مسألة ، نكون قد صرنا إلى مفهوم الضمير المستتر في نحو العربية الذي يمكن إظهاره بصورة منفصل .

362) انظر عبد الخالق عضيمة ، دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، ج 2 ، ص 608 .

363) انظر شومسكي ، نظرية العمل و الربط ، المبحث 6 ، ص 527 .

364) في معرض المقارنة بين العناصر المجوّفة و بينها و بين الشخينة يقول د . عبد القادر الفاسي : «العنصر الثاني هو ضم ... و ضم هذا مضمر من نوع خاص إذ ليس له مضمون ... يظهر في البنية المكونية مكان المركبات الاسمية الظاهرة إلا أن توزيعه يختلف عن توزيع هذه المركبات الاسمية المنونة معجمياً . لأن هذه المركبات يلزمها أن تأخذ علامة إعرابية بينما ضم لا يكون معمولاً حتى يكون معرباً» ، تكامل المعرفة ، ص 133 .

و في كلتا الحالتين لا يفتقر وصف هذه التراكيب من العربية أو من غيرها من اللغات التي تكون معها نمطاً واحداً إلى افتراض نظرية أو بعض أفكارها .

و للمحافظة على أصل نحاة العربية « لا إضمار في أسماء الأجناس » ، و عملاً بإمكان تسريح الفعل و عدم تخصيصه[365] بفاعل متعيّن بلفظه أو بضميره أو بعلامة دالة عليه تعين تجريد الفعل من علامات المطابقة ، لدلالتها على معين ، فنحصل على مصدر مجرد بدوره من الضمير مسند إلى فاعل عام فوجب حذفه اختصاراً كما يحذف لنفس العلة خبر المبتدأ بعد (لولا) و غيره من المواضع التي حصرها النحاة[366] . و الاختصار ، كما تقدم ، اختزال يقع في القول و ليس في الكلام ، يحصل باسقاط مكون أو أكثر من البنية المكونية القولية من غير ان يترتب عنه ، بشهادة دليل ، كالنصب الظاهر على المفعول في مثل التراكيب المدروسة ، سقوط المقابل من البنية المكونية الكلامية ، و يكون المختزل مع وجود الدليل عليه كالثابت في القول الماثل في بنيته . و مما يدل أيضاً على انضواء جمل المجموعة (33) إلى الحذف و ليس إلى الشغور البنيوي : 1) استرجاع المحذوف مخالف لأصلي الخفة و الإفادة . و ذلك لما في مثل قولهم (رهبة الناس عقابك) من الاستثقال غير المفيد بسبب ظهور لفظة (النـــاس) . و 2) امتناع تعيين سابق يعود عليه ضمير لا علامة تدل على كمونه .

نخلص مما سبق إلى ورود خاصيتي الشغور البنيوي : 1) التركيبية التـــي تحصل بإعداد تركيبة الفعل عن طريق إلصاق بصيغته الصرفية علامة ينتقي بها الفعلُ العنصرَ الذي يجب أن يراكبه بعلاقة الإسناد لما يتوفر عليه من

---

365) في تخصيص الفعل أو إطلاقه ذكر « فإذا قلت : ضربتُ زيداً ، أخبرت بضرب عام وقع منك على شخص خاص ، فصار ذلك الضرب خاصاً لما انضم إليه منك و على زيد . و هذه المعاني الثلاثة : أعني مطلق الضرب ، و كونه واقعاً منك ، و كونه واقعاً على زيد ، قد يكون قصد المتكلم لها ثلاثتها على السواء ، و قد يترجح قصده لبعضها على بعض » . انظر السيوطي ، معترك الأقران في إعجاز القرآن ، ج 1 ، ص 191 .

366) انظر مثلاً شرح الألفية لابن الناظم ، ص 121

خصائص صرفية معلّقة في مراكيه الفعل . و 2) التركيبية ؛ الحاصلة بعدم مثول العنصر الذي انتقاه الفعل في البنية المكونية للجملة . و يشهد على عدم مثوله فيها ظهور علاقة الإسناد بأحد طرفيها لا غير .

خلاصات

من مباحث هذا الفصل يمكن أن نستقي جملة من الخلاصات و النتائج التي ينبغي الاحتفاظ بها لأهميتها في بناء محتوى الفصول اللاحقة . من بينها نأتي على ذكر ما يلي :

1) إصرار شومسكي ما قبل البرمترات على كلية ما يضع من القواعد النحوية ، و تمسكه بالاختبار المراسي لنظريته في مختلف اللغات البشرية و لدا بحثاً لغوياً يلتفت أكثر إلى خصائص اللغات الفارقة ، و ينتهي إلى نتائج داحضة لتوقعات نظرية شومسكي اللسانية . و للمحافظة على استمرار النظرية تلزمها مفاهيم جديدة تعيد إليها الالتئام مع واقع اللغات و تمكنها من احتواء الشوارد ، فكان ما يلي :

2) التعديل الجزئي للمفهوم من الكلي . إذ تخلى شومسكي عملياً عن « الميل الطبعي الذي يقضي بالإنجاز الآلي لمتوالية من العمليات يتولد عنها تحقيق « مفهوم وظيفي » على صورة واحدة في كل اللغات البشرية ، ليأخذ بدله بما سمّاه « السمات المجردة الأساس » التي تحتمل التحقق في اللغات على صور متغايرة .

3) مع ضرورة المحافظة على الطابع الكلي لنظرية شومسكي اللسانية ؛ كما يتشخص في نحو الأنجليزية ، يلزمها أن تتفتح أيضاً على الخصائص البنيوية المميزة للغات الأخرى. فكان لابد من أن تقبل أن تنضم إليها البرمترات بوصفها فرضيات وضعية تساعد النظرية على معانقة ما قد يظهر في لغات مدروسة من خصائص مغايرة تفرقها عن الأنجليزية . وبوصف البرمتر فرضية

قاصرة يتمكن النحوي من ضبط التعديل الذي يجب إحداثه ببنية التركيب المعيّن في لغته ليسهل دمجها في النمط اللغوي الذي جرّدت منه القاعدة الكلية . و أوضح مثال تطبيقات برمترالسوج الشاغر على اللغة الإيطالية ونحوها العربية .

4) مصطلح الكلي غيّر شومسكي طبيعته إذ نقله من القواعدة النحوية إلى السمات المجردة الأساس ، (أي من الصوري إلى غيره . و غير الصوري لدى غير التوليدي ذو طبيعة دلالية أو تداولية) ، ثم أخذ يقرن كلّ « نواة من تلك السمات » ، من قبيل « تجنب الاهتمام بالفاعل المنطقي بتجنب ذكره و مثول المركب الاسم السوج » . بمجموعة من « النهيجات » . هذه النهيجات ، أو الإواليات الصورية التي تتحقّق بها تلك النواة ، تمثّل مجموعة من الإمكانات المثبتة بالاستقراء من خلال الدراسة المفصلة لمختلف الفواسف في الأنجليزية ، و في لغات من نمطها . و بجعل تلك الامكانات من النحو الكلي يكون شومسكي قد انتهى إلى ما كان يبتدئ منه قبل إدخال مفهوم البرمتر إلى نظريته .

5) يمكن الانطلاق ، في دراسة أية ظاهرة لغوية كالفاسف و نظيره البناء لغير الفاعل ، من « نواة » مشتركة بين جميع اللغات بشرط تجانس السمات التي تكون تلك النواة . فلا نكوّن نواةً من سمتي تجنب الاهتمام بالفاعل و التحريك مثلاً . و إنما يجب أولاً الفصل بين « المفاهيم الوظيفية » و « النهيجات الصورية » . و ثانياً تكوين نواة من أصول غير صورية ؛ 1) دلالية : (خلع الفاعل) ، و 2) تداولية (لنكارته) . و ثالثاً ربط تغاير نهيجات التحقيق بمختلف الوسائط اللغوية . و بذلك فقط يمكن أن نتجنب العودة من باب آخر إلى الكليات الصورية ، و تتمكّن كل اللغات من فرصة المساهمة في بناء النظرية اللسانية ، بحيث تتحولُ نهيجتها في تحقيق نواة من السمات إلى النحو النمطي أو الكلي ، و يتحرر النحاة من مضايق وجودهم بين سندان اللغة

المتميزة بخصائص نمطها و مطرقة النظرية اللسانية الكلية . و بذلك أيضاً تصير العبارة الآتية (لنكارة الفاعل يخلع ، و يُنكّر بوسيط الجذر اللغوي فعلُه أو ما اشتقَّ منه ، فتتحقّق بعلاقة العلية الدلالية، علاقةُ الإسناد التركيبية المشخَّصةُ بالمطابقة بين الفعل المنكّر ؛ «أي المبني للمجهول» و مراكبه الاسم الذي يتنقى عن علاقة الإسناد حالة الرفع و عن علاقة العلية وظيفة المفعول) ، واردة باعتبار محتواها المطابق لمختلف العمليات التي تجريها العربية لتحقيق «نواة دلاولية» فيتشكل تركيب البناء للمفعول ، وهي غير واردة باعتبار أن شومسكي لم يذكرها في مسرد النهيجات المحققة لنفس النواة من السمات المجردة .

6) العوارض ؛ كانت نحوية كالفاعل و المفعول أو تركيبية كالرفع و النصب ، يمكن اعتبارها نواة من السمات المجردة الأساس لتكوين الجملة في أية لغة . إذا أردنا إنشاء نحو كلي من المحقّق في نمط لغوي معيّن قلنا مع اجرنبرغ ؛ يلزم كل لغة طبيعية أن تختار ببرمتر واحداً من التراتيب ؛ (فا ف مف) ، أو (فا مف ف) ، أو(ف فا مف) ، إلخ ، و أن تؤصّل ما اختارت بحيث تشتق منه ما تجوّزه من التراتيب التي تحتملها القسمة المنطقية .

و لكن إذا أردنا أن نشئ نظرية لسانية للانحاء النمطية ، من أجل المحافظة على الخصائص النمطية للغات البشرية، يجب القول معنا : يلزم كل لغة بشرية أن تختار ، لكي تفرق بين مختلف العوارض ، أحد الوسيطين اللغويين: أ) وسيط العلامة المحمولة الذي يوفر لها بنية قاعدية توليفية ذات رتبة حرة، ب) وسيط الرتبة المحفوظة الذي يوفر ها بنية قاعدية مرصوصة ذات بنية قارة. بالاختيار الأول تسمح اللغة لمبدأ التداول بالتدخل في إنشاء علاقة رتيبة، وبالاختيار الثاني تنشأ العلاقات الرتيبة التي وصفها اكرنبرغ فيخرج الترتيب من مجال تأثير التداول في تلك اللغات، لكن مثل هذا القول لا يجوز لسانياً ما لم يقله أحد نحاة الغرب كشومسكي. و مع ذلك يجوز من الفرضيات قولنا لكل لغة تركيبية رتبة أصلية و قد تسمح ببعض غيرها الممكن، ومكونات الجملة

في كل لغة توليفية حرة في تبادل المواقع إلا بتدخل من غير الأحوال والوظائف .

7) نقل المفهوم من موقع إلى آخر يُطوّر المعرفة في حقل معين إذا مكّن من تجاوز المشاكل السابقة التي استعصى حلُّها و لم يولّد مشاكل جديدة ظلت تنتظر الحل . أما إذا كان نقل المفهوم من أجل افتعال لغة اصطلاحية جديدة تتحدد معانيها بالقرار فإن مثل هذا العمل يدخل في تعتيم المعرفة و عرقلتها . من الصنف الأخير نجد شومسكي ، و قد تبعه عدد من نحاة العربية الجدد ، ينقل عامل حالة الرفع من الابتداء ، و الفعل عند نحاة العربية إلى الصرفة في قالب الأحوال من نظرية العمل و الربط ، و يقرر أن يعمل عنصر المطابقة (طبق) من الصرفة حالة الرفع في العنصر الثخين الماثل في عدن سوج الجملة الفعلية، و ألا يعمل إذا كان ذلك العنصر مجوّفا، فيتحول العامل إلى عاطل بالتشهي . و من قبيل الصنف الأول نقلنا العامل من المفردات إلى العلاقات . وبذلك تمكنا من حل العديد من المشاكل التي استعصى حلها على نحاة العربية ، من غير أن يتولد عن ذلك الاستبدال مشاكل جديدة .

الفصل الرابع

4. تعلق المعاجم النمطية بالوسائط اللغوية .

تقديم .

اللغات البشرية ، مهما تعددت و تغايرت ، متقوِّمةُ الذوات بتضافر المبادئ الأربعة : 1) المبدأ الدلالي و 2) المبدأ التداولي ، و 3) المبدأ الوضعي للوسائط اللغوية ، و 4)المبدأ الصوري[366] . و إذا صح افتقار اللغات إلى مبادئ النشأة الأربعة وجب ألاَّ يخلو أحد مكوناتها أو أحد مكونات نحوها الواصف لبنيتها من تلك المبادئ .

يلزم عن المثبت في الفقرة السابقة أن يتكوَّن المعجم ضرورةً، بوصفه أحد مكونات اللغة كيفما تصوره اللغويون ، من مبادئ النشأة الأربعة . و إذا كان تغاير اللغات مرتبطاً بالوسائط (نظ : 2.3) وجب أن تختلف المعاجم أيضاً بسبب اختلاف وسائطها . و إذا صح أن كان المبدأ الوضعي واسطة بين

366) للمزيد من التفاصيل المتعلقة بالمبادئ الأربعة يُنظر الأوراغي ، "اكتساب اللغة في الفكر العربي القديم، ص 116-130 .

المبدأين؛ الدلالي و التداولي[367] قبله و بين المبدأ الصوري بعده ؛ تعيّن التماسُ الخصائص الجامعة بين المعاجم في المبدأين الأولين و التماس الخصائص الفارقة في المبدأين الأخيرين .

يتبيّن مما ذكر أخيراً أن هذا الفصل يجب أن يضم مبحثين رئيسيين . أولهما يهمه الكشف عن الخصائص المشتركة بين المعاجم بحكم خضوعها الإجباري لأصول المبدأين الدلالي و التداولي . و ثاني المبحثين يتوجه إلى الخصائص النمطية التي تشكل معجم لغات تركيبية أو توليفية . إذن ، بوسائط معنية يتشكل المشترك في صورة معينة ، فيتكون معجم نمطي .

استناداً إلى ما تقدم يتعين على كل دراسة معجمية أن تُنجز في مستويين. في الأول يتناول المعجم بوصفه واقعاً مستقلاً عن اللغة مجرداً من المادة الصوتية و قوانين تراكيبها ، على أن يمر تناوله في هذا المستوي بمرحلتين . في الأولى يُدرس « المعجم المحض » المتميز بخاصيتين ؛ كون محتواه كلياً ، و كونه غير مرتبط باللغة . وفي الثانية يتعيّن البحث في « المعجم اللساني » بوصفه مجموعة من الإمكانات لتحقيق « المعجم المحض » في اللغات . و في المستوى الثاني يجب التركيز على « المعجم النمطي » باعتباره إحدى الإمكانات المحقّقة في مجموعة محصورة من اللغات ، فجاء المعجم النمطي مصوغاً في قوالب صوتية مقننة بوسائط لغوية تنتمي إلى المبدأ الوضعي . لأنه ، بتلك الوسائط ، تم اختيار إمكان من « المعجم اللساني » لتحقيق « المعجم المحض » فخرج هذا الأخير نمطياً لا كلياً كما يزعم أصحاب اللسانيات الكلية .

367) يمكن أن يعبر عن علاقة التلازم بين مبادئ النشأة الأربعة كما يلي :
المبدأ الدلالي < المبدأ التداولي < المبدأ الوضعي للوسائط < المبدأ الصوري . و يكون المحصور بين مقتضي الابتداء و الانتهاء لازماً عن سابقه و مقتضياً للاحقه ، لكن المبتدأ مقتضٍ فقط و المنتهى لازم لا غير . وللمزيد من التفصيل المتعلق بترابط مبادئ النشأة المذكورة انظر الأوراغي : اكتساب اللغة، ص 129 و162 .

مراتب المعجم الثلاثة : المحض ، و اللساني ، و النمطي ، لا تخصصه إذ سبق إثباتها بمثال الإضافة[368]. إذا وجدنا في المرتبة الأولى « الإضافة المحضة » المتمثلة في مجموع (U) العلاقتين : (ع$_1$ ، ع$_2$) بين العنصرين (**س** ، **ص**) المعبّر عنها كما يلي : **س**(ع$_1$ U ع$_2$)**ص** . و في المرتبة الثانية تأتي « الإضافة اللسانية » التي تمثل مجموع الإمكانات المتاحة لتحقيق المحضة . إذا لم يُلتفت إلى غير الطرفين في علاقة الإضافة وُجد إمكانان : في أحدهما يُقدم المضاف (**س**) على المضاف إليه (**ص**)، كما صيغ سابقاً ؛ و يؤخر عنه في الآخر. كما يلي : **ص**(ع$_1$ U ع$_2$)**س**. و لاحتمال الجمع بين الإمكانين السابقين يتولد إمكان ثالث يمكن التعبير عنه كما يلي :

(**س**(ع$_1$ U ع$_2$)**ص**) + (**ص**(ع$_1$ U ع$_2$)**س**) . كل لغة بشرية مجبرة على انتقاء بوسيط إمكان من مجموع الإمكانات الثلاثة : **س**(ع$_1$ U ع$_2$)ص، أو **ص**(ع$_1$ U ع$_2$) **س** ، أو(**س**(ع$_1$ U ع$_2$)**ص**) + (**ص**(ع$_1$ U ع$_2$)**س**) . و بما أن الإضافة اللسانية تمثل مجموعة محصورة من الإمكانات المحقّقة للإضافة المحضة يلزم بالضرورة المنطقية أن تشترك لغات في واحد من تلك الإمكانات فتتولد « الإضافة النمطية » . و هذه تصدق على الإمكان الذي انتقته مجموعةٌ لغوية بوسيط . إذ اختارت استعماله ، و قصدت عن وعي إهمال غيره . فالعربية من النمط اللغوي الذي اختار تحقيق الإضافة المحضة بالإمكان : س((ع$_1$ U ع$_2$)**ص** و أهمل الباقي . و الانجليزية من النمط الذي حققها بالإمكانين : (**س**(ع$_1$ U ع$_2$)**ص** و(**ص**(ع$_1$ U ع$_2$)**س**) . و لا يستبعد وجود نمط لغوي ثالث يختار الإمكان ص(ع$_1$ U ع$_2$)**س** و يهمل الباقي .

لقد اتضح ، بمثال الإضافة ، الحدود الفاصلة بين مراتب المعجم الثلاث : المحض و اللساني و النمطي . لكن بقي أن نثبت نوع العلاقة الممكن قيامها بين

368) انظر القسم الثاني من كتاب محمد الأوراغي ، اكتساب اللغة في الفكر العربي القديم .

هذه المراتب . و هذه العلاقة لا يمكن أن تختلف عن القائمة بين مبادئ اللغة الأربعة في الطرة (367) . بمعنى أن [المعجم المحض] مقتضٍ غيرُ لازم . وهي خاصية الواقع في المرتبة الأولى ، لأنه لا يلزم عن شيء قبله و يقتضي الذي يليه بعده . وأن {المعجم اللساني} لازم عما قبله مقتضٍ لما بعده . و أن (المعجم التمطي) لازم غير مقتض . و هذه خاصية الواقع في المرتبة الأخيرة[369] . يمكن صياغة المراتب المذكورة مع وسائطها اللغوية بالشكل (1) الموالي .

(1)

[المعجم المحض]← {المعجم اللساني}←{الوسائط اللغوية}←(المعجم التمطي)

و إذا تساءلنا عن تكوّن المعجم المحض في المرتبة الأولى وجدنا المذهب الكسبي يؤصّله في الواقع المستنسخ في الذهن . و هو ما يجمع عليه المفكرون العرب، كما يظهر من عبارة الطوسي[370] إذ يقول : « للشيء وجود في الأعيان، و وجود في الأذهان، و وجود في العبارة ووجود في الكتابة . و الكتابة تدل على العبارة ، وهي على المعنى الذهني، وهي دلالتان وضعيتان تختلفان باختلاف الأوضاع . وللذهني على الخارجي دلالة طبيعية لا تختلف أصلاً؛ فبين اللفظ و المعنى علاقة غير طبيعية؛ . . . لأن العلاقة الحقيقية بين المعنى والعين» .

عملاً بما ورد في النص أعلاه من أفكار يكون من خصائص المعجم المحض العلاقة الطبيعية القائمة بين الأمثلة الذهنية ؛ أي المعاني ، و بين الحقائق المراسية

---

369) يدل المعقولان [. . .] على أن الواقع بينهما دلالي بحت . و تدل الخاصتان [. . .] على ضمهما مجموعة من الإمكانات لتحقق ما يداخل المعقولين . كما يشير القوسان (. . .) إلى أن الواقع بينهما تشخيص صوتي لإمكان سابق .

370) نصير الدين الطوسي ، هامش الإشارات و التنبيهات لابن سينا ، ج 1 ، ص 131 . و قد تكرر ذكر هذا النص بألفاظه عند الغزالي ، المستصفى ، ج 1 ، ص 21 ، و معيار العلم ، ص 75 ، مع بعض الإضافات الدالة ، كإطلاق لفظ العلم على نسخة الواقع في الذهن . و تنتشر بعض معانيه بغير ألفاظه في كثير من الكتب . كقول القرافي نقلاً عن الرازي «إن الألفاظ إنما تدل على المعاني الخارجية بواسطة الصور الذهنية» الاستغناء في أحكام الاستثناء ، ص 552 .

المنتظمة في بنية العالم الواقع خارج الذهن . و بسبب هذه العلاقة الطبيعية بين المعاني و الحقائق وجب أن يكون محتوى المعجم المحض كلياً؛ فهمنا من «الكلي» ضرورة ثبوته في كل اللغات البشرية ، أو فهمنا لزوم ثبوته للغة و لغيرها .بحيث تمكن مصادفته في ممارسة أي عمل علمي كان موضوعه اللغة أو غيرها . و الكلي لا يختلف أصلاً . و بخلاف ذلك محتوى المعجم النمطي . لأنه من شأن العلاقة الوضعية الاصطلاحية التي تجمعه بما قبله أن تجعل محتواه يختلف أولاً من نمط لغوي إلى آخر ، و ثانياً من لغة إلى أخرى . إذن من خصائص المعجم النمطي العلاقة الوضعية المترتبة عن الوسائط اللغوية والمقتضية لاختلاف محتواه و تغايره .

بقي النظر في الكيفية التي يحصل بها المعجم اللساني اللازم عن المحض . فرضاً أن المعجم المحض ينحل إلى مكوناته المتمثلة في العناصر التالية : الجسم ، (ج) ، و الزمن (ز) ، و الحدث (ح)، و العلاقة (ع) . أي من[ج ، ز ، ح ، ع] . وأن عنصر الحدث (ح) منه يطرد وقوعه مقترناً بعنصر الزمن (ز) . إذن، اقتران عنصري الحدث و الزمن [+ح+ز] من مبادئ المعجم المحض ، لكن ليس من مبادئه تحديد على أي صورة يكون اقترانهما في اللغة . و بالتالي لا مندوحة من السؤال التالي : في أي صورة صوتية ينبغي تركيب عنصر الحدث و الزمن بحيث نحصل مرة أخرى على (+ح+ز) . و من الأجوبة المقترحة لهذا السؤال يتشكل محتوى المعجم اللساني .

كل لغة مضطردة إلى الحرص الشديد على أن تقترن فيها صورتان صوتيتان (+ح+ز) اقتران عنصري [+ح+ز] ، و مخيرة لانتقاء بوسيط إمكان يوفره المعجم اللساني . من أوضح الإمكانات و أكثرها انتشاراً نذكر {(+جذر+ صيغة)، و (+جذع + لاصقة)، و (+جذع + تغيير)}. و هكذا يصير بإمكان اللغة المعينة كالعربية أن تختار بوسيط الجذر اللغوي الإمكان الأول (+ جذر – صيغة) ، و تهمل الباقي . و لغيرها كالفرنسية و الأنجليزية أن يختار ، بوسيط

الجذع اللغوي ، الإمكانيين الأخيرين ؛ {(+ جذع + لاصقة) ، و (+ جذع + تغيير)} ، و يهمل الأول . و قد تختار لغات أخرى الإمكان الأخير (+ جذع + تغيير) ، و يركب غيرها إمكاناً جديداً من قبيل (+جذر + تغيير) . و هكذا تتعدد الاحتمالات المكونة للمعجم اللساني .

يسمح الإمكان (+جذر + صيغة) بتكوين معجم نمطي خاص باللغات التي يقترن فيها [+ ح+ز] عن طريق سَكْب جَذْر مثل (ق ط ف) الدال على الحدث [قطف] في الصيغة (فَعَلَ) الدالة على الزمن فنحصل على الوحدة المعجمية (قَطَفَ) الدالة بمادتها على معناها و بصيغتها على زمانها ، كما عبر عنه ابن جني . و الوحدة المعجمية ، أي الكلمة ، الناتجة في العربية عن سكب الجذر في الصيغة تنتج في مثل الفرنسية و الأنجليزية عن إلصاق لاحقة بالجذع أو بتغيير الجذع لا غير . كما هو مبين بالأمثلة في الطرة (371) أسفله .

و بعبارة أخرى تجمل ما سقناه من الفروق بين مراتب المعجم الثلاث يمكن القول : انطلاقاً من المعجم المحض يلزم كل لغة بشرية أن يضم معجمها صنفاً من الوحدات المعجمية ، أو صنفاً من الكلم ، متميز بخاصية اقتران عنصري الحدث و الزمن ، و هذه الخاصية كلية لا تختلف و لا تتغير . و بالاستناد إلى المعجم اللساني لكل اللغات البشرية الخيرة في اتخاذ وسيط لانتقاء إمكان تحقق به الخاصية [؛ ح+ز] الكلية . و بالنظر في محتوى المعجم النمطي فإن الاقتران الصوري (+ح+ز) الموازي لاقتران الدلالي [+ح+ز] يحصل في أي لغة إما عن

---

371) يظهر من الأمثلة الآتية كون الأنجليزية و الفرنسية من النمط اللغوي الآخذ بوسيط الجذع مع اللاصقة كما في (01) أو بالتغيير كما في (02)

(01) جذع + لاصقة ⟶ ناتج

Listen + ed ⟶ Listened

omiser + a ⟶ atomisera

(02) جذع + تغيير ⟶ ناتج

think + ? ⟶ thought

vivre + ? ⟶ vécu

طريق الجذر مع الصيغة أو التغيير ، و إما عن طريق الجذع مع اللاصقة أو التغيير. و بهذا نحصل على وسيطي الجذر و الجذع اللغويين . و بهما يمكن تكوين نمطين من المعاجم اللغوية .و إذا انكشفت الخصائص الفارقة بين مراتب المعجم ، فما الخصائص الملازمة له التي لا تفارقه في جميع مراتبه . اتضح انحصار محتوى المعجم المحض في العناصر [ج ، ز ، ح ، ع] ، علماً أن أي عنصراً في المجموعة جامع لخصائص نوعه المتفرع إلى عدد نوني من المفردات . و إذا صح الانحصار المذكور فإن أول سؤال يتبادر إلى الذهن هو ما إذا كانت جميع العناصر المسرودة حاضرة بالتساوي في المعجمين اللساني و النمطي أو أن بعضها أكثر حضوراً في بعض مكونات اللغة من بعضها الآخر . و لاشك في أن عنصر العلاقة [ع] ، المتفرع إلى عدد محصور من مفرداته ، (كعلاقة الإضافة [ع$_1$ U ع$_2$] و علاقة الانتماء [∋] ، و علاقة السببية [⊃] ، و علاقة العلية [⋍] ، و علاقة اللزوم [⟸] ، و هلم جرا) ، أدخل في تركيب اللغة منه في معجمها . و بخلافه عنصر الجسم [ج]؛ (وهو كل ما له الأبعاد الثلاثة ؛ الطول و العرض و العمق ، الذي يتفرع إلى عدد غير متناه من المفردات . من قبيل : آدمي ، طفلة، حيوان ، مُهر ، نبات ، بُرّ ، جماد ، صوت)، لأن حضور مفرداته في معجم اللغة أكثر منه في تركيبها . و كذلك حال المفردات المتناهية ؛ (مثل : قرن ، سنة ، شهر ، ساعة ، ثانية ، أمس ، الآن ، الغد . . .) التي يتفرع إليها العنصر [ز]

أما عنصرالحدث [ح] فإن مفرداته غير المتناهية تتميز بخاصية التوالد المتناهي الظاهرة في مثل (قَطَعَ ، قَطِعَ ، قَطُعَ ، قُطِعَ ، قَاطَعَ ، أَقْطَعَ ، قَطَّعَ ، اسْتَقْطَعَ ، انْقَطَعَ ، تَقَطَّعَ ، قُطُوعٌ ، قَطْعٌ ، قَطَاعَة ، اقْطَاعٌ ، إِقْطَاعٌ ، أَقْطَعُ ، أُقْطُوعَةٌ ، قَطَّاعٌ ، قِطَاعٌ ، قُطْعٌ ، قِطَعٌ ، قِطْعَةٌ ، قُطْعَةٌ ، قَطْعَةٌ ، قَطَعَةٌ ، قَطِيعٌ ، قَطُوعٌ ، قَطِيعَةٌ ، مُقَاطَعَةٌ ، قَوَاطِعُ ، مُقَطَّعٌ ، مَقْطَعٌ ، مُقْطَعٌ ، مِقْطَعٌ ، مَقْطَعَةٌ ، مُقْطَعَاتٌ .) .

و بسبب خاصية التوالد المميزة للعنصر [ح] يكون لمفرداته حضور مباشر في معجم اللغة الواقع، و حضور بواسطة الاشتقاق فالتصريف في معجمها المتوقع.

تبين مما سبق أن عناصر المعجم المحض تثبت بدرجات متفاوتة في مكونات اللغة من غير أن يكون بعضها مستقلاً عن بعض . إنّ عنصر العلاقة ، و إن خلص ثبوته في تركيب اللغة ، فإن حضوره في معجمها آت من ارتباط مفرداته بباقي العناصر الخالصة الانتماء إلى المعجم على الإطلاق . و بالنظر إلى هذا الارتباط بين مكونات اللغة يعتبر « الانفراد المنضبط بالعلاقة » الخاصية المميزة لمحتوى المعجم في أي مرتبة كان . و بإدماج الخاصية المذكورة في عبارة تجمل المفهوم من المعجم يمكن القول :

المعجم عبارة عن مفردات بينها مناسبة . و المفردات المتناسبة لا يخلوإما أن تكون بحتة ، وهي عندئذ معجم محض ، و إما أن تكون إمكانات وقوعية ؛ و هي التي تشكل المعجم اللساني (نظ:2.4.) و إما أن تكون مشخصة بمفردات صوتية متشاكلة ، و هي في هذه الحالة معجم نمطي (نظ:3.4.) .

1.4. تناسب المفردات البحتة في المعجم المحض

تبين أن محتوى المعجم المحض مشروط بعلاقة التعدية التي تقوم بين « الحقائق » في العالم الخارجي و بين « المعاني » في الذهن أو في عدة الاكتساب . فالعالم الخارجي ، حسب المذهب الكسبي، أصل المعاني في الدماغ .
و لتوضيح المسألة مستوفاة في المذهبين الطبعي و الكسبي يمكن القول باختصار إن المعاني المتصورة ، من قبيل الجزء أصغر من الكل ، إمّا أن تنبعث في ذات عدة الاكتساب[372] منها ، و إما أن تحصل بذاتها من جراء انفعالها بالعالم

372) تطلق « عدة الاكتساب » على ما في ذات الدماغ البشري من قوى نفسية في حالتها الأولية ؛ أي قبل اتصالها بأي شيء واقع خارجها ، و تستعمل « القدرة » للملكة الحاصلة لعدة الاكتساب فتمكنها من إنجاز عمل مخصوص .

المحيط بها . و في هذه المرحلة ينقدح سؤال في الذهن حول العلاقة القائمة بين عدة الاكتساب (ع ك) و بين العالم الخارجي (ع خ) . أهي علاقة تعلق : و تكون كذلك إذا كان قيام ذات أحدهما يفتقر إلى الآخر ، أم هي علاقة تضايف و تكون كذلك إنْ أمكن وجود كل واحد في استقلال عن الآخر ، بحيث لا يحتاج أحدهما في قوام ذاته إلى الآخر ، بل كلاهما يمكن أن يوجد بدءاً على ما به من الصفات ، و إن لم يكن الآخر موجوداً .

إن الأخذ بإحدى العلاقتين ؛ « التعلق » أو « التضايف » يتشكل تصور خاص عن طبيعة عدة الاكتساب . أذاتُها « علومٌ أولية » تمكنها ، إذا اتصلت بالعالم الخارجي ، من بناء أنساق معرفية فاكتساب العلم ، أم ذاتها « قوى » مهيّأةٌ لتحصيل « العلوم الأولية » من العالم الخارجي المنتظم على وجه كلي فبناء أنساق معرفية تكتسب بها ، مما في ذاتها ، العلم بحقائق الأشياء في العالم الواقع أو المحتمل .

الكسبيون ، من المفكرين العرب و غيرهم ، مجمعون على اعتبار عدة اكتساب قوى مهيأة لتحصيل العلوم الأولية من خارج ذاتها . و قد استدل النظار من المتكلمين والفلاسفة في مواضع كثيرة من كتبهم على أن ذات(ع ك) ليست علوماً أولية[373] خلافاً للطبعيين المحدثين كشومسكي و القدماء كأفلاطون . و إنما هي « جوهرة ساذجة غير منقوشة ، بل هي قابلة للصور ، مستعدة لتحصيل العلوم . ما فيها من نقش لا من خير ، و لا من شر ، و لا من علم و لا من جهل »[374] . و مثل هذا الكلام نجده حيث يتحدث عن تحصيل المعارف و العلوم ، أو عن تكوين العقل ، كما في قول ابن سينا ، « المعقول إذا حصل في شيء صار للشيء به عقل . . . و المعقولات إنما تحصل فينا من خارج لا من ذاتنا » .

---

373) انظر ابن سينا في كتابيه ، التعليقات . ص 102 ، و أحوال النفس ، ص 195 ، و الجويني ، الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد ، ص 13 . و القاضي عبد الجبار ، المغني ، ج 12 ، ص 31 و 343.

374) الغزالي ، المعارف العقلية ، ص 42 .

وتبعاً للتصور المتكون، في المذهب الكسبي، عن ذات القوى النفسية فإن العلاقة الممكن قيامها بينها و بين العالم الخارجي من صنف التضايف لا التعلق. و تفيد علاقة التضايف لدى النظار[375] كونها تقوم بين شيئين يصح وجود كل منهما مع عدم الآخر، لكن كل واحد منهما يكون سبباً في إضافة صفة إلى الآخر، إذ كل واحد من المتضايفين « محتاج ، لا في ذاته بل في صفته تلك ، إلى الآخر». بسبب العالم الخارجي تحصل لعدة الاكتساب صفة كونها عارفة عالمة. إذ العلم صفة حادثة في القوة النفسية فتحصل لها القدرة. ويتصف محل القوة النفسية بالعلم إذا توافرت شروط ثلاث: (I) عـــدة الاكتساب: وهي ذات مهيأة بقواها لأنْ تُتصوَّر بما تتلقاه عن؛ (II) حقـائق ثابتة تؤلفها علاقاتٌ فتشكل العالم الخارجي، من شأنها أن تؤثر أمثلتها في القابل للتصور بها. (III) انتظام (ع ك) و (ع خ) بعلاقة التعدية. بغير أحد الشروط الثلاثة لا يتصف(ع خ) بكونه معلوماً و لا ذات (ع ك) بكونها عالمة. و بالتالي لا يقوم معجم محض بوصفه علاقة طبيعية بين المعاني في الذهن والحقائق الثابتة في العالم خارجه.

1.1.4. الثابت و الممكن من الحقائق و المعاني.

كما يستفاد من عنوان هذا المبحث الحقائق ثابتة و ممكنة، و كذلك المعاني. لكن ما أصل هذه الأقسام و كيف يتفرع عنه الباقي. إن الجِرْم السماوي الذي يظهر في الشهر هلالاً مرتين و منصّفاً مرتين و بدراً مرة واحدة ليعتبر حقيقةً ثابتة في العالم الخارجي و أصلاً لمعنى ثابت في الذهن. و هكذا يكون المعني الذهني تابعاً للحقيقة الخارجية[376].

375) انظر نصير الدين الطوسي، شرح الإشارات و التنبيهات لابن سينا، ج2، ص 232-235.

376) لفظ المعنى يكسبيون على مثال الحقيقة الخارجية المرتسم في الدماغ، كما يتضح من قول بعضهم: « المعنى اسم للصورة الذهنية لا للموجودات الخارجية. لأن المعنى عبارة عن الشيء الذي عناه العاني وقصده القاصد. و ذلك بالذات هو الأمور الذهنية، و بالعرض الأشياء الخارجية، فإذا قيل إن القائل أراد بهذا =

عن الحقيقة الثابتة في العالم الخارجي تلزم بالضرورة المنطقية « حقيقة لزومية » . و هذه تصدق على الموجود المدرك وجودُه بعلاقة اللزوم المذكورة. لأن « الملزوم إذا علم بالفعل كان ذلك العلم علماً بالقوة بلازمه[377] ». و ليس لذات المدرك باللزوم مثال مرتسم في الذهن . من الحقائق الثابتة باللزوم المعروفة بغير مثال لها مرتسم في الذهن يمكن أن نذكر المعرفة المتكونة فينا عن الله عز وجل، أولاً لأن هذه المعرفة تحصل لنا بعلاقة اللزوم ، كما يتبين أيضاً من قول المتكلمين « معرفة الله تعالى تحصل بأدلته الظاهرة و حججه القاهرة ، وهي أنفسنا والسماوات و الأرض و ما بينهما . لأن آثار الصنيعة لازمة لهذه الأشياء، فدلت على صانع صنعها »[378]. و ثانياً لأن المعرفة الحاصلة لنا بالباري تعالى لا تقترن بمثال مرتسم في الذهن . لأن « صانع العالم يستحيل أن يكون جسماً أو ذا صورة أو في جهة أو مكان »[379]. اتضح أن الحقيقة اللزومية مدرك وجودها من غير أن يكون لها مثال مرتسم في الذهن . من هذا القبيل نذكر الجاذبية بوصفها حقيقةً لزوميةً ، مدركٌ وجودُها من خلال آثرها لا من ثبوت مثال حقيقتها في الذهن . و مثل الجاذبية الكهرباء ، و النفس ، و الروح ، والعقل ، و نحو هذه الحقائق ما يثبت معناه في الذهن عن أثره الثابت في المحيط الخارجي .

من مميزات الحقيقة اللزومية كونها تثبت أولاً بوصفها معنى في الذهن ، حتى إذا استقام المعنى الذهني و اعتدل انتقل ثانياً إلى كوْنٍ خارج الذهن بوصفه حقيقة ثابتة باللزوم عن المعنى في الذهن المجرد من آثارها في الواقع.

لفظ هذا المعنى ؛ فالمراد أنه قصد بذكر ذلك اللفظ تعريف ذلك الأمر المتصور » . فخر الدين الرازي ، التفسير الكبير ، ج1 ، ص 23 ، 24 . انظر أيضاً السيوطي فيما ساقه في المزهر ، ج1 ، ص 42، 43 ، من مختلف الآراء المتعلقة بمسألة ما إذا كان اللفظ دالاً على المعنى الذهني أو الحقيقة الخارجية .

377) ابن سينا ، البرهان ، ص 14 .

378) القاضي أبو يعلى الحنبلي ، المعتمد في أصول الدين ، ص 29 . انظر أيضاً الماتريدي كتاب التوحيد، ص 29-17 و الجويني ، الشامل في أصول الدين ، ص 262 ؛ و البغدادي ، أصول الدين ، ص 68 .

379) نور الدين الصابوني ، البداية من الكفاية في أصول الدين ، ص 42 .

يترتب عما ذكر هنا أن الذهن يقدر بما يحصل فيه على التوليد ، و أن ما يولده معرض للاختلاف . من العالم الخارجي ككل يولد « الإنسان الأمي » في مختلف العصور معنى الإله المختلف عبر ثقافاته ، الموحَّد في (الله) في ثقافة « الإنسان الموحد » .

و من المعاني المتولدة في الذهن أولاً المعدوم المدرك بعلاقة الضدية القائمة بينه و بين الموجود المرتَسِم مثالُه في الذهن ؛ « لأن المعاند إذا علم بالفعل كان ذلك العلم علماً بالقوة بمعانده . إمّا برفعه عند وضع ذلك ، أو وضعه عند رفع ذلك »[380] . و يشكل هذا الصنف من المعنى الذهني العلم بالمعدوم و « العلم بالمستحيلات كاجتماع المتضادات و نحوها . فهذه و نحوها علوم و ليست علوماً بأشياء إذ الشيء هو الموجود »[381] . فالانتقال عن الحركة إلى ضدها السكون يولد علماً في الذهن هو انعدام الحركة وهو معنى يشكل صنفاً مستقلاً .

إن علاقة الضدية أو المخالفة لتعتبر أصلاً لتوليد معانٍ ذهنية غير متناهية قد لا يتحقق منها شيء في العالم الخارجي . لتوضيح هذا بالمثال نأخذ معنى ارتسم في ذهن أقليدس مطابق لحقيقة ثابتة في الواقع و في القول : من نقطة على سطح معيّن تقع خارج مستقيم يمر مستقيم مواز واحد لا غير . و بعلاقة المخالفة سيتولد مباشرة في ذهن نِكُلايْ لُبَتْشفسْكي معنى مطابق للقول ؛ من تلك النقطة يمر ما لا نهاية له من المستقيمات الموازية . و بنفس العلاقة سيتولد أيضاً في ذهن افْردْرِيكْ ريمان مباشرة معنى ثان مطابق للقول : من تلك النقطة لا يمر أي مستقيم مواز لذلك المستقيم[382] .

نخلص مما سبق إلى وجود « معان احتمالية » وهي التي تتولد في الذهن مباشرة بتوافر الشرطين ؛ 1) ثبوت مثال الحقيقة الخارجية في الذهن و 2)

---

380) ابن سينا ، البرهان ، ص 15 .

381) الجويني ، الإرشاد إلى أصول الاعتقاد ، ص 13 .

382) للمزيد من التوضيح انظر رُودُلْف كرناب ، الأصول الفلسفية للفيزياء ، ص 131 .

علاقة المخالفة (≠) . من جملة الداخل في صنف « المعاني الاحتمالية » نذكر مع كرناب[383] كل ما تنتهي إليه الرياضيات البحتة من اليقينيات الصادقة في عالمنا أو في أيٍّ من العوالم الممكنة . و من هذا القبيل ما يبنى من الأنساق النظرية من غير أن تكون أمثلةً لحقائق ثابتة في العالم الخارجي . لكن عناصر تكوينها يجب أن ترتبط بعلاقة معينة بالموجود فيه .

و بعلاقة المماثلة[384] تنبعث في الذهن معان متخلية تتولد فيه مباشرة عن طريق نقل صفة من محل إلى غيره لما بين ا لمحلين من المماثلة . و تشكل هذه العلاقة الدعامة المثبّتة للمعاني المتخيّلة في الذهن بحيث يذعن لقبولها و إن كان الواقع شاهداً على كذب بعضها . و قد طوّل النظار من الكسبيين[385] في وصف علاقة المماثلة باعتبارها طريقاً لتوليد المعاني المتخيلة في الذهن الممكن توقيعها في الخارج . و لتوضيح هذا الصنف من ا لمعاني ، و ليكن من ميدان اللغة لتقليل حظوظ الوقوع في الخطأ ، يمكن التمثيل بما يبنى من مصدر المتعدي بناء اللازم لأن بناء فعليهما في الماضي واحد . من هذا القبيل ما أورده سيبويه[386] في باب الأفعال العلاجية التي يوقعها الفاعل بغيره . إذ بُنيت مصادر بعض هذه الأفعال على (فعول) مثل لزمه يلزمه لزوماً و جحده يجحده جحوداً لعلاقة المماثلة يجلس جلوساً و قعد يقعد قعوداً لأن بناء الفعل واحد . فلما كانت أبنية الماضي و المضارع في المتعدي و غيره واحدة بنوا المصدر من المتعدي على بناء غيره . و علاقة المماثلة كما ذكر تشكل سبباً يولد المعرفة الحاصلة بالشيء على غير ما هو به ، وهو ما يشكل « الجهل » في عرف الكسبيين[387] .

383) نفسه ، ص 19 .

384) في شأن علاقة المماثلة و دورها انظر الفصل الثاني عشر من كتاب جان بليز كريز ، منطق و لغة ، ص 96 .
Jean-Blaise Grize. Logique et langue

385) انظر الغزالي ، معيار العلم ، ص 200 ، و مقاصد الفلاسفة ، ص 90 . و ابن سينا ، البرهان ، ص 16 والنفس، ص 162 ، و الشعر ، ص 24 .

386) انظر الكتاب ، ج 2 ، ص 214 ، 215 .

387) الجهل اعتقاد المعتقد على خلاف ماهو به ، و العلم معرفة الشيء على ماهو به . للمزيد من التفصيل حول الفرق بين المفهومين انظر الجويني ، الإرشاد ، ص 12 و 14 .

و نختم الحديث عن أصناف المفردات البحتة بذكر « وقائع » يرتبط كونُها في العالم الخارجي بالحقائق الثابتة فيه . و يكون رابط الوقائع و الحقائق علاقة السببية التي تقوم أصلاً بين طرفين ؛ أحدهما سبب ؛ يمثل هنا الحقائق الثابتة ، و الآخر نتاج يشكل الوقائع ، من جملة ما يدخل في هذا الصنف نذكر : [إبراق . و إرعاد ، و إمطار ، و إنبات ، و إوراق ، و إزهار ، و إثمار ، و يبوسة ، و سقوط ، و دحرجة و زلزلة . . .] . و يتميز صنف الوقائع بالخصائص التالية :

1) مُدرِك الوقائع ، في عدة الاكتساب ، و مساعدُه بالحفظ مغايران لمدرك الحقائق في نفس العدة و مساعدة بالخزن[388] . لكن ارتباط القوة الحافظة للوقائع والقوة الخازنة لأمثلة الحقائق مضمون أيضاً بالخاصية الموالية .

2) يطرد عند إدراك أي واقعة كونها تلابس أكثر من حقيقة واحدة . تربطها بما تلابس علاقات مخصوصة . كعلاقة السببية القائمة بين الحقيقة و نتاجها الواقعة في مثل ؛ [لمعان النجم ، و هيجان البحر ، و ثوران البركان ، و نزوان الفحل ، و نقزان الكنغر و الظبي ، و فيضان النهر ، و خفقان القلب . . .] . و علاقة العلية التي تقوم بين الواقعة و الحقيقة الحافظة لوجودها . كما في مثل [نزول المطر ، و هبوب الريح ، و سقوط الثمار ، و كسوف الشمس ، و جنون البقر ، و بزوغ القمر . . .] . و علاقة اللزوم التي تقوم بين الواقعة و بين الحقيقة الحافظة لزمن وقوعها ، كما يظهر من [سفر الليل ، و صلاة الصبح ، و عمل النهار ، و صوم رمضان ، و حرب القرن ، و استعمار المستقبل ، و تهاون الحاضر . . .] .

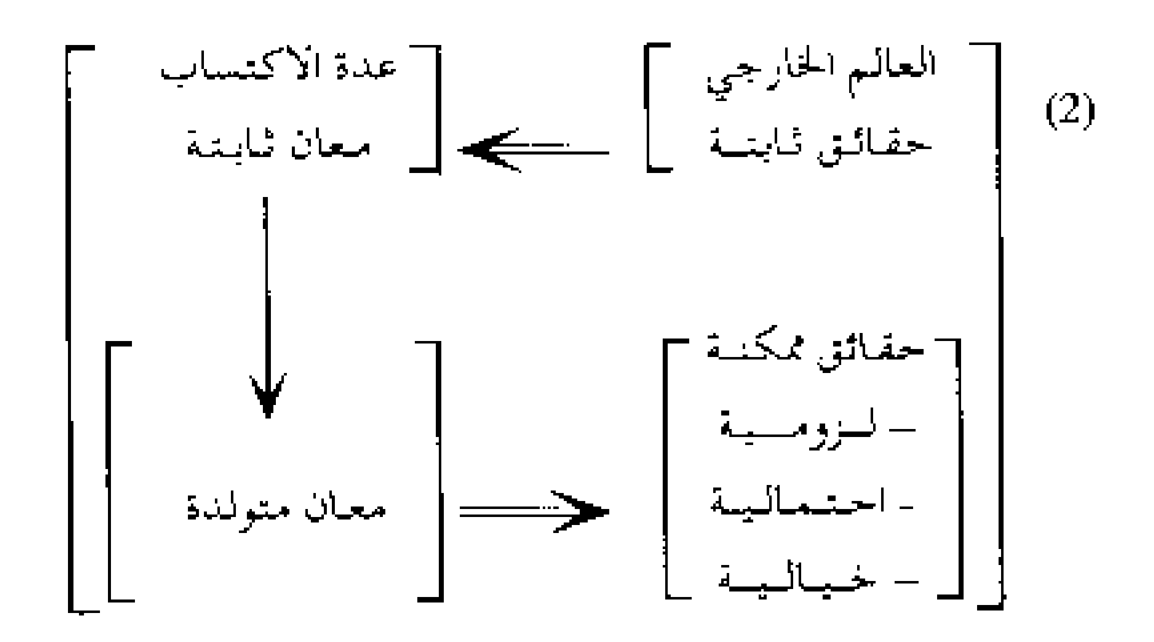
و إذا قارنا بين الحقائق الثلاثة ، من حيث الملازمة للواقعة أو إمكان المفارقة، وجدنا الأولين ، أي المسبِّبة للواقعة و الحافظة لوجودها ، تقبلان المفارقة . بخلاف الثالثة أي الحافظة لزمن وقوعها . و يترتب عن ذلك الخاصيةُ الموالية :

388) للوقوف على المهام الموكولة إلى مختلف القوى في عدة الاكتساب انظر الباب الأول من كتاب الأوراغي : اكتساب اللغة في الفكر العربي القديم .

3) امتزاج الواقعة و الحقيقة الحافظة لزمن وقوعها لتكوين أشابة تتركب منهما ؛ أي من الواقعة الحادثة و من زمن حدوثها ، كما سبق التعبير عنه بالصيغة [+ح+ز] . أما زمن حدوث الواقعة فإنه يتحدد انطلاقاً من نقطة استكشافه المتمثلة في وضع عدة الاكتساب في الزمن الصفر بالنسبة إلى أي واقعة . إن وضع (ع ك) في الزمن الصفر يلزم عنه بالضرورة أن تنتمي كل واقعة إما إلى ما لم يقع ؛ [تَذْهل كل مرضعة] ، وهو المستقبل (أو الآتي) و إما إلى الكائن غير المنقطع [بعض الناس يكره بعضاً] ، وهو الحاضر (أو الآني) و إما إلى ما انقضى وقوعه ؛ [خلق الله الأرض في يومين] ، وهو الماضي .

4) استناداً إلى محتوى الخاصيتين الثانية و الثالثة تكون الواقعة أكثر العناصر في المعجم المحض قابلية للتفريع ، كما سيتضح في المبحث (2.1.4) الموالي .

نخلص مما سبق إلى أن محتوى المعجم المحض أساسه علاقة التعدية القائمة أولاً بين سابق وهو الحقيقة الثابتة في العالم الخارجي ، و بين صورته ؛ وهي المعنى أو مثال الحقيقة المرتسم في الذهن، و ثانياً بين سابق (يتمثل هذه المرة في معنى يتولد مباشرة في الذهن بتوافر الشرطين ؛ ثبوت مثال الحقيقة الخارجية في الذهن ، معه علاقة المخالفة أو المماثلة أو اللزوم و نحوها من العلاقت التوليدية للمعاني) ، و بين صورته المشكلة للحقيقة الممكنة كانت لزومية أو احتمالية أو تخييلية . مضمون هذه الفقرة نوضحه من جديد بالمبيان (2) الآتي .



الخلاصة الثانية التي يجب الاحتفاظ بها ، لأهميتها في تكوين المبحث (2.4)، هي أن قيم المفردات البحتة لا تنضبط ولا تتحدد خارج العلاقات التي تربط بعضها إلى بعض . لأن قيم الوقائع مثلاً لا يمكن تحديدها بغير العلاقات التي تجمعها بأمثلة الحقائق . كما أن قيم هذه الأخيرة لا تنكشف و لا تتعين بغير علاقات المماثلة (=) و المخالفة (#) و الانتماء (∋) و اللزوم (⟸) و نحوها .

2.1.4. التصنيف العلاقي للمفردات البحتة .

تبيّن مما تقدم أن محتوى المعجم المحض مفرداتٌ بحتة تنتظمها علاقاتٌ . وهو ما يوفر إمكان إدخال العلاقات المحدودة العدد في تنظيم المفردات غير المتناهية . و أول أعمال التنظيم فتح بوابات على كل بوابة تقوم « خاصية دالة »، ترشد المفردات البحتة . فتيسر الدخول لكل مفردة تحمل الخاصية المثبتة على البوابة و تمنع غيرها من المرور . أما الخاصية الدالة فهي المترددة دائماً في مفردات باعتبار علاقة . بحيث تكون هي الملحوظة في كل مفردة ربطتها نفس العلاقة بغيرها . و من المحتمل أن تكون الخاصية الدالة ، باعتبار العلاقة المعنية ، خاصية طبعية توجد في مفردات تكوّن نواعاً خاصاً . وهو ما يرجع البدء بالكشف عن الخصائص الطبعية المتنوّعة للمفردات البحتة .

المفردات البحتة تتناول ؛ 1) المعاني الثابتة في الذهن ، باعتبارها أمثلة و صوراً لسوابق هي الحقائق الثابتة في العالم الخارجي ، و 2) المعاني المتولدة في الذهن مباشرة ، باعتبارها سوابق لصور هي الحقائق الاحتمالية في العالم الخارجي . كما تقدم توضيح ذلك بالمبيان (2) .

تلك المفردات يحتمل بعضها الانفراد بخاصيته الطبعية ؛ وهي دخول الأبعاد الثلاثة في تشكيل ذاته . و كل مفردة بحتة ثبت توفرها على خاصية الأبعاد الطبعية وجب انتماؤها إلى نوع الجسم (ج) . و يحتمل بعضها الآخر التفرد بخاصية طبعية مغايرة للسابقة تتمثل في « تكرار الوحدة الباقية في كل مرة على حالها مراراً غير متناهية »[389] . و كل وحدة ثبتت فيها الخاصية المذكورة وجب انتماؤها إلى نوع الزمن (ز) . و ما لم يكن من النوعين السابقين فلأن خاصيته الطبعية أثر . و كل مفردة وجدت فيه هذه الخاصية كان واجب الانتماء إلى نوع الحدث (ح) .

الخصائص الطبعية الثلاث المتوعة للمفردات البحتة تصير دالة إذا عالقت مفردةٌ مفردةً أخرى من غير نوعها . و لا شيء يدل على ورود تلك الخصائص من أن تكون ملحوظة في كل علاقة . و لتوضيح ما أثبتنا نبدأ بالملابسة المؤدية إلى تكوين أشابة تتركب من خاصيتين طبعيتين لنجد عناصر الحدث تلابسها ضرورةً عناصرُ الزمن فيتولد صنف الحدث المزمّن [+ح+ ز] ؛ و هو [الفعل] . و تحصل أيضاً ملابسة بين عناصر الحدث و عناصر الجسم فيتكون صنف [+ج+ح] ؛ وهو [الصفة] . لكنه لا ملابسة بين نوعي الجسم و الزمن الشيء الذي يكوّن الصنفين [±ج ± ز] ؛ أي صنف الجواهر [+ج –ز] و صنف الأزمنة [–ج+ز] .

الأصناف الناتجة عن ملابسة خاصيتين قد يقبل بعضها التفكيك لتفريع صنفين . كأن يفكك الفعل [+ح+ز] لنحصل على [+ح –ز] أي حدث ينقصه الزمن ، و على [–ح+ز] ، وهو بعكس الأول ؛ أي زمن ينقصه الحدث .

389) للوقوف على المفهوم من الزمن في التصور السينوي انظر ابن سينا، التعليقات ، ص 37 ، و 85 .

و الذي يقبل التفكيك قد يقبل مرة أخرى «التوهين؛ [-(+ح) - ز]»، وهو عندئذ يفقد ضرورة ارتباطه بعنصر من غير نوعه بأي من العلاقات التي تربط عادة مفردات الفعل التام [+ح+ز] بغيرها، و يفقد ضرورة انتمائه إلى أحد الأزمنة الثلاثة؛ المستقبل (أو الآتي) و الحاضر (أو الآني) و الماضي .

و تكمن الغاية من توهين أفعال في توليد خاصية طبعية [-(+ح) - ز] مغايرة [390]، تميز المفردات البحتة التي تتوفر عليها بعدم استقلالها عن غيرها . إما لأن بعضها علاقة من قبيل الفصل (V)، و الجمع (+)، و الطرح (-)، و الإضافة (U)، و الشرط (←)، و المماثلة (=) . و كل علاقة يلازمها الطرفان لا تنفك عنهما . و إما لأن بعضها الآخر عوارض متبدلة تتعاقب على الأصناف السابقة . من هذا القبيل النفي، والتنفيس، و التحقيق، والتعريف، والاستفهام، و نحو هذا مما يعرض لغيره و لا يستقل عن محله . و كل مفردة بحتة توفرت فيها الخاصية الطبعية [-(+ح) - ز] وجب انتماؤها إلى «صنف الأداة» .

و يحتمل بعض مفردات الصنف [+ج -ز] التوهين [-(+ج)-ز] و يفقد بذلك بعض خصائصه؛ كألا يعرض له ما يتعاقب على غير الموهَّن، فلا يعرض لنكرته التعريفُ و لا لمعرفته التنكيرُ، و يغادر الاختصاص و التحديد إلى الإبهام و الشيوع . و يكون مفتقراً إلى صنفه غير الموهّن لرفع إبهامه . و كل مفردة بحتة توفرت على الخاصية الطبعية [-(+ح)- ز] وجب انتماؤها

---

390) عملية توهين الفعل الموصوفة أعلاه، من أجل تكوين خاصية طبعية لصنف الأداة، وصفها ابن جني بطريقة أخرى إذ قال : «الحروف إنما دخلت الكلام لضرب من الاختصار . وذلك إذا قلت : ما قام زيد ، فقد أغنت (ما) عن (أنفي)، ... وإذا قلت : قام القوم إلا زيداً فقد نابت (إلا) عن (استثني) ... وإذا قلت : قام زيد و عمرو، فقد نابت الواو عن (أعطف) . وإذا قلت ليت لي مالاً، فقد نابت ليت عن (أتمنى) وإذا قلت هل قام أخوك، فقد نابت (هل) عن (استفهم) ... وإذا قلت أمسكت بالحبل : فقد نابت الباء عن قولك؛ أمسكته مباشراً له و ملاصقة يدي له ... و كذلك بقية ما لم نسمه» الخصائص، ج2 ص 273 . انظر أيضاً ابن يعيش، شرح المفصل، ج7، ص 116 .

إلى صنف «الاسم الناقص»، و من هذا الصنف الأشابة [–ج –(+ز)] الناتجة عن توهين [–ج +ز] فتكون «الاسم الأنقص».

ضمن المفردات المبحثة سردنا الأشابة [+ح+ز] التي تشكل الخاصية الطبعية لصنف «الفعل التام». و كل ما ينتمي إلى هذا الأخير يمكن تصنيفه بالنظر إلى إحد عنصرية ؛ [[+ح] أو [+ز]] ، لا غير . باعتبار عنصر الزمن يتفرع الفعل بالقسمة الأولى إلى 1) فعل آت؛ وهو المتكون من ملابسة حدث لم يقع لزمن لم يحن ، و 2) فعل آني ؛ يتكوّن من ملابسة حدث جار لزمن حائن ، و 3) فعل ماض ؛ ناتج عن ملابسة حدث منقض لزمن فائت .

التقسيم الثلاثي للحدث المزمن يستند إلى نقطة استكشافه المتمثلة في وضع (ع ك) في الزمن الصفر . و كل قسم ؛ بالقياس إلى نقطة الاستكشاف المذكورة ، يمكن تفريعه بالقسمة الثانية إلى سلسلة من الأقسام الفرعية ، و ذلك بانضمام موقتات خاصة . كأن يتفرع الفعل الآتي إلى البعيد ، و الوسيط ، و القريب المتاخم لمقاربة الفعل الآني المتفرع أيضاً إلى الشروع فيه ، و مزاولته ، و انهائه المتاخم للقريب من الفعل الماضي المتفرع كالآني إلى الوسيط والبعيد أيضاً . يمكن التعبير عن توالي الموقتات المسرودة بالمتناسبة (3) التالية :

(3)

+ن ... +3 ، +2 ، +1 ، 0 ، –1 ، –2 ، –3 ، ... –ن

إذا كان الانطلاق من السلب (–ن) و الانتهاء إلى الإثبات (+ن) فإن أول الآني هو البعيد ، فالوسيط ، فالقريب ، فمقاربة الآني ، فالشروع ، فالمزاولة، فالإنهاء ، فالمفارقة ، فالماضي القريب ، فالوسيط ، فالماضي البعيد .

و يقبل الفعل التشعيب بالاستناد إلى عنصر الحدث منه . كأن يُنطلق في كل مرة من مقياس معين ، تتكوّن به فئتان أو أكثر . إذ يمكن اعتبار الحركة الظاهرة معياراً على أساسه تتفرع مفردات الفعل إلى فئتي العلاجي ، و غير

العلاجـي[391]، أو اعتبـــار « الواقعة المراقبة » فتتكوّن طائفتـان ؛ أفعالٌ ترقّب ؛ تختص بمراقبة وقائع لم يثبت تحققها و لم يستقر ، و أفعالٌ تحقيق ؛ تختص بمراقبة وقائع مستقرة أو متوقع ثبوتها[392]، أو اعتبار معالق الفعل و ماهو به من وضع أو أصالة فتظهر أربع طبقات من الأفعال ؛ أعمال ، و أحداث ، و أوضاع ، و حالات [393]، أو اعتبار الحركة و الحلول لتتكون طبقتا أفعال الحركة ، و أفعال الحلول[394].

يتضح من مختلف الأقسام المسرودة أن اتخاذ عنصر الحدث أساساً لتصنيف مفردات الفعل غير مدعوم منطقياً . إذ لا يخضع لعملية سبْر الأقسام المتمثلة في ضرورة تفريع عناصر أي مجموعة ، بالقسمة الأولى ، إلى طبقتين ، قد تقبل كلتاهم أو إحداهما التفريع ، بالقسمة الثانية ، إلى طائفتين ، قد تقبل كلتاهما أو إحداهما التفريع بالقسمة الثالثة إلى فئتين . و كذلك يستمر إلى أن يتوقف التفريع . كما ظهر ذلك في تفريع الفعل باعتبار عنصرالزمن . ظهر أن الانطلاق من عنصر الحدث لا يمكّن من تفريع مطرد لمفردات الفعل . وهو ما يسبب انتشار ظاهرة القصور ؛ إذا حصل أن لم تتجاوز الخاصية الدالة الفعلَ الذي جرّدت منه إلى غير ه من أفعال طبقته .

391) في التفريق بين الفعلين العلاجي و غيره ذكر ابن يعيش : « فالعلاج ما يفتقر في إيجاده إلى استعمال جارحة أو نحوها . نحو « ضربت زيداً » ، و « قتلت بكراً » . و غير العلاج ما لم يفتقر إلى ذلك بل يكون مما يتعلق بالقلب ، نحو « ذكرت زيداً » ، و « فهمت الحديث » ، و ذلك على حسب ما يقتضيه ذلك الفعل » ، شرح المفصل ، ج7 ، ص 62 . فالعلاجي ما كان داخلاً في « باب الأعمال التي تُرى و تُسمع وهو موقعه بغيره » سيبويه، الكتاب ، ج 2 ، ص 215 . و العلاجي شرط لاشتقاق المفاوع . انظر الرضي ، شرح الشافية ، ج1 ، ص 108 .

392) للمزيد من التفصيل انظر الأوراغي ، إعراب الناسخ الحرفي ، ص 49 . و كذلك المحال عليهم هناك .

393) انظر الدكتور أحمد المتوكل ، قضايا معجمية ، الفصل الأول منه ، أو من البنية الحملية إلى البنية المكونية ، ص 17 ، أو قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية ، ص 65 .

394) انظر الدكتور عبد القادر الفاسي فيما نسبه إلى غيره في كتابه المعجم العربي ، ص 34 .

3.1.4. تفريع الفعل باعتبار العلاقة الدلالية .

كل فعل بحت (ف) يقترن ضرورةً بموضوعين اثنين ($س_1$، $س_2$) . أحدهما يوجده ، وهو الذي تجمعه به علاقة السببية (⊐) . و الآخر يحفظ وجوده ، وهو الذي تنتظمه بالمركب الفعلي علاقة العلية (⋞) . يمكن التعبير عن كل ذلك دفعة واحدة بالصيغة (4) الموالية :

(4) $س_1$ ⊐ ف ⋞ $س_2$.

بحيث يكون الموضوع ($س_1$) السبب الذي يناط به وقوع الفعل (ف)، لأنه فاعله ، و يكون الموضوع ($س_2$)، (بما يظهر عليه من أثر الفعل (ف) المسْنَد عملاً إلى الموضوع ($س_1$)) ، شاهداً على وقوع ذلك الفعل . و لا ينفك فعل بحت عن اقترانه بموضوعين ؛ أحدهما يوجده و الآخر يحفظ وجوده . وجميع المفردات المنتمية إلى الفعل متساوية من حيث اقتضاؤها للموضوعين .

لكن بعض مفردات الفعل يحتمل أن يوجد مقترناً بأقل أو أكثر من ذينكم الموضوعين . و في كلتا الحالتين يحتمل الرباط أن يحصل بالعلاقتين الدلاليتين معاً، أو بإحداهما لا غير ، أو بهما و زيادة . يلزم عن الاحتمالات المسرودة ما يلي :

(I) . ما يوجد من مفردات الفعل مقترناً بالموضوعين ($س_1$، $س_2$) بواسطة العلاقتين الدلاليتين ؛ (⊐ ، ⋞)، المعبر عنه بالصيغة (4) السابقة ، يجب أن يكون طبقة من الأفعال ؛ تتميز مفرداتها بكونها متوازنة ، لأنه لا ينضم إليها ما تستغني عنه و لا يفارقها ما تفتقر إليه . من هذا القبيل [قطع ، نسج ، جمع] .

(II) . ما يوجد من الأفعال مقترناً بأحد الموضوعين بواسطة العلاقتين ، كما تعبر عنه الصيغة (5) الآتية ، يشكل طبقة ثانية . تتميز مفرداتها بالعوز لتطلعها إلى الموضوع (س2) .

(5) $س_1$ ⊃ ف ↼ $س_1$

من الصيغة (5) يظهر أن الموضوع ($س_1$) لا يتجاوز فعلُه ذاتَه . لأنه ، باعتبار علاقة السببية ($س_1$ ⊃ ف)، هو موجد الفعل (ف) و فاعلُه، وباعتبار علاقة العلية (ف ⇀ $س_1$) فهو الشاهد الذي يحمل أثر الفعل المسند عملاً إليه . إذن هو مفعول فعله . من هذا القبيل مثل [استلقى ، جلس ، قام ، هرب، انطلق ، انتحر] .

(III) ما يوجد من مفردات الفعل مقترناً بأحد الموضوعين بإحدى العلاقتين ، مع كون الموضوع الآخر الذي تقتضيه العلاقة الأخرى المعبر عن ذلك بالصيغة (6) الآتية ، يجب أن يكون طبقة ثالثة . تتميز مفرداتها بالعوز لتطلعها إلى الموضوع ($س_1$) .

(6)   Ø ⊃ ف ↼ $س_2$

تكشف الصياغة (6) عن كون الموضوع ($س_2$) يُمثِّل الشاهد الحامل لأثر الفعل المسند إلى موضوع كامن ؛ يُستدل عليه بفعله الواقع منه . من هذا القبيل [هلك ، سقط، خثر ، قبح ، مرض ، حزن ،] .

يُلاحظ أن الطبقتين الأخيرتين من الأفعال تأتلفان في الافتقار إلى موضوع آخر مغاير للمماثل مع الفعل . و تختلفان من حيث افتقار أفعال الطبقة (II) إلى موضوع غير فاعل ، و افتقار افعال الطبقة (III) إلى موضوع غير مفعول . كما يظهر من خلال المقارنة بين جملتي (7) و (8) .

(7) (أ) جلس زيد

(ب) هلك زيد

(8) (أ) أجلس زيد بكراً .

(ب) أهلك زيداً بكرٌ .

لتطلع الفعلين (جلس و هلك) في الجملتين (7) إلى موضوع مغاير للمماثل معهما ظهر (بكر) مفعولاً في الجملة (8.أ) ، و فاعلاً في

الجملة (8.ب). لأن (جلس) في (7.أ) ينتمي إلى طبقة كل فعل فيها يفتقر إلى غير الفاعل . و(هلك) في (7.ب) من طبقة أفعالها تفتقر إلى غير المفعول.

(IV) . و ما يوجد من مفردات الفعل مقترناً بأكثر من الموضوعين ($س_1$، $س_2$)، و يجب أن يكون التأليف بأكثر من العلاقتين (⊃ ، ⊂) ، فإنه يشكل طبقة جديدة [395] تتميز مفرداتها بالإشراب .بمعنى أن الفعل من هذا الصنف يتركب مدلوله من خاصية دلالية تميز مصدره و أخرى تميز مصدر الفعل المتضمّن فيه ، و كأن فعلين اجتمعا في فعل واحد . و سيكون لهذا الإشراب أو التضمين انعكاس على البنية المكونية ، كما يبدو من الصيغة(9)الموالية، وعلى البنية الوظيفية، كما يأتي (1.3.8) .

(9)   (($س_1$ ⊃ ف) ⊂ ($س_2$ $س_3$))

تعبرالصيغة (9) عن كون عنصر الحدث من الفعل مشحوناً بحدث آخر . كما تصوره أيضاً مباحث التضمين في نحو العربية[396] . بمعنى أن أشـابة مفردات هذه الطبقة من الأفعال تتركب من ملابسة حدثين لزمن ؛ [+ح ح+ز] و يكون عنصر الحدث المتضمّن هو المسؤول عن اقتضاء الموضوع ($س_3$) الذي يتطلب بدوره علاقة إضافية للارتباط بما يراكبه . من هذا القبيل نذكر المفردات

---

395) لتوضيح ما ذكر أعلاه بمثال نجد الفعل (أعطى) في اللسانيات الحديثة ينتمي إلى زمرة من الأفعال ؛ (كسا ، منح ، أهدى ، وهب ، زوّج ، سلب ، منع ، حرم ، سرق) ، تميزها خاصية اقتضائها لمفعولين . أحدهما مباشر يكون متقبلاً ، و الثاني غير مباشر يكون مستفيداً . قد يناسب الشق الثاني من الخاصية المذكورة الأربعة الأولى من مجموعة الأفعال المسرودة . و بخلاف ذلك الأربعة الأخيرة . لأن مفعولها غير المباشر يكون مستلباً لا مستفيداً . أما (زوّج) في مثل زوج زيد بكراً هنداً ، فإن كلا منصوبيه مستفيد و متقبل .

396) للتوسع في مفهوم التضمين أو الإشراب انظر ابن جني ، الخصائص ، ج 2 ، ص 308-315 ، و ابن هشام ، مغني اللبيب ، ص 762-764 ، و الزركشي ، البرهان ، ج3، ص 338-346 . و الزمخشري، الكشاف ، ج1 ، ص230 و ج 2 ، ص717 ، و ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج3 ، ص80 ، و السيوطي ، الأشباه و النظائر ج1 ، ص 219-230 . من ذلك قولهم : « يجوز تضمين الفعل المتعدي لواحد معنى (صيّر) ، و يكون من باب ظن ... حفرت وسط الدار بئرا ... و بنيت الدار مسجداً ، و قطعت الثوب قميصاً ، و قطعت الجلد نعلاً ، و صبغت الثوب أبيض » . السيوطي .

(وهب ، منح ، أعطى ، كسا ، وعد، زوج ، منع ، سلب ، حرم ، سرق) . مفردات هذه الطبقة من الأفعال تشترك في خاصية إمكان اقتصارها على أحد الموضوعين (س$_2$، أو س$_3$) . و يكون المترجح للاختصار أولاً الموضوع المقتضى بالحدث المنضم إلى الحدث الرئيسي ، وهو الموضوع الذي يكون مرتبطاً بغيره بواسطة علاقة الإضافة ، كما سيتضح في مبحث المعجم النمطي .

تبيّن مما تقدم إمكان تفريع مفردات الفعل بالاستناد إلى العلاقات الدلالية التي تربط الفعل بما يراكبه من الموضوعات . و إذا كان كل فعل بحت تلزمه علاقتان يقتضي بهما موضوعين ؛ أحدهما يوجده و الآخر يحفظ وجوده فإن تضيف مفردات الفعل إلى الطوائف المعبر عنها بالدوال ؛ (4، و5، و6، و9) ، روعي فيه الاحتمالات الاقترانية لا غير . لأن كل مفردة بحتة اقترنت ، بواسطة العلاقتين (⊐ ، ⊿) ، بموضوعين متغايرين[397] (س$_1$ ، س$_2$) يَمثُلان معها وجب انتماؤها إلى طبقة الفعل (ف) المتعدي (ع) المصوغ من جديد في الدالة (10) الموالية :

(10) (س$_1$ ⊐ فع) ⊿ س$_2$.

كل فعل ارتبط بتينكم العلاقتين بوضوع واحد لا غير ، يَمثُل مع الفعل شاهداً على وقوعه منه به فهو فعل لازم (ل) . كما تشخصه من جديده الدالة (11) ، و قد أدمجت فيها العلاقات (⊐ ، ⊿) في واحدة هي (⊆) .

(11) فل ⊆ س$_1$.

و كل مفردة ربطتها علاقة العلية (⊿) بموضوع يمثل معها حاملاً لأثر فعل مسند عملاً لموضوع مكنون فهي مما ينتمي إلى الفعل القاصر (ق) المعبر

---

397) شرط تغاير الموضوعين ذكره أيضاً الرضي إذ قال : «أصل الفاعل أن يكون مؤثراً، و المفعول به متأثراً منه وأصل المؤثر أن يغاير المتأثر» . شرح الكافية ، ج 2، ص285 .

عنه مرة أخرى في (12) .

(12) $\emptyset$ ⊃ فق ⊿ س$_2$.

وكل فعل متعد يكون عنصر الحدث منه مشحوناً بانضمام حدث آخر إليه يقتضي موضوعاً يخصه و تربطه علاقة االسببية الضمنيةفإن هذا الفعل يشكل طبقة الفعل المتخطي (خ) . لأنه يتخطى ما يلزم الفعل ؛ (كل فعل يلزمه بعلاقتين موضوعان) ، إلى ما لا يلزمه ؛ (اقتضاءٌ بعلاقة مكررة موضوعاً ثالثاً) . وهو ما توضحه الصيغة (13) التالية :

(13) ((س$_1$ ⊃ فخ) ⊿ (س$_2$ س$_3$))

و إذا قاد اعتبار العلاقة الدلالية إلى طبقات الأفعال المذكورة ؛ الفعل المتعدي ، و الفعل المتخطي ، و الفعل اللازم ، و الفعل القاصر ، فإنه يمكن التفريع داخل أي من الفئات المسرودة استناداً إلى طبيعة معالق الفعل . لو أخذنا الفعل المتعدي لوجدناه ، باعتبار طبيعة معالقه من حيث البساطة و التركيب ، على ضربين . أحدهما يضم أفعالاً متناهية العدد ، تتميز باقتضائها لموضوعين مفردين أو في حكم المفردين . أما الآخر فيضم رهطاً من الأفعال تنفرد باقتضائها المطرد لأن يكون أحد موضوعيها مركبا جملياً [398] ؛(مج) . وهذه ميزة يختص بها الفعل الذهني (ذ) المهيأ لأن يكشف عن أي جهة ترتبط في الذهن مكونات موضوعه الجملي . الضرب الأول يحتفظ بالدالة (10) . أما الثاني فتعبر عنه الدالة (14) الموالية .

(14) (س$_1$ ⊃ فذ) ⊿ مج .

الفعل اللازم . كما تظهره الدالة (11) ، يراكبه موضوع واحد لا غير .

398) يجمع نحاة العربية على وجود أفعال ، قد لا يتجاوز عددها في الأصل الثلاثة ، تقتضي أن يكون منصوبها جملة . ذكر الرضي « و أما أفعال القلوب فإن المفعول به . . . هو مضمون الجملة » . شرح الكافية ، ج 2 ، ص268 . وهي في الأصل ثلاثة ، لأن بعضها مثل [زعم] اعتقاد لا يخالطه يقين أو شك . و الأخر مثل [علم]، و مرادفه [وجد ، و رأى] ، اعتقاد يخالطه يقين . و الأخير مثل [ظن]، و مرادفه [حسب ، وخال]، اعتقاد يخالطه شك . للتوسع انظر ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج7، ص 78 .

و هذا الموضوع ؛ باعتبار طبيعته من حيث البساطة و التركيب ، يحتمل أن يكون مفرداً أو في حكمه ، و أن يكون مركبا تركيباً جملياً . و اللازم ، كالمتعدي ، يمكن تفريعه من جديد باعتبار طبيعة الموضوع الذي يعالقه . و يتكون من جراء ذلك ضربان . الأول ؛ يضم أفعالاً متناهية العدد ، يطرد اقتضاؤها لأن يكون موضوعها الوحيد مفرداً أو في حكم المفرد . عن هذا الضرب تعبر الدالة (11) ، بخلافه الضرب الثاني ؛ بحكم أنه يضم رهطاً من الأفعال ، تختص باقتضائها المطرد لأن يكون موضوعها الوحيد مركباً جملياً[399] (مج) . و هذه ميزة تخص الأفعال المساعدة[400] المهيأة للكشف عن

399) الفعل المساعد صنف من الفعل اللازم يتميز عنه يكون موضوعه مركباً جملياً . وهو ما ذكره أيضاً الرضي منسوباً إلى الكوفيين إذا قال : «فاعل عسى مضمون الجملة الاسمية التي بعده» . شرح الكافية ، ج 2، ص 304 .

400) المساعد راسمة تصدق على طائفة من الأفعال هي : 1) فعل الطمع ؛ لمقاربة المستقبل البعيد من الحال يختص به الفعل [عسى] ، و ما قد يرادفه مثل [حرى واخْلَوْلَقَ] . و ينعكس ترادفها في التركيب إذ تشترك في اقتضاء فعل مضارع مشفوع بالمصدري (أنْ) المتميز بخاصية الدخول على فعل مرتقب غير محقق . 2) فعل المشارفة ، لمقاربة المستقبل القريب من الحال ، الواقع على حد الدخول في مزاولة الفعل . يختص به [كاد] و يرادفه [أوْشَكَ و كَرُبَ وهَلْهَلَ و أوْلى] ، لأن معنى الجميع [قارب] ، ولاشتراكها في اقتضاء مضارع مجرد من المصدري (أنْ) المختص بصرف الفعل إلى المستقبل . 3) فعل الشروع ؛ لتحقيق الحال وتجاوز الاستقبال بالأخذ في مزاولة الطرف الأول من الفعل المقتضى . يختص به [طفق] ، و يرادفه [أخذَ ، جَعَلَ و أنشأ و أقبلَ و قرُبَ و هبَّ و علق] ، لأنها تشاركه في اقتضاء مضارع مجرد من المصدري (أن) لتحقق طرف من الفعل . و يمكن للزمر الثلاثة من الأفعال المذكورة أن تتقارض المعنى الخاص بكل منها و أن تتعاوض في الاستعمال . للمزيد من التفصيل انظر ابن يعيش ، شرح المفصل ج7 ، ص 115-127 . والرضي، شرح الكافية ، ج 2، ص 301-307 . إلى الأفعال الثلاث المذكورة يمكن أن نضيف : 4) فعل المداومة ؛ للمضي في مزاولة الفعل من غير انقطاع . يختص به كل فعل يثبت الاستمرار في إنجاز الفعل ، مثل [استمر] ؛ أو ينفي الانفكاك عنه ، مثل [مادام ، ماانفك ، مازال ، مابرح ، مافتئ] ، و هذه « في معنى واحد ، وهو استمرار الفعل بفاعله في زمانه » .الزمخشري المفصل ،ج 2، ص 160 . كقولهم : (استمر الشعب يقاوم الغزاة) . 5) فعل المفارقة ؛ لمغادرة الفعل و ترك مزاولته . من هذا القبيل الفعل المنفي [لم يعد] في مثل (لم يعد زيد ينظم الشعر) . 6) فعل المباعدة ؛ وهو نقيض [عسى] ، و لذلك يجب أن يكون الفعل المقتضى مضارعاً مشفوعاً بالمصدري (أن) . يختص به [استبعد] في مثل قولهم (استبعد المرشح الحر أن يفوز في انتخاب مغشوش)

الأفعال المساعدة المتجمعة في الزمر الست ؛ [طمعٌ ، و مشارفة ، و شروع ، و مداومة ، و مفارقة ، ومباعدة] ، غيرُ الأفعال الناقصة من قبيل ؛ [كان ، و ليس ، و أصبح ، و أضحى ، و ظل ، و أمسى ، و بات ، و غدا ، وليس] . و ذلك لغلبة عنصر الحدث في المساعدة و الزمن في الناقصة . فكانت الأولى مُوجِّهة و الثانية مُزمِّنة . لكن بعض المساعد و الناقص قد يتأثر في الاستعمال بمبدأ التقارض و التعاوض الذي ينشط كثيراً في مجال الخاضع لعملية التوجيه . وتمثل المساعدة أول مرحلة في التوجيه تعقبها الناقصة فالأداة .

درجة المباشرة بين مكوِّنين واقعين داخل موضوعها الجملي .عن هذا الضرب تعبر الدالة (15) الموالية .

(15)   فس ⊆ مج .

تعبــر الدالة (15) عن كون الفعل المساعد (فس) يقتضي من المركب الجملي (مج) الذي يراكبه بالعلاقة (⊆) أن يتوفر على فعل زمانه الحال أو الاستقبال . معنى ذلك أن المساعد ينتقي فعله، و أن الفعلين متعالقان دلالياً . و سوف نرى ، في مبحث المعجم النمطي ، ما قد يترتب عن ذلك .

يستخلص من محتوى المبحث الأخير أن المعجم المحض أساسه العناصر التالية؛ [ج ، ز، ح] .عن طريق السبك تتولد منها مباشرة المقولات : 1)اسم تام ؛ [+ج + ز]، متفرع إلي جوهر[+ج –ز] و زمان[–ج+ز] .و 2) فعل تام [±ح ±ز] ؛ يتولد عن تغيير في أحد عنصريه و. 3) فـعلٌ ناقص[–ح+ز] ، و 4) حدثٌ ناقص أومصدر [+ح -ز]. وبسبك العنصرين[ج، ح] يتولد 5) موصوف بالحدث أو صفة [+ج+ح] .و بالتوهين الحاصل بحقن العنصر الموجب في المقـولة بشحنة سـالبـة ينتج ؛عن توهين المصـدر [+ح–ز] ، 6) الأداة [(+ح)–ز] . وعن توهين الجـوهر[+ج–ز] أو الزمـان [–ج+ز] يتـولد؛ تباعا، 7) مبهم الجوهر (الاسم الناقص)[–(+ج)–ز] ، و 8) مبهم الزمان (الاسم الأنقص) [– ج – (+ز)] .

الفعل ، بوصفه إحدى المقولات المباشرة ، يقبل التفريع بمعايير متغايرة . بمعيار الزمن يجب ؛ بالقسمة الأولى،أن ينتسب إما إلى الآتي ، و إما إلى الآني، و إما إلى الماضي . و كل واحد يتجزأ بالقسمة الثانية إلى سلسلة من الأقسام الفرعية .فاحتمل الماضي أن يتفرع إلى أفعال متفاوتة المضي . و كذلك حال الفعلين الآني و الآتي ، و هكذا يظهر إمكان التفريع المتدرج للفعل باعتبار عنصر زمنه لا غير .

و يمكن تشعيب الفعل إلى فصائل متداخلة بالاستناد إلى عنصر الحدث

منه . إذ يجوز التركيز ، في كل مرة ، على خاصية طبيعية تبدو دالة لتجميع مفردات الفعل في مجموعتين متقاطعتين أو أكثر . إذن وجود إمكانية لتفريع الفعل دلالياً هو ما ينبغي الاحتفاظ به الآن .

و تبيّن أيضاً أن الفعل يقبل التفريع بالاستناد إلى العلاقات التي تجمعه بما تقتضيه من الموضوعات التي تنتمي إلى مقولة الجوهر ، وهو ، بهذا الاعتبار ، فعل متعد وفعل متخط ، و فعل لازم ، و فعل قاصر. و كل صنف من الأربعة يحتمل من جديد التفريع بالنظر إلى طبيعة الموضوع الذي يراكبه بعلاقة دلالية معينة . فكان الفعلان ؛ الذهني و المساعد . يهمنا من هذه الخلاصة المجملة لمحتوى المعجم المحض أن نكشف عن علاقته بالمعجمين اللساني أولاً فالنمطي ثانياً .

2.4. المعجم اللساني وسائط لغوية .

يصدق المعجم اللساني على مجموعة من الاحتمالات المتقابلة التي تلزم المعجم المحض ليتحقق في معاجم نمطية . و يمثل كل احتمال وسيطاً لغوياً يقابله وسيط آخر. و عليه فإن محتوى المعجم اللساني يتشكل من مجموع الوسائط اللغوية الخاصة بتحقيق المعجم المحض و تثبيته في معجم نمطي بعينه . و بهذا يبدو المعجم اللساني جسراً لا يُتجنب ، و بوابة لا يمكن للمعجم المحض الالتفاف حولها . حتى إذا اخترقها أفضت به إلى أبنية مختلفة تُشكّله في صور متغايرة .

يهمنا الآن الشروع في الكشف عن مجموع الوسائط اللغوية التي تكون المعجم اللساني بوصفه مرحلة وسطى لابد منها لتحقيق المعجم المحض ، و باعتبار تلك الوسائط مسؤولة عن تنميط المعاجم اللغوية . و خلال عرض الوسائط يجب التقيد بما قد يكون بينها من علاقات اللزوم خاصة . لما توفره هذه العلاقة من إمكان التنبؤ . و كذلك شأن علاقة الانتماء القائمة بين وسيط

عام و أخرى أقل عموماً .

1.2.4. وسيط العلاقة الاعتباطية أو العلاقة الاصطناعية .

من المبحث (1.1.4) السابق تبيّن أن محتوى المعجم المحض تؤسسه علاقة طبيعية ؛ (علاقة التعدية) ، تقوم بين حقائق العالم الخارجي الثابتة والممكنة ، و بين أمثلتها المرتسمة في الذهن وهي المعاني الثابتة و المتولدة ؛ (1.1.4.(2).) . لكن العلاقة بين المعجمين المحض و النمطي تكون إما اعتباطية و إما اصطناعية و إما هما معاً . و لا يجوز أن تكون طبيعية بسبب المعجم اللساني . و حرصاً على وضوح العرض يمكن حصر هاتين العلاقتين بين مقولات المعجم المحض الجامعة لمفرداتها البحتة غير المتناهية ، و من جهة أخرى ، بين مقولات المعاجم النمطية الجامعة هي الاخرى لمفرداتها الصوتية الموازية . لنرما إذا كانت العلاقةُ القائمة بين المصدر [+ ح – ز] أو الفعل [+ ح + ز] ، و بين الصورة الصوتية المقترنة بأحدهما علاقةً اعتباطيةً أو اصطناعيةٌ . و قد يتضح العرض أكثر إن ضيقنا الموضوع بحصره في العلاقة التي يمكن أن تقوم بين « الكلمة » ، بوصفها مفردة بحتة تنتمي وجوباً إلى إحدى مقولات المعجم المحض ، و بين « القَولَة »[401] باعتبارها صورة صوتية تجمعها بالكلمة علاقة اعتباطية أو اصطناعية ، علماً أن (الكلمة) تمثل في دالة التعدية سابقاً و أن (القَولَة) فيها نتاج لها .

---

401) القَولة راسمة تتناول كل تصويتة أو أكثر المتلفظ بالحركون ؛ (حركات و سكنات) في بنية مخصوصة صارت بها مهيأة للاقتران بكلمة ؛ وهذه كما ذكر أعلاه عبارة عن مفردة بحتة ؛ تنتمي وجوباً إلى مقولة ؛ وقد اقتُطعت من المعجم المحض لمقارنتها بالقَولة التي تلابسها . وقد روعي في بناء (القَولةُ) وتصحيحه أن تشاكل (الكلمة) .

تنبه لغويون قديماً و حديثاً إلى مسألة العلاقة بين بنية القَولَة و بين الجملة[402] .

لكن الملاحظ ، فيما اهتدينا إليه في الدراسات اللغوية الحديثة ، أن الربط يكون عادة بين الفعل و بين ما يقتضيه من الموضوعات التي تراكبه بحيث يقع التركيز على عنصر الحدث من الفعل من أجل الكشف عن خصائصه الطبيعية الدالة . و يُهتدى إلى الخاصية الطبعية الدالة في عنصر الحدث استناداً إلى « الأدوار الدلالية » التي يقتضيها الفعل أن تكون في الموضوعات التي تراكبه . و قد استهللنا في المبحث (3.1.4) السابق بيان القصور في استغلال عنصر الحدث من الفعل لتصنيفه . و بما أن ربط البنية الدلالية للفعل بالبنية التركيبية للجملة لا ينفع في الكشف عن الخصائص النمطية للغات تعين العدول عن هذا التوجه في البحث اللغوي ؛ (لأن اللغات البشرية قد لا تختلف باعتبار

402) تظهر العلاقة المذكورة واضحة أولاً في وصف ابن جني لارتباط علمي الصرف و النحو إذ قال : « فكان من الواجب على من أراد معرفة النحو أ يبدأ بمعرفة التصريف . لأن معرفة ذات الشيء الثابت ينبغي أن يكون أصلا لمعرفة حاله المتنقلة » . المنصف ، ج1 ، ص4 . و ثانيا من تساؤل بنفيلوف الصريح حول العلاقة القائمة بين بنية القولة و بنية الجملة ، لتناول المسألة اقترح التركيز على : 1) الكيفية التي تجتمع بها العناصر الدالة التي تُكوِّن القولة . و 2) درجة سبك تلك العناصر . للكشف عما يدل منها داخل القولة فقط ، أو خارجها أيضاً . للمزيد من التفصيل انظر فلاديمير بنفيلوف ، الكليات اللغوية و تنميط الجملة ، ص 85-101 ، ضمن اللسانيات ؛ قضايا نظرية . Vladimir Panfilov , les universaux du langage et la typologie de la proposition , en questions théoriques de la linguistique .

وفي نفس الاتجاه يأتي ذكر للربط بين دلالة المفردات و التركيب بوصفه أحد التصورات الثلاث التي قدمها يان اكْرمشو للمعجم . أحدها اعتبار المعجم مُجمعًا من المعلومات الخاصة التي لا تُتوقع و لا تخضع لأي مبدأ . و ثانيه يهتم بكيفية اكتساب معاني الألفاظ المفردة ، و كيف أن لفظة ما تدل على معنى بعينه دون غيره . و ثالث التصورات ، وهو الذي يهم اكْرمْشُو و يأخذ به ، يعتبر المعجم ، كغيره من الميادين اللسانية ، موضوعات لقيود كلية . داخله يُعنى بقضايا انتظام الدلالة و التركيب : كان يُنظر في كيف يتوصل المتعلم إلى التفريق بين الفعلين (give) و (donate) من حيث أن الأول يسمح للمفعول غير المباشر أن يصير مباشراً ، كما تكشف المقارنة بين الجملتين (01 و 02) ، بخلاف الثاني ، كما يظهر من لحن الجملة (06) .

(03) . we gave a book to someone

(04). we gave someone a book

(05) . we donated a book to someone

(06) . we donated someone a book*

و للمزيد من التفصيل ، انظر يان اجْرمْشو ، مصالحة معجمية ، ص 401-430 ، ضمن اكتساب المعجم Jane grimshaw, lexical reconciliation , in the acquisition of the lexicon ..

و انظر أيضاً الدكتور أحمد المتوكل ؛ قضايا معجمية ، و الدكتور عبد القادر الفاسي ، فيما نسبه في كتابه المعجم العربي ، إلى لغويين غربيين من آراء تخص العلاقة بين دلالة اللفظة و بين بنية الجملة التركيبية .

المفردات البحتة المكونة للمعجم المحض مادام محيط اللغة واحداً) ، لفائدة الربط بين الخصائص الطبيعية الدالة في الكلمة و بين العناصر الصورية المكونة لبنية القولة . لأنه بهذا النوع من الربط لا غير تتكشف أبنية اللغات .

اتضح مما تقدم أن الربط يجب أن يكون بين الكلمة و القولة ، كما سبق أن حددنا هاتين الراسمتين ، و رابطهما علاقةٌ اصطناعية ، أو اعتباطية ، أو اصطناعية في بعض المقولات و اعتباطية في غيرها . إذا كانت بنية القولة تعكس خاصية انتماء الكلمة إلى مقولتها إضافةً إلى خاصية افتراقها عن سائر المنضوين إلى نفس المقولة فإن العلاقة بينهما اصطناعية ، و إذا كانت تعكس الخاصية الفارقة لا غير فالعلاقة اعتباطية . و لنفصل بين علاقتي الربط لتدقيق النظر فيهما .

(I) العلاقة الاعتباطية : رابطة تشكل المستوى الأول في تكوين معجم اللغات . وهي لا تستند سوى إلى مبدأ التباين (≠) . يمكن أن نعبر عنها بقولنا :

(16) . إذا تباينت الكلمات في المعجم المحض لزم عنه بالضرورة أن تتباين القولات في المعجم النمطي .

بمقتضى مبدأ التباين المؤسس للعلاقة الاعتباطية (16) كل اللغات البشرية مجبرة على أن تجعل للمعاني المتباينة ألفاظاً متباينة . و بعبارة أخرى « لابد لكل عين فيها صفات مخالفة لصفات عين أخرى أن يوقع على كل واحد منها اسم غير اسم العين الأخرى ليقع التفاهم بين المتخاطبين . . . و كذلك كل موجود في العالم إلا ما ضاقت اللغة عن تسميته أو عجز أهلها عن ذلك »[403] . و تتلخص هذه العملية باللجوء إلى تصويتات اللغة أو أبجدية معجمها من

403) ابن حزم ، الإحكام ، ص 1124 . انظر أيضاً العسكري ، الفروق في اللغة الباب الأول منه في « الإبانة عن كون اختلاف العبارات و الأسماء موجباً لاختلاف المعاني في كل لغة » .

أجل اقتطاع عدد محصور من الأحرف لتُبنى بالحركون ، فتتكوّنُ قولةٌ متميزة ، و توضع ارتجالاً بإزاء كلمة مخصوصة ، و تقترن بها اتفاقاً ، بحيث لا تنفك إحداهما عن الأخرى . و لشدة الملابسة يصير الانتقال بينهما مضموناً .

العلاقة الاعتباطية ، كما وصفت ، تتكوّن من القيم التالية : 1) أن تتخذ القَولةُ صفة «الحد المجمل» ؛ بحكم خلو بنيتها من التفصيل الموازي للخصائص الطبيعية الدالة في الكلمة . يترتب عن القولة بصفتها حداً مجملاً 2) ألاّ تقدم أي معلومة سوى إعرابها عن التفرد بميزة صورية لا توجد لغيرها من قولات المعجم النمطي ، و عن كونها تقترن بكلمة معينة يكشف عنها «الحد المفصل» . ويلزم عن فقر إعراب القولة عن الكلمة 3) التوسع في الحد المفصل، بأن يُوفّر معلومات حول (أ) الخصائص المقولية متنازلةً؛ بدءاً من الأعم ؛ فالعامة، فالخاصة .(ب) الخصائص الطبيعية الدالة ؛ بشرط التوافق مع الخصائص المقولية و التناسب مع المراكب المحتمل . للتوضيح نمثل بالقولات (رجل) ، و(قطع)، و(عسى) ، بوصفها مداخل معجمية؛ تظهر في حدٍّ مُجْمل على اليمين، يُفصّله الحدُّ الظاهر على اليسار . كما يتضح من (17 19) .

(17) (أ) (رجل) ←؟ [اسم ،مذكر، نكرة] ب [آدمي،ذكر،راشد]

توافق الخصائص المقولية و الطبيعية تعكسه الجملتان (17ب ج) . و يقتضي تناسب الكلمات المتراكبة في الجملة (17 ج) انضمام دُليلة [شهم] إلى الخصائص الطبيعية . لأنها هي الدالة في تلك الجملة .

(17) (ب) لا رجل في الدار صائم .

(ج) في الشدائد يعز الرجل .

ويطرد أيضاً ورود النوعين من ا لخصائص في غير الاسم . كان فعلاًتاما(18)، أو فعلاً مساعداً (19) ، أو غيرهما من الأصناف المسرودة سابقاً .

(18) (أ) .(قطع) ←أ[فعل متعد علاجي] . ب [فصل المتجزئ بعضه عن

بعض] .

تعكس الجملتان (18ب ج) توافقاً بين الخصائص . و يقتضي التناسب أن تنضم إلى الفعل الخاصيةُ الطبعية [الكف عن مزاولة العمل قبل تمامه] . إذ هي الخاصية الدالة في الجملة (18ج) .

(ب) قطع زيد الخشبة .

(ج) قطع زيد الصلاة .

(19) (أ) (عسى) ـــأ [فعل لازم مساعد] ب [طمع لمقاربة المستقبل البعيد]

(ب) عسى أن يعود المجاهد .

(ج) ﴿ عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يُكَفِّرَ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ[404] ﴾ (66-8) .

من الأمثلة القليلة الموضحة لشرط التناسب بين خصائص الكلمة و مراكبها المحتمل يلاحظ نزوع المداخل المعجمية إلى « التواسع » في الحد المفصل . و ذلك عن طريقين ؛ إما بانضمام خاصية دالة [شهم] إلى الخصائص الطبعية [آدمي ذكر راشد] . و إما بتعطيل خاصية [الطمع] لتعويضها بخاصية [الإيجاب] الدالة في تركيب خاص كما في مثل (19ج) .

يترتب عن خاصية التواسع الذي يتجدد في الحد المفصل و لا ينقطع ؛ 4) اقتراب درجة التوقع المعجمي من الصفر ؛ كأن تدل بنية القولة في أحسن أحوالها على الأعم من الخصائص المقولية للكلمة ، و لا تتجاوز هذا المستوى . و يشكل هزال التوقع المعجمي أهم ميزة في العلاقة الاعتباطية التي تقوم بين بنية القولة و خصائص الكلمة . و كل لغة اختارت هذه العلاقة لتحقيق المعجم المحض ظهر في معجمها النمطي القيمُ (4-1) المسرودة أعلاه .

---

(404) يجمع نحاة العربية على أن مرفوع الفعل المساعد (عسى) في مثل الجملة (19ب) أعلاه هو (أنْ) مع ما بعدها من الفعل و فاعله . و أن (عسى) إذا راكبت اسم الجلالة عزشأنه تعطلت منها خاصية الطمع المصاحب للمجهول و دلت خاصية الإيجاب الكائنة في اليقين . نُسب إلى الجوهري قوله : « عسى من الله واجبة لاستحالة الطمع و الإشفاق عليه تعالى » الرضي : شرح الكافية ، ج2 ، ص 302 . انظر أيضاً الصحاح للجوهري ، مادة (ع س / و ي) .

(II) . العلاقة الاصطناعية؛ رابطة تشكل مستوىً ثانياً في تكوين معجم اللغات . أساسها مبدأ التباظر (≄) الذي ينحل إلى مبدأي التباين (≠) والتناظر (≃) . يمكن التعبير عنها بما يلي :

(20) إذا توحدت الكلمات في المعجم المحض من غير جهة تغايرها تناظرت القولات في المعجم النمطي من غير جهة تباينها .

مبدأ التباظر (≃) المؤسس للعلاقة الاصطناعية (20) يفرض على اللغات البشرية أن تتوخى في بناء القولات انتظام خصائص الكلمات . و بعبارة أخرى « أن تتحرى في تلك الألفاظ أن تنتظم بحسب انتظام المعاني . . . فيُجتهد أن تعرب أحوالها الشبه من أحوال المعاني »[405] . ويحصل ذلك بأن تجتمع في القولة شمتان على الأقل . شمة تقترن بالخصائص المقولية للكلمة ، و أخرى تقترن بخصائصها الطبعية الفارقة ، وقد تتوفر على ثالثة تقترن بخاصية طبعية عامة كالتي يصف سيبويه إذ يقول : « الحُطام ، و القُضاض ، و الفُتات ، فجاء هذا على مثال واحد حين تقاربت معانيه . . . و مما تقاربت معانيه فجاءوا به على مثال واحد نحو الفِرار ، و الشِراد ، و الشِماس ، و النِّفار والطِّماح ، و هذا كله مباعدة . . . و من المصادر التي جاءت على مثال واحد حين تقاربت المعاني قولك النَّزَوان ، و النقزان »[406] . و كأن بسيبويه يقول : إذا اشتركت كلمات في خاصية طبعية دالة وجب اشتراكُ قولاتها في وشمة تقترن بتلك الخاصية و تشير إليها . وهو ما يعبر عنه صراحة في الموضع المذكور من كتابه إذ يقول : « و العرب مما يبنون الأشياء إذا تقاربت على بناء واحد »

تبين من الوصف المقدم حتى الآن للعلاقة الاصطناعية أن لهذه الأخيرة قيماً مغايرة لقيم مقابلتها الاعتباطية ، بل تقابل هاتين العلاقتين ملحوظ في

---

405) الفارابي ، كتاب الحروف ، ص 139 .

406) للاستزادة من نماذج ما اتحد بناؤه لتقاسمه خاصية طبعية دالة ينظر سيبويه : الكتاب ج 2 : ص 214 و ما بعدها .

تقابل قيمهما . و هو ما يُلزم باسناد إلى الاصطناعية القيم التالية : 1) اتخاذ القولة صفة «الحد المركب» ؛ بحكم قبوله التفكيك إلى وحدات وشمية مقترنة . أولها المادة : وهي أحرف غير متحركة ؛ (ح ص ب) و (س ع ل) و (ز ك م)، تُقتطع مباشرة من تصويتات اللغة الأصول أو من أبجدية المعجم ، و تشكل بترتيبها القارّ جذر القولة المقترن بالخصائص الطبيعية للكلمة . ثانيها السبيكة ؛ وهي هيئة مخصوصة تُبنى بالحركون لتُفرغ فيها الجذور ، بحيث تخرج مبنية على صورة (حُصاب ، سُعال ، زُكام) . بها تقترن الخاصية الطبيعية الدالة [داء] المشتركة بين كلمات . ثالثها الصيغة ؛ وهي الهيئة المبنية بالحركون . تُفرغ فيها الجذور ، و تقترن بالخصائص المقولية للكلمة .

و لتحرير العبارة بمثال يوضح الفرق بين الوشمتين السبيكة و الصيغة نكتفي بسوق قول سيبويه «و جاءوا بالمصادر حين أرادوا انتهاء الزمان على مثال (فعال) ، و ذلك : الصّرام ، و الجزاز، و الجداد ، و القطاع و الحصاد . . . فإذا أرادوا الفعل على فعلْتُ قالوا : حصدته حصْداً ، و قطعته قطْعاً . إنما تريد العمل لا انتهاء الغاية و كذلك الجزُّ و نحوه»[407] . يلاحظ في كلام سيبويه وجود إمكانية لتعاقب السبيكة (فِعالَةٌ) و الصيغة (فعْلٌ) على الجذر الواحد مثل (ك ت ب) ليخرج مبنياً على صورتي (كتابةٌ) و (كَتْبٌ) . وهو ما يُسبّبُ تعدداً في مصادر الفعل الواحد . رابعها اختضاب القولة ؛ (جذر مسكوب في سبيكه أو صيغة) ، بوسمة تقترن بخصائص مقولية في الكلمة . إذ تشير الوسمة المتكونة من سمات التنوين ، و الهاء و انعدام سمة الجمع التي تخضب مجتمعة مثل القَولة (صُقْلَةٌ) إلى خصائص مقولية : [اسم نكرة عام مفرد مؤنث] ، تدخل في تكوين الكلمة التي اقترنت بها تلك القولة .

407) نفسه .

نخلص إلى أن قيام علاقة اصطناعية بين الكلمة و القولة يمكّن هذه الأخيرة من أ) أن تشكّل حداً مركباً من جذر ، ووسْمة سبيكة أو صيغة ، ووسْمة[408] . و لا تنشأ قولةٌ بغير إحدى هذه العلامات الثلاثة ، و لا تدل علامة وهي مستقلة عن الباقي . و يلزم عن هذه القيمة ب) أن تتكفل بنية القولة في حد ذاتها بتقديم معلومات عامة عن الكلمة ، بحيث ينهض البعض من أجزاء القولة المفصلة أعلاه بالتعبير عن الخصائص المقولية للكلمة و بعضها الآخر يعبر عن خاصية طبعية دالة . و يلزم عن القيمة الثانية هذه ج) أن يتقلص الحد المفصل الواقع على يمين القولة . لأن المعلومات أ [. . .] التي يقدمها الحدُّ المفصل للمدخل المعجمي بوسيط العلاقة الاعتباطية تقدمها له القولةُ بوسيط العلاقة الاصطناعية . لذلك يُعتبر حشواً إعادةُ ذكر تلك المعلومات في الحد المفصل . إذ يكفي هذا الأخير أن يسرد ما يقترن بجذر القولة من خصائص طبعية خاصة بالكلمة المعنية ، بشرط التوافق مع الخصائص المقولية الظاهرة في بنية القولة و التناسب مع المراكب المحتمل .

بشرط التناسب يمكن للحد المفصل أن يتواسع ، كما سبق تحديد هذا المفهوم . و بالاستبدال تكتسب العلاقة الاصطناعية القيمة ؛ د) أن يقدم الحد المفصل للمدخل المعجمي «بنيتَه الصرفية» بدل خصائصه المقولية ؛ كأن

408) تنبه ابن جني قديماً إلى مثل ما قلنا في مسألة تحوّل القولة ، بوسيط العلاقة الاصطناعية ، إلى حد مركب . و عقد له باباً « في الدلالة اللفظية و الصناعية و المعنوية . . . فأقواهن الدلالة اللفظية ، ثم تليها الصناعية ثم تليها المعنوية . . . ألا ترى إلى (قام) و دلالة لفظه على مصدره ؛ و دلالة بنائه على زمانه ؛ و دلالة معناه على فاعله . . . و من ذلك قولهم للسلم : مرقاة ، و للدرجة : مَرقاة فنفس اللفظ يدل على الحدث الذي هو الرقي ، و كسر الميم يدل على أنها مما ينقل و يعمل عليه و به ، كالمطرقة ، و المئزر ، و المنجل ؛ فتحة ميم مَرقاة تدل على أنه مستقر في موضعه كالمنارة و المثابة . . . و كذلك اسم الفاعل ؛ نحو قائم وقاعد ، لفظه يفيد الحدث الذي هو القيام و القعود ، و صيغته و بناؤه يفيد كونه صاحب الفعل . و كذلك (قطّع) ، (كسّر) ؛ فنفس اللفظ هاهنا يفيد معنى الحدث ، وصورته تفيد شيئين : أحدهما الماضي ، و الآخر تكثير الفعل . كما أن (ضاربَ) يفيد بلفظه الحدث ، و ببنائه الماضي و كون الفعل من اثنين ، وبمعناه على أن له فاعلاً . فتلك أربعة معان » الخصائص ، ج3 ، ص 98-101 .

يصطحب المدخل قولات متآمعة تشاكله . و ذلك إذا شاركته الجذرَ و « مبدأ الصياغة »[409]، من غير أن يستوجب لها التباينُ الصيغي الاستقلالَ بمدخل معجمي . كما توضحه البنية الصرفية (21) لقولات المداخل التالية : (قصف، نضر ، قعد ، حاسوب) .

(21)(أ) .(قــصـف) ⟵ أ(يَقْـصِفُ ، قَصْفٌ ...) ب [رَمْيُ الشيء أو الشخص بالمتفجرات] .

(ب) .(نَضُــرَ) ⟵ أ (يَنْضُرُ ، نَضارة ...) ب [الوجه بالنعيم وحسن فراق منظره] .

(ج) . (قَعَدَ) ⟵ أ (يَقْعُدُ، قُعُودٌ ...) ب [استوى القائم بمؤخرته على مقعد] .

(د) . (حاسـوب) ⟵ أ (حَواسِيبُ ، حُوَيْسِبٌ ...) ب [آلة إلكترونية تعالج عدديا المعلومات و تنجز بسرعة فائقة تعليمات البرامج] .

و إنْ كان مبدأ الصياغة ، كما حدد في الطرة (409) أسفله ، أغلبياً غير لازم فإنه يمكن أن نستنبط من البنية الصرفية (21 أ) كون فعلها متعدياً ، و يتوقع من(21ب) ، و(21ج) أن فعليهما ، بالتوالي ، قاصر و لازم . و تتأكد صحة المستنبط بتوسيع البنية الصرفية عن طريق إضافة قولات متآمعة أخرى .

409) مبدأ الصياغة : عبارة عن مجموع الخصائص المعتبرة عند إنشاء صيغ مخصوصة تتميز بأحرفها المحركة . لتوضيحه نقول : الفعل الثلاثي المعرّى من المقتضي (عين المضارع بمقتضي لها : 1) الفتح حلقي في عين فعل أو في لامه . و 2) الكسرُ واوٌ في فاء الماضي ، أو ياءٌ في عينه أو في لامه . و 3) الضمّ واوٌ في عين الماضي أو في لامه) ; إذا جاء المتعدي منه على صيغة (فَعَلَ) بني مضارعه و مصدره القياسيان ، بالتوالي ، على صيغتي (يفعِلُ) ، و (فَعْلٌ) . ذكر ابن جني في فتح الماضي و كسر مضارعه مبررات . نسوق منها قوله : « و خصوا المتعدي بالفتح و الكسر لكثرته و خفة الفتحة و الكسرة ... باب فَعَلَ إنما هو يَفْعِلُ . و يَفْعُلُ داخلٌ عليه ... يدل على أن يَقْتُلُ داخل على يَضْرِبُ ، و أن الباب للكسر دون الضم ، وهو أن الضم قد لزم باب ما ماضيه فَعُلَ نحو ظَرُفَ يظرُفُ ... أفلا ترى أن الضم قد يستبد به (فَعُلَ) كما استبد فعِلَ بيفعَلُ . فكذلك القياس أن يستبد فعَلَ بيفعِلُ » للمزيد من التفصيل انظر المنصف ، ج1 ، ص 184 و الخصائص ج1 ، ص 374 . و ذكر سيبويه أن المصدر القياسي للثلاثي المتعدي يبنى على صيغة (فَعْلٌ) و غيره داخل عليه ، انظر الكتاب ، ج2 ، ص 214 .

من قبيل (يُقْصَفُ ، مَقْصوفٌ) ، و (... ، نصيرٌ) ، و (قُعِدَ على ، مقعود على) . من خلال المقارنة بين ما يمكن إضافته و بأي صورة يضاف يتأكد كون العلاقة الاصطناعية تتوفر على القيمة ؛ هـ) ارتفاع درجة التوقع المعجمي الناتج عن اجتماع القيمتين ؛ 1) القولة حد مركب يقدم معلومات عامة عن الكلمة ، و 2) البنية الصرفية لقولة المدخل تسند إلى الكلمة التي تقترن بها صنفاً آخر من المعلومات ، كما سبق بيانه .

لقد اتضح كيف أن العلاقتين الاعتباطية و الاصطناعية تمثلان وسيطين لغويين مما ينتمي إلى المعجم اللساني . و بما أن المنتمي إلى اللساني لا تتجنبه لغةٌ و لا تتخطاه تعيَّن أن تكون كل اللغات البشرية مجبرة ، لتحقيق المعجم المحض بمعنى إقران الكلمات البحتة بالقولات الحسية ، على توسيط إحدى العلاقتين الأمر الذي يؤدي إلى وجود نمطين من المداخل المعجمية ؛ يتميزان من جهتين ؛ أولاً من حيث كيفية تدوين معلومات المدخل . و ثانياً من حيث صنف المعلومات المكونة للمدخل .

اللغات الآخذة بوسيط العلاقة الاعتباطية، كالفرنسية، و الأنجليزية ، سيكون لها مدخل معجمي من نمط المثال (17-19) المتميز بخاصية الارتجال [410] .

410) من قبم وسيط العلاقة الاعتباطية يعتمد المدخل المعجمي خاصية الارتجال المنحصرة في ضعف درجة التنبؤ . لأنه لا يُتوصل ، من صورتي القولتين (Pommader) و(Polager) مثلاً ، إلى استنباط مقولة انتماء الكلمتين ، أهما اسمان أم فعلان أم مختلفان . و إنْ تزود المتكلم بالفرنسية بملحوظة مراسية تقول : من أفعال اللغة الفرنسية ما ينتهي باللاحقة (er -) . كما لا يتوصل من المقارنة بين المجموعتين (07a) و (07b) إلى الكشف عن مقولة الانتماء .

(07a) fishy , lumpy ; lucky , speedy .

(07b) dainty ; pretty , happy .

إن المتكلم بالانجليزية ، و إن كان مزوداً بملحوظة مراسية تقول : إن من الصفات في هذه اللغة ما ينتهي باللاصقة (y -) ، غير قادر على فصل مجموعة القولات المنتسبة إلى مقولة الصفة من التي تنتمي قولاتها إلى مقولة الاسم . لأنه مزود أيضاً بملحوظة تقول : هناك « الكثير من الصفات لا ينتهي باللاصقة (y-)، وكثير من القولات المنتهية باللاصقة (y-) ليست بصفات » . للمزيد من التفصيل انظر إدْوين ولْيَمْس ، ملاحظات حول علم المعجم ، ص7-34 ، ضمن اكتساب المعجم . Edwin wiliams , Remarks on lescical knowledge , in the acqusition of the lescion .

بخلاف اللغات الآخذة بوسيط العلاقة الاصطناعية ، كالعربية و نحوها، فإن لها مدخلاً معجمياً من نمط (21) المتميز بخاصية الاصطناع . و هذه أول مغايرة تسجل في تنميط معاجم اللغات ، يدعمها تغاير يرتبط بوسيطين آخرين .

2.2.4. التوافق بين وسيطي الجذر و العلاقة الاصطناعية

تتميز الوسائط اللغوية بخاصية التفاعل[411] ؛ كأن يجذب وسيط معين ما يوافقه ، و ينفر مما يوافق مقابله . يعني التجاذب أن تفسح قيمُ وسيط المجال لقيم الموافق . و بخلافه التنافر الذي يعني تضييق وسيط على قيم المخالف . يقتضي المثبت هنا أن تدعم قيم العلاقة الاصطناعية (أ – هـ) الفارطة قيمَ وسيط الجذر الآتية . و كذلك حال وسيطي الجذع و العلاقة الاعتباطية .

هذا المبحث ، كما يستفاد من محتوى الفقرة السابقة ، معقود لمسألتين. أولاهما تهتم بدور وسيط الجذر و مقابله وسيط الجذع في تعميق التغاير المعجمي ؛ و ذلك بالكشف عن المجالات المعجمية التي يمتد إليها الخلاف و ينالها التغاير بسبب هذين الوسيطين . و ثانيهما أهميةً أيضاً فإنها تُعنى بتفاعل الوسائط و اتساق المتوافق منها . و غايتُها الوقوفُ على تعاضد قيم الوسائط المتوافقة . أما التجربة فليس لها في جميع الأحوال إلا التأكيد أو النقض المراسيين للمتوقع في مستوى اللسان .

---

(411) تفاعل الوسائط اللغوية نجد له ذكراً ، و إن كان على صورة أخرى ، في أعمال بعض التوليديين المتأخرة . فقد اقترح أُزْفَلْدو و كِينِثْ فكرة تفاعل البرمترات لتجريد التجربة من أي دور في إنشاء الأنحاء الخاصة لم تبق التجربة ، كما كانت في أول أعمال شومسكي البرمترية ، فاعلةً في تحديد قيم البرمترات . لأن هذه المهمة أسندها أزفلدو ، في مقاربته البرمترية لإشكال النحو الكلي و التغاير اللغوي ، إلى التفاعل الحاصل بين البرمترات ، و بينها و بين مبادئ النحو الكلي . فتُثْبَتُ قيمة برمتر متفاعل مع برمتر تعينت قيمتُه بتفاعله مع مبادئ النحو الكلي . للتوسع في الموضوع انظر أزفلدو و كينث ، برمتر النسوج الشاغر و النظرية البرمترية، ضمن برمتر النسوج الشاغر ، ص 1-44 . osvaldo jaeggli and kenneth. j. safir , the null subject parameter and parametric theory , in the null subject .

1.2.2.4. قيم وسيط الجذر .

من جملة المقدمات التي لجأنا إلى استعمالها من أجل التفريق بين الوسائط اللغوية و البرمترات النظرية ، (نظ : 3) ، نذكر بما يلي : 1) لكل وسيط لغوي مقابل . 2) للغات البشرية الخيرة في استعمال وسيط بعينه و إهمال غيره . و في هذه المرحلة يمكن أن نضيف استناداً إلى خاصية التفاعل المذكورة أعلاه ما يلي : 3) باختيار لغات بشرية لوسيط معين تصبح مقيَّدة بانتقاء الموافق و إهمال المخالف . و بعبارة أخرى ، إذا اختارت لغات بالفعل وسيطاً معيناً يمس أخذ فصوصهاتكون نظرياً قد عينت باقي الوسائط التي ستستعملها في باقي الفصوص . و كأن اختيار نمط العربية مثلاً لوسيط العلامة المحمولة يجبرها على اتخاذ الجذر وسيطاً ، وقد لا ينعكس بسبب خضوع مستويات اللغة لسلمية التساند .

وقبل الشروع في ا لكشف عن القيم المرتبطة بوسيط الجذر يحسن البدء بتحديده عن طريق حصر خصائصه . و إذا أسندنا له خاصية بعينها تكون باللزوم قد أثبتنا نقيضها لمقابله وسيط الجذع . و سيكون التعبيرعنها حينئذ من قبيل التوكيد .

يتقوم وسيط الجذر ، بما وصفناه في مواضع أخرى[412]، من الخصائص التالية : أ) دخول العدد في تكوين ماهية الجذر . إذ يساهم عدد التصويتات الراتبة أولاً في التمييز بين بعض المقولات[413] . فالمنتمي إلى الأداة ينحصر عدد

412) انظر محمد الأوراغي ، اكتساب اللغة في الفكر العربي القديم ، ص 123 و 152 ، و إعراب الناسخ الحرفي ، ص 31-65 ، ضمن مجلة كلية الآداب الرباط ، العدد 19 .

413) ذكر ابن الناظم ، شرح الألفية ص 28 ، أن لمقولة الحرف أصلين : أحادي ، و ثنائي ، و تقول فيما زاد إنه ناتج إما عن تركيب ؛ مثل (كأنَّ ، و هلاَّ ، و لولا ، و لوما ، و إلاَّ ...) و إما عن توهين ؛ مثل (ليت ، و لعلَّ ، عدا ، وحاشا ...) ، و إلا فهو من القليل الخارج عن الأصلين . مثل (سَوْفَ ، و حتَّى و إنَّ) . و بخصوص مقولتي الاسم و الفعل قال ابن جني : « والأسماء التي لا زيادة فيها تكون على ثلاثة أصول : أصل ثلاثي ، و أصل رباعي ، و أصل خماسي . و الأفعال التي لا زيادة فيها تكون على أصلين : أصل ثلاثي ، و أصل رباعي ». شرح المنصف ، ج1 ، ص 18 .

أحرفه بين (1-2) ، و إلى الفعل بين (3-4) ، و إلى الاسم بين (3-5) ، و ثانياً في إنشاء قواعد التصريف . لأن بناء المضارع و صفتيْ الفاعل و المفعول من الثلاثي غير بنائها من الرباعي . و الثلاثي يسمح بتفريع « صفة التفاوت » و يمنعها غيرُه . ثالثاً في التدرج العكسي .إذ تتزايد أبنية الاسم و الفعل بتناقص عدد تصويتاتهما الراتبة . و بتزايد عدد هذه يتناقص عدد تلك [414].

و ما ذكرناه بعض من أدوار العدد الداخل في تكوين ماهية الجذر . أ²) ليس العدد من الخصائص المميزة لوسيط الجذع . لأنه لم نهتد فيما رجعنا إليه إلى إشارة تخص عدد ما يتكون منه جذع في لغة كالفرنسية أو الأنجليزية . و في المقابل يظهر لخواتم الجذوع تأثير في التفريع المقولي للفعل ، و في تصريفه، و في جمع الأسماء ، و في غيرهذا مما لم نذكر .

ب) تسبيل تصويتات الجذر الراتبة ، بمعنى تجريد الأحرف الأصول المكونة للمقولة من حركون البناء . غاية ذلك توفير إمكانية سكب الجذر في سبائك ، و صيغ متعددة تبعاً لتعدد المقاصد و تنوع الأغراض . يقابلها في وسيط الجذع « ب²) ارتصاص التصويتات الراتبة ، بأن تتلاحم بحركون البناء ، فيستعصي الجذع على السباكة و الصياغة .

ج) إسناد حركون البناء إلى تصويتات الجذر الراتبة ، أو المخالفة بين ما يُسند إلى كل منها شروع في اشتقاق بعض الكلم من بعض ، وفي تصريف المقولة بتحويلها إلى صيغ موازية . تعقبه إمكانية ثانية من التصريف القولي و الاشتقاق الدلالي[415]، تنحصر صرفياً في إلصاق « تصويتات متبدلة » بما هو

---

414) يظهر التدرج العكسي في قول ابن جني : « فهذه أبنية الأسماء و الأفعال التي لا زيادة فيها . و بجمعها ثلاثة و عشرون مثالاً : أحد عشر ثلاثياً ، و سبعة رباعيات و خمسة خماسيات . . . إنما كثر تصرفُ ذوات الثلاثة في كلامهم لأنها أعدل الأصول » ، المنصف ، ج1 ص 31 . انظر أيضاً الخصائص ، ج1 ص 55، و 61 .

415) سبق أن ميزنا بين الاشتقاق و التصريف ، باعتبار الأول يصدق على التناسب الدلالي ، و الثاني على التشاكل الصوتي . نعني بالتناسب ارتداد مداليل متفرعة ، بانضمام ذيلية فارقة ، إلى سنخها ؛ وهو مدلول لا يكون فرعا لغيره بل أصلاً داخلاً في فروعه ، و بالتشاكل اشتراك قولات معرّفة ، بانضمام صُريفة فارقة مقترنة =

« مصدر » . تنقسم بحسب موقعها منه إلى سابقة تتصدّره ، و فاصلة تقع في حشوة ، و لاحقة ترتبط بعجزه . جج) وسيط الجذع ، بسبب ارتصاص تصويتاته الراتبة فوّت الإمكانية الثانية من التصريف القولي إذ تنقصها اللاصقة الفاصلة . لأن الارتصاص يرفض كل تغيير داخلي . و إذا حصل ولّد شاذّاً . وهو ما يشكل قائمة شواذ الأفعال في اللغة الأنجليزية .

و إذا اتضح وسيط الجذر بسرد ماله من الخصائص بالقياس إلى خصائص مقابله وسيط الجذع فلننظر الآن في القيم المعجمية التي ترتبط به ، مركزين على أكثرها كشفاً عن نسبية المعجم . و يأتي في المرتبة الأولى ما يلي :

2.2.2.4. تشقيق الفعل .

تشقيق الفعل يرتبط بوسيطي الجذر و العلاقة الاصطناعية ، و يفيد توليد بعض الأفعال من بعض بشرطي المحافظة و المفارقة . يُخوِّل شرطُ المحافظة للفعل الشقيق أن يحتفظ بالخاصية الطبيعية للفعل الأصل ، و بزمانه و مقولته الفعلية . و يسمح له شرط المفارقة بمغادرة ما لأصله إلى ما يخصه من صيغةٍ ، و بنيةٍ صرفية ، و بنيةٍ تركيبية . و توضح العبارة (22) بالمثال علاقة الأفعال الشقائق الواقعة بعد السهم بالفعل الأُسِّ الواقع قبله .

(22) (قَطَعَ) ← قُطِعَ ، أقْطَعَ ، قَاطَعَ ، قَطَّعَ ، انْقَطَعَ ، تَقَاطَعَ ، تَقَطَّعَ ، اسْتَقْطَعَ .

يعتبر (قطع) أُسّاً لدخول خصائصه الفارقة ؛ [فعل + ماض + فصل بعض المتجزئ عن بعض] ، في تكوين الأفعال الشقائق المسرودة بعد السهم ،

عبدليلة فرعية ، في التصويتات الراتبة التي تشكل مصدراً للتفريع . و يُعتبر اشتقاق الكلمات مبيأً يولد تصريف القولات ، و بذلك اشتد ترابطهما ، و غلب وصف أحدهما بواسم الآخر . و لتدقيق العبارة الواصفة نحتفظ لهذين المكونين براسمتي الاشتقاق و التصريف عند الحديث عن أحدهما ، و نركب بمزجهما راسمة « التشقيق » إذا قصدنا اشتقاق الكلمات و تصريف القولات معاً . و للتوسع في العلاقة بين الاشتقاق و التصريف انظر محمد الأوراغي ، اكتساب اللغة ، ص 152 .

و ذلك بشرط المحافظة . و بشرط المفارقة صار لكل فعل شقيق صيغته ، كما يتبين من معاينة محتوى العبارة(22) ، و بنيتاه الصرفية و التركيبية كما سيأتي بيانه في المعجم النمطي .

اطراد تشقيق الأفعال مضمون بتوافق : أ) الحد المركب من العلاقة الاصطناعية ، و ب) تسييل التصويتات الراتبة من الجذر ، كما سبق أن حددنا الخاصيتين (أ ، ب) من هذين الوسيطين . و لا يخرج فعل تام ؛ (غير مساعد و لا ناقص) ، في معجم مؤسس على ذينكم الوسيطين اللغويين ، عن الطريدة (22) أعلاه التي تشخص ضرورة توليد أفعال شقائق قل عددها أو كثر من فعل أُس . و في المقابل يمتنع تشقيق الأفعال بتوافق خاصيتي ؛ 1) الحد المجمل من العلاقة الاعتباطية ، و بب) ارتصاص التصويتات الراتبة من الجذع . و لا يخضع فعل تام في معجم قائم على الوسيطين الأخيرين لطريدة التشقيق المشخصة بالمثال (22) .

عن توافق وسيطي الجذر و العلاقة الاصطناعية تنشأ طريدة التشقيق التي تقضي بأن ينضاف إلى مدخل خاص بالفعل الأس مداخلُ أخرى بعدد الأفعال الشقائق . و يمتنع نشوؤها عن توافق وسيطي الجذع و العلاقة الاعتباطية ، فينتفي مقتضي المداخل الإضافية ، و يتكوّن معجم من النمط المتوفر على مداخل للأفعال الإساس لا غير . و يترتب عن هذا النوع من التغاير المعجمي ما يلي :

3.2.2.4. توزيع المفاهيم الوظيفية أو تجميعها .

اشتراك معجمين في صنف المداخل الخاصة بالأفعال الإساس ، و انفراد أحدهما بمداخل إضافية خاصة بالأفعال الشقائق يعني أن الآخر يُفوّضُ إلى التركيب ما يكل ندهُ إلى التشقيف ، كما تحدد معنى هذه الراسمة في الطرة (415) السابقة . و لتحرير العبارة بالمثال الموضّح ناخذ فعلاً متعدياً افتراقيا يؤدي تركيبه إلى جملة متوازنة ؛ (1.5.3.) ، لا يتوقع أن يخلو معجم منه ، و ليكن

[قتل] المتوفر ، في كل اللغات ، على خاصية طبعية دالة . وهي [النفي النهائي لأفعال الحياة بنقض البنية] .

للفعل المذكور مدخل خاص بالفعل الأس في كلا المعجمين ؛ الشقيق و المسيك . الأول يتوفر أيضاً على مداخل إضافية للأفعال الشقائق من قبيل (قَاتَلَ ، و تَقَاتَلَ) بخلاف المعجم المسيك . ويلزم عن هذا التغاير المعجمي اختلاف في التعبير عن مقصد من قبيل [تبادل القتل بين المشاركين فيه] . إذ يفوضه المعجم الشقيق إلى التشقيف الموضح بالجملة (23) ، و يكله المعجم المسيك إلى التركيب ، كما توضحه الجملة (24) المرادفة دلالياً لا تركيبياً للجملة (23) .

(23) يتقاتل المسلمون في افغانستان .

(24) يقتل بعض المسلمين بعضهم في افغانستان .

فالمعجم الشقيق يسمح بالجملتين (23) و (24) . لأنه يتوفر على كلا المدخلين (قتل) و (قاتل) . و بما أن التشقيف في مستوى قبل التركيب ؛ (أي لا يُفوَّض إلى التركيب ما يكون بوسع التشقيف) ، وجب أن تكون الجملة (23) أفصح من الجملة (24) مع اشتراكهما في الاستقامة . و بخلاف ذلك لا يسمح المعجم المسيك بغير الجملة (24) . لأنه لا يتوفر على صنف المداخل الخاصة بالأفعال الشقائق . و بالتالي يجب أن يُفوَّض إلى التركيب معالجة [تبادل فعل القتل بين المشاركين فيه] بسبب إحجام التصريف عن مزاولته داخل النمط اللغوي المتميز بمعجمه المسيك . و بما أن المقصد المذكور يتكفل التشقيف بإنجازه في مثل (23) تعيّن أن تكون هذه الجملة لاحنة في كل لغة ذات معجم مسيك ؛ كالأنجليزية و الفرنسية و نحوهما من اللغات التي تتخطى مستوى التشقيف إلى التركيب لإمكان التعبير عن مثل (23) . كما يتضح من الجملتين (08) و (09) في الطرة (416) أسفله .

(416

(08) the Muslims kill each other in Afghanistan
(09) Les Musulmans s'entre-tuent en Afghanistan

نخلص إلى أن طريدة التشقيق لازمةٌ عن توافق وسيطي الجذر و العلاقة الاصطناعية ، و مقتضيةٌ لمعجم شقيق يتميز بتوفره على الصنفين من المداخل المعجمية ؛ مدخل للفعل الأس الموجود ، بشرط المحافظة ، في فروعه . و مدخل للفعل الشقيق المفاوت ، بشرط المفارقة ، لأسه . توليد مداخل من الصنف الثاني يخضع لقواعد الاشتقاق التي تضمن التناسب بين الخاصية الطبعية الدالة في الفعل الأس و بين الدُلَيلَة المقترنة بوشمة الفعل الشقيق ، و لقواعد التصريف التي تُعيّن على أي صورة تُبنى قولةُ الفعل الشقيق بعد نقض بنية أسه ، و يكون التشاكل الصوتي بين البنيتين مضموناً . و بمداخل الفعل الشقيق تُعالَج مقاصدُ في مستوى التشقيف ، و ذلك بتشغيل قواعد الاشتقاق و التصريف .

و ما خضع من اللغات البشرية ، كالعربية للإجراءات الموصوفة في الفقرة السابقة بدءاً من توافق وسيطي الجذر و العلاقة الاصطناعية و انتهاءً بإمكان الوقوف في معالجة بعض المقاصد عند مستوى التشقيف ، ليشكل نمطاً لغوياً مغايراً لما يخضع من اللغات للإجراءات المقابلة ؛ بدءاً من توافق وسيطي الجذع والعلاقة الاعتباطية و انتهاءً بضرورة تخطي الاشتقاق و التصريف ، لخلوهما معاً من قواعد واردة لمعالجة نفس المقاصد؛ (فهي إذن مقاصد كلية) ، إلى مستوى التركيب المجهز بالقواعد اللازمة لمباشرة أي مقصد .

تبيّن أن اللغات التركيبية ؛ (وهي التي اختارت ، من اللسان معجماً ونحـــــواً ، وسائط الجذع والعلاقة الاعتباطية والرتبة المحفوظة)، تنزع إلى التجميع؛ إذ تركز على التركيب في معالجة مقاصد كلية أو مفاهيم وظيفية لا تخلو لغة بشرية منها . و بخلافها اللغات التوليفية ؛ (لغات اختارت من اللسان معجماً و نحواً وسائط الجذر و العلاقة الاصطناعية و العلامة المحمولة) ، بحكم نزوعها إلى التوزيع ، كان يثبت لجوؤها إلى تصنيف المقاصد من أجل إسناد كل صنف إلى مكوّن بعينه ، قادر بقواعده على معالجة المنتمي إليه . وهو ما سنعمل على التثبت منه في ما يلي .

3.2.4. ارتباط مكونات النحو و استقلالها .

إذا ثبت دور الوسائط اللغوية في تنميط المعاجم فهل لها دخل في التأثير المتبادل بين المعجم و التركيب ، و هل يتنوع اتجاه التأثير بتغاير الوسائط . إذن ، يهمنا الآن الكشف عما إذا كانت العلاقة بين المعجم و التركيب ثابتة أم أنها متغيرة ، و إلام يعزى تبدلها .

سبق أن بينا أن المعجم يولد بقواعد التشقيق بعض مداخله من بعض ، و أن لكل مدخل صنفين من المعلومات : أ) معلومات مقولية ؛ تتنازل متدرجة من الأعم إلى العام فالخاص، تخص مجموعة محصورة من المفردات المعجمية . هذا الصنف يعتبره النحو التوليدي[417]، من قبيل المعلومات التركيبية . بمعنى أن المعجم يتلقاها عن التركيب . ب) معلومات ترتبط بالخصائص الطبعية الدالة التي تخص كلمة بعينها ، و قد يوجد بعضها في غيرها . هذه الخصائص تشكل ، في عرف التوليديين ، الدلالة المعجمية للمدخل . إذن ، يشترك في تكوين الوحدات المعجمية القواعدُ التركيبية ، و الخصائص الدلالية . لكن كيف تتحدد دلالة الفعل خاصة ، و ما دور التركيب في تعيين الخصائص الدلالية لأي عنصر من هذه المقولة .

يعتقد اجْرِمْشو ، و غيرُه الكثير ممن أحال عليهم في مقاله المذكور بالطرة (417)، أن الفعل ينفرد بتمثيل دلالي معجمي إذا اختص بطريقة متميزة في التركيب . و يكون الفعلان مترادفين ؛ (لهما نفس المعنى لدلالتهما تقريباً على نفس الحدث) ، في الظاهر لا غير إذا اختلف تركيبهما تماماً . لتوضيح مسألة الترادف الظاهري للاختلاف التركيبي بمثال مقيس على ما أورده اجرمشو منسوباً إلى غيره نسوق من اللغة العربية (اغْتسل) الذي يبدو مرادفاً لفعل يدل

---

417) انظر اجرمشو ، مصاحبة معجمية ، ص 413 . و إدوين وليمس ، ملاحظات حول تعلم المعجم ، ص 7-34 ، ضمن اكتساب المعجم .

في الفرنسية على نفس الحدث[418] . لكن فعل اللغة الأخيرة يؤثر في وضعية المحمول بسبب تطلعه إلى منصوب يذكر معه . بخلافه فعلُ العربية المكتفي بالمرفوع ، كما يتضح من المقارنة بين الجملتين (أ) و (ب) في الطرة (418) أسفله . لذا تعيّن أن يختلف التمثيل الدلالي المعجمي لكلا الفعلين حتى و إن دلاّ على نفس الحدث ؛ فكان لهما نفس المعنى .

من جملة ما يدعم أولوية التركيب ، في نظر التوليديين ، لجوء المتكلم إلى المعلومات الظاهرة في سطح البنية التركيبية للجملة من أجل تحديد معنى الفعل المستعمل فيها[419] . لأنه بتحليل الجملة ينتهي إلى تحديد دلالتها . مثل هذا الكلام يعكسه معربون ، إذ قيل « لا يمكّننا التركيب من تحديد الذوات التركيبية فقط ، بل من تحديد الذوات الدلالية أيضاً ، نظراً إلى أن الطبقات الدلالية للمحمولات واردة في التركيب »[420] . لكن ماذا يترتب عن تأكيد دور التركيب في تحديد الخصائص الدلالية للوحدة المعجمية ، و هذا الدور المسند إلى التركيب هل يتعلق باختيار نظري أم هل يُناط بوسيط لغوي .

باختيار فرضية العمل الطبعية ؛ (4.3.2) ، تأصّل التركيبُ و تفرّعت الدلالةُ . و بذلك أصبح دور التركيب في تحديد الخصائص الدلالية للكلمة من قبيل الاختيار النظري . يشهد له تبني بنْكَرْ لفكرة أخرى مغايرة . تقوم على تحليل « السياق » المؤدي إلى تحديد معنى الكلمة الذي يفضي بدوره إلى تحديد التركيب المعجمي لتلك الكلمة . و يتميز ما سمي هناك بتحليل السياق

---

418) يدل الفعلان (اغتسل) و (se laver) ، في اللغتين ، على نفس الحدث :[إزالة الوسخ بالماء] . مع ذلك يختلف تركيبهما في الجملتين (أ) و (ب) الآتيتين . إذ الأول لا يقبل معه المنصوب ، و الثاني يحتمله .

(010) (أ) . يغتسل زيد

(ب) jean se lave les cheveux .

للمزيد من التفصيل انظر اجرمشو : مصالحة معجمية ، ص 414 و ما بعدها ، و الدكتور أحمد المتوكل ، الفصل الثالث من كتابه : قضايا معجمية .

419) انظر ما نقله اجرمشو عن landau، وfischer ، و gleitman في مقاله مصالحة معجمية ، ص 417 .

420) الدكتور عبد القادر الفاسي ، المعجم العربي ، ص 23 .

بخاصية ؛ من المعنى المعجمي إلى التركيب المعجمي[421] و كون السياق يقابل تحليل الجملة لزم أن يفيد ما سبق أن تناولناه في مبحث العجم المحض بحيث يمكن تعديل الخاصية المذكورة بقولنا ؛ من المفردات البحتة إلى تركيبها الواقع ، بوسيط لغوي ، على النحو المعين . ترجح بما أثبتناه الاحتفاظ بأن تكليف التركيب بتعيين الخصائص الدلالية للمدخل المعجمي داخل في الاختيار النظري ، و لا يرتبط بوسيط لغوي . لكن ما الذي يترتب عن هذا الاختيار .

أهم ما يلزم عن تعليق خصائص المدخل المعجمي المقولية و الدلالية بالتركيب الاختلاط الجزئي لهذين المكونين ، و عدم استقلال كل واحد منهما بمعلومات تخصه . وهو ما سيؤدي إلى بروز ظاهرة تكرار المعلومات في إحدى طبعات النحو التوليدي التحويلي[422]. كما عبر عنه شومسكي إذا قال : «المعلومات التي تخص مجموع شخيصات التفريع المقولي تذكر في موقعين من النحو؛ مرة توجد ضمنياً في المعجم بوصفها خاصية لطبقة من العناصر المعجمية ، و تظهر مرة أخرى بكيفية مباشرة من خلال قواعد المكون المقولي»[423] . و هكذا تتكرر المعلومة الواحدة بمثولها مرة في المعجم و أخرى في التركيب .

و في إطار الاختيار من التركيب إلى المعجم يمكن أن يشحن هذا الأخير عن طريق تزويد مداخله بخصائص الانتقاء المقولي أو الانتقاء الدلالي[424] التي يستلمها من الأول . فقرن الفعل بمعلومات لا تعنيه مباشرة بل تخص مقولة

421) عبّر اجرمشو عن فكرة pinker القائمة على تحليل السياق و عن مقابلتها التي تحلل الجملة بالصيغة (011) التالية :



422) انظر الفصل الثاني من كتاب أوجه النظرية التركيبية لشومسكي .

423) شومسكي ، نظرية العمل و الربط ، ص 65 .

424) للتوسع في الموضوع انظر شومسكي ، اكتساب اللغة ، مبحث بعض خصائص المعجم ، ص 86 .
Chomsky, Knowledge of language. (.3.3.3.2. some properties of the lexicon)

العناصر التي ستراكبه ؛ (أهي مركبات اسمية ، أو حرفية ، أو جمل)، والعوارض التي تلحق تلك العناصر من إعراب ووظيفة نحوية . ما قدمناه حتى الآن كاف لبيان كيف يتوصل بالاختيار إلى اصطناع التقاطع بين المعجم والتركيب .

يدل ما ذُكر من المشاكل المترتبة عن اختيار من التركيب إلى المعجم على أن ارتباط هذين المكونين يخضع لمبدأ إجباري يتمثل في توجيه التأثير من المعجم إلى التركيب . من خصائص هذا المبدأ كونه يُجنِّب النحو ظاهرة تكرار المعلومات ، و لا يسمح للوسائط اللغوية بتغيير اتجاه التأثير . و من المظاهر الشاهدة على صحة المبدأ المذكور نسوق ما يلي :

1) تعاقب الأفعال الأضداد على موقعها في الجملة يُسبِّبُ تعاقبَ الأدوار الأضداد على عنصر بعينه مما يراكب تلك الأفعال . إذ بحلول فعل من مجموعة السلب ؛ (أوْعَدَ ، مَنَعَ ، جرَّدَ ، سَلَبَ ، حَرَمَ ، ...) ، محل فعل من مجموعة التمليك ؛ (وَعَدَ ، أعْطى ، كَسَا ، وَهبَ ، منَحَ ، ...) ، يصير المستقبل مستلباً . كما في العبارة (25) الآتية ، حيث يتردد المفعول الأول (عمراً) بين دَوْرَيْ المستقبِلْ ، و المستلَب .

(25) زيدٌ { وعد ، أعطى ، كسا ، ... / أوعد ، منع ، جرد ، ... } عمراً شيئاً .

2) بتعاقب دُليلات تنضاف إلى المعنى الخاص بفعل مثل (ضرب) تتعاقب على الموقع الواحد في الجملة مركبات يراعى في انتقائها الدليلةُ الضيفُ ، كما يتضح من جمل المجموعة (26) الموالية :

(26) (أ) ضرب زيد مثلاً . (ذكر قولاً سائراً)

(ب) ضرب زيد خاتماً . (صاغ)

(ج) ضرب زيد قِداحاً . (استقسم)

(د) ضرب زيدٌ الدرهم (سكه) .

(هـ) ضرب زيد على يد عمرو (منعه من أمر أخذ فيه) .
(و) ضرب بنفسه الأرضَ . (أقام)
(ز) ضرب زيد الزيتَ بالخل . (خلطه)
(ح) ضرب زيدٌ مناقبَ جمةً (حازها) .
(ط) ضرب زيد في الأرض . (سار فيها يبتغي الرزق)
(ي) ضرب الضِّرسُ . (اشتد وجعه)
(يا) ضرب العِرْقُ . (نبض)
(يب) ضرب الصبي ليسمن . (نشأ يسمن)

3) الفعل بمعناه المعجمي ينتقي مراكبه في الجملة ، و به أيضاً ينتقي الصيغ الصرفية لشقائقه . فالفعل الأس ؛ إذا كان بخاصيته الدلالية علاجياً وبخاصيته التركيبية متعدياً ، سمح بتوليد فعل شقيق بصيغة (انفعل) الذي ينتقي من مراكبات أسه ما يناسبه . و بفقده لإحدى الخاصيتين يمتنع تشقيق الفعل الذي يختار بصيغته (انفعل) منصوبَ أُسّه . و بتوافر الخاصيتين في (هزم) أمكن تشقيق (انهزم) الذي ينتقي من مراكبات أسه (هزم) منصوبَه ، فصحت الجملة (27ب) الآتية . و بخلو (بغى) من خاصية العلاج الدلالية لم تصح الجـــملة (28ب) و إن اختار الشقيق (انبغى) منصوب أسه . و لتجرد (دخل) من خاصية التعدية التركيبية لم يجد الشقيقُ (اندخل) مع أسه مفعولاً به ينتقيه ، فلم تصح الجملة (29ب) .

(27) (أ) هزم الثلجُ الجيشَ .
(ب) انهزم الجيشُ .
(28) (أ) بغى زيدٌ العزَّةَ .
(ب) انبغت العزةُ *.
(29) (أ) دخل زيدٌ المستشفى .
(ب) اندخل المستشفى*.

تبيّن بأدلة صحةُ المبدأ القائل ؛ من المعنى المعجمي إلى التركيب ، المنسجم مع غيره من المبادئ التي تؤصِّلُ الدلالة وتُفرّغُ التركيب . يُفترض في هذا المبدأ أن يُجنّب النحوَ ظاهرة الحشو السلبي المتمثل في تكرار المعلومات ، وأن يحرر المعجم من الطابع الاصطناعي حيث تكون المداخل المعجمية مقيّدةً بتمثيلها الدلالي المستخلص من استقراء تراكيب ورد فيها الفعل المعني . و سنترك جانباً هاتين المسألتين من أجل العودة إلى الكشف عن دور الوسائط اللغوية في تكييف أثر المعجم على مكونات النحو الواقعة بعده .

1.3.2.4. أثر التغاير المعجمي في مكونات النحو .

تبيّن مما تقدم أن كل لغة بشرية مجبرةٌ على اتخاذ أحد الوسيطين ؛ الجذر و العلاقة الاصطناعية أو الجذع و العلاقة الاعتباطية ، لاختيار أحد المعجمين ؛ الشقيق أو المسيك . و ثبت أيضاً أن لنظّمَة المعجم تأثير على ما يليه من مكونات النحو . و غرضنا من هذا المبحث الكشفُ عن حجم الأثر الذي يخلفه كلا المعجمين على مكوّن نحويٍ بعينه .

استناداً إلى ما سبق إثباتُه في مسألة تجميع المفاهيم الوظيفية أو توزيعها يمكن أن نبدأ بالتماس أثر المعجم على المكوّن الصرفي ؛ من حيث انفصاله عن التركيب أو اختلاطه به . في الموضوع أشاربعض النحويين الجدد إشارة غير معللة إلى تردد اللغويين الغربيين بين فكرتي استقلال التصريف عن التركيب و عدم استقلاله عنه[425] . تردد ناتج في نظره عن عدم استقرارهم على المجال الذي ينبغي أن تعالج فيه الكلمةُ ، و مدعياً أن عدم وضوح مجال الكلمة ملحوظ أيضاً في اللغويات العربية ، مع العلم أن أصحابها بلغوا قديماً الذروة في التحديد الدقيق لموضوع أي علم من علوم العربية ، ووضعوا الكثير من

425) انظر على سبيل المثال الدكتور عبد القادر الفاسي ، البناء الموازي الفصل الثاني ، ص 37 .

المصنفات الخاصة بكل علم علم ، كما ألفوا في كيفية ترابطها و انتظام أجزائها لتشكيل علم واحد يتناول اللغة العربية تناولاً واحداً . و لا يخطر ببال لغوي أن يدعي أحدهم ، مهما ضعفت ثقافته اللغوية ، أن علماء العربية لم يميزوا بين موضوع علم التصريف و موضوع علم النحو ، و كذلك سائر علوم هذه اللغة.

و الذي يجب قوله في هذا الباب إن المكون الصرفي يتمتع باستقلاله النسبيّ أو لا يستقل عن المكون التركيبي تبعاً لنمط المعجم في هذه اللغة أو تلك . و بعبارة أوضح ؛ إن المعجم اللساني بوسيط الجذر و العلاقة الاصطناعية يتحقق على نمط المعجم الشقيق المرخَّص بتوزيع المفاهيم الوظيفية على مكونات النحو . مما يجعلها تستقل نسبياً عن بعضها البعض . لكنه بوسيط الجذع و العلاقة الاعتباطية يتحقق على نمط المعجم المسيك المتميز بتجميع المفاهيم الوظيفية في مكون معين قد يساعده غيرُه على تأديتها . فلا يستقل هذا الاخير عن الأول . و هكذا يوجد التصريف مستقلاً عن التركيب في لغة معجمها شقيق و غير مستقل عنه في لغة معجمها مسيك . و يمثل هذه المعالجة النمطية للغات البشرية نتجنب ما يُلاحظ من الخلط و عدم الوضوح في مباحث اللسانيات الكلية . لكن بقي أن نبيّن بالأمثلة كيف ربطنا استقلال التصريف عن التركيب بالمعجم الشقيق و عدم استقلاله عنه بالمعجم المسيك .

2.3.2.4. المعجم الشقيق و استقلال التصريف .

يجمع لغويو العربية على أن للتصريف موضوعاً مغايراً لموضوع النحو المقلص إلى التركيب بفرعيه الإعراب والترتيب ؛ «فالتصريف إنما هو لمعرفة أنفس الكلم الثابتة ، و النحو إنما هو لمعرفة أحواله المتنقلة»[426]. و عن الفرق المذكور يعبر ابن يعيش إذ يقول : «فالتصريف كلام على ذوات الكلم ،

426) ابن جني ، المنصف ، ج1، ص4.

و النحو كلام على عوارضها الداخلة عليها»[427]. وقد ختم الرضي شرحه لعلم التصريف بحصر أغلب المسائل التي تشكل موضوعه . فهو «علم بأبنية الكلمة، و بما يكون لحروفها من أصالة و زيادة و حذف و صحة و إعلال و إدغام و إمالة و بما يعرض لآخرها مما ليس بإعراب و لا بناء من الوقف و غير ذلك[428]» . هذه النصوص و غيرها الكثير في المسرود من الكتب أسفله شاهدة على استقلال الصرف عن سائرمكونات النحو ؛ من معجم و اشتقاق و تركيب و تداول . و استقلال مكونات النحو نسبي ، كما سبق أن ذكرنا . لأنه لابد لكل مكون من أن يرتبط بسواه من غير جهة استقلاله عنه .

أما السؤال عن كيفية تعالق بعض مكونات النحو ببعض فقد ذكرابن جني في معرض حديثه عما بين الاشتقاق و التصريف من الاتصال الشديد[429] أن المعجم ؛ (وهو اللغة بأحد معنييها عند القدماء[430]) ، يربطه الاشتقاقُ . بالتصريف الذي يقوم بدور الوسيط لربط المعجم بالتركيب . و إذا كان المعجم مداخلَ لاقتران القَولَة ؛ (أي الصورة الصوتية) ، بالكلمة ؛ (أي المعنى المفرد البحت) ، فإن الاشتقاق عبارة عن تشقيق الكلمات القاضي بتصريف القولات . و هكذا تجد الاشتقاق يستقل بالنظر في ضوابط انتساب بعض

427) ابن يعيش ، شرح الملوكي ، ص 19 .

428) الرضي ، شرح الشافية ، ج1،ص7 . و للمزيد من التفصيل ينظر أيضا أبو علي الفارسي ، الإيضاح العضدي ، ج 2،ص3. و أبو حنيفة النعمان بن ثابت ، شرح المقصود في التصريف ، ص9 . و أحمد بن علي بن مسعود ، مراح الأرواح في علم التصرف ، ص3 . و الزنجاني ، مختصر التصريف العزي ، ص2 . و البيجوري ، فتح الخبير اللطيف ، ص6 .

429) انظر ابن جني ، المنصف ، ج1، ص3 .

430) أحد معنيي اللغة عبر عنه ابن جني بقوله : « أما حدها فإنها أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم » أما معناها الثاني فيتداوله اللغويون أصحاب المعاجم ، وهو الذي عبر عنه السيوطي بقوله : « حد اللغة : كل لفظ وضع لمعنى ... و اللغات عبارة عن الألفاظ الموضوعة للمعاني » المزهر ، ج1، ص 8 . وهذا المعنى ينعكس في تعريفهم لعلم اللغة . فقيل : « و أما حد الفن فهو علم يبحث فيه عن مفردات الألفاظ الموضوعة . و قد علم بذلك أن موضوع علم اللغة المفرد الحقيقي ... و علم اللغة علم الأوضاع الشخصية للمفردات » ، القاموس المحيط ، ج 1، ص 2 .

الكلمات إلى بعض ، بينما التصريف يستقل بالنظر في قواعد تحويل القولة من هيئة إلى أخرى[431] .

من خلال وصفنا لوسيط العلاقة الاصطناعية بينا أن تشقيق المعاني ليس حراً . وإنما تضبطه قيود تُجرَد مما يكون للمدخل المعجمي من خصائص مقولية و خصائص طبعية دالة فارقة و جامعة . و ظهر أن تشقيق المطاوع [انفعل] مثلاً مشروط بتوافر خاصية التعدية المقولية ، و خاصية العلاج الدلالية في المدخل المعجمي الأس . و بزوال إحدى الخاصيتين يمتنع تشقيق هذا المعنى الوظيفي و عليه فإن الاشتقاق ، و إن أختص بالنظر في ضوابط انتساب المعاني الشقائق إلى المعاني الإساس أو في تفريع بعض الكلمات من بعض ، فإنه لا يستقل عن المعجم ، مادام يجرد موضوعه من الخصائص المقولية و الدلالية للمداخل المعجمية .

تشقيق المعنى الأس يستوجب تحريك الجذر لسبكه في قولة ذات هيئة مخصوصة تقترن بالمعنى الشقيق . و عندئذ يلزم أن تتدخّل قواعد التصريف لتُعيّن على أي هيئة يجب أن تقع القولةُ المصرّفة . يعني المثبت هنا أن تشقيق بعض الكلم من بعض يقتضي استعمال ضوابط الاشتقاق المؤسسة معجمياً و المؤدية إلى تشغيل قواعد الصرف . و هكذا يكون المكون الصرفي قد ارتبط بالمعجم عن طريق الاشتقاق .

لكن التصريف ، كأيٍّ من مكونات النحو الأخرى ، يجب أن يكون باعتبار موضوعه مستقلاً عن غيره . فهو متميز بقواعده الضابطة لمختلف التغييرات الطارئة على بنية القولة خلال تحولها من هيئة إلى أخرى . و بهذا المعني تحدث عنه صرفيو العربية[432] . و يؤكد استقلال التصريف عن المعجم

---

431) للمزيد من التدقيق في الفرق بين الاشتقاق و التصريف انظر القنوجي ، العلم الخفاق من علم الاشتقاق ، ص 67 . و ابن جني و أبا حنيفة النعمان في كتابيهما السابقين .

432) من العبارات المصورة لعلم الصرف قال ابن الحاجب : « التصريف علم بأصول تعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب » . و ذكر الرضي في توضيحها : « قوله بأصول يعني القوانين الكلية المنطبقة على الجزئيات » . الرضي : شرح الشافية ، ج1 ، ص1 .

عدمُ ارتباط قواعده بالمعنى . بحيث يمكن صوغ قاعدة صرفية تنطبق على جزئيات لا حصر لها ، فلا تتعطل بالنسبة إلى بعضها إلاّ بتدخل من الاشتقاق . لتوضيح ذلك بالأمثلة نصوغ القاعدة (30) الآتية .

(30) . الفعل الأجوف يُبنى في الماضي للمفعول بحذف الضمة من فاء الفعل لنقل إليها كسرة عينه التي تقلب ياءً إذا كانت واواً .

و تعتبر أفعال الطريدتين (31) و (32) الآتيتين تشخيصاً للعمليات التي يقتضيها إجراء القاعدة (30) .

(31)　(أ) بُيِعَ ← بيِعَ ← بِيعَ .
(ب) سُيِلَ ← سيِلَ ← سِيلَ .
(ج) كُيِدَ ← كيِدَ ← كِيدَ .

(32)　(أ) سُوِقَ ← سوِقَ ← سِوقَ ← سِيقَ .
(ب) ذُوِبَ ← ذوِبَ ← ذِوبَ ← ذِيبَ .
(ج) كُوِنَ ← كوِنَ ← كِونَ ← كِينَ .

انطباق القاعدة الصرفية (30) على أيٍّ من الأفعال المسرودة في (31 و 32) ونحوها غير المحصور يرجع إلى ارتكاز كل قاعدة صرفية على المادة الصوتية للقولة بقطع النظر عن المعنى المقترن بها . إذن ، كل فعل مما يلي : (بِيعَ ، و سِيلَ ، و كِيدَ ، و سِيقَ، و ذِيبَ ، و كِينَ) ، فهو مستقيم حسن صرفياً . لكن بعضها مثل (بِيعَ ، و سِيقَ) سليم صرفياً و اشتقاقياً ، و الباقي جائز صرفياً فاسد اشتقاقياً . لأن قواعد المكون الاشتقاقي تمنع أن يؤخذ من الفعلين القاصر و الناقص على التوالي مثل (ب) و (ج) في المجموعتين (31، و 32) .

بناء على ما تقدم تحتمل الجملة السليمة تركيبياً أن تقبح صرفياً فقط . كما في نحو، (الباب مقفول) . إذ تسمح قواعد الاشتقاق بأن يُؤخَذَ من الفعل «صفةالمفعول» المصوغ على هيئة بغير القاعدة الصرفية المطبقة . و قد

تقبح اشتقاقياً فقط كما في مثل ؛ (كِينَ الرجلُ) . إذ أُجريت القاعدة الصرفية المعنية من أجل تحويل الفعل (كان) إلى الهيئة (كِينَ) والحال أن قواعد الاشتقاق تمنع توليد المعنى المقترن بتلك الصيغة . ولولا انفصال التصريف عن سائر مكونات النحو و استقلال قواعده عن المعنى لما تأتي التعيين الدقيق للجهة التي تسرب منها اللحنُ إلى الجملة في المثالين ؛ (البابُ مقفولٌ) ، و (كِينَ الرجلُ) . و حين لا يتضح في أذهان بعضنا الفوارقُ بين المجالات الخاصة بأي من مكونات النحو يرمي غيرَه ممن يميِّز بينها بالغفلة و افتعال المشاكل[433] . من نماذج الصياغة الصورية للقواعد الصرفية قول الصرفيين[434] :

(33) إن الواو و الياء متى تحركتا و انفتح ما قبلهما قلبتا ألفين .

(34) متى اجتمعت الواو و الياء قد سبقت الأولى بالسكون ؛ أيتهما كانت ، قلبت الواو ياءً ، و أدغمت الياء في الياء .

(35) إذا كانت فاء الفعل من (افْتَعَلَ) حرفاً مطبقاً أبدلت التاء منه طاءً .

(36) إذا توالى مثلان ساكن فمتحرك أُدغمَ الأول في الثاني .

من الملحوظ فيما سقناه من أمثلة القواعد الصرفية (33-36) أن إجراء أيِّ عمليةٍ؛ من قلب ، أو إبدال ، أو إدغام ، على بنية القولة يكون مرهوناً بتوفر شرط ذي طبيعة صورية غير معنوية . كما يتبيّن من محتوى الجمل الشرطية في عباراتهم المسرودة .

شروط إجراء القواعد الصرفية ، و إن كان محتواها صورياً إذ تُخوِّل للقاعدة أن تنطبق آلياً ، فإنها تتأسس إما على أصول دلالية ، و ذلك

433) ذكر أكثر من صرفي (كِينَ الأمرُ) لإثبات ضمنياً إمكانية إجراء قواعد التصريف على الصورة الصوتية للقولة في استقلال عن المعنى المقترن بها . و هذا التركيب ، بلغة سيبويه و حذاق اللسانيين ، تمثيل لا يتكلم به ، إلا أن هذا القصد غاب عن الدكتور عبد القادر الفاسي فاعتبر التمثيل من المعطيات فنعتها بالزيف و الافتعال ليوسع بعد ذلك هذا الحكم حتى يشمل كل شواهد النحاة . للمزيد من التفصيل انظر كتابه اللسانيات و اللغة العربية ، ص 54.

434) انظر ابن جني ، الخصائص ، ج1 ، ص 146 ، و سر صناعة الإعراب ، ج1 ، ص223 . و ابن يعيش ، شرح الملوكي ، ص 461 . و الرضي ، شرح الشافية ، ج 3 ، ص235 .

بسبب ارتباط المكون الصرفي بالمعجم ، كاستناد تلك الشروط إلى أصل « التباين » الذي يفرض التغاير على القولات إن اختلفت الكلماتُ المقترنة بها، كما يُلزمُها الثباتَ إذا لم يحصل تشقيقُ كلماتها ، و إما على أصول تداولية؛ كأصل الخفة أو الاقتصاد في الجهد الذي يقضي بركوب أهون السبيلين .

يشهد لهذا الارتباط الناجم عن وجود علاقة بين الصوري و الدلالي والتداولي ما قد يحصل أحياناً من تدخل أحد الأصلين المذكورين من أجل تقييد الشرط و تعطيل القاعدة[435]، إذا كان إجراؤها يولد لُبْساً أو ثقَلاً . من مظاهر اللُّبْس أن يترتب عن إجراء القاعدة الصرفية مفارقةُ القولة لبنيتها ومعناها ، أو لمعناها فقط . من الأول أن يؤدي تطبيق القاعدة (33) على مثل (الغَيَابَة) و(البَوَاء) إلى قلب الياء و الواو فيهما ألفين ، وحذف إحداهما لامتناع الموالاة . ويتحول النطق بالقولتين؛(الغَيَابَة)، و(البَوَاء) إلى (الغابة)، و(الباء) . وهكذ تُفارق بنيتُهما (فَعَال) بسبب خروجهما بعد التحويل على هيئة (فَعْلّ) . و تدلان الآن ، بالتوالي ، على الأرض المغطاة بالحشائش والأشجار ، و الحرف الثاني من أبجدية المعجم العربي ، و قد تركتا بسبب التحويل دلالتهما الأصلية ، بنفس التوالي ، على شعاع ضوء الشمس ، و المثل و النظير.

استناداً إلى المثبت في الفقرة الأخيرة يمكن القول : كل عملية تُجرى على قولة معينة فتخرجُ بسببها عن بنيتها و دلالتها الأصلية فهي من قواعد الصرف التي لا تربطُها ضوابطُ الاشتقاق بالمعجم . إذن من شروط إجراء القاعدة الصرفية الجمعُ بين المحافظة على بنية القولة و تغيير هيئتها المشعر بأصلها .

435) توسع ابن جني في تناوله لمسألة « فيض القاعدة » . وقد اهتدى كغيره من المحدثين إلى أن الحد من توليدها لا يحصل بغير وضع قيود على شروط إجراء القاعدة . إذ بتلك الشروط يحد من فيض توليد القاعدة . انظر الخصائص ، . ج 1 ، باب تخصيص العلل ، و باب في حكم المعلول بعلتين ، و باب في الزيادة في صفة العلة لضرب من الاحتياط .

ومن جملة ما يدل على تحكم ضوابط الاشتقاق في التصريف أن الأول قد يُبطل قاعدة من الثاني إذا ترتب عن إجرائها الإبقاء على القولة في بنيتها و نقلُها إلى معنى غيرها . يوضحه كون الفعلين ؛ (خَوِفَ) ، و (خَيِفَ) على بناء واحد (فَعِلَ) ، إلا أن قاعدة القلب (33) تُجرى على الأول فيُنطق بهيئة (خافَ الإنسان) ؛ إذا فزع من مكروه متوقع ، و لا تجرى على الثاني ، إذ يُنطق به مصحَّحاً على هيئة (خَيِفَ الإنسان) ؛ إذا ازرقّت إحدى عينيه و اسودّت الأخرى . و لا مانع في الظاهر من إجراء القاعدة (33) على (خَيِفَ) و نحوه سوى مغادرة الفعل لمدخله لمشاركة غيره في مدخله . وهذا المانع ؛ المتمثل في ضرورة المحافظة على المعنى الأس المقترن بجذر القولة عند تغيير بنيتها ، من الشروط المقيدة لأي قاعدة صرفية .

قد يتدخل أصلُ الخفة من المكوّن التداولي لتعطيل قاعدة صرفية إذا ترتب عن إجرائها ركوبُ أعسر السبيلين . و يستعمل الصرفيون هذا الأصل في مواضع كثيرة من أجل تبرير إحجام القاعدة عن عملها . ففي إدغام المتقاربين يُبدل من الأول مثْلُ الثاني و يُدغم فيه ، لكن إذا عَرَضَ أن كان الأول أخف من الثاني فإنه يُبدل من هذا الأخير مثلُ الأول و يدغمُ فيه . عن المثبت هنا يعبر الرضي ، و قد استثقل أنزل الحلقيات و استخف أعلاها ، إذ قال : «فالحاء أخف من العين و الهاء ، و المقصود من الإدغام التخفيف ، فلو قلبت الأولى التي هي أخف إلى الثانية التي هي أثقل لمشت خفةُ الادغام بثقل الحرف المقلوب إليه ، فكأنه لم يُدغم شيء في شيء»[436] .

و لعل ما سقناه كاف لتوضيح كيف تُبنى قواعد التصريف في استقلال عن المعنى ، لتُقيَّد بعد ذلك بضوابط الاشتقاق فيرتبط التصريف و المعجم بوصفهما مكونين من مكونات النحو . و إذا بان هذا المفصل و ظهر تعيّن

436) الرضي ، شرح الشافية ، ج 3، ص265 ، و قد جاء في النص (فالخاء أخف من العين و الهاء) ، وهو تصحيف كما يشهد عليه ما قبله من الكلام و الأمثلة المستشهد بها .

الانتقالُ إلى النظر في كيفية ارتباط التصريف من الجهة الأخرى بالتركيب . أو كيف يتوسط التصريف من جهته لربط المعجم بالتركيب ، كما صرح بذلك ابن جني ، وهو ينظر في تعالق مكونات النحو ، فقال : « التصريف وسيطة بين النحو و اللغة يتجاذبانه ، و الاشتقاق أقعد في اللغة من التصريف ، كما أن التصريف أقرب إلى النحو من الاشتقاق »[437].

اتضح مما سبق أن ذكرنا أن المكون الصرفي عبارة عن قواعد التحويل الضابطة لما يطرأ على بنية القولة من التغيير . و لتحديد مفصل ارتباط الصرف بالتركيب ينبغي البَدْءُ بتحديد مجال هذا الأخير . و قد أجمع من بحث المسألة من النظار ، على اختلاف تخصصاتهم ، على أن الموضوع الخاص بما سموه « النحو » و نسميه هنا « التركيب »[438] هو الأحوال العارضة للكلم بسبب التأليف و الترتيب . كما أن المهتم منهم بتفصيل موضوع هذا العلم لم يتردد في تفريعه إلى : 1) مكوّن إعرابي أو صناعة الإعراب بلغة الأنباري[439]. و يتناول هذا الفرعُ من التركيب العلاماتِ المعربةَ ، في نمط اللغات التوليفية كالعربية و نحوها ، عن عوارض الكلم من الأحوال التركيبية و الوظائف النحوية . إذ بسبب العلاقات التركيبية و الدلالية ، كما تقدم في المبحثين (1.5.3) و (4.5.3) ، تتعاقب على الكلم أحوالٌ ووظائف تُعرب عنها علامات يحكم تصرفَها المكونُ الإعرابي . 2) المكون التأليفي الترتيبي؛ يختص هذا الفرعُ من التركيب بالنظر في العوارض المتولدة عن العلاقات الرتبية التي تقوم بين الكلم المؤلفة . وعن التركيب المتفرع إلى الإعراب والترتيب يُعبر الفارابي برواسم قريبة مما ذكرنا إذ يقول : « وعلم قوانين

---

437) ابن جني ، المنصف ، ج 1 ، ص4 .

438) النحو راسمة نطلقها هنا على تعالق مختلف المكونات التي تُشكل نمطاً لغوياً . و يصير النحو هنا مرادفاً لما سُمّي قديماً بعلم العربية الذي يستغرق علوماً فرعية ؛ كالأصوات ، و اللغة بمعنى المعجم و التداول ، والاشتقاق ، و التصريف ، و التركيب . و بتوسيع ما صدق النحو هنا صار التركيب أحد فروعه كما كان النحو قديماً أحد فروع العربية . انظر ، الاشموني ، شرح الألفية ، ج 1 ، ص17 ، تجد ما يقرب مما أثبتناه في هذه الطرة .

439) انظر الأنباري ، لمع الأدلة في أصول النحو ، ص 45 . و ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج1 ، ص8

الألفاظ عندما تتركب ضربان : أحدهما يعطي قوانين أطراف الأسماء و الكلم (أي الأفعال) عندما تُركّب . و الثاني يُعطي قوانين أحوال التركيب و الترتيب نفسه ». و لتوضيح مهام الضرب الأخير أضاف : « و أما الضرب الذي يعطي قوانين التركيب نفسه فإنه يُبيّن أولاً كيف تتركب الألفاظ و تترتب في ذلك اللسان ، و على كم ضرب حتى تصير أقاويل . ثم يبيّن أيُّها هو التركيب و الترتيب الأفصح في ذلك اللسان »[440] .

ظهر من المثبت في الفقرة الأخيرة أن التركيب ، بمكونيْه الفرعيين الإعراب و الترتيب ، لا يعنيه ما يعرض للقَولات من تغيير في أبنيتها . كما تبيّن مما سبقها كون التصريف لا تتجاوزقواعدُه أبنية القولات ،ولا يعْلَقُ بما يعرض للكلم بسبب التأليف و الترتيب ، و لا يقتحم موضوعَ التركيب . لكن استقلال التصريف و التركيب كل بموضوعه لا يعني ألبته عدم ارتباط أحدهما بالآخر من جهة ما . و غرضنا الآن تحديد كيف يتعالقان .

3.3.2.4. المعجم الشقيق و تعلق التركيب بالتصريف .

من المقدمات الآتية التي سبق إثبات صحتها في ما سبق من مباحث هذا الفصل يلزم أن يكون إجراءُ قواعد التركيب منضبطاً بقواعد التصريف ، و لا ينعكس . و مما يلي نخلص بالضرورة إلى هذا الترابط .

(I) كل مكون من مكونات النحو فهو ، من جهة ، مستقل بموضوعه و مرتبط ، من جهة أخرى ، بما يباشره من المكونات . و من الصعب أن يُتصوَّر اختلاط المجالات الخاصة بكل منها أو عدم ارتباطها من أي وجه .

(II) تنتظم مكوناتُ النحو و تتّسق بسلك ينطلق مجراه من المعجم في اتجـــاه التركيب . و قد تقدم إثبات جدوى المبدأ القائل من المعنى المعجمي إلى المعنى التركيبي .

440) الفارابي ، إحصاء العلوم ، ص 61-64.

(III) قواعد التصريف المستقلة عن المعنى يخضع تطبيقها على أبنية القولات لضوابط الاشتقاق المجردة من الخصائص المقولية و الدلالية للمداخل المعجمية . من أدلة صحة هذه المقدمة منعُ الاشتقاق لتوليد مثل (كِينَ الإنسانُ) المسموح به صرفياً بمقتضى قاعدته (30) السابقة ، و التي تقول : الفعل الأجوف يُبنى في الماضي للمفعول بحذف الضمة من فاء الفعل لنقل إليها كسرة عينه التي تقلب ياءً إذا كانت واواً .

(IV) المكون الصرفي وسيطة بين المعجم الذي يقع قبله و يؤثر بواسطة الاشتقاق فيما يليه ، و بين التركيب الذي يجيء بعد التصريف و يتأثر به . و يتعيّن الآن أن نثبت مراسياً كيف يحصل هذا التعلق .

ثبت ، في المبحث (3.2.2.4)، أن المعجمين المسيك و الشقيق يتميزان بخصائص فارقة ؛ أهمها كونُ الأول يُجمِّعُ مفاهيم وظيفية في المكون التركيبي بينما يوزعها الثاني للتمثيل لها أولاً في مستوى التشقيف الذي تنتظم فيه ضوابط الاشتقاق و التصريف ، كما سبق تبينه ، و التمثيل ثانياً لما تُخلّفه تلك المفاهيم من نتائج في مستوى التركيب . و تقدم أيضاً أن [تبادل الفعل] من جملة المفاهيم الوظيفية التي يتولى التشقيفُ التمثيل لها ، و أن هذا المكوّن ، بسبب تعلّق التركيب به ، يُخلِّف فيه أثراً يرصده التركيبُ نفسه ، و يُمثّل له ، و لتوضيح العبارة بالمثال نسوق ما يلي من الجمل :

(37) (أ) وَعَدَ زَيدٌ عمراً بأن يزوره .

(ب) وَاعَدَ زَيدٌ عمراً بأن يتزاورا .

(ج) تَوَاعَدَ زيدٌ و عمرو بأن يتزاورا .

(38) (أ) وَعَدَ زيدٌ عمراً بأن يتزاورا *.

(ب) واعد زيدٌ عمراً بأن يزوره *.

(ج) تواعد زيدٌ و عمروٌ بأن يزوره *.

وصف جمل المجموعة (37) بالسلامة ، و جمل المجموعة (38) بفساد البنية يجب أن ينهض به التركيب . و إليه يوكل أيضاً تحديد الخصائص التي تميز كل جملة عن أختها في المجموعة (37) . وهو في كل ذلك يستمد العون من نتائج إجراء قواعد التصريف التي تظهر في بنية القولات المتراكبة في الجمل المدروسة ، كما يتضح مما يلي .

عملاً بما انتهينا إليه في المباحث المتفرعة عن كل من المبحثين ؛ (5.3) و (1.4) تكون العبارة (13) المعادة هنا

(13) ((س$_1$ ⊃ فخ) ⊲ (س$_2$ س$_3$)) .

صياغة تمثيلية للبنية المركبية في الجملة (أ) من المجموعتين (37 ، 38) . و إذا استبدلنا كلم الجملة (أ) برموز التمثيل (13) حصلنا على العبارة التمثيلية (39) .

(39) ((وعد ⊂ زيدٌ) ⊲ (عمراً ج)) .

حيث تكون (ج) جملة معمولة لارتباطها عاملياً بجملة[441] أخرى تحتوي على فعلٍ (وعد) يتخطى إليها . وهي قابلة بدورها لأن تنحل إلى مكوناتها التالية :

ج ـــ (يـ ⊃ زورُ) ⊲ هـ .

إذ تومئ العلامة المفكوكة (ي+ ∅)[442]، الظالمةُ في تشكيل تركيبة الفعل (يزور) ، إلى الضمير المختصر بمقتضي الفرضية المراسية ؛ (<16> 4.6.3) التي تقول : متى امكن استعمال العلامة بطل الإتيان بضمير الرفع بدون موجب تركيبي أو تداولي ؛ كما يدل الضمير (هـ) على الاسم (عمرو) المتروك إظهاره بياناً و اختصاراً .

---

441) للتوسع في العلاقة القائمة بين جملتين تكونان وحدة لغوية كبرى انظر الدكتور أحمد المتوكل ، الجملة المركبة في اللغة العربية ، ص 34 . و الباب الثاني من مغني ابن هشام .

442) انظر المبحث(5.6.3) ص 169 حيث تناولنا الخصائص المميزة لكل من الضمير و العلامة بصنفيها المفكوكة و المرصوصة .

القابل ، (كان اسماً ظاهراً ، أو ضميراً يحيل على اسم متروك إظهارُه ، أو علامة تومئ إلى ضمير متروك إحضاره ، أو جملة) ، إذا راكبه فعلٌ بعلاقة الإسناد التركيبية (ع س ر) المحققة بعلاقة السببية الدلالية (⊃) فإنه يتلقى عن العلاقة الأولى حالةَ الرفع التركيبية و عن الثانية وظيفة الفاعل النحوية ، و يستلم من وسيط العلامة المحمولة الضمةَ (اُ) المعربة عن دينكم العارضين ، كما يُنزله مبدأ التداول في الرتبة التي عيَّنها له .

و كل قابل ؛ (كان اسماً ، أو ضميراً ، أو جملة) ، إذا انتظمته بالمركب الإسنادي علاقةُ الإفضال التركيبية (ع ف ر) المحققةُ بعلاقة العلية الدلالية (⊃) فإنه يأخذ عن العلاقتين ، على التوالي ، حالة النصب التركيبية ووظيفة المفعول النحوية ، و تأتيه من وسيط العلامة المحمولة الفتحةُ (آ) المعربة ، في نمط العربية من اللغات التوليفية ، عن العارضين المذكورين . فتظهر تلك الفتحة (آ) على روي القابل أو تُقدر له ما لم ينسخها حرف إضافة . و عندئذ تُقدر للمركب منهما ، كما هو أمر (ج) في (37 ، 38) .

لاحظنا كيف يصف المكون التركيبي البنية التركيبية تأليفاً ، بواسطة علاقات تركيبية و دلالية ،و إعراباً ، عن طريق وسائط لغوية ، و ترتيباً انطلاقاً من أصول تداولية ، و وصف أيضاً بنيتها الوظيفية من حيث الأحوال التركيبية و الوظائف النحوية ، و المقاصد التداولية المشخصة بالعلاقات الرتبية . وهو في كل ذلك لم يسترفد العون من معجم أو تشقيف . لكن أصوله تلك لا تكفي لتمييز ما حسن تركيبه عما قبح في المسرود من الجمل . و لتحقيق هذا الغرض يلزمه أن يعود إلى مكونات النحو قبله .

سبق في المبحث (.3.1.4) أن جعلنا (وعد) في فئة « الأفعال المتخطية » . وتتميز هذه ، بسبب الحدث المتضمَّن فيها ، بخاصية التطلع إلى موضوع ثالث ($س_3$) يكون مستلباً أو مستقبلاً . و ذلك بحسب ما إذا كان الفعل المتخطي من ضرب (أعطى) أو (منع) . و ثبت أيضاً أن (وعد) و نحوه من فئة

« الأفعال الافتراقية » المتميزة بإمكان إسناد كل فعل منها إلى أي من موضوعيه . بخلافه « الفعل الاقتراني » الذي يقترن بأحد موضوعيه ، و لا يقبل أن يُسند إلى موضوعه الثاني ؛ (1.5.3) . و يُشكّل المعنى [تعهد الوفاء بالتمنية] خاصيته الطبيعية الدالة . و عليه سيكون للفعل (وعد) ، في المعجم المدخل الآتي :

(وعد) ← أ [فعل متخطٍّ افتراقي] ب [تعهُّد الوفاء بالتمنية] .

بخاصية (التخطي) التي يتوفر عليها المدخلُ الأسُّ يتطلع (وَعَدَ) و مثلُه إلى موضوع ثالث يختص بميزة أن الفعل لا يتصف معه بكونه افتراقياً أو اقترانياً ، و بميزة كونه غنيمة لغيره أو سَلَباً . و لا يشترط عليه الفعلُ أن يلزم مقولةً مخصوصة ، إذ يكون اسماً مفرداً أو جملةً ، كما جاء بالتوالي في قوله تعالى ؛ ﴿ الشَيطانُ يعدكُم الفقر ﴾ ، و ﴿ وَعَدَ اللهُ الذين آمنوا منكم و عملوا الصالحات لَيَستَخلفَنَّهُمْ في الأرض ﴾ .

و بخاصية (الافتراق) في (وَعَدَ) يسمح هذا الفعلُ للاشتقاق بتفريع مدخل شقيق يختص بدلالته على [تبادل العهد على الوفاء بما يجعله كلا الموضوعين أُمنيةً للآخر] . و يتولى صوغَ قولته التصريفُ بقاعدةٍ للزيادة تبنيه على هيئة (وَاعَدَ) ، كما في (ب) أو (تَوَاعَدَ) ، كما في (ج) من المجموعتين (37 و 38) . و هكذا يتولى المكوّنُ التشقيقي التمثيلَ لهذا المفهوم الوظيفي .

الفعل (وعد) بمراكبيه في مثل (وعد زيدٌ عمراً) يجعل من الجملة (بأن يزوره) مركباً دامجاً ، إذ يرتبط عاملياً بالجملة الجابذة قبله[443] . و لاحتواء الجملتين الجابذة و الدامجة على الفعلين (وعد) و (زار) صار بإمكان التركيب أن يستند إلى تمثيلاتهما التشقفية من أجل فصل سليم البنية عن فاسدها فيما سرد من جملة المجموعتين المذكورتين ، و أن يستخلص منها فرضيته المراسية (40) التي تقول :

---

443) نطلق راسمة ؛ الدامجة ، على كل جملة دخلت في غيرها و استحكمت فيه . و تكون كذلك إذا ارتبطت به عاملياً و كانت لها حال تركيبية كالرفع أو النصب ، ووظيفة نحوية كالفاعلية أو المفعولية أو الحالية . ونخص راسمة ؛ الجابذة ، بجملة اجتمعت فيها الشروط اللازمة لأن تربط إليها عاملياً جملةً دامجة .

(40) تسلم بنية العبارة إذا توافقت مفاهيمها الوظيفية و تفسد إذا تخالفت .

بهذه الفرضية يتوصل التركيب إلى الكشف عن موطن الخلل فيما فسدت بنيتُه ، و بيان كيف يمكن تدارك ذلك الخلل و تجنبه لتسلم منه بنيةٌ فتصح و تحسن .

يحصل تخالف المفاهيم الوظيفية أولاً في مستوى التشقيف إذا تغايرت دلالتا صيغتي الفعلين في الجملتين الجابذة و الدامجة ، و ترتب عنه ، ثانياً في مستوى التركيب ، تغايرُ الوظائف النحوية العارضة للموضوعات التي تراكب الفعلين في الجملتين ، وعدم الحضور القولي أو الكلامي لموضوعي إحداهما في الأخرى .

الاختلاف التشقيفي لفعلي (وعد) و (يتزاورا) في جملتي العبارة (38.أ) يُلزم التركيبَ بأن يُسند وظيفتي الفاعل و المفعول ، على التوالي ، إلى (زيد) و (عمرو) في الجملة الجابذة ، و أن يُسند الوظيفتين معاً إلى ضمير كل منهما في الجملة الدامجة . و يلاحظ نفس التغاير في (38.ب) ، حيث تستوجب صيغة (واعد) أن يُسند التركيبُ وظيفتي الفاعل و المفعول معاً إلى كلا الموضوعين في الجملة الجابذة ، في حين تقضي صيغة (يزوره) بأن يُسند وظيفةَ الفاعل لا غير إلى علامة الأول ، ووظيفةَ المفعول ليس إلاَّ إلى ضمير الثاني ، في الجملة الدامجة . و يتكرر هذا التخالف في (38.ج) ، لأن (واعد) يشاكل (تواعد) ؛ لاتحادهما في اقتضاء موضوعين يستلم كلاهما وظيفتي الفاعل و المفعول ، مع انفراد (فَاعَلَ) بالدلالة على أن الفعل كان من الموضوع المرفوع بدْءاً و من الموضوع المنصوب استجابةً ، و اختصاص (تفاعل) بالدلالة على مجرد اشتراك الموضوعين في الفعل عملاً له و تأثرا به .

وقد يحصل تخالف المفاهيم الوظيفية في مستوى التشقيف و لا يتجاوزه، إذ يمكن أن يُتدارك التوافق في مستوى التركيب بالنسبة إلى الجملة الدامجة خاصةً ، كما يتضح من عبارتي (41) الآتيتين ؛

(41) (أ) تواعد زيد و عمرو بأن يزور بعضُهما بعضاً .

(ب) واعد زيد عمراً بأن يزور كلٌّ منهما الآخرَ .

و إن دل (يزور) بصيغته الصرفية على انفراد أحد موضوعيه بعمله بالموضوع الآخر ، فخالف بذلك فعل الجملة الجابذة الدال بصيغته على اشتراك موضوعيه فيه عملاً له و تأثرا به ، فإن ائتلافه مع « مركب القواسم »[444] ، من قبيل (بعض – ضمير بعض) أو (كل – ضمير الآخر) أو (أحد – ضمير الآخر) ، يعيد للموضوعين في الجملة الدامجة الاشتراكَ في الفعل عملاً و استقبالاً . لكن ماذا لو جاء موضوعا الفعل في الجملة الدامجة اسمين تامين من غير الأسماء القواسم كما تشهد العبارة (42) الموالية :

(42) تواعد زيد و عمرو بأن يزور بكرٌ خالداً .

بمقتضى الفرضية المراسية (40) أعلاه تعيَّن أن تكون العبارة (42) ، باعتبار الماثل فيها من المكونات فاسدة البنية . و إذا صحت في حدس المتكلم ، مع ما يكتنفها من تخالف المفاهيم الوظيفية الحاصل في مستوى التشقيف (تواعد) و (يزور) من غير أن يُتدارك بالأسماء القواسم في مستوى التركيب ، فلأنها تتضمن جملة دامجة أخرى غير الماثلة فيها ، بها تستعيد وظائفُ مثل العبارة (42) توافقَها . كما يتبين من أصلها (43) المفترض .

(43) تواعد زيد و عمرو بأن يتعاونوا لأن يزور بكرٌ خالداً .

افتراض الأصل (43) للعبارة (42) اقتضته الخاصية الطبعية الدالة في الفعل (وعد) التي يمكن صوغها كما يلي : (العنصر س يمني غيره ص ، و يتعهد بأن يفي بما جعله أمنيةً له) . و بذلك يقوم فاعل الوعد بعملين ؛ إحداث أمنية وإنجازها .

444) مركب القواسم : راسمةٌ تدل على كل مركب يدخل في تكوينه اسمان ، يحيل أحدهما على قسم من مدلول اسم سابق ، و يحيل الآخر على القسم المتبقي من مدلول ذلك الاسم .

يتبيّنُ من خلال تناولنا هذا لمسألة تعالق مكونات النحو المتوفر على معجم شقيق أن التركيب يرتكز على نتائج إجراء قواعد المكوّن الصرفي حتى تنكشف له العوارضُ الواجب إسنادُها إلى المركبات القوابل في كل جملة ، و يتعين ما الكلمُ التي يلزم إدراجها لتكوين الجمل . و يمكن من جديد الاستدلال على التعلق المذكور من خلال تعيين المرجع الكاشف عن الخصائص الفارقة بين جمل المجموعة (37) .

يتقيد التركيب ، عند إسناد الوظائف النحوية ، بنتائج القواعد الصرفية . تتأكد هذه الفرضية المراسية من خلال المقارنة بين الجملتين (أ) و (ب) المستحضرتين .

(أ) وعد زيدٌ عمراً ج .

(ب) واعد زيدٌ عمراً ج .

لقد ظهر أن ما يعرض للموضوعين (زيد) و (عمراً) في الجملة (ب) مخالف جزئياً لما يطرأ عليهما في الجملة (أ) . إذ يتلقى (زيد) ، عن علاقات التركيب ووسائطه ، وهو في الجملة (أ) حالةَ الرفع ووظيفة الفاعل و علامة الضمة و يزيد عليها وهو في الجملة (ب) وظيفة المفعول . و عن نفس المكون يستلم (عمراً) في (أ) حالة النصب ووظيفة المفعول و علامة الفتحة ، و يزيد عليها وهو في (ب) وظيفة الفاعل . و بعبارة أخرى ينفرد كلا الموضوعين في الجملة (أ) بوظيفة نحوية خاصة ، بينما في (ب) يشارك كلٌّ منهما الآخر في وظيفته . و هكذا يتلقى كلا الاسمين (زيد) و (عمراً) في الجملة (ب) وظيفتين نحويتين في آن واحد[445]، كما يستلمانهما في مثل الجملة (ج) الموالية :

445) مهدنا ، من خلال بحثنا لمفهوم الكلية في المعجم خاصة (نظ : ص150) ، الحديث عن نمط اللغات التوليفية المميز بمعجم يتوفر على مداخل فعلية تتسبب في إسناد التركيب لدورين محوريين إلى نفس الموضوع . و قد فصّل صرفيو العربية و نحاتها في هذه المسألة (نظ : هـ 290) ، من هؤلاء الرضي إذ قال : « قولك : ضارب زيدٌ عمراً ... يكون الأول فاعلاً صريحاً و الثاني مفعولاً صريحاً . و يجيء العكس ضمناً ... فيكون الثاني فاعلاً ضمناً و الأول مفعولاً من حيث الضمن و المعنى » شرح الشافية ، ج 1، ص97 ؛ 98 .

(ج) تواعد زيد و عمرو جَ .

و الذي بين الجملتين (ب) و (ج) اختلافٌ في الأحوال التركيبية لا في الوظائف النحوية . لأن « فاعَلَ لاقتسام الفاعلية و المفعولية لفظاً و الاشتراك فيهما معنىً ، و تفاعل للاشتراك في الفاعلية لفظاً ، و فيها و في المفعولية معنى »[446] . و كأن الغاية من الاختلاف في الأحوال رعاية المقاصد و تعهدها بالإعراب .

إذا كان القصد إلى مجرد التنصيص على المشاركين في الفعل ، عملاً و تقبلاً ، فإن رعاية هذا القصد تُلزم المكوّن التشقيقي أن يبني فعلاً شقيقاً على هيئة (تفاعل) ، فيُخوّل للتركيب أن يُشرك ، بعاطف واصل ، موضوعي الفعل في حالة الرفع ووظيفتي الفاعل و المفعول . أما إذا كان القصد إلى فصل « المبادر » الذي سبق إلى عمل الفعل عن « المستجيب » الذي رد إليه نفس الفعل فإن رعايته تقضي أن يبني التشقيقُ فعلاً شقيقاً على هيئة (فَاعَلَ) ، و يتهيأ التركيب عندئذ لإسناد حالة الرفع إلى « المبادر » ، و حالة النصب إلى « المستجيب » . و يشركهما في وظيفتي الفاعل و المفعول .

يشهد لصحة الفرق المذكور إمكانُ أن يتبادل موضوعا الفعل (تفاعلَ) الموقعَ من غير أن يترتب عن ذلك تغييرٌ في المعنى . كما في نحو الجملتين المترادفتين (أ) و (ب) من المجموعة (44) الموالية :

(44) (أ) تصافح عرفات و نَتَنُ .

(ب) تصافح نَتَنُ و عرفات .

لكن مثل هذا التبادل يؤدي مع (فاعلَ) إلى تغاير المعنى إلى درجة أن إحدى الجملتين لا تصح منطقيا أو تاريخياً . كما هو حال (ب) بالقياس إلى (أ) من المجموعة (45) .

446) الرضي ، شرح الشافية ، ج 1 ، ص 100 .

(45) (أ) صافح عرفات رابينَ .

(ب) صافح رابينُ عرفاتَ ؟! .

اتضح مما تقدم أنه بسبب الفعل الأس المبني على مثل هيئة (فَعلَ) يُفرد التركيبُ أحدَ الموضوعين بحالة الرفع ووظيفة الفاعل ، و يخصُّ الآخر بحالة النصب ووظيفة المفعول . و بسبب الفعل الشقيق[447] المبني على إحدى الهيئتين ؛ (فَاعَلَ) أو (تفاعَلَ) يجمع التركيبُ على الموضوع الواحد وظيفتين نحويتين . و بما أثبتناه الآن ينتقض مجدداً عيارُ الأحادية عند شومسكي القاضي بألا يتحمّل الموضوع الواحد غير دور محوري واحد ، و لا يُسند الدور المحوري الواحد لأكثر من موضوع واحد ، كما أن الموقع المحوري الواحد يُقرن بموضوع واحد لا غير ، و لا يرتبط بالموقع المحوري الواحد غيرموضوع واحد[448] .

و لعل ما قدمنا ، في المباحث المتفرعة عن الفصلة (3.2.4.)، كاف لإثبات بالأدلة صحة جملة من الفرضيات المراسية نستخلصها مجدداً كالتالي :

أ) بوسيطي الجذر و العلاقة الاصطناعية يتكوّن نمط خاص من المعاجم . من مميزاته الرئيسية أن يتوفر المعجم على 1) مداخل معجمية إساس ، تتفرع عنها 2) مداخل معجمية شقائق .

ب) بفضل المعجم الشقيق المتوافر على المدخلين المذكورين يمكن 3) أن تُتوزّع المفاهيم الوظيفية بحيث تضمن 4) أن تتمفصل بوضوح مكونات النحو . فيستقل كل منها بموضوع خاص ، و مع ذلك يتقيد عند إجراء قواعده بضوابط ما قبله ، بدءاً من المعجم و انتهاءً إلى التركيب .

ج) بتفريغ مفاهيم وظيفية؛ (كالمطاوعة ، و الطلب ، و « الطي » ، و المشاركة)[449] مباشرة في أفعال شقائق ، تكون 5) أبنيةُ هذه الأفعال ؛

---

447) قد يُبنى الفعل المتعدي الافتراقي من الجذر مباشرة على إحدى الهيئتين (فاعَلَ) أو (تفاعَلَ) إذا كان لا يوجد إلا من موضوعين يفعله كلٌ منهما بالآخر . من هذا القبيل : صافحَ ، و عانقَ ، و جامعَ ، و باشرَ . و بما أنه لم يشتق من فعل اعتبرناه و إن بُني على هيئة فعل شقيق .

448) لمزيد من التفصيل انظر المبحث 5.5.3. ص 141 من هذا العمل .

449) نطلق راسمة الطي على مقصد تستوجب رعايته بناء فعل شقيق على نحو هيئة (فُعِلَ) .

(من نحو انفعل ، و استفعل ، و فَعلَ ، و فاعَلَ أو تفاعلَ .) ، قد تحولت إلى علامات تعرب عن الوظائف النحوية التي يسندها التركيب إلى موضوعات تراكب تلك الأفعال . و يكون 6) مقصد [إشراك موضوعي الفعل في عمله وتقبله أو استقباله] ترعاه بنية (فَاعَلَ) أو (تَفَاعَلَ) المعربتين عن استلام الموضوع الواحد في آن واحد لوظيفتين نحويتين في أي موقع كان .

و يُتوقع أن تختص المميزات (1-6) المسرودة أعلاه بالنمط اللغوي المتوفر كالعربية على معجم شقيق . و ليس شيء منها للنمط اللغوي المقابل المتميز بمعجم مسيك ، كما سيوضحه المبحث الموالي .

4.3.2.4. التوافق بين وسيطي الجذع و العلاقة الاعتباطية .

سبق أن ميزنا الجذع بخاصية ارتصاص تصويتاته بالحركون . فيقبل ، من الزوائد ، السوابق و اللواحق و يرفض الفواصل . باختيار هذه الإمكانية يتحول الجذع إلى وسيط لغوي ، يتميز بخصائص وقيم تفرقه . من قيم وسيط الجذع نشوء معجم مسيك ، وهو نمط مغاير يتميز باقتصاره ، في التمثيل للمداخل الفعلية ، على صنف الأفعال الإساس . لأن هذا الوسيط يعطل المكوّن الاشتقاقي بمنعه من تفريع أفعال شقائق .

لكن ضرورة المحافظة على القدرة التبليغية للغة ترخص للاشتقاق بأن يُركِّبُ ضمائم عن طريق الإلصاق ، فيَسبك مركباً من ضمّ « متصلة » إلى « حرة » ، أو من ضم « حرة » إلى مثلها [450]، و نحو هذا من وسائل الإلصاق لتشقيق المعاني و توليدها . من مخلفات هذه الإوالية نذكر :

1) النزوع إلى تجميع مفاهيم وظيفية ، بحيث يُفوِّض إلى التركيب ما ليس بوسع المكونات الواقعة قبله . و قد سبق في المبحث (3.2.2.4) أن بيَّنا

---

450) المتصلات و الحرائر نستعملهما على التوالي في مقابل Formes libres , Formes liées بمعناهما في أعمال بْلُمْفِيلْد ، انظر ص 150 من كتابه اللغة .

بالأمثلة كيف يتولى المكون التركيبي ، في اللغات التركيبية ، مهمة التعبير عن [تبادل الفعل بين المشاركين فيه] المعبَّر عنه ، في اللغات التوليفية بفعل شقيق . و للمزيد من التوضيح يمكن أن نضيف ما لاحظه الدكتور أحمد المتوكل من تباين كيفية التعبيرفي اللغتين العربية و الفرنسية عن مفهومي المشاركة و المطاوعة ؛ أو « العكس و الانعكاس »[451] . إذ تتخذ الفرنسية الإلصاق وسيلة لتُركّبٍ من متصلة وفعلٍ ضميمةً تعبر عن المطاوعة أو المشاركة ، كما في الجملة (012) من الطرة (451) أسفله .

2) عدم وضوح الحدود الفاصلة بين التصريف و التركيب بسبب تداخل موضوعيهما . و يتأكد هذا التداخل بدليلين . يتمثل أولهما في تشكيك لسانيي اللغات التركيبية في جدوى تقسيم النحو ، بمفهومه التقليدي لديهم، الى تركيب ، و صرف . و ثانيهما في وجود ضمائم في الحدود بين التصريف و والتركيب لا تخلص في الانتماء إلى أحدهما[452] .

3) لاحظ ابْلُمفْلد في الموضع المشار إليه من كتابه أسفله جملة من المشاكل الصرفية التي استعصى حلُّها على اللغويات الغربية التقليدية . في المقدمة يأتي الوقوف دون حل مشكل التحديد الدقيق لموضوع التصريف . لأن بعضاً ، مما يدخل في التصريف باعتبارٍ ، لا يتحدد إلا برواسم التركيب . من هذا القبيل المتصلات كالضمائر و نحوها . ينضاف إلى ما ذُكر صعوبةُ التحليل لبنية القولة الناتجةُ عن تعذر فصل المتصلات عن الجوائر . و من المشاكل الصرفية البارزة في اللغات الآخذة بوسيط الجذع نجد ذكراً لمسألة الفصل بين كلمات

---

(451) تلجأ اللغة الفرنسية إلى الإلصاق لسبك مركب من المتصلة (se) مضمومةً إلى الفعل . فتعبر بهذه الضميمة عن المشاركة أو المطاوعة . و قد عبر عنه أحمد المتوكل في كتابه (قضايا معجمية ، ص85) إذ قال : « في اللغة الفرنسية مثلاً يعبر عن معنيي الانعكاس و العكسية بالضمير (se) المتصل بالفعل كما هو الشأن في الجملتين الآتيتين :

(012) a - Jean se lave.

b - Les étudiants se connaissent.

(452) للمزيد من التفصيل انظر ابلمفلد الفصلين الثاني عشر و الثالث عشر من كتابه اللغة .

تتناسب دلالياً و تتشاكل صوتياً ، و أخرى تتناسب فقط أو تتشاكل . مثل هذه المشاكل و غيرها الكثير لم تسعف الصرفيين الغربيين لإقامة نسق صرفي مستقل . فطال نقاشهم «حول وجود مكون صرفي مستقل ، أو عدم وجوده ، و امتصاص التركيب ، من جهة ، و الصواتة ، من جهة أخرى ، لما يمكن أن يكون مجال هذا المكون»[453] .

الأدلة السابقة على عدم استقلال التصريف عن التركيب يمكن التماسها مشخّصةً في بناء الفاسف ، (نظ : 4.3) . إذ يلاحظ أن هذا البناء يتطلب عملية صرفية واحدة ، تأتي بعد إجراء سائر العمليات التركيبية . و هي : 1) تحريك المفعول إلى موقع الفاعل و بالعكس . 2) إدراج ما يعادل العنصر (من لدن) المعرب عن التحريك المذكور . 3) دمج الفعل المساعد على فوسفة الفعل التام في الجملة الأصل . 4) إلصاق لاحقة بالفعل التام تخرجه إلى مقولة الصفة . و ليس للصرف سوى العملية الأخيرة ، و لا يجريها قبل إنهاء العمليات الثلاثة السابقة عليها[454] .

من جملة ما يؤكد اندماج التصريف في غيره من مكونات اللغات ذات المعجم المسيك قيام نحو هذا النمط اللغوي على مكونين رئيسيين؛ معجم وتركيب .يتنافسان، في النماذج المقترحة ، على ضم التصريف إلى أحدهما . ففي النظريات اللغوية التي تجعل للمعجم الدور الرئيسي يمكن أن يظهر التصريف بجانب مكونات ، مساوياً لها من حيث المهام المسندة إلى الجميع . و قد جاء الصرف ، في «نظرية التمثيل الموازي»[455] لصادوك ، ضمن القوالب الثلاثة التي تكوّن النحو . وهي بالتتالي ؛ التركيب فالدلالة فالصرف

453) انظر الدكتور عبد القادر الفاسي ، الفصلين الأول و الثاني من كتابه البناء الموازي .

454) عبر الدكتور احمد المتوكل عن العمليات المسرودة في موضعين من كتبه ؛ فقال : «رصد خصائص البنيات المبنية للمجهول بواسطة قاعدة تحويلية ينقل بمقتضاها المركب الاسمي المفعول في البنية المبنية للمعلوم إلى صدر الجملة و ينقل المركب الاسمي الفاعل إلى آخرها حيث يدخل عليه حرف جر (الحرف (by) في اللغة الانجليزية» ، ثم اضاف في موضع آخر «عملية إعادة صياغة الفعل» . انظر على التوالي اللسانيات الوظيفية ، ص 193 ، و قضايا معجمية ، ص 118 .

455) انظر الفصل الثاني من كتابه ؛ Jerrold M . Sadock , Autolexical Syntax

المكلف بالتمثيل ، في المستوى الأخير ، لأبنية الألفاظ المنتمية إلى نحو اللغة .

يهمنا مما سلف أن التصريف قد يظهر ضمن مكونات نموذج ، و يختفي في نماذج أخرى مما يوضع لوصف النمط التركيبي . لكنه في نحو اللغات التوليفية قار في موقعه ؛ يأتي بين المعجم و التركيب ليربط الأول بالأخير . به يبدأ النحو التوليفي أول العمليات التي يجريها على البنية الصورية من أجل تحقيق كل مفهوم وظيفي ، كما يوضحه قول ابن عصفور «حكم ما لم يسم فاعله أن يبنى الفعل للمفعول ، و يحذف الفاعل ، و يقام المفعول مقامه ، فيحتاج في هذا الباب إلى معرفة ستة أشياء . وهي السبب الذي لأجله حذف الفاعل ، و الأفعال التي يجوز بناؤها للمفعول ، و كيفية بنائها للمفعول، و المفعولات التي يجوز إقامتها مقام الفاعل ، و الأولى منها بالإقامة إذا اجتمعت»[456] . و في الغالب ما تكون الكتب الواصفة للظاهرة اللغوية قد أفردت صفحاتها الأولى للوصف الذي خلفه الصرف[457] . في حين قد تؤخر المعلومات الصرفية في الأنحاء التركيبية ، كما يتضح من موقع النسق الصرفي . في مستويات التمثيل للمداخل في الطرة (458) أسفله .

---

456) ابن عصفور الإشبيلي ، شرح جمل الزجاجي ، ج1، ص543 .

457) لمعاينة وقوع معلومات صرفية قبل غيرها التركيبية انظر ابن أبي الربيع ، البسيط في شرح جمل الزجاجي ، ج 2 ، ص 951-995 .

458) يأتي التمثيل للمعلومات الصرفية في المستوى الأخير ، و هو ما توضحه أمثلة صادوك الآتية :

```
(L1)   bark :
        Syntax       = [SF3]
        Semantics    =  F _ 1
        morphology   = V[_0]
(L2)   Every :
        Syntax       =  Det
        Semantics    = SyntaxQ _ 1=   Det
        morphology   = W[_1]
(L3)   bite :
        Syntax       = [SF4]
        semantics    = F _ 2
        morphology   = V[_0]
```

للمزيد من التوضيح انظر الصفحة 32 من كتابه **Autolexical Syntax**

و يقوى استقلال التصريف في نحو اللغات التوليفية و اندماجه في غيره بالنسبة إلى نحو اللغات التركيبية إمكان قيام وصف لبنية تحقق مفهوماً وظيفياً باستعمال رواسم لا تنتمي لغير الصرف أو تعذر قيام ذلك الوصف . و للتعبير بالمثال، لا يوجد وصف للفاسف ، في نحو تركيبي ، يستعمل رواسم صرفية لا غير . و مثله لا يخلو منه نحوتوليفي . إذ يسهل أن نجد وصفاً لمفهوم الطيّ الوظيفي ، أو ما يعرف بالبناء للمجهول و بغير هذا الاسم ، برواسم تنتمي إلى قالب الصرف لا غير ، و قد تستند بحكم الترابط إلى المعجم . و مثل هذا الكلام لا يحتاج إلى استشهاد لانه يكفي فتح أي كتاب في تصريف العربية للوقوف على صدق المثبت[459] هنا .

و يكفي ما سقناه من القيم الخلافية للكشف عن مدى التغاير بين وسيطين لغويين ؛ (أ) وسيط الجذر فالعلاقة الاصطناعية و (ب) وسيط الجذع فالعلاقة الاعتباطية، و لبيان أيضاً أن مثل هذه الوسائط تنتمي إلى المعجم اللساني بحكم أن كل لغة بشرية مجبرة على اختيار أحد الوسيطين ، فيتوفّرُ لها إما (أ) معجم شقيق متميز بصنفين من المداخل الفعلية ؛ إساس و شقائق ، و إما (بب) معجم مسيك له من المداخل الفعلية صنف الإساس لا غير . و لا حاجة إلى الاسترسال في ذكر كل ما يلزم عن المعجمين من توزيع للمفاهيم الوظيفية أو تجميعها ، و استقلال مكونات النحو المترابطة أو اندماج بعض منها في بعض ، و من أين يسترفد التركيب العون، وهو يسند العوارض إلى القوابل . أيلجأ مباشرة إلى المعجم أو إلى التصريف . وكيف يجعل التركيب من نتائج الملجأ و المسند معطى لتحديد حصة القابل من العوارض أو الموضوع من الأدوار .

459) للتأكد من صحة ما ذكر انظر السيوطي، الهمع، ج 2، ص 36-40 . حيث يستعمل لغة صرفية خالصة لوصف المبني للمفعول الذي سميناه هنا باسم الغرض من هذا البناء . ألا وهو طي ذكر الفاعل لرعاية أحد المقاصد التي يختص المكون التداولي بسبر أقسامها و حصرها كما جاء في الزركشي، البرهان، ج3، ص 143-145 .

3.4. المعجم النمطي .

سبقت الإشارة إلى أن المعجم النمطي يُمثل آخر مرحلة معجمية ؛ بدءاً من المعجم المحض المتميز بمفرداته البحتة التي يُفترض فيها ألا تخلو لغة منها ، مروراً بالمعجم اللساني المتمثل في قائمة محصورة من الأقدار المتقابلة ، بحيث تكون اللغات جميعُها متساوية في حرية اختيار قدرها ، وفي خضوعها لتلك الأقدار ، فلا تتجاوزها باختلاق ما ليس في الإمكان . حتى إذا اختارت لغةٌ قدرها فحققت بوسيط إمكاناً و أهملت مقابله وقع معجمُها على نحو من أحد النمطين السابقين .

وإذا وُضع أحد المعجمين ؛ الشقيق أو المسيك ، على طاولة الفحص و الدرس فإن ذلك يعني كون نتائج البحث لا تتناول بأي وجه النمط المقابل ، لأن مقدمات الدراسة أو فرضياتها الأولية لا تتجاوز الوسائط اللغوية . إذ لا شيء قبل الوسائط يمكن اتخاذه مقدمة لنظرية الأنماط اللغوية . عملاً بمحتوى هذه الفقرة يمكن حصر الغاية من عقد هذا المبحث في استخلاص ما يتميز به المعجم الشقيق من خصائص موافقة للنمط التوليفي من اللغات . سبيلنا إلى تلك الخصائص ينطلق من وسائط اللغة ، و يخترق ما تناله يدُنا من قواميس العربية و المكتوب في معجم هذه اللغة .

1.3.4. خصائص المعجم الشقيق .

يسهل على الناظر في قواميس العربية أن يستخلص جملة من الثوابت الملحوظة أيضاً في المكتوب حول معجم هذه اللغة ، يتعلق بعضها بالتمثيل الصوتي للحد المجمل من المدخل المعجمي ، و بعضها الآخر يعنى بالحد التام لمعناه المعجمي ، أو بكيفية ارتداد المشتقات إلى أصولها ليتم الربط بينها معجمياً . من خلال تناول هذه المسائل و نحوها مما يأتي في موضعه سيتضح امتياز المعجم الشقيق بخصائص تفرقه عن عديله المسيك .

1) تبويب المداخل المعجمية ؛ يعتبر الجذر ، أو الأحرف الأصول قبل الحركنة ، باباً تنفذ منه مداخل شاكلت الجذر صوتياً و ناسبته دلالياً. سواء أكان للباب حد دلالي واحد ، وهو المتباين ، أو أكثر وهو المشترك . عد الجذر باباً يعكسه أكثر من قاموس ، كما يتبين من قول الخليل في كتاب العين « باب الكاف والسين والتاء معهما ؛ (س ك ت) مستعمل فقط » ، وابن فارس في معجم مقاييس اللغة « باب الهمزة و الثاء و ما يثلثهما »، و الأزهري في تهذيب اللغة « باب العين و السين مع النون » . و غير هؤلاء كثير . وفي نفس الاتجاه يسير تصور الدكتور أحمد المتوكل لمعجم العربية وهو يتناول ما اصطلح على تسميته « فرضية المادة »[460] . إلا أنه ينبغي أن نفهم من عد الجذر باباً كون هذا الأخير يشكل طائفة من الشروط العامة التي يجب أن تتوافر في كل مفردة اتخذت من ذاك الجذر منفذاً . وهذه الشروط العامة نوعان . النوع الأول يخص التمثيل الصوتي للمدخل، و يهتم النوع الثاني بالتحديد الدلالي لنفس المدخل .

2) التمثيل الصوتي ؛ كل مدخل معجمي فإنه يستمد من بابه أحرفه الأصول ؛ وهي تصويتات راتبة محصورة العدد بين واحدة و خمس . إذ « ليس للعرب بناء في الأسماء و لا في الأفعال أكثر من خمسة أحرف »[461] . و يمتنع فيما زاد على الثلاثة أن يخلو من ذلقية »[462] . ولا تأتلف في جذر تصويتتان من مخرج واحد . وإن « جمع بين اثنين منهما قدم الأقوى على الأضعف »[463] . لا تتوالى تصويتتان في موقع مخصوص من الجذر، منها قول الخليل في المرجع

460) للتوسع في تحليل الفرضية المذكورة انظر الدكتور أحمد المتوكل ، قضايا معجمية ، ص13 .

461) الخليل ، العين ، ج1 ، ص49 .

462) بعبارة الخليل فإن وردت عليك كلمة رباعية أو خماسية معراة من حروف الذلق ، (ر،ل،ن) أو الشفوية ،(ف،ب،م)، و لا يكون في تلك الكلمة من هذه الحروف حرف واحد أو إثنان أو فوق ذلك ، فاعلم أن تلك الكلمة محدثة مبتدعة »، العين ، ج 1، ص52 . نقله ابن جني بألفاظ أخرى في سر صناعة الإعراب ، ج 1، ص 75 .

463) ابن جني ، الخصائص ، ج 1، ص54 .

المذكور : «ليس في كلام العرب ... كلمة صدرها (نَرَ)»، و لا تراكب بين تصويتتي (/د/ ، و /ذ/) في أي موضع من الجذر . كل ما ذكر من القيود الصوتية و غيرها مما لم نتعرض له لا ينفك من الالتزام بأحكامها جذرٌ أو فرعُه .

3) تحقق الجذر : يتحقق الجذر بصورة مدخل أس عند حَرْكَنَة أحرفه الأصول فقط، وهو الأغلب الأعم ، أو بحركنتها مع زيادة حرف عليها أو أكثر، وهو النادر، كما يتبين بالتوالي مما يلي :

(46) (أ) (ك ت ب) ⟵ (كَتَب) .

(ب) (ف ق ر) ⟵ (افْتقر) .

و يخضع المدخل الأس بدوره لقيود صوتية إضافية تخص حركنته . فلا يبتدئ مدخل بساكن ، و لا يتوالى فيه ساكنان في الوصل ، و يمتنع الخروج من الكسر إلى الضمّ بحاجز ساكن أو بغيرحاجز ، و يُجتنب أن يتوالى تكرار نفس الحركة أكثر من ثلاث مرات .

بانضمام الضوابط الصوتية الأخيرة التي تقيد المفردة الأس إلى ضوابط الجذر باب المدخل المعجمي يتم التمثيل الصوتي للمدخل المعجمي و يطابقه تمثيل حرفي بحيث تكون كتابة المدخل مطابقة لنطقه . و لضمان هذا التطابق المميز للمعجم العربي يلجأ هذا الأخير إلى المكون الصوتي قبله[464] عند وضع الجذر أو عند ربطه بالمدخل المحقق و يأخذ منه التصويتات الفارقة في تلك اللغة، و يُصوّر كل تصويتة بحرف واحد لا غير[465]، و كذلك شأن حركون البناء . و هكذا تصير ذات الأحرف المبنية بحركونها تمثيلاً صوتياً للمدخل .

---

464) ما أوردناه أجمله الفارابي في قوله : « علم قوانين الألفاظ المفردة يفحص أولا في الحروف المعجمة ، عن عددها و من أين يخرج كل واحد منها في آلات التصويت ، و عن المصوت منها ، و عما يتركب منها في ذلك اللسان و عما لا يتركب ، و عن أقل ما يتركب منها حتى يحدث عنها لفظة دالة ، و كم أكثر ما يتركب » . إحصاء العلوم : ص 60 .

465) شعوراً بارتباط المكونين الصوتي و المعجمي قدم أغلب المعجميين ، منذ الخليل ، لقواميسهم بدراسة صوتية تركز أكثر على وصف أبنية الأحياز المولّدة لتصويتات اللغة العربية ، و تختم بتقديمها مشخّصةً في أحرف بعدد تلك التصويتات ، كما يتضح من قول الخليل « فهذه صورة الحروف التي أُلّفت منها العربية » . العين ، ج 1 : ص58 .

4) التحديد الدلالي ؛ تقدم أن التحديد التام لدلالة المدخل يحصل بتقديم نوعين من المعلومات عنه : أ) معلومات دلالية ؛ وهي عبارة عن الخاصية الطبعية الفارقة التي تثبت في الحد المفصل الطرف المعادل للحد المجمل المفصولين بعلامة التعادل (:) .

كما يتضح من التمثيل (47) الموالي .

(47) (أ)

غ ص ب
غصب : أخذ الشيء ظلماً
. . .

(ب)

ط ف ر
طفر : قفز الشخص مرتفعاً
. . .

(ج)

هـ ل ك
هلك : زوال أفعال الحياة
. . .

من أمثلة (47) يظهر كيف نفذ من الجذر المدخلُ الأسّ ، فتمثل صوتياً بأحرفه المحركنة ، و دلالياً في خاصيته الطبعية الفارقة كما حددها الحد المفصل الذي يظهر بإزاء المدخل عن يساره . لكن تمام التحديد الدلالي يكون بإيراد ب) المعلومات المقولية ؛ وهي عبارة عن خصائص جامعة تتدرج من الأعم نحو الأخص و هكذا يجب أن يكون لكل فعل في أعلى مستويات التمثيل الدلالي إحدى الخصائص التالية ؛ التعدي ، أو التخطي ، أو اللزوم ، أو القصور . وفي المستوى الموالي يتفرع الفعل المتعدي إلى فعل ذهني ، و فعل عملي ، و في مستوى ثالث ينفرع هذا الأخير إلى فعل افتراقي أو اقتراني . و كذلك شأن

الأضرب المذكورة من الأفعال . كما سبق تفريعها في المبحث (3.1.4.) . لكن كيف يمكن التمثيل لخصائص الفعل المقولية .

عملاً بما لوسيط العلاقة الاصطناعية من القيم (1.2.4.) يمكن التمثيل للخصائص المقولية بواسطة « البنية التشقيقية » للمدخل . و تتكون هذه البنية أولاً من العناصر التي يسمح المدخل الأس بتفريعها في مقابل ما لا يسمح به ذو بنية تشقيقية مغايرة . و ثانياً من دلالات صيغ العناصر المتفرعة . فإن صح ما أثبته صرفيو العربية من أن لمصدر الفعل المتعدي بنية قياسية ، و كذلك حال مصدري الفعلين اللازم و القاصر[466]، تعين أن يكون ذكر بعض المشتقات المصوغة في أبنية صرفية دالة تمثيلاً تاماً لخصائص الفعل المقولية ، كما يتضح من التمثيل (47) المعاد بصورة (48) الموالية .

(48) (أ)
[غ ص ب
غَصَبَ : أخذ الشيء ظلماً
غَصْبٌ ، غُصِبَ .]

(ب)
[ط ف ر
طَفَرَ : قفز الشخص مرتفعاً
طُفورٌ ، طَفِرَ إلى .]

(ج)
[هـ ل ك
هَلَكَ : زوال أفعال الحياة
هَلاكٌ ، ∅ .]

466) للتوسع في الموضوع انظر محمد الأوراغي ، اكتساب اللغة في الفكر العربي القديم ، ص 152-162 .

لتوضيح هذه الأمثلة نقول : إن صوغ مصدر المدخل (غصب) على هيئة (فعْل) و الترخيص باشتقاق (فُعلَ) يشكلان معاً البنية التشقيفية الخاصة بالفعل المتعدي . كما يشكل بناء مصدر (طفر) على هيئة (فعول)، والترخيص، (بشرط انضمام حرف الإضافة)، باشتقاق (فُعلَ ح إ) ، البنية التشقيفية الخاصة بالفعل اللازم المتطلع إلى موضوع واحد لا غير . و يكون عدم الترخيص باشتقاق (فُعل) من (هلك) المبني مصدره على (فعال) دليلاً على أن هذا الفعل قاصر ؛ يتطلع إلى موضوع واحد يستلم من علاقة العلية التي تجمعه بذلك الفعل وظيفة المفعول النحوية .

إن التمثيل للخصائص المقولية بواسطة البنية التشقيفية للمدخل سارٍ في قواميس العربية . إذ لا يكاد قاموس يخلو من ربط طائفة من المشتقات بالمدخل الأس كما يتضح من النماذج التالية . فقد ذكر الأزهري في التهذيب ؛ « عطلت المرأةُ تَعْطَلُ عَطَلاً و عطولاً ، و تعطلت إذا لم تلْبس الزينة . و إذا تُرِك الثغرُ بلا حام يحميه فقد عُطِّلَ» . و في صحاح الجوهري : « خفَتَ الصوتُ خُفُوتاً : سكن . و لهذا قيل للميت خَفَتَ : إذا انقطع كلامه و سكت فهو خافت . و خفت خُفاتاً أي مات فجأة .وذكرالفيروزاباذي في القاموس المحيط : « سحجه كمنعه : قشره ، فانسحج . و سحّجه فتسحّج للكثرة » . من النماذج التوضيحية يلاحظ كيف تقترن بالمدخل الأس أفعالٌ شقائقُ يمكن لكل منها أن يُشكل مدخلاً معجمياً مستقلاً ، وهو ما حصل فعلاً في بعض القواميس المتأخرة من قبيل « المعجم الوسيط » ، و« المعجم العربي الأساسي » و نحوهما . و لا يستبعد أن تنحصر الغاية من إيراد مشتقات مقترنةً بمدخل معجمي في قيامها بدور التمثيل للخصائص المقولية المتوفرة في الفعل الأس . لأن كل فعل شقيق فهو وليد خاصية في الفعل الأس ، بها يسمح هذا الأخير بتفريعه أو يمنعه . و ما انتهينا إليه الآن يقودنا مباشرة إلى ذكر خاصية خامسة تميز المعجم الشقيق .

5) اطراد الربط التشقيقي؛ (ربط اشتقاقي و صرفي) ، بين الجذر و بين جميع المداخل المعجمية المرتدة إليه . ضامن هذا الربط المطرد توافرُ التناسب الدلالي و التشاكل الصوتي؛ (نظ : ط 415) . و بغير أحد الشرطين لا يكون ربط . و بهما يحصل الجمع مثلاً بين الجذر (ر ق ن) و بين مشتقاته؛ ([رَقَنَ ، و رِقانة ، و مرقنة ، و راقنة ، و رَقْن ، و مرقنة ، و رقان ، . . .]) . و يمكّن من هذا الربط ضوابط الاشتقاق و قواعد التصريف .

و الربط الاشتقاقي لا يحصل بغير التوسيل؛ بمعنى لا تُفرّع المشتقات مباشرة من أصل واحد ، و إنما يؤخذ بعضها من بعض . و قد نبه الكثير من صرفيي العربية و نحاتها على ظاهرة التوسيل الاشتقاقي . و بينوا أن من الفعل المبني للفاعل تُشتق «صفة الفاعل»، و من هذه الأخيرة تُؤخذ «صفة التكثير». كما يُؤخذ من الفعل المبني للمفعول «صفة المفعول» و من هذه الأخيرة تُشتق «صفة الفعيل». و كالصفات المشتقة توسّل الأفعال الشقائق إلى مثلها . فيؤخذ من (فَعَلَ) المتعدي الافتراقي الفعلُ (فاعَل) ، و من هذا الأخير يشتق (تفاعل)[467] .وكما يظهر من مثال الفيروزاباذي أعلاه ، يؤخذ من (فَعَلَ) الفعل الشقيق (فعّلَ) و من هذا الأخير يؤخذ (تَفعَّلَ) . وفي نفس الاتجاه نجد توسيل الفعل المضارع للحصول على الأمر ، و توسيل صفة للظفر بصفة أخرى لمعنى التفاوت[468] .

هذا التوسيل المتسلسل الظاهر في قواميس العربية و صرفها يدعمه حديث بعض النحاة الجدد عن معجم هذه اللغة . فقد ذكر الدكتور أحمد

467) للوقوف على كلام النحاة و الصرفيين في ظاهرة التسلسل الاشتقاقي انظر الإحالات عليهم في الأوراغي ؛ اكتساب اللغة ؛ ص 157 ، و ما بعدها .

468) إذا تنازعت صفة القاصر وصفة التفاوت الصيغة (أفعل) انفردت بها الأولى لأسبقيتها اشتقاقياً ، وهو ما يظهر من عبارة الرضي إذ يقول : «إن (أفعل) الصفة مقدم بناؤه على (أفعل) التفضيل . وهو كذلك ، لأن ما يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع على ما يدل على زيادة على الآخر في الصفة . و الأولى موافقة الوضع لما هو بالطبع». شرح الكافية ، ج 2، ص213 .

المتوكل في مبحث «الاشتقاق المباشر و الاشتقاق غير المباشر» أن افعالاً في العربية تشتق من «مصدري اشتقاق اثنين : (أ) من فعل ثلاثي ، أو من (ب) فعل غير ثلاثي مشتق من فعل ثلاثي»[469].وإذا ثبت التوسيل الاشتقاقي ، باعتبار هذه العملية من الخصائص المميزة للمعجم الشقيق ، انبعثت مسألة تخص طبيعة المدخل الأس الذي يقع واسطة بين الجذر و بين مختلف المشتقات المرتدة إليه .

يعني السؤال الوارد في ختام الفقرة السابقة أن الجذر يتحقق مباشرة بصورة مدخل معجمي قارّ . من هذا الأخير يباشر المكون الاشتقاقي تفريعَ مشتقات تتفرع عنها مشتقاتٌ أخرى . و كذلك يتسلسل الاشتقاق إلى أن يفنى . إذن لا ترجع كل المشتقات إلى الجذر مباشرة و لا تتزاحم ، لأن كل مشتق يسلك عند عودته طريقاً . و تلتقي المسالك عند المدخل الأس الواسطة بين الجذر وسائر المشتقات المرتدة إليه . لكن لم يتبين بعد ما طبيعة المدخل الأس .

من الثابت المطرد انقسام الجذور إلى نوعين : أ) جذوراسمية من قبيل:(«أ س د»، و« ح ج ر» ، و «ز ي ت»)، و نحوها مما يدل على الذوات المتجسمة . وهذا الصنف يلزمه أن يتحقق في المدخل الأس على صورة اسم الذات المحددة دلالياً و صرفياً كما في أمثلة(49) الموالية :

469) للمزيد من التفصيل انظر د.المتوكل ، قضايا معجمية ، ص17. و من البنية الحملية إلى البنية المكونية ، ص165.

(49) (أ) أ س د
أسَد : وحش ضار من الفصيلة السنورية
مفرد مذكر (ج) أسود، أُسْد، آساد .

(ب) ح ج ر
حجر : كسارة صخور صلبة متكونة من تجمع فتات
مفرد، مذكر (ج) أحجار و حجارة .

(ج) ز ي ت
زيْت : دهن سائل يستخرج من الزيتون و نحوه
مفرد، مذكر (ج) زيوت .

بعض هذه المداخل المعجمية المتولدة عن جذور اسمية يسمح باشتقاق أفعال متميزة بدلالتها على خاصية من الخصائص المكونة لذات الاسم. عن هذه الإمكانية يعبر المتوكل بقوله : «يمكن أن يشتق من المحمول الاسمي، إذا توافرت شروط معينة، محمول فعلي بانصهار مادة الأول في صيغة الثاني[470]». من اسم الأسد يؤخذ الفعل (أسِدَ) الذي يؤخذ منه (اسْتأْسَدَ) و(آسَدَ) ومن هذا الأخير يتفرع (تأسّدَ) . و من الحجر يشتق (اسْتَحْجَرَ) و(حجَّرَ)، ومن الأخير يشتق (تحجّر) .

ب) جذور فعلية . وهذه تتحقق مباشرة بصورة فعل محايد جزئياً . ويكون كذلك إذا خلت تركيبته من علامة المطابقة (5.6.3.)، حيث يُسكب الثلاثي من الجذور مباشرة في صيغة (فَعَلَ) الأس .

470) انظر مبحث «انصهار المحمولات» في المتوكل، قضايا معجمية، ص 107.

للاستدلال على أن الجذر يُولّد مباشرة الفعلَ و ليس مصدرَه لا ينبغي اعتماد معيار البساطة كما فعل نحاة البصرة و غيرهم[471] .لأن هذا المعيار لا يفيد في قياس عناصر تنتمي إلى مقولات متغايرة و إنما يصح لقياس رتب عناصر تنتمي إلى نفس المقولة . به يحكم للمصدر بالتقدم على سائر الأسماء المشتقة كصفة الفاعل ، أو المفعول، و صفة القاصر، أو التفاوت، وهلم جرا . وبمعيار البساطة يحكم للفعل المجرد بالسبق على الفعل المزيد . إذ يفترض في البسيط معنى و مبنى أن ينحل إليه المعقدُ معنى و مبنى . و بما أن الفعل يتقوَّم من خصائص يتقوَّم المصدر من بعضها و من خصائص أخرى لم يعد بالإمكان أن ينحل أحدهما إلى الآخر ، و أصبح معيار البساطة غير وارد لتحديد مرتبة المصدر بالنسبة إلى الفعل . و بما أن خصائص الفعل المجرد تُقوِّم أيضاً الفعل المزيد بخاصية تميزه نشأت بين الضربين من الأفعال علاقة البساطة أو التعقيد المعنوي و البنيوي و صار المعيار وارداً . و كذلك حال الأسماء فيما بينها .

يمكن الاستدلال على أصالة الفعل المجرد المحايد تركيبياً إما باعتبار معناه فقط ، و إما باعتبار مبناه . أما من حيث المعنى فإن الحدث في المصدر مطلق ، فهو كالنوع، وفي الفعل مقيد ، فهو كالشخص . وبما أن النوع تصور يتم تجريده من أشخاصه المحققة ، و بما أن الخاص أعرف إلينا من العام و أسبق[472] ، وجب أن تكون مرتبة الفعل قبل المصدر . و يقرب من هذا دليل للكوفيين على أصالة الفعل إذ قالوا ما يفيد أن المصدر لا يتصور معناه قبل أن يكون فِعْلَ فاعلٍ[473] . و يلاحظ من حيث المبنى أن الزيادة ، سواء أكانت من أصل الوضع،

471) للتوسع في أدلة النحاة على أصالة الفعل أو المصدر انظر الأنباري ، الإنصاف ، ج1 . ص 235 . و المتوكل ، قضايا معجمية ، ص 16 ، و من البنية الحملية إلى البنية المكونية ، ص 164 .

472) عند تحليل ابن سينا لنظرية المعرفة في الاتجاه التكسبي ذكر و أعاد في مواضع كثيرة ما يفيد أسبقية الخاص على العام ، كما يظهر من قوله : «وإن كنا نستقرئ من تكرار محسوسات أموراً كلية لا لأن الحس مجرداً معقولاً لم يكن الحس أدركه ، و لكن أدرك جزئياته فاختلق العقل من الجزئيات معنى معقولاً» . البرهان ، ص 184 .

473) انظر الأنباري ، الإنصاف ، ج 1، ص 236 .

أو للإلحاق ، أوللمعنى، فإنها تحصل أولاً في الفعل ، و تظهر ثانياً في المصدر . لانه لم يثبت أن زيد في مصدر من أجل إلحاقه ببناء مصدر آخر، و لا زيد فيه للمعنى ، أو من أصل الوضع . بل موضع هذه الزيادات، بإجماع الصرفين[474]، الفعل . وهكذا يزاد في المصدر؛ (انتصار، و تفجير) ما زيد في الفعل؛ (انتَصَرَ، و فجّر)، و لا ينعكس . فلا يزاد في الفعل كل ما زيد في المصدر . يبينه خلو الفعلين من المد في المصدرين ، و تجرد الفعل الثاني من التاء المزيدة في (تفجير) . بصحة المثبت هنا يمكن صوغ الفرضية المراسية (50) الموالية .

(50) التغيير الحادث ببنية الفعل المتصرف يلحق المصدر، و لا ينعكس .

استناداً إلى هذه الفرضية بنى الكوفيون دليلاً قوياً على أصالة الفعل . إذ وجدوا « المصدر يصح لصحة الفعل و يعتل لاعتلاله ، ألا ترى أنك تقول : « قاوَمَ قواماً » فيصح المصدر لصحة الفعل ، و تقول « قام قياماً » فيعتل لاعتلاله ، فلما صح لصحته و اعتل لاعتلاله دل على أنه فرع »[475] . وبنفس الفرضية يفسر التغيير بالحذف الذي يلحق المصدر . بل إن ثبوت الواو في ماضي الفعل المثال ، وزوالها من مضارعه يولدان مصدرين لنفس الفعل . تثبت في أحد المصدرين الواو لثبوتها في الفعل الماضي و تحذف من الآخر لزوالها من المضارع . كما يتبين من؛ (« وَعَدَ ← يَعِدُ ← وعداً ، وعِدَةً »، « وعظ ← يَعِظُ ← وعظاً، وعظةً » ، « وَقَدَ ← يَقِدُ ← وَقْداً ، وقِدَةً ») . وقد يعتبر ماضي المثال أو مضارعه فيبنى المصدر بناء فعل الانطلاق . من الاول ؛ (وَغَدَ ← يَغِدُ ← وغداً) . و من الثاني ؛ (وَقِحَ ← يَقِحُ ← قِحةً) . و إذا ثبتت الواو في ماضي المثال و في مضارعة أيضاً وجب ثبوتها في المصدر . كما يتضح من نحو؛ (« وَجِلَ ← يَوْجِلُ ← وَجَلاً »، و « وَقِرَ ← يَوْقَرُ ← وَقْراً» و « وَرِعَ ← يَوْرَعُ ← وَرَعاً ») .

474) انظر ابن جني ، المنصف ، ج1 ، ص 11-17 .

475) الانباري ، الإنصاف ، ج 1 ، ص235 .

يكفي الدليلان : أ) المعنوي و ب) البنيوي على أن الجذر الفعلي يتحقق بصورة الفعل المحايد تركيبياً المجرد إلا من زيادة مقترنة بتوليده . إذ لا تكون في جذره و لا في بعض مشتقاته . كما يظهر في مثل : (« ف ق ر ← افتقر ← افتقار ← فقير »، و« ش د د ← اشتدّ ← اشتداد ← شديد »، و« ر ف ع ← ارتفع ← ارتفاع ← رفيع » ، و« ح م ر ← احمارَّ ← احمرار ← أحمر » . و عملاً بذينكم الدليلين فإن الجذر الفعلي يتحقق الثلاثي منه بصورة (فَعلَ) ، و الرباعي بصورة (فعْلَلَ) . و تمثل كلتا الصيغتين مدخلاً معجمياً أُسّاً لقيامه واسطة بين الجذر و جميع المشتقات المرتدة إليه بواسطة المدخل الأس . كما يعبر عن ذلك المثال (51) الموالي .

(51) جذر ← [فَعَلَ / فَعْلَلَ] ← ش1، ش2، ش3، . . . ش ن .

وإذا انكشفت الصورة التي يتحقق بها الجذرُ، و اتضحت خاصية التوسيل التي تُوفّر للمعجم الشقيق إمكانية الاشتقاق المتسلسل ، تعيّن الانتقال إلى النظر في كيف يربط هذا النمط من المعاجم بين المشتقات و أسّها .

2.3.4. عوامل الاشتقاق و مسالك الارتداد .

من أهم مسائل هذا المبحث أولاً عوامل التشقيق و ضوابطه ، و ثانياً عنعنة المشتقات و اتصالها . و للسيطرة على الموضوع نكتفي بتناول الأفعال تاركين الأسماء المشتقة لبحث آخر . و سوف نعتمد ، في تناول المسألتين بالتوالي ، ثنائية المعنى المعجمي و المفهوم الوظيفي ، و معيار البساطة بشروطه السابقة .

داخل المكون التشقيفي لا يجب أن نفهم من راسمة المفهوم الوظيفي شيئاً مخالفاً للمتعارف عليه باسم معاني صيغ الأفعال المزيدة المؤثرة في البنية الوظيفية لجملة تضمنت الفعل الأس. في حين يصدق المعنى المعجمي على المعنى المرتبط بجذر المدخل . يلزم عن المثبت هنا أن تختص الأفعال الشقائق بميزة تركب مدلولها من معنى معجمي و مفهوم وظيفي ، و أن تختص الأفعال الإساس بميزة انفرادها بالمعنى المعجمي لا غير . و استناداً إلى معيار البساطة يجب أن يتولد أولاً الفعل الأس ، و منه يتم ثانياً تفريع فعل شقيق .

اتضح من محتوى الفقرة الأخيرة أن للمفاهيم الوظيفية دور عوامل التشقيق ؛ إذ تسبب انسلال فعل لاحق من فعل سابق. و بغيرها لا تشقيق في المعنى و لا تصريف في المبنى ، إذ هي بمثابة الآمر بالصرف أو بمنعه. و إذا كان تفريع بعض الأفعال من بعض يخضع لاشتقاق متسلسل فلأن عواملها كذلك متسلسلة. هذه النتيجة ينبغي الاحتفاظ بها لدورها في تنظيم مداخل المعجم .

عوامل الاشتقاق ، كالمشتقات اللازمة عنها، لا يرتبط بعضها ببعض بغير ضوابط. و ما هذه الضوابط سوى الخصائص الدلالية و المقولية المتوافرة في الفعل مصدر الاشتقاق. بهذا نحصل على تفاعل نوعين من ضوابط الربط؛ دلالي ومقولي. و للنوعين تدخّلٌ بنسب متفاوتة في استحداث مفهوم وظيفي. ولننظر الآن في هذه العوامل ، وهي إما خالصة مقولياً أو دلالياً و إما مركبة من خصائص مقولية و أخرى دلالية .

1) نقل الفعل ،من صنفه لإدخاله في صنف غيره ، من المفاهيم الوظيفية المنضبطة بخاصية مقولية تشكل عاملا مقوليا يسبب في انتقال الفعل المتعدي إما إلى صنف الفعل المتخطي ، و إما إلى صنف الفعل اللازم أو القاصر . و قد ينعكس بانتقال القاصر أو اللازم إلى طبقة المتعدي . و لا يُستبعد انضمام خاصية معنوية إلى الخاصية المقولية فيتكون عامل مركب من الخاصيتين ، بحيث يباشر نقل الفعل من مقولته و يُشقق معناه .

2) إقرار الفعل في مقولته يعتبر المفهوم الوظيفي الثاني . و يتميز عن السابق بانضباطة بخاصية دلالية ، فيتكون عامل دلالي لا يتسبب في إخراج فعل إلى مقولة غيره[476]، و إنما يباشر التشقيق من معنى الفعل مصدر الاشتقاق . كان هذا المصدر فعلاً أساً أو فعلاً مرجعاً سبق اشتقاقه بعامل مقولي خالص أو مشوب بخاصية دلالية . ثبت أن لكل فعل خاصية طبعية فارقة ، وإذا كان العامل الدلالي يعمد إلى هذه الخاصية و يشققها صار من الوارد أن يُفرع هذا العاملُ من فعل بعينه معنى ، و من غيره معنى آخر . يعني هذا أن الوسائل الصرفية الموازية لعملية الاشتقاق إذا كانت محصورة العدد فانتظر فشو ظاهرة الاشتراك . و إذا تبين أنّ نسق الاشتقاق تُشكله عوامل؛ 1) مقولية و2) دلالية و 3) مقولية دلالية ،فلنلاحظه مشخصاً في الوسائل الصرفية المستعملة في نمط اللغة العربية .

كل اللغات البشرية تحتاج إلى وسائل صرفية تُشكّلُ بها الآثار التي تخلفها عوامل التشقيق ، و العربية كغيرها من اللغات الآخذة بوسيط الجذر تُنشئ صيغاً صرفياً ، تجاري ما يحدث على مستوى الاشتقاق من تفريع المعاني . و هكذا يحاول التصريف أن يساير الاشتقاق بتوفير الصيغ الصرفية اللازمة للتعبير عن مختلف المعاني الاشتقاقية .ووضع من أجل ذلك مجموعة الصيغ الواردة في المسرد (51) الموالي .

(51) (فَعَلَ ، أَفْعَلَ ، فُعِلَ ، انفعل ، فعّلَ ، تفعّلَ ، فَاعَلَ ، تفاعلَ ، افتعل ، استفعل) .

---

476) يتضح للقارئ أننا عمدنا إلى ما وضع الدكتور أحمد المتوكل؛(انظر قضايا معجمية) ،من قواعد لتوسيع المحلات ، و قواعد لتقليصها ، و أخرى للمحافظة على المحلات ، و بررنا إدماج الصنفين الأولين في النقل الذي يحدث في الاتجاهين . و جعلنا نسباً بين إقرار الفعل في مقولته و بين قواعد المحافظة على المحلات . والغاية من ذلك أن نحاول من جهتنا أن نضبط نسق الاشتقاق في نمط اللغة العربية . كما يكشف عن ذلك ما سيأتي من المباحث .

انحصار الوسائل الصرفية ؛ كانت صيغاً كما في اللغات الجذرية أو لواصق كما في اللغات الجذعية ، أمام اتساع إمكانية الاشتقاق و انتشاره يفرض على اللغات البشرية عدم التقييد بمبدأ الوضع القاضي بضرورة إفراد معنى اشتقاقي بوسيلة صرفية معينة . إذ يلزم عن تقيد أي لغة بمبدأ الوضع المذكور أن يورثها حُبسة ؛ فلا تُبين بسبب تخلف مكونها الصرفي عن مسايرة نسقها الاشتقاقي .

لكن التخلي النهائي عن مبدأ الوضع يعني التعبير بأية وسيلة صرفية عن أي معنى اشتقاقي . وفي ذلك من اللبس ما ينقض مبدأ أعلى يؤسس كل اللغات ؛ وهو مبدأ البيان . و بما أن اللغات لا تضيق ، و لا تُعوزها الحيلة للخروج من هذا الحرج فإنها تلجأ إلى تقنية « الاستعمال الوضعي » المصوغة في الفرضية المراسية (52) الموالية :

(52) . إذا وردت الوسيلة الصرفية ص تضبطها في استعمالٍ القيودُ ق أفادت المعنى الاشتقاقي ش .

أما ما يظهر من ملازمة معان اشتقاقية مخصوصة لصيغ صرفية معينة ، كاقتران معاني [الطلب ، و المشاركة ، و التعدية]، على التوالي ، بالصيغ الصرفية (استفعل ، و تفاعل ، و أفعل)، فإن مرده كثرة الاستعمال لا غير . بمعنى أن صيغة « استفعل » مثلاً تدرَّج بين الألسنة وهي منضبطة بقيود تجعلها تفيد [الطلب] أكثر من دورانها بقيود أخرى تجعلها تفيد [التحول] . ولو غلب استعمالها بما يجعلها تفيد[الاعتقاد] لبدت كأنها وضعت لهذا المعنى في الأصل . أصل غلبة الاستعمال الذي ذكرناه هنا يؤيده ترديد جل الصرفيين، كابن الحاجب و الرضي ،لمثل العبارة التالية : « أفعل للتعدية غالباً ... و فعّل للتكثير غالباً ... و انفعل للمطاوعة غالباً ... و استفعل للسؤال غالباً ... وأما افعلَّ فالأغلب كونه للون » . وما ذكرنا من مبررات اضطرار اللغات إلى التخلي عن مبدأ الوضع واللجوء إلى تقنية الاستعمال الوضعي

و إذا ثبتت الواو في ماضي المثال و في مضارعة أيضاً وجب ثبوتها في المصدر. كما يتضح من نحو: («وَجِلَ ← يَوْجِلُ ← وَجَلاً»، و «وَقِرَ ← يَوْقَرُ ← وقْراً» و «وَرِعَ ← يوْرِعُ ← وَرَعاً») .

يكفي الدليلان : أ) المعنوي و ب) البنيوي على أن الجذر الفعلي يتحقق بصورة الفعل المحايد تركيبياً المجرد إلا من زيادة مقترنة بتوليده . إذ لا تكون في جذره و لا في بعض مشتقاته . كما يظهر في مثل : («ف ق ر ← افتقر ← افتقار← فقير»، و«ش د د ← اشتدّ ← اشتداد ← شديد »، و«ر ف ع ← ارتفع ← ارتفاع ← رفيع» ، و«ح م ر← احمارَّ ← احمرار ← أحمر». و عملاً بذينكم الدليلين فإن الجذر الفعلي يتحقق الثلاثي منه بصورة (فَعلَ) ، و الرباعي بصورة (فعْلَلَ). و تمثل كلتا الصيغتين مدخلاً معجمياً أساً لقيامه واسطة بين الجذر و جميع المشتقات المرتدة إليه بواسطة المدخل الأس. كما يعبر عن ذلك المثال (51) الموالي .

وإذا انكشفت الصورة التي يتحقق بها الجذر، و اتضحت خاصية التوسيل التي تُوفّر للمعجم الشقيق إمكانية الاشتقاق المتسلسل ، تعيّن الانتقال إلى النظر في كيف يربط هذا النمط من المعاجم بين المشتقات و أسّها .

2.3.4. عوامل الاشتقاق و مسالك الارتداد .

من أهم مسائل هذا المبحث أولاً عوامل التشقيق و ضوابطه ، و ثانياً عنعنة المشتقات و اتصالها . و للسيطرة على الموضوع نكتفي بتناول الأفعال

الخاص على العام ، كما يظهر من قوله : «وإن كنا نستقرئ من تكرار محسوسات أموراً كلية لا لأن الحس مجرداً معقولاً لم يكن الحس أدركه ، و لكن أدرك جزئياته فاختلق العقل من الجزئيات معنى معقولاً» . البرهان ، ص 184.

473) انظر الانباري ، الإنصاف ، ج 1، ص 236 .

474) انظر ابن جني ، المنصف ، ج1، ص 11-17 .

من الجملة (ب) في مثل (56 و57) .

(53) (أ) شتِرَت الشفةُ .

(ب) شَتَرَ العطشُ الشفةَ .

(54) (أ) رَجُسَ الثوبُ .

(ب) رَجَسَ الخياطُ الثوبَ .

(55) (أ) نَقَصَ الدرهمُ .

(ب) نَقَصَ السّكاكُ الدرهمَ .

(56) (أ) رَكَضَ الفرسُ .

(ب) رَكَضَ زيدٌ الفرسَ .

(57) (أ) رَجَعَ المهاجرُ .

(ب) رَجَعَ حَرَسُ الحدود المهاجرَ .

و الملاحظ في الاستعمال الحالي للغة العربية أن (فَعَلَ) لم تبق كما ذكر سيبويه[478] و سيلة صرفية لتشقيق معاني الأفعال الإساس . ومرد ذلك إلى عدم مسايرة هذه الوسيلة الصرفية لنسق الاشتقاق . إذ لم تتغير الصيغة في الفعل الشقيق (ب) عنها في الفعل الاس (أ) في مثل أزواج الجمل (55 - 57)، و أن تغيير عين الفعل غير كاف لان تصير إحدى الصيغ الأصول الثلاثة ؛ (فَعَلَ ، وفَعِلَ ، و فَعُلَ) ، وسيلة صرفية للتشقيق . إذن ، عدم التغيير، أو أقلُّهُ الحاصل بتغيير الحركة لا يُجديان في بناء وسيلة صرفية تقترن بمعنى شقيق . لذا أهملت العربية المعاصرة (فَعَلَ) بوصفها إحدى صيغ التشقيق ، وكذلك فعلت بعض لهجاتها قديماً [479] ، و تمسكت بصيغ مما يلي :

478) انظر سيبويه : الكتاب ، ج 2، ص 234 .

479) ذكر سيبويه أن بعض العرب استعملوا (أفعلَ ، و فعّلَ) حيث استعمل غيرهم (فَعَلَ) . فقال : « وقال بعض العرب : افتنتُ الرجلَ ، و احزنته ، و ارجعته ، و اعورتُ عينه أرادوا جعلته حزيناً و فاتناً فغيروا (فَعَلَ) ... و قالوا : عوّرتُ عينه كما قالوا فرّحته و كما قالوا سوّدته » الكتاب ، ج 2 ، ص 234 .

(2) أَفْعَلَ .

تحتمل صيغة (أَفْعَلَ) أن يربطها بفعل أس أو فعل شقيق عاملُ دلالي ، أو عامل مقولي خال أو مشوب بخاصية دلالية . و لا تخرج عن المسرود من الاحتمالات إلا أن يتحقق الجذر مبنياً على (أفعل) مباشرة مثل ؛ (أعطى ، و أَبْلَسَ ، و أخطأ) ، أو يتحقق في لهجة على (فَعَلَ) وفي أخرى على (أَفْعَلَ) . مثل (بَكَرَ و أَبْكَرَ) .

إذا ربط عامل مقولي خالص (أَفْعَلَ) بفعل أس ؛ قاصر أو لازم ، أفادت الصيغة نقل الفعلين إلى صنف المتعدي ، فيظهر معهما موضوع جديد يأخذ حالة الرفع ووظيفة الفاعل ، و يتمسك الموضوع القديم بوظيفة المفعول و يستلم حالة النصب . كما يتبين في مثل (ب) بالقياس إلى (أ) في مجموعات الجمل (58-61) .

(58) (أ) ذاعَ الخبرُ.

(ب) أذاعت المجلةُ الخبرَ .

(59) (أ) مرضَ الطفلُ .

(ب) أَمْرَضَ الإهمال الطفلَ .

(60) (أ) رَجَعَ المهاجرُ .

(ب) أَرْجَعَ حرسُ الحدود المهاجرَ .

(61) (أ) تَرِفَ التاجرُ .

(ب) أَتْرفت التجارةُ صاحبَها .

و إذا كان الربط بفعل متعد أفادت الصيغة (أفعل) نقْل الفعل الشقيق إلى صنف المتخطي . فيمثل معه موضوع جديد يستولي على حالة الرفع ووظيفة الفاعل ، و يتساوى الموضوعان القديمان في حالة النصب ووظيفة المفعول .كما يتضح من المقارنة بين الجملتين (أ) و (ب) في مثل (62) .

(62) (أ) ذاق المتكبرُ المرارةَ .

(ب) أذاق التكبُّرُ صاحبَه الأمرين .

وإذا ربط عاملٌ مقولي مشوبٌ بخاصية دلالية (أفْعلَ) بفعل اس متعدٍ أفادت الصيغةُ مفهوماً وظيفياً مركباً من نقل المتعدي إلى صنف القاصر ، و من [الاستحقاق] بوصفه معنى مناسباً للخاصية الدلالية في الفعل الأس . و هكذا يُنتزع من الجملة (أ) الموضوعُ المرفوع الفاعلُ ، و يتحول موضوعُها المنصوبُ المتمسكُ بوظيفة المفعول إلى مرفوع في الجملة (ب) . وهو ما يظهر من المقارنة بين الجملتين (أ) و (ب) التاليتين :

(63) (أ) لامَ العتْبُ ياسراً .

(ب) ألامَ ياسرٌ .

(64) (أ) جزَّ خالدٌ الصوفَ .

(ب) أجزَّ صوفُ القطيع .

وإذا كان الرابط عاملاً دلالياً خالصاً أقرّت الصيغة الفعلَ الشقيق في صنف أُسّه ، وأفادت معنى مناسباً لخاصيته الدلالية . كمعنى [العرض] المتوفر في الجملة (ب) دون الجملة (أ) من الزوج (65) .

(65) (أ) باع الأستاذ مكتبتَه .

(ب) أباع الأستاذُ مكتبتَه .

و مثله معنى [الاستحقاق] الذي تفيده (أفعل) في الجملة (ب) دون (أ) من (66) .

(66) (أ) حَمدَ الشاكرُ المنعمَ .

(ب) أحْمَدَ الشاكرُ المنعمَ .

ذكر سيبويه في المعني الذي يفيده الشقيقُ (أحْمَدَ) المفرّع من أسه (حَمدَ) فقال : « وقالوا حمدته ؛ أي جزيته و قضيت حقه : فأما أحمدته فتقول وجدته مستحقاً للحمد مني ... كما أن أقطعَ النخلُ استحق

القطع »[480] . وإذا استحضرنا ما سبق أن قلنا في مسألة إقرار الفعل في مقولته فلا يُستبعد أن تُفيد (أفعلَ) معاني إضافية . كمعنى [الكسب] المستفاد من الجملة (ب) الذي تخلو منه الجملة (أ) في مجموعة الجمل (67 ، 68) .

(67) (أ) قَبَرَ اللحّادُ الميتَ .

(ب) أقبرَ محسنٌ أهلَ البلد .

(68) (أ) شرقت الشمسُ .

(ب) أشرق الوجهُ .

من خلال المقارنة بين زوجي الجمل (68) و (67) يلاحظ أن العامل الدلالي الخالص لا يترك الفعل الشقيق يخرجُ عن صنف أسه اللازم ، كما في (68ب) ، أو المتعدي ، كما في (67 ب) و غيرها السابق .

(3) فُعِلَ .

(فُعِلَ) صيغة اشتقاقية ، و ليست أصلاً ، و إن سردها سيبويه مع الصيغ الأصول[481] وكذلك اعتبرها الكوفية و نحاة آخرون . وهي عند جمهور اللغويين تبعاً للسيوطي فرع عن صيغة أصلية[482] . و الدليل على كونها صيغة اشتقاقية شروطُ تحققها الدلاليةُ و البنيوية . من الضرب الأول نجد صيغة (فُعِلَ) لا تقبل أن ترتبط بالفعل القاصر ، و تقبل أن تتفرع من الفعل اللازم مع حرف الإضافة ، و من الفعل المتعدي بغير هذا الحرف . و من الضرب الثاني استنادُ قواعد التصرُّف في بنيتها إلى الصيغة الأصل ، إذ بالانطلاق من

---

480) سيبويه ، الكتاب ، ج 2، ص 236 .

481) جاء في الباب الأول من الكتاب قوله : « و أما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء و بُنيت لما مضى ، و لما يكون و لم يقع ، و ماهو كائن لم ينقطع . فأما بناء ما مضى فذَهَبَ ، وَسَمِعَ و مَكُثَ و حُمِدَ » .

482) قال السيوطي « مسألة في الفعل المبني للمفعول ، الجمهور : إن فِعْلَ المفعول مغير من فعل الفاعل فهو فرع عنه . وقال الكوفيه و المبرد وابن الطراوة أصل ، و نسبه في شرح الكافية لسيبويه» همع الهوامع ، ج 6، ص36 . و مذهب الدكتور احمد المتوكل و غيره من النحاة الجدد كون (فُعِلَ) مغيراً عن صيغة أصلية . للمزيد من التفصيل انظر مبحث « البناء للمجهول و تكوين المحمولات » من كتابه قضايا معجمية ، ص 124

الأصل يُعرف كيف يكون بناء (فُعِلَ) . والذي يتقيد بما يكون لغيره من الخصائص الدلالية و البنيوية وجب أن يكون فرعاً عنه لا أصلاً معه .

أما العامل الذي يربط (فُعِلَ) بالفعل مصدر الاشتقاق فهو مقولي لنقل المتخطي إلى فعل متعد ، أو لنقل المتعدي و اللازم إلى فعل قاصر، كما يظهر، على التوالي ، في الجملة (ب) بالقياس إلى الجملة (أ) في الأزواج الجملية:(69-71) الآتية :

(69) (أ) مَنَعَت السلطةُ الجمعيةَ نشاطَها الثقافي .
(ب) مُنعت الجمعيةُ نشاطَها الثقافي .
(70) (أ) هَجَرَ الرجلُ قرينتَه .
(ب) هُجرت القرينةُ .
(71) (أ) نَظَرَ ربُّ الحقل إلى السماء .
(ب) نُظِرَ إلى السماء .

ولا بأس من التذكير باشتراك الجمل المسرودة في مثول موضوع مرفوع فاعل في الجمل (أ)، وفي اختفائه من الجمل (ب). وهو ما يُخوِّل المركب الاسمي أو الحرفي المفعولَ أن يراكب الفعل الشقيق بعلاقة الإسناد المتحققة بعلاقة العلية ، فيستلم حالة الرفع الجديدة ، و يحتفظ بوظيفة المفعول التي كانت له ، وهو في الجملة (أ). وقد فصَّل الدكتور أحمد المتوكل[483] مختلف التغييرات البنيوية التي تصاحب المرور من (فَعَلَ) إلى (فُعِلَ) .

أما جديد هذا الباب الذي يمكن إضافته فإنا نجمله في كون (فُعِلَ) تشبه (أفْعل) حين يربط (أفْعل) عامل مقولي مشوب بخاصية دلالية لنقل الفعل المتعدي إلى صنف القاصر. يظهر التشابه المذكور من خلال الجملتين (أ) و (ب) المواليتين.

(72) (أ) أجزَّ الصوفُ .
(ب) جُزَّ الصوفُ .

483) انظر أحمد المتوكل ، قضايا معجمية ، ص 118-131

إلاّ أن نقل الفعل المتعدي إلى صنف الفعل القاصر بواسطة الصيغة الاشتقاقية (أفْعل) يبرره معنى [الاستحقاق] المستفاد من مثل الجملة (72 أ) ، لكن ذلك النقل بواسطة الصيغة الاشتقاقية (فُعل) لا يبرره معنى معجمي . وبقي أن يدعو إليه « معنى تداولي »؛ من قبيل جهل المتكلم بالذي فعل الجز ، ونحو هذا من مقاصد اللغويين المسرودة في كتبهم[484]. وعليه يجب ان يكون (فُعلَ) مرتبطاً بأسه بواسطة عامل مقولي مشوب بمعنى تداولي ؛ تحدده العلاقةُ القائمة بين المتخاطبين . و مثل (فُعل) وشِبْهها (أفعل) في الارتباط بالفعل الأس بواسطة عامل مقولي مشوب بمعنى تداولي أو معنى معجمي الصيغةُ الآتية .

(4) انْفَعَلَ .

الصيغة (انفعل) وسيلة صرفية لتشقيق المعنى المعجمي للفعل الأس إذا توافرت فيه الخصائص التالية ؛ 1) كونه فعلاً متعدياً أو متخطياً لا قاصراً أو لازماً[485] . 2) كونه علاجياً ؛ أي من الافعال الظاهرة للعيان التي يباشرها فاعلُها بجوارحه[486] . 3) ألاّ يتجاوز عدد الأحرف في بنيته الثلاثة[487] . وإذا كان فاءُ (فَعَلَ) « لاماً ، أو راءً ، أو واواً ، أو نوناً ، أو ميماً » ، زيدت التاءُ بعده

---

484) للوقوف على مختلف المعاني التداولية المقترنة بالصيغة (فُعلَ) انظر الزركشي ، البرهان ج 3، ص143 . وابن عصفور الإشبيلي ، شرح جمل الزجاجي ، ج1 ،ص 534 . وابن أبي الربيع ، البسيط في شرح جمل الزجاجي ، ج 2،ص 962 .

485) عبر ابن جني و غيره عن خاصية التعدية فقال : « ولا يكاد يكون (فَعَلَ) منه إلا متعدياً حتى يمكن المطاوعة و الانفعال . . . وحكم (افتعل) و (انفعل) ألاّ يُبنيا إلا مما كان (فَعَلَ) منه متعدياً هذا في الأمر العام » . المنصف . ج 1، ص 72، 75 .

486) تحدث صرفيون عن خاصية العلاج فقال ابن الحاجب : « ويختص بالعلاج و التأثير و من ثم قيل انعدم خطأ » و اضاف الرضي : « باب (انفعل) لا يكون إلا لازماً ، وهو في الأغلب مطاوع (فَعَلَ) ، بشرط ان يكون (فَعَلَ) علاجاً أي من الأفعال الظاهرة ، لان هذا الباب موضوع للمطاوعة وهي قبول الاثر » . شرح الشافية ، ج 1، ص 108 .

487) عبر ابن جني عن هذا الشرط فقال : « اعلم ان (انفعل) إنما اصله من الثلاثة ثم تلحقه الزيادتان من اوله » .المنصف ، ج 1،ص 72 .

يدل النون قبله . فيقال : (الْتحسَ ، و ارتمى ، و اتّعظ ، و انتصر، و امْتلأ)، بدل (انْحلسَ ، و انْرمى ، و انْوعظ ، و انْصــرَ ، و انْمـلأ) . يعني مـا تقـدم أن (انفـعل) تصـير (افـتعل) إذا وقع حرف من المجمـوعـة(رملون) فـاءً (فـعل) مصدرالاشتقاق[488] .

و تقترن صيغة (انفعل) بمفهوم وظيفي مركب من خاصية مقولية ؛ وهي نقل الفـعل الأس إما إلى صـنف اللازم و إما إلى صـنف القـاصـر ، و من خاصـيـة دلاليـة ؛ وهي مـعنى [المطاوعـة][489] . وعليه فإن عامل الربط مقـولي مشـوب بخاصية دلالية .

يحصل نقل الفعل المتعدي إلى فعل لازم بطيِّ فاعل الفعل الأس، و تحويل موضوعه المفعول إلى فاعل الفعل الشقيق . وحينئذ تدل الصيغة (انفعل) على مطاوعة حقيقة : لأن الموضوع المفعول في الجملة الأصل (أ) قَبِلَ أثر الفعل الأس ، و عكسه إذ فعله بنفسه في الجملة (ب) في مثل (73، 74) .

(73) (أ) نصرت الأمةُ ياسراً .

(ب) انتصر ياسرٌ .

(74) (أ) صرف البخيلُ المتسولَ .

(ب) انصرف المتسولُ .

ويحصل نقل الفعل المتعدي إلى صنف القاصر عن طريق طيِّ فاعل الفعْل الأس في الجملة الأصل (أ) ، وتحويل موضوعه المفعول ليراكب بعلاقة الإسناد الفعل الشقيق (انفعل) في الجملة (ب) . ويظل محتفظاً بوظيفة المفعول القديمة لكنه يتنازل عن النصب ليستلم من جديد حالة الرفع . كما يتبين من (75، 76) .

488) للمزيد من التفصيل حول شروط إغناء (افتعل) عن (انفعل) انظر الرضي ، شرح الشافية ج 1، ص 108 .

489) في معنى المطاوعة قال ابن جني : « ومعنى المطاوعة أن تريد من الشيء أمراً مّا فتبلغه إمّا بأن يفعل ما تريده إذا كان مما يصح منه الفعل ، و إما أن يصير إلى مثل حال الفاعل الذي يصح منه الفعل ؛ و إن كان مما لا يصح منه الفعل » ، المنصف ، ج 1، ص 71 .

(75) (أ) هدم المعولُ الجسرَ .
(ب) انهدمَ الجسرُ .
(76) (أ) قَضَمَ الفأرُ الجدارَ .
(ب) انقضمَ الجدارُ .

صيغة (انفعل) ، في الجملتين (ب) ، تدل على «شبه المطاوعة» . لأن الموضوع الذي يراكب (انفعل) فيهما لا يفعل ذينك الفعلين لعدم قدرته على عملهما بنفسه ، فلم يكن يبين عما إذا قبل الأثر طوعاً أو قهراً ؛ وهو معنى شبه المطاوعة .

ومثل (انفعل) في إفادة معنى المطاوعة على الإطلاق الصيغةُ (تفعّل) . وبما أن هذه لا تتولد عن مباشرة التصرف في صيغة الفعل الأس (فَعَلَ) ، و إنما تنتج عن التصرف في الصيغة (فعّلَ) التي تتوسطهما ، تعيّن البدء بالمتوسطة قبل المتطرفة .

(5) فعّلَ .

(فعّلَ) وسيلة صرفية لمواكبة الاشتقاق ، و إن خلت من حروف الزيادة ، و انحصر التغيير في تكرير عين الفعل . وهي في ذلك مثل (فُعل) التي لم يتجاوز التصرفُ في بنيتها التغييرَ بالحركة . و يتعلق مفهومها الوظيفي ، كغيرها من الصيغ ، بطبيعة عامل الربط الذي يُنشئ علاقة بين (فعّل) و بين الفعل مصدر الاشتقاق .

إذا ربط عامل مقولي خالصٌ الصيغة (فعّل) بفعل أسّ ؛ قاصر أو لازم أفادت هذه الصيغة نقل الفعلين إلى صنف المتعدي ، فيمثُلُ معهما موضوع إضافي ، يراكب الفعل الشقيق (فعّل) بعلاقة الإسناد المتحققة بعلاقة السببية ، ويستلم منهما ، تباعا ، حالة الرفع التركيبيةَ ووظيفة الفاعل النحويةَ . أما الموضوع المرفوع الذي يراكب الفعل الاس في الجملة الأصل في مثل (أ) فإنه يتحول في الجملة (ب) إلى منصوب متمسك بوظيفة المفعول التي كانت له

من جراء مراكبته للفعل القاصر في (77 أ) ، أو التي كانت له مع وظيفة الفاعل من جراء مراكبته للفعل اللازم (78 أ) .

(77) (أ) جَمُلت الفتاةُ .

(ب) جمّلت الحلاقةُ الفتاة .

(78) (أ) هَرَبَ الفدائيُّ .

(ب) هَرّبَ الوطنيون الفدائيَّ .

وقد تنقل الصيغة (فعّلَ) ، بنفس العامل ، فعلاً متعدياً إلى فعل متخط . كأن يمثل مع الفعل الشقيق موضوع إضافي يستولي على حالة الرفع ووظيفة الفاعل . و عندئذ يتساوى موضوعا الفعل الأس ، المرفوعُ الفاعلُ و المنصوبُ المفعولُ ، في حالة النصب ووظيفة المفعول . كما يظهر من الجملتين (أ) و(ب) من المجموعة (79) التالية :

(79) (أ) مَلَكَ بكرٌ ضيعةً .

(ب) ملّكَ خالدٌ بكراً ضيعةً .

و الملاحظ من المقارنة بين الصيغتين (أفْعلَ) و (فعّلَ) أنهما يستويان دلالةً إذا ربطهما بالفعل الأس نفسُ العامل الاشتقاقي . إلا أنّ تناظرهما الوظيفي، ولو من جهة نقل الفعل من صنفه إلى صنف غيره ، يحتم انقراض إحدى الصيغتين . ولا يبرر استمرارهما في الاستعمال ؛لإفادة نفس المفهوم الوظيفي، سوى « التعايش الصوتي »أو عدمه . به تُعدّى (ذهب) بالصيغة (أفعل) . و بعدمه تعطلت (فعّلَ) ، فلم يسمع فيه (ذهّبه) . و بنفس المبرر تُعدّى (هرب) بالصيغة (فعّلَ) ولم يأت منه (أهْربه) . و إذا صح أن نبرر؛ تواجد وسيلتين صرفيتين لنفس الغرض الاشتقاقي ، بالتعايش الصوتي بقي أن ينهض بحث مستقل بتحديد محتواه في صورة قواعد صوتية .

وإذا كان رابط (فعّل) عاملاً دلالياً خالصاً أفادت الصيغةُ معنى [التكثير] ، وأقرّت الفعل الشقيق في صنف أمه . سواء أكان فعلاً لازماً ، كما

في (80 ب) ، أو فعلاً متعدياً، كما في (81 ب) .

(80) (أ) طافَ الحاجُ .

(ب) طوّفَ المتزلّجُ .

(81) (أ) هَشَمَ الطفلُ لعبتَه .

(ب) هشّمت الحوافرُ القصبَ .

وفي حالة الربط بعامل مقولي مشوب بخاصية دلالية كان المفهوم الوظيفي المقترن بالصيغة (فعّلَ) مركباً من نقل الفعلين اللازم و القاصر إلى صنف المتعدي ، ومن معنى مناسب للخاصية الدلالية في الفعل الأس . و من هذا القبيل معنى [الحُسْبان] المستفاد من الجملتين (ب) بخلاف (أ) في مثل (82) .

(82) (أ) عَدَلَ عمرُ .

(ب) عدّلَ أهلُ الحديث الرواةَ .

ولقيام (فعّلَ) واسطة بين (فَعَلَ) و (تفعّلَ) المقترنة بمعنى المطاوعة ، يبدو من الطبيعي تناول هذه الصيغة الأخيرة في هذه المرحلة من مبحث الوسائل الصرفية المواكبة لنسق الاشتقاق .

(6) تفعّلَ .

(تفعّلَ) وسيلة صرفية باستحقاق لتوفرها على زائدة التاء و تكرير عين الفعل الذي يدل على ارتباطها البنيوي بالصيغة (فعّلَ) قبلها . إذ تزيد عليها بالسابقة التاء لا غير . و لعدم اختصاص (تفعّل) كغيرها من الصيغ بمعنى معين تعيّن إدخال عامل الربط لتحديد ما تدل عليه .

تقترن الصيغة (تفعّلَ) بمعنى [المطاوعة] إذا ربطها عامل مقولي مشوبٌ دلالياً بالفعل الشقيق (فعّل) ، وقد توافرت فيه الخصائص التالية : 1) كونه فعلاً متعدياً أو متخطياً لا فعلاً لازماً أو قاصراً . 2) كونه فعلاً علاجياً ظاهر الأثر . 3) كون عين الفعل مضعفة . و بتوافر ما ذكر من الشروط تقترن الصيغةُ

(تفعّل) بمفهوم وظيفي مركب من خاصية مقولية ؛ وهي نقل الفعل مصدر الاشتقاق إلى غير صنفه .

يحصل النقل المذكور بإجراء عمليتين ؛ 1) طي الموضوع المرفوع الذي يراكب (فعّل) في مثل الجملة (أ) و 2) تحويل موضوع له منصوب في نفس الجملة إلى موضوع مرفوع يراكب الفعل الشقيق في مثل الجملة (ب) . و يكون النقل من الفعل المتخطي إلى الفعل المتعدي (83 ب) ، أو من الفعل المتعدي إلى الفعل اللازم (84 ب) . وفي كلتا الحالتين تكون المطاوعة حقيقية، لأن الموضوع المفعول في الجملة الأصل (أ) قبل أثر الفعل الشقيق (فعّل) و عكسَهُ إذ فعله بنفسه في الجملة الفرع (ب) . كما يكون النقل من الفعل المتعدي إلى الفعل القاصر (85 ب) . وفي الحالة الأخيرة تدل الصيغة (تفعّل) على شبه المطاوعة؛ لأن الذي يراكب (تفعّل) لا يعكس هذا الفعل لعدم قدرته على فعله بنفسه فلم يكشف عن جهة قبوله للأثر . أكان ذلك طوعاً أو قهراً .

(83) (أ) فهّمَ الأستاذُ الطالبَ المسألةَ .

(ب) تفهّم الطالبُ المسألةَ .

(84) (أ) هيّأ المدرّبُ الفريقَ .

(ب) تَهيّأ الفريقُ .

(85) (أ) وَسّعَت الحكومةُ الأقاليمَ .

(ب) تَوَسّعت الأقاليمُ .

والملاحظ في ما ذكر من الجمل أن الصيغة (تفعّلَ) تعود بالجملة إلى بنيتها المكونية الاصل . وهي التي تحتوي فعلاً أساً ، لم يخضع معناه المعجمي لأي تشقيق . و لا فارق بين البنيتين إلا من حيث صيغتي الفعلين فيهما و ما يقترن بهما من المفهوم الوظيفي . كما يتضح من خلال التدرج من الجملة (أ) إلى الجملة (ب) فإلي الجملة (ج) في مثل (86)

(86) (أ) فهِمَ الطالبُ المسألةَ .

(ب) فهَّمَ الأستاذُ الطالبَ المسألةَ .

(ج) تفهَّم الطالبُ المسألةَ .

يستفاد من هذه الملاحظة أن الصيغة (تفعَّلَ) تتنازل عن خاصية التخطية أو التعدية الكائنة في مصدر اشتقاقها (فعَّلَ) ، لكنها لا تتخلى عن خاصية التكثير الدلالية الحاصلة لمصدر اشتقاقها (فعَّلَ) الذي ربطه عامل مقولي مشوب دلالياً بأسه (فَعلَ) . يعني هذا أن (تفعّلَ) في مثل الجملة (87 ج) تقترن بمفهوم وظيفي مركب من خاصية مقولية ؛ هي نقل الفعل إلى غير صنفه ، ومن خاصيتين دلاليتين ؛ وهما [التكثير و المطاوعة] ، كما يتضح من خلال المقارنة بين الجملة المذكورة و الجملتين (أ) و (ب) فيما يلي :

(87) (أ) هَشَمَ الحافرُ القصبَ .

(ب) هَشَّمَ الحافرُ القصبَ .

(ج) تهشَّمَ القصبُ .

وفي حالة ما إذا كان رابطُ (تفعّلَ) عاملاً دلالياً خالصاً أقرّت الصيغةُ الفعلَ في صنف (فعّلَ) إذ لا تنقله بإضافة موضوع أو طيّه ، و أفادت مع ذلك معنى مناسباً للخاصية الدلالية في مصدر اشتقاقه . كمعنى [التكلف] المستفاد من الجملة (88 أ) ، و معنى [التظاهر] في مثل الجملة (88 ب) ، ومعنى [الحسبان] الذي تدل عليه (تفعّل) في الجملة (88 ج) ، و معنى [التدرج] في نحو الجملة (88 د) و معنى [التجنب] في مثل (88 هـ) . وقد تطول قائمة هذه المعاني ، و ما ذكر تمثيل .

(88) (أ) تَبَسَّمَ المحتضرُ .

(ب) تَشَبَّعَت النسوةُ .

(ج) تكبّرَ ذو السلطة .

(د) تهزّلَ جسمُ المسرطن .

(هـ) تَلَغَّى المصلي .

من مظاهر تسلسل الصيغ الصرفية قيامُ الصيغة (فاعَلَ) واسطة بين الصيغتين (فَعَلَ) و (تَفَاعَلَ) . يدل على تسلسل هذه الصيغ كونُ كل صيغة تزيد بحرف على التي تليها ، كما يظهر من العبارة عنه الموالية ؛ (فَعَلَ ← فَاعَلَ ← تفاعلَ) . و كما سبق أن أثبتنا فإن الصيغة الأخيرة لا تتنازل عن الخاصية الدلالية في الموالية لها قبلها . وهو ما سنتحقق منه إذا انتهينا إليها عند خلوصنا من تناول التي قبلها .

(7) فاعلَ .

الصيغة (فَاعَلَ) وسيلة صرفية لتشقيق معنى الفعل الأس (فَعَلَ) . وهي تزيد على صيغة أسها بألف لمد حركة فاء الفعل . ولا يتعلق بهذه الزيادة معنى بمقتضى وسيط الجذر ، و إنما يتعلق بها بناء صيغة مستحدثة إليها يُنسب ما تفيده من المعاني لا إلى أحد أجزاء بنيتها كما وهم بعض المستضيئين بما يجري في لغات جذعية .

قد يُبنى الفعل الأس محققاً جذرَه بزيادة ألف ، بحيث يكون جذرُ الفعل مصدرَ اشتقاقه . و في هذه الحالة إما أن يكون مقتضي الزيادة معنى معجمي لجذر معين ، مثل (ص ف ح) . و إما أن تكون لمجرد الزيادة في بنية الفعل ، كما يكون في الفعل المحقق للجذر (س ف ر) . وفي كلا الاحتمالين يُعتبر الفعل المصوغ على هيئة (فاعلَ) فعلاً أساً و ليس شقيقاً . إذا كان البناء مقتضي زيادة ألف في بنية فعل مثل (سَافَرَ) فإن (فَاعَلَ) لا تفيد معنى . لكن معاني معجمية لجذور محدودة تستوجب أن يتوافر لكل منها موضوعان يشتركان في الفعل عملاً و تقبلاً ، وتفرض على كل جذر من هذه المجموعة أن يتحقق مبنياً على هيئة (فَاعَلَ) . وحينئذ لا تكون هذه الصيغة وسيلة صرفية لأنها لا تُشقِّقُ معنى فعل أسّ .

نخلص مما سبق إلى أن (فَاعَلَ) في الاحتمالين السابقين لا يكون لها مصدر اشتقاق إذ تبنى كذلك مباشرة من الجذر ، ولا معنى تفيده في الاحتمال

الأول ، لأن مقتضي الزيادة البناءُ . ولها معنى في الاحتمال الثاني تفيده كما لو كان لها مصدر اشتقاق ، وذلك لوجود جذر يطلب فعلُه من موضوعه أن يكون « مزدوج الوظيفة » . يمكن صوغ ما تقدم في العبارة (89) حيث الجملتان (ب) و (ج) تعدمان (ø) الجملة (أ) السابقة عليهما .

(89) (أ) ø

(ب) سافر الحاجُ

(ج) صافح عرفات رابينَ .

وفي غير الاحتمالين السالفين فإن المستفاد من صيغة (فاعَلَ) يُحدِّده اجتماع عاملِ الربط و مصدر الاشتقاق ، كما مر في المتناول من الصيغ ،ويمكن أيضاً التحقق منه فيما يلي .

الصيغة (فَاعَلَ) إذا ربطها عامل دلالي بفعل متعد افتراقي أفادت معنى [المشاركة] . وهو أن يشارك كلا الموضوعين الآخر في وظيفته النحوية ، و يصير كلاهما مزدوج الوظيفة . وينفرد المبادر بحالة الرفع و المستجيب بحالة النصب ، كما يتضح من مجموعة الجمل (90) .

(90) (أ) شَاتَمَ اللئيمُ قرينَه .

(ب) سابقَ اعويطةُ أسرعَ العدائين .

(ج) لاكَمَ نسيمٌ خصماً عنيداً .

من الصيغة (فاعلَ) في الجمل (90) و نحوها يُستفاد ما يكون لموضوعي الفعل من وظيفة مزدوجة . و بإعرابي الموضوعين يُميِّز بين المبادر و المستجيب . إذ لو تبادل الموضوعان الإعراب الممثل له بالجملتين (91 أ،ب) لوجب أن تكون إحداهما كاذبة .

(91) (أ) صافح عرفاتٌ رابينَ .

(ب) صافح رابينُ عرفاتاً .

كما أن بنية (فَاعَلَ) لو انتقضت بحذف المزيد لآلت إلى (فعلَ) الأس المستجيب للفرضية المراسية التي تقول بأحادية الوظيفة ، بحيث يستلم

الموضوع الواحد وظيفة نحوية واحدة لاغير . كما في مثل (92) .

(92) (أ) شتم اللئيمُ قرينَهُ .

(ب) سبق اعويطةُ أسرعَ العدائين .

(ج) لكم العاقُّ أباه .

إذا تبادل الموضوعان الفعلَ لا على جهة المبادرة و الاستجابة ، كما تقدم في مثل الجمل (90) ، ولكن على جهة المصاحبة و الاتفاق امكن حينئذ إشراك الموضوعين في حالة الرفع التركيبية ، و كأنَّ (فَاعَلَ) مع أسه فعلٌ أُضمرَ فيه مثلهُ . فيرتفع بالفعل الظاهر موضوع يليه ، و بالفعل المضمر غيره . ويصير كلا المرفوعين هو المنصوب المحذوف من الجملة التي لم يمثل فيها . من هذا القبيل قوله في المعطى (93) التالي :

(93) . تُواهِقُ رجلاها يداها و رأسُه لها قَتَبٌ خلف الحقيبة رادف .

عما سقناه يعبر ابن جني وهويصف البنية الإعرابية للشاهد في المعطى (93) . فقال : «أراد تُواهق رجلاها يديها ، فحذف المفعول وقد عُلم ان المواهقة لا تكون من الرجلين دون اليدين وأن اليدين مواهقتان كما أنهما مواهقتان . فاضمر لليدين فعلاً دل عليه الأول ، فكأنه قال : تواهق يداها رجليها ثم حذف المفعول في هذا كما حذفه في الأول فصار على ما ترى : تواهق رجلاها يداها . فعلى هذه التي وصفت لك تقول : (ضارب زيدٌ عمرو) على أن ترفع (عمراً) بفعل غير هذا الظاهر ، ولا يجوز أن يرتفعا جميعاً بهذا الظاهر»[490] .

يشهد المعطى (93) بما قيل في وصف بنيته المكونية و الإعرابية على صحة ما أثبتناه من انتظام معاجم اللغات البشرية في أنساق نمطية . منها نسق المعجم الشقيق المتميز ، إضافة إلى خصائص أخرى ، بتفريع صنف من الأفعال

490) ابن جني ، الخصائص ، ج 2 ، ص 425 . في نفس الموضوع انظر أيضاً سيبويه ، الكتاب ، ج 1 ، ص 144 . وقد بيّن الشنتمري مذهب سيبويه في ارتفاع ما يحتمل النصب في الشاهد المذكور نورده مختصراً . «الشاهد فيه رفع اليدين حملاً على المعنى ، لأن الرجلين لما لابستهما بالمواهقة ، وهي الملاحقة و المداركة ، لابستهما اليدان بالمواصلة للسير و المسابقة» .

الشقائق ، منها المصوغ على هيئة (فَاعَلَ) ، تقتضي موضوعين بوظيفة مزدوجة[491] : وكونها تسبب في إسناد وظيفة مزدوجة إلى موضوعيها ، كما في الجمل (90) هو ما يميزها عن أفعالها الإساس المتقيدة بفرضية أحادية الوظيفة كما في مثل الجمل (92) . وإن وجود صنف من الأفعال المتميز بخاصية إسناد وظيفة مزدوجة إلى موضوع واحد ليعتبر واحداً من الأمثلة المضادة التي تنقض كلية المعجم و مبدأ أحادية الدور المحوري في نظرية شومسكي اللسانية ، كما سبق أن وضحنا في مواضع ، منها المبحث (5.5.3.) من هذا العمل .

وعند ارتباط (فَاعَلَ) بفعله الأس عن طريق عامل مقولي مشوب دلالياً اقترن بالصيغة مفهوم وظيفي مركب من نقل الفعل إلى غير صنفه ، و من معنى [المشاركة] . ويكون النقل بإضافة موضوع ؛ لا يمثل في البنية المكونية للفعل الأس ، و إنما يظهر في البنية المكونية للفعل الشقيق ليُشارك مرفوع الفعل الأس في وظيفة الفاعل النحوية ، إن كان النقل من الفعل المتعدي إلى الفعل المتخطي . كما يظهر من الجملة (94 ب) بالمقارنة إلى الجملة (94 أ) . أو ليشارك كل منهما الآخر إذا كان النقل إلى صنف المتعدي إما من الفعل اللازم الموضح بالجملة (95 ب) بالقياس إلى الجملة (95 أ)، و إما من الفعل القاصر، كما في مثل الجملة (96 ب) بالمقارنة مع الجملة (96 أ) .

(94) (أ) جَذَبَ خالدٌ الحبلَ .

(ب) جَاذَبَ بكرٌ خالداً الحبلَ .

(95) (أ) شَعَرَ الفرزدقُ .

(ب) شَاعَرَ جريرٌ الفرزدقَ .

(96) (أ) شَرُفَ خالدٌ .

(ب) شارفَ بكرٌ خالداً .

491) ايعن الوظيفة المزدوجة الحاصلة لكلا الموضوعين يعبر ابن الحاجب بقوله : «وفاعَلَ لنسبة أصله إلى أحد الأمرين متعلقاً بالآخر للمشاركة صريحاً فيجيء العكس ضمناً نحو ضاربته و شاركته»، الرضي ، شرح الشافية ، ج1، ص 97 .

من خلال المقارنة بين الجملة (94 ب) و بين مثيلتيها (95 ب) و (96 ب) يتبيّن أن عامل الربط لا يكفي بمفرده لتحديد المعنى المستفاد من الصيغة (فَاعَلَ) ، بل لابد من انضمام مصدر الاشتقاق الذي ترتبط به الصيغة . لأنه مع ثبات العامل و تغيُّر مصدر الاشتقاق في الجمل المذكورة تغيَّر معنى المشاركة . إذ تقلص إلى وظيفة الفاعل النحوية في مثل الجملة (94 ب) . وهو ما عبر عنه الرضي بقوله : « المشارِك ههنا غير مفعول أصل الفعل ، نحو (نازعت زيداً الحديث) ، فإن مفعول أصل الفعل هو الحديث إذ هو المنزوع ، والمشارَك زيد ، صار الفعل إذن متعدياً إلى مفعولين »[492]. وتوسّع ليشمل وظيفتي الفاعل و المفعول في الجملة (ب) من المجموعتين (95 و 96) . لأن كلا الموضوعين فيهما معامَلٌ أيضاً .

اتضح أن المشاركة تعني اشتراك كلا موضوعي الصيغة (فَاعَلَ) فيما يكون للآخر من وظيفة نحوية ، فيحل ازدواج الوظيفة محل الأُحادية . و أن الصيغة (فاعلَ) تفيد هذا المعنى بشرط أن يكون الفعل الشقيق أو أسه فعلاً افتراقياً ؛ بمعنى يمكن إسناده إلى أيٍّ من الموضوعين . أما إذا كان الفعل اقترانياً ؛ أي لا يقبل أن يراكب أحد الموضوعين بعلاقة الإسناد المتحققة بعلاقة السببية ، فليس لهذه الصيغة أن تفيد معنى المشاركة ، بل يقترن بها معنى يناسب الخاصية الدلالية في الفعل الأس . من هذا القبيل معنى [التكثير] المستفاد من (فاعلَ) في مثل الجمل (97) الآتية .

(97) (أ) قَاوَمَ الصائمُ العطشَ .

(ب) كابَدَ المريضُ الألمَ .

(ج) ضاعَفَ التاجرُ ثروتَه .

وقد تفيد (فاعل) بشرط آخر معنى جديداً غير معنى [تكثير الفعل] إلا أننا آثرنا التركيز على تعالق الصيغ لرصد كيفية انتقال معنى صيغة إلى المرتبطة بها .

492) الرضي ، شرح الشافية ، ص 98 .

(8) تَفَاعَلَ .

(تَفَاعَلَ) وسيلة صرفية لها من بين مصادر الاشتقاق الصيغة (فَاعَلَ) المقترنة بمعنى [المشاركة] . و هي تزيد عليها بالتاء ، و تماثلها في الباقي لتشاطرها الدلالة على [المشاركة] . لأنه في « تفاعلنا يُلفظ بالمعنى الذي كان في فاعلتُه »[493] . كما تزيد على أُسٍّ لها بالسابقة التاء و بألفٍ لمد فتحة فاء الفعل . و إذا صح أن العنصرين المشتركين في تأدية نفس الوظيفة يجزئ أحدهما عن الآخر فبم يبرر تواجد الصيغتين ؛ (فَاعَلَ) و (تَفاعَلَ) المشتركتين في تأدية نفس المعنى .

إن معنى المشاركة من جهة المبادرة و الاستجابة غير معناها من جهة المسايرة ، فاختصت الصيغة (فَاعَلَ) بالمعنى الأول المتميز بالتفصيل المذكور ، المعبر عنه مرة أخرى بقول سيبويه ؛ (إذا قلت فاعلته فقد كان من غيرك إليك مثل ما كان منك إليه حين قلت فاعلته . و مثل ذلك ضاربته . . . فإذا كنت انت فعلت قلت كارمني فكرمته »[494] . كما انفردت الصيغة (تَفَاعلَ) بمعنى المشاركة من جهة المسايرة المتميز بالجلبة . بمعنى التباس الموضوع الذي سبق إلى الشروع في الفعل بالموضوع الذي سايره فيه . وهذا التمييز بين المعنيين بلغ من الوضوح حداً لا ينقضه دليل ضعيفٌ من صنف ما قدم الرضي[495] .

من جملة ما يدل على إفادة (تَفَاعَلَ) لمعنى المشاركة من جهة الجلبة إشراكُ موضوعي الفعل في نفس العوارض بواسطة العاطف الواصل (و) الدال على مطلق الجمع . يشهد لذلك سلامة الجمل (98) ؛ لوجود معنى المشاركة في (تفاعل) وانتفاء الترتيب مع (و) ؛في نحو(98 أ) ، أو لانتفاء المشاركة في (تفاعل) وإن وجد الترتيب مع العاطفين (ف) و (ثمّ) في مثل (98 ب،ج) . و يعضده فساد الجملتين(99) لاجتماع المشاركة و الترتيب .

---

493) سيبويه الكتاب ، ج 2، ص 239 .

494) نفسه . انظر ايضا المبرد ، المقتضب ،ج 1، ص 210 .

495) انظر الرضي ، شرح الشافية ، ج 1، ص 101 .

(98) (أ) تصالح العراقُ و الكويتُ .
(ب) تعامى الرئيسُ فالمرؤوسُ .
(ج) تباكى المختلسُ ثم محاميُه .
(99) (أ) تقابل الفتح فالرجاء*
(ب) تجاور الكتابي ثم المجوسي*

و إذا صح أن يرتفع موضوعا الفعل (تواهق) في المعطى (93) باضمار العاطف الواصلِ لا الفعلِ المفسَّر بالمذكور تعين إظهار ذاك العاطف بصورة الدال على الترتيب لما في (فاعل)من الترتيب أيضا . مع العاطف(ف) تسلم مثلاً الجملة (100 أ) و بالدال على مطلق الجمع كالواو تفسد مثل الجملة (100 ب) .

(100) (أ) تواهق رجلاها فيداها .
(ب) تواهق رجلاها و يداها * .

ولعل ما سقناه حتى الآن كاف للكشف عن معنى المشاركة من جهة المبادرة و الاستجابة و معنى المشاركة من جهة الجلبة . فتأخذ (تفاعلَ) من (فَاعَلَ) معنى [المشاركة] ، وتترك [المبادرة و الاستجابة] الذي يخص (فاعل) و تعوضه بمعنى الجلبة الذي يخصها . ولا تفيد صيغة معنى صيغة إذا لم يربطها بها عامل دلالي خاص .

ويصدق عامل الربط هذا على هاتين الصيغتين . وبما أن عامل ربطهما غير مقولي لم تتغير البنية المكونية التي تمثل فيها الصيغةُ (تفاعلَ) ؛ إما بإضافة موضوع أو نقصانه خلافاً لابن الحاجب[496] . كما لم تتغيربنيتُها الوظيفية . لأن الصيغتين (فَاعَلَ) و (تفَاعَلَ) فعل واحد من جهة اقتضاء وظيفة مزدوجة لكلا

496) وجد ابن الحاجب (تفاعل) تنقص عن (فاعل) بالموضوع الذي حاله النصب ، وعبر عنه بقوله « تفاعل لمشاركة أمرين فصاعداً في أصله صريحاً نحو تشاركا ، ومن ثمَّ نقص مفعولاً عن فاعل » وقد بيَّن الرضي أن الفعلين يمثلان في نفس البنية المكونية فاقترن بها نفس المعنى . فقال « معنى (ضارب زيدٌ عمراً) و (تضارب زيدٌ وعمروٌ) شيء واحد ... فمعنى التعلق و المشاركة في كلا البابين ثابت » انظر شرح الشافية ، ج 1 ، ص 100 .

الموضوعين . وإنما المتغير مع (تفاعلَ) بنيتُها الإعرابية لا غير. لأن المشاركة من جهة الجلبة لا تتأتى بغير اختلاط الموضوعين بأن يتحدا إعراباً . و الأولى حالةُ الرفع . و توحيد الإعراب ، من أجل خلط موضوعي (تفاعل) ، مهمة يختص بها العاطف الواصل (و) الذي يفيد مطلق الجمع و الإشراك . و لاشيء يبرر إدراج الواو بين موضوعي (تَفَاعَلَ) سوى توحيد الإعراب الدال على معنى الجلبة في المشاركة . وإذا توجه القصد إلى معنى المبادرة و الاستجابة في المشاركة مثلت الصيغةُ (فاعل) في بنية إعرابية تتميز بفصل الموضوع المبادر إلى الشروع في الفعل عن الموضوع الذي يشارك في عمل نفس الفعل استجابةً . ويكون الفصل بإسناد حالة الرفع إلى المبادر و حالة النصب إلى المستجيب . أما من حيث الوظائف النحوية فكلاهما فاعل و مفعول ؛ سواء عليهما أراكبا (فاعَلَ) أو (تفَاعَلَ) . وقد سبق صرفيون إلى حصر الفرق بين هاتين الصيغتين في البنية الإعرابية ، فعبروا عنه بقول بعضهم « فاعَلَ لاقتسام الفاعليةو المفعولية لفظاً ، و الاشتراك فيهما معنى ، و تفاعل للاشتراك في الفاعلية لفظاً ، وفيها وفي المفعولية معنى »[497] .

ولتركيز عنصر الاختلاط في معنى الجلبة من المشاركة يُدمج موضوعا الفعل أو موضوعاته المشتركة في الفعل تنفيذاً و تقبلاً لإخراج ذلك في صورة مثنى قولة أو جَمْعِها ، بحيث يصير للصيغة (تفاعلَ) موضوع واحد تركيبياً لكنه دلالياً يضم أكثر من مشترك في الفعل . كما يظهر من جملتي المجموعة (101) .

(101) (أ) تصافح عدوا الأمس .

(ب) تناصرت الطوائفُ .

ومن جملة ما يدل على أن [الاختلاط] معنى مقصود أن يكثر اقترانه بوسيلة صرفية مخصوصة ، ويطرد أن تراكب تلك الوسيلة الصرفية عنصراً

497) الرضي ، شرح الشافية ، ج 1، ص 101 .

معجمياً واحداً لكنه يدل صرفياً على أكثر من موضوع واحد . وهو ما يتوفر في الصيغة (افتعل) في مثل الجمل (102) .

(102) (أ) اجتورَ العدوان .

(ب) اقتتلت الطوائفُ الأفغانية .

(ج) افترق المجتمعون وما اتّفقُوا .

وبسبب ما بين (تفاعل) و(افتعل) من توافق في الدلالة على معنى [الاختلاط] المستفاد تركيبياً مع الصيغة الأولى و معجمياً مع الصيغة الثانية فإن (تفاعل) تشكل مصدر اشتقاق الصيغة (افتعل) في باب المشاركة . وهكذا يمكن صوغ تسلسل الوسائل الصرفية المستجيب لتدرج التشقيق المعنوي بالعبارة (103) الموالية :

(103) فَعَلَ ← فَاعَلَ ← تَفَاعَلَ ← افتعلَ .

وبدون التسلسل المصوغ في العبارة (103) لا يستقيم تبرير لكيفية دخول الصيغة (افتعل) إلى باب المشاركة ، وقد سبق أن رأينا كيف دخلت هذه الصيغة بمبرر صوتي إلى باب المطاوعة . وإذا اتضح التوالي الاشتقاقي فالصرفي ؛ أو التوالي التشقيقي عدنا رتبة إلى صيغتنا (تَفَاعَلَ) لنراها بروابط أخرى .

إذا كان الربط بعامل مقولي مشوب دلالياً ، وكان مصدر الاشتقاق فعلاً أُسّاً، اقترن بالصيغة (تفاعَلَ) مفهوم وظيفي مركب من نقل الفعل إلى صنف غيره ومن معنى يناسب خاصية دلالية في الفعل الأس . من هذا القبيل معنى [التمويه][498] المنضم إلى نقل الفعل من صنف القاصر إلى صنف اللازم ، كماهو في مثل الجملة (ب) بالمقارنة إلى الجملة (أ) في الزوج (104) ، أو

498) معنى التمويه عبر عنه الرضي بقوله : «إيهامُك الامرَ على من تُخالطه وتُري من نفسك ما ليس فيك منه شيءٌ أصلاً» . شرح الكافية ، ج 1، ص 102 . وكان سيبويه قد ذكر هذا المعنى ومثل له في قوله : « وقد يجيء (تفاعلت) ليريك أنه في حال ليس فيها . من ذلك قولك : تغافلت وتعاميت ، وتعاييت ، وتعاسيت ، وتعارجت ، وتجاهلت . قال : إذا تخازرت ومابي من خزر فقوله : ومابي من خزر يدلك على ما ذكرنا» . الكتاب ، ج 2 ، ص 239 .

المنضم إلى نقل الفعل من صنف المتعدي إلى صنف اللازم الممثل له بالجملة (ب) بالقياس إلى الجملة (أ) في المجموعة (105) الآتية .

(104) (أ) عمي قلبُ البخيل .

(ب) تعامى حارسُ الباب .

(105) (أ) جَهِلَ المحتالُ الحقَّ .

(ب) تجاهل المحتالُ .

وإذا كان مثول موضوع منصوب في الجملة (105 أ) ونقصانه من الجملة (105ب) دليلاً على انتقال الفعل من التعدي إلى اللزوم فإن انتقال الفعل من القصور في (104 أ) إلى اللزوم في (104 ب) دليله اختلاف الوظيفة النحوية المسندة إلى الموضوعين في الجملتين . إذ يستلم (قلب البخيل) وظيفة المفعول من علاقة العلية المحققة لعلاقة الإسناد العاملة لحالة الرفع ، و يتلقى (حارسُ الباب) وظيفة الفاعل عن علاقة السببية المحققة لنفس العلاقة التركيبية العاملة لنفس الحالة التركيبية . الاختلاف المذكور في الوظيفة النحوية يمكن لمسه مجدداً من خلال المقارنة بين الجملتين المتعاطفتين في الأزواج الجملية التالية : (صبيَ الرضيعُ ، وتصابى الشيخُ) ، (سما العفيفُ و تسامى الوضيعُ) ، (فطن اللبيبُ و تفاطن الغبيُّ) .

وقد يحصل نقل الفعل المتعدي ، بنفس العامل الاشتقاقي ، إلى فعل قاصر ، وذلك بحذف الموضوع الفاعل من الجملة (106 أ) وتحويل الموضوع المفعول فيها إلى موضوع مرفوع محتفظ بوظيفة المفعولية في الجملة (106 ب) . وفي هذه الحالة يقترن بالصيغة (تفاعل) معنى جديد ، إذ تفيد حينئذ المطاوعة . كما يتضح في مثل (106) .

(106) (أ) نثر الخريفُ أوراقَ الشجر .

(ب) تناثرت أوراقُ الشجر في الخريف .

وإذا وقع الربط بعامل دلالي خالص ، وكان مصدر الاشتقاق فعلاً أساً اقترن بالصيغة (تفاعل) معنى [تزايد الفعل و تكرار وقوعه]، وهو ما تدل

عليه الجملة (ب) بالقياس إلى الجملة (أ) في مثل المجموعة (107) الموالية :
(107) (أ) سَقَطَ النصيفُ .
(ب) تساقطت العبرات .
من قبيل الجملة (107 ب) نذكر : (تزايد السكانُ فتناقص قوتُهم) ، و (تنامي الخلاف فتضاعفت الحروب) ، و (تساهل القضاةُ فتكاثرت الجريمةُ)، وبحصر أغلب المعاني المقترنة بالصيغة (تفاعل) يتعيّن المرور إلى الحلقة الأخيرة في سلسلة المشاركة .

(9) افتعلَ .

(افْتَعَلَ) وسيلة صرفية ناتجة عن تسكين فاء الفعل و زيادة تاء بينها وبين عينه . ومما تقدم في شأن هذه الصيغة : 1) كونُها تُحقِّقُ جذوراً معدودة في أفعال إساس بهيئة (افتعل) . من هذا القبيل نذكر مع سيبويه ؛ (افتقر، واشتد، وارتفع) . ولا تكون (افتعل) في هذه الطائفة من الأفعال بالذات وسيلة صرفية للتشقيق . للمزيد من التفصيل انظر المبحث (1.3.4). و 2) كون (افتعل) تدخل على (انفعل) للمطاوعة إذا كان فاء الفعل الأس أحد الأحرف الخمس التالية (رملون) . و 3) تدخل (افتعل) باب المشاركة لإفادة معنى [الاختلاط] إذا كان مصدر اشتقاقها (تفَاعَلَ) المفرَّع من (فاعل) ، كما سبق التعبير عن ذلك بالمتوالية (103) . وفي غير ما سرد من الاحتمالات فإن إفادتها تتعلق ، كسائر الصيغ ، بطبيعة الرابط و بمصدر الاشتقاق .

إذا كان مصدر الاشتقاق فعلاً أساً وكان الربط بعامل مقولي مشوب دلالياً اقترن بالصيغة مفهوم وظيفي يتركب من نقل الفعل إلى صنف غيره ومن معنى يناسب خاصية دلالية في الفعل الأس. كمعنى [الاتخاذ] المستفاد من (تفاعل) وقد نقلت أُسُّها من التعدية إلى اللزوم . كما يتضح من المقارنة بين الجملتين (أ) و (ب) في الأزواج الجملية التالية .

(108) (أ) سكن اللاجئون خياماً .

(ب) استكن اللاجئون .

(109) (أ) ذبح المستضافُ شاةً .

(ب) اذّبح المستضافُ .

(110) (أ) طبخ الرفيقان طعاماً .

(ب) اطّبخَ الرفيقان .

أن تفيد (افتعل) في الجمل (ب) الاتخاذ يعني أن موضوع هذه الصيغة، كان مفرداً أو مثنى وجمعاً ، قد جعل لنفسه مسكناً وذبيحة و طبيخاً أو هاتفاً في مثل (اهتتف أهل البادية) أو اتخاذ الطبيب في نحو (اطّبّت القريةُ) ، والكسوة في مثل (اكتسى أطفالُ العيد) . معنى الاتخاذ شرحه سيبويه وهو يقارن بين ما تفيده (افتعل) بالمقارنة إلى أسها في قوله : « تقول اشتوى القومُ أي اتخذوا شواء . وأما شويت فكقولك أنضجت . وكذلك اختبز وخبز ، واطّبخ وطبخ واذّبح وذبح ، فأما ذبح فبمنزلة قوله قتله ، و أما اذّبح فبمنزلة اتخذ ذبيحة »[499] .

(افتعل) في المسرود من الجمل ونحوها لا تنتمي إلى أيٍّ من الاحتمالات السابقة . إذ الزيادة فيها ليست من أصل الوضع لأن لها فعلاً أساً مجرداً منها كما هو ماثل في الجمل (أ) . وليست من باب (انفعل) للمطاوعة لخلو فاء الفعل الأس في (109 أ) من أحرف المجموعة (رملون) . ولا من باب (تفاعل) للمشاركة لأنها من حيث التركيب تقبل موضوعاً واحداً و من حيث الصرف يكون مفرداً . كما في (109 ب) . وإذا تكثر صرفياً ؛ كأن يكون جمعاً (108 ب) أو مثنى (110 ب) ، فإن أي عنصر من الموضوع المتكثرينتقيه الفعل فاعلاً لا مفعولاً . إذ لا يسكن بعض الناس بعضهم كما لا يتطابخون ، فامتنع ازدواجُ الوظيفة ، ولم تكن (افتعل) للمشاركة .

499) سيبويه ، الكتاب ، ج 2 ،ص 241 . وقد تكرر تفريقه ذلك بألفاظه تقريباً في الرضي ، شرح الشافية ، ج1 ، ص 109 .

(10) استفعل .

تتكون الصيغة الصرفية (استفعل) من الوحدة الصوتية (اسْتَ) المضمومة إلى صيغة الفعل الأس[500] وبذلك صارت وسيلة صرفية للتشقيق مالم تحقق الجذر مباشرة على هيئة (استفعل) . كما حصل في مثل (استقرن ، واستجمر ، واستتبَّ ، و استأوَر ، واستقرّ ، واستمرّ)[501] . إذ تكون عندئذ وسيلة لتوليد الفعل الأس بتحقيق جذره على هيئته .

حين تغادر (استفعل) احتمال الزيادة من أصل الوضع تفيد معنى يحدده مصدر الاشتقاق وعامل الربط . فإذا وقع الربط بعامل مقولي مشوب دلالياً اقترن بالصيغة (استفعل) مفهوم وظيفي يتركب من نقل الفعل إلى صنف غيره ، ومن معنى مناسب لخاصية دلالية فيه . ويحصل النقل من الفعل القاصر إلى اللازم عن طريق تغيير العلاقة الدلالية المحققة لعلاقة الإسناد التركيبية . فيحتفظ الفعل الشقيق بموضوع أسه المرفوع ، ويُغيِّر وظيفته النحوية من المفعولية إلى الفاعلية ، ويفيد معنى [التمويه] . كما تكشف المقارنة بين الجملتين (أ) و(ب) في المجموعة (111) .

(111) (أ) مات البطلُ الشجاع .

(ب) استمات الجريح الجبان .

لم تتغير في الجملتين البنيةُ المكونية بإضافة أو نقص ، ولا الحالية بتعديل إعراب . بخلاف البنية الوظيفية ؛ إذ أصبح للموضوع في (ب) وظيفة الفاعل وقد كان له في (أ) وظيفة المفعول . الموضوع في مثل الجملة (أ) يتأثر بالفعل

---

500) في وصف مكونات الصيغة (استفعل) ذكر المبرد أن « من الأفعال ما يقع على مثال (استفعلت) . وذلك أن السين و التاء زائدتان ، إلا أن السين ساكنة تلحقها ألف الوصل » المقتضب ، ج 2 ، ص99 .

501) الأفعال المسرودة أعلاه منها ما لم يستعمل منها الثلاثي أصلاً . مثلاً (استقرن) . إذ قيل « استقرن الدمَّل إذا حان أن يتفقا ... ولم يستعمل منه الثلاثي في هذا المعنى » . السرقسطي كتاب الأفعال ، ج 2 ، ص 139 . ومن هذا القبيل ذكر (استجمر واستتبّ ، واستأور) . و منها ما يستعمل معه الثلاثي من غير أن يكون مصدر اشتقاقه . بحيث « تأتي (استفعلت) بمعنى (فعلت) منها بنحو مر واستمر وقر واستقر » ابن جني ، المنصف ، ج 1 ، ص 77 . انظر أيضاً سيبويه ،الكتاب ، ج 2، ص 239 .

المسند إليه ولا يقوى على أن يعمله بنفسه . بينما في الجملة (ب) يباشر ما به يظهر عليه أثر ذلك الفعل . وهو ما يتبين أيضاً من المقارنة بين الجملتين المتعاطفتين فيما يلي : (شرُف الرفيعُ واستشرف الوضيعُ ، كبُر الكريمُ واستكبر اللئيمُ) .

ويحصل انتقل من الفعل القاصر إلى الفعل المتعدي بإضافة موضوع يتلقى في بنية (استفعل) حالة الرفع ووظيفة الفاعل ، ويتحول إذاك مرفوعُ الفعل الأس منصوباً محتفظاً بمفعوليته في بنية الفعل الشقيق ، ويقترن بهذه الصيغة معنى [الحسبان] المستفاد من مثل الجملة (ب) .

(112) (أ) صَغُرَ المتواضعُ في عين المتعجرف .

(ب) استصغر المتعجرفُ المتواضعَ .

في الجملة (112 ب) يحسب فاعلُ الفعل الشقيق (المتعجرفُ) مفعوله (المتواضعَ) متصفاً بمعنى الفعل الأس (صغر) . وكذلك الشأن في الجمل (استجملت الأمُّ بنتَها ، استبطأ الأجيرُ الهلال ، استحسن ربُّ المعمل صنيعَ العمال) .

ويكون النقل من الفعل اللازم إلى الفعل المتعدي ، ومن هذا الأخير إلى الفعل المتخطي و إن لم يذكر معه منصوبه الثاني . عند نقل الفعل المتعدي تكون (استفعل) قد دخلت بنيته المكونية محتفظةً بموضوعيه عاكسةً عوارضهما ، او مستقدمةً موضوعاً جديداً بحالة الرفع و محوِّلةً مرفوعَ الفعل الأس إلى منصوب الفعل الشقيق . وحينئذ تفيد معنى [الطلب] الموضح بالجملة (ب) فيما يلي :

(113) (أ) أطعم أهلُ الدار المسكينَ .

(ب) استطعم المسكينُ أهلَ الدار .

(114) (أ) غفر اللهُ الذنبَ .

(ب) استغفر المؤمنُ اللهَ .

لتدل الصيغة (استفعل) على معنى [الطلب] تشترط أن يكون موضوعها المرفوعُ وموضوع أسها المرفوعُ أيضاً فاعلين . وبهذا الشرط المزدوج يكون لها نفس المعنى وإن نقلت فعلاً لازماً إلى صنف المتعدي ، كما في الجملتين الآتيتين :

(115) (أ) قدم الضيفُ .

(ب) استقدم خالدٌ ضيوفاً .

ومثلهما الجمل (عَجِلَ خالدٌ واستعجله بكرٌ ، نهض الاحرارُ واستنهضهم الظالمُ ، نزل الفلاسفةُ من البروج واستنزلهم العلماءُ) . أما أن يكون فاعل الفعل اللازم موضوعاً لا يتوفر على خاصية الحي المدعو فإن (استفعل) منه تدل على معنى [الاستدراج] المستفاد من الجملة (ب) فيما يلي[502] :

(116) (أ) نبط النفطُ .

(ب) استنبط التقني النفطَ .

ويتحقق الاستدراج عن طريق أفعال غير مذكورة يزاولها مرفوع (استفعل) حتى يحصل أسُّها لمنصوبها . ويوضح هذا المعنى قولهم : (بال حمار فاستبال أحمرة ، نبح الكلب و استنبحه الزائر . ونضجت الفاكهة واستنضجها الخضار ، خرجت الرصاصة واستخرجها الطبيب) . ويكشف عن معنى الاستدراج قوله تعالى في الآية (ب) بالقياس إلى مثلها (أ) فيما يلي .

(117) (أ) ﴿ فَتَزِلَّ قَدَمٌ بعد ثُبُوتِها ﴾ (16 - 94) .

(ب) ﴿ إِنَّما اسْتَزَلَّهُمُ الشيطانُ ﴾ (3 - 155) .

ولا بأس من إشارة عارضة إلى كثرة استعمال (استفعل) لتوليد فعل من جامد . وتدل إذاك على [التحويل] بمعنى تحويل مرفوعها إلى مثل مسمى

502) لتوضيح معنى الاستدراج نترك الرضي يعبر عنه بقوله : « تقول : (استخرجت الوتدَ) ، ولا يمكن ههنا طلب في الحقيقة ، كما يمكن في (استخرجت زيداً) إلا انه بمزاولة إخراجه و الاجتهاد في تحريكه كأنه طلب منه أن يخرج . فقولك (أخرجته) دليل فيه على أنك أخرجته مرة واحدة أو مع اجتهاد ، بخلاف استخرج » شرح الشافية ، ج 1، ص 110 .

الاسم الذي أخذ منه الفعل . كقولهم : (استرجلت المرأة ، واستبنّتَ الغلامُ . واستهرّ الأسدُ ، واستأْتنَ الحمارُ، واستحجر الخبزُ . واستعسل الشايُ) . ولولا شيوع هذه الصيغة في هذا الباب لما تعرضنا لها ولو بمثل هذه الإشارة العابرة لأن الغاية محصورة في الكشف عن نمطية المعجم الشقيق . كما نسعيد ذكر خصائصه ملخصة فيما يلي .

خلاصة .

يهمنا من خلاصة الفصل (4) المخصص لبحث العلاقة بين الوسائط اللغوية والأنماط المعجمية أن نذكر أولاً بظاهرة النسبية في الأنساق المعجمية . بمعنى أن معاجم اللغات البشرية لا ينتظمها نسق كلي ، وإنما ينتظم بعض المعاجم بنسق معين وبعضها الآخر بنسق مغاير، ومن ثمة يتعذر إقامة نموذج واحد يستغرق معاجم كل اللغات لما يلي من المبررات .

التغاير اللغوي ضرورة عقلية لأن بنية اللغة لا تعكس مباشرة بنية وجودية . إذ يقوم بين البنيتين اللسانُ ؛ بوصفه جملة محصورة من الإمكانات المتقابلة الموزعة على مختلف المستويات اللغوية ، وبعده تأتي الوسائط اللغوية التي بها تُنتقى إمكانات وتُهمل مقابلاتها . وجود جذار من الاحتمالات اللسانية والوسائط اللغوية بين بنية وجودية ؛ كانت ذهنية أو كونية ، وبين النسق الرمزي يمنع اللغة أن تعكس بنيتَها ، بكيفية مباشرة ، بنية غيرها الواقع خارجها . إذ منتهى ما يتراءى من خلالها الوسائط اللغوية ، ولا شيء بعدها يظهر في اللغة بوصفها نسقاً رمزياً .

اختيار نمط من اللغات ، كالعربية و نحوها ، لوسيط الجذر مكنّها من نسق من الأنساق الفرعية متمثل في تعالق مكونات . بحيث يستقل كل مكون بموضوعه الخاص ، ويتقيد عند إجراء قواعده عليه بالذي يليه بدءاً من المعجم

في اتجاه التركيب . وسيط الجذر يوفر للغات بشرية يُمثلها نمطُ العربية معجماً شقيقاً ينفرد بخصائص لا يوجد شيء منها في مقابله .

من خصائص المعجم الشقيق توفره على ضربين من المداخل الفعلية . أولهما خاص بالأفعال الإساس ، المتولدة من تحقيق جذورها بواسطة صيغ أصول . والضرب الثاني من المداخل المعجمية مخصص لأفعال شقائق تتفرع متدرجةً بصيغ تشقيقية من الأفعال الإساس . بفضل الأفعال الشقائق يخوّل المعجم لنمط العربية أن يعالج مفاهيم وظيفية في مستوى التشقيف الواقع قبل التركيب . إذ تكفي المقارنة بين الجملتين (وعد خالدٌ بكراً) و (واعد خالدٌ بكراً) ليتبيّن كيف ارتبطت فرضية أحادية الوظيفة في الجملة الأولى بالفعل الأس (وعد) ، وكيف أُنيطت فرضية ازدواج الوظيفة في الجملة الثانية بالفعل الشقيق (واعد) . وخلو المعجم المسيك ، المؤسس على وسيط الجذع ، من صنف الأفعال الشقائق صارت فرضية ازدواج الوظيفة غير واردة في إطاره ، وتجمّعت معالجة المفاهيم الوظيفية في تركيبه . فلا ينتج نحوٌ بمعجمه المسيك مثل الجملة ؛ (الظَّلَمَةُ يتقاتلون) ، لأنه هيّأ تركيبه لاستقبال أفعال إساس ، وفوّض له أن يعالج مثل المشاركة ولم يجد بُداً من العبارة عنها تركيبياً في مثل قولهم : (الظلمة يقتل بعضهم بعضاً)

وبفضل وسيط العلاقة الاصطناعية يمتاز المعجم الشقيق من حيث التمثيل بخاصية لا تكون لغيره المسيك المستند إلى وسيط العلاقة الاعتباطية . إن التمثيل الصوتي لفعل في معجم شقيق ليشكل حداً مجملاً . إذ تقترن أحرف الجذر في الفعل بخصائصه الدلالية المعبر عنها بالحد المفصل ، وتعبر صيغة تلك الأحرف عن خصائص الفعل المقولية . ويُكمِّل تقصيرَ تلك الصيغة بنيةُ الفعل الصرفيةُ . ولقيام صيغة الفعل بدور التمثيل لخصائصه المقولية يمكن الانطلاق منها لتبرير صحة الجملة (كُسِرَ الماعونُ) ، وفساد الجملة ؛ (انْكُسِرَ الماعونُ)* . إذ الصيغتان (فُعِلَ) و (انفعَلَ) مترادفتان مقولياً ؛ (إذ كلتاهما

لفعل شقيف يراكب بعلاقة الإسناد مفعولاً) ، فلا تقوم إحداهما واسطة بين الفعل الأس والصيغة الأخرى . ولاستناد المعجم المسيك إلى وسيط العلاقة الاعتباطية فإن التمثيل الصوتي للمدخل المعجمي لا يلعب أي دور في تشخيص خصائص الفعل المقولية و الدلالية ، فظهرت مجتمعة في حده المفصل .

من مميزات المعجم الشقيق إمكان أن يحزئ التنبؤ ببعض مداخله عن إثباتها فيه . ويمتاز الداخل في مجال التوقع بكونه مشتق المعنى مصرّف القولة ؛ أياً كانت مقولته . سواء أكان اسماً مشتقاً كالمصدر ، وصفة الفاعل ، وصفة المفعول ، و صفة القاصر ، وصفة التفاوت ، وصفة التكثير أو فعلاً شقيقاً للطي ، أو الطلب ، أو التكثير ، أوالمطاوعة ، أو المشاركة ، أو نحوها من المفاهيم الوظيفية المسرودة مقترناً بصيغ الاشتقاق . وبما أن تشقيق المعاني تقيده ضوابط المكون الاشتقاقي وأن تغير قولاتها تتحكم فيه قواعد المكون الصرفي وجب اعتبار ضوابط المكون التشقيقي وقواعده أساس التنبؤ بالأفعال الشقائق والأسماء المشتقة . أما كيفية صوغ هذه القواعد وتعيين موقعها في المعجم فيترك لبحث آخر .

اللغات البشرية لا تخترق أبنيةُ مكوناتها المختلفة جذارَ الوسائط اللغوية . بسبب وسيط الجذر ، ووسيط العلاقة الاصطناعية ، وسيط التصريف ، ووسيط العلامة المحمولة يتعذر على اللغات التوليفية أن تلتقي في أصول بنيوية أعلى وأعمق مع اللغات التركيبية التي يمنعها من هذا اللقاء وسائطها ؛ كوسيط الجذع ، وسيط العلاقة الاعتباطية ، ووسيط الترصيص ، ووسيط الرتبة المحفوظة . ولولا الدلالة المحضة ؛ بمفرداتها البحتة والعلاقات المجردة ، لما التقت اللغات البشرية إلا من حيث أنها أصوات للتعبير عن الأغراض . وعلى هذا فإن الوسائط تمثل أوليات الوجه البنيوي من اللغات ، والأساس الضروري لإنشاء نموذج نحوي لطائفة من اللغات تتقاسم نفس الوسائط .

يلزم عن محتوى الفقرة الأخيرة أن تنتهي النظريةُ اللسانية الجديدةُ حيث تبتدئ النماذجُ النحوية النمطية . لأننا نتصور العلاقة القائمة بين النموذج النحوي وبين النظرية اللسانية كالعلاقة الموجودة ، بالتوالي ، بين علم مَا وبين عُلوميته الخاصة به . من أوجه الالتقاء أن النظرية اللسانية يجب أن تنكبَّ على حصر الاحتمالات اللسانية المتقابلة ، وتنسيق مختلف الوسائط اللغوية المتوافقة انكباب العلومية الخاصة على أصول علم بعينه لتجعل منها موضوعاً للتحليل والفحص الدقيق . وإذا كانت فصول الجزء الأول من كتابنا الوسائط اللغوية قد دلت على وجود هذه العلاقة بين النظرية والنحو تعيَّن أن تكون فصول الجزء الثاني منه شروعاً في إقامتها .

(1973), grammaire génératrice et conception des idées innées pp 3-50 in l'homme et la soriété n° 28, année 1973 .

J.R . Searle (1969), les actes de langage , Hermann , (1972) , Paris .

A.Taha (1979), langage et philosophie, publication de la faculté des lettres et des sciences humaines, Rabat .

A.TARSKI (1936), introcduction à la logique, guthier-villars (1971), Paris .

N.S. Troubetzkoy (1939) Principes de phonologie, Ed. klincksiek, (1976) Paris .

E.Williams (1994), Remarks on lexical knowledge , pp 7-34 , in the Acquisition of the lexicon, the MIT Press combridge, Massachusetts London, England .

L.Wittgenstein (1918) , tractatus logico-philosophicus , Gallimard , (1961), Paris .

(1969), Grammaire philosophique, Gallimard, (1980), Paris .

فهرس المحتويات